للتوزيع الداخلي فقط - مجانا

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي



حوار الأربعاء

١٤٣٠/١٤٣١هـ
(٢٠٠٩/٢٠١٠م)

إعداد
خالد سعد محمد الحربي
عبيدالله محمد حمزة عبدالغني

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

للتوزيع الداخلي فقط - مجاناً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي



حوار الأربعاء

١٤٣٠/١٤٣١هـ

(٢٠٠٩/٢٠١٠م)

إعداد

خالد سعد محمد الحربي

عبيد الله محمد حمزة عبد الغني

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب: ٨٠٢٠٠ - جدة: ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية

© جامعة الملك عبدالعزيز: ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)

جميع حقوق الطبع محفوظة.

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)

الحوارات العلمية المنشورة هنا تعبر عن آراء كاتبيها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

تقـــــديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

فها هو ذا الكتاب الخامس من حوارات الأربعاء التي جرت في مركز أبحاث الاقتصـــاد الإسلامي خلال العـــام الدراســـي ١٤٣٠-١٤٣١هـــ (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، ويضم الحوارات التي تم طرحها في هذا العام، ونشرت في الموقع الإلكتروني للمركز.

http://ierc.kau.edu.sa/Pages-A-ArabicPublish.aspx

نرجو أن يجد القراء والمهتمون في حوارات هذا العام ما هو نافع ومفيد.

والله الموفق.

مدير المركز

الدكتور عبد الله قربان تركستاني

قائمة بأسماء المشاركين في الحوارات
(مرتبة هجائياً)

أحمد مهدي بلوافي
رفيق يونس المصري
شنوف شعيب
شوقي عاشور بورقبة
عبدالرحيم عبدالحميد ساعاتي
عبدالرزاق سعيد بلعباس
عبدالعظيم عبدالحق إصلاحي
محمد بن محسن العولقي

المحتويات

نحو نظرية للغرر	٣
عرض كتاب مقاصد الشريعة للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي	٩
الغَرَر: عرض ومناقشة لكتاب الضرير	٢٥
مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي	٤٣
الحوكمة في المصارف الإسلامية	٨١
هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟	١٠٧
وقفات في التأمين: مناقشة رفيق المصري في إجازته للتأمين التجاري	١٣٧
إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي	١٤٧
هل قرر المجلس الدستوري الفرنسي رفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي؟	١٦٥
دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية	١٧٩
أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق: عرض كتاب عبد الحي زلوم	١٩٧
صكوك الإجارة: مناقشة رسالة ماجستير	٢١٥
طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية	٢٣٥
المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث والمعاملات المالية للمسلمين في أوربا	٢٥٧
هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري؟	٣٠١
مراجعة كتاب: التمويل الإسلامي لمحمود الجمل	٣٢٩
عرض كتاب: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية تأليف الدكتور إبراهيم عبد الحليم عباده	٣٤٣
التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي	٣٦١
محمود أبو السعود في النقود المزكاة	٣٩٧
محمود أبو السعود في الزكاة	٤٠٧
محمود أبو السعود في الربا والفائدة	٤١٧
التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات	٤٢٩
التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي	٤٧١
الوظائف الاقتصادية للصكوك: نظرة مقاصدية	٥٢١

الحـــوارات

نحو نظرية للغرر

الحاجة إلى نظرية إسلامية للغرر

أن من أهم المحظورات الشرعية في المعاملات التي يجمع الفقهاء عليها هي الربا والغرر، قد انصبت جميع الدراسات والأبحاث الفقهية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تقريبا على الربا من حيث ماهيته وأنواعه وتأثيره وبدائله في النظم المالية والنقدية والاقتصادية المعاصرة، ولم يحظ الغرر بالدراسة الكافية على الرغم من أن الغرر أو الخطر (وهو مرادف للغرر) والاتجار فيه من أهم عوامل عدم الاستقرار وسبب للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البشرية وتتطلع إلى بديل أو حل يجنبها ويلاتها.

وقد شهدت دراسة الخطر وعدم التأكد تطورا كبيرا في الأدبيات الغربية ويرجع ذلك إلى النماذج المتطورة والمعقدة التي وضعت لدراسة السلوك العشوائي للمتغيرات الاقتصادية والتي فاز بعض من وضعوها بجائزة نوبل، والتي كانت الأساس للصناعة التأمين ولعلم إدارة المخاطر، ولخلق المشتقات المالية وتقييم مخاطرها وتسعيرها، كما أن تغير شعور المجتمعات الغربية تجاه القمار وتبنيها للتغير في الفكر اللبرالي الذي اعتبر القمار نشاطًا اقتصاديًا مفيدًا، ساهم في وجود المؤسسات الاقتصادية التي تنظم نشاط القمار في المنتجات المالية (المشتقات المالية)، والتي تقوم على وجود من يريد أن يتحوط بدرء الخطر وعلى وجود من يريد أن يكسب بالاتجار به.

إلا أن دراسة الغرر في المعاملات الشرعية لم تستفد من هذا التطور والتقدم في الأدبيات والمؤسسات الخاص بالغرر، فكانت معظم الدراسات في

الغرر دراسات فقهية عن الغرر وماهيته وعلاقته بالخطر وضوابط الغرر المحرم والغرر المسموح به، وقد وجد بعض الدراسات المحدودة التي استخدمت بعض القوانين والمصطلحات الإحصائية في تفسير الغرر مثل قانون الأعداد الكبيرة والمعاملات الصفرية والتوزيعات الاحتمالية وغيرها، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى تأصيل نظرية في الغرر تستخدم كل التطور العلمي في دراسات الخطر وعدم التأكد وتضع تفسيرا علميا منطقيا وشرعيا للغرر المحرم والغرر المسموح به والمختلف فيه، وتعليلا منطقيا لتحريم الغرر في عقود البيع، والسماح به بل واشتراطه أحيانا في عقود الشركات، وبناء على تلك النظرية، توضع نظم التأمين وإدارة المخاطر، وتطور أدوات التحوط ووسائل نقل أو المشاركة في الأخطار، وتقييم تأثيرها على مبدأ العدالة وعلى استقرار المعاملات وتقليل المنازعات وعلى الاستقرار الاقتصادي.

الهدف من تطوير النظرية

بالرجوع إلى التراكمات الفقهية في الغرر وبالاستعانة بالأدبيات الاقتصادية عن الخطر وقياسه سوف يتم تعريف الغرر وقياسه في المعاملات المالية المعاصرة والتحديد الكمي للغرر المسموح به والغرر المحرم، وتحديد الظروف التي يجوز فيها تجاوز الحد المسموح به.

النتائج المتوقعة

الوصول تعريف كمي للغرر والى قياس إحصائي للغرر وتحديد حدود القبول أو الرفض للغرر، واستخدام هذا القياس للحكم على المعاملات المالية التي يكتنفها الغرر بالجواز أو عدمه.

الجهات المستفيدة من البحث

سوف يستفاد من النتائج في التالي:

١- وضع نظام للتأمين الإسلامي يهدف إلى حماية المستأمنين بعيدا عن الشكلية في تغير مسمى العقود وعن الحيل الفقهية.

٢- عرض المشتقات المالية المعاصرة مثل الخيارات والمستقبليات على تلك المعايير للوصول إلى حكمها الفقهي.

٣- استخدام المقاييس والمعايير للغرر المسموح به في تطوير منتجات مالية لإدارة الخطر والتحوط منه.

خطوات تطوير النظرية

يقترح أن يتم تطوير نظرية الغرر بجهد جماعي تساهم فيه مؤسسات بحثية مختلفة، قد تكون هذه الطريقة جديدة على المؤسسات البحثية لدينا، ولكن هي الطريقة الأمثل التي تتبع في البحوث المنظمة والتي تستهدف نتائجها من قبل المؤسسة أو المؤسسات البحثية ويتم بالخطوات التالية:

١- طرح اقتراح للمحاور المختلفة للنظرية والتي تصب في تطوير النظرية (يقوم به المركز).

٢- يدعى الباحثون في المؤسسات البحثية ذات العلاقة لمناقشة تلك المحاور (قد يكون في حوار أربعاء أو اجتماع مخصص)، يقترح أن تكون الجهات التالية: معهد البحوث، جامعة أم القرى، قسم اقتصاد، المركز.

٣- يتم مناقشة المحاور والاتفاق عليها وتشكل فرق بحثية لمعالجة تلك المحاور.

٤- يقدم كل فريق مشروع بحث للمحور المختار للجهة البحثية المختارة والتي تقوم بدعمه ويكون ضمن برامجها البحثية.

٥- يجتمع رؤساء فرق البحث دوريا للتنسيق وتقييم مراحل الانجاز.

٦- تشترك جميع المؤسسات في نشر الأبحاث الخاصة بتطوير النظرية ونتائجها.

المحور الأول: التقييم الشرعي لتحليل الخطر في النظريات الاقتصادية والإحصائية

يهدف هذا المحور إلى التقييم الشرعي الأدبيات الاقتصادية والإحصائية الغربية الخاصة بنظرية الخطر، والقمار وتتضمن:

١- التحليل الاقتصادي الجزئي لسوك الفرد تجاه الخطر

- السلوك الفردي تجاه توزيع الخطر وتوفر المعلومات (كينث أرو).
- الخطر ونظرية اتخاذ القرار(اتخاذ القرار وعدم التأكد- نظرية بيز واستراتيجيه- نظرية المباريات).
- اقتصاديات القمار وموقف الفكر اللبرالي منه.

٢- التحليل الكلي الإحصائي للسلوك الخطر

- علم الغيب ونماذج التنبؤ.
- قوانين الاحتمالات.
- التوزيعات الاحتمالية وخصائصها.
- مقاييس التشتت كمقياس للخطر.
- المعاينة وخصائصها.
- فن تقليل الخطر (قانون الأعداد الكبيرة، نظرية النهاية المركزية).
- عملية تجميع المخاطر تفسر ربح مؤسسات القمار وشركات التأمين وخسارة المقامر والمستأمن.

المحور الثاني: تطبيق نظريات الخطر والقمار على الغرر

ويهدف إلى فهم الغرر في التراث الفقهي على ضوء النظريات الخاصة بالخطر والقمار وتفسير الغرر المحرم والمسموح به على ضوء تلك النظريات.

١ - الغرر ضوابطه وقياسه

- الآثار الجزئية والكلية للمتغير الاقتصادي على الأحكام الفقهية.
- أنواع الغرر (المحرم- الجائز- المختلف فيه).
- ضوابط الغرر المحرم وخصائص الغرر المسموح به.

٢ - تجميع الغرر يؤدي إلى تخفيفه

- عقود البيع تكون عقود فردية وقد يكون الغرر إذا وجد فاحشا للطرفين وبذلك يكون الغرر محرما.

- في عقود الشركات يكون الربح محل المشاركة، والربح لا يقرره أطراف العقد وإنما يقرره سلوك السوق (الكلي)، وهو قد لا يكون تجميعًا للسلوك الفردي، ويكون الربح المتوقع (متوسط الربح في السوق) هو الغالب والتشتت عنه (البعد عنه) يمكن حسابه، وعليه يكون الخطر محسوبًا والغرر مسموحًا به.

- في عقد التأمين التجاري يكون الغرر للشركة المؤمنة (التي تجمع الأخطار) خفيفا ويكون فاحشا للفرد المستأمن.

- في حالة التأمين التبادلي، يتم تجميع الغرر من قبل جميع المستأمن يكون الغرر خفيفاً.

المحور الثالث: نظرية الغرر

تهدف إلى وضع نظرية للغرر تحدد فيه الغرر المحرم والغرر المسموح به ووضع الضوابط الشرعية والفنية لكل منها:

- علة تحريم الغرر الفاحش، (لأنه أكل للأموال الناس بالباطل، ولأنه يؤدي إلى التنازع وعدم استقرار المعاملات ولأنه ميسر ليس له قيمة اقتصادية مضافة).

- الغرر المسموح به (الغرر اليسير في عقد البيع- الغرر في العقود التعاونية (الشركات)- الغرر المجمع).
- أمثلة فقهية ومعاصرة على الغرر المحرم و تبرير تحريمها على ضوء ضوابط التحريم.
- أمثلة للغرر المسموح به في عقود البيع وتبرير السماح بها.
- أمثلة على تجميع المخاطر الذي يؤدي إلى تقليلها وتحويل الغرر الفاحش إلى غرر خفيف.

المحور الرابع: تطبيقات نظرية الغرر

وتهدف إلى تطبيق نظرية الغرر على نظم التأمين وإدارة المخاطر بطرق شرعية.

- ضوابط المشتقات: (١) لا يتم تدول عقد يترتب عليه حق بمعزل عن السلعة أو الخدمة موضع التداول، (٢) لا يتم تدول الحقوق المجردة، (٣) يجب مراعاة ضوابط الصرف وتحريم الربا في المشتقات الإسلامية.

- إدارة المخاطر الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة في تحمل الخطر وليس نقل الخطر بعوض.
- بيع العربون يمكن أن يستخدم في تطوير الخيار الإسلامي ولكن يجب أن لا يتداول بمعزل عن السلعة موضع البيع.
- بيع السلم يمكن أن يستخدم في التحوط ولكن يجب أن يتم التقابض في أجل العقد ولا تتم تسوية الفروق عند التصفية.
- خيار الشرط يمكن أن يستخدم لتصميم عقود ترمي إلى لتحقيق تمام الرضا لدى المتعاملين وتقليل المخاطر.

الأربعاء ١٤٣٠/١٠/١٨هـ **أ.د.عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي**

٢٠٠٩/١٠/٧م

عرض كتاب مقاصد الشريعة
للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي

صدر حديثًا كتاب جديد باللغة الأردية عنوانه "مقاصدِ شـريعت" (مقاصـد الشريعة) للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي، ونشره أولًا معهـد الأبحـاث الإسلامية بإسلام آباد ثم نشرته المكتبة المركزية الإسلامية بنيودلهي ويقع فـي ٣٤٤ صفحة من القطع المتوسط، عام ٢٠٠٩م.

وأثناء لقائي بالأستاذ الدكتور صديقي في العطلة الصيفية الأخيرة طرحـت عليه السؤالين التاليين: لماذا اخترت اللغة الأردية للكتابة في هـذا الموضـوع المهم، ومتى نشأت الفكرة للكتابة فيه فأجاب بـأن الكتابـات حـول المقاصـد الشرعية باللغة الأردية قليلة جدًا، بالرغم من أن عددا كبيـرا مـن المـسلمين والعلماء يتكلمون بهذه اللغة، وإن كانت الإنجليزية والعربية أكثر انتـشارًا فـي العالم من الأردية. وبالتالي فهو يخاطب هذه الفئة الناطقة بالأردية، ويرجـو أن يترجم الكتاب إلى اللغتين العربية والإنجليزية لاحقًا إن شاء الله.

أما جوابه عن السؤال الثاني فقد ذكر أنه كتب في ندوة المائدة المـستديرة التي عقدها البنك الإسلامي للتنمية بجدة في مايو ٢٠٠٤م أن دراسـة مقاصـد الشريعة الإسلامية، ورعايتها والاجتهاد فيها، تكون عونًا مؤثرًا لحـل بعـض المشاكل الاقتصادية، وأكد أيضًا على ضرورة التفريق بين مقاصد الإسلام مـن حيث منهج الحياة ومقاصد التشريع الإسلامي وأحس أنه يحتاج توضـيح هـذه النقطة إلى دراسة متوسعة، وعندئذ رأى ضرورة الكتابة عن هذا الموضـوع، وألف هذا الكتاب معتبرًا أن فهم المقاصد الشرعية والرجوع إليها في كثير مـن مسائل الحياة في هذا العصر ضروري جدًا وفي غاية الأهمية.

يقول الأستاذ صديقي في المقدمة أن التأليف في هذا الموضوع تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ولكن معظم الكتابات تحاول أن تثبت أن الأحكام الشرعية تتبني على مقاصد وأن علم مقاصد الشريعة يساعد في فهم الربط فيما بينها، يقبل الدكتور صديقي منفعة هذه الممارسة ولكنه في رأيه أكثر بكثير أهمية أن يدل على طرق الاستفادة من تلك المقاصد والحكم في البحث عن الحكم الشرعي في المسائل المستحدثة، وأكثر الكتاب يقصرون نقاشهم على الأحكام الفقهية المعروفة وإن كانت الحاجة ماسة إلى الاستفادة من المقاصد الشرعية في أمور أخرى مثل الدعوة والتربية وإصلاح المجتمع.

إن الكتاب موزع في ثمانية أبواب بالإضافة إلى المقدمة من المصنف وتقديم من مدير معهد الأبحاث الإسلامي الدكتور ظفر إسحاق أنصاري.

وعناوين الأبواب الثمانية: الباب الأول: المقاصد الشرعية – دراسة عصرية، الباب الثاني: المقاصد الشرعية والفكر الإسلامي المعاصر – الواقع والإمكانات، الباب الثالث: دور العقل والفطرة في معرفة المقاصد الشرعية وتطبيقها، الباب الرابع: حل الاختلافات في فهم المقاصد الشرعية وتطبيقها، الباب الخامس: المحاولات الحديثة في الاجتهاد في ضوء المقاصد الشرعية، الباب السادس: الفحص عن التمويل الإسلامي الحديث في ضوء المقاصد الشرعية، الباب السابع: المقاصد الشرعية ومستقبل الإنسانية، الباب الثامن: المقاصد الشرعية فهمها وتطبيقها.

الباب الأول: المقاصد الشرعية: دراسة عصرية

في الباب الأول يلقي المصنف الضوء على أهمية موضوع المقاصد الشرعية والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بها في العصر الحاضر، ويبين أن صياغة مصطلح المقاصد الشرعية وإن كانت متأخرة فإن الفكرة ترجع إلى بداية التاريخ الإسلامي، فالمصالح المرسلة عند الإمام مالك والاستحسان عند الإمام

أبي حنيفة ليسا إلا مصطلحين يأخذان في الاعتبار المقاصد الشرعية، وإمام الحرمين الجويني كان أول من استخدم مصطلح المقاصد، وأخذه عنه تلميذه الغزالي، الذي قسم المصالح إلى خمسة أنواع: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، مشيرًا إلى أنها مستنبطة من أحكام الشريعة. وجاء بعده شيخ الإسلام ابن تيمية فأدخل حفظ الأعراض مكان النسل في التقسيم المذكور آنفًا، وأشار إلى عدم انحصار المقاصد في دفع المضار وأنها تضم جلب المنافع أيضًا. وبهذا يرى أن نطاق المصالح يتعدى الأمور الخمسة (ابن تيمية، مجموعة الرسائل والمسائل، بيروت، الدار العلمية، ١٩٨٣، ج٤-٥، ص ص ١٧٤-١٧٥). وسلك تلميذه ابن القيم مسلكه، فأدخل العدل في المقاصد (ابن القيم، إعلام الموقعين، مصر، المطبعة المنيرية، ج٣، ص١، وج٤، ص ص ٣٠٩-٣١١).

أما العالم الأندلسي أبو اسحاق الشاطبي، فبالرغم من استخدامه للمصالح الخمسة التي ذكرها الغزالي، لم يلتزم بترتيبه ولم يصرح بإمكانية الإضافة إليها أم لا. وقد أطنب في ذكر درجاتها من ضرورية وحاجية وتحسينية. ويقول إن المقاصد وإن كانت مستنبطة من الشريعة، فللعقل دور مهم في فهمها، ويرى أن هناك دائرة للاجتهاد يدخل فيها عامة المسلمين وذلك بعد ما فهموا الأحكام الشرعية ومقاصدها، فهم يستطيعون الاجتهاد في اختصاص عملهم وأمور دنياهم (انظر الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، القاهرة، المكتبة التجارية، ج٢، ص٢٥، وج٤، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥).

وبحث شاه ولي الله الدهلوي في كتابه "حجة الله البالغة" أسرار وحِكم أحكام الشريعة، مثل المتقدمين، ولكنه ذكر حفظ الملة مكان حفظ الدين. وهذا يعكس حالة زمانه حيث خشي اندراس وانهيار الملة المسلمة في الفوضى التي كانت سائدة في عصره. ويرى أن بقاء الدين ببقاء الملة، وله نظرة كلية أيضًا عندما يبحث عن تدبير أمور الملة حيث حصرها على مستويين: عال ومتوسط، ويلاحظ الدكتور صديقي أن هذا التقسيم هو الأولى والأنسب للمعاملات

الاجتماعية وللأمة الإسلامية، أما الدرجات الثلاثة، الضرورية والحاجية والتحسينية، فهي تلائم الأمور الفردية حسب الكفاءات والوسائل المتاحة للأفراد.

ويقدم الدكتور عرضًا سريعًا للكتابات المعاصرة في موضوع المقاصد فذكر إضافات محمد الطاهر بن عاشور وعلال الفاسي وأحمد الخمليشي ومحمد مصطفى الزحيلي ومازن هاشم وإبراهيم كيلاني وغيرهم في أبحاثهم عن المقاصد الشرعية. ويذكر الدكتور صديقي أن بعض العلماء يصرون على التزام المقاصد الخمسة التي ذكرها الغزالي وغيره ويدعون أن جميع المقاصد الأخرى تدخل فيها من وجه أو آخر، ولكنه في رأيه أن الأحوال المتغيرة والظروف العالمية تقتضي إضافة مقاصد أخرى تساندها الشريعة، والتي اكتسبت أهمية في هذاالزمان. ويذكر الدكتور صديقي بعضها على النحو الآتي: العز والشرف الإنساني، والحريات الأساسية، والعدل والقسط، وإزالة الفقر والكفالة العامة، والمساواة الاجتماعية، وعدم السماح بتوسيع الفرق الموجود في توزيع الدخل والثروة، والأمن والسلامة، والمحافظة على النظام، والتعامل والتعاون على مستوى العالم.

وبعد ذكر هذه المقاصد يستدل من آيات القرآن على كونها مقاصد شرعية ومصالح مطلوبة ويختتم الباب الأول بذكر دور المقاصد الشرعية في ممارسة الاجتهاد في التاريخ الإسلامي وإمكانية تلك الممارسة حاليًا، خاصة في التعامل مع غير المسلمين وإثبات دور المرأة في المجتمع الإسلامي وتحديات العولمة.

الباب الثاني: وعنوانه المقاصد الشرعية والفكر الإسلامي المعاصر، الواقع والإمكانات

ويبحث المصنف فيه الدور الذي لعبته المقاصد الشرعية في البحث عن الحكم للمشاكل والمسائل التي واجهتها الأمة منذ نصف قرن، ويقدم أمثلة للآراء التي اتخذت في ضوء المقاصد الشرعية كما يشير إلى الآثار السلبية للأحكام التي لم تراع فيها المقاصد الشرعية ويذكر الجهود التي بذلت في إعداد الدساتير

لبعض الحكومات الإسلامية والتدوين الجديد للقوانين الإسلامية وعقد المؤتمرات العلمية والمؤسسات البحثية والمجامع الفقهية، ويذكر بعض الأمثلة الايجابية التي تغيّر فيها الموقف الفقهي، مثلًا موقف الشريعة من بعض المسائل، كالورق النقدي، وسفر المرأة بدون محرم، وتحديد أوقات الصلاة والصيام في القطبين، ودفع النقود في صدقة الفطر، وطريقة الدفع في العقود والتعهدات طويلة الأجل، والتورق، ويثبت بهذه الأمثلة ضرورة مراجعة بعض الفتاوى، لأن العمل عليها كان يضر بمقاصد الشريعة، ويسبب نتائج سلبية، واتخاذ رأي آخر يتوافق أكثر مع المقاصد ويفي أكثر بالمصالح. وقد وصل إلى هذه النتيجة بواسطة العقل الإنساني والتجربة، ووجد أن بعض الأحكام الخاصة تتعلق بظروف معينة، مثل النهي عن سفر المرأة بدون محرم وإجازة التورق. واتضح أيضًا أن بعض الأحكام لم يأمر بها الشارع لحالة غير عادية، مثل الليل والنهار في القطبين. وغرض الدكتور صديقي من هذا كله هو الوصول إلى منهجية في البحث عن الحكم في ضوء مقاصد الشريعة.

الباب الثالث: دور العقل والفطرة في معرفة المقاصد الشرعية وتطبيقها

محتويات الباب واضحة من عنوانه، فهو يثبت من النصوص أن العقل والفطرة لها دور مهم في معرفة المقاصد ويذكر بالخصوص أمثلة من ذلك كقيام العدل وإزالة الظلم والفساد وقيام الأمن والصلاح، ويذكر أيضًا دور العقل والفطرة في القيام بمهمات نبوية، ويرينا كيف اتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه آراء مختلفة وأحكامًا متعددة في ظروف متغايرة لمراعاة مقاصد الشريعة.

الباب الرابع: حل الاختلافات التي تنشأ في فهم المقاصد الشرعية وتطبيقها

يقول الدكتور صديقي إن الاختلاف في فهم مقاصد الشريعة أمر طبيعي وليس مبتدعًا، وهو يرجع إلى القرن الأول، وينشأ باختلاف في تحليل الأوضاع والظروف، وأيضًا بسبب الاختلاف في فهم الإرشادات الإلهية، ويظهر أيضًا

باختلاف تطبيق الحكم في الأمور المستحدثة. ويقترح الدكتور صديقي كيف يمكن التقليل من الاختلافات مثلًا بإيجاد حل للاختلاف في اللغة الذي يرجع أساسًا للاختلاف في الفهم. ويحاول أيضًا أن يحلل الاختلاف الذي يرجع إلى اختلاف الزمان والمكان، ويدعو إلى تفادي ما حصل في هذا الصدد، وأمثل طريقة -في رأيه- هي منهج الشورى في اتخاذ الرأي تأسيًا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الراشدين –رضي الله عنهم-، ولكن فقدناه في القرون المتأخرة، ويتفاءل الدكتور صديقي أن يعاد هذا المنهج في هذا الزمان.

الباب الخامس: المحاولات الحديثة في الاجتهاد على ضوء المقاصد الشرعية

يعرض الدكتور صديقي بعض التفصيلات لمحاولة الاجتهاد لتحديد الحكم للأمور المستجدة الخلافية في العقود الأخيرة في القرن العشرين والحادي والعشرين، وكيف كانت المراجعة للمقاصد الشرعية في تلك المحاولة، وذلك لنتعلم دروسًا في الممارسات الاجتهادية في ضوء المقاصد الشرعية لبحث الحكم والمنهج المختار فيه، ويذكر في هذا الصدد بعض المسائل التي يواجهها المسلمون المقيمون في البلدان التي أكثريتها غير مسلمة، مثل مسألة امرأة أسلمت وهي متزوجة من أهل الكتاب، وحقوق الجنسية، والمشاركة في الحكم، والتوظف في القطاع العسكري، وغيرها، وإثبات هذه الحقوق لغير المسلمين في بلاد المسلمين، ومسألة رئاسة المرأة للبلاد، وكما هو معلوم أن من أهل الكتاب إذا أسلمت المرأة يفرق بينها وبين زوجها، ولكن الأستاذ القرضاوي والأستاذ حسن الترابي بسبب ظروف غير عادية في البلدان الغربية وللمقاصد الشرعية الكبرى أفتيا أن لها أن تبقى مع زوجها إذا توقعت إسلامه، وفي كل هذه الأحوال يرينا الدكتور صديقي كيف تغيرت الفتوى بسبب التغير في الظروف والمقاصد الشرعية المتغيرة في تلك الأحوال، وإن كانت المسألة هي نفسها، أما الإقامة في بلد غير إسلامي فقد أفتى الفقهاء قديمًا أن لا يسكن مسلم في بلد غير مسلم بنية الإقامة والتجنس، بل

يعود إلى بلده بعد انتهاء مهمته، وذلك لتحقيق مصلحته الفردية ولكن غيروا الفتوى في القرن العشرين نظرًا للمصلحة الجماعية عندما هاجر إلى الغرب عدد كبير من المسلمين من بلدانهم في البحث عن الفرص للرزق والتعليم وللحرية والمساواة فرارًا من بلدانهم التي كانوا يستضعفون فيها ويضطهدون. ويرى الدكتور صديقي كما يرى آخرون أن يعامل غير المسلمين في بلدان المسلمين مثلما يتمتعون بالحرية والمساواة والحقوق المدنية نظرًا للمقاصد الشرعية الكلية.

ويقدم المصنف نموذجًا ثالثًا يتمثل في إجازة المرأة في بعض البلدان لرئاسة الدولة استنادًا إلى مقاصد الشريعة الكلية بخلاف الرأي السائد في الفقه القديم. ويطرح المصنف للنقاش مساهمة المرأة المسلمة في المجتمع خارج جدران البيت، ومسألة الحجاب التي أثيرت في الغرب وفي بعض البلدان الإسلامية بشدة عنيفة واعتبرت شعارًا للصدام بين الحضارات. ويقدم المصنف نموذجين من لجنة الفتوى من ماليزيا التي غيرت فتاواها السابقة حول زواج المسلم بامرأة تنصرت وصارت كتابية، وكذلك إجازة الاستقراض بفائدة في فتوى سابقة ومنعها بعد قيام البنوك الإسلامية مؤخرًا وذلك مراعاة للمقاصد والمصالح. ويختتم هذا الباب بملاحظة مؤداها عدم استغراب وقوع الخلاف في فهم مقاصد الشريعة، وخاصة إذا كانت المسألة مستحدثة مثل الهندسة الوراثية، وصناديق التحوط، ولم يتضح بعد ماهيتها، وتمييز مصالحها من مفاسدها، ولكن هناك منهجية للوصول إلى الحل في هذه الحالة أيضًا كما بُحِث في الباب السابق.

الباب السادس: الفحص عن التمويل الإسلامي الحديث في ضوء المقاصد الشرعية

يحاول الدكتور صديقي في هذا الباب أن يفحص الفكر والتطبيق المعاصر، على ضوء ما سبق، بنقد ودقة عبر قضية ميدانية. ويخصص لهذا الغرض التمويل الإسلامي لأهمية هذه المسألة ولتخصصه بهذا الموضوع. ويبدأ بعرض مبادئ التمويل للقراء الذين ليس لهم خلفية، ثم يوضح الفرق بين ما كانت عليه

الأحوال في القرون الأولى للإسلام وبين الوضع الحالي، وما سيؤول إليه الوضع مستقبلًا، وأخيرًا يفحص المحاولات التي بذلت لإعادة تنظيم التمويل الإسلامي في العصر الحاضر ليبرز المشاكل والصعوبات المواجهة في هذا الصدد، وكيف يصبح الرجوع إلى مقاصد الشريعة عوناً لحل تلك المشاكل. وتتلخص أهم نقاطه في أن للتمويل طريقتين: التمويل المباشر والتمويل غير المباشر (عن طريق وسيط). وأبرز مهمات التمويل تشجيع أصحاب الأعمال والمؤسسات للمشاركة في مواجهة الأخطار. ومن الضروري أن يبنى على العدل والإنصاف وكذلك الإحسان، لأن لا يتحمل شخص واحد الآثار السلبية للشركة والاستثمار. ويقول إن التمويل التقليدي أو الرأسمالي يشكو من نقص كبير في هذه الناحية. ولإزالة آثاره السلبية نشأت فكرة الاستثمار الأخلاقي، أو الاستثمار ذو المسؤولية الاجتماعية. ويضيف أن دراسة التاريخ تعلمنا درسين:

الأول أن التنمية الاقتصادية إلى حد كبير تعتمد على تمويل ذي نطاق واسع وعلى كفاءة، والثاني التنمية الاقتصادية المبنية على تمويل عار عن العدل والإحسان عاقبتها وخيمة. وهكذا الكفاءة والعدل قيمتان عزيزتان في أي تمويل، وجاء الإسلام ليقيم التمويل على هذين المبدأين - الكفاءة والعدل، ويقدم العدل إذا حصل تعارض بين المبدأين. ولذلك حرم الربا والميسر والجهالة والغرر في المعاملات المالية ونهى عن معاملات أخرى مثل تلقي الجلب، وبيع ما لا يملك، وما لا يقبض، وبيع المضطر، والاحتكار، والنجش، وبيعتين في بيعة، وبيع الكالئ بالكالئ، وغير ذلك. وشرع معاملات مثل الشراكة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقرض والإجارة ومعاملات أخرى مثل الحوالة والكفالة والضمان والوعد وغيرها واستحدثت معاملات أخرى مع بمرور الزمن مثل السفتجة، المضاربة على المضاربة، وبيع العربون، والصيرفة، وبيع الوفاء، ووقف النقود، وأخيرًا التأمين.

ويذكر المصنف أن دراسة هذه المعاملات ضرورية لفهم المقاصد الشرعية المعنية بها. وليحكم هل واحدة منها، لاختلاف الزمان والمكان، أو اثنتان مركبتان منها تضر المقاصد الشرعية ؟ ويحذر أن لا ينسى أن تمييز المصالح من المفاسد يحتاج إلى معرفة الاقتصاد وخاصة التحليل الجزئي والكلي وعلوم تجريبية أخرى.

وأخيرًا يبحث عن مساعي إحياء التمويل الإسلامي في العصر الحاضر، ويذكر أن رواد الاقتصاد الإسلامي الحديث قدموا الاقتصاد الإسلامي كنظام عادل ومتوازن بين التطرف الرأسمالي والاشتراكي وأرشدوا إلى قيام المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي المبني على الشركة والمضاربة العادلة وكانت نظرتهم نظرة كلية تراعي مقاصد الشريعة، وقد تبنتها بعض الدول مثل باكستان والسودان وإيران، وأما ما نشأ متأخرًا من التجارب المصرفية في بعض دول الخليج ونماذجها في ماليزيا وأندونيسيا في قطاع خاص فكان هدفها الربحية مع تفادي المعاملات الربوية الصريحة، وتحقيق الفرص لزبائنها المستثمرين والمدخرين، فقد لجأت تلك المؤسسات المصرفية والتمويلية إلى المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك والسلم المتوازي والصكوك والعينة والتورق ولم تراع الهيئات الشرعية لتلك المؤسسات المقاصد الشرعية التي روجت الشريعة بسببها الشركة والمضاربة ومنعت المديونية، ولهذا وسعت الفجوة بين الأنشطة الإنتاجية وعرض النقود ودفع الاقتصاد إلى النتائج التي من أجلها منعت المعاملات المبنية على الربا والقمار والغرر وبيع الدين وارتفع نشاط المجازفات في السوق والحيل، ونتجت عراقيل في سبيل التقدم إلى المصرفية الإسلامية العادلة المبنية على العدل والإحسان، وإن الذين قاسوا التورق المصرفي المعمول به اليوم على التورق الذي وجد في أدبيات الفقه لم يعتنوا بالتغيرات التي حدثت في أسواق المال والديون وعمليات التصكيك والتوريق، والفرق

الواقع في العمليات الفردية والجماعية والاقتصاد الجزئي والكلي، ويتفاعل الدكتور صديقي أن صناع السياسة المالية سيلفتون النظر إلى النقص الناشئ بسبب الصد عن المقاصد الشرعية ويحاولون تلافي ما فات، وهذا ما استهدف في هذا الباب.

الباب السابع: المقاصد الشرعية ومستقبل الإنسانية

أوضح المصنف فيما مضى أن مقاصد الشريعة تشمل مقاصد الإسلام بكامله ولا تنحصر في أحكام الفقه فقط، ويدخل فيها جميع نواحي الحياة الإنسانية، وإذا ركزت المباحث السابقة غالبًا عن المجتمع الإسلامي، سوف يتطرق هذا الباب إلى المستقبل واضعًا بين عينيه الإنسانية بأكملها، ومحاولًا أن يجيب عن الذي يمكن أن تقدمه مقاصد الشريعة لتوفير مستقبل أحسن للإنسان، وماذا ينبغي أن يكون سلوك المسلمين -أفرادًا وجماعات وأمة - على ضوء تلك الهداية. ويستهل المصنف عرضه بذكر خطاب القرآن للإنسانية قاطبة، ويستعرض أيضًا شرحه وتطبيقه من سنة الرسول (**r**) وسنة الخلفاء الراشدين (**y**)، ويذكر المسائل التي تواجهها الإنسانية قاطبة، ويوضح أن المسلمين لا يستطيعون أن يقوموا بدور الخيرية الذي لأجله أنشئوا فضلًا عن أن يحلوا مسائلهم حتى يتبعوا مناهج الفكر والعمل التي ستساعدهم إلى بلوغ هذا المقصد. فيذكر تعاليم القرآن عن حسن السلوك مع الناس كلهم، والعفو والمعافاة مع كلهم والنصح لجميعهم، وحفظ النفس الإنسانية، والنهي عن أكل أموال الناس بالباطل، وإيفاء الكيل والميزان، والنهي عن بخس الناس أشياءهم، وأداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بين الناس بالعدل، والقيام بالقسط، والنهي عن تصعير الخد، والمشي بالمرح والفخر والخيلاء، وأن الأرض منبع لرزق الناس كلهم، وكلهم يستحق العز والشرف، وأن الرسول (**r**) جاء رحمة للعالمين، والتعاون على البر والتقوى، ورفض تسلط قوم على قوم ، وأن الرسول (**r**) جاء رحمة للعالمين.

ولإثبات هذه التعاليم يذكر المصنف آيات من القرآن ويستنبط منها مقاصد الشريعة المرتبطة بحياتنا الاجتماعية، ثم يقسم مسائل الإنسانية إلى قسمين: الأول يتعلق بمسائل يمكن أن تحلها مجموعة من الناس، مثل سكان بلد واحد أو أفراد ملة واحدة، أو الناطقين بلغة واحدة، أو أصحاب جنس أو لون واحد. والثاني يتعلق بمسائل تهم الإنسانية بأجمعها، ولا يمكن حلها إلا إذا تضافرت جهود سكان العالم كلهم بدون تفريق، مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض، والتلوث البيئي، ومكافحة الأوبئة، وأسلحة الدمار الشامل، والمحافظة على أمن العالم وسلامته. ويرى المصنف أن بقاءنا ووجودنا يرتبط بحل هذه المشاكل، وبالتالي فهي تندرج في مقاصدنا. ويذكر إلى جانب ذلك مسائل مشتركة كثيرة تتطلب حلولاً، مثل إزالة الفقر والفاقة من العالم، وتوفر الأمن فيه، وقيام العدل، وإزالة الظلم وغيره. ويرى أن دور المسلمين في حل هذه المشاكل يظل سلبيًا، مما يتناقض مع رسالات الأنبياء التي كانت للإنسانية قاطبة. ويؤكد على أن الرشد والهداية في هذه المسائل يتم عبر مقاصد الشريعة، وليس من جزئيات فقهية بحكم أن هذه المسائل لم تنشأ في زمن تطور الفقه فيه. والاسترشاد من جزئيات الفقه ربما يحول بين المسلمين وبين حل هذه المسائل التي تشترك فيها الإنسانية، بدلاً من أن يحلها كما ذكر في الباب السادس وقدم بعض الأمثلة في الباب الخامس.

ويؤكد الأستاذ صديقي على أن ما أمر به المسلمون، في الكتاب والسنة، من نصح وخير للإنسانية قاطبة يقتضي منا أن نعالج تلك المسائل ونبحث بإيجابية عن مقاصد الشريعة المتعلقة بها. ويشخص المصنف المواقف التي اتخذها المسلمون بشأنها، وهي تتعارض مع مقاصد الشريعة، ويؤكد الأمور التي لابد أن نعملها لحلها، وقد أعرضنا عنها. وأخيرًا ينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار ما يحصل من تفكير وتطبيق، في العالم الذي نعيش فيه، بشأن تلك المسائل، وأن نتخذ في ذلك رأيًا وموقفًا عن بصيرة ونعرضه للعالم. وليوضح اقتراحه يقدم المصنف مسألة أسلحة الدمار الشامل كمثال. فيقول إن مما لاشك

فيه أن استخدام تلك الأسلحة التي لا تميز بين المحارب وغير المحارب، وبين الرجال والنساء، وبين الشيوخ والأطفال، بل يمتد أثرها إلى أجيال قادمة، يندرج ضمن الفساد في الأرض. وبالتالي فإن التخلص منها هو من مقاصد الشريعة، فيحرم في رأيه صناعة تلك الأسلحة وتجارتها واستخدامها حرمة شرعية بدون شرط ولا تحفظ، لأنه لا يجوز الفساد في الأرض بأي حال من الأحوال. ويذكر الأستاذ في هذا الصدد النفاق والتسابق للتسلح بين دول العالم، ويشير إلى أن الموقف الإسلامي لا ينبغي أن يبنى على مواقف الآخرين لأن هذه المسألة تتعلق بالقيم والمبادئ. ويستشهد في ذلك بقصة ابني آدم (المائدة ٢٧-٣٢) ويؤيد أيضًا بآية "ادفع بالتي هي أحسن..." (السجدة ٣٤-٣٥) ويقول إن السياق والسباق في هاتين الآيتين يدل على أن الأمر لا يتعلق بمسألة فردية، ولكن بموقف مبدئي يفتح القلوب على المدى الطويل. ويستبعد أن عدم التملك لمثل تلك الأسلحة سيقود إلى محو المسلمين والإسلام من صفحة العالم على أيدي القوى العظمى الحائزة على مثل تلك الأسلحة.

ولقائل أن يقول: إن الأمر لا يتعلق بالسلام ولكن بالاستسلام، وإن المسألة ليست مسألة إبعاد المسلمين وحكوماتهم من الكرة الأرضية وإبادتهم، ولكن المسألة مسألة الاستعباد والارغام والتدخل في شؤونهم، وعدم الإنصاف في معاملاتهم، واتخاذهم لعبة في أيدي تلك الحكومات في السياسة العالمية، واستغلالهم وأن يعيشوا وهم صاغرون. وقد اعترض بعض الناس عليه بقولهم إن الآية القرآنية "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ..." (الأنفال: ٦)، التي جاء فيها لفظ القوة في صيغة نكرة والتي توجب حصول جميع أنواع القوة بقصد الرعب والرهبة في قلوب الأعداء تنفي رأيه، فأجاب الأستاذ صديقي أنه هناك حاجة إلى موازنة بين المصالح والمفاسد وبين الفوائد والمضار، وفي رأيه مفاسد امتلاك أسلحة الدمار الشامل أكثر بكثير من مصالحها، ولعله على يقين أن رأيه لا يقبله أكثر الناس، فلذلك يدعو إلى نقاش أوسع في مثل هذه المسألة.

الباب الثامن: المقاصد الشرعية فهمها وتطبيقها

يقدم المصنف في بداية الباب ملخصًا عن المنهجية التي اقترحها، على ضوء الأبواب السابقة، لدراسة كيفية استنباط الأحكام الشرعية في الأمور المستجدة. ويبين السبب الذي يدفع الفقهاء إلى الابتعاد عن الاجتهاد المبني على المقاصد الشرعية أو يجعلهم على الأقل لا يحبون أن يشاركهم عامة المسلمين في عمل الاجتهاد، ويثبت أن هذه المخاوف لا أساس لها، والخير كل الخير أن يشجع الاجتهاد المبني على مقاصد الشريعة وهذا ما يقتضيه العالم الذي نواجهه في المستقبل.

إن الدعوة إلى الله والشهادة على الناس من أهم مقاصد الشريعة وهذا يقتضي أن يتخذ أسلوب في العلاقات الإنسانية يجذب التفات الناس، ويصلح الأذهان والقلوب للإسلام، ولا يتخذ أسلوب يسبب العداوة والخلاف والشكوك والنفور، وبدلاً من أن يجمع جميع الناس على رأي واحد ينبغي أن يحترم بعضهم بعضًا مع اختلاف الآراء وتعددها ويتعاونون مع بعضهم، وينتقد الدكتور صديقي المجامع الفقهية والعلماء الذين ينصحون عامة المسلمين للرجوع إلى العلماء في قضاياهم وتجنب الاجتهاد خوفًا من التفرق والتشتت، وقد تسبب هذا التوجه في غلق باب الاجتهاد في القرون الماضية. ولا يتفق الدكتور صديقي مع هؤلاء فيقول إن اختلاف الرأي لا يضر المسلمين بل يقويهم، ويستدل على ذلك بشواهد تاريخية قديمة وحديثة. وفيما يخص مسألة إشراك عامة الناس في الاجتهاد، يرى المصنف أن ذلك لا يعني الاجتهاد الفقهي المعروف، ولكن الاجتهاد في أمور الحياة العامة مثل التعليم، والصحة، والسياحة والتنزه، والتعامل مع الجار والأصدقاء وتربية الأطفال، وعلاقة الزوجين، والدعوة إلى الله، وتربية الدعاة، وتنظيم الجماعات وتمويلها، والتعامل مع النظام الوطني والمساهمة فيه، والتعامل مع الملل الأخرى، والعلاقات الدولية، وغيرها مما لا يدخل في دائرة الفقه التقليدي. فيمكن أن يمارس الاجتهاد في هذه المجالات من

هو أهلها ويعيش فيها فلو أجبروا على التقليد المحض في المعاملات الدينية ليمتد هذا إلى الأمور الدنيوية الأخرى أيضا، ولا يجترؤون على الابتكار والاختراع والإبداع والتحديث، فإن الحياة وحدة لا ثنوية فيها. ومهما كان الأمر، فلا يمكن أن يبقى الوضع السابق، وذلك لأسباب عديدة فيما يلي بعضها:

- ظهور نقاط الضعف للفتاوى في إطار تقليدي في السنوات الماضية القريبة وكونها سببا للخزي والخفة مثل فتوى الختان للمرأة في مصر، ومعاملة أمينة لاوال في نيجيريا وقضية مختاران ماي في باكستان، وقضية مماثلة لها في الهند.

- تغير نوعية المسائل، وقدم المصنف مثاله في حقل التمويل وقيام هيئة الرقابة الشرعية التي ظهر منها نوع من قصور الجدية وعدم الكفاءة في المعاملات المالية المستجدة، والتمويل جانب واحد من حياتنا وهناك جوانب أخرى نواجه تحدياتها، فالاستعداد لمواجهتها يحتاج إلى دراسة علوم عصرية ومطالعة الحياة العملية، إضافة إلى العلوم النقلية ولا يمكن حل المشاكل العصرية في قالب التقليد، بل نحتاج إلى نفس المنهجية التي استخدمت في عصر الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين.

ويصرح الدكتور صديقي أن العالم القادم بعد خمسين أو ثمانين عامًا يكون مختلفًا تمامًا اقتصاديًا وجغرافيًا وسياسيًا، فإن الاستعدادات والآليات التي اتخذتها الحركات الإسلامية لمواجهة مشاكل وتحديات القرن الماضي لا تنفع في السنوات الآتية، فلابد أن تغير الأولويات والاستراتيجيات ونستعد لمواجهتها في ضوء مقاصد الشريعة مثل قيام العدل والقسط والمساواة والمواساة وحرية الفكر والعمل، والعز والشرف، وإن تجاهل هذه المقاصد في التمويل – مثلًا - والجوانب الأخرى، هو الذي شوه صورة الأمة وأدى إلى وضع دفاعي. وأخيرًا يدعو الأستاذ صديقي إلى المحاولة لتجنب ما فات والتخطيط للمستقبل، وهذا

يحتاج إلى دراسة نقدية لتجاربنا الحالية والحوار والنقاش بدون تحفظ، وإن كان هذا يبدو شيئًا غير مرغوب فيه ولكنه لا بد منه لكي نعرف مقاصد الشريعة وتطبيقها والاختلافات فيها بين صفوف المسلمين، لإعادة تعمير الأمة وشرفها وعزها. وكان الغرض من هذا الكتاب إعداد القراء لهذه المهمة.

وأخيرًا فلا يسعني إلا أن أذكر أن صدور هذا الكتاب ذو أهمية بالغة من كاتب ذى خبرة واسعة قضى أكثر من عقدين من عمره في بلد إسلامي يقع في قلب العالم، وقد نشأ وترعرع في بلد عدد سكانه يتجاوز المليار نسمة، ويأتي فيه المسلمون في المرتبة الثانية بعد الهندوس من حيث العدد، وهو يعيش الآن في بلد يعتبر من أكثر بلدان العالم تقدمًا، وقد درس من قريب في هذه المجتمعات مسائل مستجدة يواجهها المسلمون، وللدكتور صديقي ميزة في إعداد هذا الكتاب، حيث كان أمامه أكثر ما كتب في المقاصد الشرعية قديمًا وحديثًا، كما تشير إليه مراجع الكتاب. وقد استغرق تقريبًا خمسة أعوام فيه، ونشر بعض أبوابه في مجلات بحثية واستفاد من آراء القرّاء وقدم بعضها في الندوات والمؤتمرات، وناقش واستفاد من مداخلات الجمهور، كما طور الدكتور صديقي أفكاره من خلال المناقشة مع زواره، ففيه عمق وجدة وابتكار واستدلال، ومع هذا فهو لا يصر على رأيه ويدعو القراء إلى الحوار والنقاش والاستدراك.

وفي النهاية إنني أرجو المعذرة نحو أي قصور وقع في تقديم الترجمة والتلخيص والتوضيح لكتاب الدكتور صديقي، فذلك بلا شك مني شخصيًا. وبالله التوفيق.

الأربعاء ١٤٣٠/١٠/٢٥هـ — **أ.د. عبدالعظيم إصلاحي**

٢٠٠٩/١٠/١٤م

Review of the Book

Maqasid Al-Shariaa
Prof Dr. Mohmmed Nijatuuah Siddiqi

Review by: Prof. Dr. A. Islahi
Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. This is a survey of a book in Urdu entitled "*Maqasid-i Shari`at*" (Objectives of Shari`ah) by Dr. Muhammad Nejatullah Siddiqi. In this work the author has tried to establish that a study of the objectives of shariah, and their consideration would be a great help to solve many economic problems and new issues faced. The book is very important as it is authored by writer who had vast experience and studied various problems in the present age from very close corner. He had also the advantage of access to works written in the past or recent years on the subject in different languages as it is cleat from the long list of sources listed in the bibliography. He never insists on his own opinion. Rather he invites to dialogue and deliberation.

الغَرَر
عرض ومناقشة لكتاب الضرير

- مناقشة كتاب الغرر
- ملاحظات إضافية في الغرر
- نظرية جديدة للغرر

الصديق الضرير تجاوز التسعين عامًا، فهو من مواليد السودان (أم درمان) ١٩١٨هـ، وأستاذ الشريعة الإسلامية في كلية القانون بجامعة الخرطوم، وعضو في العديد من الهيئات الشرعية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية، شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات. ولعل أفضل ما كتبه حتى الآن رسالته عن: "الغَرَر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة" (مقارنة بين المذاهب الفقهية وبين الفقه والقانون)، وهي رسالته للدكتوراه، التي حصل عليها عام ١٣٨٦هـ= ١٩٦٧م من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وطبعت في كتاب صدر في العام نفسه، وأعيد طبعه في دله البركة عام ١٩٩٥م كما هو. وبالرغم من أن الكتاب مرّ عليه أكثر من أربعين عامًا، إلا أنني لا أعلم حتى الآن أن أحدًا عرضه وناقشه. يقع الكتاب في ٧٤٧ صفحة. ويضم الأقسام الأربعة التالية:

- القسم الأول: التعريف بالغرر والنصوص الواردة فيه.
- القسم الثاني: أثر الغرر في العقود والشروط.
- القسم الثالث: الغرر المؤثر والغرر غير المؤثر.
- القسم الرابع: عقود الغرر في التقنين المصري وحكمها في الشريعة الإسلامية.

وتضمن **القسم الأول** البابين التاليين:

- الباب الأول: التعريف بالغرر.
- الباب الثاني: النصوص الواردة في الغرر.

وتضمن **القسم الثاني** الأبواب الثلاثة التالية:

- الباب الأول: أثر الغرر في عقد البيع.
- الباب الثاني: أثر الغرر في غير عقد البيع (أثر الغرر في العقود الأخرى).
- الباب الثالث: أثر الغرر في الشروط.

وتضمن **القسم الثالث** الأبواب، بل الفصول، الأربعة التالية، في شروط الغرر المؤثر (الغرر المحرم)، وهذا هو **صلب الرسالة**:

- **الشرط الأول**: أن يكون الغرر في عقود المعاوضات المالية.
- **الشرط الثاني**: أن يكون الغرر كثيرًا.
- **الشرط الثالث**: أن يكون الغرر في المعقود عليه أصالةً.
- **الشرط الرابع**: أن لا تدعو للعقد حاجة.

وتضمن **القسم الرابع** الأبواب التالية:

- القمار والرهان والمسابقة (الألعاب الرياضية، اليانصيب، البيوع الآجلة في البورصة).
- المرتب مدى الحياة: العُمْرَى، الرُّقْبَى.
- عقد التأمين.

وتضمن الباب الأول من القسم الثاني (أثر الغرر في عقد البيع) الفصلين التاليين:

- الغرر في صيغة العقد.
- الغرر في محل العقد.

وتحت فصل " **الغرر في صيغة العقد** " جاءت المباحث التالية:

- بيعتان في بيعة وصفقتان في صفقة.
- بيع العربان (بيع العربون).
- بيع الحصاة.
- بيع الملامسة.
- بيع المنابذة.
- العقد المعلق والعقد المضاف.

وتحت فصل "**الغرر في محل العقد**" جاءت المباحث التالية، وهي معظم مباحث الكتاب، وأهم أقسام الغرر وأمثلته:

- الجهل بذات المحل (مثل: بيع شاة من قطيع).
- الجهل بجنس المحل (مثل: بيع المرء ما في كمّه).
- الجهل بنوع المحل (مثل: بيع حيوان لم يبين هل هو بعير أم شاة).
- الجهل بصفة المحل (مثل: بيع الحمل، بيع المضامين، بيع الملاقيح، بيع ما يكمن في الأرض، بيع ما يختفي في قشره).
- الجهل بمقدار المحل (مثل: بيع المزابنة، بيع العرايا، بيع المحاقلة، بيع الجزاف، بيع ضربة الغائص، بيع الصوف على ظهر البهيمة، بيع اللبن في الضرع، الجهل بمقدار الثمن: البيع بسعر السوق، بيع الاستجرار، بيع التولية والمرابحة والوضيعة).
- الجهل بالأجل (مثل: بيع حبَل الحبَلة).
- عدم القدرة على تسليم المحل (مثل: بيع الآبق، بيع السمك في الماء، بيع الطير في الهواء، بيع الدَّين، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما لم يُقبض، بيع المغصوب).
- التعاقد على المعدوم (بيع المعدوم): (مثل: بيع الثمار قبل بدوّ الصلاح، بيع الثمر والزرع الذي يوجد بعضه إثر بعض).

- عدم رؤية المحل (مثل: بيع العين الغائبة، البيع برؤية بعض المحل، البيع بالنموذج، بيع الأعمى).

وتضمن الباب الثاني من القسم الثاني (أثر الغرر في غير عقد البيع) الفصول التالية:

- أثر الغرر في **عقود المعاوضات المالية** (السَّلَم، الاستصناع، الإجارة، الجعالة، الشركة).

- أثر الغرر في **عقود التبرعات** (الهبة، الوصية). فالغرر في التبرعات مغتفر ولو كان كثيرًا. ومنه القاعدة: يغتفر من الغرر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات. ذلك أن المعاوضات قائمة على المشاحّة، بخلاف التبرعات فإنها قائمة على المسامحة والإحسان.

- أثر الغرر في العقود الأخرى (الزواج "المهر"، الرهن، الكفالة، الوكالة).

قد يبدو أن هذا التقسيم معقد، لكن كان لا بد منه لكشف معظم محتويات الرسالة.

مزايا الرسالة:

- **أول رسالة في الغرر** تجمع شتاته، ولم أجد بعدها من أضاف إليها، بل وجدت أنها سرقت مرتين في حدود ما علمت فقط، وربما هناك سرقات أخرى لم تبلغ علمي. وقد ساعد على سرقتها أن مؤلفها كان غير مشهور، وطبع الرسالة بنفسه، ولم ينشرها في أي دار نشر، فكان نشرها محدودًا جدًا (كاتب غير مشهور وكتاب غير منشور). وفي عام 1990م حصل الضرير عنها على **جائزة الملك فيصل** في المعاملات المالية، مناصفة مع محمد عمر شابرا، على الرغم من أن رسالة الضرير عبارة عن رسالة دكتوراه، وعلى الرغم من أنها قديمة (لأكثر من ٢٠ عامًا).

- **نظرية للغرر**: يقول الضرير في خاتمة رسالته: "حاولت أن أخرج بنظرية للغرر، فوضعت ضابطًا للغرر المؤثر. وهو الغرر الكثير في عقود المعاوضات المالية، إذا كان في المعقود عليه أصالةً، ولم تدعُ للعقد حاجة". وأشير هنا إلى أن أحد المنتحلين قد عنون رسالته بهذا العنوان: " نظرية الغرر في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة " ١٩٧٣م!

- **معيار الغرر الكثير المحرم**: يقول الضرير: " الكثرة والقلة في الغرر من الأمور النسبية التي تختلف باختلاف الزمان والمكان والأنظار، ولهذا فليس من السهل وضع حد فاصل بين الغرر الكثير الذي يؤثر في العقد (فيجعله حرامًا)، والغرر اليسير الذي لا يؤثر، وهذا هو سبب اختلاف الفقهاء في مسائل الغرر. وقد رام بعض الفقهاء وضع ضابط للغرر الكثير والغرر اليسير، منهم الباجي الذي رأى أن الغرر اليسير هو ما لا يكاد يخلو منه عقد، والغرر الكثير هو ما كان غالبًا في العقد حتى صار العقد يوصف به (بأنه عقد غرر)".

ثم يقول: "أرى أن وضع ضابط محدد للغرر الكثير والغرر اليسير في وقت واحد أمر غير ميسور، لأننا مهما فعلنا فسنجد أنفسنا قد حددنا الطرفين، وتركنا الوسط من غير تحديد، مما يؤدي حتمًا إلى الاختلاف. ولهذا فإني أرى سلوك أحد المسلكين الآتيين:

- **الأول**: أن نترك هذه المعايير المرنة للغرر الكثير واليسير والمتوسط كما هي، لتفسَّر حسب الظروف والأحوال واختلاف العصور والأنظار. ولهذا المسلك مزيته، وهي أنه يجعل نظرية الغرر **نظرية مرنة** تساير الحضارات المتطورة في كل عصر، مما يجعلها صالحة للبقاء والتطبيق في جميع الأزمنة والأمكنة". وهذا ما رآه **السنهوري** من قبلُ في كتابه: "مصادر الحق".

- **الثاني**: أن نضع ضابطًا للغرر الكثير وحده ونقول: إنه هو الغرر المؤثر، وكل ما عداه لا تأثير له. وخير ضابط ما قاله الباجي من أن الغرر الكثير هو ما غلب على العقد حتى صار يوصف به.

وعلى رأي الضرير هذا فإنه من المتعذر وضع مقياس أو نسبة مئوية للغرر، كما يطالب بعض الاقتصاديين المسلمين المائلين إلى الإحصاء والرياضيات والاقتصاد الكمي والقياسي، فالبحث عن مثل هذا المقياس، بحسب هذا الرأي، مطمح يكاد يكون مستحيلاً من الناحية الفقهية. وبذلك يبقى الحكم بالغرر المحرم صنعة خاصة بالفقهاء المتخصصين، تعتمد على تقديراتهم وآرائهم.

ما قد يؤخذ على الرسالة:

- **الغرر**: لم يأتِ في القرآن ذكر للغرر، إنما جاء ذكره في الحديث النبوي. وفي الحديث النبوي جاء النهي عن بيع الغرر، ولم يأت النهي عن الغرر. ولم يبين الضرير كيف انتقل الغرر عند الفقهاء بالقياس من البيوع إلى المعاوضات، ثم إلى الشركات والرهونات والكفالات والوكالات وسائر العقود الأخرى. كما لم يبين هل المقصود هو النهي عن الغرر في البيع، أم النهي عن بيع الغرر، بمعنى بيع الخطر؟ ربما حاول بيان ذلك، ولكن بعبارات غامضة. ومن المعلوم أن الخطر (المخاطرة) إذا كان مستقلاً فإن تجارته أو التكسب منه حرام، وإذا كان تابعًا جازت التجارة فيه والتكسب منه. وبهذا قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

- **تعريف الغرر**: بعد أن ذكر الضرير التعريفات المختلفة عند فقهاء المذاهب، اختار تعريف الغرر المحرم بأنه ما كان مستور العاقبة. غير أن هذا التعريف الفضفاض، يبدو مستورًا أكثر من العاقبة نفسها، وربما يكون من أكثر التعريفات إبهامًا. وقد لا يكون جامعًا ولا مانعًا، ولم يقم الضرير باختباره قبل اختياره، فالربح الناشئ عن البيع والشراء في التجارة هو ربح مستور العاقبة، فهل الربح حرام؟! ولعل أفضل تعريف للغرر هو التعرف على أنواعه، لاسيما الواردة منها على محل العقد، كما تقدمت أعلاه. على أنه يمكن تعريف الغرر بأنه الجهالة في أحد العِوَضَيْن أو في كليهما معًا، فإن كانت هناك حاجة إلى العقد ولم يمكن اجتناب الغرر فهو حلال، وإذا أمكن اجتنابه فهو حرام.

- **تعريف الغرر الكثير**: ذهب الضرير كما تقدم إلى أن أفضل ضابط أو تعريف للغرر الكثير هو ما قاله الباجي من أن الغرر الكثير هو ما غلب على العقد حتى صار يوصف به. غير أن المتأمل في هذا التعريف يجد كأنه لا تعريف، وأنه تحصيل حاصل، وهو لا يزيد على الشرح اللغوي لوصف "الكثير"!

- **تعريف الغرر في القانون**: عرفه السنهوري بأنه العقد الاحتمالي Contrat aléatoire الذي لا يستطيع فيه أي من المتعاقدين أن يحدد وقت العقد مقدار ما يأخذ ومقدار ما يعطي. ويبدو أن هذا التعريف القانوني، كما ذكر الضرير، أضيق من التعريف الشرعي، إذ يضيق عن استيعاب الأنواع المختلفة من الغرر في الفقه الإسلامي. أقول: غير أن هذا التعريف يفيدنا في الوقوف على الترجمة الأجنبية لعقود الغرر. وهذه الفائدة لم ينبّه إليها الضرير.

- **الفرق بين الغرر والجهالة**: على الرغم مما كتبه الضرير وغيره في هذا الباب، إلا أن الفرق بينهما لا يزال أمرًا دقيقًا يحتاج إلى مزيد بيان، والتمييز بينهما كما هو شائع الآن إنما يعدّ في نظري غير ذي جدوى. ويبدو أن الضرير سلك في كتابه مسلك عدم التفريق بين الغرر والجهالة (انظر على الخصوص ما جاء أعلاه تحت عنوان: الغرر في محل العقد). ولعل الفرق أن الجهالة تكون من طرف واحد، والغرر تكون فيه الجهالة من الطرفين. ولو وضح الفرق بين الجهالة والغرر لوجب اعتماد ذلك في الرسالة، ولصارت الرسالة رسالة مزدوجة في الجهالة والغرر، مع ما يترتب على هذا من اختلاف خطة البحث، من أجل التمييز بينهما في الأنواع والأمثلة وغير ذلك.

- **الفرق بين الغرر والقمار**: لم يتضح لي ذلك أيضًا من كتاب الضرير، ولعل الفرق بينهما أن الغرر يكون في البيوع والمعاوضات، والقمار يكون في الألعاب. يقال: باع غررًا ولعب قمارًا. ومن الفقهاء من لم يفرق بينهما، مثل ابن تيمية وابن القيم.

- **غرر في الزمان وغرر في المكان**: تكلم الضرير عن الغرر في الزمان (الأجل)، ولم يتكلم عن الغرر في المكان. فالأول مثل بيع مؤجل لم يحدد فيه موعد التسليم (تسليم المبيع أو تسليم الثمن)، والثاني مثل بيع مؤجل لم يحدد فيه مكان التسليم.

- لم يتعرض الضرير لبعض المسائل المهمة أيضًا، كالغرر في الحوالة والسُّفتجة والمُقاصّة. وكان بإمكان من كتبوا بعده في الغرر أن يضيفوا إلى رسائلهم هذه الإضافات وأمثالها، ولكنهم آثروا السهولة بل الانتحال.

- **التعليل بالغرر والتعليل بالربا**: هناك أشياء منصوصة محرمة لأجل الربا، وأشياء محرمة لأجل الغرر، وأشياء يتداخل فيها الربا مع الغرر. فالمزابنة حرمت لأجل الربا، لا لأجل الغرر، كما قال الضرير، لأن الغرر الذي فيها مغتفر، فبيع الجزاف جائز، وهو من ناحية الغرر مثل المزابنة وربما أكثر.

بعتك بألف نقدًا وألف وعشرين نسيئة: هذا ممنوع للغرر، لا للربا. فالغرر فيه هو عدم معرفة ثمن المبيع وأجله، فإذا حدد المشتري أيَّ الثمنين أو الأجلين جاز، ولم يكن فيه ربا محرم، لأن للزمن حصة من الثمن.

أما بيع الشيء قبل قبضه فقد يكون محرمًا لما فيه من ربًا وغررٍ معًا، ولعل التعليل بالربا فيه أظهر.

- **بيع العربون**: بيع العربون ممنوع عند جمهور الفقهاء القدامى، وجائز عند جمهور الفقهاء المعاصرين، إلا أن الضرير اختار المنع. ولكن ربما منعه إذا لم تحدد فيه مدة الخيار. لا أدري هل يستمر في المنع إذا حددت المدة؟ لم يحدد موقفه حتى الآن، وأشير هنا إلى أن المجمع قد أجاز بيع العربون بشرط تحديد المدة.

- **البيع بسعر السوق وبيع الاستجرار**: على الرغم من أن الضرير فصل بين المسألتين في فهرس كتابه، إلا أنه دمجهما معًا في متن الكتاب، هذا مع أنهما مسألتان مختلفتان، ذلك أن جواز البيع بسعر السوق أسهل من جواز بيع الاستجرار، وإشكالات الأول أقل من إشكالات الثاني. ولا أوافق الضرير على منع البيع بسعر السوق، ومن العجيب أن يقول بأن البيع بسعر السوق غير جائز عند جمهور الفقهاء، ثم ينقل عنهم جوازه باسم آخر، ألا وهو بيع المسترسِل. ربما يكون مصدر الخطأ عبارات الفقهاء، لكن كان يحسن بالضرير أن ينبه إلى هذا ويكشف الإشكال. ثم هل المقصود بسعر السوق هو السعر الحالي أم المستقبلي؟ إن على من يتمسك بالسعر الحالي في بيع السلم، كالضرير، أن يقول بضرورة وجود السلعة في تاريخ العقد، والضرير يكتفي بوجودها في تاريخ التسليم، فإذا كانت غير موجودة في تاريخ العقد فكيف يكون لها سعر سوق حالي؟! لا أريد الإطالة في الموضوع، وأحيل القارئ الراغب في التوسع إلى ما كتبته سابقًا حول هاتين المسألتين.

- **ضابط الغرر المؤثر**: ذكر الضرير في الغرر المحرم أربعة ضوابط: **الضابط الأول**: أن يكون الغرر في عقد معاوضة مالية، كالبيع، ذلك بأن الحديث النبوي جاء بالنهي عن الغرر في البيع. **الضابط الثاني**: أن يكون كثيرًا. والكثير ما غلب على العقد حتى صار يوصف به، كما تقدم أعلاه. **الضابط الثالث**: أن يكون أصيلاً لا تابعًا، والتابع مثاله: الحمل في بطن الشاة، أو اللبن في ضرعها. **الضابط الرابع**: ألا تكون هناك حاجة إلى العقد. ولعله عدل عن لفظ "المصلحة" إلى لفظ "الحاجة"، وعلى كل حال فإن لفظ الحاجة هو الذي استخدمه الفقهاء غالبًا في باب الغرر.

وفي رأيي أن الضرير أغفل ضابطًا مهمًا في الغرر المحرم، وهو أن يمكن اجتنابه، أو الاحتراز منه، ولعل هذا الضابط يحل محل الضابط الثاني. ذلك أن

الغرر ولو كان يسيرًا فإن الشريعة قد لا تقبله إذا أمكن اجتنابه. والحاجة إلى العقد تختلف عن الاحتراز عن الغرر. فقد تكون هناك حاجة إلى العقد، ويكون في هذا العقد غرر كثير، لا يمكن اجتنابه، وعندئذ فإن العقد جائز والغرر جائز مغتفر. ولعل الغرر اليسير إنما يكون كذلك بمعناه النسبي، فالعقد إذا كانت فيه الحاجة قوية وكان فيه غرر كثير، إلا أن هذا الغرر الكثير ربما يمكن اعتباره يسيرًا من الناحية النسبية. وبالمقابل فإن الغرر إذا كان يسيرًا وكان من الممكن اجتنابه فإن الغرر فيه يعدّ كثيرًا محرمًا.

وقد رأى الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ، في مداخلته بجلسة الحوار هذه، أن الغرر اليسير معفو عنه، ولو أمكن اجتنابه، بخلاف الغرر الكثير، وهذا يعني أن الاجتناب لا يدخل على الغرر اليسير، بل على الغرر الكثير. ولعل الفرق بين رأي الصباغ ورأيي أنا هو أن رأيه لا يخلصنا من ضرورة قياس الغرر، لمعرفة هل هو كثير أم يسير؟ أما رأيي أنا فلا نحتاج فيه إلى أي قياس للغرر، وأي تمييز بين الغرر الكثير واليسير، لأن العبرة صارت لما يمكن اجتنابه وما لا يمكن اجتنابه. وهذه نظرية أخرى جديدة للغرر، من خلال التنقيح الذي أجريناه على ضوابط الضرير، قد تكون لها آثار كثيرة مختلفة عن آثار الضرير. ولكن قد يؤخذ على النظرية الجديدة أنها تنقلنا من ضابط الكثرة والقلة إلى ضابط العسر واليسر. فقد يمكن الاجتناب ولكن بعسر ومشقة (كلفة).

وقسم بعض العلماء الغرر إلى ثلاثة أقسام:

- **ما يعسر اجتنابه**، كبيع الفستق والبندق والرمان والبطيخ في قشره، فيعفى عنه.
- **ما لا يعسر اجتنابه**، فلا يعفى عنه.
- **ما يقع بين الرتبتين**، وفيه خلاف، فمنهم من يلحقه بالأول، ومنهم من يلحقه بالثاني.

- **بيع الدَّين**: قسم الضرير بيع الدين إلى ٤ صور أساسية، وعدّ الصور الأخرى صورًا فرعية، وذكر أن من الباحثين من قسمه إلى ٨ صور أو أكثر. والصور الأساسية عنده هي: بيع الدين إلى من عليه الدين بالنقد، وبيع الدين لغير من عليه الدين بالنقد، وبيع الدين إلى من عليه الدين بالدين، وبيع الدين لغير من عليه الدين بالدين. ودمج الصورتين الأخيرتين، وتكلم عنهما بصورة مجتمعة، وقسم الكلام فيها إلى ٣ صور معروفة عند المالكية، وهي: ابتداء الدين بالدين، وفسْخ الدين بالدين، وبيع الدين بالدين. لكن الضرير لم يشرح كيف حكم على صوره بأنها أساسية، وعلى غيرها بأنها فرعية. فكان يحسن مناقشة التقسيم قبل اعتماده. كما لم يفسر سبب دمج الصورتين المذكورتين، وإعادة تقسيمهما على أساس آخر. وتقسيم الضرير مشابه لتقسيم **عبد السميع إمام**، في رسالته المقدمة إلى الأزهر، عام ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م، أي قبل الضرير بـ ٢٦ عامًا، وهي مطبوعة بعنوان: "**أصول البيوع الممنوعة**". ولم يشر الضرير إلى الإمام.

ثم إن ابن تيمية وابن القيم قسّما الصور إلى ٤ صور مختلفة عنه، وهي: واجب بواجب، وساقط بساقط، وساقط بواجب، وواجب بساقط. فلم يبين الضرير أي التقسيمات أفضل، من حيث الفاعلية والوضوح والاستيفاء والاقتراب من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **لا بأس إذا تفرقتما وليس بينكما شيء**".

يقول الضرير، بعد عرض صور بيع الدين عند الفقهاء: "أرى جواز بيع الدين مطلقًا (...) للمدين أم لغيره، ما دام خاليًا من الربا ومن الغرر". وهذا نفس رأي عبد السميع إمام، ويؤخذ على هذا الرأي أن الباحث كأنه يقول للقارئ: إن بيع الدين **جائز ما دام غير محرم**، أو **جائز ما دام جائزًا!** ليس المطلوب من الضرير وأمثاله من الفقهاء هذه الصيغة العجيبة التي تصلح لكل مناسبة ولكل فتوى ولكل صورة، بل المطلوب هو بيان الرأي في كل صورة بعد مناقشة أقوال الفقهاء فيها.

وبالجملة فإن ما كتبه الضرير في بيع الدين عام ١٩٦٧م مسبوق بما كتبه عبد السميع إمام قبل كتاب الضرير بـ ٢٦ عامًا (انظر تفصيل ذلك في مجلة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٤م، أو في كتابي "المجموع"، ص ٢٣٧).

- **التأمين**: يرى الضرير أن "التأمين التعاوني وإن كان فيه غرر كالتأمين التجاري (...)، إلا أن هذا الغرر لا يؤثر فيه، لأنه يدخل في عقود التبرعات (...)، فإن المشتركين في هذا العقد لا يسعون إلى الربح، وإنما مقصودهم التعاون على تحمل نوائب الدهر"، وأن "التأمين التعاوني يغني عن التجاري، الذي تمارسه شركات استغلالية، همّها الأول هو الربح". ومن ثم لا حاجة إلى ارتكاب الغرر الكثير الذي في التأمين التجاري، لأن الحاجة إلى التأمين يمكن سدّها بعقد لا غرر فيه، أو الغرر فيه مغتفر، ألا وهو التأمين التعاوني.

يؤخذ على رأي الضرير اعتباره التعاونيات من التبرعات، وتمييزه بين معاوضات ربحية ومعاوضات غير ربحية، وكأن في كلامه إيحاءً باستهجان الربح، والبحث عنه، مع أن الربح جائز في الإسلام. أما ما ذكره من الاستغلال والربح الفاحش فالحلّ فيهما إنما يكون بالمنافسة بين شركات التأمين، وليس بتحريم التأمين التجاري من أصله.

ولم ينتبه الضرير إلى ما في بعض العقود الشرعية القديمة من أهمية للحكم على عقد التأمين، وذلك كعقد **الجعالة**، من حيث الغرر في العقدين، والحاجة إليهما. وعقد الجعالة جائز مع ما فيه من غرر كثير، وهو من عقود المعاوضات، لا من عقود التبرعات. ومع أن الضرير تعرض للجعالة في رسالته، إلا أنه شغل نفسه فيها بالعديد من التفاصيل دون أن يأخذ درسًا مهمًا منها في رسالته. وربما لم يستخلص هذا الدرس كي لا ينقض ما قاله في موضع آخر من رسالته حول ضابط الغرر الكثير المحرم.

ذكر الضرير أيضًا أن الغرر في التأمين التجاري هو من الغرر الذي يؤدي إلى نزاع، "فإن كثيرًا من الحالات التي يطالب فيها المؤمَّن له بالتعويض لا تمرّ من غير نزاع، واتهام للمؤمَّن له بأنه افتعل الحادث، للحصول على مبلغ التأمين". ونذكر هنا أن الضرير لم يجعل مسألة النزاع من ضوابط الغرر المحرم، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نتساءل كيف استطاع الضرير أن يحكم، بدون إحصاء، بأن النزاع في عقد التأمين التجاري أكثر من النزاع في عقد التأمين التعاوني، وأن يحكم أيضًا بأن النزاع في عقود التأمين أكثر من النزاع في العقود الأخرى الجائزة في الإسلام؟

ثم هل يريد المحرمون للتأمين التجاري أن يفسحوا المجال لفقهاء المؤسسات المالية مرة ثانية لأن يتحايلوا في التأمين كما تحايلوا في التمويل؟ هذا مع أن التمويل إنما حرم على أساس الربا، والتأمين حرم على أساس الغرر، والغرر فيه فسحة، لأن مفسدة الغرر أقل من مفسدة الربا، كما قال العلماء.

و**الخلاصة العامة** فإنه على الرغم من هذه الملاحظات التي أبديناها، تبقى رسالة الغرر للضرير أحسن ما كتب في الغرر حتى الآن، من حيث إنها رسالة جامعة لشتات الموضوع، لا من حيث تفاصيلها. وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب نشر عام ١٩٩٣م محاضرة عن الغرر للضرير، في "سلسلة محاضرات العلماء البارزين"، هي مستلّة من كتابه، وتقع في ٦٠ صفحة، ولم يكن فيها أي تغيير بالنسبة للكتاب، لا حول تعريف الغرر ولا حول ضوابطه ولا غير ذلك، على الرغم من مرور أكثر من ربع قرن. ومع أن عنوان المحاضرة: "الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة"، إلا أن المحاضرة خلت أيضًا من أي إضافة حتى بالنسبة للتطبيقات المذكورة! أما كان حريًا بالدكتور الضرير أن يحرص، هو وغيره من العلماء البارزين، على مثل هذه الإضافة، أو أن يختار موضوعًا آخر، لكي ترقى المحاضرة إلى

عنوان السلسلة التي نشرت فيها؟ لماذا لا يُدعى هؤلاء "البارزون" لإلقاء محاضرات جديدة "بارزة" تستبدل بمحاضراتهم القديمة ؟

ملاحظات إضافية في الغرر خارجة عن كتاب الضرير

- ترجم عدد من الاقتصاديين المسلمين الغرر إلى الإنكليزية على أنه عدم تأكد Uncertainty، وهذا خطأ. وكذلك من الخطأ ترجمته على أنه "خطر" Risk أو "مخاطرة" أو "مخاطرة مفرطة"، وإنْ ذكر العلماء بأن الغرر في معنى الخطر لغةً. فالمخاطرة العالية جائزة، وكلما زادت المخاطرة زاد العائد. والإسلام يشجع على ركوب المخاطر، ولو كانت عالية، إذا ما ارتبطت بمشروعات نافعة، يبلغ نفعها مبلغ المخاطرة التي احتملت من أجلها. وبحسب رأيي الجديد المقترح لم نعد بحاجة إلى عبارة غرر كثير أو فاحش، يسير أو قليل، لأننا استبدلنا بها عبارة: غرر يمكن اجتنابه، وغرر لا يمكن اجتنابه. لكن قد تنشأ مشكلة جديدة في مقابل المشكلة القديمة، إذ ننتقل من مشكلة البحث عن ضابط للكثرة والقلة إلى ضابط للعسر واليسر.

- لعل أفضل ترجمة للغرر هي: Aléa ولعقود الغرر: Contrats aléatoires.

- الغرر يدخل في "الشك"، أما عدم التأكد فيدخل في "الظن". ولذلك عرّف العلماء الغرر بأنه الشك أو الاحتمال أو التردد.

- من تعاريف الغرر أنه ما تردد بين أمرين، أو ما احتمل أمرين، أغلبهما أخوفهما. أما عدم التأكد فهو ما احتمل أمرين، أغلبهما أرجاهما. فالتاجر يرجو الربح ويخاف الخسارة. فالربح عنده بمنزلة الظن، ولو كان بمنزلة الشك ربما لم يقدم على التجارة أصلاً.

- إن كان الغرر بمعنى الخطر إلا أن هذا لا يعني أن الخطر (المخاطرة) حرام، كما فهم عدد من الفقهاء. فهناك مخاطرة حرام كالقمار، ومخاطرة حلال كمخاطرة التجارة.

- الغرر غرران: غرر حلال، وغرر حرام. الأول مثاله: الغرر في التبرعات والغرر في التوابع. والثاني مثاله: الغرر في المعاوضات، والغرر في الأصول (خلاف التوابع).

- هناك أنواع من الغرر يمكن اجتنابها بل يجب، مثل: بيع غوصة الغائص، أو بيع الدابة الضائعة، فهذا أشبه شيء بالقمار الذي لا ينفع المجتمع بل يضره، ومثل: بيع سلعة لم يحدد فيه مكان التسليم أو زمانه، أو بيع ما في الصندوق دون معرفة ما فيه، أو بيع المشتري ما لم يره، وبدون خيار الرؤية. وهناك أنواع من الغرر لا يمكن اجتنابها، مثل: بيع دار دون أن يرى المشتري أساسها، أو بيع جاكيت دون معرفة المشتري بحشوة الكتف. فلو أراد المشتري الوقوف على الحشوة لوجب تخريب الخياطة. وهنا يمكن الاستدلال على باطن الجاكيت من خلال ظاهره، كما يمكن الاعتماد على سمعة البائع أو الصانع، إذا كانت السلعة معروفة من حيث صانعها وبائعها، أو ذات ماركة معلومة، وكان التاجر مهتمًا بعودة الزبون إليه وعدم فراره منه.

- الغرر عند العلماء قليله حلال وكثيره حرام، والربا كثيره وقليله حرام. والغرر عندي نوعان: ما يمكن اجتنابه فهو حرام، وما لا يمكن اجتنابه مع الحاجة إليه فهو حلال.

- الغرر عند العلماء يغتفر للحاجة، والربا يغتفر للضرورة، لأن الضرورات تبيح المحظورات.

- بنى على ذلك بعض الفقهاء بأن مفسدة الغرر أقل من مفسدة الربا. معنى ذلك أنه قد يُتساهل في الغرر ما لا يُتساهل في الربا، ولذلك ربما يمكن التساهل في التأمين نسبيًا دون التساهل في التمويل كما قلنا آنفًا، لأن التأمين قامت حرمته على الغرر، والتمويل قامت حرمته على الربا.

- بل قد يتساهل في الغرر ولو كان كثيرًا، حيث لا يمكن اجتنابه، وحيث نحتاج إلى العقد، ومن ثم فأمر الغرر مختلف عن أمر الربا، وهذه فسحة أخرى إضافية لصالح التأمين الذي يشتمل على الغرر. ولا نقول ما قاله البعض من نفي الغرر فيه من أجل تجويزه.

- وقد يكون للعرف دور في الغرر، ولا يكون له أي دور في الربا. فالعرف له دوره في اعتبار بيع الفستق بقشره مثلاً من الغرر الممنوع أو المسموح، وهو اليوم يباع مقشورًا ويباع غير مقشور. والسوق (العرف) كالحاكم قد يرفع الخلاف بين الفقهاء في حالات محددة.

- الكتابات الجامعة في الغرر قليلة، بل لا يوجد حسب علمي إلا كتاب الضرير، وما عداه مما بلغني فهو انتحال، كما ذكرت أعلاه. أما الكتابات التفصيلية في مسائل الغرر فكثيرة، مثل: بيع العربون، بيع العين الغائبة، بيع ما لم يُقبض، بيع الدَّين، بيع الكالئ بالكالئ، السَّلَم، الاستصناع، المرابحة، المزايدة، المناقصة، عقود التوريد، الأسواق المالية، التأمين ... إلخ.

- الغرر لاسيما في بعض مسائله، كبيع الدين وبيع الاستجرار وبيع ما ليس عنده وبيع ما لم يُقبض مثلاً، يعدّ كالربا من أشكل الأبواب على أكثر أهل العلم. ويأتي بحث الغرر، من حيث الصعوبة، في المرتبة الثانية مباشرة بعد الربا. فمَن فقه الربا والغرر ربما أمكن القول بأنه قد فقه المعاملات المالية في الإسلام. ينبني على هذا أن الباحث الذي يريد التصدي للغرر من الجانبين الفقهي أو الاقتصادي يجب أن يكون صاحب خبرة طويلة ومتمتعًا بالدقة والعمق والقدرة الفائقة على التعبير والمناقشة في المجالين الفقهي والاقتصادي معًا، وهذا من الندرة بمكان، والله أعلم.

نظرية جديدة للغرر

في رسالته عام ١٩٦٧م، بالاعتماد على أقوال الفقهاء السابقين، وضع الضرير أربعة ضوابط للغرر المحرم، وكرر هذا في محاضرته في البنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٣م، وهذه الضوابط هي:

١- أن يكون في عقد معاوضة مالية (في المعاوضات لا في التبرعات).
٢- أن يكون كثيرًا.
٣- أن يكون في المعقود عليه أصالةً. فبيع الحمل في بطن الشاة يجوز تبعًا ولا يجوز استقلالاً.
٤- ألا تكون ثمة حاجة إلى العقد.

هناك ثلاثة ضوابط واضحة لا أنازعه فيها: الأول، الثالث، الرابع. وهناك ضابط أنازعه فيه: الضابط الثاني. وأقترح أن يستبدل به ضابط آخر، وهو أن يمكن اجتنابه. فبيع الجوز بقشره يمكن اجتنابه، ولكن له كلفة، وتتمثل في سرعة فساده، فالقشر يحميه لمدة أطول. ومع ذلك فإن من الممكن للمشتري أن يقشر جوزة واحدة أو أكثر للتأكد من سلامة الجوز.

وهذه العبارة (أن يمكن اجتنابه) معروفة عند الضرير وسائر الفقهاء في مواضع أخرى من أدبيات الغرر، ولكنها غير معروفة في هذا الموضع. وقد عدَلْتُ عن ضابطه، لأن العقد قد يجوز في الشريعة مع أنه عقد معاوضة وفيه غرر كثير، كالجعالة. وعند تعرضه للجعالة في رسالته لم يتنبه إلى هذا، ولعله فعل ذلك كي لا ينقض ضوابط الغرر التي ذكرها (الضابط الثاني تحديدًا).

وبناءً على هذا فإنه لا بد أن تترتب آثار مهمة على هذا الضابط الجديد، أو هذه النظرية الجديدة للغرر. من هذه الآثار أننا لم نعد بحاجة إلى قياس الغرر لمعرفة هل هو كثير أم يسير أم متوسط، فلم يعد لدينا أصلاً غرر كثير ويسير

ومتوسط، بل هناك غرر يمكن اجتنابه أو لا يمكن. ومن هذه الآثار أيضًا أن صارت هناك فسحة إضافية لجواز عقد التأمين التجاري. فقد ذكر العلماء أن الغرر يجوز للحاجة، في حين أن الربا لا يجوز إلا لضرورة، كما ذكروا أن مفسدة الغرر أقل من مفسدة الربا، ومن ثم فقد يتساهل في الغرر ما لا يتساهل في الربا. ويأتي هذا الضابط الجديد ليفسح مزيدًا من إمكان التساهل في الغرر، إذ لم تعد العبرة بالغرر الكثير واليسير والمتوسط، بل صارت العبرة بالغرر الذي يمكن اجتنابه أو لا يمكن. ولكن قد يؤخذ على هذه النظرية الجديدة أن المشكلة تنتقل من ضابط الكثرة والقلة إلى ضابط العسر واليسر. فإذا كان الضابط الأخير أيسر من الضابط الأول أو أقل كلفة كان هذا الانتقال نافعًا. ومع ذلك فإن هذه النظرية المقترحة أفضل من نظرية الضرير، لأن الغرر قد يكون كثيرًا ويباح، مثل الجعالة التي لم يتنبه إليها الضرير. على كل حال، هذا هو شأن النظريات: كل نظرية لها وعليها، ولكن قد يكون من المستحسن أن تكون هناك أكثر من نظرية واحدة، فإن تعدد النظريات يعبر عن تعدد الأنظار، وقد يفتح بابًا لنظريات أخرى تكون دائمًا أفضل من سابقاتها.

الأربعاء في ١٤٣٠/١١/٢هـ — **د. رفيق يونس المصري**

٢٠٠٩/١٠/٢١م — r-masri.co.cc

مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي

مقدمة

رغم اهتمام السلطات الفرنسية بالتمويل الإسلامي فإن جل الأحزاب الفرنسية لم تبد موقفًا رسميًا واضحًا وصريحًا إزاء هذا الملف الحساس "المعرض للالتهاب"[١] والذي "لا يزال يشغل موقعًا سريًا"[٢] ويثير مخاوف شتى وتساؤلات تتعدى إطار المنفعة المادية البحتة. وبينما يرى أنصار التمويل الإسلامي أنه "عامل دمج"[٣]، ومحرك للاقتصاد وبديل أخلاقي[٤]، يربطه المناهضون له بالأصولية[٥] والإرهاب[٦] والطائفية[٧] ويتهمون الذي يسانده بالاستسلام[٨]، بل أحيانًا بالخيانة[٩]. وكأن قدوم التمويل الإسلامي إلى فرنسا يبدو لهؤلاء كامتداد لمعركة بواتييه التي يرجع تاريخها إلى عام ٧٣٢م.

(1) **Claire Chartier** (2009) *Les banquiers d'Allah*, L'Express.*fr*, 9 avril.
(2) **Thibault Le Grand** (2009) *La finance islamique, encouragée par l'Etat, reste embryonnaire en France*, Le Parisen.fr d'après l'AFP, 2 septembre.
(3) **Jean-Paul Laramée** (2009) *Finance islamique*: *«Une manifestation formidable de l'intégration»*, entretien réalisé par Emilie Cailleau, L'Express.*fr*, 9 avril.
(4) **Jean-Paul Laramée** (2008) *Finance islamique à la française. un moteur pour l'économie*, une alternative éthique, Paris: Secure Finance.
(5) **Antoine Sfeir** (2002) *«Les fondations du régime sont minées»*, Rédigé par Martine Gozlan, 14 janvier.
(6) **Hassane Zerrouky** (2001) *Quand terrorisme et finance font bon ménage*, L'Humanité, 22 septembre; **Richard Labévière** (2004) *Les secrets de la guerre sainte financière,* propos recueillis par Serge Raffy, Le Nouvel Observateur, 29 janvier.
(7) **Patrick Louis** (2008) "*La porte ouverte au communautarisme*", propos recueillis par Marc Lomazzi, Le Parisien, 27 août; **AFP** (2009) *Finance islamique*: *le FN dénonce un "péril communautariste"*, La Croix.com, 18 septembre.
(8) **Minute** (2009) *Lagarde ne meurt pas elle se rend*, 11 mars; **Victor Perez** (2009) *L'UMP soutient-elle la finance islamique?*, www.resiliencetv.fr, 22 septembre.
(9) **Guy Millière** (2009) *La trahison de Nicolas Sarkozy*, Les 4Vérités Hebdo, 22 septembre.

كل هذه الشبه والاتهامات ثبطت حتى الآن من همة المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الفرنسية التي تعرض منتجات وخدمات مالية إسلامية في أوروبا ودول الخليج على عرض منتجات وخدمات مماثلة على الأراضي الفرنسية. وقد عرض "البنك الفرنسي التجاري في المحيط الهندي"[(١)]، التابع لمجموعة "سوسيتي جينرال" (Société Générale)، في ٢٩ فبراير ٢٠٠٨م، صندوقاً للاستثمار الإسلامي بإحدى المستعمرات الفرنسية، وهي جزيرة رينيون (*île de la Réunion*) الواقعة في المحيط الهندي[(٢)]، وتم غلقه، في ٤ أبريل ٢٠٠٩م، لعدم توفر المردود الكافي[(٣)].

وقد ارتأيت في هذه الورقة أن أكشف عن مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي من خلال دراسة موضوعية ومتأنية ترتكز على مصادر موثوقة صادرة عن رئاسة الجمهورية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الخارجية، والبرلمان، ومجلس الشيوخ، والمجلس الدستوري، والمصرف المركزي الفرنسي، وسلطة الأسواق المالية، ومنظمة "باريس يوربلاس" المكلفة بتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي. وأستهل هذه الورقة بموقف الرئيس نيكولا ساركوزي، ثم حكومة فرنسوا فيون السابقة والحالية، ووزراء الأغلبية والمعارضة، والتقارير الصادرة عن مجلس الشيوخ والبرلمان التي تطرقت من قريب أو بعيد إلى موضوع التمويل الإسلامي على المستوى الوطني أو الدولي.

الرئيس نيكولا ساركوزي

نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) (ولد في ١٩٥٥م)، بعد أن شغل منصب عمدة مدينة نويي سور سان (Neuilly-sur-Seine) (١٩٨٣-٢٠٠٢م)،

(1) BFCOI: Banque Française Commerciale Océan Indien.

(٢) **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٨م)، التمويل الإسلامي في فرنسا، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد الإسلامي، ج ٢١، ع٢، ص ١٠٨.

(3) **Le Figaro** (2009) *La finance islamique en difficulté*, 2 mai.

ورئيس منطقة أو دي سان (Hauts-de-Seine) (٢٠٠٤-٢٠٠٧م)، ووزير الميزانية (١٩٩٣-١٩٩٥م)، والاتصال (١٩٩٤-١٩٩٥م)، والداخلية (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، والاقتصاد (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧م)، ورئيس "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP)، انتخب مؤخرًا رئيسًا للجمهورية في ٦ مايو ٢٠٠٧م.

بحثت في موقع رئاسة الجمهورية الفرنسية (www.elysee.fr) وفي أكثر من خمسين صحيفة ومجلة فرنسية[١]، ولم أعثر إلا على قول واحد رسمي للرئيس نيكولا ساركوزي يخص التمويل الإسلامي، وذلك في خطاب ألقاه بقصر الإليزيه -الرئاسة- أثناء مأدبة عشاء نظمت بمناسبة زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني أمير دولة قطر لفرنسا في يوم الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠٠٩م:

"أريد أن أبدي لكم طموحي بأن باريس ستصبح أكثر من الآن سوقًا ماليًا ذا مرتبة عالمية. ولذلك فإني أهنئ الاتفاق المبرم مؤخرًا بين سوقينا الماليين. إن قطر تلعب دورًا هامًا في مجال التمويل الإسلامي. هذا القطاع الذي لم يتم تطويره في فرنسا حتى الآن، رغم أن لا شيء يعارض ذلك في نظامنا القانوني والتنظيمي، ينتظر منه أن يشهد نموًا قويًا"[٢].

ويقول أحد منظمي المنتدى الفرنسي للتمويل الإسلامي: "إن رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي، قد أظهر أثناء انتخابه بوضوح عن رغبته في تعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي، لاسيما من خلال تطوير قدرتها على استقبال التمويل الإسلامي وتدارك التأخر الحاصل إزاء لندن، وبالتالي بجعل باريس أول مركز مالي إسلامي في أوروبا"[٣]. والظاهر أن تعليمات الرئيس الفرنسي بخصوص التمويل الإسلامي ترجع إلى ١٢ يونيو ٢٠٠٧م حين طلب من وزير الاقتصاد جون

---

(١) يدخل هذا في سياق بحث عن "التمويل الإسلامي في الصحافة الفرنسية" سوف يعرض في حوار أربعاء قادم إن شاء الله تعالى.

(2) **Nicolas Sarkozy** (2009) *Allocution de M. Le Président de la République à l'occasion du dîner d'Etat offèrt en l'honneur de son altesse Cheikh Hamad Bin Khalifa Al Thani Emir du Qatar*, Palais de l'Elysée, lundi 22 juin, p. 3, www.elysee.fr

(3) **Jean-Paul Laramée** (2009) "*Le marché du détail s'élèverait en France à 3 milliards d'euros*", propos recueillis par Imen Gazgui, www.easybourse.com, 18 mai.

لويي بورلو (Jean-Louis Borloo)[١] تقديم خطة عمل ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة: "تحسين دور المؤسسات المالية إزاء زبائنهم"، و"تسهيل تمويل الشركات لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة" و"تعزيز جاذبية النظام المالي الفرنسي" حسب الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية الفرنسية دفيد مارتينون (David Martinon)[٢]. ويقول هذا الأخير: "إن تعزيز جاذبية النظام المالي الفرنسي أمر ضروري لتحقيق تمويل فعال لشركاتنا وإرسائها على التراب الوطني".

ونجد تفصيلاً لهذه النقطة في تقرير إعلامي لكتلة الحزب الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية"، صدر في ٢٢ يونيو ٢٠٠٧م، حيث دعا إلى "تعزيز القدرة التنافسية للقانون الفرنسي، ليس فقط عن طريق تحسين قابليته للتوقع وسهولة قراءته، ولكن بأخذ إجراءات تكييف قانوني مسبق مع الأسواق الجديدة، لاسيما من خلال تعزيز الأوراق الرابحة للنظام المالي الفرنسي بواسطة إجراءات فنية مختلفة، على سبيل المثال، من خلال تشجيع تطور التمويل الإسلامي بإزالة العوائق الضريبية والقانونية"[٣].

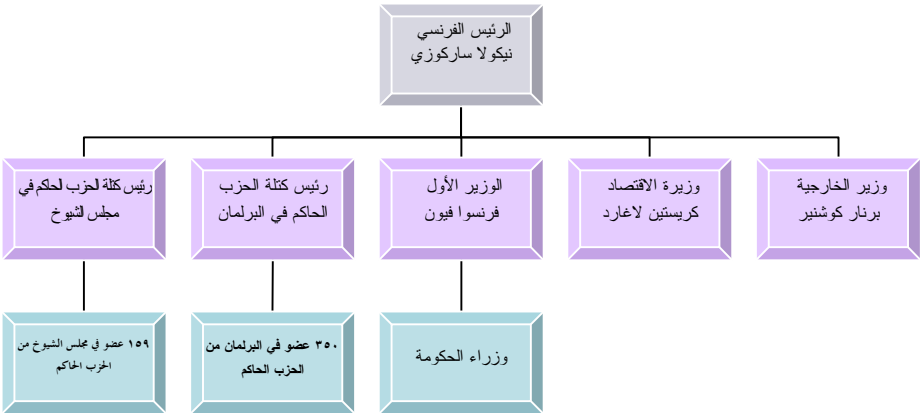
ومنذ أواخر عام ٢٠٠٧م، وجه الرئيس نيكولا ساركوزي تعليمات لمختلف الجهات المعنية من أجل تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا. يشير أرنو دو بروسون (Arnaud de Bresson)، المفوض العام لجمعية "باريس أوروبلاس" (Paris Europlace)، في ١٤ مايو ٢٠٠٨م، "أن المجلس الأعلى للنظام المالي الفرنسي تلقى كأولوية، حسب أمنية رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي تعزيز

(١) وليس من كريستين لاغارد كما كتب يوسف الحمادي، فرنسا تبدأ رسميًا في استقبال البنوك الإسلامية، الشرق الأوسط، ٢٩ مايو ٢٠٠٩م، لأن هذه الأخيرة تقلدت منصب وزيرة الاقتصاد في ١٨ يونيو ٢٠٠٧م.

(2) **AFP** (2007) *Nicolas Sarkozy veut un plan d'action à l'automne pour le secteur financier*, 12 juin, www.elysee.fr

(3) **Groupe UMP du Sénat** (2007) *29 propositions pour gagner la bataille des centres de décision*, sous la présidence de Philippe Marini, Rapport rendu public le 22 juin.

جاذبية النظام المالي الفرنسي والعمل على تشجيع تطوير التمويل الإسلامي على الأراضي الفرنسية"[١]. ويمكن تلخيص مسلك تعليمات الرئيس ساركوزي، بالتتبع والاستقراء، في الرسم البياني التالي:



الرسم البياني (١): تسلسل التعليمات الخاصة بملف التمويل الإسلامي في فرنسا[٢]

(1) **Jean Arthuis** (2008) *La finance islamique en France*: *Quelles Perspectives?*, p. 42.

(٢) يرصد قسم الإعلام والتوثيق بوزارة الخارجية والشؤون الأوروبية المنشورات المتعلقة بالمصارف والتمويل الإسلامي، يراجع ما يلي:

Carole Niquet (2008) *Les banques islamiques*, dossier finalisé le 20 mai, Paris: Ministère des affaires étrangères et européennes, DCI sous direction de l'information et de la documentation.

وفيما يخص الدراسات عن التمويل الإسلامي التي أعدها بعض موظفي الأقسام الاقتصادية بالسفارات الفرنسية في كل من الإمارات والبحرين وقطر وماليزيا واندونيسيا، يراجع ما يلي:

Philippe Fouet (2007) *Le développement de la finance islamique vu du Moyen-Orient*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Pierre Fabre (2007) *Bahreïn*: *Une place financière islamique de référence?*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Charles Couffin (2007) *Qatar: une politique incitative favorable aux industries et aux infrastructures*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Thibaud Contamine (2007) *Malaisie: Un pays moteur, mais qui ne relâche pas ses efforts*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Jean-Charles Rouge (2007) *Indonésie: une situation paradoxale pour le plus grands pays musulman du monde*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد

كريستين لاغارد (Christine Lagarde) (ولدت في ١٩٥٦م)، محامية وامرأة أعمال ووزيرة الاقتصاد منذ ١٨ يونيو ٢٠٠٧م، وهي بذلك أول امرأة تتقلد هذا المنصب في بلد ينتمي إلى مجموعة الثمانية.

يقول تري فرانك (Thiery Francq)، رئيس مصلحة تمويل الاقتصاد بالمديرية العامة للخزانة والسياسة الاقتصادية[١] التابعة لوزارة الاقتصاد، "أن الحكومة تتابع عن قرب مسألة التمويل الإسلامي لاسيما أن هذا القطاع قادر على جذب حجم كبير من رؤوس الأموال"[٢].

وتطلعنا مذكرة للمديرية العامة للخزينة والسياسة الاقتصادية عن التسلل التاريخي الذي اصطحب مبادرة الحكومة بشأن تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا حيث جاء في مقدمتها:

"بتحفيز من كريستين لاغارد وعضو مجلس الشيوخ فيليب ماريني، قررت اللجنة العليا للنظام المالي الفرنسي في ديسمبر ٢٠٠٧م الشروع في التفكير بشأن تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا. وفي ٨ ديسمبر ٢٠٠٨م، نشرت جمعية "باريس يوروبلاس" تقريرًا لإلياس جويني وأوليفيي باستري عنوانه "الرهانات والفرص المتاحة لتطوير التمويل الإسلامي في النظام المالي الفرنسي". وبارتباط مع أعمال منظمة "باريس يوروبلاس"، شكلت كريستين لاغارد في سبتمبر ٢٠٠٨م فريق عمل يضم متمرسين وأقسام إدارة الضرائب. وتوجه عمل هذا الفريق بالخصوص نحو السبل التي توفر الأمن والتنبؤ الضريبي المسبق اللازم لظهور معاملات التمويل الإسلامي في النظام المالي الفرنسي"[٣].

(1) DGTPE = Direction générale du Trésor et de la politique économique.
(2) **Jean Arthuis** (2008) *La finance islamique en France*: *quelles perspectives?;* Rapport d'information du Sénat, N°329, 14 mai, p.43.
(3) **DGTPE** (2009) *Initiative en faveur du développement de la finance islamique en France*, www.minefe.gouv.fr.

وتضيف المذكرة قائلة: "وقد قررت كريستين لاغارد تنفيذ مقترحات هذا الفريق من الخبراء بنشر بطاقات فقهية (*fiches doctrinales*) لإدراجها على المدى القصير ضمن القوانين الضريبية المدونة. وتتعرض هذه البطاقات إلى المسائل الضريبية المتعلقة بأداتين من أدوات التمويل الإسلامي: الصكوك والمرابحة"(١).

وفي منتدى "باريس أوروبلاس"، المنعقد في ٢ يوليه ٢٠٠٨م، أعربت كريستين لاغارد عن رغبة الحكومة في استقطاب التمويل الإسلامي ومنافسة المراكز المالية الأوربية وعلى رأسها لندن قائلة: "تكييف بيئتنا التنظيمية حتى يتسنى للاستقرار والابتكار الحاصل في ساحتنا المالية أن يستفيد من التمويل الإسلامي وجعل نشاطاته هنا في باريس مثلما هو حاصل في لندن وفي أماكن أخرى"(٢).

وأشارت أثناء زيارتها للملكة العربية السعودية في ١١ مايو ٢٠٠٩م "أن فرنسا تدخل حاليًا في سوق التمويل الإسلامي من أجل استقطاب المشاريع المالية الإسلامية لمنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال"(٣).

وعلى المستوى الداخلي أي ضمن وزارتها، تعالج كريستين لاغارد ملف التمويل الإسلامي بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها:

• كرستيون إستروزي (Christian Estrosi) الوزير المكلف بالصناعة.

• وهرفي نوفيلي (Hervé Novelli) سكرتير الدولة (بمرتبة وزير) المكلف بالتجارة والحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة وخدمات الاستهلاك.

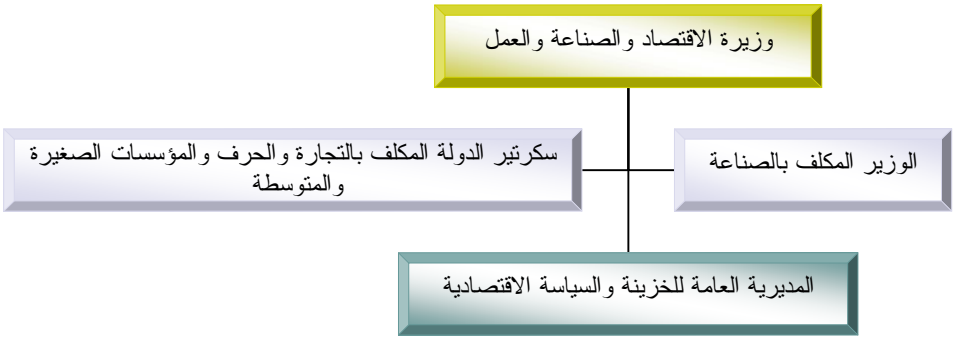
---

(١) المرجع السابق.

(2) **Paris Europlace** (2009) *L'environnement juridique de la Place financière de Paris*: *les principales réformes 2008-2009*, Paris, p. 13.

(٣) نقلا عن موقع السفارة الفرنسية بالمملكة العربية السعودية: www.ambafrance-sa.org

• والمديرية العامة للخزينة والسياسة الاقتصادية (DGTPE) التي تقترح وتقود، تحت سلطة الوزير، عمليات السياسة الاقتصادية لفرنسا وتدافع عنها على المستوى الأوربي والعالمي (الرسم البياني ٢).



الرسم البياني (٢): التنسيق بين وزارة الاقتصاد والجهات الداخلية المعنية بملف التمويل الإسلامي

وعلى المستوى الخارجي، يتم التنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها:

• لجنة التمويل الإسلامي التي شكلت في جمعية "يوروبلاس" برئاسة جيل سان مارك (Gilles Saint Marc) المحامي في مكتب "Gide Loyrette Nouel"[١].

• وهيئة مؤسسات الائتمان وشركات الاستثمار (CECEI=Comité des établissements de crédit et des entreprises d'investissement)، ويرأسها محافظ البنك المركزي كريستيان نويي (Christian Noyer) أو ممثله[٢].

• وسلطة الأسواق المالية (AMF=Autorité des Marchés Financiers)، وهي منظمة عامة مستقلة يرأسها تيري فرانك الآن (Thierry Francq)[٣] (الرسم البياني ٣).

(1) www.paris-europlace.net
(2) www.banque-france.fr
(3) www.amf-france.org



الرسم البياني (٣): التنسيق بين وزارة الاقتصاد والجهات الخارجية المعنية بملف التمويل الإسلامي

كما تحرص كريستين لاغارد على المشاركة في اللقاءات الكبيرة المخصصة للتمويل الإسلامي:

• المنتدى الفرنسي الثاني للتمويل الإسلامي المنعقد بباريس في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨م.

• مؤتمر اليوروموني (Euromoney) عن التمويل الإسلامي الذي سينظم بباريس في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م بفندق "لوبريستول" (Le Bristol).

وسوف تشارك في المنتدى الفرنسي الثالث للتمويل الإسلامي الذي سينعقد في ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م تحت شعار "التمويل الإسلامي: فرنسا تدخل في المباراة!".

فيليب ماريني عضو مجلس الشيوخ

فيليب ماريني (Philippe Marini) (ولد في ١٩٥٠م)، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي والحزب الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP)، وعمدة مدينة كومبيان (Compiègne).

وكان وراء النصوص التشريعية التي أدرجت نظام العقود القائمة على الثقة (*régime de fiducie*) في القانون المدني الفرنسي في ١٩ فبراير ٢٠٠٧م. وقد شكل قانون الائتمان في نظره خطوة كبيرة - على مستوى المفاهيم - ستشهد العديد من التطبيقات العملية في قانون الأعمال. وهو أيضًا وسيلة تحديث وجاذبية قانونية، ويشكل ورقة رابحة جديدة للقانون الفرنسي ضمن المنافسة التقليدية التي يواجهها من قبل القانون البريطاني.

ويرى فيليب ماريني أن بروز عرض فرنسي للتمويل الإسلامي فتح آفاقًا جديدة لنظام العقود القائمة على الثقة لم تكن تخطر على البال منذ سنتين. ويضيف قائلاً: "نظرًا لخصائص هذه الطريقة البديلة للتمويل، فإن نظام العقود القائمة على الثقة في مجال الإدارة قد يستطيع ويجب أن يستخدم كأداة للملكية المشتركة، لاسيما للسماح بإصدار الصكوك. وسأتخذ مبادرة في هذا الاتجاه إذا اقتضى الأمر إجراءات تشريعية"[١]. وصرح لصحيفة "لوموند" اليومية، في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧م، بأن التمويل الإسلامي يشكل "عنصرًا هامًا في جاذبية النظام المالي الفرنسي". وعرض على مجلس الشيوخ الفرنسي في إطار "المادة ٦٦ الثانية" (Article 66 Bis) "تعديلاً على القانون المدني ونظام العقود القائمة على الثقة (*régime de fiducie*)[٢] يسمح، لتطوير النظام المالي الفرنسي، بإصدار

(1) **Philippe Marini** (2009) *Droit français. Le renouveau de la fiducie*, Revue Banque, n°713, 1er mai, p. 58.

(٢) لا يوجد في الأدبيات العربية اتفاق على ترجمة كلمة "*fiducie*": ائتمان، استيثاق، موثقة، وصاية، إرصاد؛ والشائع هو الأولى؛ يراجع: **يوسف شلالة** (د. ت.)، المعجم العلمي للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية، فرنسي- عربي/عربي- فرنسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٢٦٤؛ **موريس نخلة، الروحي البعلبكي، وصلاح مطر** (٢٠٠٢م)، القاموس القانوني الثلاثي عربي – فرنسي – انجليزي، بيروت: منشورات الحلبي، ص ص: ٩-١٠.
وقد اختار المترجم لقرار المجمع الفقهي الدولي في دورته الثانية عشر (١٤٢١هـ) كترجمة للفظ "*fiducie*" كلمة "إرصاد"؛ يراجع ما يلي:
Conseil international du Fiqh (2000) *Résolutions et recommandations du Conseil de l'Académie islamique du Fiqh 1985-2000*, Jeddah: Banque islamique de développement – Académie Islamique du Fiqh, douzième session, 23-28 septembre 2000, p. 279.

الصكوك الإسلامية. وهذا التعديل يتبع ما يلي:

• توصية من "سلطة الأسواق المالية" (AMF) بتاريخ ٢ يوليه ٢٠٠٨م عن إدراج الصكوك في بورصة "اليورونكست باريس" (Euronext Paris).

• بيان ضريبي بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٩م عن الحياد الضريبي الخاص بمعاملات المرابحة (عملية شراء نقدي متبوعة بإعادة بيع بأجل) والخصم من التعويض المدفوع بموجب الصكوك"[١].

وقد تمّ التصويت على هذا التعديل – كقراءة أولى - في ١٨ مارس ٢٠٠٩م قبل أن يعرض على البرلمان الفرنسي في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م كما سيأتي.

= والإرصاد هو ضرب من الوقف، ويكون من الدولة والوقف من الأفراد؛ يراجع: **رفيق المصري** (٢٠٠٤م)، الإرصاد هل يختلف عن الوقف؟، ضمن كتاب "حوار الأربعاء خلال الأعوام الدراسية ١٤١٨-١٤٢٧هـ (١٩٩٧-٢٠٠٦م)"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص ص: ١٧١-١٧٤.

وتنحدر كلمة "*fiducie*" من اللاتينية "*fiducia*"، ومعناها الثقة. والمصدر الصناعي "*fiduciaire*" يدل على الثقة. والنظام العقود القائمة على الثقة (*régime fiduciaire*) هو باختصار إجراء قانوني يسمح لشخص أن ينقل إلى طرف آخر ممتلكات يجب على هذا الأخير أن يديرها لمدة متفق عليها ووفق شروط محددة لمصلحة طرف ثالث، وهو بالتالي نقل مؤقت للملكية. ويعرفها القانون المدني الفرنسي (المادة ٢٠١١) على النحو الآتي:

"هي العملية التي ينقل بموجبها واحدة أو أكثر من المنشئين (*constituants*) ممتلكات، أو حقوق أو ضمانات، أو مجموعة من الممتلكات، أو الحقوق أو ضمانات، حاضرة أو مستقبلة، إلى واحد أو أكثر من المؤمنين (*fiduciaires*) الذين، بعد فصلها عن ممتلكاتهم الخاصة، يتصرفون فيها لغرض محدد لصالح واحد أو أكثر من المستفيدين (*bénéficiaires*)".

وسوف أعرض في حوار قادم ورقة تتعلق بهذا الموضوع عنوانها "إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي عبر نظام العقود القائمة على الثقة" إن شاء الله تعالى.

(1) **Sénat** (2009) *Proposition de Loi, Simplification du droit, N° 145 rect., (1ère lecture) (n°210, 209, 225, 227), 18 mars 2009, Amendement présenté par M. Marini.*

وزيرة العدل سابقًا والبرلمانية الأوروبية حاليًا رشيدة داتي

رشيدة داتي (Rachida Dati) (ولدت في ١٩٦٥م)، المستشارة السابقة لنيكولا ساركوزي (٢٠٠٢-٢٠٠٥م)، والناطقة الرسمية باسمه أثناء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧م، ووزيرة العدل (حتى يونيو ٢٠٠٩م)، وعمدة المقاطعة السابعة لمدينة باريس (منذ مارس ٢٠٠٨م)، وبرلمانية أوروبية (منذ يونيو ٢٠٠٩م). وهي أول شخصية منحدرة من عائلة مهاجرة، من أب مغربي وأم جزائرية، تضطلع بمنصب وزير دولة في الحكومة الفرنسية.

بناء على دعوة من مدونة "بيزنس بوندي" (Business Bondy Blog)[١] و"المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجديدة" (La nouvelle pme)[٢]، شاركت رشيدة داتي في حوار عشاء نظم في أحد مطاعم باريس. وعندما طرح عليها سؤال عن موقفها إزاء التمويل الإسلامي أجابت بما يلي:

"أنا ضد الطائفية. التمويل الإسلامي، إذا كان يتفق مع القانون، لماذا لا؟ هو في المقام الأول طريقة تمويل، قبل أن يكون حلاً لطائفة معينة"[٣].

وزير الصناعة كريستيان إيستروزي

كريستيان إيستروزي (Christian Estrosi) (ولد في ١٩٥٥م)، مستشار سياسي للحزب الحاكم ووزير الصناعة في حكومة فرنسوا فيون (François Fillon) الحالية. قال في البرلمان ردًا على بعض انتقادات مؤداها أن الحكومة تريد تكييف القانون الفرنسي مع القواعد الدينية:

---

(١) مدونة "لبوندي بلوغ" (Bondy Blog): فضاء إعلامي الكتروني، تأسس في نوفمبر ٢٠٠٧م أثناء الأحداث الضارية التي اجتاحت الضواحي الفرنسية، تهدف إلى نقل الحياة في الأحياء الشعبية وإسماع صوتها على نطاق الحوار الوطني الواسع.

(٢) المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجديدة (La nouvelle pme): شبكة اجتماعية مخصصة لرجال الأعمال المنحدرين من الأقليات والأحياء المهمشة.

(3) **Chaker Nouri** (2009) *Rachida Dati parle business et bébés à Bondy*, 20 minutes.bondyblog.fr, 15 mai.

"المسألة هنا لا تتعلق بالتخلي عن مبادئ قانوننا للامتثال لأي مبدأ ديني أو ثقافي. وعلى نقيض ذلك، لا أرى أنه علينا باسم أي شيء أن نرفض استقبال أنواع معينة من التمويل على هذا الأساس"(١).

الوزيرة المنتدبة لشؤون المدينة فضيلة عمارة

مقتطف من مقابلة أجرتها المجلة الفرنسية للموضة النسوية "آل" (Elle) مع الوزيرة الفرنسية المنتدبة لشؤون المدينة فضيلة عمارة حيث طرحت عليها سؤالاً يتعلق بالتمويل الإسلامي. وقد اشتهرت هذه الأخيرة بموقفها العدائي للحجاب ونادت بإصدار قانون يحرم ارتداء النقاب في فرنسا وربطته بـ"السرطان الذي يمثله الإسلام المتطرف" على حد تعبيرها(٢). وفيما يلي الجزء الذي يخص التمويل الإسلامي في هذا الحوار:

سؤال مجلة "آل": "إن الإسلام يحظر المضاربة على الأسعار والقرض بالفائدة. ولكن أليس من المفارقة أن يكون بفرنسا - البلد العلماني - في الدخول الجامعي المقبل ماجستير في التمويل الإسلامي، وأن تعدل وزارة الاقتصاد القانون الضريبي لضم المنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية وأن يتم قريبًا إنشاء مصارف إسلامية؟

فضيلة عمارة: "أنا أتفهم أن هذا الأمر يستدعي التساؤل. وإذا كان التمويل الإسلامي ينمو بالتأكيد في كل مكان في الغرب استجابة لطلب الزبائن، فلا ينبغي أن تنتهي هذه المنتجات المالية، بحجة أنه سيتم تسويقها بشكل أفضل من قبل المسلمين، بتبرير ارتداء الحجاب. ولكن، مرة أخرى، أنا أثق في الجمهورية"(٣).

---

(1) **Assemblée nationale** (2009) *XIIIe législature, Deuxième session extraordinaire de 2009-2009, Compte rendu intégral. Première séance du jeudi 17 septembre*, www.assemblee-nationale.fr

(١) صحيفة "الفينانسيل تايمز" Financial Times بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٩م وصحيفة "لوموند" Le Monde بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٩م.

(3) **Fadela Amara** (2009) *Ni voile ni burqa*, interview de Françoise Colombani, Elle, 4 septembre.

وهذا يدل على أن وزراء الحكومة تلقوا تعليمات على أعلى مستوى بعدم انتقاد التمويل الإسلامي.

عضو مجلس الشيوخ بول جيرو

بول جيرو (Paul Girod) (ولد في ١٩٣١م) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي والحزب الحاكم "الوحدة من أجل حركة شعبية" (UMP). أثناء إعداد تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي عنوانه "العهد الذهبي الجديد للصناديق السيادية بالشرق الأوسط"، دعا بول جيرو "إلى أن يتم التعريف أكثر بتقنية التمويل الإسلامي في فرنسا"[١].

البرلماني جون ميشال فورغوس

جون ميشال فورغوس (Jean-Michel Fourgous) برلماني، وعضو الحزب الحاكم "الوحدة من أجل الأغلبية الرئاسية" (UMP) وعمدة مدينة إلونكور (Elancourt)[٢]. وقد أدلى بموقف صريح يساند تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا قائلاً: "إن فرنسا بلد رأسمالي كبير، وإن زيادة ثروة بلد ما، وبخاصة في ظل الأزمة العالمية، تمر عبر قدرته على استقطاب الكفاءات ورؤوس الأموال بما فيها الصناديق الإسلامية والصناديق السيادية. ومن المؤكد أن نمو دخلنا المحلي لا يمكن أن يتطور بدون سياسة منفتحة على رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعد بمثابة المادة الأولية الأولى.

إن التمويل الإسلامي يشكل اليوم مصدر رؤوس أموال لا يستهان به: ٢٥٠ مصرف أو مؤسسة استثمار إسلامي في العالم، و٧٠٠ مليار دولار من الأصول، ومعدل نمو سنوي يتراوح بين (١٠٪) و(١٥٪)، وتأثر أقل بالأزمة المالية العالمية حسب العديد من المختصين. فلا يمكن تجاهل هذه المنة المالية.

(1) **Sénat** (2007) *Le nouvel "âge d'or" des fonds souverains au Moyen Orient,* n°33, Session ordinaire de 2007-2008, Paris, 17 octobre, p. 25.

(2) **Jean-Michel Fourgous** (2009) *Il faut encourager la finance islamique en France*, Le Cri du Contribuable, n°71, 16 mai.

إن فرنسا تضم ٥ ملايين من الأفراد الذين ينتمون إلى الديانة الإسلامية. ونحن أول بلد أوروبي مسلم. ونحن مرتبطون تاريخيا بدول الخليج وإفريقيا الشمالية ولدينا حتى الآن علاقات حسنة معهم. ورغم ذلك فإن نشاطات التمويل الإسلامي تكاد تكون شبه منعدمة في فرنسا. لدينا إذن ورقة يجب استخدامها لتطوير التمويل الإسلامي في بلادنا. وحسب دراسة لإيفوب (٢٠٠٨م) أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ من الزبائن أعربوا عن ترحيبهم بالمنتجات الأخلاقية، وأكثر من (٥٥٪) من المسلمين الفرنسيين مهتمين بعرض مصرفي مطابق لمعتقداتهم الدينية أو الأخلاقية. قد تصل بلادنا إلى الصدارة العالمية في مجال التمويل الإسلامي من خلال عدد صغير من الإصلاحات، وتستقطب بالتالي ١٠٠ مليار يورو من الإدخارات القادمة أساسا من دول الخليج. إن ديناميكية الاقتصاد الفرنسي تمر حتما باستقبال الصناديق الأجنبية وبالتالي الصناديق الإسلامية".

وقال في حوار أجراه مع صحيفة "لوباريزيان": "نحن أيضا مع تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا الذي يبلغ ٧٠٠ مليار دولار في العالم"[1].

شونتال برونال

شونتال برونال (Chantal Brunel) (ولدت في ١٩٤٨م)، الناطقة الرسمية باسم الحزب الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP)، وعضو في البرلمان.

عرضت نصًا لتسهيل حصول القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجاء في عرضها أثناء الجلسة الأولى ما يلي:

"منذ السبعينات عرف التمويل الإسلامي تطورًا هامًا نظرًا لثروات بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط. وأفرز ارتفاع أسعار النفط، منذ عام ٢٠٠٠م، فائض سيولة في دول الخليج وجنوب شرق آسيا. ويرى المختصون أن التمويل

(1) **Jean-Michel Fourgous** (2009) *"Vite, un fonds souverain de 100 milliards!"*, propos recueillis par Eric Giacometti, Le Parisien, 2 avril.

الإسلامي يشكل اليوم سوقًا يبلغ ٧٠٠ مليار دولار، ويتوقعون أنه سوف يبلغ ١,٣٠٠ مليار دولار في حدود عام ٢٠٢٠م. وبينما كانت هذه الأموال تصدر أساسًا إلى الولايات المتحدة وقليلاً إلى أوروبا – مع أن ١٨ مليار دولار استثمرت في بريطانيا - فإن هذه الأموال تبحث عن منافذ جديدة من جراء الأزمة الأمريكية. ولهذا من مصلحة بلادنا أن تستقبل جزء من هذا المخزن للادخار المستقر: إن النص الذي يُعرض عليكم، والذي ينتظر في بعض الأوساط المالية وأبعد من ذلك، يساهم في بعض الإصلاحات الضرورية ليتمكن النظام المالي الفرنسي من الاستفادة من هذه الفرصة. إن تعديل المادة ٢٠١١ من القانون المدني الخاصة بنظام العقود القائمة على الثقة سوف يسمح للأصحاب الصكوك، أي الصكوك المطابقة لمبادئ التمويل الموصوف بالإسلامي، بأن ينتفع من حق ملكية للأصول الداعمة حتى تكون مطابقة للمبادئ الأخلاقية للقانون الإسلامي أو الشريعة"[1].

رئيس حزب "تحالف الوسط" جون أرتوي

جون أرتوي (Jean Arthuis) (ولد في ١٩٤٤م)، وزير التنمية الاقتصادية والتخطيط (١٩٩٥م) والاقتصاد والمالية والتخطيط (١٩٩٥م-١٩٩٧م)، وعضو ورئيس لجنة المالية في مجلس الشيوخ (منذ ٢٠٠٢م)، ورئيس ومؤسس حزب جديد يدعى "تحالف الوسط" (L'Alliance centriste) (منذ ٢٦ يونيو ٢٠٠٩م).

وقد اكتشف - عن طريق الصدفة - الفرص التي يمكن أن يمنحها التمويل

(1) Commission des Finances, de l'économie générale et du contrôle budgétaire, Mercredi 9 septembre 2009, Séance de 16 heures 30, Compte rendu n°121, Présidence de M. Didier Migaud Président, puis de M. Louis Giscard d'Estaing, Vice-président. Examen de la proposition de loi, modifiée par le Sénat, tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises (n 1728) (Mme Chantal Brunel, Rapporteure).

الإسلامي لإنعاش الاقتصاد الفرنسي[١] عندما زار المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، من ٢٧ مارس إلى ١ أبريل ٢٠٠٧م، في إطار مهمة إعلامية عن الصناديق السيادية قام بها ستة أعضاء من لجنة المالية في مجلس الشيوخ. وهذا يدل على أن اهتمام السياسيين الفرنسيين بالتمويل الإسلامي يرجع إلى بداية ربيع عام ٢٠٠٧م قبل تقلد نيكولا ساركوزي منصب الرئاسة في ٦ مايو ٢٠٠٧م.

وأشار تقرير هذه المهمة البرلمانية إلى التمويل الإسلامي في صفحتين، وأكد فيه بالخصوص على ثلاث نقاط:

الأولى: إن الأصول التي تدار من قبل المصارف الإسلامية تقدر بنحو ٥٠٠ مليار دولار حسب تقدير المديرية العامة للخزينة والسياسة الاقتصادية (DGTPE) بوزارة الاقتصاد الفرنسية.

الثانية: إن سوق التمويل الإسلامي ينمو بمعدل ١٥٪ في السنة.

الثالثة: إن بريطانيا تعمل على أن تكون "بوابة التمويل الإسلامي" (*Gateway to Islamic finance*) على حد تعبير غوردن بروان (Gordon Brown) في ١٣ يونيو ٢٠٠٦م[٢].

---

(١) أفادنا بهذه المعلومة زبير بن ترديت – مؤسس أول مكتب استشاري فرنسي في التمويل الإسلامي "إسلا أنفست" (Isla Invest) - في ورقة ألقاها في المنتدى الإفريقي للتمويل الإسلامي المنعقد بالدار البيضاء من ١ إلى ٢ أبريل ٢٠٠٩م. وقد أخبره جون أرتوي بذلك أثناء مشاركته في مائدة حوار، بعنوان "دمج التمويل الإسلامي في النظام المالي المعولم: ما هي الرهانات بالنسبة لفرنسا؟"، نظمها مجلس الشيوخ بباريس في ١٤ مايو ٢٠٠٨م.

(2) **Jean Arthuis, Philippe Marini, Aymeri de Montesquiou, Philippe Adnot, Michel Moreigne** et **Philippe Dallier** (2008) *Le nouvel « âge d'or » des fonds souverains au Moyen-Orient,* Rapport d'information n°33., 17 octobre, pp. 37-38.

ومنذ ذلك الحين سعى جون أرتوي للتعريف بالتمويل الإسلامي ومبادئه وأهميته بالنسبة لفرنسا. فنظم مائدتي حوار بهذا الشأن، وانبثق عنهما تقريرًا إعلاميًا عنوانه "التمويل الإسلامي في فرنسا: ما هي الآفاق؟"[١]. وأكد في هذا التقرير على ضرورة منافسة بريطانيا في هذا المجال قائلاً: "إن بريطانيا تبيّن لنا الطريق ولكنها لا تنتظرنا بل تكمل طريقها، فيجب على فرنسا أن تحث من خطاها لتصل إلى المستوى المطلوب"[٢].

الحزب الاشتراكي

البرلماني الأوروبي فانسان بيون

فانسان بيون (Vincent Peillon) (ولد في ١٩٦٠م) أستاذ في الفلسفة، وبرلماني أوروبي وعضو قيادي في الحزب الاشتراكي.

وفي حوار مع مجلة "لوبوان" (Le Point) عن المناطق المالية الحرة، طرح عليه السؤال الآتي بشأن بالتمويل الإسلامي:

"هل يشكل الهجوم على المناطق الحرة وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب؟".

فأجاب قائلاً:

"إن توجيه أصبع الاتهام نحو المصارف الإسلامية أمر غير منصف. فكل المصارف الكبيرة الفرنسية لها فروع في مناطق الإعفاء الضريبي. إن الغرفة الماسونية "بي ٢" بإيطاليا استخدمت المصارف الكاثوليكية وآخرون المصارف البروتستانتية. كل النظام المصرفي على هذا الشكل، حيث يتم السير على الرأس!"[٣].

(1) **Jean Arthuis** (2008) *La finance islamique en France*: *quelles perspectives?*, Rapport d'information n°329, 14 mai.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٦.

(3) **Le Point** (2001) Trois questions posées à Vincent Peillon: *"Pointer du doigt les banques islamiques est abusif"*, 28 septembre.

البرلماني هنري إيمانوييلي

هنري إيمانوييلي (Henri Emmanuelli) (ولد في ١٩٤٥م)، أحد أبرز قادة الحزب الاشتراكي، يشغل الآن منصب برلماني وينتمي إلى كتلة "اشتراكي راديكالي ومواطن" (Socialiste, radical, citoyen)، وهو كذلك عضو في اللجنة المالية للبرلمان.

في يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م في جلسة خاصة بعد أن تمّ التصويت في البرلمان على نص يدرج الصكوك الإسلامية في القانون الفرنسي، أعرب هنري إيمانوييلي على استيائه قائلاً:

إن السيد إستروزي[١] عندما شعر بالخطر – أو بالأحرى بالخلل -، شرح لنا في المنصة بأن الأمر لا يتعلق بتاتاً بإدراج القانون الإسلامي في القانون الوضعي الفرنسي. المشكلة، يا أيها السيد الوزير، هي أن آخرين تحدثوا من قبلكم: أفكر في السيدة برونال[٢] وزميلكم السيد نوفيلي[٣]. أثناء الجلسة صرحت السيدة برونال بأن "هذا الترتيب يهدف إلى إدراج مبادئ الشريعة في نظام العقود القائمة على الثقة لتحقيق المطابقة". لقد تغير خطابها اليوم في بعض الشيء بعد أن شرح لها بلا شك بأن هذه العبارات تصدم بشكل عميق الشعار الجمهوري وقانون ١٩٠٥م القاضي بفصل الكنيسة عن الدولة. وأصبحت تقول لنا: يجب تحقيق المطابقة مع المبادئ الأخلاقية للقانون الإسلامي. وهذا لا يغير في الحقيقة شيئًا كبيرًا.

دعونا نكون واضحين: يعلم الجميع مدى أهمية عائدات النفط في العالم. ولكن أن يشرح لنا من جراء حدوث أزمة أننا سوف نغير من وضعنا، وأنه من

(١) كريستيان إستروزي (Christian Estrosi): وزير الصناعة في الحكومة الحالية.
(٢) شونتال برونال (Chantal Brunel) صاحبة مشروع القانون (رقم ١٧٢٨) تاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م الهادف إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
(٣) هرفي نوفيلي (Hervé Novelli): سكرتير الدولة (بمرتبة وزير) المكلف بالتجارة والحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الآن فصاعدًا علينا أن نقحم في القانون الوضعي – لاسيما في المجال المالي – مبادئ الشريعة، كما قيل لنا، هذا يسبب لنا صدمة عميقة. نحن نرى بالعكس أنه لا ينبغي إدراج مبادئ الشريعة، ولا أخلاقيات القرآن، ولا حتى قانون الكنيسة، أو التوراة أو التلمود، سواء كان مصدره من بابل أو القدس. نحن نتصرف بغير مسؤولية. وهذا غير مقبول[١] أكثر أن في الوقت نفسه تصدر بعض العبارات من هنا وهناك، مؤداها ما يلي: عندما يكون المسلمون أغنياء، فهم موضع ترحيب ونحن نسعى لجذبهم إلى أراضينا. وعندما يكونوا فقراء، بالنقيض، ينبغي وضعهم في طائرات وطردهم مع عائلاتهم. كل هذا مثير للصدمة! هذا نظام منحرف، ينبغي أن تستعيدوا السيطرة على أنفسكم"[٢].

عضو مجلس الشيوخ نيكول بريك

نيكول بريك (Nicole Bricq) (ولدت في ١٩٤٧م)، عضو الحزب الاشتراكي الفرنسي ولجنة المالية بمجلس الشيوخ. قالت إنه من الضروري بيان أن التمويل الإسلامي "يمثل قبل كل شيء تركيبة مالية تسعى إلى تجنب حرمة الربا"[٣]. بعبارة أخرى، إن التمويل الإسلامي يبدو لها في صيغه الحالية مجرد حيل ربوية.

الوزيرة الأولى السابقة إديت كريسون

ترى إديت كريسون (Edith Cresson) (ولدت في ١٩٣٤م)، التي شغلت منصب وزير أول (١٩٩١م-١٩٩٢م) في العهدة الثانية للرئيس الاشتراكي فرنسوا ميتيران (François Mitterrand) (١٩١٦-١٩٩٦م)، أن التمويل

(١) قارن هذا الكلام المفصل بما نقلته وسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم عن وكالة "روتيرز" (Reuters) الدولية: قال هنري ايمانويلي من الحزب الاشتراكي: "إننا نقحم قانونا إسلاميا في إطار العمل القانوني الفرنسي.. هذا يسبب صدمة عميقة لنا وهو غير مقبول".

(2) **Assemblée nationale** (2009) XIIIe législature. Deuxième session extraordinaire de 2008-2009, Compte rendu intégral. Première séance du jeudi 17 septembre.

(3) **Sénat** (2007) *Le nouvel "âge d'or" des fonds souverains au Moyen Orient,* n°33, Session ordinaire de 2007-2008, Paris, 17 octobre, p. 25.

الإسلامي هو وسيلة للشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على أموال خاصة، ولهذا الغرض تعمل وزارة الاقتصاد على تعديل بعض النصوص[١]. وهذا التصريح يبين أنه لا يمكن أن يقال إن كل الاشتراكيين الفرنسيين يعادون إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في الفضاء التشريعي الفرنسي على عكس ما تروجه بعض الصحف الفرنسية[٢].

أحزاب اليمين المتطرف

نائبة رئيس الجبهة القومية مارين لوبان

في الموقع الالكتروني لحزب "الجبهة القومية" (Front National) طرحت مارين لوبان (Marine Le Pen) نائبة رئيس الحزب بلاغًا صحفيًا عنوانه "التمويل الإسلامي: الاشتراكيون يكتشفون الخطر الطائفي" وذلك بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩م. ونشرت "وكالة الصحافة الفرنسية" هذا البلاغ في اليوم نفسه.

وفيما يلي ترجمة للبلاغ: "نددت"الجبهة القومية" في يوم الجمعة "الخطر الطائفي" إثر إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي وأدانت موقف الاشتراكيين الذين اكتشفوا هذا الإدراج. فقالت نائبة رئيس حزب الجبهة القومية مارين لوبان: "يشعر الاشتراكيون بالقلق إثر التصويت بالأغلبية على قانون الحزب الحاكم ["الاتحاد من أجل حركة شعبية"] (UMP) على قانون يدرج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، وهي نتيجة للعولمة الاقتصادية". "إن الاشتراكيين يكتشفون الخطر الطائفي". وتضيف قائلة: "إن نفس الأشخاص الذين يرفعون الآن بصوت عال مبدأ العلمانية لمعارضة هذا النص شجعوا على مدى سنوات، مثل خصومهم المساندين لساركوزي، كل الانحرافات الطائفية التي تهز

(1) **Bertrand Terreux** (2009) *Les freins au développement des PME par Edith Cresson*, 26 janvier, www.ielovepme.com

(2) **Camille Neveux** (2009) *Les obligations islamiques fâchent le PS*, Le Journal du dimanche, 19 septembre.

أسس الجمهورية الفرنسية". وأضافت عضوة البرلمان الأوروبي قائلة: "لا يمكننا اليوم أن ندعي أننا جمهوريون عندما ساندنا باستمرار الهجرة التي تشكل بذرة جميع المطالبات الطائفية". إن إدخال مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي قد دفع البرلمانيين الاشتراكيين يوم الخميس إلى التصويت، عند القراءة الثانية، ضد نص للحزب الحاكم يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم أنهم أقروه – وهذا أمر نادر - في شهر مارس عند القراءة الأولى"[1].

السكرتير العام لحزب "الحركة من أجل فرنسا" باتريك لويي

باتريك لويي (Patrick Louis) السكرتير العام لحزب "الحركة من أجل فرنسا" (*Mouvement pour la France*) اليميني المتطرف الذي تميز في السنوات الأخيرة بموقفه العدائي للإسلام على لسان رئيسه فيليب دي فيلييي (Philippe de Villiers).

وقد أجرى باتريك لويي مقابلة مع مارك لومازي (Marc Lomazzi) من صحيفة "لوباريزيان" (Le Parisien). وفيما يلي ترجمة كاملة لهذا اللقاء.

"**سؤال**: إن الاقتصاد الفرنسي يحتاج إلى تمويل، ألا تشكل الدعوة إلى الأموال الإسلامية حلاً؟

لويي باتريك: فرنسا لا تشتكي من نقص في الادخار. لماذا يلجأ إذن إلى رؤوس أموال إسلامية؟ هناك أيضًا نوع من الابتزاز من قبيل: "إذا كنتم تريدون أموالنا فعليكم أن تكيفوا قانونكم مع الشريعة". ليس على فرنسا أن تغير قواعدها القانونية والضريبية لاستقطاب هذه الأموال.

سؤال: ما هي مآخذكم على التمويل الإسلامي؟

(1) **Marine Le Pen** (2009) *Finance islamiste*: *le socialiste découvrent le péril communautariste*, communique de presse, 18 septembre, www.frontnational.com; **AFP** (2009), *Finance islamique*: *le FN dénonce un "péril communautariste"*, Lacroix.com, 18 septembre.

باتريك لويي: إنه يطرح مشكلة غموض تتعلق بمصدر ووجهة الأموال. هنـــاك أيضًا خطر فقدان الاستقلالية حيث أن منبع رؤوس الأموال ليس محايدًا أبـــدًا. هـــل يمكن الحفاظ على حرية الإعلام للقناة التلفزيونية الفرنسية الأولى (TF1) إذا امتلكـــت بنسبة (٢٠٪) من قبل رؤوس أموال إسلامية؟

سؤال: هل تخشون من تعزيز الطائفية؟

باتريك لويي: هذا أمر واضح. الخطر هو أن غدًا لا نجد في بعض الأحياء إلا مجازر حلال ومصارف إسلامية. إن هذا الباب المفتوح للطائفية لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات".

والذي يلفت الانتباه هنا أن الحزب يساند تجسيد الأخلاق في الاقتصاد، لكنه يقصي القيم الإسلامية.

التمويل الإسلامي في مجلس الشيوخ

تعرض مجلس الشيوخ الفرنسي إلى مسألة التمويل الإسلامي في أربعة محطات:

الأولـــى: تتمثل في تقرير إعلامي أعده كل من جـــون أرتـــوي، وفيليـــب ماريني، وأيميري دي مونتسكيو، وفيليب أدنو، وميشال مورين وفيليب داليـــي (٢٠٠٨م)، العهد الذهبي الجديد للصناديق السيادية في الشرق الأوسط، تقريـــر إعلامي رقم ٣٣[١].

الثانية: تتمثل في تقرير إعلامي أعده كريستيان غودان (٢٠٠٧م)، معركة مراكز القرار: تشجيع السيادة الاقتصادية لفرنسا في زمـــن العولمـــة، تقريـــر إعلامي رقم ٣٤٧[٢].

(1) **Jean Arthuis, Philippe Marini, Aymeri de Montesquiou, Philippe Adnot, Michel Moreigne** et **Philippe Dallier** (2008) *Le nouvel « âge d'or » des fonds souverains au Moyen-Orient,* Rapport d'information n°33.

(2) **Christian Gaudin** (2007) *La bataille des centres de décision: promouvoir la souveraineté économique de la France à l'heure de la mondialisation*, Rapport d'information n° 347.

الثالثة: على ضوء هذين التقريرين وإثر مبادرة لجون أرتوي (Jean Artuis)، رئيس اللجنة المالية، وفيليب ماريني (Philippe Marini)، المقرر العام، فحص مجلس الشيوخ الطرق التي تسمح برفع الحواجز الضريبية والقانونية لتطوير بعض المنتجات المالية الإسلامية بمناسبة المناقشة الخاصة بالميزانية التكميلية لعام ٢٠٠٨م. ونظمت اللجنة المالية لهذا الغرض، في ١٤ مايو ٢٠٠٨م، مائدتي حوار:

١- "دمج التمويل الإسلامي في النظام المالي المعولم: ماهي الرهانات بالنسبة لفرنسا؟".

٢- "تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا: ما هي التعديلات على الإطار التشريعي و/أو التنظيمي؟".

وانبثق عن هاتين المائدتين التقرير الإعلامي التالي: جون أرتوي (٢٠٠٨م)، التمويل الإسلامي في فرنسا: ما هي الآفاق؟، تقرير إعلامي رقم ٣٢٩، ١٤ مايو[1].

الرابعة: تتمثل في عرض فيليب ماريني لمشروع قانون يهدف إلى تعديل نظام العقود القائمة على الثقة لتمكين إصدار الصكوك الإسلامية على الأراضي الفرنسية. وتم التصديق عليه في ١٨ مارس ٢٠٠٨م قبل أن يعرض للتصويت على البرلمان في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(1) Jean Arthuis (2008) *La finance islamique en France*: *quelles perspectives?*, Rapport d'information n°329, 14 mai.

يراجع **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٩م) تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والمناقشات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية، حوار أربعاء، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.

التمويل الإسلامي في البرلمان

لم يحظ موضوع التمويل الإسلامي في البرلمان إلى حد الآن بنفس القدر من الاهتمام والترحيب الذي لقيه في مجلس الشيوخ. ويظهر في ثلاث محطات رئيسة:

الأولى: في تقرير إعلامي لكتلة "الاتحاد من أجل حركة شعبية"، صدر في ٢٢ يونيو ٢٠٠٧م برئاسة فيليب ماريني (Philippe Marini)، عنوانه "٢٩ اقتراح للفوز في معركة مراكز القرار"[١]. وجاء في الاقتراح الرابع عشر ما يلي:

"تعزيز القدرة التنافسية للقانون الفرنسي، ليس فقط عن طريق تحسين قابليته للتوقع وسهولة قراءته، ولكن بأخذ، مسبقًا، إجراءات تكييف قانوني مع الأسواق الجديدة، لاسيما من خلال تعزيز الأوراق الرابحة للنظام المالي الفرنسي بواسطة إجراءات فنية مختلفة، على سبيل المثال، من خلال تشجيع تطور التمويل الإسلامي بإزالة العوائق الضريبية والقانونية"[٢].

الثانية: في تقرير دراسة برلمانية تحمل العنوان التالي: جون ميشال فورغوس وأوليفيي داسو (٢٠٠٩م)، الرأسمالية والخروج من الأزمة: كيف يمكن استقطاب رؤوس الأموال والصناديق السيادية إلى فرنسا؟، تقرير دراسة برلمانية، باريس، أبريل[٣].

وعرضت نتائج هذه الدراسة المتضمنة لأحد عشر اقتراحًا على الرئيس ساركوزي بقصر الإليزيه في ٣٠ مارس ٢٠٠٩م[٤]. ومن هذه النتائج الدعوة

(1) **Groupe UMP du Sénat** (2007) *29 propositions pour gagner la bataille des centres de décision*, sous la présidence de Philippe Marini, Rapport rendu public le 22 juin.
(2) www.ump-senat.fr/29-propositions-pour-gagner-la.html
(3) **Jean-Michel Fourgous** et **Olivier Dassault** (2009) *Sortie de crise et capitalisme*: *comment attirer les capitaux et les fonds souverains en France?*, rapport d'étude parlementaire, Paris, avril.
(4) **Jean-Michel Fourgous** et **Olivier Dassault** (2009) *Sortie de crise et capitalisme*: *comment attirer les capitaux et les fonds souverains en France?*, rapport d'étude parlementaire, Paris, avril.

"إلى تطوير نشاطات التمويل الإسلامي بفرنسا مثلما فعل البريطانيون. مما يسمح باستقطاب رؤوس الأموال الخليجية واحتواء ادخار خمس ملايين من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا"(١).

الثالثة: في مقترح قانون يفتح المجال إلى إصدار الصكوك الإسلامية في فرنسا في جلستي ٩ و١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م. وتمّ اعتماد النص من قبل البرلمان بصفة نهائية في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م. وصوتت الكتل البرلمانية التي تنتمي إلى الأغلبية من حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP) والوسط الجديد (*nouveau centre*) لصالح هذا النص. بينما عارضه كتلة الحزب الشيوعي (PC) والخضر (Les Verts). أما كتلة الحزب الاشتراكي الراديكالي والمواطن (SRC)، التي صادقت عليه في القراءة الأولى في مجلس الشيوخ، فقد عارضته هذه المرة في البرلمان. وهذا التناقض استرعى انتباه بعض المحللين السياسيين.

نتائج ومقترح

نتائج

يضع ملف التمويل الإسلامي الأحزاب السياسية الفرنسية في موقف حرج بين متطلبات تعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي في ظل العولمة المالية، وخشية إثارة سخط الرأي العام الفرنسي الذي تربى منذ عقود على أن الدين قضية شخصية لا دخل له في الحياة العامة، وأن كل ما يرتبط بالإسلام يشكل خطرًا على الهوية الفرنسية ونموذجها الجمهوري. وفيما يلي ملخص عن مواقف الأحزاب التي ظهر من بعض أعضائها تصريحات بشأن ملف التمويل الإسلامي في فرنسا.

- **موقف الرئيس ساركوزي والحكومة**

يساند الرئيس نيكولا ساركوزي ووزراء حكومة فرنسوا فيون السابقة والحالية ملف تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا.

(1) **Valeurs Actuelles** (2009) *Vives les fonds souverains*, 9 avril.

- **موقف الحزب الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية"**

يساند الحزب الحاكم "الاتحاد من أجل حركة شعبية" هذا التوجه ضمناً دون التصريح بموقف رسمي باسم الحزب.

- **موقف أحزاب اليمين المتطرف**

ترفض أحزاب اليمين المتطرف مبدئيًا أن يعرض على الأراضي الفرنسية منتجات وخدمات مالية إسلامية بحجة التحريض على الطائفية وتهديد الالتحام الوطني. وقد ردّ الاقتصاديان إلياس جويني (Ilyés Jouini) وأوليفيه باستري (Olivier Pastré) على هذه الشبهة في تقريرهما المعد إلى منظمة "باريس أوروبلاس" (Paris Europlace) بقولهما: "إن التمويل الإسلامي، كما سنراه أدناه، طريقة خاصة للتمويل، تتضمن بطبيعة الحال مبادئ أخلاقية محددة، ولكنها لا تفرض، بأي شكل من الأشكال، تمييزًا عرقيًا أو دينيًا في القرارات الاستثمارية. إن المؤسسات المالية الإسلامية تبقى منفتحة على جميع أنواع العملاء، وهي لا تتعايش فقط مع المؤسسات المالية التقليدية، بل تتعاون معها في بعض الأحيان"[1].

- **موقف أحزاب المعارضة اليسارية**

لم تدل أحزاب المعارضة اليسارية التقليدية (الحزب الاشتراكي، الخضر، الحزب الشيوعي) بأي موقف رسمي إزاء ملف التمويل الإسلامي في فرنسا.

- **موقف الحزب الاشتراكي**

• لم يعارض أعضاء مجلس الشيوخ الاشتراكيين المصادقة على قانون إدراج التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة التي تمت في جلسة ١٨ مارس ٢٠٠٩م.

(1) **Ilyès Jouini** et **Olivier Pastré** (2008) *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris. Dix propositions pour collecter 100 milliards d'euros*, Paris: Paris Europlace, 8 décembre.

• عارض بعض النواب الاشتراكيين – وعلى رأسهم هنري إيمانويلي- المصادقة على هذا القانون في جلسة ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م بحجة أن إدراج مبادئ دينية في القانون الوضعي الفرنسي أمر غير مقبول.

وبهذا يكون موقف بعض البرلمانيين الاشتراكيين في الفترة الراهنة أقرب إلى القبول الجزئي بحيث لا يعترضون على الاستفادة من رؤوس الأموال الإسلامية بشرط ألا تدرج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي. فهل يتمسك هؤلاء النواب بهذا الموقف المتناقض في ظل التنافسية القانونية التي تسعى فرنسا من خلالها إلى تعزيز مكانتها كمركز مالي عالمي؟ أم أنهم سيتراجعون عنه لأنهم يعلمون أنهم لو تقلدوا الحكم من جديد لا يمكنهم أن يولوا الأدبار للتمويل الإسلامي؟

إن محتوى طعنهم للمادة ١٦، الملحقة بالمادة ٢٠١١ الخاصة بقانون نظام العقود القائمة على الثقة المقدم إلى المجلس الدستوري في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩م، بحجة عدم وجود علاقة بين المادة ١٦ وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يدل على تراجع نسبي في موقفهم الذي يركز هذه المرة على الشكل وليس على المضمون.

¨ **عدم وجود حد فاصل في الحقل السياسي الفرنسي إزاء ملف التمويل الإسلامي** كأن يقال مثلاً: اليمين يساند واليسار يعارض أو الحزب الحاكم يساند والمعارضة ترفض. وسبب ذلك أن التعامل مع ملف التمويل الإسلامي يخضع لعوامل متعددة الأشكال:

• سياسية تتمثل في تتبع واستثمار المعارضة لعثرات الحزب الحاكم ومن يأتلف معه.

• وتاريخية تتمثل في الحروب الصليبية ومقاومة المجتمعات الإسلامية للاستعمار الأوروبي.

• وثقافية تتمثل في حصر الحضارة الأوروبية على الإرث الفلسفي اليوناني والروماني.

• ودينية تتمثل في حصر الحضارة الأوروبية على الإرث الديني اليهودي والنصراني.

• وقانونية تتمثل في فصل العلمانية بين الدين وشؤون الحياة العامة ورفض القانون الوضعي لأي مرجعية دينية كما صرح بذلك البرلماني الاشتراكي هنري إيمانويلي في جلسة ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م.

• وعنصرية تتمثل في أسطورة انحدار المجتمعات الأوروبية من العرق الأبيض وأن احتضانها لأجناس أخرى يعرضها للطائفية والانفكاك.

• ونفسية تتمثل في عقدة الاكتفاء، أو في عدم حاجة الرجل الأوروبي إلى غيره. ونلمس هذا في تصريح بارتريك لويي بأن فرنسا ليست بحاجة إلى رؤوس الأموال الإسلامية.

• ونزعة وضعية تتمثل في الاعتقاد بأن العلم الوضعي هو العلم الوحيد الممكن، وبالتالي لا يمكن للوقائع أن ترتبط بالقيم.

• وجيواقتصادية تمس قضايا تتعلق بالسيادية والاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي، والأمن الصناعي والتكنولوجي والامتداد الجغرافي للقوة الاقتصادية[1]. ومما يؤكد ذلك ما قاله باتريك لوي سابقًا: "هناك خطر فقدان الاستقلالية حيث أن منبع رؤوس الأموال ليس محايدًا أبدًا. هل يمكن الحفاظ على حرية الإعلام للقناة التلفزيونية الفرنسية الأولى (TF1) إذا امتلكت بنسبة (٢٠٪) من قبل رؤوس أموال إسلامية؟".

(١) **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٧م) كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد: ١٩٧٦-٢٠٠٨م - فرنسا أنموذجًا-، ص٦١٣.

إن الموقف الرسمي للأحزاب الفرنسية بلا استثناء يظل حذرًا وضبابيًا. لذلك لا يمكن اختزال موقف السياسيين الفرنسيين إزاء التمويل الإسلامي في معادلة مفادها أن اليمين ووسط اليمين مساند واليسار معارض كما تشير بعض وسائل الإعلام الفرنسية بخلفية تقديم صورة إيجابية للحزب الحاكم أو إيهام وجود إجماع قوي من أحزاب المعارضة على رفض إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي.

ويبدو أن بعض المشككين من الاشتراكيين والخضر لا يعادون مبدئيًا التمويل الإسلامي كأداة تمويلية بديلة أو أخلاقية. ويظهر أن بعضهم الآخر في حاجة إلى أن يلمس على أرض الواقع دلائل تدل على أن نظام التمويل الإسلامي يساهم فعلاً في تحسين نوعية الحياة ويراعي -مثلاً- العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، ولا يدفع إلى الإفراط في الإنتاج واستغلال المستهلك.

ومن هنا يظهر أن ملف التمويل الإسلامي لا ينحصر على الجانب الفني فحسب: إن القيام بالتعديلات الضريبية والقانونية لإدراج المنتجات والخدمات والاستثمارات المطابقة للشريعة الإسلامية هو أمر، ولكن إقناع الفرنسيين بمزايا هذه المنتجات والخدمات والاستثمارات والمخاطرة بأخذ المبادرة في ذلك، فهذا أمر آخر لم يقم به حتى الآن الرئيس الفرنسي والوزير الأول وأحزاب الأغلبية. ويبقى حديثهم عن التمويل الإسلامي محصورًا في فضاءات ضيقة تتمثل في الاليزيه (مقر الرئاسة) وماتينيون (مقر الوزير الأول)، ووزارة الاقتصاد، والسفارات، ومجلس الشيوخ، والبرلمان، والمصرف المركزي، ومنظمة "باريس أوروبلاس"، والتظاهرات الدولية وعلى رأسها المنتدى الفرنسي للتمويل الإسلامي ومؤتمر اليوروموني للتمويل الإسلامي.

- **إن اهتمام السياسيين الفرنسيين بالتمويل الإسلامي يرجع إلى بداية ربيع عام ٢٠٠٧م على الأقل، أي قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في أغسطس ٢٠٠٧م** حين ظهرت حالة اضطراب شديد في سوق ما بين المصارف. ومما يدل على ذلك زيارة وفد من لجنة المالية في مجلس الشيوخ إلى المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة من ٢٧ مارس إلى ١ أبريل ٢٠٠٧م، واكتشفوا من خلالها الفرص التي يمكن أن يمنحها التمويل الإسلامي لإنعاش الاقتصاد الفرنسي. وكان من بين هذا الوفد فيليب ماريني الذي قدم لمجلس الشيوخ مشروع قانون عن إدراج التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة، وجون أرتوي الذي نظم مائدتي حوار في ١٤ مايو ٢٠٠٨م، وانبثق عنهما تقرير إعلامي عنوانه "التمويل الإسلامي في فرنسا: ما هي الأفاق؟".

- **إن مساندة بعض السياسيين الفرنسيين للتمويل الإسلامي لا تعني تخليهم عن النظام الرأسمالي وتَبنِّيهم للنظام الاقتصادي الإسلامي.** ومما يدل على ذلك عنوان الدراسة البرلمانية التي عرضت نتائجها على الرئيس ساركوزي في ٣٠ مارس ٢٠٠٩م: "الرأسمالية والخروج من الأزمة: كيف يمكن استقطاب رؤوس الأموال والصناديق السيادية إلى فرنسا؟"[1]. فرغم أن هذا التقرير يدعو "إلى تطوير نشاطات التمويل الإسلامي بفرنسا"، إلا أن عنوانه يبين أن الحكومة الفرنسية لا تنوي الخروج من الأزمة بالتنازل عن النظام الرأسمالي. فالتمويل الإسلامي في تصورها هو مكمل وليس منافس للتمويل التقليدي القائم على الفائدة. إن استقبال التمويل الإسلامي على الأراضي الفرنسية هو بلا شك خطوة إيجابية لم تكن تخطر على بال أحد، لكن أغلب الفرنسيين ليسوا مستعدين للتخلي عن النظام الرأسمالي في ظل غياب بديل جاهز، وقابلية لتلقيه، وبيئة مواتية تستلزم توفر الشروط وانتفاء الموانع. وبهذا يظهر أن الشعارات التي تروج في العالم

(1) **Jean-Michel Fourgous** et **Olivier Dassault** (2009) *Sortie de crise et capitalisme: comment attirer les capitaux et les fonds souverains en France?*, rapport d'étude parlementaire, Paris, avril.

العربي من قبيل "فرنسا تواجه الأزمة المالية العالمية بالشريعة الإسلامية" أو "خبراء اقتصاد فرنسا: النظام المالي الإسلامي هو الحل" أو "مصارف فرنسا تتجه للشريعة الإسلامية وتبتعد عن العلمانية" لا تعبر عن الواقع كما هو. وهذا مسلك ينبغي العدول عنه لأننا بهذه الطريقة نغش أنفسنا ونبيع الوهم لغيرنا. وقد أمرنا ديننا بالعدل، أي بوضع الشيء في الموضع اللائق به، بلا مبالغة ولا بخس. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه أي نظام مالي، مهما كان مصدر نظامه وطريقة حوكمته وطبيعة منتجاته، يكمن في مدى مساهمته في حل المشاكل الحقيقية التي تواجهها البشرية وتحسين نوعية الحياة. وقد أخفق نظام التمويل التقليدي والإسلامي حتى الآن في رفع هذا التحدي بصفة مقنعة.

مقترح

يتلخص مقترح هذه الورقة في عرض مواقف السياسيين إزاء التمويل الإسلامي في دول أوروبية أخرى وعلى رأسها بريطانيا لرسم خريطة معرفية سياسية بشأن التمويل الإسلامي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بلعباس عبدالرزاق (٢٠٠٩م) تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي حول التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية، ضمن كتاب "حوارات الأربعاء"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

بلعباس عبدالرزاق (٢٠٠٨م) التمويل الإسلامي في فرنسا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، ج ٢١، ع ٢، ص ص: ٩٩-١١٦.

بلعباس عبدالرزاق (٢٠٠٧م) كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد: ١٩٧٦-٢٠٠٨م – فرنسا أنموذجًا -، ضمن كتاب "ثلاثون عامًا من البحث في الاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة"، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ج٢، ص ص ٦٠٩-٦٣٣.

الحمادي يوسف (٢٠٠٩م) فرنسا تبدأ رسميًا في استقبال البنوك الإسلامية، الشرق الأوسط، ٢٩ مايو.

شلالة يوسف (د. ت.) المعجم العلمي للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية فرنسي – عربي / عربي – فرنسي، الإسكندرية: منشأة المعارف.

المصري رفيق (٢٠٠٤م) الإرصاد هل يختلف عن الوقف؟، ضمن كتاب "حـــوار الأربعـــاء خلال الأعوام الدراسية ١٤١٨-١٤٢٧هـــ (١٩٩٧-٢٠٠٦م) جدة: جامعة الملك عبد العزيز - مركز النشر العلمي، ص ص: ١٧١-١٧٤.

نخلة موريس، البعلبكي الروحي، ومطر صلاح (٢٠٠٢م) القاموس القانوني الثلاثي عربي – فرنسي – انجليزي، بيروت: منشورات الحلبي.

ثانيًا: المراجع الفرنسية

AFP (2007) *Nicolas Sarkozy veut un plan d'action à l'automne pour le secteur financier*, 12 juin, www.elysee.fr

AFP (2009) *Finance islamique: le FN dénonce un "péril communautariste"*, La Croix.com, 18 septembre.

Amara Fadela (2009) *Ni voile, ni burqa*, Magazine Elle, 4 septembre.

Arthuis Jean (2008) *La finance islamique en France*: *quelles perspectives?;* Rapport d'information du Sénat, N°329, 14 mai.

Chartier Claire (2009) *Les banquiers d'Allah*, L'Express.*fr*, 9 avril.

Contamine Thibaud (2007) *Malaisie: Un pays moteur, mais qui ne relâche pas ses efforts*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

Couffin Charles (2007) *Qatar: une politique incitative favorable aux industries et aux infrastructures*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

DGTPE (2009) *Initiative en faveur du développement de la finance islamique en France*, www.minefe.gouv.fr.

Fabre Pierre (2007) *Bahreïn*: *Une place financière islamique de référence?*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

Fouet Philippe (2007) *Le développement de la finance islamique vu du Moyen-Orient*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

Fourgous Jean-Michel et **Dassault** [1] **Jean-Michel** (2009) *Sortie de crise et capitalisme*: *comment attirer les capitaux et les fonds souverains en France?*, rapport d'étude parlementaire, Paris, avril.

Fourgous Jean-Michel (2009) *"Vite, un fonds souverain de 100 milliards!"*, propos recueillis par Eric Giacometti, Le Parisien, 2 avril.

Fourgous Jean-Michel (2009) *Il faut encourager la finance islamique en France*, Le Cri du Contribuable, n°71, 16 mai.

Groupe UMP du Sénat (2007) *29 propositions pour gagner la bataille des centres de décision*, sous la présidence de Philippe Marini, Rapport rendu public le 22 juin.

Jouini Ilyès et **Pastré Olivier** (2008) *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris. Dix propositions pour collecter 100 milliards d'euros*, Paris: Paris Europlace, 8 décembre.

Labévière Richard (2004) *Les secrets de la guerre sainte financière*, propos recueillis par Serge Raffy, Le Nouvel Observateur, 29 janvier.

Landrot Antoine (2009) *La France abolit le dernier obstacle à la finance islamique,* www.agefi.*fr*, 24 mars.

Laramée Jean-Paul (2008) *Finance islamique à la française. un moteur pour l'économie*, une alternative éthique, Paris: Secure Finance.

Laramée Jean-Paul (2009) "*Le marché du détail s'élèverait en France à 3 milliards d'euros*", propos recueillis par Imen Gazgui, www.easybourse.com, 18 mai.

Laramée Jean-Paul (2009) *Finance islamique*: *«Une manifestation formidable de l'intégration»*, entretien réalisé par Emilie Cailleau, L'Express.*fr*, 9 avril.
Le Figaro (2009), *La finance islamique en difficulté*, 2 mai.
Le Grand Thibault (2009) *La finance islamique, encouragée par l'Etat, reste embryonnaire en France*, Le Parisen.fr d'après l'AFP, 2 septembre.
Le Pen Marine (2009) *Finance islamiste*: *le socialiste découvrent le péril communautariste*, communiqué de presse, 18 septembre, www.frontnational.com.
Le Point (2001) Trois questions posées à Vincent Peillon: *"Pointer du doigt les banques islamiques est abusif"*, 28 septembre.
Louis Patrick (2008) "*La porte ouverte au communautarisme*", propos recueillis par Marc Lomazzi, Le Parisien, 27 août.
Millière Guy (2009) *La trahison de Nicolas Sarkozy*, Les 4Vérités Hebdo, 22 septembre.
Minute (2009) *Lagarde ne meurt pas elle se rend*, 11 mars.
Neveux Camille (2009) *Les obligations islamiques fâchent le PS*, Le Journal du dimanche, 19 septembre
Niquet Carole (2008) *Les banques islamiques*, dossier finalisé le 20 mai, Paris: Ministère des affaires étrangères et européennes, DCI sous direction de l'information et de la documentation.
Nouri Chaker (2009) *Rachida Dati parle business et bébés à Bondy*, 20 minutes.bondyblog.fr, 15 mai.
Paris Europlace (2009) *L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*, Paris.
Parlement national (2009) *Commission des Finances, de l'économie générale et du contrôle budgétaire*, Mercredi 9 septembre 2009, Séance de 16 heures 30, Compte rendu n°121, Présidence de M. Didier Migaud Président, puis de M. Louis Giscard d'Estaing, Vice-président. Examen de la proposition de loi, modifiée par le Sénat, tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises (n°1728) (Mme Chantal Brunel, Rapporteure).
Parlement national (2009) XIII^{e} législature. Deuxième session extraordinaire de 2008-2009, Compte rendu intégral. Première séance du jeudi 17 septembre.
Perez Victor (2009) *L'UMP soutient-elle la finance islamique?*, www.resiliencetv.fr, 22 septembre.
Rouge Jean-Charles (2007) *Indonésie*: *une situation paradoxale pour le plus grands pays musulman du monde*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Sarkozy Nicolas (2009) Allocution de M. Le Président de la République à l'occasion du dîner d'Etat offert en l'honneur de son altesse Cheikh Hamad Bin Khalifa Al Thani Emir du Qatar, Palais de l'Elysée, lundi 22 juin, p. 3, www.elysee.fr
Sénat (2007) *Le nouvel "âge d'or" des fonds souverains au Moyen Orient,* n°33, Session ordinaire de 2007-2008, Paris, 17 octobre,
Sénat (2009) Amendement présenté par M. Marini. Proposition de Loi, Simplification du droit, N° 145 rect., (1ère lecture) (n°210, 209, 225, 227), 18 mars.
Sfeir Antoine (2002) *«Les fondations du régime sont minées»,* Rédigé par Martine Gozlan, 14 janvier.
Terreux Bertrand (2009) *Les freins au développement des PME par Edith Cresson*, 26 janvier, www.ielovepme.com
Valeurs Actuelles (2009) *Vive les fonds souverains*, 9 avril.
Zerrouky Hassane (2001) *Quand terrorisme et finance font bon ménage*, L'Humanité, 22 septembre.

ملحق رقم (١)

ترجمة لبعض المفاهيم والعبارات الرئيسة

عربي	فرنسي
نظام العقود القائمة على الثقة	Régime de fiducie
النظام المالي الفرنسي	Place de Paris
عوائق قانونية وضريبية	Frottements législatifs et fiscaux
بطاقات فقهية	Fiches doctrinales
صكوك إسلامية	Obligations islamiques

ملحق رقم (٢)

الأحزاب السياسية الفرنسية التي أبدى بعض أعضائها موقفًا عن التمويل الإسلامي

أقتصر هنا على تعريف موجز للأحزاب السياسية التي أبدت موقفًا إزاء التمويل الإسلامي سواء من خلال تصريح أو تصويت في مجلس الشيوخ أو البرلمان.

• **الاتحاد من أجل حركة شعبية** (UMP=Union pour un mouvement populaire)

حزب سياسي فرنسي ينتمي إلى اليمين ويمين الوسط أسس في عام ٢٠٠٢م خلفا لحزب "التجمع من أجل الجمهورية" (RPR=Rassemblement pour la République) تحت تسمية "الوحدة من أجل الأغلبية الرئاسية" (UMP=Union pour la majorité présidentielle) لمساندة ترشح الرئيس جاك شيراك (Jacques Chirac) لولاية ثانية. وينتمي هذا الحزب إلى "الحزب الشعبي الأوروبي" (Parti populaire européen) و"الاتحاد الديمقراطية الدولية" (Union démocratique internationale)، وهي جمعية تضم أحزاب اليمين الوسط على مستوى العالم.

• **الحزب الاشتراكي** (parti socialiste)

حزب سياسي فرنسي ينتمي إلى اليسار واليسار الوسط أسس في عام ١٩٦٩م.

• **الحزب الشيوعي الفرنسي** (PCF=Parti communiste français)

حزب سياسي فرنسي أسس في عام ١٩٢٠م. وشهد تراجعًا كبيرًا في العقود الأخيرة لاسيما منذ انهيار حائط برلين والاتحاد السوفيتي.

• **الخضر** (Les Verts)

حزب سياسي فرنسي تأسس في عام ١٩٨٤م وينتمي إلى اليسار وهو عضو في حزب الخضر الأوروبي.

• **الجبهة القومية** (Front national)

"الجبهة القومية" حزب سياسي فرنسي يميني متطرف أسس في عام ١٩٧٢م.

• **الحركة من أجل فرنسا** (Mouvement pour la France)

الحركة من أجل فرنسا حزب سياسي يميني فرنسي أسس في عام ١٩٩٤م.

ملحق رقم (٣)

الكتل السياسية في البرلمان الفرنسي

• **كتلة "الاتحاد من أجل حركة شعبية"** = ٣١٤ عضو

تتكون هذه المجموعة من برلمانيين أعضاء في "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP)، المنحدرين من مجموعة "الاتحاد من أجل الجمهورية" (RPR= Rassemblement pour la République)، ومن مجموعة "الديمقراطية الليبرالية والمستقلين" (DLI=Démocratie Libérale et Indépendants)، وجزء من مجموعة "الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية" (UDF=Union pour la Démocratie Française).

• **كتلة "الاشتراكية والراديكالية، المواطنة ومختلف اليساريين"** = ٢٠٤ عضو

يضم الحزب الاشتراكي (PS=Parti Socialiste)، و"الحزب الراديكالي من اليسار" (PRG=Parti Radical de Gauche) و"الحركة الجمهورية والمواطنة" (MRC=Mouvement Républicain et Citoyen).

• **كتلة "اليسار الديمقراطي والجمهوري"** = ٢٥ عضوًا

يتكون هذا التجمع الفني من برلمانيين من مختلف اليسار وأعضاء في "الحزب الشيوعي الفرنسي" (PCF=Parti Communiste Français) و"الخضر" (Verts).

• **كتلة "الوسط الجديد"** = ٢٤ عضوًا

تتكون هذه المجموعة من برلمانيين أعضاء من "الوسط الجديد" (NC=Nouveau Centre) ("الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية" (UDF) سابقًا التي انضمت إلى الأغلبية الرئاسية).

ملحق رقم (٤)
الكتل السياسية في مجلس الشيوخ الفرنسي

• **كتلة "الاتحاد من أجل حركة شعبية"**

تتكون مجموعة "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP) أساسًا من أعضاء ينتمون إلى حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية". لكن بعض أعضاء المجلس من "الاتحاد من أجل حركة شعبية"، الذين ينتمون إلى "الحزب الراديكالي الفالوازيني" ("Parti Radical "valoisien)، يجلسون مع مجموعة "التجمع الديمقراطي والاجتماعي الأوروبي" (RDSE=Rassemblement Démocratique et Social Européen).

• **الكتلة الاشتراكية**

تتكون المجموعة أساسًا من أعضاء "الحزب الاشتراكي" (PS=Parti Socialiste)، ويلحق بهم "الخضر" (Verts).

• **كتلة "الاتحاد الوسطي"**

تتكون مجموعة الاتحاد الوسطي (Union Centriste) من أعضاء ينتمون إلى الأغلبية (الوسط الجديد Nouveau Centre ومختلف اليمين divers droite) والمعارضة (الحركة الديمقراطية Modem=Mouvement Démocrate).

• **كتلة "التجمع الديمقراطي والاجتماعي الأوروبي"**

تتكون أساسًا من أعضاء في "الحزب الراديكالي من اليسار" (PRG=Parti Radical de Gauche)، وما تبقى من "الحزب الراديكالي الفالوزيني" ("Parti Radical "valoisien) الذين لم يلتحقوا بمجموعة "الاتحاد من أجل حركة شعبية".

ملحق رقم (٥)
لجنة المالية في البرلمان الفرنسي

تناقش القوانين المتعلقة بالتمويل الإسلامي في البرلمان من قبل لجنة المالية، وتسمى بالتحديد "لجنة المالية والاقتصاد العام ومراقبة الميزانية".

وحُددت مهام هذه اللجنة بموجب المادة ٣٦، الفقرة ١٦، من الدستور وتشمل ما يلي: المالية العامة، وقوانين المالية، وقوانين برمجة التوجيهات للمالية العامة، ومراقبة تنفيذ الميزانية،

والنظام الضريبي المحلي، والظروف الاقتصادية، والسياسة النقدية، والمصارف، والتأمين، وحقل وإسهامات الدولة[١].

ويرأس لجنة المالية الحالية منذ ٢٨ يوليه ٢٠٠٧م ديديي ميغو (Didier Migaud) من الحزب الاشتراكي (PS)، ومقررها العام هو جيل كاريز (Gilles Carez) من "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP).

ملحق رقم (٦)
لجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي

تنحصر مهمة لجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي في فحص قوانين المالية، ويمتد حقل نشاطها إلى جميع القطاعات الوزارية. وتهتم بمعالجة الجوانب الضريبية والمالية للتشريع، كما تحظى بامتيازات خاصة من حيث رقابة الميزانية. وخوّل لها النظام الداخلي لمجلس الشيوخ مهمة تقييم المقبولية المالية للتعديلات بموجب المادة ٤٠ من الدستور.

وتشمل لجنة المالية ٤٨ عضو، ويضم مكتبها ١٥ عضو، ويرأسها جون أرتوي (Jean Arthuis)، من "الاتحاد الوسطي" (Union Centriste) ومقررها العام هو فيليب ماريني (Philippe Marini) من "الاتحاد من أجل حركة شعبية" (UMP).

الأربعاء ١٤٣٠/١١/٩هـ
٢٠٠٩/١٠/٢٨م

د. عبد الرزاق سعيد بلعباس
abelabes@kau.edu.sa

(1) www.assemblee-nationale.fr

الحوكمة في المصارف الإسلامية

المستخلص. نسعى من خلال هذه الورقة التطرق إلى الحوكمة في المصارف الإسلامية وكيف يمكن أن تكون عاملا من عوامل الكفاءة، حيث يتطرق البحث بداية إلى الحوكمة من منظورها التقليدي ثم إلى الحوكمة في المصارف التقليدية ثم من منظورها الإسلامي وأخيرا إلى الحوكمة في المصارف الإسلامية محاولين بذلك الوصول إلى ما تتميز به المصارف الإسلامية من هذا الجانب، وكيف يمكن أن تستفيد المصارف الإسلامية من هذه النظرية.

مقدمـــة

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمنشآت المالية الدولية، فمنذ سنة ١٩٩٧م تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مرورا بفضيحة شركة "أنرون "سنة ٢٠٠٣م، إلى الأزمة المالية الحالية، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

ويتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة المنشآت وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء.

كما إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر فأكثر أهمية وتعقيدا في المصارف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان أهدافهما ووظائفهما.

وكما توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية.

من خلال ما سبق تتضح إشكالية هذا البحث والتي يمكن طرحها في السؤالين التاليين:

- هل يوجد فرق في الحوكمة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية؟
- كيف يمكن أن تساهم تطبيقات الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية؟

وللإجابة على هذين السؤالين قمنا بصياغة فرضيتين مفادهما:

- أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تختلف عن الحوكمة في المصارف التقليدية، نظرا لاختلاف في المبادئ التي يقوم عليها نشاط كل مؤسسة.

- أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين كفاءة المصارف الإسلامية والعكس صحيح.

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل في التمييز بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية ومن ثم معرفة كيف تساهم في تحديد الكفاءة، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن اللذين يعتبران أثر تناسبا مع طبيعة الموضوع.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولا: الحوكمة من المنظور التقليدي؛

ثانيا: الحوكمة في القطاع المصرفي؛

ثالثا: الحوكمة من المنظور الإسلامي؛

رابعا: الحوكمة في المصارف الإسلامية.

أولا: الحوكمة من المنظور التقليدي

١ - أصل مصطلح الحوكمة[١]

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة ٢٠٠٠م وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية، ويعود أصل كلمة (Governance) إلى اللغة اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة (Piloter un navire ou un char)، ثم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، ثم ظهر في سنة ١٤٧٨هـ في اللغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernance)، وكان يقصد به فن أو طريقة الحكم (Art ou manière de gouverner)، وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement)، ولكن لم يصبح مستعملا عند الفرنسيين حيث اعتبر من اللغة الفرنسية القديمة، ثم أستعمل بعد ذلك في القرن السادس عشر في اللغة الإنجليزية بالمصطلح الحالي (Governance)، ولم يعد للاستعمال في اللغة الفرنسية إلا في بداية التسعينيات.

ولقد ساهم في بروز هذا المصطلح العديد من الاقتصاديين والسياسيين وبعض المنشآت الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أستعمل

(1) **Encyclopédie de wikipedi**a sur le site:
http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=45800587.

هذا المصطلح بداية على المستوى الكلي أي على مستوى الدول وذلك بنفس المعنى القديم، أي فن وطريقة الحكم مع إضافة نقطتين أساسيتين هما:

- التمييز بين مصطلح الحوكمة Gouvernance ومصطلح الحكومة Gouvernement حيث تعتبر الحكومة أحد عناصر الحوكمة.

- تطوير نظام إدارة الأعمال العمومية يرتكز على مشاركة المجتمع المدني على كل المستويات.

وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الحوكمة استعمل أولا على المستوى الكلي (الدولي) وهذا ما يعرف بالحوكمة الدولية، ثم استعمل على المستوى الجزئي (المنشآت) وهذا ما يعرف بحوكمة المنشآت.

٢ - تعريف حوكمة المنشآت[١]: Corporate Governance

عرفت جمعية Cadbury (١٩٩٢م) حوكمة المنشآت على أنها "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى، وأن إطار حوكمة المنشآت يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضا على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمنشآت والمجتمع"[٢].

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) فتعرّف الحوكمة على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف

(١) لقد تم ترجمة كلمة (Governance Corporate) إلى عدة مصطلحات مثل الحكم الراشد والحاكمية والحكم المؤسسي ولكن يعتبر مصطلح حوكمة المنشآت (الشركات) الأكثر شيوعا واستعمالا.

(2) **Cadbury Committee** (1992) *Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance*, London, Gee and Co Ltd.

الأخرى التي لها اهتمام بالمنشأة (أطراف ذات العلاقة)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها استغلالا رشيدا يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة فيما يعرف بكفاءة الأداء"[١].

وتعرف أيضا بأنها الهيكل الذي تسعى من خلاله المنشأة إلى تحقيق أهدافها والوسائل والطرق المتبعة عن طريق مجلس الإدارة الذي يلعب الدور المهم في تحقيق هذه الأهداف[٢]، كما تعرف أيضا بأنها مجموعة قواعد العمل والرقابة التي تحكم المنشأة في إطارها الزمني والمكاني[٣].

وتعرف الحوكمة أيضا على أنها مجموعة قواعد وإجراءات تهدف لضمان السير الحسن للمنشأة وتوجيه المديرين ليكونوا أكفاء وعلى دراية بكل القواعد القانونية والوظيفية[٤].

ويقولCharkham أن المشكل الجوهري للحوكمة هو إيجاد توازن بين السلطة والمسؤولية، أما Gomez (١٩٩٦م) فيقول أن هدف التحليل في الحوكمة يقع بين حدين، الحد الأول خاص بحرية الأفراد والحد الثاني خاص بالخضوع لقواعد الإنتاج الجماعي، أما بالنسبة لـــ Charlety (١٩٩٤م) فيرى أن الحوكمة تتمركز على نظرية الوكالة بحيث يمثل الحوكمة على أنها مجموعة إجراءات

(1) **Organization for Economic Co-operation and Development** (**OECD**), Principles of Corporate Governance, 2000.
(2) **Hirogoyen, G., Caby, J.**, La création de valeur de l'entreprise, Economica, paris, 2001, p. 51
(3) **Bessire, D., Meunier, J.,** Conception du gouvernement des entreprises et modèles d'entreprise : une lecture épistémologique ; Finance d'entreprise, CREFIB ; Economica, Paris, 2001, p. 186.
(4) **Plusieurs auteurs**; L'art de la finance**,** Glossaire Financial Times Limited, Village Mondial, Paris, 1998, p. 348.

تهدف لحل مشكلة الوكالة، سواء بإعطاء المديرين تحفيزات ليكون التسيير وفق مصالح موكلها، أو بتوفير المعلومات الملائمة للمساهمين لتمكينهم (عن طريق ممثليهم في مجلس الإدارة) من مراقبة وتوجيه ومتابعة نمط تسيير المنشأة[١].

وبصفة عامة يمكن القول أن حوكمة المنشآت هي الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة وعملاء وموردين..، وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المنشأة.

٣- أسباب تزايد الإهتمام بمفهوم حوكمة المنشآت في الآونة الأخيرة

بالرغم من ظهور مفهوم حوكمة المنشآت يعود إلى الثلاثينات من القرن الماضي إلى أن الإهتمام الملحوظ بها يرجع إلى منتصف الثمانينات[٢]، حيث عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إصدار مجموعة من المبادئ، كما صدرت العديد من القرارات والتقارير الرسمية الدولية والمحلية تحث على تطبيق مبادئ حوكمة المنشآت مثل صدور قانون ساربنز اوكسلي (Act Sarbanes-Oxley) في عام ٢٠٠٢م في الولايات المتحدة الأمريكية والذي من أبرز ملامحه انه يجرّم المسئولين الذين يستغلون مناصبهم من أجل الثراء على حساب الأطراف الأخرى، كما أن من أهم بنوده التأكيد على المسئولين الكبار في المنشأة لتقديم تأكيد شرفي على صحة وسلامة القوائم المالية، وأنها تعكس الوضع الحقيقي للشركة كما تضمن التأكيد على مراجعي حسابات المنشأة ممارسة مسؤولياتهم عن طريق الفحص المستقل للقوائم المالية للمنشأة والشهادة على صحتها واعتمادها، وكذلك صدور قانون الأمن المالي في فرنسا (la loi de sécurité financière) الذي يحدد شروط ممارسة مهنة مراجعة الحسابات

(1) **Bessire, D.** and **Meunier, J,** *Op.cit*; p. 187.
(2) **Thierry Widen. G.** ***et al.,*** dévelopment durable et gouvernement d'entreprise: un dialogue prometteur, édition d'organisation, Paris, 2003, p. 102.

والتصنيف للمنشآت المدرجة في البورصة، كما فرضت الهيئات الدولية لتنظيم المحاسبة (IAS/IFRS[1] comittee) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية[٢] على المنشآت المدرجة في البورصة، كما أقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية على وضع قواعد احترازية من خلال اتفاقية بازل١ أو ما سميت بنسب كوك ثم اتفاقية بازل٢ أو ما سميت بنسب ماكدونا، بدأ تطبيقها ابتداء من ٢٠٠٥م بهدف حماية الأموال الخاصة وتقوية السلامة المصرفية[٣].

ويمكن تلخيص أسباب تزايد الاهتمام بحوكمة المنشآت في النقاط التالية:

- إفرازات العولمة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم المنشآت المدرجة في البورصة المنتشرين عبر العالم وبالتالي صعوبة مراقبة عمليات المنشآت من طرف المساهمين؛

- سيطرة المديرين التنفيذيين على المنشأة واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معهم؛

- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المنشآت الوطنية والدولية؛

- انهيار العديد من المنشآت مثل إفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام ١٩٩١م، بحجم خسائر بلغت ٦٠ مليار دولار أمريكي، وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية ١٩٩٤م، بخسارة قدرت بمبلغ ١٧٩ مليار دولار، وأزمة شرق أسيا ١٩٩٧م، وكذلك أزمة شركة (Enron) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م، وكذلك أزمة شركة (Worldcom) الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م.

---

(1) - IAS: International Accounting Standard
- IFRS: International Financial Reporting Standard

(٢) معايير محاسبية تهدف إلى الدفاع عن حقوق المساهمين والتي ترتكز أساسا في تقييم الأصول والخصوم على أساس القيمة الحقيقية أو ما تسمى بالقيمة العادلة ترجمة من اللغة الإنجليزية (fair value).

(3) **Zied et Pluchart, J.J.**, la gouvernance de la banque islamique, proposition de communication, février 2006, p. 3.

٤ - مبادئ حوكمة المنشآت

ظهرت نظرية الحوكمة نتاج تطوير العديد من نظريات الإدارة الحديثة مثل نظرية حقوق الملكية ونظرية التكاليف والمعاملات ونظرية الإشارة[١] وعلى وجه الخصوص نظرية الوكالة، كما ترتكز هذه النظرية أساسا على فرضية تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة والأطراف الأخرى ذات المصالح، حيث يسعى كل طرف منهم إلى تعظيم مردوديته وتخفيف المخاطر التي تواجه مصالح المنشأة بشكل مباشر ومصالحهم الشخصية بشكل غير مباشر[٢]، وبالتالي تقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال نظرية الحوكمة في الاجتماع الوزاري لتلك الدول بتاريخ ٢٦-٢٧ مايو عام ١٩٩٩م مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات تهدف إلى ضمان حقوق كل الأطراف ذات المصلحة ومن ثم الرفع من كفاءة أداء المنشأة ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[٣]

- توفير الحماية للمساهمين من خلال تأمين أساليب نقل الملكية والمشاركة الفعالة في التغييرات الأساسية بالمنشأة، والإفصاح عن الإجراءات المالية بالمنشأة .

- المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة المنشآت تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب.

---

(١) تعتبر نظرية الإشارة أداة مهمة للرفع من كفاءة الأسواق المالية، حيث تساهم بشكل مباشر في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين من خلال توفير المعلومات أو تصحيح بعض التفسيرات السلبية لبعض المعلومات الموجودة في السوق المالي.

(2) **Gérard Charreaux**, à la recherche de nouvelles fondations pour la finance et la gouvernance d'entreprise, Finance Contrôle Stratégie, Vol. 5, N° 3, septembre 2002, p. 26.

(3) **Bancel.F**, la gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997, p:35.

- يجب أن تعتمد سلطات الإدارة بالمنشآت علي سياسة تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، ووجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الأولويات عنصر تحسين مستويات الأداء، وذلك من خلال الإفصاح السليم عن القوائم المالية.

- يجب أن يضمن إطار حوكمة المنشآت تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالمنشأة بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة المنشأة، كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية والمالية بما يؤدي إلي ضمان التوجيه والرقابة الفعالة علي إدارة المنشأة .

- يجب أن يضمن إطار حوكمة المنشآت وضع تخطيط استراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد علي مسئولية مجلس الإدارة تجاه المنشأة والمساهمين، بما يؤدي إلى إدراك المنشآت للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات.

وكخلاصة يمكن القول أن الحوكمة ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

٥- أهمية حوكمة المنشآت

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة المنشآت وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء، ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي:[١]

(١) **مؤيد علي الفضل**، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة، دراسة حالة الأردن، *مجلة آفاق اقتصادية*، العدد ١١٢، المجلد ٢٨، إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص٢٥.

٥-١- أهمية الحوكمة بالنسبة للمنشأة

• وضع أسس للعلاقة بين مديري المنشأة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف يسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع **الكفاءة** الاقتصادية للشركة؛

• العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛

• تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية،

• تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

٥-٢- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

• تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل.

• الإفصاح الكامل عن أداء المنشأة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المنشآت.

٥-٣- أهمية الحوكمة في خلق القيمة

تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساسا لضمان إتباع المديرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين، كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتهتم الحوكمة

بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين، لأن هؤلاء فقط الذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح بعد ذلك مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا، وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك لجزء من رأس المال في المنشأة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى(١).

ولقد عبر (Leland et Pyle, 1977) بوضوح عن المحتوى المعلوماتي لهذه الإشارة، وخاصة أنه كلما زادت أهمية نصيب المديرين في رأس مال المنشأة كان هناك خلق للقيمة، وبالنسبة لـــ Bagnani و*al* (١٩٩٤م) فإنه كلما كانت مساهمة المديرين في رأس المال ذات وزن، كلما أقبل المديرون على المشروعات الأقل مخاطرة، وبالتالي يسلك المديرين سلوك الدائنين(٢).

ثانيا: الحوكمة في القطاع المصرفي

١ - مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي

تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من الإدارة ومجلس الإدارة، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين(٣).

٢ - أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي

(1) **Nguena, O.J, Arregle, J.L, Yves de Konge, Ulaga.W**, Introduction au management de la valeur, Dunod, Paris, 2001, pp: 54-55.

(٢) **Ibid,** p. 131.

(٣) المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك، العدد الـــسادس، بـــدون تاريخ نشر، ص:٢. (متوفرة على مستوى الموقع: www.ebi.gov.eg).

العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق مابين البنوك (marché interbancaire)، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي[١]، الأمر الذي أدى حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة.[٢]

كما إن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل.

وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد[٣]، وبالتالي لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في

---

(١) أثبتت العديد من الدراسات أن إتباع سياسات التحرير المالي في ظل بيئة مؤسساتية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية والمالية، وأن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفية يمثل مصدرا قويا لحدوث تلك الأزمات،أي أن ضعف الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ضعف القطاع المصرفي خصوصا تحت تأثير التحرير المالي.

(2) **Ghazi Louizi**, impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006; pp: 3-4.

(٣) المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك، مرجع سابق، ص:٢.

توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية[١]، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية[٢] من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة المنشأة في السوق المالي.[٣]

٣- محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتان من المحددات هي:[٤]

- **المحددات الداخلية**: حيث تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

- **المحددات الخارجية**: تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج

(1) **Mehram. H**, Corporate Governance in the Banking and Financial Services Industries**,** *Journal of Financial Intermediation*, vol. 13, 2004, p. 05.

(٢) تستخدم الكفاءة بعدة بمصطلحات منها الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية وفضلنا إستخدام مصطلح الكفاءة التشغيلية نظرا لطبيعة المصارف ونظرا لكون كلمة إنتاجية ترتبط عموما بالمنشآت الصناعية ، وهي بمعنى الاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة للوصول إلى الأهداف المسطرة، وتقسم حسب هدفها إلى كفاءة التكاليف والتي تعني إستخدام أقل قيمة ممكنة من المدخلات للوصول إلى النتائج المسطرة، وإلى كفاءة الأرباح والتي تعني الوصول إلى أقصى قيمة من المخرجات بنفس الكمية من المدخلات، بينما تقسم الكفاءة حسب طبيعتها إلى الكفاءة التخصصية والتي تعني الكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد، وإلى الكفاءة الفنية والتي تعني استغلال تلك الموارد بشكل أمثل. وتختلف الكفاءة عن الفعالية التي تعني البلوغ إلى النتائج المسطرة بدون الأخذ بعين الإعتبار حجم الوسائل المستخدمة.

(3) **Sebastian .M**, international and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, the institute of banking – IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007, p: 06.

(4) **Fawzi.S**, Assessment of corporate governance in Egypt. working paper n° 82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003; p: 04.

وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمنشآت العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

٤ - دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف

تلعب المصارف المركزية دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المنشآت المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.(١)

ثالثا: الحوكمة من المنظور الإسلامي

١ - تعريف الحوكمة من منظور إسلامي

يقول الدكتور محسن الخضيري: "أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم بعضهم ببعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى".(٢)

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم حكومة المنشآت، حيث يركز فيه على نقطتين هما:

(1) **Jean-Pierre, P**, la stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N° 84, décembre 2000; p. 07.

(٢) محسن أحمد الخضيري، الإدارة في الإسلام، وقائع ندوة رق ٢١، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ١٩٩٠، ص ١٤٥.

- **العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة،** وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح؛

- **دور مبادئ الشريعة الإسلامية** في تفعيل هذا العلاج، والمتمثلة أساسا في أربعة مبادئ هي العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

٢ - مبادئ حوكمة المنشآت من منظور إسلامي:

فأما **العدالة** فتعتبر من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ﴾[٢]، كما أوجب الإسلام العدل حتى مع العدو بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنئآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب بالتقوى﴾ وأما المسؤولية، والتي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة، وأن مسؤولية كل طرف في المنشآت حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق، لأن أيّ مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسئولا فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسئول أولاً أمام الله عزّ وجل[٣]، وفقا لقوله تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه، ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا(١٣) ﴾[٤] وقوله عز وجل: ﴿يوم يبعثهم الله جميعا فينبهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه﴾[٥] وجاء في قول النبي(ﷺ) ﴿كلكم راع

(١) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: ١٣٥.
(٢) القرآن الكريم، سورة الأنعام، لآية: ١٥٢.
(٣) محمد بن صالح العثيمين، شرح السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، تحقيق أبو عمرو الأثري، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م، ص: ٢٣.
(٤) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآيتان: ١٣-١٤.
(٥) القرآن الكريم، سورة المجادلة، الآية: ٦.

وكلكم مسؤول عن رعيته﴾[١]، كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار أتخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار.[٢]

وبالنسبة **للمساءلة**، أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المُجِد ومعاقبة المقصر، من خلال نظام داخلي في المنشأة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، وكذا وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة، ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسسًا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخلّ بها، والأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي.

أما بالنسبة للشفافية، بمعنى الصدق والأمانة[٣] والدقة والشمول للمعلومات،

---

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد، وأصل الحديث هو:. ﴿ كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيتها، والولد راع في مال أبيه، وهو مسؤول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته﴾

(٢) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص: ١٦٦.

- حيث جاء في كلام عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه حين سأل الناس: "أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت بما علي؟ قالوا نعم، قال لا حتى أنظر في عمله بما أمرته أم لا"

(٣) نلاحظ أن كلمة الأمانة تكررت في كل المبادئ، حيث تعتبر المصدر الأساسي لكل نشاط والمحور الرئيسي لكل وظيفة وأساس كل عمل، فنجد أن الأمانة تتضمن كل المبادئ من عدالة ومسؤولية ومساءلة وشفافية، فجاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ (سورة المؤمنون، الآية:٨)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾ (سورة الأنفال، الآية:٢٧)، وقول الرسول الكريم (ﷺ):﴿ لا إيمان لمن لا أمانة له﴾ (حديث صحيح رواه أحمد رواه أحمد وابن حبان عن أنس بن مالك، فهي بذلك أساس كل التعاملات التجارية وهذه النتيجة

التي تُقدَّم عن أعمال المنشأة، للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال المنشأة، التي لهم فيها مصالح، للتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالمنشأة من خلال هذا الطرح نستنتج أن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ حوكمة المنشآت التي جاءت بها المنظمات الدولية والمفكرين الغربيين، فهنا يمكن أن يطرح السؤال التالي: هل المصارف الإسلامية بغنى عن تطبيق مبادئ حوكمة المنشآت مادات تعاليم الشريعة الإسلامية تضم كل تلك المبادئ من عدالة وشفافية ومسؤولية ومساءلة؟ وللإجابة على هذه السؤال سنحاول التعرض في العنصر الموالي إلى الحوكمة في المصارف الإسلامية.

رابعا: الحوكمة في المصارف الإسلامية

اتسمت تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الإختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد التي سطرها لها المنظرون الأوائل، حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينتقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات البنوك التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحيل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتضعها تحت إطار إسلامي في الظاهر وفيه الكثير من الربا والغرر في الباطن، كما أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن اعتبارها من أولوية الأولويات على حساب التكاثر الكمي الذي لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية.

= خرج بها كبار الاقتصاديين وعلى رأسهم إفاس سيمون (Yves simon) صاحب موسوعة التسيير (الإدارة) (encyclopédie de gestion) في ملتقى دولي أقيم بجامعة باريس دوفين في فيفري ٢٠٠٨م بعنوان: الثقة في المعاملات التجارية (la confiance dans les transactions commerciales).

وهذا ما يدفعنا لطرح السؤال: بماذا تتميز حوكمة المصارف الإسلامية عنها في التقليدية؟ وكذلك اختبار الفرضية التي طرحناها في بداية البحث والمتمثلة في: أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تختلف عن الحوكمة في المصارف التقليدية، نظرا لاختلاف المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي تقوم عليها المصارف التقليدية.

١ - الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

وباستخدام المنهج الاستقرائي الذي يعني الانطلاق من العام للوصول إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، فيتمثل العام لدينا هنا في أن المصارف الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ لا يمكن التنازل عن أي واحد منهم، وإلا فقط المصرف إسلاميته، وتتمثل هذه المبادئ أساسا في:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم؛
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين؛
- مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة الثابتة أخذا وعطاء، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة.

وعلى هذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا، مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.

كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب تطبيق مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما ينظر إليه أيضا

من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

وكذلك من خلال تركيبة العناصر الأساسية للحوكمة، حيث تتضمن المصارف التقليدية أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عن هؤلاء في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية[١] التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفا عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية، ويمكن أن نقول أن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائية (*double gouvernance*) ترتكز على مبادئ الحوكمة الأنجلوسكسونية المفروضة من طرف المساهمين والزبائن غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المصارف ونظام حوكمة إسلامية مفروضة من طرف المساهمين والزبائن المسلمين بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية[٢].

أي أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تتميز بما يلي:

---

(١) اقترح الدكتور رفيق يونس المصري في حوار الأربعاء في ٢٠٠٧/١٠/٢٤م المنعقد بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة تسعة معايير لتقييم هيئات الرقابة الشرعية تمثلت في: معيار المشروعية الحقيقية ومعيار الكفاءة ومعيار القبول لدى الجمهور ومعيار الأجر على الفتوى ومعيار الاستقلالية ومعيار المصداقية ومعيار العمل المصرفي ومعيار الجدوى ومعيار التميز عن المؤسسات الأخرى التقليدية.
وللاطلاع أنظر – رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟ حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ص١٩.

(2) **Mohammed. U.C.** and **Ahmad, H.** (2002) Corporate Governance in Islamic Financial Institutions**,** occasional paper N:06, IRTI, Islamic Development Bank, p. 19.

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعات أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الودائع في البنوك التقليدية التي تقل مخاطرهم نظرا لثبات فوائدهم المصرفية(١).

- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

- وجود هدفين مختلفين في نفس المصرف يمكن أن يزيد في حدة تعارض المصالح وبطبيعة الحال ربما سيخلق بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

ويمكن عرض المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر ٢٠٠٦م:

٢ - معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا(٢): صدر هذا المعيار، وقد تضمن المعيار سبعة مبادئ إرشادية علي النحو التالي:(٣)

---

(١) مصرف سورية المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩/٠٤/٠١م/، ص٢٩.

(٢) يعتبر هذا المعيار أول معيار صدر بخصوص حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية، ولقد اعتمدته الكثير من الدول كمرجع لوضع المبادئ الأساسية للحوكمة في المصارف الإسلامية على غرار مجلس النقدي السعودي والمصرف المركزي السوري...،

(٣) **مجلس الخدمات المالية الإسلامية**، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، إصدار ٢٠٠٦م، ص ص: ٦- ١٠.

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعاليم وتوجيهات السلطات الإشرافية، وقد أوصي المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛

- تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدي التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وقد جاءت التوصية بضرورة قيام المصارف بإنشاء لجنة المراجعة؛

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسئولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات، وقد جاءت التوصية بأن يتم ذلك من خلال لجنة ضوابط الإدارة؛

- تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة "احتياطي معدل الأرباح" و"احتياطي المخاطر" والتوصية لمجلس الإدارة حول كيفية استخدامه؛

- لابد وأن يبقي تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة؛

- يجب أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المنشأة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام؛

- يجب على المنشآت المالية الإسلامية توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

٣- آليات وإستراتيجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية

يمكن تلخيص أهم الآليات والإستراتيجيات الضرورية لتفعيل الحوكمة في المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

- العمل على تأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمصارف الإسلامية كإحدى الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة.

- إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء والخبراء ذوى المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليساهم في إثراء القرارات الشرعية.

- تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.

وبعدما عرفنا ما يميز حوكمة المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية سنحاول الإجابة على السؤال التالي: كيف تساهم حوكمة المصارف الإسلامية في رفع كفاءتها؟

٤- دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوعا بالغ الأهمية لما تلعبه المنشآت المصرفية من دور رئيس في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المنشآت وتحليل العوامل المحددة لذلك أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء.

وتتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن أن نقول أن المنشأة كفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة[1].

وكما خلصنا فيما سبق أن الحوكمة تهدف بتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة، والحد من استغلال المديرين لمركزهم وتوفرهم على المعلومات في تسيير المنشأة وفقا لأهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف.

ولكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة الإسلامية، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المديرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتهم على مستوى المصارف التقليدية، حيث سيعمل مديري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية حتى ولو كانت جد مربحة.

كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا يتحمل هذه المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم

(1) **MALO J-L. et MATHE J-C**., L'essentiel du contrôle de gestion, Edition d'Organisation, 2ème édition, Paris, 2000, p.106.

انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي[١].

وبالتالي يمكن القول أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى.

وللإجابة عن السؤال المطروح نقول إن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد لمبادئهما جنبا إلى جنب يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف الإسلامي والعكس صحيح.

خاتمـــة

وكخلاصة يمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المنشأة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية.

وأن جود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المنشآت المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المنشأة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعيها الداخلية والخارجية.

---

(١) رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص٢٠.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة المنشآت في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.

وأن المصرف الإسلامي يكون كفؤا إذا نجح مديريه في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

المراجـــع

أولاً: باللغة العربية

١- **رفيق يونس المصري**، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟ حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م.

٢- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية**، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المنشآت التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، إصدار ٢٠٠٦م.

٣- **محسن أحمد الخضيري**، الإدارة في الإسلام، وقائع ندوة رقم ٢١، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية،١٩٩٠م.

٤- **محمد بن صالح العثيمين**، شرح السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، تحقيق أبو عمرو الأثري، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.

٥- **مصرف سورية المركزي**، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩/٠٤/٠١م.

٦- **المعهد المصرفي المصري**، مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك، العدد السادس، بدون تاريخ نشر، (متوفرة على مستوى الموقع: www.ebi.gov.eg)

٧- **مؤيد علي الفضل**، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة المنشأة، دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ١١٢، المجلد ٢٨، إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

ثانيًا: باللغة الفرنسية

8- Bancel, F., la gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997.
9- Bessire.D; Meunier, J, Conception du gouvernement des entreprises et modèles d'entreprise: une lecture épistémologique ; Finance d'entreprise ; CREFIB ; Economica ; Paris ; 2001.
10- Encyclopédie de wikipedia sur site :http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=45800587.
11- Gérard Charreaux, À la recherche de nouvelles fondations pour la finance et la gouvernance d'entreprise, Finance Contrôle Stratégie – Volume 5, N° 3, septembre 2002.
12- Ghazi Louizi, impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006.
13- Hirogoyen.G; Caby.J; La création de valeur de l'entreprise, Economica, paris, 2001.
14- Jean-Pierre.P, la stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N° 84, décembre 2000.
15- MALO J-L. et MATHE J-C., L'essentiel du contrôle de gestion, Edition d'Organisation, 2ème édition, Paris, 2000, p:106.
16- Nguena.O.J, Arregle.J.L, Yves de Konge, Ulaga.W, Introduction au management de la valeur, Dunod, Paris, 2001.
17- Plusieurs auteurs; L'art de la finance**,** Glossaire Financial Times Limited, Village Mondial ; Paris, 1998.
18- Thierry Widen. G et autres, dévelopment durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, Paris, 2003.
19- Zied et Pluchart.J.J, la gouvernance de la banque islamique, proposition de communication,février 2006.

ثالثًا: باللغة الإنجليزية

20- Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co Ltd, 1992.
21- Fawzi.S, Assessment of corporate governance in Egypt. Working paper n° 82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003.
22- Mehram. H, Corporate governance in the banking and financial services industries**,** Journal of Financial Intermediation, vol 13, 2004.
23- Mohammed. U.C and Ahmad.h, corporate governance in Islamic Financial Institutions**,** occasional paper N: 06, I.R.T.I, Islamic Development Bank, 2002.
24- Organization Economic Cooperative Development, Principles of Corporate Governance, 2000.
25- Sebastian .M, international and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, the institute of banking – IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007.

الأربعاء ١٦/١١/١٤٣٠هـ

٤/١١/٢٠٠٩م

شوقي عاشور بورقبة - أستاذ الاقتصاد المساعد

Chawki62000@yahoo.com

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر

هايمان مينسكي:
ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟

المستخلص. تسلط هذه الورقة الضوء على أهم الأفكار التي طرحها الاقتصادي الأمريكي هايمان مينسكي (Hyman Minsky) فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه النظام الرأسمالي. يقدم مينسكي طرحًا مغايرًا للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق (Efficient Market Hypothesis)، وفرضية عقلانية التوقعات (Rational Expectations Hypothesis) في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، لينطلق هو في المقابل من فرضية عدم الاستقرار (Financial Instability Hypothesis) في النظام المالي الذي ينعكس سلبًا على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يحدثها بين الفينة والأخرى. ففيما يتمثل هذا الطرح؟ ولماذا كثر الاهتمام به عقب الأزمة المالية الأخيرة؟ وماذا يمكن أن نستفيد مما طرحه كاقتصاديين مسلمين؟ للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الورقة للمحاور التالية: من هو هايمان مينسكي؟ وما مكانته في قضية الأزمات؟ وما هي أهم الأفكار التي طرحها؟ ماذا يمكن أن نستفيد من إسهاماته العلمية في قضية الأزمات؟ وأخيرًا خلاصة واستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: هايمان مينسكي، فرضية عدم الاستقرار المالي، الهشاشة المالية، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي.

١. من هو هايمان مينسكي؟

• هايمان فيليب مينسكي (Hyman Philip Minsky) اقتصادي أمريكي لأبوين يهوديين من روسيا البيضاء هاجرا إلى أمريكا عقب قيام الثورة البلشفية نظرًا لنشاط والده في الحركة التي عارضت سياسات لينين وطريقة إدارته للحكم[١].

(1) **Mehrling, P.** (1999) "The Vision of Hyman P. Minsky", *Journal of Economic Behavior & Organization*, Vol. **9**. (1999), pp. 129-158.

• ولد في ٢٣ سبتمبر ١٩١٩م في مدينة شيكاغو وتوفي في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦م في مدينة نيويورك.

• حصل على البكالوريوس في الرياضيات من جامعة شيكاغو عام ١٩٤١م، والماجستير في الإدارة العامة عام ١٩٥٢م[١]، ثم الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٥٤م.

• لعب الأساتذة الذين كانوا يُدرِّسون في كلية الاقتصاد عام ١٩٣٧م دورًا كبيرًا في اهتمامه بالاقتصاد ثم التخصص فيه، ومن هؤلاء: أوسكار لانج (Oscar Lange) الذي كان ينشط في الحزب الاشتراكي لمدينة شيكاجو، وكان يلقي دروسًا في الاقتصاد تأثر بها مينسكي لأنها أبرزت الاقتصاد كعلم مهم وجذاب[٢]، وبول دوغلاس (Paul Douglas)، وهنري سايمنز (Henry Simons). ويذكر مينسكي في حديثه عن تطور مراحل حياته العلمية أنه بعد أن درس الرياضيات لم يكن يريد استكمال المشوار في هذا التخصص نظرًا لاهتماماته السياسية المتأثرة بالمد الاشتراكي، ولقناعته بأهمية العلوم الاجتماعية، ولأن تلك المحاضرات من العلماء المبتكرين كان لها أكبر الأثر في توجهه على الرغم من أنها كانت لفترة قصيرة[٣].

• لم يكن مرتاحًا للطريقة التي كانت تعرض بها مبادئ الاقتصاد في الجامعات بتركيزها على الصيغ والنماذج الرياضية وابتعادها عن الطبيعة

(١) هذا التاريخ لحصول مينسكي على الماجستير يتعارض مع ما ورد في بعض المصادر حول إشراف شومبيتر على رسالته للدكتوراه وتأخره؛ أي تأخر مينكسي بسبب ذلك لأن شومبيتر توفي عام ١٩٥٠م. وعليه يمكن القول أن هذا التاريخ غير صحيح أو أن مينسكي تأثر بشومبيتر إما بتدريسه أثناء الماجستير إحدى المواد الاقتصادية المقررة عليه أو بالاحتكاك به كما حصل مع اقتصاديي جامعة شيكاغو عندما كان مينسكي يعد البكالوريوس في الرياضيات ولم يكن ذلك من خلال الإشراف.

(2) **Minsky, P.H**. (2009) "Beginnings", *PSL Quarterly Review*, vol. **62**, nn. 248-251 (2009), [pp. 191-203], pp. 195-196. Reproduced from *BNL Quarterly Review*, vol. **38**, n. 154, September 1985, pp. 211-221.

(3) *Ibid*, p. 194 & 195.

الاجتماعية والتاريخية، ولهذا يقرر في أنه لو كان الأمر بيده لطعم مـــا يـــدرس ببعض الجوانب الاجتماعية والتاريخية ذات الصلة بعلم الاقتصاد[١].

• يظهر من بعض مواقفه أنه كان محبًا للعلم مقدمًا له على بعض المزايـــا المادية والإدارية. يذكر أنه في إحدى العروض بين جامعتي شيكاغو وهارفارد قبل بعرض الأخيرة على الأولى على الرغم من سخاء الجانـــب المـــادي فـــي عرض الأولى[٢]. ومن جهة أخرى فإن بعض الدارسين لحياته ســـجلوا بعـــض المواقف المبدئية حيال العلاقات التي تنشأ بين الناس ومن ذلك الصداقة، التـــي كان ينظر إليها على أنها قيمة مهمة في حياة المجتمع وليس وسيلة لتحقيق بعض المآرب والمناصب[٣].

• أثناء دراسته في جامعة هارفارد طلب من الاقتصادي جوزيف شـــومبيتر (Joseph Schumpeter) أن يشرف على رسالته للدكتوراه، فأشرف عليـــه لكنـــه بسبب وفاة هذا الأخير عام ١٩٥٠م تأخر في إتمامها إلى عـــام ١٩٥٤م تحـــت إشراف واسلي ليونتيف (Wassily Leontief)[٤]. وقد كان عنوان رسالته "الاستثمار المغري والتقلبات التجارية" (Induced Investment and Business Cycles).

• لم يكن ينظر لهارفرد كمركز فكر وتأثير كبير بالنسبة له مثلما كان ينظر لشيكاغو التي كان متأثرا بها ويحن إليها كثيرًا وهو في هارفارد.

• درَّس في جامعات براون (Brown University) من عام ١٩٤٩م إلـــى ١٩٥٨م، وكاليفورنيا ١٩٥٨م إلى ١٩٦٥م، ثم واشنطن بسان لـــويس (Saint Louis) بعد ذلك حيث تقاعد كأستاذ للاقتصاد عام ١٩٩٠م.

• عمل مستشارًا للجنة الوطنية للنقود والائتمـــان (National Commission on Money and Credit) عندما كان أستاذا مشاركًا بجامعة كاليفورنيا.

(1) *Ibid*, p. 194.
(2) *Ibid*, p.
(3) **Mehrling, P.** (1999) "*The Vision of Hyman P. Minsky*", p. 138.
(4) *Ibid*, p. 132.

• عمل كعالم متميز (Distinguished Scholar) بعد تعاقده في معهد ليفي للاقتصاد التابع لكلية بارد (Levy Economics Institute of Bard College) من عام ١٩٩٠م إلى ١٩٩٦م.

• من الذين تأثر بأفكارهم؟ أوسكار لونج، و هنري سايمنز، وجوزيف شومبيتر، وواسلي لينوتيف، ووجون ماينر كينز، ووإرفينج فيشر. وعلى الرغم من تأثره الكبير بالاقتصادي البريطاني كينز مما جعل البعض يصنفه على أنه من مدرسة الكينزيين الجدد (New Keynesian) أو مدرسة ما بعد الكينزية (Post Keynesian) إلا أنه يعتبر أقرب إلى الاقتصاد المؤسسي من خلال تحليله ورؤيته التي ركزت على دور المؤسسات خاصة المالية في عمل الاقتصاد المعاصر[١].

• من الذين تأثروا بأفكاره؟ لورانس ماير (Laurence Meyer)[٢]، الذي كان زميلاً له في جامعة واشنطن، ثم عمل محافظًا لبنك الاحتياط الفدرالي من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٢م، و بول ما كوللي (Paul McCulley) أول من استخدم عبارة لحظة مينسكي (Minsky Moment) عام ١٩٩٨م لتفسير الاضطرابات المالية التي عرفتها روسيا، و ستيف كين (Steve Keen) الذي يعمل على بناء نموذج رياضي لفرضية مينسكي[٣]، وروبرت باربيرا (Robert Barbera)، مؤلف كتاب كلفة الرأسمالية[٤] الصادر في فبراير عام ٢٠٠٩م.

٢. **مكانة مينسكي في قضية الأزمات**: يمكن تبين ذلك من خلال ما يلي:

• الأعمال العلمية المتعددة الأشكال (كتاب، فصل في كتاب، أو تحرير كتاب، مقال أو ورقة عمل ... إلخ) التي نشرها منذ عام ١٩٥٧م إلى ١٩٩٦م؛

---

(١) *Ibid*, p. 138.

(٢) يذكر ماير أنه لم يكن يعر اهتمامًا لتحليلات مينسكي وأفكاره عندما كان زميلاً له في الجامعة إلا أن هذه الرؤية تغيرت بعد توليه مسؤولية المحافظ في بنك الاحتياط الفدرالي لأنه وجد ما يطرحه مينسكي على صلة كبيرة بالواقع العملي الذي عليه النظام المالي.

(٣) موسوعة الويكيبيديا.

(٤) "*The Cost of Capitalism: Understanding Market Mayhem and Stabilizing our Economic Future*".

أي قرابة الأربعين عامًا. فمجموع هذه الأعمال كما أحصاها الباحثان باباديميتريو وري (Papadimitriou and Wray, 1997) في ورقة عمل لهما نشرت في ديسمبر ١٩٩٧م، أي بعد عام من وفاة مينسكي، بلغ ٦٤ عملاً، من خلال تفحصي لعناوينها والإطلاع على بعضها وجدت أن قضية الأزمات، وعدم الاستقرار، والتقلبات الاقتصادية ذكرت في عناوين أربعين (٤٠) عملاً منها وهو ما يمثل نسبة تتعدى قليلاً (٦٢٪)، أما إذا فحصنا بقية الأعمال فلن أكون مبالغًا إذا قلت أنه قد ورد فيها ذكر وتناول للموضوع بطريق أو بآخر. وفيما يلي استعراض لعناوين بعض تلك الأعمال مع سنة نشرها:

سنة النشر	ترجمة العنوان	عنوان العمل
1957	البنوك المركزية وتغيرات سوق النقد.	Central Banking and Money Market Changes
1963	هل يمكن أن يحدث [الكساد] مرة أخرى؟	Can "It" Happen Again?
1964	الموجات الطويلة في العلاقات المالية: العوامل المالية في فترات الكساد الشديدة.	Longer Waves in Financial Relations: Financial factors in more severe depressions
1974	بناء نموذج عدم الاستقرار المالي: مقدمة.	The Modeling of Financial Instability: An introduction
1978	فرضية عدم الاستقرار المالي: إعادة تقرير.	The Financial Instability Hypothesis: A restatement
1982	هل يمكن أن يحدث [الكساد] مرة أخرى؟ بحوث في عدم الاستقرار والتمويل.	Can "It" Happen Again? Essays on instability and finance
1982	فرضية عدم الاستقرار المالي: عمليات الرأسمالية وسلوك الاقتصاد	The Financial-Instability Hypothesis: Capitalist processes and the behavior of the economy
1986	تحقيق الاستقرار لاقتصاد غير مستقر	Stabilizing an Unstable Economy
1986	الآثار الشاملة للتحرير المالي	The Global Consequences of Financial Deregulation
1990	شومبيتر: التمويل والتطور	Schumpeter: Finance and Evolution
1991	الأزمات المالية: نظامية أم خاصة؟	Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic?
1991	تطور رأس المال في الاقتصاد وبنية المؤسسات المالية	The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions
1991	فرضية عدم الاستقرار المالي: توضيح	The Financial Instability Hypothesis: A clarification

عنوان العمل	ترجمة العنوان	سنة النشر
Financial Instability Hypothesis	فرضية عدم الاستقرار المالي	1993
Finance and Stability: The Limits of Capitalism	التمويل والاستقرار: حدود الرأسمالية	1993
Business Cycles in Capitalist Economies	الدورات التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية	1994
Uncertainty and the Institutional Structure of the Capitalist Economy	عدم التأكد والبنية المؤسسية للاقتصاد الرأسمالي	1996

وهكذا يتضح من العينة المعروضة في الجدول أعلاه طغيان الجانب المالي، والأزمات وعدم الاستقرار في الأعمال العلمية المختلفة التي قام بنشرها مينسكي، وذلك لقناعته أن نموذج الرأسمالية السائد مالي؛ أي يطغى الجانب المالي على عملياته[١].

- لا يمكن تجاهل أعماله في دراسة الأزمات وهذا ما بدا من بعض أعمال الذين لهم مؤلفات معتبرة في هذا المضمار، مثل تشارلز كيندلبرج (Charles Kindelber)، مؤلف الكتاب الشهير عن تاريخ الأزمات الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٧٨م، والأخيرة (الخامسة) عام ٢٠٠٥م، بدأ تحليله لأسباب حدوث الأزمات من الناحية النظرية بما وصفه بنموذج مينسكي (Minsky Model). وكذا الحال بالنسبة للذين تناولوا الأزمات، وخاصة أزمة الرهن العقاري الأخيرة كما سيمر معنا في النقطة التالية.

- تزايد الاهتمام بأطروحاته عقب الأزمة الأخيرة بشكل لافت ومن مختلف مدارس الفكر الاقتصادية والتخصصات الاجتماعية وحتى المؤسسات الرسمية[٢] والمالية كسوق المال بوول ستريت والصحيفة التي تعكس وجهة نظره؛ فالمعجبون والمحبون كبول ماكولي (Paul McCulley) و روبرت باربيرا

(1) **Minsky, H.P.** (1992) "*The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions* ", p. 14.

(٢) مثال ذلك "تقرير مجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي"، كتاب الأزمة المالية الصادر عن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص ص: ٣٣٢-٣٣٣.

(Robert Barbera) – وهم من التطبيقين، حيث أنهم يديرون شركات مالية استثمارية- يرون أن تحليل مينسكي ينطبق بشكل كبير على تطورات الأزمة الأخيرة، وهو بهذا –حسب هذا الطرح- يكون قد حذر من مثل هذه الأزمة قبل وقوعها، ومن جهة أخرى قام معهد ليفي للاقتصاد الذي قضى فيه مينسكي آخر سني حياته بعد تقاعده من جامعة سان لويس بواشنطن عام ١٩٩٠م بإعادة طباعة كتابيه في عام ٢٠٠٨م؛ "جون ماينر كينز(John Mynard Keynes)[١]"، و"تحقيق الاستقرار لاقتصاد غير مستقر(Stabilizing an Unstable Economy)[٢]"، يقول هنري كوفمان في تقديمه للكتاب الثاني :"لقد كان مينسكي سابقًا لزمانه عندما طبع كتابه هذا قبل أكثر من عقدين"[٣]، أما الليبراليون ومنهم جيمس جالبرايث، ابن كينيث جالبرايث (١٩٠٨-٢٠٠٦م) الاقتصادي الأمريكي المشهور، وفرانك شوستاك من معهد لودفيغ فون ميزس (Ludwig Von Mises) الاقتصادي النمساوي المعروف الذين لا يزالون يتمسكون بقناعة أن تدخل الدولة شر وهو الذي يسبب الكوارث تناولوا ما كتبه مينسكي، وذهبوا إلى أن ما كتبه يقدم وصفًا دقيقًا للواقع لكنه لا يقدم نظرية للتفسير والتنبؤ، ثم أخيرًا بعض حملة نوبل كبول كروجمان[٤]، بدأوا يراجعون أعماله ويولون لها أهمية بعد أن همشت فيما مضى، ويذهب بعضهم إلى حد النظر في إدراجها في نظريات الاقتصاد الكلي التي تدرس في الجامعات[٥]. وهذا راجع في تقديري إلى العجز والقصور الذي أظهره الفكر الليبرالي الجديد في تفسير ما حدث ناهيك عن التنبؤ

(١) صدر هذا الكتاب عام ١٩٧٥م؛ أي قبل عام من حصول ميلتن فريدمان منظر المدرسة النقدية والنيوليبرالية على جائزة نوبل في الاقتصاد.

(٢) صدرت الطبعة الأولى للكتاب عام ١٩٨٦م، وأعيد طباعته عام ٢٠٠٨م.

(٣) **Minsky, P. H**. (2008) "*Stabilizing an Unstable Economy*", p. vii.

(٤) في محاضرة عامة له في يونيو عام ٢٠٠٩م بكلية لندن للاقتصاد (LSE) بعنوان :"الليلة التي أعادوا فيها قراءة مينسكي (The Night they Re-read Minsky). وذلك ضمن المحاضرات العامة (Public Lectures) التي تنظمها الكلية.

(٥) **White, W.** (2009) "*Modern Macroeconomics Is on the Wrong Track"*, Finance & Development Magazine, Vol. **46**, No. 4, December 2009, The IMF.

به أو التحذير منه. وقد اتضحت أهمية ما طرحه مينسكي من خلال المراحل التي وصفها لتشكل الفقاعات وانطباق ذلك إلى حد كبير على فقاعة الرهن العقاري التي عرفتها أمريكا، وقد لخصت إحدى الدراسات الهامة بشأن الأزمة تلك المراحل كما يلي[١]:



ويمكن شرح تلك المراحل بشكل مختصر كما يلي:

مرحلة ١: التحول (Displacement). في هذه المرحلة يستشعر المستثمرون "بالإثارة" حيال فرصة استثمارية ما؛ شركات تقنية المعلومات، أو أكمام زهر التوليب في هولندا في القرن السابع عشر، أو غيرها يمكن أن يحققوا من خلالها أرباحًا مجزية في فترة قصيرة. وقد تمثلت هذه المرحلة في توجه المستثمرين نحو قروض الرهن العقاري عقب انفجار فقاعة أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات في ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م.

مرحلة ٢: الطفرة (Boom). في هذه المرحلة يشرع المجازفون (Speculators) في جني العائدات الضخمة وعند رؤية تلك العائدات يدخل المزيد من المستثمرين السوق. وقد عبر مينسكي عن هذا النوع من الاستثمار، بالاستثمار المغري (Induced investment)[٢]، كما ظهر ذلك في أطروحته للدكتوراه. وقد عرفت أسعار المنازل في أمريكا كما أظهرت المعطيات تطورات كبيرة بلغت نسبة (١٢٤٪) بين عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠٦م[٣]، وقد مرت تلك

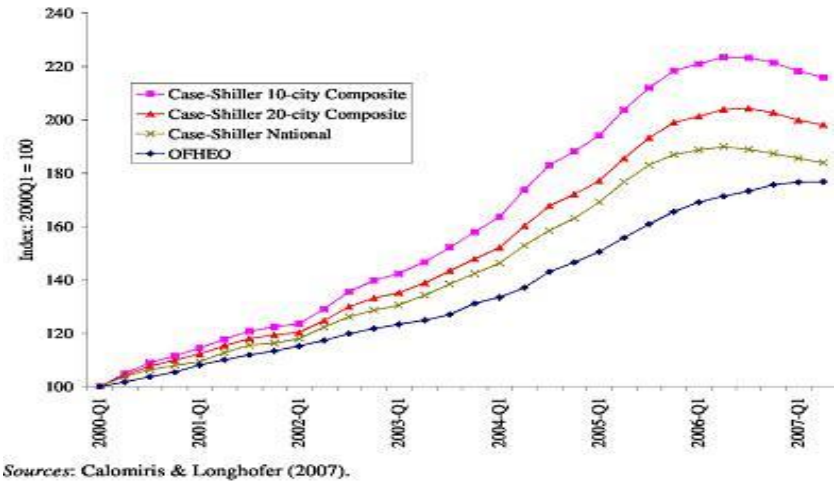
(٣) حسب وصف مينسكي (Minsky) لمراحل تطور الفقاعات:
Baily, M. N.; Litan, R. E., and Johnson, M. S., 2008, *the Origins of the Financial Crisis*, p. 16.

(٢) والأصوب أن يطلق عليه الاستثمار "الواهم"، لأنه يوهم من يقبل عليه أن أمر ارتفاع قيم عوائده سيستمر إلى الأبد.

(١) المصدر: en.wikipedia.org.

التطورات بمرحلتين الأولى بين ١٩٩٧م و٢٠٠٢م، ثم الثانية بعد ذلك إلى منتصف ٢٠٠٦م؛ وقد اتسمت وتيرة صعود أسعار المنازل في هذه الفترة بدرجة أكبر من التي سبقتها، الرسم البياني التالي يوضح كيف أن أسعار المنازل ارتفعت بشكل كبير إلى أن قاربت مستوى (٢٤٠٪) في هذه الفترة.

Figure 2: U.S. Home Price Appreciation



Sources: Calomiris & Longhofer (2007).

المصدر: www.voxeu.org/index.php?q=node/739

مرحلة ٣: الشعور بالنشاط والخفة (Euphoria). وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي تشهده قيم وعوائد الأصول "الفقاعية" فيكتظ السوق بالجموع المتزايدة بدخول "لاعبين" جدد وهم الفئة الأقل ملاءة (subprime)، كما في أزمة الرهن، وهي الفئة التي لم يكن لهم وجود قبل عام ٢٠٠٠م بسبب التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي منحت لهم وفق شروط فيها تخل كبير عن الضوابط المعهودة من قبل المؤسسات المانحة للائتمان[١]، وذلك بعد أن بدأ المجازفون يجنون العائدات

(١) وذلك بتخفيض معايير الإقراض بتقديم الائتمان لأصحاب الملاءة المتدنية، أو تقديم قروض ترتفع فيها نسبة القرض إلى قيمة الأصل الممول؛ و"يبتدع" المهندسون الماليون أدوات تتسنى من خلالها زيادة التعرض لمخاطر السوق من خلال التزامات الائتمان المغطاة بالديون (CDOs)، ومبادلات الإعسار الائتماني (CDSs)، كما حصل في الأزمة الحالية، أو من السندات الرديئة (Junk Bonds) كما حدث في ثمانينيات القرن الماضي.

الضخمة من استثماراتهم في سوق الرهن العقاري. وفي هذه المرحلة يحدث اندفاع يائس من قبل المشاركين الجدد للظفر بنصيب فيما يجري. وعلى أرض الواقع قد تتخذ هذه الخطوة حجمًا كبيرًا بما تنطوي عليه من أثر ظاهرة "شلالات المعلومات" (Information cascades)[(١)]، وسلوك القطيع (Herd behavior).

المرحلة ٤: الذروة أو جني الأرباح (**Profit Taking**). بعد استنفاد الفقاعة لمراحلها الأولية وبلوغ قيم الأصول "الفقاعية" ذروتها يبدأ المستثمرون "الأذكياء" في أخذ أرباحهم ومغادرة السوق وهو ما يمهد السبيل لظهور المرحلة الأخيرة.

المرحلة ٥: الهلع (**Panic**). بعد حصول التطورات السابقة تبدأ الفقاعة في الانحسار فيحل التشاؤم محل الحماسة ويسعى المستثمرون إلى التخلص وبأسرع ما يمكن، من أصولهم التي أصبحت الآن سيئة الطالع. في ظل هذه الأجواء تجد المصارف أن قيم أصولها آخذة في الانحدار ومع امتناع مقرضيها عن إعادة تدوير ديونهم مما ألجأها إلى المزيد من إنقاص نسبة الدَّين (De-leveraging) في استخدامات أموالها (Assets) لإصلاح وضع التزاماتها أو خصومها (Liabilities)، فيظهر عندئذٍ ما بات يعرف بلحظة مينسكي (Minsky Moment)؛ وهي اللحظة التي تضطر المصارف وكذلك المقرضون في خضمها إلى التخلص من أصولهم الآمنة لمقابلة الالتزامات التي عليهم"[(٢)]. وقد حددها البعض بتاريخ التاسع من أغسطس عام ٢٠٠٧م عندما تدخلت البنوك المركزية في كل

---

(١) يقصد بهذه الظاهرة اعتماد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأسواق على سلوك ومعلومات الآخرين، أي التقليد دون الاعتماد بشكل مستقل على المعلومات الخاصة بهم. وتمثل هذه الظاهرة أحد المواضيع الهامة في الاقتصاد السلوكي (Behavioral economics) لتفسير ما يحدث في الأسواق من مجازفات وتغذية لأسعار أصل من الأصول يقبل الناس عليه بكثرة بسبب فورة أسعاره:
Arthur De Vany and **Cassey Lee** (2000) "*Information Cascades in Multi-agent Models*", pages.stern.nyu.edu, p.2.

(٢) **بيلي، مارتن نيل، وليتان روبرت، وجونسون، ماثيو** (٢٠٠٩م) "أسباب الأزمة المالية"، ص. ٢٤ بتصرف.

من أمريكا وأوربا، من خلال عمليات السوق المفتوحة[١]، بشكل كبير لإمداد سوق الإقراض بين المصارف (Inter-bank markets) بالسيولة اللازمة لإيقاف مسلسل التدهور الكبير الذي شهده سوق الائتمان، لكنها فشلت في ذلك.

٣. **أفكار مينسكي الاقتصادية**. لقد تناول مينسكي عددًا من القضايا والأفكار الاقتصادية في كتاباته المختلفة مثل النظرية الاقتصادية من خلال اليد الخفية لآدم سميث، وتدخل الدولة لكينز وما ارتبط بكيفية الوصول للتوازن ودراسته وفق الرؤيتين، ومنها كذلك استخدام النماذج الرياضية والقياسية في الاقتصاد، والابتكارات المالية مثل التوريق، فالسياسة النقدية، والتحرير المالي (Deregulation)، والمجازفة وخطرها على الاقتصاد، إلا أن الذي تميز به هو فرضية عدم الاستقرار المالي، والتي تمثل أهم مساهمة لمينسكي في حقل الاقتصاد الكلي[٢]، وقد بدأ في طرحها في الستينيات من القرن الماضي واستمر في التأكيد عليها أو إعادة شرحها إلى ما قبل وفاته بأربعة أشهر حسب آخر عمل نشر له في يونيو عام ١٩٩٦م. والفرضية كما هو واضح من عنوانها تنطلق من أن عدم الاستقرار في النظام الرأسمالي خاصية ذاتية لصيقة به، وهي الأصل في سلوكه ومن ثم يجب أن تصب الجهود نحوه تنظيرًا ببناء النظرية المناسبة التي تفسر ذلك، وممارسة برسم السياسات الملائمة لاحتوائه، وقد ساهم في تطوير مينسكي لهذه الفرضية

---

(٢) ففي يوم الخميس التاسع من أغسطس ضخ بنك الاحتياط الفدرالي ٢٤ مليار دولار في النظام المصرفي الأمريكي أتبعها بضخ ١٤ مليار دولار يوم الجمعة ١٠ أغسطس ليصل مجموع ما ضخه إلى ٣٨ مليار دولار، في حين قام المصرف المركزي الأوربي بضخ ٩٥ مليار يورو (١٣٠ مليار دولار) يوم الخميس التاسع من أغسطس، ثم أتبعها بضخ ٦١ مليار يورو (٨٣,٦ مليار دولار) يوم الجمعة العاشر من أغسطس:

Cecchetti, S. (2007) "*Federal Reserve policy actions in August 2007: frequently asked questions*", www.voxeu.org, 15 August 2007.

(2) **McCulley, P.** (2009) "*The Shadow Banking System and Hyman Minsky's Economic Journey*", p.4.

عوامل استنْتجتُها من خلال القراءة وإعادة القراءة لبعض الأعمال التي اطلعت عليها وهي:

- تحديد موقفه وموقعه في الخريطة الجغرافية للفكر الاقتصادي الرأسمالي بذكر رؤية كل من سميث وكينز لآثار اقتصاد السوق وهل يعمل بصورة تلقائية أم يحتاج إلى التقنين والتدخل من قبل الدولة؟ فاعتنق أطروحات الأخير وعمل على تطويرها في الجانب النقدي والمالي، ولم يكن مينسكي متحرجًا من ذلك فقد اعتبر فرضيته هذه في سياق النظرية الاقتصادية شرحًا جوهريًا للنظرية العامة لكينز[١]، لكن هذا الشرح يضع النظرية العامة –حسب مينسكي- في سياقها التاريخي وهو بداية الثلاثينيات، أما الاضطرابات المالية والحقيقية التي حصلت في الولايات المتحدة والاقتصادات الرأسمالية الأخرى في ذلك الوقت فإنها تمثل جزءً من الواقع الذي تحاول النظرية شرحه[٢]. ففي ورقة العمل التي نشرت له عام ١٩٩١م[٣] ذكر أنه "توجد نظرتان أساسيتان مختلفتان فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن يحققها اقتصاد السوق؛ الأولى حددها آدم سميث، والثانية جون ماينر كينز ... فإذا صحت نظرة سميث للطريقة الآلية لعمل الاقتصاد فإن التقنين والتدخل سيؤدي حتمًا إلى نتائج غير حميدة، أما إذا صحت رؤية كينز فإن التقنين والتدخل مفيدان"[٤]. يتضح من النص السابق أن المنطلق الفكري لدى مينسكي

(1) **Minsky, P.H.** (1992) "*The Financial Stability Hypothesis*", WP#74, May 1992, The Levy Economics Institute of Bard College, p.1.
(2) *Ibid*, pp.1-2.
(3) **Minsky, P.H.** (1991) "*Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic*", WP#51, April 1991, prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Levy Economics Institute of Bard College, pp.4-5.
(4) "There are two fundamentally different views about the results that a market economy achieves. One, stated by Adam Smith: … and the second, as stated by John Maynard Keynes. When practical designing and advocating policies economists and men alike have to choose between the Smithian theory that markets always lead to the promotion of the public welfare, and the Keynesian theory that market processes may lead to the capital development of the economy being ill-done, i.e. to other than the promotion of the public welfare … If the theory that takes the invisible hand conjecture as a guide to the way the economy works is valid, then intervention or regulation can only do mischief. If the theory that takes the capital development of the country may be ill done as a guide to the way the economy works is valid, then regulation and intervention can be beneficial".

مهم في بناء النظرية وأن عملاً أو سياسة من غير نظرية تنير له الطريق قد يكون مضرًا[١]، وفي ثنايا هذا العمل وغيره يؤكد على اقتناعه بالتحليل الكينزي لأن الواقع يعضده، ومن جهة أخرى فقد ركز على الجانب المالي باعتبار أن هذا الجانب هو الطاغي على النموذج الرأسمالي القائم الذي يصفه برأسمالية المدراء الماليين (Money Manager Capitalism)، أو رأسمالية الشركات (Corporate Capitalism) المالية بطبيعة الحال. ومن جهة أخرى فإن مينسكي تأثر بأفكار أستاذه جوزيف شومبيتر، في صياغة الفرضية[٢].

• الوقائع التي عاصرها والتاريخ المالي والنقدي للولايات المتحدة المتسم بالاضطرابات على الدوام ساهم من غير شك في التأثير على الاتجاه الذي أخذه. يقول في هذا الصدد[٣]: " إن الأدلة التاريخية أثبتت أن الاقتصاد لا يعمل وفق المفهوم الكلاسيكي لكل من سميث ووالراس". ويقول في مناسبة أخرى:"لقد صمدت فرضية عدم الاستقرار المالي خلال الثلاثين سنة الماضية"[٤]. وذكر أمرًا شبيهًا يتعلق بالواقع الذي عليه الاقتصاد الأمريكي من تعاقب الأزمات وإن لم يعقبها كساد كما شاهدنا في السنين الأخيرة[٥].

(1) "The sophisticated Keynesian view accepts that while there is a need to intervene to keep a market economy performing in a satisfactory manner or to prevent disasters, actual systems of intervention, especially when they are not enlightened by a theory which helps us understand why there is a positive value to intervention, can do substantial harm." Minsky, P.H., 1991, "*Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic*", WP#51, April 1991, prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Levy Economics Institute of Bard College, p.7.

(2) *Ibid*, p.2.

(3) "… Historical episodes are evidence supporting the view that the economy does not always conform to the classic percepts of Smith and Walras: they implied that the economy can best be understood by assuming that it is constantly an equilibrium seeking and sustaining system.", **Minsky, P.H.** (1992) "The Financial Stability Hypothesis", WP#74, May 1992, The Jerome Levy Economics Institute of Bard College, p.1.

(4) **Minsky, P.H.**(1991) "*The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", p. 7.

(5) "History shows that every deep and long depression in the United States has been associated with a financial crisis, although in recent history we have had financial crises that have not led to a deep and long depression", **Minsky, P.H**., 1991, "*Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic*", WP#51, April 1991, prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Jerome Levy Economics Institute of Bard College, p.10.

● لقد سيطر هاجس أزمة الكساد الكبير التي عاشتها أمريكا وبقية الدول الصناعية في ثلاثينيات القرن الماضي على تفكير وأعمال مينسكي مما جعله يُصوغ ذلك في شكل تساؤل حاول الإجابة عليه من خلال أعماله المختلفة؛ إنه السؤال "هل يمكن أن يقع [الكساد] مرة أخرى؟ (Can "It" Happen Again?)". وقد لا حظنا ذلك من خلال استعراض عناوين بعض أعماله في الفقرة السابقة. يقول في بداية مقدمة ورقة العمل التي أعدها لمجلس محافظي الاحتياط الفدرالي عام ١٩٧٠م، والتي خطت مسودتها الأولى عام ١٩٦٦م، بشأن ما لا حظه بخصوص الاقتصاد الأمريكي[١] :"إن تجربة الاقتصاد الأمريكي أظهرت خاصية تكرر الأزمات المالية ... لقد مضى أكثر من أربعين (٤٠) عامًا على الصدمة المالية التي أشعلت فتيل الكساد الكبير في الثلاثينيات، وهي تمثل فترة طويلة إذا ما قورنت بالفترات التي كانت تفصل بين تكرار حصول الأزمات والكساد العميق في القرن السابق [القرن التاسع عشر]. وهو ما يقود إلى تساؤلات غاية في الأهمية: فهل هذه التجربة التي أعقبت الكساد الكبير ناجمة عن تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي وفي علم الاقتصاد مما يعني أن الأزمات والكساد الذي يعقبها لن تحدث مرة أخرى؟ أم أن العلاقات الأساسية للاقتصاد لم تتغير في حين أن علمنا وقوتنا لم يعودا مناسبين مما يعني أن الأزمات وما يعقبها من كساد ما زال ممكنا؟ إن الورقة –كما يقررمينسكي- تنطلق في تحليلها من القناعة الأخيرة، من أن حصول الأزمات، بل والكساد لا يزال ممكناً".

● مكمن الخلل أو الخلل العميق يتمثل في الجانب المالي المعقد للنظام الرأسمالي القائم؛ وهو خلل داخلي لصيق بالنظام، وخاصة علاقات الإقراض والاقتراض التي تقود في الغالب إلى إفراط في المديونية (Over indebtness)[٢]، كما سنوضح من خلال الفرضية؛ فرضية عدم الاستقرار المالي.

(1) **Minsky, P.H.** (1970) "*Financial Instability Revisited: the Economics of Disaster*", p.1.

(2) "Although the obvious flaw in capitalism centers around its inability to maintain a close approximation to full employment, its deeper flaw centers around the way the =

بناء على ما سبق ذكره من عوامل ساهمت في توصل مينكسي إلى فرضيته عن عدم الاستقرار فإنه قام بصياغتها على أنها تتكون من شقين[١]: **الشق الأول** يتمثل في أن للاقتصاد الرأسمالي أنظمة تمويل تساهم في استقراره وأخرى تعمل عكس ذلك؛ أي في عدم استقراره، أما **الشق الثاني** فإنه يتمثل في أن طول فترة الرخاء والازدهار يؤدي بالاقتصاد إلى أن ينتقل من العلاقات الاقتصادية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرة (Stability is destabilizing)[٢]. وهي مرتبطة بشكل رئيس بتركيبة الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار إلى عدمه، يقول مينسكي في هذا الصدد[٣] :"**ففرضية عدم الاستقرار تمثل نظرية أثر الدَّين على سلوك الاقتصاد، كما أنها تأخذ في الحسبان الكيفية التي تسوى بها هذه الديون**". ولشرح الفرضية ميز مينكسي بين ثلاث علاقات للوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخلها والديون المترتبة عليها: النوع الأول هو الوحدات القادرة على سداد جميع (أصل المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه) ما عليها من التزامات من التدفقات النقدية التي تحققها من عملياتها المختلفة،

= financial system affects the prices and demands of outputs and assets, so that from time to time debts and debt servicing rise relative to incomes so that conditions conducive to financial crises are endogenously generated.", pp.17-18. "A fundamental property of all capitalist economies is the existence of a system of borrowing and lending based upon various margins of safety… A debt instrument or a lease provides for payments to be made on account of both interest and principle. An equity liability has only a contingent commitment to make payments, dividends need to be paid only if earned and declared, and there is no contractual need to repay principle. For any given cash flow, from operations or from the fulfillment of owned contracts, the greater the share of equity financing in a balance sheet the greater the margin of safety that protects the owners of the non-equity liabilities.", p.12., **Minsky, P.H**. (1993) "*Finance and Stability: The Limits of Capitalism*", May 1993, WP #93.

(1) **Minsky, P.H**. (1992) "*The Financial Stability Hypothesis*", WP#74, May 1992, The Levy Economics Institute of Bard College, pp. 7-8.

(2) **Wray, L.R. (**2007) "*Lessons from the Subprime meltdown*", WP#522, The Levy Economics Institute of Bard College, p. 2.

(3) *Ibid*, p.6

وسماها "وحدات التحوط (Hedge Units)[١]"، والنوع الثاني هو الوحدات التي تستطيع دفع الفوائد من العوائد التي تجنيها لكنها تبقي على أصل الدَّين إما بتأخير موعد السداد أو بمزيد من الاقتراض، وأطلق عليها "وحدات المجازفة (Speculative)"، أما النوع الثالث والأخير فهي الوحدات التي لا تملك الدخل الكافي المحصل من التدفقات النقدية لعملياتها المختلفة لسداد ما عليها من التزامات مما يدفعها إلى مزيد من الاستدانة أو بيع ما لديها من أصول أو أن تعجز عن السداد[٢]، ونعتها بوحدات "بونزي (Ponzi)[٣]"، ويمكن وصفها بوحدات الملاءة المنخفضة. ويخلص مينسكي من هذا الشرح إلى أن الاقتصاد الذي يغلب على تركيبته وحدات التحوط هو الأكثر استقرارًا، وأن الذي يغلب على تركيبته وحدات "المجازفة" و"البونزية" هو الاقتصاد الهش الذي يكون محلاً للتعرض للأزمة المالية في أية لحظة نتيجة سياسة نقدية متشددة كرفع معدلات الفوائد أو غيرها مما يدفع بوحدات المجازفة إلى أن تتحول إلى "بونزية" بإقدامها على بيع أصول كانت محل مجازفاتها، مما يؤدي إلى انهيار كبير في قيم الأصول محل

---

(١) ولا علاقة للتسمية بصناديق التحوط القائمة.

(2) **Minsky, P.H.** (1991) "*The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", p. 4.

(٣) أطلق هذا الاسم على التمويل غير القابل للاستمرار؛ إما بسبب الخداع، أو بسبب الوهم أو الإغراء الحاصل من تطور أسعار وعوائد أصل من الأصول بطريقة غير قائمة على أساسات اقتصادية، وإنما مردها إلى الفقاعة وعوامل السياسات النقدية التي تسهم في زيادة إقبال الوحدات الاقتصادية على تلقي (المقترضون) ومنح (المقرضون) مزيد من الائتمان. وكلمة بونزي تعود نسبتها إلى الإيطالي المحتال تشارلز بونزي (Charles Ponzi) الذي عاش في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن الماضي ومارس عمليات احتيال واسعة قائمة على هرم غير قابل للاستمرار؛ حيث أنه كان يقدم معدلات عوائد مرتفعة، ٤٥٪ مثلا، وفي فترة قصيرة، وكان يعمد إلى التسديد ودفع العوائد للذي يحل أجل استحقاقه من المبالغ التي تدفع له من الزبائن الجدد. وهكذا فإنه بمجرد انكشاف هذا الأمر في لحظة ما وتأثر فئة تتبعها الفئات الأخرى للترابط الهرمي. وقد عمم بعد ذلك هذا المصطلح وأصبح يعرف في الأدبيات المالية بمخطط أو برنامج بونزي (Ponzi Scheme). [موسوعة الويكيبديا بتصرف].

الإشكال، فتتساقط الوحدات الواحدة بعد الأخرى "البونزية"، "فالمجازفة" ثم "المتحوطة". وفي ثنايا التحليل للفرضية ولهذه التركيبة من العلاقات المالية يصل مينسكي إلى أن الوحدات التي يكون غالب التزاماتها أو تمويلاتها مبني على التمويل القائم على المشاركة (Equity Financing) كلما أمكن وصفها "بالوحدة التمويلية المتحوطة"، والعكس صحيح[١]. ومن جهة أخرى فإن طول فترة الرخاء يدفع بالاقتصاد إلى أن يطغى على عمليات وحداته الاقتصادية جانب "المجازفة" و"البونزية" أو التمويلات الهشة. بمعنى أن نشوة الرخاء، والآمال التي يعلقها الفاعلون الاقتصاديون على تطور الاقتصاد، أو تطور قيم أصل من أصوله كقيم الأسهم أو العقار مع وجود سياسات نقدية رخوة (easy monetary policy) متمثلة في معدلات فوائد منخفضة يدفع بالفاعلين، وخاصة مؤسسات الوساطة المالية[٢] التي تعتقد أن الابتكار (Innovation) يضمن مزيدًا من الأرباح بتصميم منتجات غاية في التعقيد تسمح لها إلى إنشاء مزيد من الديون مع القيام بتسويقها والمتاجرة فيها[٣]، إلى الإقبال على الديون بشكل قياسي مما يؤثر على "مزاج" التوجه العام للاقتصاد بانقلابه من وضعية قوية (Robust) إلى وضعية هشة (Fragile)، وبالنسبة لمينسكي وضعية مالية هشة مرادفة للإفراط في المديونية[٤]. وهذا التحول في "المزاج" بات يعرف بلحظة مينسكي (Minsky Moment)، التي أطلقها أول مرة الاقتصادي ماكولي (McCulley) في أزمة روسيا عام ١٩٩٨م، أو ما يعرف بأن الاستقرار في ظل العلاقات المالية المعقدة للنظام الرأسمالي القائم يقود إلى عدم الاستقرار (Stabilizing is destabilizing). والأمر

(1) **Minsky, P.H. (**1992) "*The Financial Stability Hypothesis*", WP#74, May 1992, The Levy Economics Institute of Bard College, p. 7.

(٢) يصف مينسكي هذه المؤسسات بتجار الديون (Merchant of Debt)، لأنها تسعى إلى الابتكار في الأصول التي تحوزها، والمتاجرة في الالتزامات التي عليها. المصدر السابق، ص٦.

(3) **Minsky, P.H.** (1992) "*The Financial Stability Hypothesis*", WP#74, May 1992, The Levy Economics Institute of Bard College, p. 6.

(4) **Minsky, P.H**. (1991) "*The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", p. 20.

الآخر الذي تظهره الفرضية أو نظرية مينسكي في تفسير الأزمات هو أن السبب الرئيس داخلي (Internal Dynamics) وليس خارجيًا، أي أنه مرتبط ببنية النظام التي تتسم بالتطور والديناميكية والذي يؤدي إلى تغلغل عوامل الهشاشة فيه مما يتطلب التدخل والتقنين لكي يعمل هذا النظام في الحدود المعقولة[١].

وكما أشرنا في مستهل هذه الفقرة فإن لمينسكي آراء ومساهمات أخرى لها ارتباط كبير بفرضية عدم الاستقرار نشير إلى بعضها بشكل مختصر كما يلي:

- **التحرير المالي (Deregulation) والابتكارات المالية؛ كالتوريق.** لقد كان مينسكي متحفظًا على التطورات الكبيرة في جانب المنتجات المالية التي كان يقودها مدراء الرأسمالية المالية من غير أن تخضع للمراقبة والتمحيص الدقيق، ومن ذلك على سبيل المثال التوريق الذي ظهر بشكل بارز في الأزمة المالية الأخيرة. ففيما يتعلق بالتحرير المالي الذي عرفته ثمانينيات القرن الماضي اعتبره مينسكي مسؤولاً عن الصعوبات الحالية التي يعيشها النظام[٢]. وهناك أقوال أخرى له ذكرها في أكثر من موضع[٣]. وفيما يتعلق بالتوريق

(1) *Ibid*, p. 8.

(2) **Minsky, P.H**. (1991) "*The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", pp. 23-24.

(3) "Innovation, the key to capitalist development is not just a technique and product phenomena: Financial institutions and usages are also subject to innovation. New financial institutions and practices are introduced and have an impact upon the asset and liability structures. They also have an impact upon the overall stability of the economy. Each period of rapid financial change and of financial fragility has unique = and often interesting characteristics [Joseph Schumpeter]. It is tempting to allow the colorful personalities who crop up in financial affairs to dominate the story of the evolution of the financial system and emergence of financial stress and crises. One would need more courage than I possess to try to do for our present situation what J.K. Galbraith did for the 1920's and 30's in his classic The Great Crash. Today's financial journalists are doing a good job introducing us to today's cast of characters, many of whom seem fit to be added to the rogue's gallery of finance as their illustrious predecessors in our colorful financial history.", **"*Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic*", WP#51, April 1991, pp. 18-19**. "This financial flaw cannot be eradicated from the ***corporate form of market capitalism***, in which liabilities exist that are prior commitments of the gross nominal profit flows of corporations. Reforms which constrain the possibility of using excessive debts for =

فإنه يساهم في تحلل الشركات المنشئة للديون (Originators)، وهي في الغالب بنوك من مسؤولياتها في تحمل مخاطر عدم السداد مما يساعدها على منح مزيد من الائتمان مع التساهل في شروط منحه إلى حد إغراق الاقتصاد به[١]، وهذا ما يقود إلى سواد العلاقات الهشة في الاقتصاد. وهذا ما حصل في الأزمة الأخيرة من خلال طغيان نموذج الإنشاء للتوزيع (Originate-to-distribute)؛ أي توزيع القروض من خلال عمليات التوريق بدل الاحتفاظ بها ضمن بنود الميزانية للمؤسسات المنشئة وهي المصارف.

• **دور رئيس وكبير للحكومة وللبنك المركزي.** لقد ظل مينسكي في أطروحاته المختلفة للأزمات يؤكد على أهمية دور الحكومة الكبير (Big government)[٢] في تسيير وإدارة الاقتصاد لأن الأنظمة المالية تتسم بخاصية عدم الاستقرار الذاتية، وقد أكد في هذا الشأن على أهمية التوظيف في فترة الأزمات من قبل الحكومة فدعا إلى وظيفة المشغل النهائي (employment of last resort)، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي والذي يجب أن يكون كبيرًا (Big Central Bank) من خلال وظائفه المختلفة في إدارة السياسة النقدية والمالية للبلد.

• **تعدد أشكال الرأسمالية.** يرى ميسنكي أن الرأسمالية أشكال متعددة وليست محصورة في قالب واحد لا تحيد عنه، وقد شبه ذلك بما طرحته شركة

= specified purposes were part of the new model capitalism of the 1930's. Many aspects of these constraints were relaxed by the 1980's, especially critical constraints upon the assets eligible for the portfolios of the Savings and Loan Associations were relaxed. The result was a series of crises of financial institutions and corporate indebtedness. A big depression did not happen in the early 1990's because the government validated the debts of the financial institutions that became insolvent and the huge government deficits sustained profits.", **Minsky, H.P., "***Finance and Stability: The Limits of Capitalism***", May 1993, WP #9, p. 18.**

(1) **Minsky, P.H**. (1991) "*The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", pp.22-23, and *"Securitization*", The Levy, Policy Note 2008/2, pp.3&5.

(2) "... effective capitalism requires a large government sector… The new model capitalism that emerged out of the great depression and the second world war had much larger government sectors than the failed model of the 1920's.", **Minsky, H.P**. (1993) "*Finance and Stability: The Limits of Capitalism*", May 1993, WP #93, p 8 & 19.

هينز للمخللات (Heinz pickles) ذات مرة حينما رفعت شعار "٥٧ نوعًا" للدعاية لمنتجاتها في أنه إذا سئل عن أشكال الرأسمالية فلن يجد أنسب من شعار شركة هينز للتعبير عن ذلك[١].

• **فحص دقيق أو تغيير للنموذج الرأسمالي القائم: توجيه لكلينتون.** عندما تولى بيل كلينتون الحكم في فترته الأولى في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت أمريكا تعاني ركودًا حادًا، وقد أشار مينسكي لذلك وحلل الوضع من كونه شبيهًا بما كان يواجهه روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضي ومن ثم وجه رسالة لكلينتون عبر هذا التحليل؛ "إن المشاكل التي واجهها روزفلت قبل ستين عامًا والمشاكل التي يواجهها الرئيس كلينتون الآن على قدر كبير من التشابه. لقد ورث روزفلت نموذجًا رأسماليًا فاشلاً مما استدعى إقامة نموذج رأسمالي جديد خلال النصف الأول من فترة عهدته (١٩٣٣-١٩٣٧م). إن نموذج روزفلت الجديد للرأسمالية خدم الولايات المتحدة والعالم ما يقارب نصف قرن، ولكن بدا خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية أن هذا النموذج قد استنفد طاقته، وتجاوز مرحلة أوج عطائه. إن هذا النموذج لم يتفكك بالكامل كما حصل لنموذج "دعه يعمل" خلال سنوات الكساد ١٩٢٩-١٩٣٣م، إلا أنه يتضح بشكل جلي أن نموذجنا الحالي يحتاج إلى فحص دقيق على أقل تقدير إن لم يكن تغييرًا؛ وعى ذلك الرئيس كلينتون أم لا فإن المهمة التاريخية التي تنتظره تتمثل في اكتشاف ووضع النموذج الرأسمالي الجديد والمناسب"[٢]. وهذا التحليل من

(1) "At one time the slogan of the Heinz pickle and ketchup company was "57 Varieties". When I make the point about the varieties of capitalism In America, I often say that "There are as many varieties of Capitalism as Heinz has of pickles." **Minsky, H.P.** (1993) "*Finance and Stability: the Limits of Capitalism*", May 1993, WP #93, p.4.

(2) "The problems Roosevelt faced sixty years ago and the problems confronting President Clinton resonate. Roosevelt inherited a failed capitalism and a new model capitalism was put in place during his first term (1933-1937). Roosevelt's new model served the United States, and the world, well for almost half a century. Over the past dozen or so years the 1933-1937 model has shown its age. Although it has not broken down as completely as the older laissez-faire model had over the 1929-33 period, =

مينسكي يبين لنا أن الرأسمالية نماذج متعددة وليست قالبًا واحدًا، كما مر معنا في الفقرة السابقة، وأنها تحتاج إلى التجديد بين الفينة والأخرى ومن ثم يمكن القول أنه لم يكن يرى بديلاً للنظام الرأسمالي بقدر ما كان يرى أهمية التجديد في الوسائل والمؤسسات اللازمة للنهوض بمتطلبات المرحلة، وخاصة الدور الهام والكبير للقطاع الحكومي في هذا الترتيب. وكأن مينسكي من خلال هذا الفحص والمعايشة للتقلبات التي شهدتها النماذج الرأسمالية المتعاقبة يخلص إلى أن الرأسمالية تعود إلى طبيعتها المتحررة في فترة الرخاء، وعندما تتعرض للاضطرابات لن تجد مسلكًا غير التدخل الحكومي، فلم إذا لا يسحب هذا الدور للقطاع الحكومي في كل الفترات؟

- **موقف من التبشير بنظام السوق.** بعد سقوط جدار برلين وانهيار منظومة الدول الشيوعية شرع أنصار المعسكر الرأسمالي الليبرالي في التبشير بالنظام ودعوة دول أوربا الشرقية وغيرها إلى تبني هذا النظام لأنه النموذج المثالي لتحقيق التقدم والرخاء الاقتصادي. لقد تعامل مينسكي مع هذه الدعوة بحذر لأنه كان يرى أن مؤسسات النظام لا تزال هشة وهي تحتاج لإعادة ترتيب وتنظيم لكي تكون في الوضعية المثلى التي يمكن الاستفادة منها[١].

٤. ماذا يمكن أن نستفيد من إسهامات مينسكي العلمية في عالم الأزمات؟

فرضت الأزمة المالية الأخيرة التي عرفتها أمريكا ثم انطلقت إلى بقية دول العالم نفسها بقوة وعلى جميع الأصعدة ومن ذلك تناول العديد من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي من المختصين وغيرهم لهذه الأزمة بالدراسة والتحليل والمتابع لكثير من تلك المحاولات، خاصة العربية منها يلحظ جانب العموم، بل

= quite clearly our current model of capitalism needs to be at least thoroughly overhauled if not replaced. Whether he realizes it or not, the historic task of President Clinton is to discover and put in place a new model capitalism.", Minsky, P. H., 1993, "*Finance and Stability: The Limits of Capitalism*", May 1993, WP # 93, p.2.

(1) **Minsky, H.P.** (1991) "*The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions*", p. 11.

والوعظ والخطابة وعدم التعمق في التحليل وكأن الأمر بالنسبة للكثيرين "هبَّة موسمية" و"منحة إلهية" يجب أن تهتبل فرصتها وإن كان الأمر على حساب المنهج العلمي والطرح الرصين الذي يجب أن يراعى في مثل هذه الملمات ليكون لما نكتبه أو نقوله أثر وفائدة تحظى بالاحترام والتقدير. وتناول فكر هذا الرجل يدخل من باب تقديم قراءة قد تساعدنا على الفهم والتحليل باستخدام الأدوات التي تكون مفهومة لدى الغير، ومن خلال ما سبق طرحه من أفكار بالنسبة لمينسكي فيما يتعلق بالأزمات يمكن الاستفادة بجملة من الأمور يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- تحديد المرجعية الفكرية له أهمية خاصة في التحليل واتخاذ الموقف العلمي من قضايا محددة. وقد ظهر من خلال تناول أفكار مينسكي هذا الأمر حيث أنه حدد موقفه ومرجعه الفكري من القضية الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛ ألا وهي حرية النشاط الاقتصادي المطلقة كما تصورها سميث من خلال اليد الخفية، أو الليبراليون الجدد من خلال كفاءة الأسواق فيتخذ من فكر جون ماينرر كينز مرجعًا أساسيًا وهامًا للانطلاق ثم البناء في التحليل وبناء التصور للنموذج "الفعال" والناجح للنظام الرأسمالي. بناء عليه أقول أنه بالنسبة لنا كاقتصاديين مسلمين أن المرجع الفكري لما نود إلحاقه بالاقتصاد الإسلامي من تحليلات مفروغ منه ألا وهو الوحي قرآنا وسنة، ثم ما وصلنا من معارف فقهية وتطبيقية تراكمت عبر القرون منذ فجر الإسلام وإلى الآن. وقد أتت هذه المرجعية بأصول عامة تضبط معاملات الناس بما يحقق العدل والاستقرار في الشؤون المالية والتجارية. و لاشك أن هذه الأصول؛ مثل الربا والغرر، والقمار، وأكل أموال الناس بالباطل، وبيع الإنسان ما لا يملك، وغيرها تمثل المنطلق الرئيس لأي تفسير للاضطرابات التي تعاني منها الأنظمة التي تقام على أساس من الاجتهاد البشري لأن الأصل في السياسات والمؤسسات التي تقيمها التحيز لطرح فكري معين تبعًا "للهوى" لا للعلم والموضوعية. وأي تحليل

في تقديري لا ينطلق من هذه الأصول سيعاني من القصور. ومع الإقرار بهذا فإن التحدي الأكبر هو الربط العلمي والمنطقي بين هذه الأصول وبين حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام المالي القائم بلغة متخصصة بعيدة عن التعسف والتكلف بما يسمح لغير المسلِّم لهذه المرجعية بالاستفادة مما يطرح في هذا المضمار. ومن هذا المنطلق يمكن لنا كاقتصاديين مسلمين أن نستفيد مما طرحه مينسكي فيما يتعلق بفرضيته لعدم الاستقرار والتي ذكر أنها تحاول تفسير وتحليل أثر الدَّين على استقرار العلاقات المالية التي تنشأ في النظام المالي الرأسمالي، ومن ثم فإنها تمثل منطلقًا لطرح ما هو أعمق وأشمل مما طرح من خلال تقديم نظرية متكاملة لفلسفة الدَّين في الاقتصاد الإسلامي، وكيف أنه على سبيل المثال من خلال آلية الفائدة - إحدى الصور البارزة للربا- وأدوات المجازفة والقمار، ينمو الدَّين بشكل مفرط بمعزل عن نمو الثروة، ناهيك عن الإجراءات والتوجيهات الأخرى التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي كعدم التشجيع على تعاطي الدَّين بشكل عام وخاصة لغير الحاجة أو الضرورة، كالاستهلاك الباذخ، أو الاستثمار غير المنتج من خلال المجازفة والقمار. ومن ثم يمكن القول أنه بالنسبة لنا كمختصين أو مهتمين مسلمين في تناول القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي أن أي نظام لا يقام على غير هدى الوحي، فإن الأصل عدم الاستقرار في أنظمته ومؤسساته وخاصة إذا طغى فيه جانب الظلم في المعاملات والعلاقات.

٢- تخصص العالم أو الباحث وتعمقه في مسألة علمية محددة أو جزئية عملية وتوجيه جل جهده في ذلك ليس مثلبة[١] بل قد يكون مفيدًا بما قد يقدمه الباحث أو العالم من تشخيص وآراء تفيد في معرفة العلة أو العلل الرئيسة وإن لم يوفق في تقديم الحلل المناسب في ذلك، وخاصة في قضايا مهمة

(١) فقد كان هذا الأمر موجودًا لدى علماء المسلمين منذ زمن الصحابة وإلى من أتى من بعدهم؛ حيث اشتهر بعضهم في علم التفسير، والبعض الآخر في البيوع أو المواريث، وهلم جرا.

كالاضطرابات وعدم الاستقرار في النظام المالي الذي لا تقتصر آثاره السلبية على المباشرين له من أفراد ومؤسسات بل يمتد إلى أبعد من ذلك. والمختصون في الاقتصاد الإسلامي يفترض أن يكون عندهم كمجموع إلمام وإسهام في القضايا المجتمعية أو العلمية العامة، ولا بأس أن توجه جهود البعض لقضايا محددة للتعمق فيها لأن العموميات في مثل القضايا الشائكة التي تواجهها المجتمعات اليوم لا تفي بالغرض للوقوف على المسائل الجوهرية والعلل الرئيسة في المشاكل التي يواجهها المجتمع البشري، ومن ذلك عدم الاستقرار الذي ندفع بعض ثمنه كأمة تربطها صلات مالية وتجارية واقتصادية بغيرها من الأمم والأقوام.

٣- التركيز على النقود والعلاقات المالية التي تطورت من خلال أسواق المال ومؤسسات الوساطة المالية لفهم العلاقات المعقدة والمتشابكة التي تميز النظام الرأسمالي القائم من الأهمية بمكان، بل لن أكون مبالغًا إذا قلت بأنها تمثل مفتاحًا هامًا ورئيسًا لبناء نظرية أو فرضية خاصة من منظور الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي والاقتصادي. ومن ذلك الفائدة ودورها ومبررات وجودها، فعلى الرغم من كثرة الدراسات حولها إلا أن أمرها لم يصل إلى حد القطع والاتفاق من جانب الاقتصاد الوضعي، بل على العكس من ذلك كما يقرر موريس آليه في بعض كتبه من أنه مع ازدياد الدراسة والتحليل تزداد الحيرة والاضطراب[١].

٤- لقد كان مينسكي حذرًا في التبشير "بالنموذج" قبل أن يرتب داخليًا، وأن يقدم من خلال المؤسسات، لا من خلال الأسواق، وفي هذا درس في عدم التعجل

(١) **أحمد بلوافي، وعبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٩م) "حقيقة سياسة معدل الفائدة الصفري"، ورقة علمية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا"، المنعقد يومي ٥ و٦ مايو بالمركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.

في "التبشير" بالنظام الإسلامي في ظل الأزمة وليس لدينا ما نقدمه من علم رصين أو مؤسسات ونماذج عملية قوية يستطيع العالم الإطلاع على عملها عن كثب.

٥- عدم الاغترار بمظاهر الابتكارات والتعقيد في تصميم المنتجات لأن العبرة بالمضامين والآثار مما يتطلب الوقوف على حقائق الأمور، فما كل جديد جدير بالاحتفاء، ولا كل قديم سبيله الإهمال. فالابتكارات التي تتم تحت مسمى الهندسة المالية يجب أن تكون لها طرائق واضحة في التصميم ونتائج مفيدة للمجتمع لا أن يتعدى ضررها نفعها وأن تكون خاضعة للفحص الدقيق في جميع مراحل البناء والتطوير ثم التنفيذ، وكذا الأمر فيما يتعلق بالتطورات الأخرى كالبنوك الشاملة، وأسواق المال... إلخ. فقد كان مينسكي حذرًا في موقفه من الابتكارات المالية التي كان يرى في أن المستفيد الأكبر منها هم المدراء الماليون وقد كانت تشكل خطرًا على استقرار النظام المالي ثم الاقتصادي. وهنا تبرز أهمية الموقف بالنسبة للعالم أو الباحث على الرغم من عدم اكتراث الجهات المؤثرة علمية كانت أو غيرها لما يطرح وذلك لأن الحقائق العلمية والوقائع العملية لم تعضد طرح الأغلبية السائد الذي كان يحتفل ببعض الانجازات قصيرة المدى بالاحتفاء بطرح معين والانحياز له من خلال الجوائز، أو المناصب، أو التناول في المناهج الأكاديمية. وهنا قيمة أخرى يجب أن نلتفت إليها وهي أن قيمة العالم ليس في مقدار ما يحصده من جوائز بقدر ما هو مرتبط بمقدار العلم الرصين والتحليل الموضوعي العميق والمواقف التي يطرحها بناء على قناعة راسخة، ولا يجب أن يفهم من هذا الحط من قيمة الجوائز أو التقليل من أثر بعضها في تقدم العلم بقدر ما هو تنبيه إلى أن العلم يُطلب لتقديم النافع والمفيد الذي تشهد له الوقائع وتسنده الحقائق لا أن يكون وسيلة لحشد الكم الهائل من الجوائز بحق أو بغير حق.

٥. خلاصة واستنتاجات

استعرضت الورقة جوانب من حياة مينسكي العلمية وأهم العوامل والشخصيات التي ساهمت في توجهه الاقتصادي، ثم عرجت على مكانته في دراسة قضية الأزمات، وأتبعت ذلك بتناول بعض أفكاره الاقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بعدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه النظام الرأسمالي، وختمت ببعض الأمور التي يمكن أن نستفيدها كاقتصاديين مسلمين مما طرحه بشأن الاضطرابات والأزمات المالية، ومما سبق تناوله يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- لقد سيطر "فقه" الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية وهاجس الكساد على أعمال مينكسي العلمية بشكل كبير مما يستلزم ضرورة دراسة وتحليل ما توصل إليه لفهم الأزمات السابقة واللاحقة التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

- تقدم فرضية مينسكي تحليلاً مهمًا –في تقديري- لتطور التركيبة الهشة للنظام الرأسمالي بتحولها إلى فقاعات ثم أزمات وذلك لطغيان عمليات التمويل "المجازفي"، "والبونزي"، وقد تبدى هذا بشكل كبير في الأزمة الأخيرة، وقد ساهم في تعقد الوضع "المبتكرات" المالية المعقدة، إلا أنه في تقديري لم يكن لهذا الأمر أن يستفحل بهذا الشكل لو لم تكن هناك آلية "سهلة" للتمويل قائمة على الفائدة.

- للاحتكاك الأكاديمي والتطبيقي أهمية كبرى في تطوير الأفكار وصياغة النظريات، فمينسكي الأكاديمي استفاد من تدريسه في التركيز على فكر اقتصادي كبير، جون ماينر كينز، ليؤلف كتابًا فيما بعد لتناول أفكاره والإفادة منها بالتحليل والنقد، أما الجانب الآخر فقد تمثل باحتكاك مينسكي بالقطاع المصرفي لفهم أعماله عن كثب من خلال الندوات وورش العمل التي كان يقيمها بنك أمريكا ببيركلي في جامعة كاليفورنيا، وقد ذكر غير واحد من الذين درسوا تطور أفكار مينكسي بأن هذا الاحتكاك أثر بشكل كبير في فهم طبيعة العمل الذي يقوم به هذا النوع من المؤسسات.

• في إطار الحلول التي اقترحها مينسكي للحد من هذه الاضطرابات ركز على جانب كبر حجم الدولة، وكذلك البنك المركزي ولم أر في ما اطلعت عليه من أعمال تركيز على جانب القيم والأخلاق وهي دعائم مهمة لا يمكن للمجتمع البشري أن يستقيم بدونها مهما كانت قوة الدولة وصرامة السياسات النقدية والمالية التي تتخذ في هذا الصدد.

• العمل المؤسسي وأهميته في احتضان الطاقات المتميزة والنشطة، وهذا ما أبدع فيه الغرب مما ساهم في الحفاظ على تنوع كبير في الأطروحات والأفكار وتوزع ذلك على جامعات ومراكز أبحاث وغيرها مما أكسبه مرونة كبيرة فيما يواجهه من طوارئ وأزمات. فالعلماء الذين يتقاعدون بعد سن معينة ومن مؤسسات معينة يستفاد منهم في قنوات أخرى، وهنا أقترح على مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي كمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي العريق استحداث منصب "العلماء المتميزون" أو "الكبار" للاستفادة من خبرتهم العلمية الطويلة، وتراكماتهم العلمية الممتدة، بل وحتى الجامعات بشكل عام لأن بعض النظم المتبعة تدفع بهذه الشريحة لسن التقاعد بمجرد بلوغهم السن القانونية بغض النظر عن العطاء والحكمة التي قد تظهر من البعض في مثل هذه السن.

• لقد انطلق مينسكي في بناء نظريته ومعظم أفكاره من النظرية العامة لكينز وغيرها من التراث الفكري لهذا الاقتصادي الكبير، ولهذا فإنه لم يدع أنه أتى بجديد لكن يظهر من خلال فرضية عدم الاستقرار المالي وأعماله الأخرى أن له لمساته الخاصة به مما يبعده عن كونه شارحًا أو مرددًا لبعض الأعمال الفكرية للاقتصادي جون ماينر كينز، وهذا ما يقود إلى أنه كينزي مالي ذو بعد مؤسسي.

• لقد ترك احتكاك مينسكي بشومبيتر من خلال الإشراف إن ثبت أو غيره أثرًا كذلك من حيث تركيز هذا الأخير على "التدمير الخلاق Creative Destruction"، ويبدو كما يقول الملاحظون أن مينسكي ركز على الدمار (Destruction)، وترك الخلاق (Creative).

• لا يمكن إغفال الوقائع الاقتصادية في دراسة تطور الفكر الاقتصادي، لأن لهذه الوقائع أثرها على الفكر، فهاجس الكساد على سبيل المثال وما عاصره مينسكي من أزمات وتقلبات أثر على تفكيره وعلى صياغة فرضيته.

• لم يكن مينسكي ناقدًا للنظام بقدر ما كان ناقدًا لشكل من أشكال النظام، ولرؤية داعمة لهذا الشكل، فهو لا يرى غير اقتصاد السوق بديلاً ضمن الرؤى والمقترحات التي يقدمها، كتدخل كل من الدولة والبنك المركزي الكبير.

• بناء على هذه التجارب الممتدة لهذا النظام هل هو مستعد لتقبل تغييرات جذرية، أم أنه لا يسمح إلا بالإصلاحات التي لا تخرجه عن "أيديولوجيته"؟ أمر ينبغي الوقوف عنده ونحن نحاول تقديم النموذج الإسلامي كأمر يساهم في تقديم الحلول لأزمة يعتبرها منظرو النظام أمر طارئ عاشها وسيعيشها، وسيخرج منها وفق الحلول التي توصف له حال وقوعها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

بلوافي، أحمد وبلعباس، عبدالرزاق (٢٠٠٩م) "حقيقة معدل الفائدة الصفري"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ١٠ -١١ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ الموافق ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م.

بيلي، مارتن نيل، وليتان روبرت، وجونسون، ماثيو (٢٠٠٩م) "أسباب الأزمة المالية"، ترجمة محمود مهدي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، **م١٥/ع٢**، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Baily, Martin Neil; Litan, Robert E., and **Johnson, Matthew S.** (2008) The Origins of the Financial Crisis, The Initiative On Business and Public Policy at Brookings, Fixing Finance Series – Paper 3, November 2008.

Cecchetti, S. (2007) "Federal Reserve policy actions in August 2007: frequently asked questions", www.voxeu.org, 15 August 2007.

De Vany, A. and **Lee, C.** (2000) "Information Cascades in Multi-agent Models", pages.stern.nyu.edu.

McCulley, P.(2009) The Shadow Banking System and Hyman Minsky's Economic Journey**.**

Mehrling, P. (1999) "The Vision of Hyman P. Minsky", Journal of Economic Behavior & Organization, Vol. 9. (1999), pp. 129-158 .

Minsky, P.H. (1970) "Financial Instability Revisited: the Economics of Disaster", the Levy Economics Institute of Bard College.

Minsky, H.P. (1991) "The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions", the Levy Economics Institute of Bard College.

Minsky, P.H. (1991) "Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic", WP#51, April 1991, prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Jerome Levy Economics Institute of Bard College

____, (1993) "Finance and Stability: The Limits of Capitalism", May 1993, Working Paper # 93, The Levy Economics Institute of Bard College.

____, (1992) "the Financial Stability Hypothesis", WP#74, May 1992, The Levy Economics Institute of Bard College.

Minsky, P.H. (2008) "Stabilizing an Unstable Economy", The Levy Economics Institute of Bard College.

Minsky, P.H. (2009) "Beginnings", PSL Quarterly Review, vol. 62, nn. 248-251 (2009), [pp. 191-203], pp. 195-196. Reproduced from BNL Quarterly Review, vol. **38**, n. 154, September 1985, pp. 211-221

Wray, L.R. (2007) "Lessons from the Subprime meltdown", WP#522, The Levy Economics Institute of Bard College.

White, W. (2009) "*Modern Macroeconomics Is on the Wrong Track"*, Finance & Development Magazine, Vol. **46**, No. 4, December 2009, The IMF.

د. أحمد مهدي بلوافي الأربعاء في ١٤٣٠/١١/٢٣هـ

٢٠٠٩/١١/١١م

Hyman Minsky: What Can Muslim Economists Benefit from His Ideas?

Ahmed Mahdi Belouafi
Islamic Economics Research Center
King Abdulaziz University,, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract.This paper sheds light on the ideas of the American economist Hyman Minsky with regard the financial instability that the capitalist system suffers from. While mainstream axiom bases its analysis on Efficient Market and Rational Expectations hypotheses, Minsky, on the other hand bases his analysis upon the Financial Instability Hypothesis (FIH). So, what does this hypothesis imply? What are the dimensions that this hypothesis adds to the prevailing analysis? What can Muslim Economists benefit from his analysis?

To accomplish the above task the paper has been organized as follows: short biography about Hyman Minsky, the weight of his analysis in financial crises, what are his main ideas, with particular attention given to FIH, what can Muslim Economists benefit from his analysis?, and Finally concluding remarks are drawn from the analysis.

Keywords: Hyman Minsky, Financial Instability Hypothesis, Financial fragility, Islamic Economics, Islamic Finance.

وقفات في التأمين
مناقشة رفيق المصري في إجازته للتأمين التجاري

تتسم مساهمات الدكتور رفيق المصري بالأصالة والرصانة، وقد كانت له مساهمات في كل موضوعات الاقتصاد الإسلامي تقريبا، ومنها في التأمين، وقد نشر مساهماته تلك في صحف ومجلات مختلفة وقد قام بتجميعها في كتاب بعنوان « الخطر والتأمين: هل التأمين التجاري جائز شرعا؟ »، دار القلم، ١٤٢٢هـ وقد أسقط في كتابه جميع الاعتراضات على التأمين التجاري ودحض كل الأسس التي يقوم عليها حكم إجازة التأمين التعاوني، ليجيز الدكتور وعلى غير عادته بطريقة غير مباشرة التأمين التجاري، وذلك بصيغة أسئلة عن حكمه، لربما لتجنب المواجهة مع من يحرمون التأمين التجاري.

وتأتي مناقشة الدكتور رفيق بناء على دعوته وترحيبه « لكل ملاحظة، أو انطباع، أو توضيح » من قبل القراء.

حجج الكاتب في إجازة التأمين التجاري

١- في الفصل الثالث من الكتاب تحت عنوان « التأمين بين التعاون والتجارة »، حصر الكاتب الفرق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري في بند (٥)، قوله « يتلخص في النهاية أن الأول لا يهدف إلى الربح، والثاني يهدف إليه »، ويستمر الكاتب في (٦) « فإذا كان هذا الفرق الوحيد المتبقي بينهما، لربما جاز التأمين التجاري أيضا »، (ص٥٢).

ويبرر الكاتب ذلك « بأن كثيرا من الأعمال كان المسلمون يحرمون أخذ الأجرة عليها »، « ثم أجازوا الأجر عليها خوفا من أن لا ينهض بها أحد، ولاسيما مع تغير الزمن والجري المتزايد وراء المادة »، وقد أعطى الكاتب

مثالا لذلك، الأذان، والإمامة، والخطابة « الجمعة »، وبيع المصاحف والتجارة فيها، والكفالة، ويضيف الكاتب « يدعم هذا، أن العمل التعاوني نفسه لا يمكن أن يتم تطوعا بلا أجر للمديرين » « ومن المعلوم أن المكافأة يمكن أن تتم في صورة أجر مقطوع أو حصة من الأرباح. وما التأمين التجاري فيما يبدو هنا إلا التأمين التعاوني، غير أن الجهود فيه تكافأ بطريقة الربح المعتدل بدل الأجر المعتدل » ثم تساءل الكاتب « هل نصل بهذا أن التأمين التعاوني إذا جاز، جاز التأمين التجاري؟ ».

ويمكن مناقشة هذا المبرر في التالي:

أ- أن اختصار الفرق بين التأمين التعاوني **(Mutual insurance)** والتأمين التجاري في كون الأول لا يهدف للربح والثاني يهدف إليه، اختصار مخل، فليس الربح هو محل الاختلاف، بل تعامل الطرفين مع الخطر، فالأول يهدف إلى مشاركة المستأمنين في الخطر والثاني يهدف إلى نقل خطر المستأمنين إلى المؤمن بعوض.

ب- تستخدم كل من شركات التأمين التعاوني، والتجاري المديرين والخبراء والموظفين وتدفع لهم أجورا كما تدفع بقية التكاليف والتعويضات. والفائض بعد ذلك يسمى ربحا لدى شركات التأمين التجاري، ويوزع على حملة الأسهم للشركة، بينما يعتبر جزءًا مسترجعا من القسط المدفوع في شركة التأمين التعاونية، فلا يوجد ربح يوزع ولا حملة أسهم توزع عليهم أرباح في شركات التأمين التعاونية.

ج- ليست المشكلة في الأرباح التي تحققها شركة التأمين التجاري، ولكن في النشاط الذي يولد لها تلك الأرباح، فهو نشاط غير جائز، فهي تقوم بنقل المخاطر بعوض، وهي معاوضة مالية بها غرر فاحش يجمع جمهور الفقهاء المعاصرون على عدم جوازها.

٢- في إجازة الغرر الفاحش في التأمين التجاري، يقول الكاتب « الغرر في عقد التأمين موجود، ومعترف به حتى لدى الغربيين، فهو يدخل عند رجال القانون الفرنسي فيما يسمى عقود الغرر أو العقود الاحتمالية. وهو مستثنى من القمار المحرم، وهذا الاستثناء موجود مثله، أو ما هو قريب منه عند الفقهاء المسلمين، فقد استثنوا عقد السباق والنضال من القمار المحرم، كما استثنى جمهور الفقهاء عقد الجعالة من الغرر المحرم »، (ص٦٦)، وعليه يجب إجازة عقد التأمين التجاري رغم وجود الغرر الفاحش فيه، ويقول « والذي يجيز التأمين التعاوني، ويمنع التامين التجاري، كالذي يجيز الإجارة، ويمنع الجعالة، لأجل ما فيها من غرر »، (ص٦٦). ويبرر الكاتب رأيه ذلك « بأن الغرر الكثير يمكن اغتفاره في المعاوضات أيضا، إذا كانت للناس حاجة إليه »، (ص٥٩).

يمكن مناقشة الكاتب في التالي:

لا يمكن اغتفار الغرر الفاحش في عقد التأمين التجاري وذلك لتوافر ضوابط تحريم الغرر فيه، أن العلة في تحريم العقود الاحتمالية ومنها التامين هو الغرر سواء في صيغة العقد وشروطه، أو في محل العقد. لذلك يكون العقد الاحتمالي محرما إن توافرت فيه الضوابط التالية:[١]

أ- أن يكون في عقد بيع، لأنها تقوم على المشاحة والتنافس، لأنها مصدر العداوة والبغضاء وأكل المال بالباطل كما يستفاد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهي عن بيع ثمر التمر حتى تزهو، فقلنا لأنس: ما زهوها ؟ قال تحمر وتصفر، أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟ وعقد التأمين التجاري هو عقد بيع، أما عقود التبرعات فلا تؤثر في صحتها الغرر على رأي المالكية[٢]، وقد وافقهم في ذلك ابن تيمية[١].

(١) **الضرير** ١٤١٦هـ.

(٢) **أحمد بن إدريس القرافي** (١٣٤٤) *الفروق*، القاهرة١/١٥٠-١٥١.

ب- أن يكون الغرر كثيرا، أجمع الفقهاء أن الغرر المؤثر هو الغرر الكبير، أما الغرر اليسير فغير مبطل للعقد. والغرر في العقود الاحتمالية من الغرر الكثير.

ج- أن يكون الغرر هو موضع العقد، أي يكون الغرر في المعقود أصالة، كما في عقود القمار والميسر وبيع السمك في الماء والطير في الهواء، أما عدم التأكد أو الغرر في التابع فإنه لا يؤثر في العقد، مثل بيع اللبن في الضرع مع الشاة، وبيع الشاة الحامل. والغرر هو محل العقد في عقد التأمين التجاري.

د- أنه يمكن تجنبه أو الاحتراز منه ولا تدعو إليه ضرورة أو حاجة، مثال الغرر الفاحش والذي سمح به لأنه تدعو إليه الحاجة، في بيع المنزل دون التحقق من أساسه، وبيع الجبة دون معرفة الحشوة التي بها، ذلك لأن التحقق من أساس الدار يستوجب نقضه، وهذا يودي إلى خراب المنزل وكذلك التحقق من حشوة الجبة يؤدي إلى إتلافها، لذلك سمح بهذا الغرر لأنه لا يمكن تجنبه مع بقاء الأصل سليما.

والتأمين التجاري لا تدعوا الحاجة إليه بوجود التأمين التبادلي والتعاوني (Mutual insurance) وهو منتشر بشكل كبير في الاقتصادات الغربية، وهو يختلف عن التأمين التعاوني الإسلامي «المركب» التي تطبقه شركات التأمين الإسلامية.

٣- في تبريره للغرر في عقد التأمين التجاري، يقول الكاتب « فإذا ثبت أن مصلحة التأمين مصلحة معتبرة على المستوى الكلي « مستوى الجماعة »، وأن الغرر فيها مغتفر، ألا يمكن القول ومن ثم باغتفار الغرر في التأمين على المستوى الجزئي « مستوى الفرد »، لأن المصلحة العامة مقدمة على الخاصة « الفردية » ؟ هذا بالإضافة إلى أن انخفاض الغرر على المستوى الكلي لا بد أن يؤدي إلى انخفاضه أيضا على المستوى الفردي »، (ص٦٢).

---

(١) **ابن تيمية، تقي الدين** (١٣٧٠هـ) *الفتاوى*، ٣٤٢/٣.

يمكن مناقش رأي الكاتب في التالي:

أ- إن المصلحة معتبرة في التأمين كما هي في التمويل ولكن لا يشترط أن تتحقق فقط بالتمويل التجاري، إذ أن التمويل التعاوني يمكن أن يحققها، كما أن مصلحة التمويل يمكن أن تحقق بصيغ المشاركة وليس فقط بصيغة القرض الربوي.

ب- أن قانون الأعداد الكبيرة ونظرية النهاية المركزية تؤدي إلى تخفيض مخاطر شركة التأمين التجاري، والتي تقوم الشركة بتجميعها وليست المخاطر على المستوى الكلي « مستوى الجماعة »، فتستطيع الشركة تقدير الخسائر المتوقعة واحتمال حدوثها بدقة، وذلك لمجموع المستأمنين لديها فقط وليس للمجتمع، وبالتالي يقل الغرر التي تتعرض له الشركة ويكون مغتفرا، ولكن الغرر للفرد المستأمن يكون كبيرا ولا يكون مغتفرا.

ج- أن مصلحة شركة التأمين التجاري ليس مصلحة عامة، وعليه يجب أن لا يكون مصلحتها مقدمة على مصلحة الفرد.

د- إن تخفيض مخاطر شركة التأمين التجاري عن طريق تجميعها سوف لن يؤدي إلى تخفيضه على المستوى الفردي، لأن ذلك لن يؤثر على مخاطر المستأمنين إلا إذا شارك المستأمنون شركة التأمين في تحمل المخاطر وهذا لا يتم إلا في شركات التأمين التعاونية.

٤- الكاتب يقرر أن التأمين « التجاري أكفأ من التعاوني »، (ص٦٢).

التعليق: « شركات التأمين التعاوني الغربية ليس أقل كفاءة من شركات التأمين التجاري ».

٥ - أدى التطور في الرياضيات وعلوم الإحصاء إلى إمكانية دراسة سلوك الخطر، وهو متغير عشوائي، وأمكن وضع الصيغ الرياضية والجداول الإحصائية لسلوك ذلك المتغير في شكل توزيعات احتمالية يمكن حساب قيمته المتوقعة وقياس انحرافته المعياري، وعن طريق الانحراف المعياري أمكن قياس الخطر،

وقد استخدمت التوزيعات التكرارية للحوادث لتقريب التوزيعات الاحتمالية لها، وبالتالي أمكن حساب متوسط تكلفة الخطر وحساب احتمال تحققه، وقد كانت مساهمة علم الإحصاء في تطور صناعة التأمين في قدرته على قياس الخطر، وباستخدام نظرية الأعداد الكبيرة أمكن تقليل الفرق بين القيمة المتوقعة للخطر وقيمة الخطر الفعلي، وذلك لأن الانحراف المعياري للمعاينة يكون أصغر من الانحراف المعياري للمجتمع، كما أمكن باستخدام نظرية النهاية المركزية تقريب سلوك المتغيرات العشوائية إلى توزيعات احتمالية معروفة مثل التوزيع الطبيعي، وبالتالي أمكن التنبؤ بالخطر بدرجة كبيرة من الدقة.

ربما لعدم اختصاص الكاتب، صعب عليه شرح قانون الأعداد الكبيرة، والمثال الذي ضربه لشرح القانون وهو إصابة ٧٠ هدفا من أصل ١٠٠ هو للتكرار النسبي لإصابة الهدف في هذه التجربة وهو(٧٠٪) ويستخدم لتقريب حساب احتمال إصابة الهدف، ولو كررنا التجربة سوف تختلف هذه النسبة، وهذا ليس له علاقة بقانون الأعداد الكبيرة.

٦- إن تجميع الأخطار لن يزيل الأخطار أو يقلل حدوثها ولكن سوف يقلل احتمال حدوثها للفرد داخل التجمع عما إذا كان خارج التجمع، وبالتالي لو كان حجم المخاطر ثابتاً فإن مشاركتها لعدد كبير سوف يقلل من تكلفتها، كما أن وظيفة التأمين لا يمكن أن يكون « تخليص الأنشطة الاقتصادية التي تقوم على خطر الغنم والغرم من المخاطر البحتة، والتي تعني خطر الغرم بلا غنم »، كما يدعي الكاتب، (ص٣٨)، فالخطر أو الغرم سنة كونية تقع على البعض والتأمين يرمي إلى توزيع تكلفتها وليس إزالتها.

٧- الكاتب يقرر « هناك هيئات تأمين تدعي أنها جمعيات تعاونية « أو تبادلية »، وحقيقتها أنها شركات تجارية ».

أن حجج الكاتب في رفض أسس إجازة التأمين التعاوني والتبرير لجواز التأمين التجاري مبنية على المقارنة بين التأمين التعاوني الإسلامي « المركب »

والتأمين التجاري، وشركات التأمين التعاوني الإسلامي « المركب » هي شركات تأمين تجارية تقوم بنفس وظيفة التأمين التجاري، وهي نقل الخطر بعوض، ولا تنطبق عليها الشروط الشرعية للتأمين التعاوني التي أجازته المجمعات الفقهية، لذلك ليس من المستغرب أن يرفض الكاتب مبررات إجازة التأمين التعاوني المركب، ولكن ذلك لن يؤدي إلى قبول التأمين التجاري والذي يوجد شبه إجماع بين الفقهاء المعاصرين على تحريمه.

ويمكن التفريق بين شركات التأمين التعاونية الغربية وشركات التأمين الإسلامي التعاونية « المركبة » والتأمين التجاري في التالي:

١ - التأمين التعاوني

الصفة المشتركة لجميع أشكال التأمين التعاوني وهي الصيغ المبنية على المشاركة في تحمل تكلفة الأخطار هي أن مجموع المستأمنين هم الذين يقومون بالتأمين على كل مستأمن فيتعاونون على تحمل الأخطار التي تحل بأي واحد منهم (Risk Sharing) ولا يهدفون إلى تحقيق الربحية، وأهم هذه الصيغ هي:

أ - التأمين التبادلي (Reciprocal Exchange insurance)

أهم ما يميز هذه الصيغة أنها لا تطلب تسجيلها كشركة تجارية (Incorporated)، وإنما كجمعية اتفق مؤسسوها على التعاون في تحمل الأخطار التي تحل بأي فرد منهم، فكل فرد فيها يعتبر مستأمناً حيث تتحمل الجمعية دفع تكاليف المخاطر التي يتعرض لها وهو أيضا مؤمن، لأنه يشارك في تحمل تكاليف الأخطار التي تحل بأي فرد في المجموعة، ويتولى إدارة التأمين ممثل منهم أو يعهد إلى جهة متخصصة بإدارتها مقابل أجر، ويهدف هذا النوع من التأمين إلى التعاون وليس الربح والذي لا يكون مقصودا أصالة ولا تبعا، ويدفع الأفراد أقساط التأمين للتعويض عن الأضرار المتوقعة، وتبقى ملكا لهم وترجع لهم إذا كانت فائضة عن إجمالي التعويضات ويرجع إليهم في حالة عدم كفايتها، ويشكل هذه الجمعيات الجماعات المهنية كالمزارعين والصناع والأطباء. ولعل

أشهر هذه الجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية الصليب الأزرق (Blue cross)، وجمعية الدرع الأزرق للتأمين الطبي (Blue Shield) والتي تتكون من مجموعة أطباء ومؤسسات طبية.

ب - التأمين التعاوني (Mutual insurance)

تعتبر شركات التأمين التعاونية مؤسسات غير ربحية، ويمتلكها المستأمنون، والذين لهم كل حقوق حملة الأسهم في الشركات المساهمة فهم يختارون مجلس الإدارة الذي يختار مدير الشركة، والفرق بين شركة التأمين التعاونية وشركة التأمين التجارية أن المستأمن يجب أن يكون شريكًا كاملاً في الشركة ولا يمكن أن يكون شريكًا غير مستأمن في الشركة، كما أنه في حالة الربح يكون الربح للمستأمنين، وفي حالة الخسارة يرجع فيه للمستأمنين لتحملها، بينما في حالة شركات التأمين التجاري، للشركة الربح وعلى الشركة الخسارة.

٢ - التأمين التجاري

وتقوم به شركات التأمين التجارية العامة، والتي يمتلكها حملة الأسهم، وهي كأي شركة مساهمة تهدف إلى تحقيق الأرباح لحملة الأسهم، ويوفر حملة الأسهم رأس المال اللازم لنشاطاتها، وتقوم الشركة بتوفير الحماية للمستأمنين من الأخطار التي قد يتعرضون لها مقابل قسط يدفعه المستأمن، وتستخدم التوزيعات الاحتمالية لحدوث الأخطار والحسابات الإكتوارية لتحديد قيمة القسط، ويضاف إلى تلك القيمة التكاليف الإدارية والأرباح التي ترغب في تحقيقها الشركة، وتطرح من ذلك العوائد المتوقعة على استثمارات الأقساط في فترات انتظارها، وبسبب المنافسة في سوق التأمين لا تستطيع الشركات المغالاة في قيمة قسط التأمين، وفي حالة انخفاض المخاطر عن المتوقع تحقق الشركة أرباحا توزع على حملة الأسهم. وقد تقرر الشركة توزيع جزء من تلك الأرباح على المستأمنين[١]. وفي حالة زيادة المخاطر عن المتوقع تتحمل الشركة الفرق وتعد

(١) **Niehaus, Harrinton** (2004) Risk Management &Insurance, 2ed, Mc Graw Hill, P. 77.

خسائر لها، وتخصم من احتياطياتها أو من رأسمالها، وفي حالة عدم القدرة على دفع جميع التعويضات قد تلجأ لإعلان إفلاسها.

٣- التأمين التعاوني الإسلامي «المركب»

إن التأمين التعاوني الذي اختارت شركات التأمين الإسلامية تركيبه وأطلقت عليه التأمين التعاوني الإسلامي المركب، في حقيقته ليس التأمين الحكومي الذي يقصد به دعم تكلفة المخاطر بهدف تحقيق عدالة التوزيع وزيادة الرفاهية للأفراد، كما أنه ليس التأمين التبادلي أو التعاوني الذي يشترك مجموعة المستأمنين في المشاركة في تكلفة الخطر، كما أنه ليس التأمين التجاري الذي يتم فيه نقل تكلفة المخاطر المتوقعة بعوض متفق عليه إلى جهة متخصصة في تجميع المخاطر وتفتيتها وتتحمل الغنم والغرم لتلك العملية.

تتجلى حقيقة شركات التأمين الإسلامي في التالي:

١- شركات التأمين الإسلامي هي شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ابتداءً

إن شركات التأمين الإسلامية وبحكم نظام تأسيسها، هي شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح لحملة أسهمها، ونشاطها الرئيسي هو تجميع الأخطار ونقلها عن المستأمنين بقسط « نقل المخاطر بعوض مالي » كوسيلة لتحقيق الأرباح، وبالتالي لن يكون من وظائفها دعم تكلفة الأخطار كما في التأمين الحكومي، لأنه يخالف مبدأ تحقيق أقصى الأرباح، ولا المشاركة في تحمل الخطر كما في التأمين التعاوني.

٢- تقوم شركات التأمين بوظيفة نقل المخاطر بعوض وليس المشاركة في المخاطر

لا يجيز نظام شركات التأمين الإسلامية أن يشترك المستأمنون في ملكية الشركة، ولن يشترك حملة الأسهم مع المستأمنين في تحمل تكلفة الأخطار المؤمن عليها، وبذلك لن يكون أساس التأمين هو المشاركة في تكلفة الأخطار « التعاون في تحمل الخطر » كما في شركات التأمين التعاونية التي أجمع الفقهاء على جوازها.

٣- تتحمل شركات التأمن الإسلامية مخاطر أقل وتحقق مكاسب أكبر من شركات التأمين التجارية

صممت شركات التأمين الإسلامية لتحمل مخاطر أقل من شركات التأمين التجارية ومكاسب أعلى، ففي حالة عدم كفاية أقساط التأمين والاحتياطيات لدفع تعويضات الخسائر، تقوم شركات التأمين التجاري بدفع تلك الخسائر من رأسمالها واحتياطياتها، بينما تقوم شركات التأمين الإسلامية بتحميل حساب المستأمنين تلك الخسائر، وذلك بإقراض مبلغ الخسائر لحساب المستأمنين، ثم استرجاع ذلك القرض لاحقا، كما أن شركة التأمين الإسلامية تقوم باستثمار أقساط التأمين بصيغة المضاربة، فتشارك في الغنم ولا تشارك في الغرم، بينما شركات التأمين التجارية تقوم باستثمار الأقساط وتتحمل غرم وغنم ذلك الاستثمار.

٤- استخدمت الهندسة المالية في بناء النموذج حتى تنطبق عليها فتاوى التأمين التعاوني

استخدمت الهندسة المالية في تصميم شركة التأمين الإسلامية لتكون شركة تأمين تعاونية ولكنها في نفس الوقت تكون شركة تجارية ربحية تقوم بالاتجار في المخاطر ونقلها بعوض وهي نفس الوظيفة التي تقوم بها شركات التأمين التجارية التقليدية.

وقد أدى عدم تفريق الكاتب بين شركات التأمين التعاوني الإسلامي «المركب»، وهي شركات تأمين تجارية وشركات التأمين التعاوني (Mutual insurance)، إلى إسقاط الفرق بين التأمين التعاوني والتجاري وبذلك أجاز الكاتب التأمين التجاري، وهذا غير صحيح.

الأربعاء في ١٤٣٠/١٢/١هـ أ.د. عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
٢٠٠٩/١١/١٨م a_alsaati@hotmail.com

إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي

المستخلص: تعرض هذه الورقة إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي. وبما أن الحكومة الفرنسية لا تعزم إنشاء قانون خاص بالتمويل الإسلامي، يبقى أمامها خياران: الاقتصار على القانون القائم وهيكلة أدوات التمويل الإسلامي لكي تبدو متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أو إيجاد قاطرة تشريعية يمكنها احتواء مبادئ التمويل الإسلامي.

وبعد أن عزمت الحكومة الفرنسية على إدراج التمويل الإسلامي عبر نظام العقود القائمة على الثقة، تراجعت على هذا الموقف، وهي تتجه - فيما يبدو - نحو استخدام الهياكل القانونية القائمة بدلا من السعي لإزالة بعض العوائق التشريعية التي تتمثل هنا في تعديل طفيف لنظام العقود القائمة على الثقة.

إن هذا التراجع يوحي بأن المقاربة المقاصدية المجردة التي تركز على الأبعاد الاقتصادية سوف تأخذ ثقلا أكبر من المقاربة القانونية التي تفسح هامشا أكبر لمراعاة معايير السلامة الشرعية. وإذا تحقق هذا الأمر، فهذا يعني أن هيكلة منتجات التمويل الإسلامي في فرنسا سوف تقودها نزعة الحيل. فهل تتفطن هيئات الرقابة الشرعية لهذه الممارسات الصورية وتسعى لتصحيحها، أم أنها سوف تتجه إلى تبريرها بدعوى نشر التمويل الإسلامي وتحسين وضع الجالية الإسلامية في فرنسا؟

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي – القانون الفرنسي – القانون اللين – التنافسية - نظام العقود القائمة على الثقة – هيكلة المنتجات المالية – مقاصد الشريعة – الحيل.

تمهيد

من خلال تتبع تجارب إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القوانين الوضعية تبين وجود ثلاث طرق رئيسة:

الأولى: الاقتصار على الإطار القانوني القائم مع تجاوز صورة التركيبة الأصلية والتركيز على الدور الاقتصادي الذي تلعبه أدوات التمويل الإسلامي استنادا إلى أداة تقليدية أو أكثر.

الثانية: إيجاد قاطرة تشريعية يمكنها احتواء أدوات التمويل الإسلامي.

الثالثة: إنشاء قانون خاص بالتمويل الإسلامي.

وبما أن الحكومة الفرنسية لا تعزم إنشاء قانون خاص بالتمويل الإسلامي رغم أن بعض الباحثين يرون ضرورة ذلك[١]، يبقى أمامها الخياران الأول والثاني. ويتمثل ذلك بالتحديد فيما يلي.

• تنسيق بعض الأدوات مثل التوريق[٢] ونظام العقود القائمة على الثقة - بشكله الحالي - أو صناديق الاستثمار بالمشاركة (*OPC contractuel*)[٣].

• إدراج مبادئ التمويل الإسلامي عبر نظام خاص كنظام الأدوات المالية[٤] - المحدد بموجب المادة ل ٢١١-١ من القانون النقدي والمالي -، أو نظام العقود القائمة على الثقة - الذي أدرج ضمن القانون المدني الفرنسي رقم ٢٠٠٧-٢١١ - مع إدخال بعض التعديلات عليه[٥].

---

(1) **Georges Affaki** (2008) *L'accueil de la finance islamique en droit français*: *Essai sur le transfert en système normatif*, p. 172; Ibrahim Cekici, *Finance islamique en France: problème de forme ou de fond(s)?*, Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre 2009, pp. 2-3; Abderrazak Belabes (2010), *La rencontre entre finance islamique et droit libanais, un itinéraire inédit*, Banque et Stratégie, n°278, février, pp. 8-11.

(٢) التوريق هنا هو ترجمة لكلمة "*securitization*" الانجليزية أو "*titrisation*" الفرنسية.

(3) **Gilles Saint Marc** (2009) *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe*, Université de Lyon 3, 20 novembre, p. 9; Cecelia Valente, *France risks sharia credentials over sukuk delay*, Reuters, London, February 17, 2010.

يبدو أن هذه الفكرة استوحت من تقرير للخزينة وهيئة الخدمات المالية البريطانية عنوانه الإطار التشريعي لتقنين السندات المالية الاستثمارية البديلة (الصكوك الإسلامية)، أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٥. وهذا يبين أن القائمين على ملف التمويل الإسلامي في فرنسا يترصدون عن قرب ما يجري في بريطانيا.

HM Treasury and **FSA** (2009) *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (sukuk)*, October, p. 5.

(4) **Laurent Aynès et Pierre Crocq** (2009) *La fiducie préservée des audaces du législateur* , Recueil Dalloz, n°38, p. 2559.

(5) **Arnaud de Bresson et Gilles Saint Marc** (2009) *Commission Paris Europlace "Finance Islamique" Programme d'actions 2009*, Paris, 3 février, p. 2; Paris Europlace, *L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*, Paris, 8 juillet 2009, p. 35.

والخلفية المعرفية في كلتا الحالتين هي أن القانون الوضعي الفرنسي هو إلى حد واسع مُكيَّف مع التمويل الإسلامي ويمكن بسهولة إيجاد نقاط توافق واضحة بين أدوات مالية إسلامية وآليات تشريعية فرنسية كما يبين في الجدول رقم (١) والرسم البياني رقم (١):

جدول (١). المبادئ المتشابهة بين التمويل الإسلامي والقانون الفرنسي.

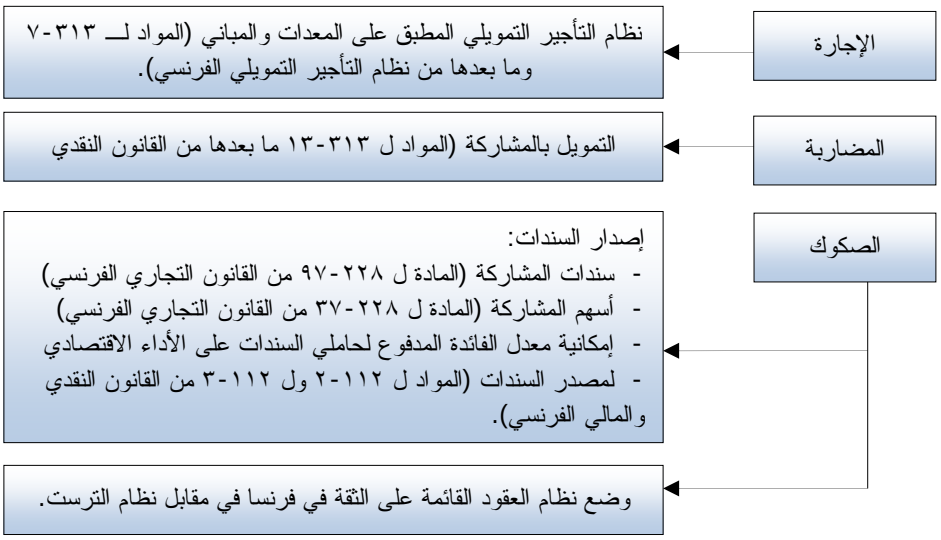
مبادئ الشريعة	مبادئ القانون الفرنسي
تحريم الربا	حظر معدل الفائدة الفاحش (قانون المستهلك، المادة ل ٣١٣-٣؛ القانون النقدي والمالي، المادة ل ٣١٣-٥ المطبق على المهنيين والشخصيات الاعتبارية حتى عامي ٢٠٠٣م/٢٠٠٥م).
تحريم الغرر والقمار	تأطير القمار (القانون المدني المادة ١٩٦٥). فتح أسواق الآجال (القانون الخاص بأسواق الآجال تاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٥ و٣١ ديسمبر ١٩٨٧م). اشتراط وجود عين محددة أو يمكن تحديدها (القانون المدني المادة ١١٢٩).
النشاطات المحرمة	حماية النظام العام والآداب الحسنة (القانون المدني المادة ٦)
المشاركة في الربح والخسارة	وجوب المشاركة في الربح والخسارة في قانون الشركات (القانون المدني المادة ١٨٤٤-١). نظام قروض المشاركة (القانون النقدي والمالي المادة ل ٣١٣-١٣ س). نظام أسهم المشاركة (القانون التجاري المادة ل ٢٢٨-٣٧). نظام سندات المشاركة (القانون التجاري المادة ل ٢٢٨-٩٧).
ارتباط التمويل بأصول حقيقية	صناديق المستحقات المشتركة (FCC) الممثلة للملكية المشتركة على المستحقات الضمنية.

المصدر: Gilles Saint Marc, *Finance islamique et droit français*, 2008, p. 7.

توجه السلطات الفرنسية نحو إدراج التمويل الإسلامي عبر نظام العقود القائمة على الثقة

ومنذ ١٤ مايو ٢٠٠٨م، بمناسبة تنظيم مائدة حوار عن التمويل الإسلامي من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي، ظهرت بعض الملامح التي تكشف عن نية الحكومة الفرنسية في إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي عبر نظام العقود القائمة على الثقة (*régime de fiducie*) الذي يتم من خلاله نقل محدود

ومؤقت لأموال منقولة من أجل الاحتفاظ به أو إدارته لحساب طرف ثالث. فيدخل فيه ثلاثة فاعلين: المنشئ (*fiduciant*)، والمؤتمن (*fiduciaire*)، والمستفيد (*bénéficiaire*). وهذا يعني أن المؤتمن يحصل على الملكية القانونية للأموال، في حين يتمتع المستفيد بالملكية الاقتصادية للأموال نفسها.



شكل (١). البنية الشرعية الموجودة المناسبة لأدوات التمويل الإسلامي.

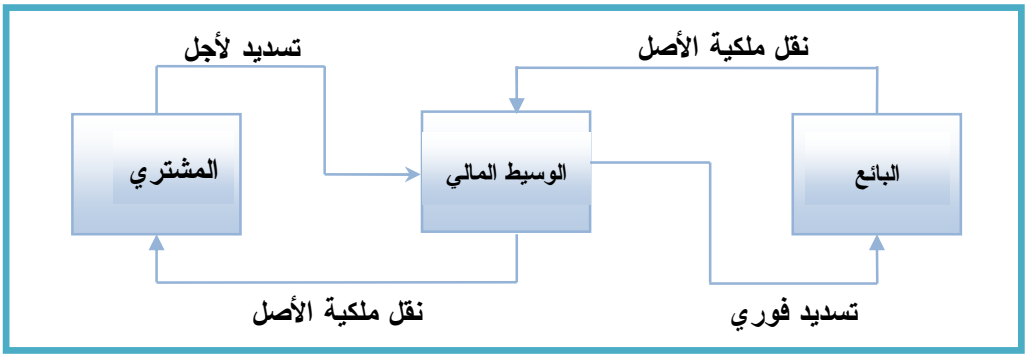
المصدر: Gilles Saint Marc, *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe*, 2009, p. 6

وتأكد هذا التوجه حين أعلنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد بصفة رسمية، في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨م، ببداية المشاورة بخصوص التعديلات التشريعية الخاصة بنظام العقود القائمة على الثقة ليتسنى استخدامه في مجال التمويل الإسلامي.

وفي تقرير لمنظمة "باريس أوروبلاس" يتعلق بأهم الإصلاحات التي أجريت على النظام المالي الفرنسي في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، جاء ما يلي: "إن النقاش الذي دار حول إدراج التمويل الإسلامي في فرنسا وصل إلى نتيجة

مؤداها أن نظام العقود القائمة على الثقة هو السبيل الأنسب سواء من حيث التمويل المهيكل (وبخاصة المرابحة) أو إصدار الصكوك الإسلامية"[١].

ومعنى ذلك أن المشرع الفرنسي ينظر إلى أدوات التمويل الإسلامي بأنها نقل مؤقت للملكية كما يظهر في الرسمين البيانيين (٢) و(٣) لعملية المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك في تقرير منظمة "باريس أوروبلاس" المتعلق بالتمويل الإسلامي.

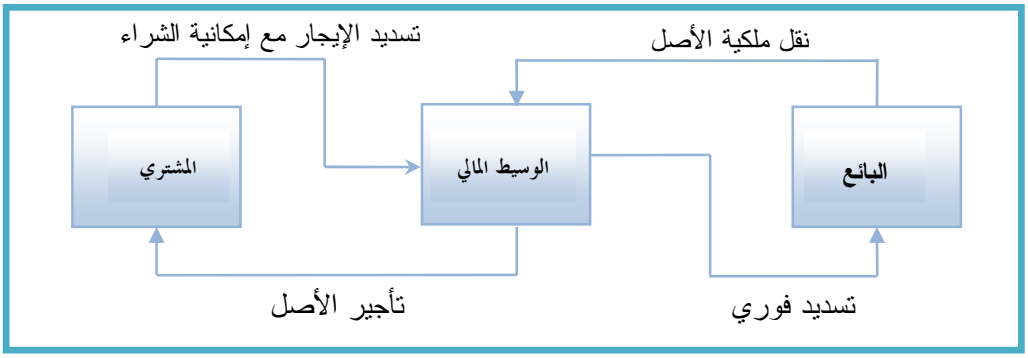


شكل (٢). خطوات عملية المرابحة من منظور نقل الملكية

المصدر: Rapport Jouini-Pastré, *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris*, p. 35.

(1) Paris Europlace, *L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*, Paris, 8 juillet 2009, p. 35.

تجدر الملاحظة بأن الممارسة الدولية في إصدار الصكوك الإسلامية تستند في كثير من الأحيان إلى نظام الترست الانجلوساكسوني. ويستلزم هذا الأخير ازدواجية في الملكية الناجمة عن وجود مصدرين للنظام القانوني البريطاني. فمن جهة، تمنح قواعد القانون العام (*common law*) للمؤتمن الملكية القانونية، بينما تمنح قواعد قانون الإنصاف (*equity*) للمستفيد ملكية المنفعة. وتسمح هذه الازدواجية في الملكية بالامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تتطلب أن يتمتع حامل الصكوك بحق ملكية الأصول الحقيقية. انطلاقا من هذه الممارسة، اتجهت الأنظار في فرنسا نحو نظام العقود القائمة على الثقة الذي يعتبر بأنه القاطرة التشريعية التي تنقل نظام الترست إلى القانون الفرنسي.



شكل (٣). خطوات عملية الإجارة المنتهية بالتمليك من منظور نقل الملكية.

المصدر: Rapport Jouini-Pastré, *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris*, p. 36.

ومما هو جدير بالملاحظة أن نظام العقود القائمة على الثقة، الذي تم اعتماده في البرلمان الفرنسي في ١٧ فبراير ٢٠٠٧م، لم ينشأ، كما صرح بذلك واضعه فيليب ماريني، من أجل إدراج التمويل الإسلامي في القانون المدني الفرنسي، وإنما من أجل منافسة نظام الترست القائم في الدول الأنجلوساكسونية لتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي(١). فكيف يمكن حصر عقود التمويل الإسلامي في هذا النظام الذي لم ينشأ من أجلها ويرتكز على فلسفة مغايرة لها؟

إن نظام العقود القائمة على الثقة الذي يحتضن عقود التمويل الإسلامي سوف يذيب خاصيتها الإسلامية ويكون مجرد شكل من أشكال عقود القانون الفرنسي. ومن هذا المنظور، يصبح من حق أي مستثمر مسلم، شأنه في ذلك شأن أي مستثمر، أن يستخدم في فرنسا نظام العقود القائمة على الثقة في تمويلاته، ولكنه بهذا الشكل لن يحقق إلا عملية استثمار وليس استثمارًا مطابق للشريعة الإسلامية(٢).

(1) Philippe Marini (2009) *Droit français. Le renouveau de la fiducie*, Revue Banque, n°713, 1er mai, p. 58.
(2) Georges Affaki (2008) *L'accueil de la finance islamique en droit français: Essai sur le transfert en système normatif*, p. 172.

مشروع قانون لإدراج التمويل الإسلامي عير نظام العقود القائمة على الثقة

إن التعامل مع التمويل الإسلامي لا يتم على أساس "كما هو" (*tel qu'il est*) ولكن على "كما ليس هو" (*tel qu'il n'est pas*) عبر مرآة معاكسة لبعض القيم المنتقاة بعناية. وعليه، فإنه لا يمكن استقبال التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي إلا بتخريج فقهي يكيف بموجبه عقد التمويل الإسلامي على أحد العقود أو الأنظمة المسماة في القانون الفرنسي.

والمفارقة هنا هي أن أصحاب هذه المقاربة يجدون أنفسهم سجناء بين موقفين يؤديان في النهاية إلى نفس النتيجة: رفض ثقافة الآخر أو رفض الثقافة الشخصية لصالح شمولية مفترضة أو مزعومة.

وعلى ضوء هذه المقاربة الثنائية المنغلقة، قدم فيليب ماريني، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، في ١٨ مارس ٢٠٠٩، مشروع قانون يقترح فيه تعديل نظام العقود القائمة على الثقة لتمكين إدراج التمويل الإسلامي في القانون المدني الفرنسي. لكن اختيار القاطرة التشريعية لهذا المشروع لم يكن مناسبًا باعتبار أنه أقحم في قانون خاص بتسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورغم هذا الخلل الذي يعرف في اصطلاح البرلمانيين الفرنسيين بالفارس التشريعي (*cavalier législatif*)، فإن المشروع مرّ بسهولة في مجلس الشيوخ، وتمّ اعتماده في ٩ يونيو ٢٠٠٩م.

طعن المعارضة في مشروع القانون وقبوله من قبل المجلس الدستوري

ولكن الأمر لم يكن كذلك عندما وصل إلى البرلمان حيث قدم ٦٠ برلمانيًا من الحزب الاشتراكي طعنًا بشأنه إلى المجلس الدستوري بعد أن تمت المصادقة عليه من قبل الحزب الحاكم الذي يشكل الأغلبية. وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م، قرر المجلس الدستوري الفرنسي قبول الطعن المقدم من قبل المعارضة.

وقد رأت بعض وسائل الإعلام الفرنسية والعربية من خلال هذا القرار رفض المجلس الدستوري الفرنسي لأي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي. والصحيح أنه لم يتخذ حتى الآن أي موقف صريح إزاء احتضان القانون الفرنسي للتمويل الإسلامي. كل ما حصل هو أنه ألغى المادة ١٦، المكملة للمادة ٢٠١١ من القانون المدني، المتعلقة بإدراج مبادئ التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة لتسهيل عملية إصدار الصكوك الإسلامية في النظام المالي الفرنسي، ليس بسبب المحتوى، ولكن لأن هذه المادة ليس لها علاقة، مباشرة أو غير مباشرة، بتسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبهذا فإن قراره يتعلق بالشكل وليس بالمضمون، وهي مآخذ إجرائية لا تمس جوهر موضوع التمويل الإسلامي.

اتجاه السلطات الفرنسية نحو استخدام الهياكل القانونية القائمة بدلاً من إزالة العوائق القانونية

ومنذ ذلك الحين، ظل ملف التمويل الإسلامي معلقًا رغم أن وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد، في ٣ نوفمبر ٢٠٠٩م، أعلنت عن عزمها في إدراج التمويل الإسلامي في فرنسا قائلة: "سوف ندرج من جديد هذه الإجراءات عبر قاطرة تشريعية أكثر ملاءمة"(١).

ويبدو أن الحكومة الفرنسية تراجعت عن هذا الموقف وأنها تتجه نحو استخدام الهياكل القانونية القائمة بدلاً من السعي لتعديل القانون. يقول جيل سان مارك رئيس لجنة التمويل الإسلامي في منظمة "باريس أوروبلاس" في مقابلة مع وكالة روترز (Reuters) في ١٧ فبراير ٢٠١٠م: "سوف نكون مبدعين، وتتمثل فكرتنا في اقتراح هياكل تتوافق مع الأدوات القانونية القائمة دون السعي

(1) Marie Visot, *Paris veut attirer les capitaux du Moyen-Orient,* Le Figaro, 3 novembre 2009.

بالضرورة إلى تعديلات، وتقييم ما إذا كانت هذه الهياكل مقبولة لـدى الفقهـاء الفرنسيين وفقهاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"[١].

إن هذا الإبداع الذي يتحدث عنه هذا الأخير ما هو في الحقيقة إلا مجـرد تقليد لما يحصل في بريطانيا[٢].

ومن الإشارات القوية التي تؤكد هذا التوجه استبدال جيـل سـان مـارك (Gilles Saint Marc) بفيليـب هنـري (Philippe Henry)، منـذ ٢٥ مـارس ٢٠١٠م، في منصب رئاسة لجنة التمويل الإسلامي بمنظمة "باريس أوروبلاس" (Paris Europlace). فالأول محام في مكتب جيد لواريت نوال (Gide Loyrette Nouel)، بينما الثاني هو مصرفي مسؤول عن نشاطات الاستثمار فـي فرنـسا ودول البنلوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا) للمجموعة المصرفية البريطانية "إتش س بي سي" (HSBC). ويمكننا أن نرى من وراء هذا الإجـراء رسـالة مفادها ما يلي: بعد التفكير في إشكالية إدراج التمويل الإسـلامي فـي القـانون الفرنسي، حان الوقت للتطبيق[٣].

ومن هذه الإشارات أيضًا مضي القائمون على ملف التمويل الإسلامي قدمًا في إصدار التوجيهـات الـضريبية (*instructions fiscales*) عـن المرابحـة، والصكوك، والإجارة، والاستصناع، والمضاربة، والمشاركة، والوكالة. ويتمثل حافز هذا المسلك في فكرة مؤداها: "من المحتمل ألا تكون هناك حاجة لتعـديل

(1) Cecelia Valente, *France risks sharia credentials over sukuk delay,* Reuters, London, February 17, 2010.

وفي هذا الصدد، يراجع أيضًا:

Gilles Saint Marc, *Emission de soukouk en droit français: l'apport de la fiducie*, Banque & Stratégie, février 2010, n°278, p. 7.

(2) HM Treasury and FSA, *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (sukuk),* October 2009, p. 5.

(3) Soraya Haquani et Thierry Zakhia, *Un nouveau président pour la commission finance islamique de Paris* Europlace, AGEFI, 25 mars 2010.

القانون، أو ربما يتم اللجوء إلى ذلك كآخر حل"، على حد تعبير تيري ديسو (Thierry Dissaux)، المستشار في الشؤون المالية بالمديرية العامة للخزينة بوزارة الاقتصاد الفرنسية[١].

جوهر الصراع التنافسي: أن تكون أسرع من منافسك وليس أفضل منه

إن هذا التراجع يظهر أن القائمين على ملف إدراج التمويل الإسلامي في فرنسا يفتقدون إلى منهجية علمية رصينة وأن مواقفهم تتقلب من أجل تفادي الخروج من معركة التنافسية القانونية[٢].

وهذا السلوك يظهر - مرة أخرى - جوهر المعركة التنافسية بغض النظر عن مجالها: أن تكون أسرع من منافسك وليس أفضل منه. وهذا يذكرني بقصة رددها المدير العام لشركة سوني اليابانية، أكيو موريتا (Akio Morita) (١٩٢١-١٩٩٩م)، في محاضرته التي ألقاها في مختلف أنحاء العالم قائلاً:

"اجتمع أمريكي وياباني في غابة، وفجأة شاهدا أسدًا متوحشًا يريد الهجوم عليهما. فجلس الياباني وارتدى بسرعة حذاء رياضة، مما أثار تعجب الأمريكي قائلاً:

- هل تعتقد أنك بهذا الحذاء الرياضي ستكون أسرع من الأسد ؟

- فأجاب الياباني: بالطبع لا ! إنني أسعى فقط لأكون أسرع منك...".

إن هذه القصة التي أثارت إعجاب الكثير من رجال الأعمال تكشف عن حقيقية الصراع التنافسي الذي يمجد الحيل والسلوكيات اللاأخلاقية[٣].

(1) Thierry Dissaux, *Faire converger une problématique bancaire et une problématique fiscale*, propos recueillis par Soraya Haquani, AGEFI, 1er avril 2010.

(٢) تسعى السلطات الفرنسية لتعزيز تنافسية القانون الفرنسي لاسيما عبر استقطاب التمويل الإسلامي؛ يراجع عبد الرزاق بلعباس، التمويل الإسلامي في فرنسا، جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٠٨م، ص ٩٨.

(3) Philippe Thureau Dangin, *La concurrence et la mort*, Paris: Syros, 1995, p. 172.

تحت ضغط هذا الصراع التنافسي، يقرر الخبراء الفرنسيون تارة بأن نظام العقود القائمة على الثقة هو السبيل الأنسب لإدراج أدوات التمويل الإسلامي[١] مع ضرورة إجراء بعض التعديلات على هذا النظام[٢]، وتارة أخرى بأنه لا حاجة إلى إجراء تعديلات قانونية وأن التنسيق بين بعض الأدوات القائمة قد يلبي الطلب[٣]؟ المهم هو تحقيق نتيجة على حساب المنافس اللدود بريطانيا.

الصراع التنافسي يطرد القوانين الحسنة لصالح الترقيعات القانونية

ولتحقيق أي نتيجة في أسرع وقت ممكن، لجأ الخبراء الفرنسيون إلى حيلة قانونية تتستر وراء روح ومآلات المعاملات المالية الإسلامية.

وهذا يوحي بأن المقاربة المقاصدية المجردة سوف تأخذ ثقلاً أكبر من المقاربة القانونية التي تحاول – ولو في الظاهر – مراعاة السلامة الشرعية[٤]. بعبارة أخرى، إن هيكلة منتجات التمويل الإسلامي في فرنسا تتجه نحو الحيل والصورية باعتبار أن المنافسة بين المصارف الإسلامية ترتكز على ثلاثة عناصر (السعر والجودة والسلامة الشرعية) وأن الترجيح بينها يدفع إلى المرونة والتساهل في إصدار الفتوى[٥].

فهل تتفطن هيئات الرقابة الشرعية لهذا الأمر (ملحق ١)، أم أنها سوف تتجه إلى تبريره – ولو مرحليًا – بدعوى نشر التمويل الإسلامي في فرنسا وتحسين وضع الجالية الإسلامية فيها وتعزيز قوتها الاقتصادية؟

(1) Paris Europlace, *L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*, Paris, 8 juillet 2009, p. 35.
(2) Arnaud de Bresson et Gilles Saint Marc, *Commission Paris Europlace "Finance Islamique" Programme d'actions 2009*, Paris, 3 février 2009, p. 2.
(3) Gilles Saint Marc, *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe,* Université de Lyon 3, 20 novembre 2009, p. 9.
(4) Soraya Haquani et Thierry Zakhia, *Des instructions fiscales sont en cours pour aménager le cadre juridique des instruments financiers islamiques*, AGEFI, 1er avril 2010.
(5) Anouar Hassoune, *Enjeux et défis pour la finance islamique*, 15 avril 2009, p. 90.

المنافس مولع بالاقتداء بالأكثر تنافسية منه واحتقار من هو أدنى منه

ومن الغريب أن هؤلاء الخبراء الذين يتغنون بالبراغماتية تجاهلوا التجربة اللبنانية التي حاولت إدراج التمويل الإسلامي عبر نظام العقود القائمة على الثقة ابتداء من عام ١٩٩٦م. ولكن هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة من حيث تعزيز تنافسية النظام المالي اللبناني في مجال التمويل الإسلامي. وهذا ما دفع مصرف لبنان إلى إنشاء نظام خاص بالمصارف الإسلامية في عام ٢٠٠٤م الذي يعتبر الانطلاقة الحقيقية للتمويل الإسلامي في لبنان[١].

فلماذا تُقلَّد بريطانيا ولا تُولى التجربة اللبنانية في مجال التمويل الإسلامي الاهتمام رغم أنها غنية بالدروس والعبر ؟

هل يرجع ذلك إلى المركزية الثقافية التي تؤدي إلى التحيز المعرفي على أساس أن الفلسفة التنويرية الأوروبية هي أساس كل تقدم ؟

أم إلى أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب كما أشار ابن خلدون[٢] ؟

أم إلى مركب الاستعلاء الذي يرى من خلاله المصاب به بأن تقليد من هو أقل منه شأنًا منقصة ؟

ألا يدل على أن إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي لا تنحصر على عوامل فنية محضة ؟

(1) Abderrazak Belabes, *La rencontre entre finance islamique et droit libanais, un itinéraire inédit,* Banque et Stratégie, n°278, février 2010, pp. 8-11.

(٢) عبدالرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار القلم، ص ١٤٧.

النتائج والتوصيات

النتائج

يفتقد القائمون على ملف إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي إلى منهجية علمية رصينة ونظرة إستراتيجية يتم من خلالها تحقيق مشاريع مستدامة تخدم الاقتصاد الوطني.

وهذا يؤثر سلبًا على تنافسية القانون الفرنسي لاسيما من حيث الرؤية والتوقعية. فتارة يتم تقرير أن نظام العقود القائمة على الثقة هو السبيل الأنسب لإدراج أدوات التمويل الإسلامي مع ضرورة إجراء بعض تعديلات على هذا النظام، وتارة أخرى بأنه لا حاجة إلى تعديلات قانونية وأن التنسيق بين بعض الأدوات القائمة قد يلبي الطلب مع الأمل بأن يقوم المستثمرون وفقهاء سوق الرقابة الشرعية بمشاطرة هذا الرأي.

في ظل هذه البيئة التشريعية الضبابية، يبقى أهم شيء هو تحقيق نتائج مرحلية مؤقتة، ولو رمزية، على حساب المنافس اللدود بريطانيا. لهذا تسعى ساحة باريس المالية إلى إصدار صكوك إسلامية بقيمة مليار يورو (١,٣٧ دولار) خلال عام ٢٠١٠م حتى تبدو رائدة للتمويل الإسلامي في القارة الأوروبية وترسل أيضًا إشارة إيجابية لدول الخليج.

التوصيات

أين يقع دور هيئات الرقابة الشرعية – الموجودة داخل فرنسا وخارجها – في هذا الصراع التنافسي القانوني الذي لا يولي اهتمامًا للفضيلة والخلق الحسن والسلامة الشرعية؟

ودور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؟

ودور الأساتذة والباحثين والمدربين؟

ودور جمعيات حماية المستهلك؟

ودور مسلمي فرنسا؟

هل يقفون مكتوفي الأيدي حيال إدراج التمويل الإسلامي في فرنسا ويسعون إلى تعظيم منافعهم الشخصية دون السعي للتأثير على مساره؟

أم أنهم يعملون لأخذ زمام المبادرة ليكونوا فاعلين لا مجرد مقيمين أو زوار يكتفون ***بالشعارات الرنانة والعواطف والمجاملات***؟

لن يتحقق هذا الأمر بالارتجال والمبادرات الفردية، بل بتضافر الجهود والتنسيق الجماعي لرسم خريطة وفية للتمويل الإسلامي في فرنسا ضمن "الذكاء الاقتصادي" الذي يتم من خلاله رصد المعلومة وجمعها وتحويلها إلى قيمة معرفية مضافة، ثم استغلالها من أجل اليقظة الإستراتجية لتحسين الكفاءة الاقتصادية والتصدي لمخاطر السلامة الشرعية.

ملحق رقم (١)

رأي رئيس اللجنة الشرعية للرقابة وبحوث التمويل الإسلامي في فرنسا
في إصدار الصكوك الإسلامية وفق نظام العقود القائمة على الثقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

بعد دراسة الهيكل المقترَح لإصدار الصكوك الإسلامية وفق ما يعرف بعقد الائتمان (الفِيدوسية) ضمن القانون الفرنسي، ول بدايةً لقد عرّفت المادّة ٢٠١١ من القانون المدني عقدَ الائتمان (الفيدوسية) بأنّه "عملية بموجبها يقوم طرف مُنشئٌ أو أطراف منشئون بنقل أعيان أو حقوق أو رهون أو جملة من أعيان أو حقوق أو رهون حاضرة أو متوقعة مستقبلاً إلى مؤتمن أو مؤتمنين ، يمسكونها بمعزل عن ممتلكاتهم الخاصّة - وبها يعملون لغاية محددة تصب في مصلحة مستفيد أو مستفيدين يتم تعيينهم من قبل الطرف المنشِئ".

وتجدر الإشارة إلى أنّ القانون المدني المعمول به حاليًا لا يعترف بالتفرقة بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية كما هو الشأن في القانون الأنجلوسكسوني، فالملكية في نظر المقنّن الفرنسي غير قابلة للتجزئة، إذ تنصّ المادّة رقم ٥٤٤ على أنّ "الملكية هي الحق المطلق في التمتّع والتصرّف في الأشياء شريطة ألاّ تستعمل فيما هو محرّم في القوانين أو النظم".

هذا وأثناء بحثنا عن تكييف فقهي لعقد (الفيدوسية) مع إمكانية إصدار صكوك استثمار عليه، ظهر أنّ مما يوجب الاعتراض: وجوب نقل ملكية الأصول وما يتبع ذلك من التصرّفات إلى المؤتمَن في حدود مدّة زمنية لا تتعدى ٩٩ سنة.
وحيث إنّ الملكية يتم نقلها بمقتضى ذلك العقد فلا يمكن حسب رأينا جعله وعاءً مناسبًا لإصدار صكوك الاستثمار لانتفاء شرط الملكية عنهم ولأنه لا حماية قضائية لحملة تلك الصكوك ما لم يكونوا مالكين حقيقة للأصول في نظر القانون.

ثمّ إنّ الشركة التي تأسست لإصدار الصكوك لا تمنح المستثمرين أسهمًا فيها وإنما تعتبرهم مُقرِضين.

وعليه فما سيُمنح لحاملي الصكوك (السّندات) على شكل عوائد تأجير يكون من الربا الحرام.

فخلاصة القول أنّ عقد الائتمان المعروف بِـ"الفِيدوسية" في صورته المقترحَة حاليًا يبقَى إطارًا محدودًا لا يستوعب شروط وضوابط إصدار الصكوك. والمطلوب لجعلها قابلة

لذلك ــ من وجهة نظرنا ــ تطويرُ القانون الفرنسي إمّا نحو إلغاء شرط نقل الملكية وإقامة العلاقة بين حملة صكوك الاستثمار والطرف المؤتمَن على أساس عقد وكالة بأجر وإما نحو السماح بتجزئة الملكية كما في القانون الأنجلوسكسوني وإمّا نحو جعل الملكية المنقولة إلى المؤتمن صوريةً اسميةً بعد تفريغها من خصائصها. ويلزم في كلّ الأحوال إعطاء المستثمرين صفة الشركاء في ملكية المؤسسة المصدرة للصكوك.

تنبيه: في حالة رفض إجراء تعديلات قانونية في اتجاه إحدى المقترحات المشار إليها آنفًا نرَى أنه يمكن توجيه البحث نحو الاستفادة من بعض أنواع الوقف غير الخيري.

كتبه زكريا صديقي
رئيس اللجنة الشرعية للرقابة وبحوث التمويل الإسلامي في فرنسا (ACERFI)
٢٠٠٩/٠٦/٠٢م.

المراجع

أولا: المراجع العربية

ابن خلدون عبدالرحمن (١٩٧٨م)، المقدمة، بيروت: دار القلم.

بلعباس عبدالرزاق (٢٠٠٨م)، التمويل الإسلامي في فرنسا، جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢١، العدد ٢، ص ص: ٩٧-١١٧.

صديقي زكريا (٢٠٠٩م)، القول في الفيدوسية الفرنسية، http://seddiki.eu، ٢ يونيو.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Affaki Georges (2008), *L'accueil de la finance islamique en droit français*: *Essai sur le transfert en système normatif,* in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française*, Paris: Secure Finance, pp. 145-172;

Aynès Laurent et Crocq Pierre (2009), *La fiducie préservée des audaces du législateur* , Recueil Dalloz, n°38, pp. 2559-2560.

Belabes Abderrazak (2010), *La rencontre entre finance islamique et droit libanais, un itinéraire inédit*, Banque et Stratégie, n°278, février, pp. 8-11.

Bresson Arnaud de et Saint Marc Gilles (2009), *Commission Paris Europlace "Finance Islamique" Programme d'actions 2009*, Paris, 3 février.

Cekici Ibrahim (2009), *Finance islamique en France: problème de forme ou de fond(s)?*, Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre, pp. 2-3.

Dissaux Thierry (2010), *Faire converger une problématique bancaire et une problématique fiscale*, propos recueillis par Soraya Haquani, AGEFI, 1er avril.

Haquani Soraya et Zakhia Thierry (2010), *Des instructions fiscales sont en cours pour aménager le cadre juridique des instruments financiers islamiques*, AGEFI, 1er avril

Haquani Soraya et Zakhia Thierry (2010), *Un nouveau président pour la commission finance islamique de Paris* Europlace, AGEFI, 25 mars.

Hassoune Anouar (2010), *Enjeux et défis pour la finance islamique*, journée internationale organisée par l'Ecole supérieure de commerce de Tunis, l'Institut des Hautes Etudes Commerciales de Carthage et SKEMA Business School, Tunis, 15 Avril, *http://www.esct.rnu.tn/site/doc5.pdf*

HM Treasury and FSA (2009), *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (sukuk)*, October.

Jouini Ilyès et Pastré Olivier (2008), *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris*, Paris Europlace.

Marini Philippe (2009), *Droit français. Le renouveau de la fiducie*, Revue Banque, n°713, 1er mai, p. 58.

Paris Europlace (2009), *L'environnement juridique de la Place financière de Paris: les principales réformes 2008-2009*, Paris, 8 juillet.

Saint Marc Gilles (2010), *Emission de soukouk en droit français: l'apport de la fiducie*, Banque & Stratégie, février, n°278, pp. 4-7.

Saint Marc Gilles (2009), *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe*, Université de Lyon 3, 20 novembre.

Saint Marc Gilles (2008), *Finance islamique et droit français*, Paris: Tables rondes du Sénat, 14 mai.

Thureau-Dangin Philippe (1995), *La concurrence et la mort*, Paris: Syros.

Valente Cecelia (2010), *France risks sharia credentials over sukuk delay*, Reuters, London, February 17.

Visot Marie (2009), *Paris veut attirer les capitaux du Moyen-Orient*, Le Figaro, 3 novembre.

الأربعاء في ١٤٣٠/١٢/٢٨هـ

٢٠٠٩/١٢/١٦م

د. عبد الرزاق سعيد بلعباس

Dr Abderrazak Said Belabes

abelabes@kau.edu.sa

The Problem of Introduction of Islamic Finance in French Law

Abstract: *This paper examines the problem of introduction of Islamic finance in French law. Since French law does not intend to create a specific law for Islamic finance, there remains two options: to stick to the existing legislative framework by structuring some instruments of Islamic finance in order to appear Shariah compliant, or find a legislative vehicle that can contain the principles of Islamic finance.*
After the decision of the French government to introduce Islamic finance in French law through a trust system, it seems to favor the use of existing legal structures rather than seeking to amend laws.
This retreat suggests that the purpose approach that focuses on the economic impacts tend to take more weight than the legislative approach that offers more room for compatibility with the Shariah. If this trend actually materialized, it means that the structuring of instruments of Islamic finance in France will be guided by a propensity to use stratagems.
What will be the position of Shariah boards: correct such practices or, conversely, justify them for the sake of spreading Islamic finance and promoting the integration of Muslims in France?
Keywords: *Islamic finance - French law – soft law – competitiveness - trust - structuring financial products - Shariah objectives – stratagems.*

La problématique d'introduction de la finance islamique en droit français

Résumé: *Le présent papier a pour objet la problématique d'intégration de la finance islamique en droit français. Vu que le législateur français n'a pas l'intention de créer une loi spécifique à la finance islamique, il lui reste deux options: se limiter au cadre législatif existant en structurant quelques instruments de la finance islamique de manière à apparaître compatibles avec la chari'a, ou trouver un véhicule législatif capable de contenir les principes de la finance islamique.*
Après que le gouvernement français ait opté pour l'accueil de la finance islamique en droit français à travers le régime de fiducie, il semble s'orienter vers l'utilisation des structures légales existantes plutôt que de chercher à amender les lois.
Ce recul suggère que l'approche finaliste qui met l'accent sur les impacts économiques tend à prendre davantage de poids que l'approche législative qui offre plus de marge pour la comptabilité avec la chari'a. Si cette tendance se concrétise effectivement, cela signifie que la structuration des instruments de la finance islamique en France sera guidée par une propension à l'usage de subterfuges.
Quelle sera alors la position des conseils de supervision légale: corriger de telles pratiques ou, au contraire, les justifier sous prétexte de propager la finance islamique et favoriser l'intégration des musulmans de France?
Mots-clès: *finance islamique – droit français – droit mou – compétitivité - régime de fiducie – structuration des produits financiers – finalités de la chari'a – subterfuges.*

هل قرر المجلس الدستوري الفرنسي رفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي؟

المستخلص: في الأيام الأخيرة انتشر في أوساط الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أفرادًا ومؤسسات، خبر مؤداه أن المجلس الدستوري الفرنسي قرر رفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي. وبالرجوع إلى القرار الأصلي يظهر أن الخبر بهذه الصيغة ليس صحيحًا وأن الأمر يتعلق بمادة وليس بإجراء. وقد دفعني هذا الخلط والتغطية غير الوافية للحدث إلى ترجمة القرار الأصلي رقم ٢٠٠٩-٥٩٠ د س تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م، والتعليق على مواده في سياق القانون رقم ٢٠٠٩م-١٢٥٥، المعتمد من قبل البرلمان في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م والمنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٩م، وهو يهدف إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية.

إن المجلس الدستوري الفرنسي، على نقيض ما تمّ ترويجه، لم يتخذ حتى هذه اللحظة أي موقف صريح إزاء التمويل الإسلامي بفرنسا. كل ما حصل هو أنه ألغى المادة ١٦، المكملة للمادة ٢٠١١ من القانون المدني، التي تتعلق بإدراج مبادئ التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة لتسهيل عملية إصدار السندات الإسلامية بفرنسا، ليس بسبب المحتوى ولكن لأن هذه المادة ليس لها علاقة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بتسهيل الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

منذ يوم الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م، تناقلت وسائل الإعلام، السمعية والبصرية والمكتوبة، والمؤسسات المهتمة بالتمويل الإسلامي والأساتذة والباحثين في الاقتصاد الإسلامي بمن فيهم بعض المنتسبين إلى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي خبرًا مؤداه أن المجلس الدستوري الفرنسي أعلن حظر القيام بأي إجراء يخص التمويل الإسلامي أو إصدار أي سندات خزينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك لأسباب تتعلق بشكل مشروع القانون المقدم.

ومصدر هذه المعلومة هو مقالة نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية "أ ف ب" (AFP) بالفرنسية والعربية والانجليزية. لكن مترجم النص من الفرنسية إلى العربية في الوكالة ترجم كلمة (*article*) بإجراء بدلاً من مادة. ومن هنا يتضح أن الوكالة قصدت أن المجلس الدستوري الفرنسي رفض مادة تتعلق بالتمويل الإسلامي، ولم يرفض أيّ إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي. ومع ذلك فإن نقلها لجلسة المجلس الدستوري لم يكن دقيقًا بهذا العنوان. ومما يلفت الانتباه أن نقل وسائل الإعلام الفرنسية للخبر كان متضاربًا، مما يدل على أنها لم ترجع إلى القرار الأصلي وأنها تفتقد إلى خلفية دقيقة بشأن ملف التمويل الإسلامي في فرنسا. فتحدثت بعض الصحف عن مادتين وأخرى عن مادة[1]. مع أن الأولى، وهي المادة ١٤، ليس لديها أي علاقة بالتمويل الإسلامي. فهي تخص إعفاء الخبراء المحاسبين، عند تقديمهم لمشاورات قانونية، من الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. أما المادة ١٦، فتتعلق بنظام العقود القائمة على الثقة. وقد رفض المجلس الدستوري هذه الأخيرة ليس لارتباطها بالتمويل الإسلامي، ولكن لأنها تخلو من أي علاقة، مباشرة أو غير مباشرة، مع تسهيل فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

وفيما يلي ملخص لجلسة المجلس الدستوري المنعقدة في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م، وعرض لأهم الأحداث الخاصة بإدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي عبر نظام العقود القائمة على الثقة لتسهيل عملية إصدار الصكوك الإسلامية، ويليها ترجمة للقرار رقم ٢٠٠٩-٥٨٩ د س تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م الذي أصدره المجلس الدستوري، ثم تحليل مواده في سياق الأحداث

(1) France2 (2009) *Finance islamique: texte de loi censuré*, 14 octobre; La Croix (2009), *Le Conseil constitutionnel censure la finance islamique*, 14 octobre; Le Monde (2009), *Les sages censurent deux articles en faveur de la finance islamique*, 14 octobre; Le Point (2009), *Censure constitutionnelle d'un article en faveur de la finance islamique*, 14 octobre; La Dépêche (2009), *Censure constitutionnelle d'un article en faveur de la finance islamique*, 14 octobre; La Nouvelle République (2009) *Censure constitutionnelle d'un article en faveur de la finance islamique*, 14 octobre;

السابقة بداية من مجلس الشيوخ، ومرورًا بالبرلمان، ثم بطعن برلمانيين من المعارضة إلى المجلس الدستوري ورد الحكومة عليه:

ملخص لجلسة المجلس الدستوري المنعقدة في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م

أعلن المجلس الدستوري الفرنسي، في بيان صحفي، أنه أصدر في نهاية جلسته، المنعقدة في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م ثلاثة قرارات يتعلق أحدها بالقانون الهادف إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية، وهو القرار رقم ٢٠٠٩-٥٨٩ د س تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م، ويخص بالتحديد المادة ١٦ المكملة للمادة ٢٠١١ من القانون المدني المتعلقة بنظام العقود القائمة على الثقة[١]. وقد ألحق بهذا القرار الوثائق الالكترونية التالية المتوفرة -باللغة الفرنسية- عبر الانترنت:

- نص القرار[٢].
- إعلان صحفي[٣].
- ملف كامل على موقع البرلمان[٤].
- ملف كامل على موقع مجلس الشيوخ[٥].

(1) Communiqué de presse, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/2009/decisions-par-date/2009/2009-589-dc/communique-de-presse.45862.html*

(2) Décision n° 2009-590 DC du 14 octobre 2009; Loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/2009/decisions-par-date/2009/2009-589-dc/decision-n-2009-589-dc-du-14-octobre-2009.45861.html*

(3) Communiqué de presse, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/2009/decisions-par-date/2009/2009-589-dc/communique-de-presse.45862.html*

(4) Entreprises: accès au crédit des PME, Loi n°2009-1255 du 19 octobre 2009 tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers publiée au Journal Officiel 20 octobre 2009, *http://www.assemblee-nationale.fr/13/dossiers/credit_pme.asp*

(5) Loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises: Loi n°2009-1255 du 19 octobre 2009 parue au JO n°243 du 20 octobre 2009, *http://www.senat.fr/dossierleg/ppl08-288.html*

• مشروع القانون المعتمد في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧م[١].
• طعن ٦٠ برلمانيًا من المعارضة[٢].
• ملاحظات الحكومة التي ترد على طعن الستين برلمانيًا من المعارضة[٣].
• ملف وثائقي خاص بالقرار رقم ٢٠٠٩ – ٥٨٩ د س أعده المجلس الدستوري[٤].
• دعم للقانون[٥].
• التعليقات المدونة على الدفتر[٦].
• المراجع المذهبية[٧].

(1) Texte adopté n°33 *«Petite loi»*, Assemblée nationale, deuxième session extraordinaire de 2009-2009, 17 septembre 2009, Proposition de loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers (texte définitif), *http://www.assemblee-nationale.fr/13/ta/ta0333.asp*

(2) Saisine par 60 députés, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/les-decisions/2009/decisions-par-date/2009/2009-589-dc/saisine-par-60-deputes.45930.html*

(3) Observations du gouvernement, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/ les-decisions /2009/decisions-par-date/2009/2009-589-dc/observations-du-gouvernement.45931.html*

(4) Décision n°2009 – 589 DC: Loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, Dossier documentaire, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank/download/2009-589DC-doc.pdf*

(5) Décision n°2009 – 589 DC: Loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, Consolidation, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank/download/2009-589DC-lex.pdf*

(6) Les Cahiers du Conseil constitutionnel, Cahier n°28, Commentaire de la décision n°2009–589 DC du 14 octobre 2009, Loi tendant à favoriser l'accès au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, *http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank/download/2009-589DC-ccc_589dc.pdf*

(7) Florence Chaltiel (2009) *La censure des cavaliers législatifs par le Conseil constitutionnel (A propos de la décision du 14 octobre 2009 sur la loi tendant à favoriser l'accès au crédit des PME et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers),* Les petites affiches, 29 octobre (216), pp. 3-8.
Bertrand Mathieu (2009), *Le Conseil constitutionnel poursuit la chasse aux "cavaliers législatifs". A propos de la décision n° 2009-589 DC du 14 octobre 2009,* Semaine juridique. Édition générale, (45), pp. 10-11.
Laurent Aynes et Pierre Crocq (2009) *La fiducie préservée des audaces du législateur*, Recueil Dalloz, (38), pp. 2559-2560.
Arnaud Raynouard (2010) *Lorsque le Conseil constitutionnel sauve le Code civil d'un alinéa inutile et inefficace... tout en mettant la fiducie (encore) sous les feux de la rampe*, Semaine juridique. Édition notariale et immobilière, (3), pp. 32-35.

ملخص لأبرز الأحداث الخاصة بإدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي عبر نظام العقود القائمة على الثقة

التاريخ	الحدث
٨ فبراير ٢٠٠٥م،	تقديم فيليب ماريني، عضو مجلس الشيوخ، لمشروع قانون برقم ١٧٨ (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) يهدف إلى إدراج نظام العقود القائمة على الثقة في القانون الفرنسي.
١١ أكتوبر ٢٠٠٦م	تقديم هنري دو ريشمون لتقرير إلى مجلس الشيوخ يهدف إلى إدراج نظام العقود القائمة على الثقة في القانون الفرنسي.
١٩ فبراير ٢٠٠٧م	دخول نظام العقود القائمة على الثقة في القانون الفرنسي بعد أن تم التصويت عنه في البرلمان. فدخل في القانون الفرنسي عبر قانون رقم ٢٠٠٧-٢٠١١، وشكل بالخصوص المواد ٢٠١١ إلى ٢٠٣١ من القانون المدني.
٣ فبراير ٢٠٠٩م	إشارة لجنة للتمويل لإسلامي في جمعية "باريس اليوروبلاس" في برنامجاها العملي لعام ٢٠٠٩م إلى ضرورة "تعديل نظام العقود القائمة على الثقة للسماح بإصدار الصكوك في القانون الفرنسي"[١].
١٨ مارس ٢٠٠٩م	- تقديم فيليب ماريني (Philippe Marini) "تعديلاً للقانون المدني ونظام العقود القائمة على الثقة للسماح، من أجل تطوير النظام المالي الفرنسي، بإصدار سندات مطابقة لمبادئ التمويل الإسلامي (الصكوك)"[٢]. - مصادقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون.
٩ سبتمبر ٢٠٠٩م	تقديم البرلمانية شونتال برونال (Chantal Brunel) مشروع القانون، المعدل من قبل مجلس الشيوخ، لتسهيل الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رقم ١٧٢٨)[٣]، الجلسة الأولى.
١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م	- تقديم البرلمانية شونتال برونال مشروع القانون الهادف إلى تسهيل الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجلسة الثانية. - مصادقة البرلمان على مشروع القانون بعد نقاش حاد بين الحكومة والمعارضة.

(1) Paris Europlace (2009) Commission Paris Europlace "Finance islamique", Programme d'action 2009; 3 février, p. 2, *http://www.paris-europlace.net/files/doc309772.pdf*

(2) Sénat, Proposition de Loi, Simplification du droit n°145 rect., 18 mars 2009, Amendement présent par M. Marini, p. 2, *www.forumfrancais-financeislamique.com/data/document/amemdement-depose-par-senateur-philippe-marini-pour-emission-sukuk.pdf.pdf*

(3) Commission des finance, de l'économie générale et du contrôle budgétaire, mercredi 9 septembre 2009, séance de 16 heures 30, compte rendu n°121, *http://209.85.229.132/search?q=cache:h-Kp4fW6e2MJ:www.assembleenationale.fr/13/crcfiab/0809/c0809121.asp+fiducie+sukuk+article+16&cd= 18&hl=fr&ct=clnk&gl=sa*

التاريخ	الحدث
٤ أغسطس ٢٠٠٨م	تعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٢٠٠٨-٧٧٦ لتحديث الاقتصاد النظام التشريعي الخاص بالعقود القائمة على الثقة بحيث أنه لم يعد يقتصر على الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، ولكن يمتد ليشمل أي شخص طبيعي أو اعتباري.
١٨ سبتمبر ٢٠٠٩م	تقديم ستين برلمانيًا من المعارضة طعنًا إلى المجلس الدستوري (الملحق ٢).
٩ أكتوبر ٢٠٠٩م	ملاحظات الحكومة بخصوص طعن الستين برلمانيًا من المعارضة.
١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م	إصدار المجلس الدستوري لقرار يلغي المادة ١٦ المتعلقة بنظام العقود القائمة على الثقة.

ترجمة كاملة لقرار المجلس الدستوري رقم ٢٠٠٩-٥٨٩ د س تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م

تم تقديم طلب إلى المجلس الدستوري، وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة ٦١، الفقرة الثانية، من الدستور، بشأن القانون الهادف إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية، في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩م، من قبل (الملحق ٢).

بالاستناد للدستور؛

بالاستناد للمرسوم رقم ٥٨-١٠٦٧ تاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٨م المعدل والمتعلق بالقانون العضوي عن المجلس الدستوري؛

بالاستناد للقانون المدني؛

بالاستناد لقانون النقد والمالية؛

بالاستناد لملاحظات الحكومة المسجلة في ٩ أكتوبر ٢٠٠٩م؛

وبعد أن تم الاستماع إلى المقرر:

١- معتبرًا أن النواب الذين قدموا طلبًا للمجلس الدستوري بشأن القانون الهادف إلى تسهيل فرص الحصول الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية؛ والقائلين بأن المادتين ١٤ و١٦ لا مكان لها في هذا القانون.

٢- بموجب الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من الدستور: "مع عدم الإخلال بتطبيق المادتين ٤٠ و٤١، فإن أي تعديل يقبل في القراءة الأولى عندما يرتبط، ولو بشكل غير مباشر، بالنص المودع أو المقدم"؛ وأن هذا الإجراء يطبق بنفس الشروط على المشاريع والاقتراحات القانونية.

٣- بموجب المادة ١٤، المدرجة في مشروع القانون عبر تعديل اعتمد في القراءة الأولى من قبل مجلس الشيوخ في ٩ يونيو ٢٠٠٩م، يعدل قانون النقد والمالية لإعفاء الخبراء المحاسبين عند تقديمهم لمشاورات قانونية، من الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بموجب الفقرة ٤ من الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الخامس من القانون نفسه، وأن المادة ١٦، المدرجة في نص مشروع القانون المعتمد في القراءة الأولى من قبل مجلس الشيوخ في ٩ يونيو ٢٠٠٩م، تكمل المادة ٢٠١١ من القانون المدني عبر إجراء - ذي بُعْد عام - ينص على أن "المؤتَمن يتولى ملكية الأصول المندرجة في الذمة المالية المؤتَمن عليها، لصالح المستفيد أو المستفيدين، وفقًا لشروط العقد القائم على الثقة"؛ وأن هذه الإجراءات، التي ليس لها علاقة، ولو غير مباشرة، مع تلك الواردة في مشروع القانون الهادف لتسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت بطريقة مخالفة للدستور؛ وبالتالي لا بد من أن تعلن بأنها مخالفة للدستور.

القرار:

المادة الأولى: إن المادتين ١٤ و١٦ من القانون الهادفتين إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية معلنتين بأنها تتناقضان مع الدستور.

المادة الثانية: إن القرار الحالي سيتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية".

تم إصدار القرار من قبل المجلس الدستوري في جلسته المنعقدة في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م بحضور (الملحق ٣).

التعليق على قرار المجلس الدستوري

من مهام المجلس الدستوري حرصه على عدم تعارض القوانين المعتمدة في مجلس الشيوخ والبرلمان مع نصوص الدستور الفرنسي. فهو بالتالي يفصل الأمور بعد تلقي طعن بشأن قانون تمّ اعتماده في البرلمان، ولا يبادر بالتالي من نفسه في إصدار حكم بشأن ذلك القانون إذا لم يتبع بطعن وفق الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة.

ويتضح من خلال قراءة قرار المجلس الدستوري رقم ٢٠٠٩ – ٥٨٩ د س تاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م المترجم أعلاه ما يلي:

- حرص المجلس الدستوري على كتابة القرار بعبارات واضحة ودقيقة، كيف لا وهو يلقب في فرنسا بمجلس الحكماء.
- عدم ذكر قرار المجلس الدستوري ولو مرة واحدة لعبارة "التمويل الإسلامي".
- عدم اتخاذ المجلس الدستوري – حتى هذه اللحظة – أي حكم إزاء إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي طالما لم يتلق طعناً بشأن هذه المسألة.
- رفض المجلس الدستوري للمادة ١٦ من القانون الخاص بتسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بتعديل نظام العقود القائمة على الثقة لتسهيل إصدار الصكوك الإسلامية، نظرًا لأنه ليس لها علاقة بتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الائتمان بسهولة أكثر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن هذه المادة تتعارض مع الدستور الفرنسي.

وعلى هذا يتضح ما يلي:

- عدم صحة الخبر المنشور من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بأن المجلس الدستوري رفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي[١].
- عدم صحة الخبر المنشور من قبل وكالة الأخبار الفرنسية "أ ف ب" بأن المجلس الدستوري رفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي.
- عدم صحة الخبر المنشور من قبل صحيفة "لوموند" الفرنسية بأن المجلس الدستوري رفض مادتين لفائدة التمويل الإسلامي[٢].

الخلاصة

من المؤسف حقًا أن المهتمين بالتمويل الإسلامي، أفرادًا ومؤسسات، يقتصرون في مثل هذه الملفات الحساسة على نقل الأخبار الواردة عن الصحف ووكالات الإعلام الدولية دون الرجوع إلى المصادر الأصلية أو مشاورة المتخصصين في هذا الموضوع على الأقل. وهذا أمر ينبغي تداركه مستقبلاً، لاسيما أننا نعيش في عصر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي يتسنى من خلالها ترويج الشائعات والشبهات بسرعة كبيرة، حيث يلتبس الخطأ بالصواب ويختلط الحابل بالنابل. وقد يصل الأمر إلى أن هذه الشائعات والشبهات تكلف أو تحرم المؤسسات الخاصة والعامة الملايين، بل المليارات من اليوروات. ومن هنا حرصت منظمة "باريس أوروبلاس"، الساعية إلى جذب ١٠٠ مليار يورو من المدخرات الإسلامية، على تفنيد الشبهات التي تواجه

(١) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩م) المجلس الدستوري الفرنسي يرفض أي إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي، ١٥ أكتوبر.

(2) Le Monde (2009) *Les sages censurent deux articles en faveur de la finance islamique*, 14 octobre.

التمويل الإسلامي في فرنسا[١].

إن المجلس الدستوري الفرنسي، على نقيض ما تمّ ترويجه، لم يتخذ حتى هذه اللحظة أي موقف صريح إزاء التمويل الإسلامي بفرنسا. كل ما حصل هو أنه ألغى المادة ١٦ الملحقة بالمادة ٢٠١١ من القانون المدني المتعلقة بإدراج مبادئ التمويل الإسلامي في نظام العقود القائمة على الثقة لتسهيل عملية إصدار الصكوك الإسلامية بفرنسا، ليس بسبب المحتوى ولكن لأن هذه المادة ليس لها علاقة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمشروع القانون، المطروح من قبل البرلمانية شونتال برونال، بشأن تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكشف محاولة الحكومة في إدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي بهذه الطريقة وتصدي المعارضة لها عن مفارقة يمكن تلخيصها على النحو التالي: على الرغم من وقوف الجهاز التنفيذي، ممثلاً بالرئيس والحكومة ووزيرة الاقتصاد، خلف نشر التمويل الإسلامي في فرنسا، فإن إدراجه في القانون الفرنسي مسألة تدخل فيها عوامل متداخلة ومتراكمة يصعب تفكيكها[٢]، فهل تفلح الحكومة الحالية في تخطي هذه العقبة؟

(1) Ilyès Jouini et Olivier Pastré (2008) *Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place de Paris. Dix propositions pour collecter 100 milliards d'euros*, Paris: Paris Europlace, 8 décembre, pp. 16-23.

(٢) عبد الرزاق بلعباس (٢٠٠٩م) مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي، حوار أربعاء، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٨ أكتوبر.

الملحق رقم (١)
مقالة وكالة الأخبار الفرنسية "أ ف ب"

المجلس الدستوري الفرنسي يرفض إجراء يتعلق بالتمويل الإسلامي

باريس (أ ف ب) - أعلن رسميا أن إجراء مهما لتطوير التمويل الإسلامي في فرنسا أي احتمال إصدار سندات خزينة تتوافق مع الشريعة حظره الأربعاء المجلس الدستوري لأسباب تتعلق بالشكل.

وكان النص التشريعي يتضمن تعديلا لنظام النقل المؤقت للملكية لإفساح المجال أمام مصارف لكي تعرض على زبائنها "الصكوك" أي سندات خزينة لا تخالف مبادئ الإسلام أو الشريعة.

وأدخل هذا البند في أيلول/ سبتمبر في نص يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولهذا السبب رفضه المجلس الدستوري معتبرا أن البنود المعنية "ليس لها أي علاقة بموضوع النص".

وأكد المجلس الدستوري الذي تدخل في القضية بطلب من نواب المعارضة، في بيان أن مقدمي الطلب اعترضوا على هذه البنود "ليس في الجوهر وإنما بسبب الإجراء المتبع في البرلمان". من جهة أخرى، فإن تعديلات على النظام الضرائبي الفرنسي أدخلت لتجنب الكلفة الزائدة الرادعة لرؤوس الأموال المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

وحددت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد كهدف تطوير المالية الإسلامية بهدف إفساح المجال أمام فرنسا لاجتذاب مستثمرين أثرياء من منطقة الخليج يفضلون حاليا لندن. وبحسب دراسة أجريت أخيرًا فإن القيمة المحتملة لاستثمارات تتوافق مع الشريعة يمكن أن تصل إلى ١٢٠ مليار دولار بالنسبة إلى فرنسا.

تعليق على الترجمة

• إن ترجمة "*article*" (مادة) بإجراء غير صحيحة.

• إن ترجمة "*régime de fiducie*" بـ"نظام النقل المؤقت للملكية" غير دقيقة، والمتداول في الأدبيات العربية هو "نظام الائتمان"، وهي الترجمة التي اختارها مصرف لبنان - أي المصرف المركزي اللبناني - عند إنشائه لقانون "تطوير السوق المالية والعقود الائتمانية" رقم ٥٢٠ تاريخ ٦ يونيو ١٩٩٦م. وأرى أن الترجمة المناسبة هي "نظام العقود القائمة على الثقة" نظرًا لأن كلمة "الائتمان" تستخدم كترجمة للفظ "*crédit*".

الملحق رقم (٢)

قائمة أسماء الستين برلمانيًا الذين وجهوا طعنًا إلى المجلس الدستوري

يصدر المجلس الدستوري إشعارًا رسميًا عندما يتم إخطاره رسميًا من قبل رئيس الدولة بشأن تنفيذ المادة ١٦ من الدستور ولاحقًا بشأن القرارات المتخذة في هذا الإطار. ويتحقق من أن الظروف الملائمة للتنفيذ متوفرة دائمًا بناء على طلب من رئيس البرلمان، أو ٦٠ برلمانيًا أو ٦٠ عضوًا من مجلس الشيوخ بعد ٣٠ يوم، وإما تلقائيًا بعد ٦٠ يومًا.

وفيما يلي قائمة النواب – حسب الترتيب الهجائي– الذين طعنوا في اعتماد البرلمان، في جلسته ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م، للقانون رقم ٢٠٠٩م-١٢٥٥ تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٩م الهادف إلى تسهيل فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية. وينتمي هؤلاء النواب إلى كتلة "الاشتراكية والراديكالية، المواطنة ومختلف اليساريين" التي تضم ٢٠٤ نائب. وقد قاد هذه العملية هنري إيمانويلي الذي أعرب عن استيائه في جلسة خاصة في البرلمان تاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م حيث قال ما يلي: "دعونا نكون واضحين: يعلم الجميع مدى أهمية عائدات النفط في العالم. ولكن أن يشرح لنا من جراء حدوث أزمة أننا سوف نغير من وضعنا، وأنه من الآن فصاعدًا علينا أن نقحم في القانون الوضعي – لاسيما في المجال المالي – مبادئ الشريعة، كما قيل لنا، هذا يسبب لنا صدمة عميقة. نحن نرى بالعكس أنه لا ينبغي إدراج مبادئ الشريعة، ولا أخلاقيات القرآن، ولا حتى قانون الكنيسة، أو التوراة أو التلمود، سواء كان مصدره من بابل أو القدس. نحن نتصرف بدون مسؤولية. وهذا أمر غير مقبول لاسيما أن في الوقت نفسه تصدر بعض العبارات من هنا وهناك، مؤداها ما يلي: عندما يكون المسلمون أغنياء، فهم موضع ترحيب ونحن نسعى لجذبهم. وعندما يكونون فقراء ينبغي وضعهم في طائرات وطردهم مع عائلاتهم. كل هذا مثير للصدمة! هذا نظام منحرف، ينبغي أن تستعيدوا السيطرة على أنفسكم"[(١)].

وتجدر الملاحظة أن عدد النواب الذين وقعوا على الطعن السالف الذكر قد بلغ ستين نائبًا، أي (٢٦٪) من مجموع نواب المعارضة، و(٢٩٪) من نواب الكتلة البرلمانية التي ينتسبون إليها، وهي "الاشتراكية والراديكالية، المواطنة ومختلف اليساريين":

(1) Assemblée nationale, XIIIe législature. Deuxième session extraordinaire de 2008-2009, Compte rendu intégral. Première séance du jeudi 17 septembre 2009.

Jean-Marc Ayrault, Patricia Adam, Jean-Paul Bacquet, Dominique Baert, Jacques Bascou, Delphine Batho, Gisèle Biémouret, Serge Blisko, Patrick Bloche, Jean-Michel Boucheron, Monique Boulestin, Pierre Bourguignon, François Brottes, Jérôme Cahuzac, Christophe Caresche, Jean-Paul Chanteguet, Jean-Michel Clément, Gilles Cocquempot, Pierre Cohen, Catherine Coutelle, Pascale Crozon, Frédéric Cuvillier, Pascal Deguilhem, François Deluga, Bernard Derosier, René Dosière, Jean-Pierre Dufau, William Dumas, Laurence Dumont, Olivier Dussopt, Christian Eckert, Henri Emmanuelli, Geneviève Fioraso, Jean-Louis Gagnaire, Catherine Génisson, Jean-Patrick Gille, Annick Girardin, Jean Glavany, Daniel Goldberg, Marc Goua, Danièle Hoffman-Rispal, François Hollande, Françoise Imbert, Michel Issindou, Régis Juanico, Armand Jung, Jérôme Lambert, Colette Langlade, Jean-Yves Le Bouillonnec, Gilbert Le Bris, Jean-Marie Le Guen, Annick Le Loch, Bruno Le Roux, Marylise Lebranchu, Patrick Lemasle, Annick Lepetit, Bernard Lesterlin, Serge Letchimy, François Loncle, Jean Mallot, Louis-Joseph Manscour, Philippe Martin, Martine Martinel, Frédérique Massat, Kléber Mesquida, Didier Migaud, Pierre Moscovici, Pierre-Alain Muet, Alain Néri, Christian Paul, George Pau-Langevin, Jean-Luc Pérat, Catherine Quéré, Chantal Robin Rodrigo, Christophe Sirugue, Marisol Touraine, Jean-Jacques Urvoas, Jacques Valax, André Vezinhet, Alain Vidalies, Jean-Michel Villaumé, Jean-Claude Viollet et Philippe Vuilque.

الملحق رقم (٣)

أعضاء المجلس الدستوري الفرنسي الحالي

يتكون المجلس الدستوري الفرنسي الحالي من تسعة أعضاء بالإضافة إلى الرؤساء السابقين الذي لا زالوا على قيد الحياة والذين لا يشغلون مناصب تتعارض مع تفويضهم في المجلس على مدى الحياة بعد انتهاء عهدتهم الرئاسية. وفيما يلي قائمة الأعضاء التسعة، وتليها قائمة الرؤساء السابقين:

الأعضاء التسعة

- جون لويي دوبري (Jean-Louis Debré) (ولد في ١٩٤٤م): دكتور في القانون العام، ووزير سابق ورئيس المجلس الدستوري منذ ٥ مارس ٢٠٠٧م.
- غي كانيفي (Guy Canivet) (ولد في ١٩٤٣م): قاض سابق.
- رونو دونوا دو سان مارك (Renaud Denoix de Saint Marc) (ولد في ١٩٣٨م): عضو في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية.
- أوليفيي دوتيي دو لاموت (Olivier Dutheillet de Lamothe) (ولد في ١٩٤٩م): قانوني وأستاذ في العلوم السياسية.
- جاكلين دو غينشميت (Jacqueline de Guillenchmidt) (ولدت في ١٩٤٣م): قانونية وقاضية وديبلوماسية سابقة.
- بيير جوكس (Pierre Joxe) (ولد في ١٩٣٤م): الرئيس السابق للمجلس الأعلى للحسابات الذي يتولى المراقبة على تنفيذ القوانين المالية ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل

ومصروفات الأجهزة الخاضعة لرقابته.

• جون لويي بوزون (Jean-Louis Pezant) (ولد في ١٩٣٨م): قانوني.

• دومينيك شنابر (Dominique Schnapper) (ولدت في ١٩٣٤م): أستاذة وباحثة في علم الاجتماع.

• بيير شتاينمتز (Pierre Steinmetz) (ولد في١٩٤٣م): مسؤول كبير وسياسي.

الرؤساء السابقون

• فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) (ولد في ١٩٢٦م)، ثالث رئيس للجمهورية الخامسة بفترة واحدة من ١٩٧٤م إلى ١٩٨١م.

• جاك شيراك (Jacques Chirac) (ولد في ١٩٣٢م) خامس رئيس للجمهورية الخامسة بفترتين من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٢م، ومن ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٧م. وهو أول رئيس فرنسي قلص مدة الفترة الرئاسية من سبع إلى خمس سنوات وطبق الإجراء على نفسه.

الملحق رقم (٤)

محتوى الطعن المقدم من قبل الستين نائبًا[1]

السيد الرئيس،

يشرفنا أن نحيل إليكم، بموجب الفقرة الثانية من المادة ٦١ من الدستور، النص الكامل للقانون الهادف إلى تسهيل الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء الأسواق المالية.

ويشار بالتحديد إلى المادتين ١٤ و١٦ من هذا النص اللتين لا علاقة لهما بموضوع النص المودع في مكتب المجلس الأول المعروض للتصويت.

وتحقيقًا لهذه الغاية ستجدون قائمة الموقعين على هذا الطعن.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول فائق الاعتبار.

جون مارك إيرو (Jean-Marc Ayrault).

الأربعاء في ١٤٣٠/١٢/٢٨هـ
٢٠٠٩/١٢/١٦م

د. عبدالرزاق سعيد بلعباس
abelabes@kau.edu.sa

(1) Conseil constitutionnel (2009) *Saisine par 60 députés*, 14 octobre.

دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية

مقدمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا التي تواجه البلدان العربية، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والبيئية. وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، والتي تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية، خاصة في ضوء الاعتماد الكبير للبلدان العربية على واردات الغذاء من الأسواق العالمية والتي لا يبدو أنها ستكون آمنة بشكل يتصف بالاستمرارية (وخصوصًا في ضوء الأزمة الغذائية عام ٢٠٠٧م، والأزمة المالية عام ٢٠٠٨م)، وهو الأمر الذي يستلزم ضرورة إتباع سياسات جديدة تتلاءم والظروف الراهنة، وبما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية العربية، تعزيزا لمسارات الأمن الغذائي العربي، حيث يعتبر الأمن الغذائي العربي من أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وخصوصًا في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عالمية غير مستقرة.

وتكونت الدراسة من خمسة أبواب رئيسية:

الباب الأول: الإطار النظرى والإستعراض المرجعى.
الباب الثانى: مؤشرات الأمن الغذائى والمتغيرات المرتبطة به.
الباب الثالث: مؤشرات التجارة الخارجية للوطن العربى.
الباب الرابع: تقدير الفوائض الاقتصادية لصادرات وواردات بعض السلع الرئيسية للبلدان العربية.
الباب الخامس: إمكانية سد الفجوة لبعض السلع الرئيسية فى البلدان العربية.

ومن أهم نتائج المقدمة والباب الأول (الإطار النظري والاستعراض المرجعي):

أن مشكلة الغذاء في العالم العربي جزء من مشكلة الغذاء العالمية والتي تعانى منها معظم البلدان النامية بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة وتتمثل هذه المشكلة في وجود فجوة غذائية وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ومع تزايد حدة مشكلة الغذاء في العالم العربي عاما بعد أخر، كانت الحاجة إلى توفير الأمن الغذائي وتأمين الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية مطلبًا أساسيًا في سياسات الحكومات العربية.

وتركز المشكلة الأساسية للدراسة على دراسة وتحليل وضع الأمن الغذائي العربي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، حيث أصبح واضحا الآن أكثر من أي فترة سابقة خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، في عصر تميز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية السريعة. وأصبح من ضروريات الأمن القومي لأي مجتمع أن يحقق الحد الأدنى (على الأقل) من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

فالوطن العربي يعانى من عدم مواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم عن طريق التوسع في تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية، والتوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساير التطور التكنولوجي العالمي، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية من نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥)، إلى حوالي ١٦ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٨)، كما زادت هذه الفجوة مع مطلع التسعينيات وامتدت حتى الوقت الراهن، حيث تزداد هذه الفجوة بصورة واضحة للقمح والزيوت النباتية والألبان وهي من المنتجات الأساسية في الغذاء لشعوب المنطقة العربية، وقد ترتب على ذلك زيادة درجة اعتماد الدول العربية على الخارج في توفير الغذاء حيث بلغ حجم استيرادها الغذائي حوالي ١٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢م[(١)]، زادت لتصل إلى حوالي ٢٥,٥، ٢٨,٠

(١) سعد حافظ محمود (١٩٩٤م) "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٤-١٥ نوفمبر، ص٤٢. =

مليار دولار عامي ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م على الترتيب[١].

شهدت الفترة الماضية (نهاية القرن العشرين) متغيرات كثيرة على الصعيد العالمي أبرزها نهاية الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية (في مقدمتها تفتت الاتحاد السوفيتي) وخضوع العالم إلى ظاهرة ما يسمى بالقطب الواحد كما ازداد الدور الذي يلعبه كل من البنك الدولي للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي، وظهور بنيان جديد للاقتصاد العالمي والذي من شأنه ما يلي:

محاصرة التنمية المستقلة التي تبدلها الدول الآخذة في النمو، وهذا مما يحتم علي البلدان العربية المشي قُدمًا في طريق واحد للمشاركة في عملية الإنتاج الدولي يتفرع إلى فرعين أساسيين لا ثالث لهما وهما إما:

- التنمية الذاتية اعتمادا على مواردها المحلية المحددة.

أو:

- الاكتفاء بدور الشريك التابع والخاضع للقرارات التي تصدرها تلك الأنظمة (الإنتاجية) والتي تقود النظام العالمي الجديد.

الآثار السلبية لأزمة الغذاء على التنمية الاقتصادية

- استنزاف الموارد المالية المطلوب توجيهها إلى الاستثمار التنموي.
- تعطيل الموارد غير المالية كالقوى البشرية والأراضي الزراعية.
- إيجاد وتكريس التبعية السياسية للدول العظمى (الإنتاجية) حيث إن جميع الدول العظمى إنتاجية بالدرجة الأولى.
- عجز ميزان المدفوعات وزيادة المديونية وانخفاض العملة.

وتركز المشكلة الأساسية للدراسة على دراسة وتحليل وضع الأمن الغذائي

= - جامعة الدول العـــربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤م) "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢٣.

(١) جامعة الدول العـــربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٨م) "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢٧.

العربي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، حيث أصبح واضحا الآن أكثر من أي فترة سابقة خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، في عصر تميز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية السريعة. وأصبح من ضروريات الأمن القومي لأي مجتمع أن يحقق الحد الأدنى (على الأقل) من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

ومن ثم ***تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية***: ما هي الأبعاد المختلفة لمشكلة الأمن الغذائي العربي؟ ما هي المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي العربي؟ ما هي المتغيرات المؤثر على الأمن الغذائى العربى؟ ما هى مؤشرات التجارة الخارجية للبلدان العربية؟ ما مدى إمكانية سد الفجوة الغذائية لبعض السلع الرئيسية فى للبلدان العربية؟ ما هى الفوائض الاقتصادية لصادرات وواردات أهم السلع الغذائية الرئيسية؟

وفى ضوء ذلك تهدف الدراسة إلى: تحديد الأبعاد المختلفة لمشكلة الأمن الغذائى العربى، دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى والناتج الزراعى، دراسة تطور إنتاج أهم السلع الغذائية الرئيسية للبلدان العربية، دراسة تطور المتاح للاستهلاك للبلدان العربية، دراسة تطور الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتى للبلدان العربية، دراسة تطور المخزون من المواد الغذائية للبلدان العربية، دراسة المتغيرات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائى العربى، دراسة مؤشرات التجارة الخارجية للوطن العربى، دراسة إمكانية سد الفجوة الغذائية لبعض السلع للرئيسية فى البلدان العربية، دراسة الفوائض الاقتصادية لصادرات وواردات بعض السلع الرئيسية للبلدان العربية.

وكانت أهم نتائج الباب الثاني:

- توصل الباحث إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على

مستوى الوطن العربي من حوالي ٣٤٦٥ دولارًا عام ٢٠٠٥م، ونحو ٣٩٤٧ دولارًا عام ٢٠٠٦م، إلا أنه لا يزال نصف نظيره على مستوى العالم.

- توصل الباحث إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي على مستوى الوطن العربي ٢٢٤,٤ دولار عام ٢٠٠٥م، ونحو٢٤٧,٧ دولار في عام ٢٠٠٦م، ولا يزال يقل عن نظيره على مستوى العالم والذي يقدر بنحو ٢٥٤,٨، ٢٧٤,٢ دولار في عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م على الترتيب.
- توصل الباحث إلى أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب حوالي ٥٢,٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م وحوالي ٦٢,٠ مليون طن عام ٢٠٠٦م، وأن الفجوة الغذائية من هذا المحصول لازالت قائمة حيث الرغم من تراجعها من نحو ٩,٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٩,٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.
- رصد الباحث أن إنتاج القمح العربي حوالي ٢٥,٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ٣١,٣ مليون طن عام ٢٠٠٦م وأن الفجوة الغذائية من هذا المحصول لازالت قائمة حيث تمثل (٤٦٪) من فجوة الحبوب المشار إليها في الفقرة السابقة.
- أن الإنتاج العربي من الأرز عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م نحو (٦,٦١) مليون طن و(٧,٣) مليون طن على الترتيب، وأن الفجوة الغذائية من هذا المحصول لازالت قائمة وتقدر بـ(١٣٣١,١٣) مليون دولار عام ٢٠٠٦م.
- إن الإنتاج العربي من الذرة الشامية عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م قدر بنحو (٦٦٠٦,٦) و(٧٢٧١,٥) ألف طن وأن الفجوة الغذائية لا زالت قائمة عام ٢٠٠٦م وتُقدر بـ(١٨٩٢,٧) مليون دولار.
- على الرغم من ارتفاع إنتاج مجموعة البقوليات من نحو ١,٣ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى نحو ١,٥ مليون طن عام ٢٠٠٦م، إلا أن الفجوة الغذائية من هذا المحصول لازالت قائمة وتُقدر بـ(٣٩٠,٩) مليون دولار.

- إن الإنتاج العربي من البطاطس ١٠,٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ١٠,٨ مليون طن عام ٢٠٠٦م بزيادة طفيفة تقدر بنحو (١,٨٪) ولا زالت الفجوة الغذائية قائمة وتُقدر ٥٤,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦م.
- إن إنتاج مجموعة الخضار ٤٦,٢ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ٤٧,٣ مليون طن عام ٢٠٠٦ على الترتيب وحققت البلدان العربية فائضًا في هذا المحصول، علمًا بأن هذا المحصول لا يُعتبر استراتيجيًا.
- إن الإنتاج العربي من مجموعة الفاكهة ٢٧,٤ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ٣١,٣ مليون طن عام ٢٠٠٦م، وأن الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول لم يصل إلى (١٠٠٪) حيث قُدرت الفجوة الغذائية نحو ٤٢٣,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦م.
- إن الإنتاج العربي من الزيوت النباتية نحو ١,٤٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ١,٥٧ مليون طن عام ٢٠٠٦م، وأن الفجوة الغذائية من هذا المحصول لازالت قائمة، وأتضح أن قيمة الفجوة التجارية من مجموعة الزيوت النباتية آخذة في الارتفاع، حيث ارتفعت قيمتها من ١,٩٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٢,١١ مليار دولار عام ٢٠٠٦م بزيادة نسبية تقدر بنحو (٧,٨٪).
- تناقص إنتاج السكر الخام من حوالي ٣,٠٣ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٢,٩٩ مليون طن عام ٢٠٠٦م وان الفجوة من هذا المحصول لا زالت قائمة ومتفاقمة بشكل حاد حيث ازدادت الفجوة من حوالي ١,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٢,٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.
- إن إنتاج اللحوم الحمراء ٤,١٥ مليون طن عام ٢٠٠٥م ونحو ٤,٣٠ مليون طن، عام ٢٠٠٦م، وأن الفجوة الغذائية من هذا الإنتاج لازالت قائمة حيث تُقدر قيمة الفجوة بـ(١٣١٧,٠) مليون دولار لعام ٢٠٠٦م.
- تراجع إنتاج لحوم الدواجن عام ٢٠٠٦م ليصل إلى نحو ٢,٦٤ مليون طن، وبانخفاض قدر بنحو (١٠,١٪) عن إنتاج عام ٢٠٠٥م، وأن الفجوة الغذائية من هذا المنتج قائمة وتُقدر قيمتها بـ(١١٠٥,١) مليون دولار لعام ٢٠٠٦م.

- إن الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها ٢٤,٣٣ مليون طن، وأن الفجوة الغذائية من هذا الإنتاج لازالت قائمة وتُقدر قيمتها بـ(٣٠١٤,٤) مليون دولار لعام ٢٠٠٦م.
- انخفاض الإنتاج العربي من الأسماك من حوالي ٣,٥٨ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٣,٤٩ مليون طن عام ٢٠٠٦م، بانخفاض يقدر بنحو (٢,٦٪) عن إنتاج عام ٢٠٠٥م، على الرغم من تميز هذا الإنتاج بفائض تجاري.
- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية من حوالي ٦,٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى ٧,٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، بارتفاع نسبى يقدر بنحو (٧,٤٪) عن عام ٢٠٠٥م، ولكن واكبت هذه الزيادة زيادة في قيمة الواردات كما هو مبين في الفقرة التالية وللمعلومية فإن الصادرات البترولية تدخل ضمن الصادرات.
- ارتفعت قيمة الواردات العربية من حوالي ٢٧,٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٢٨,١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦م بزيادة نسبية تقدر بنحو (١,٦٪).
- زادت قيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي ٥٢٥,١ مليون دولار عام ٥٠٠٥ إلى حوالي ٧٣٦,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦م وبزيادة تقدر بحوالي (٤٠,٣٪).
- انخفضت كمية الواردات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي ٥٥,٨ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٥١,٥٩ مليون طن عام ٢٠٠٦م، وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي (٧,٥٪)، وبانخفاض قدر بحوالي (٤٪) لقيمة الواردات.
- انخفضت كمية واردات القمح ودقيقه من حوالي ٢٧,٣١ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٢٤,٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٦م وبانخفاض نسبى يقدر بنحو (١٠,٢٪)، وانخفضت قيمة هذه الواردات من حوالي ٤,٧٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٤,٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦م وبانخفاض قدر بنحو (٣,٩٪).

- على الرغم من زيادة كمية الصادرات من الأرز من نحو ٠,٨١ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى نحو مليون طن عام ٢٠٠٦م، زادت قيمتها من حوالي ١٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٣٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦م ولكن هذه الزيادة لم تغط الواردات من الأرز كما هو مبين في الفقرة التالية.
- انخفضت كمية الواردات من الأرز من حوالي ٣,٥٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٣,٤٨ مليون طن عام ٢٠٠٦م وبانخفاض قدر بنحو (٢,٣٪)، انخفضت قيمتها بحوالي (٠,٦٪).
- تناقصت كمية واردات كل من البطاطس، والبقوليات والفاكهة بنحو (٢,٨٪)، (٠,٥٪)، (٣,٠٪) على الترتيب، مقابل تناقص قيمتها بنحو (٢٠,٢٪)، (٢,٦٪)، (٠,٦٪) على الترتيب بمقارنة عامي ٢٠٠٦م، ٢٠٠٥م.
- تزايدت كمية واردات كل من الخضر، والسكر المكرر، والزيوت النباتية بحوالي (١٠,٠٪)، (١٧,٢٪)، (٨,١٪) على الترتيب عام ٢٠٠٦م، مقابل زيادة قيمتها بنحو (٠,٥٪)، (٣٨,٢٪)، (٥,٩٪) على الترتيب وذلك بمقارنة عامي ٢٠٠٦م، ٢٠٠٥م.
- انخفضت قيمة الواردات العربية من اللحوم الحمراء والبيضاء بنحو (٤,٧٪)، (٥,٥٪) خلال العامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م على الترتيب.
- قدرت كمية الواردات العربية من الأسماك بنحو ٥٩٦,٨ ألف طن عام ٢٠٠٦م بانخفاض نسبى عن واردات عام ٢٠٠٥م تقدر بنحو (٢,٦٪) مع ارتفاع قيمتها بين نفس العامين بنحو (٠,٥٪).
- ارتفع المتاح للاستهلاك من القمح ودقيقه من حوالي ٤٨,٦ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٥٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٦م بزيادة نسبية تقدر بنحو (١٠,٤٪) ويتضح من هذه النسبة أهمية هذا المحصول للشعوب العربية.

- ارتفع المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء من حوالي ٤,٨٥ مليون طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٤,٩٩ مليون طن عام ٢٠٠٦م بزيادة نسبية تقدر بنحو (٢,٩٪).
- انخفض المتاح للاستهلاك من لحوم الدواجن من حوالي ٣,٩ طن عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٣,٥ مليون طن عام ٢٠٠٦م وبمعدل تغير نسبى قدر بنحو (٩,٨٪).
- شهدت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية استقرارًا نسبيا عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م عند حوالي ١٨,١ مليار دولار.

كما أستعرض الباحث في الفصل الثاني السياسات الزراعية والقضايا الرئيسية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي والمتغيرات الاقتصادية والتجارية، والتكتلات الاقتصادية الدولية كالتكتل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي والذي بدأ بفكرة إنشاء مجموعة الفحم والصلب عام ١٩٥١م ليست دولاً أوروبية فقط وتطورت هذه المجموعة واتسعت عضويتها، وركزت هدفها على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها لتصل في النهاية إلى وحدة اقتصادية وسياسية كُبرى مع نهاية عام ١٩٩٢م، وأستعرض الباحث أهم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية بهدف تكريس التعاون الاقتصادي العربي منذ الخمسينات بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣م وإلى قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في ٢١-٢٣ يونيه ١٩٩٦م والقاضي بإنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى ويبدأ سريان مفعولها في ١/١/ ٢٠٠٨م.

ويخلص هذا الجزء إلى ما يلي:

١- لا تزال الفجوة الغذائية في العالم العربي متفاقمة ويزيد من حدتها الزيادة السكانية العالية.

٢- يوجد العديد من الاتفاقيات العربية- العربية، ولكنها لازالت لم تحقق الأثر المرجو والذي عقدت من أجله، والذي يمكن تحسينها إذا ركزت على هدف واحد فقط وليكن الأمن الغذائي.

٣- تعتبر الدول العربية هي الطرف الأقل استفادة من الاتفاقيات العربية- غير العربية.

٤- يمكن الاستفادة من الاتفاقيات العربية – العربية لتحسين مستوى الأمن الغذائي إذا لم تعمل الدول لتحقيق مكاسب فردية.

٥- يمكن عقد اتفاقيات مستقبلية عربية- غير عربية، مع الأخذ في الاعتبار الدول العربية كتكتل معًا.

وكانت أهم نتائج الباب الثالث:

- بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية للوطن العربي حوالي (١١٨,٦٪)، (١١١٪) وذلك خلال الفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م) على الترتيب على الرغم من ارتفاع هذه النسبة فإن صادرات البترول هي السبب في ارتفاع هذه النسبة.
- بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية للوطن العربي حوالي (٣٥,٧٪)، (٢٨,٥٪) وذلك خلال الفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م) على الترتيب.
- بلغت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية أقل من (١٠٠٪) لمعظم الدول العربية وذلك خلال الفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م).
- بلغ حجم التجارة الغذائية من الناتج القومي للوطن العربي حوالي (٦,٨٪) يرجع منها (٢,١٪) إلى الميل المتوسط للتصدير وحوالي (٤,٧٪) إلى الميل المتوسط للاستيراد، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧م)، في حين بلغ حجم التجارة الغذائية من الناتج القومي حوالي (٧,٥٪) يرجع منها (٢,١٪) إلى الميل المتوسط للتصدير وحوالي (٥,٤٪) إلى الميل المتوسط للاستيراد، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م)، وهذا مؤشر يتم به قياس نسبة تبعية البلدان العربية للعالم الخارجي.

- انخفض الميل المتوسط للتصدير الكلى عن الميل المتوسط للاستيراد الكلى، سواء في الفترة الأولى أو الثانية للعديد من الدول العربية.
- ينخفض الميل المتوسط للتصدير الزراعي عن الميل المتوسط للاستيراد الزراعي لكل الدول العربية فيما عدا تونس والمغرب وموريتانيا في الفترة الأولى، والسودان وسوريا وموريتانيا في الفترة الثانية.
- ينخفض الميل المتوسط للتصدير الغذائي عن الميل المتوسط للاستيراد الغذائي لكل الدول العربية فيما عدا المغرب وموريتانيا في الفترة الأولى، والسودان وموريتانيا في الفترة الثانية.
- انخفض الميل الحدي للتصدير عن الميل الحدي للاستيراد في معظم الدول العربية سواء كان ذلك للصادرات والواردات الكلية أو الصادرات والواردات الزراعية أو للصادرات والواردات الغذائية.
- رغم الموارد المتاحة للوطن العربي إلا أن معظم الدول العربية انخفض الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة لمعظم السلع الغذائية.
- لم يرتفع الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة عن المائة لأي من الدول العربية في الذرة الشامية، وكذلك اللحوم الحمراء باستثناء السودان عند استخدام الصادرات الكلية، وأيضا لحوم الدواجن باستثناء الأردن في الفترة الأولى باستخدام الصادرات الكلية، والإمارات في الفترة الأولى باستخدام الصادرات الزراعية، والبحرين في الفترة الثانية باستخدام الصادرات الزراعية.
- ارتفع الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة عن المائة لعدد قليل جدًا من الدول العربية في حاله الحبوب والدقيق والأرز والسكر والبقوليات والبذور الزيتية ولحوم الدواجن والألبان والأسماك.
- رغم ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الواردات من بعض الدول العربية إلا أن هذا الارتفاع لا زال قليلا ويحتاج إلى العديد من الجهود لإحلالها محل الواردات الخارجية.

- يوجد عدد من الدول العربية والتي مازال اعتمادها على الدول الخارجية في وارداتها في ازدياد.
- من قيمة الرقم القياسي للأنصبة المرجحة أن هناك مؤشرات تدل على خلق التجارة بين عدد قليل من الدول العربية في الفترة الثانية.

ويخلص هذا الجزء إلى ما يلي:

- أن نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية على مستوى البلدان العربية نسبة عالية بفضل الله تعالى (١١٨,٦٪)، (١١١٪) وذلك خلال الفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م) نظرًا لأن عامل الصادرات النفطية مأخوذ في الحسبان مما يدل دلالة واضحة أن هذه النسبة هي التي تغطي الفجوة الغذائية في البلدان العربية والتي تبرز مؤشراتها من قراءة نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (٣٥,٧٪)، (٢٨,٥٪) وذلك خلال نفس الفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م) على الترتيب، ويدل ذلك أيضًا أن الأموال التي وُجهت لتغطية الفجوة الغذائية كانت على حساب توجيها إلى مشاريع إنتاجية أخرى (غير استيراد الغذاء) في حالة تحقق الاكتفاء الذاتي.
- من المؤشرات الهامة التي تقاس بها نسبة تبعية البلدان العربية للعالم الخارجي في غذائها هي قياس الميول المتوسطة لاستيراد الغذاء والتي بلغت (٤,٧٪) مقابل الميول المتوسطة للتصدير والتي بلغت (٢,١٪) في الفترة الأولى (٩٠-١٩٩٧م) ويزيد هذا المؤشر من حدته في الفترة الثانية لتصل الميول الحدية للاستيراد إلى (٥,٤٪) مع ثبات الميول الحدية للتصدير عند (٢,١٪)، وهذه مؤشرات سلبية للغاية عن وضع الفجوة الغذائية والاعتماد على الخارج.

وكانت أهم نتائج الباب الرابع:

- بلغت العوائد الحكومية للوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللحوم حوالي ١٠١٣، ٢٣٠، ٣١٨، -١١٩ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة

تدخل الدولة، وحوالي ٣٣٤٤، ٨٢٦، ٣٤٧٢، -٨٤ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).

- بلغت حصـــيلة النقد الأجنبي للوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللـــحوم حوالي -٧٨٠، ٨٤، ٢٣١، -٢١٣٠ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي -١٢٥٨، ٢٦٢، ٢٤٦، -٤٢٥٨ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).
- بلغ فائض المنتجين بالوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللحوم حوالي ٢٢٨١، ٤٣٩، ١٠٠٠، ٢١١٥ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي ٢٢٤١، ٤٣٧، ١١٠٤، ٢١١٨ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).
- بلغ فائض المستهلك بالوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللـــحوم حوالي -٣٣٦٢، -٧٠٤، -١١٨٧، -١٧٠٥ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي -٦٢٦٢، -١١٤٨، -٤٢٦٣، -٣٦٨٥ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).
- بلغ صافى الخسارة على مستوى المنتج بالوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللـــحوم حوالي ١٠١,٣، ٩,١، -١١٤,٣، -١٣,١ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي ١٤٠,٣، ١١,١، -٢١٨,٨، -١٦,٥ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).
- بلغ صافى الخسارة على مستوى المستهلك بالوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللـــحوم حوالي -٣٢,٣، ٢٦,٦، -١٦,٥، -٢٧٨,٤ مليون

دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي -٨٥,٢، ٤٩,٣، -١١٤,٣، -٥٦٦,٨ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).

- بلغ صافى التأثير على مستوى المجتمع بالوطن العربي للحبوب، والقمح، والزيوت، واللـــحوم حوالي -٦٩,١، -٣٥,٧، ١٣٠,٨، ٢٩١,٥ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة تدخل الدولة، وحوالي -٥٥,٢، -٦٠,٤، ٣٣٣,١، ٥٨٣,٣ مليون دولار على الترتيب وذلك في حالة عدم تدخل الدولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).

وكانت أهم نتائج الباب الخامس:

- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للحبوب حوالي ٠,٢٧ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٦١,٥ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (١٥,٧٧٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للقمح حوالي ٠,٢٤ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٢٨,٥٤ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (١٠,٤٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للذرة الشامية حوالي ٠,٠٨ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٧,٥٧ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (١,٦١٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للأرز حوالي ٠,٣٥ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٦,٨٦ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٣,٩٣٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.

- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للدرنات والجذور حوالي ٠,٨٣ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ١٠,٢٢ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٤,٠٧٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للبطاطس حوالي ٠,٤٣ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٩,٢٥ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٢,٠٥٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية لقصب السكر حوالي ٠,٦٠ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٢٤,٢٤ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٠,٦٠٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية لبنجر السكر حوالي ٣,٢٥ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٨,١٢ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٦,٨٨٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للبقوليات حوالي ٠,٠٤ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ١,٤٩ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٤,١٠٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للبذور الزيتية حوالي ٠,٠٨ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٦,٥٢ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٨,٤٩٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.

- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للخضر حوالي ٨,١٤ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٥٩,٢ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٤٢,٢٢٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.
- بلغت الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الهكتارية للفاكهة حوالي ٠,٠١ طن للوطن العربي، وأن إجمالي الإنتاج المتوقع بلغ حوالي ٢٤,٤٦ مليون طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (٠,١٩٪) بالمقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦م.

ويخلص هذا الجزء إلى ما يلي:

- أن النتائج التي توصل لها الباحث ومن خلال النموذج المستخدم تدل دلالة واضحة انه بالإمكان زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية على مرحلتين:

الأولى زيادة الإنتاج عن طريق نقل التقنيات والخبرات الزراعية من الدولة الأكثر إنتاجية للهكتار الواحد إلى بقية الدول الأقل إنتاجية للهكتار مع ثبات المساحة الزراعية حيث تم التوصل إلى إمكانية زيادة المحاصيل وفق هذا النموذج والمساهمة بتضييق الفجوة الغذائية ما أمكن ذلك للتوصل إلى الأمن الغذائي حيث تم التوصل إلى إمكانية زيادة إنتاجية الهكتار من الحبوب بنسبة (٢٧٪) طن وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي من هذا المحصول الاستراتيجي بمقدار ٦١,٥ مليون طن، وكذلك الحال بالنسبة للقمح فقد تم التوصل إلى إمكانية زيادة إنتاجية الهكتار من هذا المحصول الاستراتيجي الهام والمسمى بالذهب الأصفر بنسبة (٢٤٪) طن وبالتالي زيادة الإنتاج من القمح بمقدار ٢٨,٥٤ مليون طن وهكذا بقية المحاصيل.

أما المرحلة الثانية فقد أشار الباحث إلى الزيادة بالتوسع الأفقي ويتم ذلك بإضافة الزيادة المتوقعة من المحصول والتي تم التوصل إليها لكل محصول

على حدة على إنتاجية نفس المحصول للعام الأخير مع الوضع في الاعتبار نسبة الاكتفاء الذاتي للعام الأخير والتوصل لنسبة الاكتفاء الجديدة (بعد الزيادة المتوقعة) فإن وصلت إلى (١٠٠٪) فهذه النسبة المستهدفة وإن نقصت فتتم التوسعة الأفقية للأراضي المخصصة لهذا المحصول وفق المعادلة التالية:

مساحة المحصول المطلوبة = (مساحة الأراضي الزراعية الحالية للمحصول ٪ نسبة الاكتفاء الذاتي التي تم التوصل إليها) مضروبًا في ١٠٠ وبالتالي تحقق البلدان العربية الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ويتحقق بذلك الأمن الغذائي العربي.

التوصيات

من خلال دراسة وتحليل الفجوة الغذائية في البلدان العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦م)، والتي تم تقسيمها لفترتين (١٩٩٠-١٩٩٧م)، (١٩٩٨-٢٠٠٦م)، وفى ضوء التقارير الصادرة عن المنظمات ذات الاهتمام بموضوع الدراسة حتى عام ٢٠٠٨م، يرى الباحث أن الفجوة الغذائية لا زالت تمثل الخطر الأكبر الذي يواجه البلدان العربية والتي يتوجب عليها ما يلي:

١. دق ناقوس الخطر مجددا، وتسخير أقصى الإمكانيات، وتحفيز كافة الطاقات لهذا الهدف الاستراتيجي، مع دعم استراتيجية التنمية الزراعية ووضعها في مقدمة مهام الوزارات والمؤسسات والمصالح ذات العلاقة بالزراعة والمياه والأراضي.

٢. الاستفادة من خبرات الدول الزراعية في مجالات التقنيات الزراعية وخاصة التقاوي، والتكثيف الزراعي، واستحداث أصناف وطرق زراعية تقاوم ملوحة المياه وتنمو في أجواء غير تقليدية.

٣. التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي رأسيا وأُفقيًا باستخدام أحدث الطرق في هدا المجال للوصول إلى أقصى اكتفاء ذاتي ممكن من المحاصيل الزراعية على ضوء النتائج والأرقام التي تم التوصل إليها رياضيا وإحصائيا في هذه الدراسة.

٤. الاستفادة من كافة مصادر المياه الجوفية والمنقاة، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في المجال الزراعي، وخاصة أن كثير من الدول العربية نجحت في تحلية مياه البحار للاستخدام الآدمي والتي تعتبر أعلى تكلفة وأكثر صعوبة وأعلى تقنية من المشروع المستهدف لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، أو تنقية المياه المالحة بدرجة تكفي للاستخدام في المجال الزراعي.

٥. وضع الأولوية في دراسات الجدوى للتكامل والاستثمار بين الدول العربية (بينيًا)، وتفضيل تلك الاستثمارات على غيرها وأن كانت أقل جدوى بهدف الوصول بالإنتاج الزراعي العربي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الموارد المحلية، واعتبار دعم الأمن الغذائي العربي الركيزة الهامة والاستراتيجية للأمن القومي العربي وذلك لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن ربط الغداء بمصادر خارجية. وما توفيقي إلا بالله.

الأربعاء في ١٤٣١/١/٦هـ — **د. محمد بن محسن العولقي**

٢٠٠٩/١٢/٢٣م

أزمة نظام
الرأسمالية والعولمة في مأزق
عرض كتاب عبد الحي زلوم

الكاتب عبدالحي زلوم درس الابتدائية والثانوية في القدس، والجامعية والعليا في الولايات المتحدة. لا أعلم سنّه، لكنه ذكر في كتابه أنه تخرج من المدرسة الثانوية في القدس عام ١٩٥٤م. فمن المحتمل أنه تجاوز السبعين عامًا.

عمل مع العديد من الشركات العابرة للقارات في الولايات المتحدة وأوربا. كما عمل حوالي خمسين سنة مستشارًا عالميًا في قطاع النفط، وله بالإضافة إلى مؤلفه هذا خمسة مؤلفات أخرى في الاقتصاد السياسي، بالعربية والإنكليزية:

- نُذُر العولمة ١٩٩٨م.
- إمبراطورية الشر الجديدة: الإرهاب الدولي ضد الإسلام ٢٠٠٣م.
- حروب البترول الصليبية ٢٠٠٥م.
- أمريكا بعيون عربية ٢٠٠٧م.
- أمريكا إسرائيل الكبرى ٢٠٠٩م.

كتاب "**أزمة نظام**" نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ويقع في ٢٥٣ صفحة. يتألف من تمهيد ومقدمة وسبعة فصول:

- الفصل الأول: الرأسمالية قديمها جديد وجديدها قديم.
- الفصل الثاني: في الرأسمالية: العبودية أساس الملك من كولومبوس حتى أوباما.
- الفصل الثالث: الإمبراطورية الأمريكية: حصان بارونات المال.
- الفصل الرابع: نُذُر العولمة بعد عشر سنين.

- الفصل الخامس: احتلال العراق والسيطرة الأمريكية على النفط.
- الفصل السادس: النظام المارق عماده الحروب والعبودية والكذب.
- الفصل السابع: أمريكا والعالم ... إلى أين ؟

سألخص الكتاب تحت الفقرات التالية:

هناك خطأ ما: ينقل زلوم عن روجيه تيري قوله: "يعرف الأمريكيون أن هنالك خطأ ما في أمريكا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا هذا الخطأ، والأهم من ذلك أنهم لا يعرفون إصلاحه. غاية ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فحسب. وبعض ما يسمونه حلولاً إنما يزيد الطين بلة، لأن هذه الحلول تحاول تغيير نتائج النظام، دون تغيير النظام الذي أفرز هذه النتائج".

العولمة: يعرّف زلوم العولمة بأنها العملية التي تسعى لتحويل بلدان العالم إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية الأمريكية، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الحرة، والأمم المتحدة، أو عن طريق القوة العسكرية إذا لزم الأمر. والعولمة بمفهومها الاقتصادي هي اليوم تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي، من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي إلى اقتصاد وطني إلى اقتصاد عالمي. ذلك أن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم كله تحت قيادتها، من أجل تكوين إمبراطورية أمريكية عالمية.

ثلاثة أهداف للإمبراطورية الأمريكية: يرى الكاتب الأمريكي ويليم بلوم (Blum) أن أهداف الإمبراطورية الأمريكية ثلاثة:

١- خدمة المال والشركات العابرة للقارات وفتح الأسواق أمامها في جميع أنحاء العالم، وتطويع قوانين الدول لتحقيق هذا الغرض.
٢- منع قيام أي نظام ينافس النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي اعتبره بوش الابن نظامًا عالميًا صالحًا لجميع الدول والأفراد، وصالحًا لكل زمان ومكان.
٣- تحقيق الهيمنة الكاملة على بلدان العالم من أجل تحقيق الهدفين السابقين.

عواقب وخيمة للمشروع الإمبريالي الأمريكي: يعتقد تشامبرز جونسون (Chambers Johnson) رئيس المعهد الياباني للبحوث السياسية في كاليفورنيا بأن المشروع الإمبريالي الأمريكي الذي نصت عليه استراتيجية الأمن القومي، تترتب عليه أربع عواقب رئيسية وخيمة:

١- معاناة العالم من حروب متواصلة تقود إلى المزيد من الإرهاب ضد الأمريكان أينما وجدوا، وانتشار السلاح النووي الذي تجد فيه الدول الصغرى أحد أسلحة الردع في مواجهة الهجمة الاستعمارية الكاسحة.
٢- فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية داخل الولايات المتحدة.
٣- غياب الحقائق التي ستطغى عليها الدعاية، وتشويه الحقائق وتمجيد الحروب.
٤- إفلاس الولايات المتحدة نتيجة إهدار مواردها الاقتصادية في المشاريع العسكرية الضخمة، على حساب الإنفاق على التعليم والصحة وسلامة مواطنيها.

العيش بأكثر من الوسائل: ينقل زلوم عن المجلة العسكرية ٢٠٠٣م قولها: "على الولايات المتحدة أن يكون لها حصة الأسد في المجهود اللازم لدعم التقدم في وتيرة العولمة، لأن الأمريكان هم أكبر المستفيدين منها. وتدل العجوز التجارية على أنهم يعيشون فوق إمكاناتهم الذاتية. فهم يسخرون العالم أجمع لتمويل هذه العجوز. وليس هناك ما يدعو للشكوى في شأن هذه المقايضة التي يبادلون بها قصاصات ورق (= دولارات وسندات خزانة) مقابل بضائع حقيقية".

الحرب على العراق: كانت الحرب على العراق من أجل نفط العراق الذي يعدّ إنتاجه هو الأقل تكلفة. ويبلغ احتياطي العراق من حقوله الثمانية عشر ما يزيد على احتياطي الولايات المتحدة وبريطانيا وأوربا الغربية. وفي العراق ٦٢ حقلاً لم يتم استغلالها بعد. ولهذا استقدمت المؤسسة الأمريكية إلى إدارة الولايات المتحدة رجل نفط وابن رجل نفط هو جورج بوش الابن، ونائبًا له هو الرئيس التنفيذي لأكبر شركات النفط في العالم هو ديك تشيني، ووزيرة خارجية مستشارة للأمن القومي من مجلس إدارة كبريات شركات النفط التي دشنت إحدى ناقلات

النفط العملاقة التي حملت اسمها: كوندوليزا رايس. فما كان يقصده بوش من الحرب هو زيادة أرباح التجمع الصناعي الأمريكي الذي رشحه للرئاسة.

لقد قتلت الحرب مليون عراقي، وأربعة آلاف جندي أمريكي، وأصيب ١٠٠ ألف منهم بعاهات مختلفة. يقول الجنرال الأمريكي سميدلي بتليز عام ١٩٣٠م: "الحرب هي التجارة الوحيدة التي تكون أرباحها بالدولار، وخسائرها بالأرواح"!

جاء في تقرير (Associated Press) بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤م أن مؤسستين هما (Public Integrity Center for) و (Fund for Independence in Journalism) وجدتا أن الرئيس بوش وكبار مساعديه قد كذبوا ٩٢٥ مرة بعد أحداث ١١ سبتمبر، لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي. وكانت هذه الأكاذيب جزءًا من حملة متناسقة قادت إلى الحرب تحت ذرائع كاذبة قطعًا!

يقول آلان غرينسبان (Alan Greenspan) رئيس البنك المركزي الفدرالي الأمريكي سابقًا: "إنه ليحزنني أن أقول إنه من غير اللائق سياسيًا الاعتراف بما يعرفه الجميع: بأن حربنا على العراق كانت أساسًا بشأن النفط"!

يقول روزنتال في مجلة هيرالد تريبيون ١٩٩٠/٨/٢٧م: "إن أي أمريكي يعرف ألف باء السياسة يعلم أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل نشر الديمقراطية، ولا من أجل العائلة الكويتية المالكة. لقد تحركت الولايات المتحدة لكي تمنع العراق من السيطرة على النفط، الذي هو العصب الأساسي للصناعة، والذي هو الفارق ما بين الحياة والموت الاقتصادي".

لم يكن بوش يهدف إلى نشر الحرية للشعوب والأفراد، بل كان يرمي إلى نشر الحرية للشركات عابرة القارات، من أجل الوصول إلى أي سوق أو مصدر طبيعي تبتغيه هذه الشركات دون عوائق! فقد زادت إيرادات شركة هاليبرتون بعد سنة من الحرب (٨٠٪)، كما ذكرت صحيفة الفايننشال تايمز، وزادت إيرادات شركة بكتل (١٥٨٪)، وشركة شيفرون تكساكو (٩٠٪)، وهكذا.

لقد تم ترشيح جورج بوش وتم تدريبه على الشؤون العامة والخارجية أثناء حملته الانتخابية من قبل كوندوليزا رايس وبول ولفوتيز. وكانت عملية التدريس والتدريب تتم كل يوم اثنين من خلال اتصال هاتفي مشترك (Call Conference) ومع ذلك بقي قليل المعرفة بالتاريخ والجغرافيا. سأله مراسل مجلة غلامور (عدد أيار ٢٠٠٠م) ما إذا كان يعرف ما هي طالبان، فأجاب: إنه سمع بهذا الاسم من قبل، وبعد فترة من التفكير قال: أظن أنها فرقة روك أندرول! إذا كان بوش الثاني قليل المعرفة بشؤون الدنيا والآخرة، إلا أن القوى التي أوصلته إلى الحكم لتنفيذ أجندتها تعرف تمامًا ماذا تريد منه. يقول أحد القادة البارزين في أمريكا أثناء تنصيب كلنتون للرئاسة: "تتغير الوجوه في البيت الأبيض، لكن القابضين على زمام الأمور هم أنفسهم لا يتغيرون"!

الحروب هي السبيل عندهم للخروج من الأزمات: النظام الرأسمالي الغربي لا يستطيع العيش بدون حروب. فقد قامت الولايات المتحدة بما يزيد على ١٠٠ حرب وتدخل عسكري خلال القرن التاسع عشر، و ٢٠٠ حرب وتدخل عسكري خلال تاريخها القصير.

يرى هؤلاء الرأسماليون أن الاقتصاد الرأسمالي إذا عانى من أزمة ما فإن الحرب هي التي تساعده على الخروج من الأزمة، سواء جاءت هذه الحرب بتخطيط مسبق أو بصورة عرضية. وليس هناك أسهل على هذه القلوب الجاسية من شن الحروب. فهم لا يبالون بخصومهم ولا بجنودهم، كما لا يبالون بحق ولا باطل.

كيف ندمر خصومنا؟ في تقرير سري للرئيس الأمريكي هوفر، قدمه إلى البيت الأبيض عام ١٩٥٤م، قال فيه: "إذا أردنا للولايات المتحدة أن تعيش، فإن علينا أن نتعلم كيف ندمر أعداءنا، بوسائل أكثر حنكة ودهاءً وتعقيدًا وفاعلية من الوسائل التي يستخدمها هؤلاء الأعداء".

أزمة ١٩٢٩م وأزمة ٢٠٠٨م: كانت نتائج الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٢م:

- انهيار ٥٠٠٠ بنك.
- هبوط الإنتاج الصناعي بنسبة (٤٥٪).
- هبوط حركة بناء العقارات بنسبة (٨٠٪).
- ارتفاع معدل البطالة من (٤٪) إلى (٢٥٪) حيث أصبح ١٣ مليون أمريكي عاطلاً عن العمل.

- في الأزمة الجديدة زاد الاقتصاد المالي المضاربي على الاقتصاد الحقيقي المنتج بمقدار ٤٠ ضعفاً. يقول جويل كورتزمان محرر مجلة هارفارد بزنيس في كتابه: "موت النقود": "(٣٪) فقط من المعاملات المالية اليومية، التي تزيد عن ١٢٠٠ مليار دولار في اليوم، تستثمر في الاقتصاد المنتج، بينما يتم تسخير (٩٧٪) منها في عمليات المضاربة التي ترهق الاقتصاد المنتج". إن أرباب الوول ستريت يستخدمون اليوم وسائل جديدة وتقنيات حديثة لتعظيم النهب الذي يمارسونه على الاقتصاد الحقيقي المنتج. لقد قام مالكو وول ستريت بدمج قوتهم المالية بقوتهم المعلوماتية لخلق رأسمالية "معلومالية" أسموها: الاقتصاد الجديد!

- فقاعة العقارات هي القشة التي قصمت ظهر البعير في كلتا الأزمتين.
- الولايات المتحدة هي مصدر الأزمتين اللتين انتقلتا إلى سائر بلدان العالم.
- تمسكنت الرأسمالية حتى تمكنت في كلتا الأزمتين.
- تم ضخ الكثير من المال للبنوك والشركات، ولم تقدَّم أي مساعدة للفئات التي أصبحت ضعيفة وفقيرة بسبب الأزمة. فلو قُدمت لهم المساعدة لظلوا في منازلهم، ولم تصادر للبيع.

- كانت الحرب العالمية الثانية هي وسيلة الخروج من الأزمة، حتى لو كان الثمن ٥٠ مليوناً من البشر.
- كانت هناك معارضة كبيرة للحرب في الأزمتين. وتم التلبيس: هل الأمر دفاع عن الوطن أم دفاع عن وول ستريت؟ هذا مع أن بارونات المال لا يدينون بأي ولاء لوطنهم، بل ولاؤهم الأول للمال حيثما وجد!

برنانكي وأزمة ٢٠٠٨م: استدعي برنانكي من وول ستريت لحلّ الأزمة، فقد كان موضوع رسالته للدكتوراه من جامعة (MIT) بإشراف ستانلي فيشر عن الأسباب التي أدت إلى وقوع أزمة ١٩٢٩م، وكان أهم هذه الأسباب برأيه هو أن تسمح الدولة بانهيار البنوك، حيث تم إفلاس أكثر من (٤٠٪) منها. فعلى الدولة حمايتها بمختلف الوسائل. وهكذا انقلبت الدولة الرأسمالية التي كانت تلعن تدخل الدولة، وتحرم هذا التدخل على دول جنوب شرق آسيا خلال أزمة التسعينيات، معلنة أن على البنوك والشركات الضعيفة أن تنهار، ليشتريها بارونات المال بأبخس الأثمان! فما كان حرامًا على غيرها صار حلالاً لها.

الأسباب الحقيقية لأزمة ٢٠٠٨م:

- المضاربات وانتقال الأموال بسرعة الضوء في اقتصاد الكازينو.
- تضخم القطاع المالي، نتيجة تراخي القوانين الرقابية.
- تضخم الديون الشخصية (لاسيما المتعلقة بالعقارات)، وديون الشركات، وديون الدولة، حتى صار الكل غرقى في الديون.
- المشتقات وأدوات المراهنة التي بلغت أرقامًا خرافية.

طباعة النقود: في كل عام تنتج الحكومة الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالي المزيد من الدولارات الورقية، بدون غطاء، وبدون كلفة تذكر، حتى صار يوجد خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية ما يزيد على ٢٥٠٠ مليار دولار،

عبارة عن ديون لحاملي هذه الأوراق على الخزانة الأمريكية. فإذا عاد جزء كبير من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة وقعت الطامة الكبرى. ويلجؤون إلى مطابع النقود كلما أرادوا ضخ الأموال: مال سهل، وفائدة رخيصة.

فضائح السماسرة: يقول غاري ويس (Gary Weiss): "إن فضائح السماسرة الماليين تتكرر المرة تلو الأخرى، لا يتغير فيها إلا أسماء الأشخاص، دون أي تغيير في قانون اللعبة. إنها العمليات القديمة نفسها بعد نفض الغبار عنها. فلو تفحصنا جميع الكتب المتاحة عن وول ستريت لوجدنا هذا الأمر واضحًا وضوح الشمس في رابعة النهار، بالرغم من أن صفحات هذه الكتب قد أصبحت صفراء، إذ أكل الدهر عليها وشرب. أحد هذه الكتب صدر عام ١٩٣٢م، ولكن يبدو كأنه قد صدر اليوم، وهو بعنوان: "ممولون من الطبقتين العالية والمنخفضة"، يستعرض المحتالين وممارساتهم التي تسيء إلى النظام المتبع في بيع الأسهم. فالفضائح المتكررة هي جزء من نسيج وول ستريت وأخلاقياته وقوانينه المطاطة التي تحكم عملياته، وتبقى سنوات طويلة دون رقابة".

طبيب أطفال من نيويورك فقد نصف مليون دولار، بسبب سمسار البورصة. فرفع محاميه دعوى ضده، لأنه نصحه بالاحتفاظ بأسهمه، وكان سعر السهم ٦٠ دولارًا، فاضطر إلى بيع أسهمه عندما وصل السعر إلى١١ دولارًا.

أيهما أفضل: تقديم المال إلى الشركات والبنوك أم إلى العاجزين عن السداد؟ يقول بول روبرتس: إن تقديم المساعدة للبنوك والشركات شكل كارثة أخرى، وكان من الأصح مساعدة أصحاب المنازل المحجوزة على فك حجوزاتهم، وهذا بدوره يؤدي إلى دوران المال في الجهاز المالي كله.

في تسعينيات القرن التاسع عشر أنقذت الخزانة الأمريكية البنوك التجارية بمعدل فائدة منخفض قدره (١٪)، فكتب تريسي قائلاً: "طالما أن الحكومة

تستطيع إقراض المال لأصحاب هذه البنوك بمعدل (١٪) على ضماناتهم، فلماذا لا تقوم بإقراضه للشعب على ضماناته؟ يا لها من سخرية أن تَمنح هذه الحكومة الديمقراطية مزاياها لأربعة آلاف لأنهم أغنياء، وتنكر المزايا ذاتها على ٦٥ مليون شخص"!

إعلان الإفلاس: كثير من الشركات الكبيرة أعلنت إفلاسها للحماية من الدائنين، مثل شركة إنرون وغيرها.

الإرهاب: في عام ١٩٨٥م حاول الأمريكان تعريف الإرهاب، وتم وضع ٦ تعاريف للإرهاب، لكن تم رفضها جميعًا، لأن القراءة المتأنية بينت أن أمريكا كانت تمارسها.

الرعب يغيّب العقل: تحاول أمريكا أن تخلق ثقافة الرعب، لأن الرعب يغيّب العقل، ويثير العواطف، ويسهل على رجال السياسة حشد الجماهير من أجل السياسات التي يريدونها.

عمالة رخيصة: جاء في مجلة تايم الأمريكية ١٩٩٨/٦/١م: أن عدد العاملين في مصنع Nike بأندنوسيا يبلغ ٣٠ ألف عامل، مجموع أجورهم أقل مما يتقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي مايكل جوردان لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية!

سوء توزيع: (١٪) من الأمريكان يمتلكون أكثر مما يملك (٨٠٪) منهم! والكل مسخرون لخدمة رأس المال وأربابه، وهم الذين يسميهم المؤرخون الأمريكيون أنفسهم: البارونات اللصوص، الذين خلفوا بارونات الإقطاع. وهناك أكثر من ٤٠ مليون أمريكي تحت خط الفقر حسب الإحصائيات الأمريكية الرسمية نفسها، وهذا في أغنى بلد في الكرة الأرضية!

حتى جنودهم يفترسونهم: نشرت صحيفة "الولايات المتحدة اليوم" في ٢٠٠٦/٨/٣١م "أن واحدًا من كل خمسة أفراد من الجيش الأمريكي يتم

اصطيادهم بواسطة مراكز للقروض، أقيمت بالقرب من القواعد العسكرية الأمريكية، لتستغل حاجة الجنود وعائلاتهم إلى المال، فيتم إقراضهم بفوائد تصل إلى (٤٠٠٪) أو أكثر، حسب تقارير البنتاغون". وهؤلاء الجنود ليسوا بالطبع من أبناء الوول ستريت، بل هم في غالبيتهم من الفقراء والمستضعفين والمستغلين.

الرأسمالية والديمقراطية: يقول المضارب العالمي جورج سورس في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية": الرأسمالية والديمقراطية لكل منهما قانون مختلف. فالرأسمالية تخدم المصالح الخاصة، والديمقراطية تخدم المصالح العامة. ومن ثم هناك مصالح متناقضة بين (Main Street) و(Wall Street)، أي بين الشارع العام والشارع الخاص (وول ستريت).

الديمقراطية في مأزق: يقول ويليم غرايدر (William Grieder) في كتابه: "من يخبر الشعب؟": "إن الديمقراطية الأمريكية في مأزق كبير، أكبر مما يتصوره الناس. فإن سلطة القرار في أعلى مراتب السلطة قد انتقلت من الشعب إلى حفنة قليلة".

الشركات هي التي تهيمن: إنها تهيمن على الانتخابات والتشريعات والمشرعين والكونغرس، حتى وصلت هذه الهيمنة إلى المحكمة العليا، وحلّ معها الخراب السياسي والأخلاقي. أما الصحف فهي ممولة من الشركات، أو مكتومة الصوت. والبيوت مرهونة، والعمال معدمون، والأراضي تُسرق ليتم بها بناء ثروات خيالية، وبهذا تولدت طبقتان: طبقة المسحوقين، وطبقة أصحاب الملايين.

قال الرئيس الأمريكي لنكولن منذ أكثر من قرن ونصف: "لقد تم تتويج الشركات، وإن عهدًا من الفساد في المراكز العليا سينتج عن ذلك، وسينمو بارونات المال على حساب الشعب، حتى تتركز الثروة في أيدٍ قليلة، وتصبح الجمهورية حطامًا"!

ومجال عمل هذه الشركات هو العالم بأسره، وليس داخل الولايات المتحدة فقط. وقد تم تسخير وسائل إعلام وول ستريت ومحطات التلفزة الجديدة لنشر هذه الرؤية وتعميمها.

حرية أم عبودية ؟ في العقود الأولى من القرن السابع عشر كان المستعمرون البيض مثلاً يستعبدون المواطنين الذين وصفوهم بالهنود الحمر. فإذا كان العدل أساس الملك في الديانات السماوية فإن العبودية هي أساس الملك في النظام الرأسمالي.

المصالح الضيقة تمنع التغيير: بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢م، ألقى مايكل شيرتوف وزير الأمن الداخلي في إدارة بوش الابن، محاضرة بعنوان: لماذا لا تعمل واشنطن بكفاءة ؟ قال فيها: "إن العقبات في طريق التغيير في واشنطن عقبات هيكلية، لا حزبية. إنها المصالح الضيقة لحفنة قليلة متنفذة تجعل عملية التغيير الكبير في واشنطن بالغة التعقيد، نتيجة تغليب هذه المصالح الخاصة الضيقة على المصالح ذات النفع العام".

تغليف المصالح بالوطنية والدين: بدأ الجميع في أمريكا بتغليف قضاياهم بالوطنية وبالمبادئ، وذلك لتمريرها وجعلها تحظى بالقبول. فقد أصبح أعضاء الكونغرس والمسؤولون في الإدارة الأمريكية، مستعدين جدًا لضخ المزيد من الدولارات التي يطلبها البارونات، وإلا فسوف يُتهمون بالخيانة وافتقاد الحس الوطني. وقد استخدم النائب العام أشكروفت الحرب على الإرهاب ذريعة لتمرير قضايا كان المشرعون يعارضونها معارضة شديدة، قبل ١١ سبتمبر، مثل الاحتجاز الوقائي والتنصت على الهواتف.

أين هي السعادة ؟ وصف الرئيس الأمريكي هوفر الحياة في مسقط رأسه بقرية ويست برانش (West Branch) بولاية إيوا (Iowa)، وهي القرية التي كان يقطنها عام ١٨٨٠م ما لا يزيد على ٨٠٠ نسمة، وصفها بقوله: "في ثمانينيات القرن الماضي كان الناس يتقاسمون المسرات، وكانت القرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي،

حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنهما في مطاحنها، وكانت مكتفية ذاتيًا باللحوم والمنسوجات والأقمشة. وكنا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات، ونحصل على الوقود من الخشب. كما كنا نقيم الأبنية، ونصنع الصابون، ونحفظ الفواكه، ونجففها، وننتج الخضراوات. وما كنا نشتري من الخارج إلا القليل. ولم يكن الفقر معروفًا في قريتنا، وكان الناس فرحين سعداء، فلم تكن هناك تقلبات ونكسات وفقاعات وأزمات في بورصة شيكاغو التي تسببت أخيرًا في شطب (٥٠٪) من ثروات الناس على أيدي المضاربين".

إنتاج السلع أم إنتاج المستهلكين ؟ بسبب الزيادة المفاجئة في حجم الإنتاج زيادة ثورية ناجمة عن الثورة الصناعية، كان لا بد من أن تكون زيادة الطلب ثورية أيضًا. وبهذا أضحت المشكلة لا تكمن في زيادة الإنتاج، بل في إنتاج المستهلكين. وبناءً عليه توجهت الولايات المتحدة إلى الاستعمار لإيجاد الطلب على الإنتاج!

المدخلات والمخرجات: إن الرأسمالية والعولمة تقومان على الجشع والكذب والمادية المجردة والمضاربات المالية والحروب الاستباقية. فإذا كانت هذه مدخلاتها فلا بد أن تكون مخرجاتها ما نرى عليه عالمنا في هذه الأيام.

النظام الرأسمالي صالح لكل زمان ومكان: هذا ما يراه أصحابه، الذين يمنعون أي نظام آخر من أن يتنافس مع نظامهم.

سرّ المعجزة اليابانية: أدت السيطرة الشيوعية على الصين بنهاية عام ١٩٤٩م إلى دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز قوة اليابان حتى تتمكن من مجابهة التهديد الصيني.

اقتصاد بلا علم: الاقتصاد الذي لم يرتقِ إلى مرتبة العلم، جعله أرباب المال العالمي كأنه أبو العلوم. وبوّأ الرأسماليون علماءهم في الاقتصاد مرتبة عالية ليكونوا أبواقًا لهم يقومون بدور وعاظ السلاطين بإصدار الفتاوى من نوع "ادفع وارفع" (Pay to Play). هذه هي القاعدة: إن لم "تتبرع" في الحملات الانتخابية فلا تتوقع عقودًا من الحكومة ولا امتيازات: ادفع للحصول على حظوة لتبقى على اتصال (Access).

جاء في تقرير لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين: لم يعد الاقتصاديون على وفاق حول ماهية مهنتهم. وأجمع (٦١٪) من أساتذة الاقتصاد في ٩١ جامعة أمريكية تخرِّج أكثر من (٩٠٪) من حملة الدكتوراه في الاقتصاد، أجمعوا على أن الأرقام والأدوات الرياضية والإحصائية قد طغت على جوهر الموضوع.

وسخرت بزنيس ويك: ٧٠٠٠ اقتصادي ولا حلّ. وقال جفري غارتن عميد كلية الإدارة بجامعة يال: إن سجلّ الاقتصاديين مخجل. فقد تنبؤوا بانتهاء اليابان أمام الصدمة النفطية لأوبك، وكانت تعتمد بنسبة (٩٩٪) على المستوردات النفطية. ولم يتنبؤوا بصعود اليابان المذهل خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. ولم يتنبؤوا متى تنفقع الفقاعة الاقتصادية اليابانية في عقد التسعينيات من القرن نفسه.

اقتصاد بلا أخلاق: يقول لستر ثارو عن النظام الرأسمالي بأنه نظام لا تحكمه المبادئ، بل تحكمه المصالح. ولكل شيء ثمنه، فقد صار غابة تولّد الإجرام والتشرد والظلم الاجتماعي. كل نظام اقتصادي يجب أن يقوم على العدل، لا كما قال كينز قبل سبعين سنة: "العدل هو الخطأ، والخطأ هو العدل".

رأسمالية الاستهلاك: بدأت الشركات الأمريكية الكبرى، بالتنسيق مع المؤسسات المالية، في تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع استهلاكي، يسيطر عليه حب الاستهلاك وحب التملك لتحقيق السعادة، بحيث يزيد ما يطرح في كل عام عما طرح في العام الذي قبله. وقد بارك كينز، كبير الاقتصاديين في عصره، ثقافة الاستهلاك، للاستمتاع بالحاضر، وعدم التأجيل إلى المستقبل، لأننا جميعًا في المستقبل سنكون في عداد الموتى. ولا ريب أن هذه النزعة المغالية مناهِضة للأديان والأخلاق التي تدعونا إلى الاعتدال في الاستهلاك، لأنه سبب السعادة في الدارين.

هل ينهار النظام الرأسمالي؟ في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية"، يقول المضارب العالمي جورج سورس: "إني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة (في جنوب شرق آسيا) إلى انهيار النظام الرأسمالي انهيارًا كاملاً".

وفي كتابه: "مستقبل الرأسمالية" ١٩٩٧م، يقول لستر ثارو: "إن النظم المنافسة للنظام الرأسمالي من فاشية واشتراكية وشيوعية قد انهارت جميعًا. لكن بالرغم من أن المنافسين قد أصبحوا طي الكتمان في كتب التاريخ، فإن شيئًا ما يبدو وكأنه يهزّ أركان النظام الرأسمالي نفسه".

وفي محاضرة له بجامعة هارفارد، بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩م، قال إيريك هوبسبون (Eric Hobsbawn): "يكاد يكون من المؤكد سقوط الإمبراطورية الأمريكية". وهوبسبون مؤرخ تخرّج من جامعة كامبردج، ودرّس في جامعات لندن وستانفورد و(MIT) وكورنيل، وتُرجم كتابه "عصر التطرف" إلى ٣٦ لغة.

لقد أصبحت نظرية انهيار الامبراطورية الأمريكية فجأة كما انهار الاتحاد السوفياتي نظرية مقبولة لدى عدد من الأكاديميين والسياسيين الغربيين. ولو كان بمقدور دول النفط بيعه بغير الدولار لانهار الاقتصاد الأمريكي وانهارت معه الإمبراطورية الأمريكية. ذلك أن مجرد السماح بتحويل تسعير النفط من الدولار إلى عملات أخرى سيكون بمثابة سلاح دمار شامل.

إن انهيار الإمبراطورية الأمريكية سيكون مفاجئًا وسريعًا على غرار انهيار إمبراطوريات شركاتها العملاقة، مثل إنرون و (LTCM) .

الرأسمالية كذبة كبرى: مادوف هو الابن البار لوول ستريت، كان في الثانية والعشرين من عمره حين أسس شركة عام ١٩٦٠م برأس مال لم يكن يزيد يومئذ على ٥٠٠٠ دولار. وظل مادوف رئيس مجلس إدارة هذه الشركة حتى

٢٠٠٨/١٢/١١م، حيث ذهب ليخبر أولي الأمر بأن شركته كانت تمارس الخداع والغش والكذب خلال سنوات عملها، وقال: "كان الأمر كله كذبة كبرى"!

وصل مادوف إلى أعلى المراكز في وول ستريت، حتى صار رئيس مجلس إدارة ناسداك، أهم سوق مالية لشركات التكنولوجيا في العالم لعدة أعوام. وفي آخر أيامه كان ممن يسمّون في وول ستريت "صنّاع السوق". ثم خسر مادوف ٥٠ مليار دولار، وانكشفت الفضيحة إذ أفصح العديد من البنوك العالمية داخل أمريكا وخارجها عن خسائر جسيمة، لأنها كانت تستثمر أموالها مع مادوف.

وكان مادوف حسب وصف إعلام وول ستريت رجلاً تقيًا نقيًا طاهرًا ورعًا، محبًا لأعمال الخير، لاسيما للمؤسسات اليهودية وإسرائيل! بل كان عضوًا في مجلس أمناء إحدى الجامعات اليهودية.

ثم ظهر أن مادوف ذا السبعين عامًا يهودي الديانة وعضو بارز في الجالية اليهودية الأمريكية ذات النفوذ القوي. وقام البعض بكتابة تعليقات مهينة عن علاقة اليهود بالمال، حتى قال أحدهم: إنه لا يستطيع أحد القيام بعملية غش كهذه إلا اليهود.

إن ممارسات مادوف ما هي إلا نسخة طبق الأصل من ممارسات تشارلز بونزي في عشرينيات القرن الماضي. بدأ بونزي فقيرًا معدمًا كمادوف، إلى أن عمل مع أحد أصحاب البنوك الفاسدين في كندا، حيث تعلم منه آخر علوم النصب والاحتيال في أسواق المال: (Pyramid Scams)، وملخص اللعبة الدفع للمستثمرين القدامى من المستثمرين الجدد، بناءً على مشاريع وهمية، حيث كان بونزي يَعِد بدفع فائدة معدلها (٥٠٪) على أي مبلغ استثمار لمدة ثلاثة أشهر فقط! وخلال سبعة أشهر جمع ٣٠ ألف مستثمر قبض منهم ٩ ملايين دولار، وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام. لم يكن بجيبه سوى دولارين فقط، لكنه بعد أن بدأ عمليات الاحتيال، ملك قصرًا وسيارات فارهة إلى أن افتضح أمره.

ما قاله مادوف عن شركته يمكن أن يقال بحق النظام كله: الأمر كله كذبة كبرى!

الإجرام نشاط اقتصادي! يقول ليستر ثارو في كتابه: "مستقبل الرأسمالية": "الجريمة في النظام الرأسمالي تعدّ نشاطاً اقتصاديًا، يمكن مقارفته لكن مقابل ثمن باهظ، إذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الأمن. فليس هناك من شيء لا يمكن القيام به، فلا وجود للواجبات والالتزامات، ما هو موجود فقط هو عمليات السوق"!

النظام الاقتصادي الإسلامي: قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي، وبينت كيف يتميز عن النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. وذكرت الدراسة أن الإسلام يختلف عن الرأسمالية لمعارضته التراكم الفاحش للثروة. كما يختلف عن الاشتراكية لأنه يسمح بحق تملك وسائل الإنتاج. وفي مجتمع يتبع التعاليم الإسلامية لا تتعارض المصالح بين طبقات المجتمع، بل هناك توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. نعم حقق النظام الرأسمالي إنجازات علمية وتكنولوجية هائلة، لكن هذه الإنجازات اقترنت بخواء روحي وانحطاط أخلاقي كبيرين.

أوباما: هل يختلف عن غيره؟ لولا دعم اللوبي الصهيوني ما وصل أوباما إلى البيت الأبيض، وما كان يحلم مَن هو مثله أن يكون سياسيًا حتى من الدرجة العاشرة. أجرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقابلة مع الرئيس الأمريكي كارتر، إثر الزوبعة التي أثارها كتابه: فلسطين: "سلام لا فصل عنصري". قال كارتر في هذه المقابلة: "إن إجراء أي نقاش جدي في الولايات المتحدة هو حلم لا يمكن تحقيقه. ذلك بأنه ليس هناك مرشح واحد في أمريكا، لمنصب حاكم ولاية، أو عضو كونغرس، أو رئيس دولة، يجرؤ أن يتفوه بكلمة واحدة لا ترضي إسرائيل".

اختار أوباما نائبًا له اسمه جوبايدن، وهو الذي قال في مقابلة مع تلفزيون أمريكي: "أنا صهيوني، وليس ضروريًا أن تكون يهوديًا لكي تكون صهيونيًا". وقال أيضًا في خطاب له أمام المجلس الوطني اليهودي الديمقراطي بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨م: "أمضيت ٣٥ سنة من حياتي أتعامل مع قضايا ذات صلة بإسرائيل. إن مساندتي لإسرائيل تبدأ من معدتي، إلى قلبي، إلى عقلي. إني أصارحكم بأني ما كنت لأقبل منصب نائب أوباما لو كان عندي أدنى شك في أنه لا يشاركني الولاء لإسرائيل".

وبعد فوزه في الانتخابات، قال أوباما في أول خطاب له: "إني ممتنّ إلى الأبد لمدير حملتي الانتخابية دافيد بلوف (يهودي)، وإلى الرئيس الاستراتيجي للحملة دافيد أكسلرود (يهودي). أنتم الذين جعلتم انتخابي ممكناً". وكلفت حملته الانتخابية ٦٠٠ مليون دولار، جاء معظمها من الأمريكان اليهود.

يقول جورج سورس كبير المضاربين في النظام الرأسمالي، في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية": "في الولايات المتحدة لا يستطيع الفوز في الانتخابات إلا الذين يعقدون الصفقات مع مراكز القوى للحصول على ما يكفيهم من المال لنجاح حملتهم الانتخابية".

إرث أوباما: بيّن ريتشارد هاس في صحيفة نيوزويك ٢٠٠٨/١١/٣م، قبل يوم واحد من فوز أوباما: أنه قبل ثماني سنوات من حكم جورج بوش الابن كان السلام يعمّ أكثر بقاع الأرض، وكانت فيها القوات الأمريكية في حالة راحة واسترخاء، وكان سعر برميل النفط ٢٣ دولارًا، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل (٣٪)، وكان الدين الحكومي حوالي ٦ تريليونات دولار، وكانت ميزانية الدولة فيها فائض لا بأس به.

سوف ترث أيها الرئيس الجديد حروبًا في العراق وأفغانستان، وسوف تجد قواتنا المسلحة منهكة، وسعر برميل النفط قد وصل يومًا ما إلى ١٥٠ دولارًا، وسترى دولارًا أضعف من ذي قبل، وعجزًا في ميزانية الحكومة يصل إلى حوالي تريليون دولار في السنة الأولى من رئاستك، وسترى حجم الدين العام الحكومي ارتفع إلى ١٠ تريليونات دولار، وسترى أزمات اقتصادية واضطرابات تسود معظم بلدان العالم. فلماذا أتعبت نفسك أيها الرئيس لتصبح في هذا المنصب؟ هناك مشكلات كثيرة تنتظرك، وهناك أيضًا قيود وعوائق كثيرة أمام ما تستطيع فعله حقًا".

الأربعاء في ١٤٣١/١/٢٠هـ — **د. رفيق يونس المصري**

٢٠١٠/١/٦م — r-masri.co.cc

صكوك الإجارة:
مناقشة كتاب حامد ميره

صكوك الإجارة كتاب لحامد ميرة، وهو رسالة ماجستير في الفقه المقارن، لم يذكر في الكتاب الجامعة التي قدمت إليها الرسالة، ولا سنة تقديمها. الكتاب نشر بنك البلاد، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية رقم ١، بالاشتراك مع دار الميمان، الرياض، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م، ٥٥٢ صفحة.

يتألف الكتاب من خمسة فصول:

- الفصل الأول: الأوراق المالية خصائصها وأنواعها.
- الفصل الثاني: الأحكام والضوابط الفقهية لعقد الإجارة.
- الفصل الثالث: خصائص صكوك الإجارة وأنواعها وأحكامها الفقهية.
- الفصل الرابع: إصدار صكوك الإجارة وتداولها واستردادها.
- الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لصكوك الإجارة وتقويم لأبرز التطبيقات المعاصرة (المصارف الإسلامية، صكوك البحرين).

وفي الكتاب خمسة ملاحق:

- الملحق الأول: قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة في صكوك الإجارة.
- الملحق الثاني: نشرة الإصدار العاشر لصكوك الإجارة في البحرين.
- الملحق الثالث: عقود الإصدار العاشر.
- الملحق الرابع: فتوى الهيئة الشرعية لصكوك البحرين.
- الملحق الخامس: نماذج عقود صكوك البحرين.

لماذا اختيرت صكوك الإجارة على غيرها من الصكوك ؟

صكوك الإجارة هي في حقيقتها صكوك ملكية أعيان مؤجرة، أو موعود باستئجارها، ومن ثم فهي تستند في ملكيتها إلى شركة الملك، وتستند في عائدها إلى الإجارة، والإجارة تقوم على الأجرة، والأجرة مبلغ ثابت مقطوع. ومن ثم فإن صكوك الإجارة هي أقرب ما تكون إلى سندات الدين بفائدة، من حيث ضمان رأس المال والعائد، إنْ لم تكن الفائدة بعينها، في حالات محددة يمكن أن تصير إليها هذه الصكوك، كما يتبين من هذه الورقة، بعد قليل. ولهذا السبب اختيرت صكوك الإجارة، ولم يتم اختيارها، كما نقل الباحث، لمرونتها، أو لأن عقد الإجارة من أهم العقود الشرعية. فهذا الكلام لا يخلو من تمويه على السبب الحقيقي، وهو أقرب إلى الدعاية والترويج منه إلى العلم والبحث العلمي.

تبسيط المسألة أو النموذج

صكوك الإجارة ما هي ؟ هل هي أسهم ؟ هل هي سندات ؟ ما معنى الإجارة فيها ؟ أقول: صكوك الإجارة كالأسهم من حيث تقديم مال على حصة من الربح، ولكنها قد تختلف عن الأسهم قليلاً من حيث إن ربحها مضمون أو شبه مضمون، لأنه مستند إلى أجرة ثابتة مضمونة، كما قلنا آنفًا. ولكن الأجرة التي توزع على الصكوك هي الأجرة الصافية بعد اقتطاع النفقات (نفقات الصيانة ونفقات الإدارة). ولذلك فإن هذه الصكوك تبدو جائزة، إذا لم يتم فيها ضمان رأس المال والعائد، وتمّ استردادها بالقيمة السوقية لها لا بالقيمة الاسمية، لأن استردادها بالقيمة الاسمية يعني ضمان رأس المال. وبهذا قد يبدو أن المسألة لا تحتاج إلى دراسات طويلة ومعقدة، إذا ما بسّطنا النموذج وجرّدناه من الحشو والتعقيد. وتتلخص المسألة في فحص هذه الصكوك لنرى هل هي أسهم جائزة أم سندات مرفوضة ؟ هل هناك نفقات (صيانة وإدارة) تقتطع من الأجرة الإجمالية، بحيث تصير الأجرة الصافية غير محددة المقدار، أم إن النفقات يحمّلها المؤجر على المستأجر، فتصير الأجرة محددة المقدار تمامًا، كالفائدة ؟

صكوك البحرين

أصدرت مؤسسة نقد البحرين، وكالة عن مملكة البحرين، إصدارها العاشر من صكوك الإجارة (على سبيل المثال)، بقيمة إجمالية مقدارها ٤٠ مليون دينار بحريني. ويبتدئ الإصدار من ٢٠ يوليو ٢٠٠٤م ولمدة ١٠ سنوات حتى ٢٠ يوليو ٢٠١٤م، بمعدل تأجير سنوي ثابت مقداره (٥,١٢٥٪) تدفع كل ستة أشهر. وتمثل صكوك الإجارة أصولاً حكومية (جزءًا من أرض مطار البحرين الدولي)، تطرح على المستثمرين الذين يمثلهم (مصرف البحرين الشامل) الذي يشتري الأرض من الحكومة، ثم يعود فيؤجرها إليها إجارة منتهية بالتمليك. وتَعِد الحكومة المستثمرين، وعدًا ملزمًا، بإعادة شراء هذه الأصول في نهاية مدة الإصدار بقيمتها الأصلية (الاسمية).

فتوى الهيئة الشرعية في صكوك البحرين ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

اطلعت اللجنة الشرعية على بيان ومستندات عملية الإصدار لصكوك التأجير الإسلامية لحكومة دولة البحرين، من حيث كيفية تطبيقها، وراجعت العقود والاتفاقيات المتعلقة بها، ووضعت الترتيب الواجب إتباعه في إجراء التصرفات المطلوبة لتحقيق الضوابط الشرعية العامة في الصكوك، وبخاصة ما نص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن صكوك المقارضة، مع مراعاة الأحكام الشرعية للإجارة المنتهية بالتمليك.

وقد اقتضى إصدار هذه الصكوك توكيل المستثمرين أحدهم (مصرف البحرين الشامل) ليقوم بشراء الأعيان وتأجيرها إلى حكومة دولة البحرين، ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وستقوم مؤسسة نقد البحرين بإدارة الصكوك. وبعد تملك المستثمرين الأصول موضع التأجير بشرائها من الحكومة

بالوكالة المخولة إلى أحد المستثمرين (مصرف البحرين الشامل)، يقوم هذا الوكيل بتأجير تلك الأصول إلى الحكومة بأجرة معلومة تمثل عائد الصكوك، مع الوعد الملزم من قبل الحكومة بشراء تلك الأصول عند انتهاء مدة الإجارة، بثمن يمثل القيمة الأصلية التي تم شراء تلك الأصول بها من الحكومة، ويدفع هذا الثمن عند إبرام البيع في نهاية مدة الإصدار.

وقد تحقق مما سبق أن اكتتاب المستثمرين في هذه الصكوك (التي تقوم مؤسسة نقد البحرين بتسويقها) يجعل حملة الصكوك مالكين لحصص شائعة في الأصول المؤجرة. وبذلك يستحقون نصيبًا من الأجرة، متناسبًا مع ملكيتهم المتمثلة بما يحملونه من صكوك. وعند انتهاء مدة الإجارة المتزامنة مع نهاية الإصدار وبيع الأصول للمستأجر، تنفيذاً للوعد بالتمليك، يستردّ حامل الصك قيمته الأصلية، مع ما بقي له من عائد الإيجار.

والجدير بالبيان أن ضمان الجهة المُصْدرة استرداد حامل الصك لقيمته الأصلية جائز، لأنه ناشئ عن الوعد الملتزم به منها لشراء العين المؤجرة بتلك القيمة، وهو من قبيل ضمان الطرف الثالث (وليس ضماناً من أحد المشاركين أو من مدير الاستثمار). كما أن تحديد العائد المتوقع للصك ناشئ من معلومية الأجرة، والمراعى في تقديرها تغطية المصاريف الواجبة على المؤجر، كالصيانة الأساسية والتأمين.

وفي ضوء ما سبق، تُقرر اللجنة مشروعية الاستثمار في هذه الصكوك الهادفة إلى تحقق المصلحة العامة في إقامة وإدارة المرافق والمشاريع النافعة، وتسهم في التنمية وتوفير الموارد، كما تحقق مصلحة المستثمرين بإتاحة الفرص الجيدة والمأمونة لاستثمار مدخراتهم والحصول على عائد حلال، مع التمكن من تسييل هذه الاستثمارات بتداولها في السوق الثانوية، لتوافر الضوابط الشرعية للتداول الحرّ لها، مع الاستئناس بالتقييم المعلن عنها. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مكة المكرمة ١٩ شوال ١٤١٩هـ
الموافق ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٩م
توقيع أعضاء اللجنة الشرعية: عبد الله بن سليمان المنيع، عبد الحسين عصفور، عبد الستار أبو غدة، محمد تقي العثماني.

تعليق على الفتوى

صكوك البحرين تشبه سندات الدين بفائدة لأن رأس المال مضمون، والعائد مضمون. أما القول بضمان الطرف الثالث فهو غير مسلّم، لأن المدين حكومة والطرف الثالث (مؤسسة النقد) حكومة. فيجب فحص هذا الطرف الثالث من هو؟ فلا يَقبل أحد بالضمان ما لم تكن له مصلحة وصلة، ومن ثم فإن الطرف الثالث هو مجرد حيلة. كذلك القول بمعلومية الأجرة غير مسلّم، لأن الأجرة إذا كانت ثابتة ومعلومة فإن المصاريف الواجب اقتطاعها منها، مثل مصاريف الصيانة والإدارة، ليست ثابتة ولا معلومة. ولو جازت هذه الصكوك لجازت الفائدة التي سبق أن منعها هؤلاء الفقهاء وأمثالهم، منعوها حتى لو كان إيراد المشروع مضموناً. فمن أجاز الصكوك فعليه أن يجيز السندات. وربما صار مُصْدِر السندات أكثر جرأة على إصدارها بعد صدور الصكوك.

تعليق للباحث

يطرح ميرة بعض الأسئلة التي تكشف صورية هذه الصكوك البحرينية، بعقودها ووعودها، فيقول: هل للمكتتبين غرض صحيح في تملك العين المبيعة (جزء من أرض مطار البحرين الدولي)، خصوصًا مع جهالتها جهالة فاحشة، إذ لم يَزد العقد في بيانها على القول بأنها (جزء من أرض مطار البحرين الدولي)، ما مقدار هذا الجزء ؟ هل هي من الأرض المحيطة بالمطار التي ليس عليها بناء، أم عليها بناء؟ وإذا كان عليها بناء، فهل هذا البناء داخل في البيع؟ السؤال بإيجاز: ما هو المبيع؟ وهل يتملك حملة الصكوك هذه العين (أرض المطار)

تملكًا حقيقيًا؟ هب أنهم رأوا ألا يعيدوا بيع أرض المطار إلى الدولة، أو أن يبيعوها إلى غير الدولة، أو أن يبقوها في ملكيتهم، ويستثمروها بأي طريقة أخرى يرون أنها تحقق مصالحهم، هل بإمكانهم فعل ذلك؟ ثم هل يتصور أن تتنازل الدولة عن ملكية مرافقها السيادية، كالمطار، ومحطات توليد الكهرباء العمومية ... ونحوها، وتَجعل التصرف في هذه المرافق لغيرها من المواطنين، بل من الأجانب؟ ثم ما هي الطريقة التي تمّ بها تقويم قيمة العين المبيعة، عند بيعها إلى حملة الصكوك؟ هل هي قيمتها الحقيقية ؟

فهذه الصكوك لا تختلف في المحصلة عن سندات دين بفائدة! أما المطار فلا تم بيعه ولا شراؤه ولا تأجيره، إنما هي دنانير بدنانير أكثر منها، بينهما خرقة أو مطار! أي المطار لغو، يدخل ثم يخرج! ومن الغريب أن هؤلاء الفقهاء وأمثالهم كانوا يمنعون الفائدة كما قلنا، حتى لو استندت إلى عائد (إيراد) مضمون كالأجرة، فكيف صاروا يجيزونها اليوم تحت اسم آخر ؟!

رقة الباحث في إنكاره

يقول ميرة: "أولت حكومة البحرين العمل المصرفي الإسلامي أهمية كبرى خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك من خلال محاور عدة وقنوات شتى، حتى غدت مثابة لكثير من المصارف الإسلامية، وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية، واتحادات وهيئات الرقابة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بل وأنشئ فيها مؤخرًا سوق للأوراق المالية الإسلامية (...).

وقد كان لإصدارات حكومة البحرين (...) أهمية كبرى، منها أنها كانت بمثابة البارقة والمفتاح لكثير من التجارب المماثلة على المستوى الحكومي (...)، كإصدار حكومة دولة قطر، وإصدار حكومة دبي، والحكومة الماليزية (...).

ولا يفوت الباحث في هذا المقام الثناء على كل توجه صادق ورغبة أكيدة في أسلمة اقتصادات المسلمين، ومن ذلك الخطوات الحثيثة لحكومة البحرين،

جعلها الله خطوات مسددة موفقة. وإن هذا الأمر ليستوجب على المسلم الدعاء لهم بالتوفيق والسداد، وإسداء النصح والتوجيه لتقويم المسيرة وتصحيح المسار والارتقاء بهذه الصناعة المالية المميزة".

قرار المجمع في صكوك الإجارة (الدورة ١٥ لعام ٢٠٠٤م)

١- تقوم فكرة صكوك الإجارة على مبدأ التصكيك (أو التسنيد أو التوريق) الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يَدُرّ دخلاً. والغرض من صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية. وعلى ذلك عُرّفت بأنها "سندات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات أجل".

٢- لا يمثل صك الإجارة مبلغًا محددًا من النقود، ولا هو دَين على جهة معينة، سواء أكانت شخصية طبيعية أم اعتبارية، وإنما هو ورقة مالية تمثل جزءًا شائعًا (سهمًا) من ملكية عين استعمالية، كعقار أو طائرة أو باخرة، أو مجموعة من الأعيان الاستعمالية، المتماثلة أو المتباينة، إذا كانت مؤجرة، تَدُرّ عائدًا محددًا بعقد الإجارة.

٣- يمكن لصكوك الإجارة أن تكون اسمية، بمعنى أنها تحمل اسم حامل الصك، ويتم انتقال ملكيتها بالقيد في سجل معين، أو بكتابة اسم حاملها الجديد عليها، كلما تغيرت ملكيتها، كما يمكن أن تكون سندات لحاملها، بحيث تنتقل الملكية فيها بالتسليم.

٤- يجوز إصدار صكوك تمثل الأعيان المؤجرة وتداولها، إذا توافرت فيها شروط الأعيان التي يصح أن تكون محلاً لعقد الإجارة، كعقار وطائرة وباخرة ونحو ذلك، ما دام الصك يمثل ملكية أعيان حقيقية مؤجرة، من شأنها أن تَدُرّ عائدًا معلومًا.

٥- يجوز لمالك الصك، أو الصكوك، بيعها في السوق الثانوية لأي مشتر، بالثمن الذي يتفقان عليه، سواء كان مساويًا أم أقل أم أكثر من الثمن الذي اشتري به، وذلك نظرًا لخضوع أثمان الأعيان لعوامل السوق (العرض والطلب).

٦- يستحق مالك الصك حصته من العائد، وهو الأجرة، في الآجال المحددة في شروط الإصدار، منقوصًا منها ما يترتب على المؤجر من نفقة ومؤنة، على وفق أحكام عقد الإجارة.

٧- يجوز للمستأجر الذي له حق الإجارة من الباطن أن يُصْدر صكوك إجارة تمثل حصصًا شائعة في المنافع التي ملكها بالاستئجار، بقصد إجارتها من الباطن. ويشترط لجواز ذلك أن يتم إصدار الصكوك قبل إبرام العقود مع المستأجرين. أما إذا أبرمت العقود مع المستأجرين فلا يجوز إصدار الصكوك، لأنها تمثل ديونًا للمُصْدر على المستأجرين.

٨- لا يجوز أن يضمن مُصْدر الصكوك أو مديرها أصل قيمة الصك أو عائده، وإذا هلكت الأعيان المؤجرة كليًا أو جزئيًا فإنَّ غرمها على حملة الصكوك.

ويوصي (المجمع) بما يلي:

عقد ندوة متخصصة لدراسة الحكم في الصور التطبيقية التي اشتملت عليها بعض البحوث، ولم يتضمن هذا القرار حكمًا لها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المالية المعنية، ليصدر المجمع قراره فيها في ضوء نتائج تلك الندوة. ومن أبرز تلك الصور:

١- الحكم في إصدار صكوك بملكية الأعيان المؤجرة إجارة منتهية بالتمليك على من اشتريت منه تلك الأعيان.
٢- حكم إصدار الصكوك وتداولها في إجارة الموصوف بالذمة.

تعليق على قرار المجمع

أقول: صكوك الإجارة هذه لا تختلف عن الأسهم، والأسهم جائزة سواء كانت منصبة على أعيان مؤجرة أو غير مؤجرة، وسواء أكانت منصبة على أعيان استعمالية قابلة للإجارة أم على أعيان استهلاكية غير قابلة للإجارة، وسواء أكانت هذه الصكوك أو الأسهم اسمية أم لحاملها، ولا حاجة لكل هذا التكلف والتعقيد، ولا لهذه الصناعة الفقهية المكلفة. ومن العجيب أن يذهب هؤلاء الفقهاء إلى تشقيق وتفريع الصكوك إلى: صكوك إجارة، وصكوك سلم، وصكوك استصناع، وصكوك مرابحة، وصكوك مشاركة، وصكوك مضاربة، وصكوك مزارعة، وصكوك مساقاة، وصكوك مغارسة! (انظر ص ٨٨ من الكتاب). هذه الصكوك كلها صكوك ملكية شائعة، وكل هذه الأوصاف تفاصيل لا معنى لها من حيث العنوان العام. وهي من التعقيدات التي لا يستفيد منها إلا أصحاب هذه الصنعة الفقهية المتكلفة والمكلفة، والتي قد لا تختلف نتائجها في النتيجة عن النظام التقليدي، إلا في اللف والدوران والتخريج والأسماء والصور والأوراق والمصطلحات التي تصدّع الرؤوس وتقلق أهل الصراط المستقيم !

ملخص الكتاب

أجاز الباحث صورًا من صكوك الإجارة هي أشبه بالأسهم، ومنع صورًا أخرى هي أشبه بالسندات. هذا هو الملخص القصير، لكن لا بد من دعم هذا الملخص بالمزيد من البيان.

من الصور التي منعها الباحث: صكوك إجارة البحرين، التي أجازتها عام ١٩٩٩م هيئة شرعية مؤلفة من: عبد الله المنيع، وعبد الحسين العصفور، وعبد الستار أبو غدة، ومحمد تقي العثماني. ثم رجع المنيع عن فتواه صراحة، لأن المسألة في رأيه عبارة عن بيع وفاء، وبيع عِينة، وبيع صوري. كما أن العثماني رجع عن فتواه ضمنًا، إذ قال: "بما أن ذلك يجعل العملية مشابهة للتمويل الربوي، وإن كانت مبنية على عقود مشروعة، فإننا لا نحب التوسع في ذلك،

وإنما أجزناه للفترة المرحلية لإيجاد بديل لسندات الخزينة، ونؤكد الآن على مُصْدري الصكوك أن يكون البيع في النهاية بسعر السوق" (لا بالقيمة الاسمية). وبهذا لم يبقَ في هذا الميدان إلا أبو غدة والعصفور وحسين حامد حسان! (هل الخروج من الحمّام كدخوله ؟). يرى هؤلاء أن العملية: "ليست في حقيقتها قرضًا، ولا ما يشبه القرض، وذلك لما بين القرض والإجارة من بون شاسع". والحقيقة أن الإجارة قد تغدو قرضًا إذا ما أفرغت من محتواها ومقاصدها، فإذا كان هناك ضمان لرأس المال والعائد، فهل يجوز ذلك حتى لو سمّيناه إجارة أو سمّيناه مزارعة أو مغارسة أو ما شابه ذلك من الأسماء الجميلة ؟!

الصور التي أجازها الباحث

يمكن الاطلاع عليها من خلال الفصل الثالث، حيث يستفيد المكتتبون أو حملة الصكوك من الأجرة لقاء ما قدموه من مال، ولكن بدون ضمان رأس المال والعائد. هذا هو الفرق بين ما أجازه وما منعه من صكوك الإجارة. فصكوك البحرين فيها ضمان لرأس المال والعائد. فما الفرق عندئذ بين الصكوك والسندات ؟!

الأجرة والنفقة (هل يجوز للمؤجر أن يشترط النفقة على المستأجر)

نقل الباحث عن بعض الفقهاء القدامى أن النفقات المتعلقة بتمكين المستأجر من الانتفاع تقع على عاتق المؤجر، أما النفقات المتعلقة باستيفاء المنافع فإنها تقع على المستأجر. كما نقل عن بعض الفقهاء المعاصرين المعنى نفسه بعبارة أخرى مفادها أن النفقات المتعلقة بصلاحية العين المؤجرة للتشغيل تقع على المؤجر، أما النفقات المتعلقة بتشغيل العين المؤجرة فإنها تقع على المستأجر. ثم قال: "إن نفقة هذا النوع من الصيانة في الغالب منضبطة ومعروفة قدرًا ونوعًا معرفة تقريبية نافية للجهالة والغرر المفسدين للعقود". كما قال في موضع لاحق: "نص الفقهاء على جواز اشتراط صيانة وإصلاح كل ما أمكن ضبطه وتقديره ضبطًا نافيًا للجهالة والغرر، من أعمال صيانة العين المستأجرة،

على المستأجر، وذلك لأن علة المنع من اشتراط صيانة العين المستأجرة على المستأجر هو أيلولة هذا الشرط إلى جهالة الأجرة".

أقول: إذا تم الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على النفقات، بموجب الشرع أو بموجب الاتفاق غير المخالف للشرع، فإن النفقة تقع على المؤجر أو على المستأجر، ولا يهمّ إن كانت معلومة أو غير معلومة، ولا تأثير لها على الأجرة أبدًا. فالأجرة إذا كانت معلومة، وهو المطلوب شرعًا، فإن معلومية النفقة أو عدم معلوميتها لا يؤثر على الأجرة بالزيادة ولا النقصان. ولا يقال إن النفقة إذا كانت مجهولة صارت الأجرة المعلومة مجهولة، فالنفقة مستقلة عن الأجرة. لكن قد يقال مثل ذلك إذا أراد المؤجر أن ينقل النفقة الواقعة عليه منه إلى المستأجر. فهناك اليوم مؤجرون يحاولون التخلص من جميع النفقات التي تقع عليهم، بإلقاء عبئها على المستأجر، حتى إن المستأجر المسكين قد يتساءل: هل هذه إجارة أم ربًا ؟ هل هو ربًا مغلّف بالإجارة ؟

هل يجوز للمؤجر أن يشترط ضمان العين المؤجرة على المستأجر؟

في عقد الإجارة تكون يد المستأجر على العين المستأجرة يد أمانة، لا يضمنها إلا إذا تعدّى أو فرّط أو قصّر. فالعين المؤجرة ملكُ رقبتِها للمؤجر، والمالك ضامن لماله. لكن ما الحكم لو اشترط المؤجر الضمان على المستأجر؟ منعه الجمهور وأجازه البعض. واختار الباحث رأي الجمهور، وعلل المنع بالجهالة والغرر اللذين يؤديان إلى الشقاق والنزاع. وذهب إلى أن ذلك يقترب في بعض الحالات من القمار، فقد تَسْلم العين المؤجرة فلا يَغْرم، أو تَهلك فيغرم.

أقول: إذا اشترط المؤجر جميع نفقات العين المؤجرة على المستأجر، واشترط عليه أيضًا ضمان العين المؤجرة، أصبحت العملية ربًا في صورة إجارة، لأن المؤجر صار كسبه مضمونًا، لا مخاطرة فيه، وصارت العملية أشبه شيء بالقرض الربوي! وإذا اختار فقهاء الهيئات الشرعية هذين الشرطين

صارت صكوك الإجارة مضمونة (١٠٠٪) كالقرض بفائدة، لأنه لم يعد هناك نفقات صيانة ولا نفقات اهتلاك أو تأمين، يتم إسقاطها من الأجرة. بهذا تصير الأجرة معلومة لا يمكن أن تنقص بنفقة ولا مؤنة. أذكر هنا أنه كان على الباحث أن يناقش مسألة ضمان الأجير المشترك، وسأعود إليها في (المآخذ).

الهندسة المالية الإسلامية

ما الغرض من الهندسة المالية الإسلامية ؟ ما الغرض من الفتاوى المالية للهيئات الشرعية ؟ هل الغرض أن تصير المنتجات المالية موافقة للشريعة الإسلامية، أم موافقة للمنتجات المالية التقليدية؟ كأن الغرض هو الأخير. فإذا تمخضت الفتاوى المعقدة عن منتج مالي مضمون الأصل والعائد، فماذا سيكون الفرق بينه وبين القرض بفائدة، بعد كل هذا اللف والدوران والإفراط في استخدام المصطلحات الشرعية وتصميم العقود والحيل والمخارج ؟ الفرق بين الحالتين هو أن إحداهما نصل فيها إلى الغرض المطلوب بالطريق المستقيم، والأخرى نصل فيها إلى الغرض بطرق كثيرة ملتوية متكلفة ومكلفة.

ربط الأجرة بمؤشر سعر الفائدة

أجازه الباحث مع التحفظ بقوله: "إن تجويز ربط الأجرة بمؤشر الفائدة إنما هو رخصة واستثناء، لعدم وجود مؤشر دولي إسلامي تُربط به العقود الآجلة. وإن مما ينبغي التأكيد عليه أهمية توفير مؤشر عالمي إسلامي للعقود الآجلة". أقول: لا حاجة لهذا التحفظ. فإذا جازت الإجارة بسعر السوق، أو جازت الزيادة في مقابل الزمن (كما في البيع والإجارة) جازت بمؤشر وبغير مؤشر، بل لعل الزيادة وفق المؤشر تكون أعدل وأضبط.

تداول الصكوك

ذهب الباحث مع غيره إلى أن تداول الصكوك يجب أن يخضع للضوابط التالية:

- إن كانت الموجودات التي تنصب عليها هذه الصكوك هي من النقود، فالتداول يخضع لأحكام الصرف.

- وإن كانت من الديون، فيجب أن يخضع التداول لأحكام الديون.
- وإن كانت مختلطة، فيجب أن يخضع التداول لأحكام ما يغلب عليها من نقود وديون وعروض.

أقول: هذه كلها تعقيدات فقهية ما أنزل الله بها من سلطان، ويمكن أن يستعاض عنها بمنع التداول في الفترة (السنة) الأولى من المشروع والفترة (السنة) الأخيرة منه، بافتراض وجود موجودات مختلطة في فترة عمل المشروع لا حاجة للتعرض لأوزانها النسبية، والسلام. وهذا ما كنت كتبته في بحثي عن "المصارف الإسلامية"، منذ عام ١٩٩٥م. وأول مرة وردت هذه التعقيدات كانت في عام ١٩٨٨م، بمناسبة قرار المجمع في سندات المقارضة. ولا أدري من هم الباحثون الذين كانوا وراء هذا القرار المعقد ؟

الإجارة المنتهية بالتمليك

اختار الباحث جوازها، ولكنه منع الوعد الملزم فيها. وهذا المنع يدل على بصيرة فقهية حسنة، لكن قد يؤخذ على الباحث أن هناك مسائل في هذه الإجارة لم يتنبه إليها، وهي تقع إذا لم يمرّ العقد بسلام، بل حدث تأخير في السداد، وفُسخ، فما هي عندئذ حقوق الطرفين، في هذا العقد الذي ظاهره الإجارة وباطنه البيع الآجل (البيع بالتقسيط)؟ هل نترك تحديد هذه الحقوق للطرف الأقوى ؟ ولماذا الهيئات الشرعية تغض النظر عن ذلك ؟

مزايا الكتاب

- الكتاب عبارة عن رسالة ماجستير جيدة في موضوع معاصر وحساس.
- ذكر الدراسات السابقة، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسات السابقة لا تقتصر على ما ذكره الكاتب من بحث سندات الإجارة لمنذر قحف، وبحث عقد الإجارة لعبدالوهاب أبو سليمان، وكلاهما من منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بل تمتد هذه الدراسات إلى ما هو أهم من ذلك بكثير، وهي

الأوراق المقدمة بعناوين مماثلة (صكوك الإجارة) أو قريبة (سندات المقارضة) إلى المجامع والمؤتمرات والندوات، من بحوث وتعقيبات ومداخلات، وكذلك قرارات المجمع، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة، وكل ما ساعد الكاتب على تسهيل مهمته في تحديد المسائل الفقهية واختيار الأحكام الشرعية.

- قد يقال إنه كان من الممكن الاستغناء عن بعض المباحث، مثل مشروعية الإجارة، وأحكام الإجارة (شروط الصيغة، شروط العاقدين، شروط المنفعة، شروط الأجرة). نعم هذه مباحث عامة معروفة، لكن قد يُغتفر إيرادها لأن الباحث لم يَزد فيها على أن ذكّر القارئ بها بصورة مختصرة لا إطالة فيها.
- في البحث محاولة لاستيفاء الكثير من مسائل الإجارة.
- لدى بحث (التأجير المقترن بوعد التمليك) اختار الباحث عدم جواز الإلزام بالوعد، ورأى الوعد الملزم في حكم العقد.
- لغة الكتاب جيدة وواضحة وسلسة، خلا بعض الأخطاء اللغوية والمطبعية القليلة.
- تجليد الكتاب، وورقه، وسعره، كله جيد.

المآخذ:

- لم يذكر في الكتاب أو الرسالة أي شيء عن السيرة الذاتية للباحث.
- لم تذكر الجامعة التي قدمت إليها الرسالة، ولا اللجنة التي ناقشت الرسالة، ولا تاريخ المناقشة، كما ذكرت في مطلع الورقة.
- ربما كان من المستحسن أن يضيف الباحث شيئًا عن شركة الملك وشركة العقد وشركة الأموال وشركة العنان في الفقه الإسلامي، وألا يكتفي بالكلام عن الإجارة، والأوراق المالية. ذلك لأن صكوك الإجارة

كما عرّفها هو نفسه هي حصص شائعة في ملكية أعيان مؤجرة. فالاكتتاب فيها ينشئ شركة ملك بين المكتتبين، ولا تنشأ هذه الشركة إلا بشركة عقد. وهذه الشركة من نوع شركات الأموال، وهي شركة عِنان، لعدم التساوي بين الشركاء في الحصص والإدارة والقرار.

- كان من المستحسن بعض التقديم والتأخير في خطة البحث، مثل تقديم بحث صور الصكوك وأمثلتها على بحث المسائل الفقهية المتعلقة بها. فالقارئ صحيح أنه يعثر في بداية الكتاب على تعريف صكوك الإجارة، إلا أن هذا التعريف كان مجردًا ومحتاجًا لأن يدعم بأمثلة واقعية وصور واضحة، يمكن أن يحصل عليها القارئ من الكتاب نفسه فيما بعد. وإذا لم يُرد الباحث هذا التقديم والتأخير في خطة الكتاب، فقد كان من الممكن الاكتفاء بذكر أمثلة وصور من الصكوك قبل تجزئتها وتجزئة مسائلها إلى مسائل فقهية جزئية. فالقارئ يحتاج إلى الصورة الكلية للصك قبل الشروع في تجزئتها والبحث في مسائلها الفقهية المختلفة. وقد كان هذا مهمًا أيضًا لتبرير بحث المسائل الفقهية الواردة في الكتاب. أما بحث هذه المسائل في ترتيبها الحالي فقد كان من شأنه أن ترك الباحث للقارئ مهمة تخيّل صلة كل بحث من هذه المباحث بالصورة الكلية لصك الإجارة.
- كان من المستحسن أيضًا إجراء تقديم وتأخير آخر، فبحث (حكم إجارة العين المستأجرة بعد قبضها) يستحسن تقديمه على بحث (حكم إجارة العين المستأجرة قبل قبضها)، لأن الأول هو الأصل، والآخر أصعب قبولاً. فالأصل ألا يتم البيع أو الإجارة إلا بعد القبض، ولو حذفت عبارة (بعد القبض) لفهمت ضمناً، بخلاف ما لو حذفت عبارة (قبل القبض). ومن الملائم أن يتم التدرج في البحث من الأسهل إلى الأصعب، ومن المجمع عليه إلى المختلف فيه، وهكذا. ويبدو أن الباحث قد نظر إلى هاتين العبارتين: (قبل قبضها) و (بعد قبضها)، فقدم (ما هو قبل) على (ما هو بعد).

- كذلك كان من المستحسن أيضًا إجراء تقديم وتأخير ثالث، فبحث (حكم إجارة العين للمستأجر) لمدة تلي المدة الأولى، يستحسن تقديمه على بحث (حكم إجارة العين لغير المستأجر)، لأن الأول أسهل جوازًا.
- قد يُستغرب الكلام عن (حكم إجارة العين المستأجرة بعد قبضها) بعد الكلام عن (حكم إجارة العين المستأجرة قبل قبضها). فإذا جازت الإجارة قبل القبض كان جوازها بعد القبض أولى.
- لدى بحث (حكم إجارة العين المستأجرة للمؤجر قبل قبضها)، وكذلك (بعد قبضها)، ربما كان من المناسب إيراد مقدمة يذكر فيها أن الغرض من هذا البحث هو ما قد يعرض فيها من شبهة العِينة. فهذا الغرض تُرك للقارئ أيضًا أن يتخيله بنفسه، وهو يقرأ هذا البحث أو ذاك.
- لدى بحث (حكم بيع العين المؤجرة لغير المستأجر) كان من المفيد أن يتكلم الباحث عن (رضا المستأجر)، إذا كان المقصود هو البيع قبل انتهاء الإيجار، فالمستأجر عقدَ الإجارة مع مؤجر، ثم وجد نفسه مع مؤجر آخر قد لا يرضاه ! وكذلك لدى بحث (تأجير المستأجر للعين المؤجرة) كان من المفيد الكلام عن (رضا المؤجر)، إذا تم التأجير لغير المؤجر.
- قد يشعر القارئ بأن الباحث بحث مسائل فقهية عديدة، ولم يختر المنع فيها إلا في الحالات القليلة الفاقعة كصكوك البحرين، بل اختار غالبًا في كل منها ما هو رخصة، فتكلف الجمع بين الكثير من الرخص، للوصول إلى جواز الصور التي أجازها !
- فلدى بحثه (حكم إجارة العين المستأجرة لغير المؤجر قبل قبضها) ذكر في المسألة ثلاثة أقوال: التحريم، والتفصيل، والجواز، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة العين المستأجرة للمؤجر قبل قبضها) نقل قولين: أحدهما التحريم، والآخر: الجواز، واختار الجواز.

- ولدى بحثه (حكم إجارة العين المستأجرة لغير المؤجر بعد قبضها) أورد قولين: أحدهما المنع، والآخر الجواز، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة العين المستأجرة للمؤجر بعد قبضها) ذكر اختلاف الفقهاء على رأيين، أحدهما عدم الجواز، والآخر الجواز، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة العين الموصوفة في الذمة) نقل قولين بالتحريم والجواز، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم بيع العين المؤجرة لغير المستأجر) ذكر ثلاثة أقوال، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة العين لغير المستأجر)، لمدة أخرى تلي المدة الأولى، نقل قولين، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة العين للمستأجر)، لمدة أخرى تلي المدة الأولى، أورد قولين للفقهاء، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم تأجير المستأجر للعين المستأجرة بأكثر مما استأجرها به) ذكر أقوال الفقهاء المختلفة، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم إجارة المشاع)، لغير الشريك، ذكر قولين، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم اشتراط تكلفة صيانة العين المؤجرة على المستأجر) نقل قولين، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم اشتراط الإجارة في عقد البيع: أبيعك العقار على أن تؤجرنيه) ذكر قولين، واختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (العقود المركبة: اجتماع عقدين أو أكثر في عقد) ذكر الأقوال المختلفة، واختار القول بالجواز.

- ولدى بحثه (الإجارة المنتهية بالتمليك) عن طريق الهبة: هبة معلقة على تمام سداد أقساط الإجارة، اختار القول بالجواز.
- ولدى بحثه (حكم تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة) ذكر قولين بالمنع والجواز، واختار الجواز.
- ولدى بحثه (حكم الإجارة بأجر السوق أو بأجر المثل) ذكر قولين، واختار القول بالجواز.
- قال الباحث: "إذا جاز اشتراط عقد الإجارة في عقد البيع، وكلاهما عقد معاوضة، فاشتراط الهبة، وهي عقد تبرع، في عقد الإجارة يجوز من باب أولى، لأن عقود التبرعات يُتسامح فيها ما لا يُتسامح في عقود المعاوضات. أقول: هذا الكلام فيه نظر، والجملة الأخيرة غير مناسبة في هذا المقام، لأن عقد الهبة لا يمكن تصوره أبدًا في مثل هذه المعاوضات، وليس صحيحًا أنها هبة! فهذا مجرد افتراض لإيجاد مخرج ما، أي مخرج، مناسب غير مناسب لا يهم!
- عند بحث (ضمان العين المستأجرة): هل يجوز للمؤجر أن يشترط هذا الضمان على المستأجر؟ كان من المناسب أن يتعرض الباحث لمسألة ضمان الأجير المشترك، فالأجير المشترك (الصباغ، الخياط) يده في الأصل يد أمانة، أجاز بعض الفقهاء أن تتحول إلى يد ضمانة بالشرع أو بالشرط. فلماذا أمكن هنا التحول من يد الأمانة إلى يد الضمانة، ولم يمكن هناك ؟ يبدو أن الباحث غفل عن هذا أو تهرب من مناقشته. هذا على الرغم من أنه ذكر الأجير المشترك في مواضع أخرى من كتابه.
- تعرَّض الباحث لمسألة (اشتراط الإجارة في عقد البيع)، وربما كان من الأولى أن يسميها (اشتراط إجارة العين لمن باعها)، كما أطلق عليها بعض المعاصرين، فهذا أوضح، وكان من المستحسن في هذا الموضع

ذكر البحوث والأوراق المتعلقة بهذه التسمية الأخيرة، ولم يذكرها إلا عند بحثه (صكوك البحرين).

- يقول الباحث في عدد من المواضع: "يترجح والله أعلم القول كذا، وذلك لما توجه على أدلة المخالفين من المناقشة، ولقوة ما بنى عليه أصحاب هذا القول مذهبهم من تعليلات، ولسلامتها من المناقشة". أقول: هذه الطريقة في الترجيح سبق أن نبهت في كتابات أخرى على أنها كليشيهات فقهية محفوظة ومتوارثة وفاشية عند الفقهاء، حتى الكبار منهم، في الرسائل والبحوث العلمية. وهي غير مقبولة في نظري إلا إذا أثبت الباحث فعلاً أن هذه الآراء قوية وسالمة. فيمكن التساؤل بعبارة أخرى: هل اختار الباحث هذا الرأي لأنه أيسر أم لأنه أقوى دليلاً ؟

- ذكر الباحث في قائمة المراجع أحد الكتب المنحولة في الإجارة، ولم ينتبه إلى ذلك مع أن بحثه في الإجارة !

الخلاصة

رسالة حامد ميرة هي رسالة ماجستير جيدة، لكنها ستكون أجود لو روعيت فيها الملاحظات المذكورة، والتي قد لا تقع مسؤوليتها عليه وحده، بل علينا جميعًا، لاسيما على الفقهاء المنهمكين بالصناعات الفقهية المعقدة الهادفة إلى الربح، والتي كدنا أن نصير فيها جميعًا من الضحايا، إلا من رحم ربك. وهناك رسائل ماجستير أفضل من رسائل الدكتوراه، ومن الباحثين من تأتي رسالته للماجستير أقوى من رسالته للدكتوراه. أسأل الله أن يقوي الباحث على المزيد من النجاح في رسالة الدكتوراه. هذا وإني أتفق معه، وإن أطال الطريق وجمع بين الرخص، في النتائج التي توصل إليها في بحثه، من حيث إن الصكوك إذا لم يكن فيها ضمان لرأس المال والعائد فهي جائزة. ولكني لا أستطيع أن أصدر حكمًا دقيقًا على رسالته، من حيث الإضافة العلمية، لأني لم أطلع على ما كتبه الباحثون الذين سبقوه في موضوع صكوك الإجارة. والحمد لله رب العالمين.

دراسات سابقة للمراجع

- سندات المقارضة، في كتابي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي.
- تعليقي على بحث منذر قحف: سندات القراض وضمان الفريق الثالث، في كتابي: الاقتصاد والأخلاق.
- إجارة العين لمن باعها هل تختلف عن بيع الوفاء ؟ في كتابي: المجموع.
- أربع مقالات عن الإجارة المنتهية بالتمليك، في كتابي: المجموع.
- الإجارة التمويلية، في كتابي: بيع التقسيط.
- العقود المركبة في المصارف الإسلامية، في كتابي: المجموع.
- المصارف الإسلامية: دراسة شرعية.
- مقالتان عن التورق، في كتابي: المجموع.
- الوعد الملزم في معاملات المصارف الإسلامية، في كتابي: المجموع.
- الحيل الربوية، في: حوار الأربعاء، العام الدراسي الفائت.
- بيع التقسيط، كتاب منشور.
- الجامع في أصول الربا، كتاب منشور.

الأربعاء في ١٤٣١/٢/٥هـ — **د. رفيق يونس المصري**

٢٠١٠/١/٢٠م

طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية

المستخلص. نسعى من خلال هذه الورقة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في المصارف الإسلامية في هذه المعايير والمتمثلة أساسا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

المقدمـــة

تفرض البنوك الإسلامية وجودها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف قرن، ورغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية، حيث يصل عددها اليوم إلى أكثر من ٤٦٠ مؤسسة مالية إسلامية وبمعدل نمو يتجاوز (١٥٪)، كل هذه المؤشرات والأرقام تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة، ولعل لأهم الطرق المعروفة في تقييم الأداء في الأدبيات المصرفية، ما يعرف بطريقة (CAMELS).

من خلال هذا الطرح تتضح إشكالية هذا البحث من خلال الأسئلة التالية:

- كيف يتم تقييم أداء البنوك بطريقة (CAMELS) ؟
- ما مدى ملاءة هذه الطريقة لتقييم أداء البنوك الإسلامية؟
- ما مدى توافق كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل٢ مع البنوك الإسلامية؟

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل في **التعريف بطريقة CAMELS وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن اللذين يعتبران أكثر تناسبا مع طبيعة الموضوع.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولا- طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها؛

ثانيا- عناصر طريقة CAMELS ؛

ثالثا- مدى ملاءمة طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية.

أولا: طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها

١ - تعريف طريقة CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه[١]، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية[٢]:

(١) تشكل البيانات المالية القاعدة الأساسية للتحليل الكمي بطريقة CAMELS حيث يجب أن توفر البنوك الوثائق المالية والمحاسبية تكون مراجعة ومدققة للسنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى التي توفر معلومات على البرامج المستقبلية وكذلك تطورات البنك.

(٢) طارق عبدالعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م، ص ١٠٣.

Capital Adequacy	- كفاية رأس المال
Asset Quality	- جودة الأصول
Management Quality	- جودة الإدارة
Earning Management	- إدارة الربحية
Liquidity Position	- درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[١].

٢ - نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام ١٩٨٠م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام ١٩٢٩م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في

(1) Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York , 4-10 décembre 2004; p. 5.

قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل(١)، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية(٢).

٣ - كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس أداء الفروع وتصنيفها

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على

(١) هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

(2) Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie, Vol 19, N1, 2004, p. 78.

حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. ويـــتم تـــصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف ١ وهو الأفضل إلى التصنيف ٥ وهـــو الأسوأ كالآتي:

جدول رقم (01). تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم ١	قوي
التصنيف رقم ٢	مرضي
التصنيف رقم ٣	معقول
التصنيف رقم ٤	هامشي (خطر).
التصنيف رقم ٥	غير مرضي

Source: Kramo N'guessan ; *op. cit* ; p. 7.

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم ٤٤ مؤشرا منها ١٠ مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى ٣٤ مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

٤ - مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية[١]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

(١) عبدالنبى إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، *مجلة جامعة أسيوط*، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٨.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

٥- عيوب وانتقادات طريقة CAMELS

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية[1]:

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

(1) Anne-Claude CREUSOT ; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, pp: 2-4

ثانيا: عناصر طريقة CAMELS

١ - كفاية رأس المال

١ - ١ مفهوم كفاية رأس المال

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة[١]، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨م واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين[٢].

وقد ميز رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قسمت أصول البنك بناء على مقدار التباين في المخاطرة إلى أربع فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزانا ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول.ويعبر عن نسبة كفاية رأس المال (بازل١) بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة.

لكن بعد التطبيق لمعيار بازل١ ظهرت فيه بعض نقاط الضعف أبرزها[٣]:

(1) Alan Greenspan, The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations, Economic Review, N10, 1998, p. 25.

(٢) ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ، ص٩.

(3) Jean-Marc Figuet, quelques implications stratégiques des accords de Ball 2, article publié sous un livre titre: management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005, p. 42.

- أعطي من خلال هذا المعيار وزن ترجيحي لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك (١٠٠٪) باستثناء القروض العقارية، وقد طالب المعيار البنوك بالاحتفاظ برأس مال بنسبة (٨٪) من هذه الالتزامات وقد نتج عن ذلك عدم التمييز بين البنوك وفقا لدرجة مخاطرتها؛
- قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الذي هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من أصول البنك؛
- لم يأخذ المعيار القديم بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية[١]، والتي تعني احتمالية الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية، ومع التطورات التكنولوجية الراهنة زادت حدة وأهمية هذا النوع من المخاطر.

وبناء على ما سبق فإن لجنة بازل قامت في عام ١٩٩٩م بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي العالمي وتعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث سمي هذا المعيار بمعيار بازل ٢.

١-٢ الأسس التي يستند إليه معيار بازل ٢:

يقوم معيار بازل ٢ على ثلاث ركائز أساسية تمثلت في النقاط التالية:

١-٢-١ متطلبات دنيا لرأس المال

تختلف الاتفاقية بازل ٢ عن اتفاقية بازل١ في تعريفها لمفهوم الأصول المرجحة بأوزان أخطارها، وذلك عن طريق تعديل طرق قياس وحساب هذه الأصول وتستهدف طرق القياس الجديدة دعم وتطوير قدرات البنوك على تقييم

(١) تعرف مخاطر التشغيل طبقا للإطار الجديد لاتفاقية بازل ٢ على أنها الخسائر التي قد تنشأ عن استخدام نظم تشغيل داخلية غير مناسبة، أو عدم كفاءة العنصر البشري، أو وجود ظروف خارجية غير مواتية.

المخاطر، حيث تقوم هذه الركيزة على عنصرين أساسيين هما: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ، وفي هذا السياق تقدم الاتفاقية الجديدة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل(١)، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية(٢).

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال/ المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية

تتم المراجعة من خلال تحديد وزن ترجيحي للمخاطر يعتمد على مدخلات يقوم بإعدادها البنك، ويتطلب هذا الأمر مراجعة السلطات الرقابية للتأكد من توفر متطلبات القياس على مستوى البنك أو مؤسسة التصنيف الائتماني، ومراجعة دقة القياس وإمكانية الاعتماد عليه، إضافة إلى الإجراءات التي ينبغي إتباعها عند تراجع الملاءة.

١-٢-٣ انضباط السوق أو الشفافية المالية

يولي معيار بازل ٢ أهمية كبيرة لمراقبة السوق من خلال الشفافية التامة للإفصاح عن البيانات والمعلومات ومستوى الملاءة والأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر، حيث تساعد البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم استقرارها،

(١) بالنسبة لمخاطر الائتمان تقترح الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس هذا النوع من المخاطر وهي:
- الأسلوب القياسي Standardized Approach
- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Ratings Based Approach
- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advenced Internal Ratings Approach

أما بالنسبة لمخاطر التشغيل تقترح أيضا الإتفاقية ثلاثة أساليب وهي:
- أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach
- الأسلوب القياسي Standardized Approach
- أساليب القياس المتقدمة Advenced Measurment Approches

(2) Jean-Marc Figuet, *op.cit*; p. 42.

إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك، وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح، ومنها على سبيل المثال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعامة، ويعتمد مدى التزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين.

٢- جودة الأصول

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤونات للمدينين المشكوك فيهم[1]، بالإضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

- سمعة المؤسسة؛
- الإستراتيجية المتبعة؛
- حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية؛
- انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛
- نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛
- نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي.

(1) Anne-Claude CREUSOT; pp: 105-106.

٣- جودة الإدارة

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

- **الحوكمة**: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

- **الموارد البشرية**: ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

- **عملية المراقبة والتدقيق**: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

- **نظام المعلومات**: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب

- **التخطيط الإستراتيجي**: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

٤- إدارة الربحية

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالا هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:

- القدرة على توليد الأرباح[١] غير الموزعة؛
- مستوى الاستقرار في النتائج؛
- مستوى تكاليف النشاطات؛
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

٥- إدارة السيولة

٥-١ مفهوم وطبيعة السيولة في البنوك

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك.

(١) يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويعرف أيضا على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة، ويعرف الربح في النظام الإسلامي على أنه عوائد عناصر الإنتاج والتي تتمثل في الأرض ورأس المال والعمل، فعنصر العمل يمكن أن يحصل على أجر محدد أو يأخذ حصة معلومة من الربح أو الناتج كما في المضاربة والمزارعة والمساقاة، وتحصل الأرض على إيجار أو حصة من الناتج، أما عائد رأس المال فهو الربح وليس الفائدة الربوية، أي يمكن تعريف الربح على أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدي كالأجور والفائدة والريع، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الاهتلاك.

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة[١]، أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

٥-٢ العوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقاتها.
- مدى تقلب الودائع، إذ إن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك آخر.
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر.

- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة ، وذلك تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي حتما إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.

وتقاس نسبة السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع.

---

(٢) للسيولة بعدان: يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛ ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

٦- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

ثالثا: مدى ملاءمة طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية

١ - إضافة عنصر السلامة الشرعية: Shariah Compliant

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه.

وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S)، وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها بـــ SCAMELS.

CAMELS ⟸ SCAMELS

١ - ١ مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية ... فإن العديد من الباحثين ومن بينهم الدكتور رفيق يونس المصري يرون ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٢). معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	المعنى
١- معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف
٢- معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته
٣- معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية
٤- معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة
٥- معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور

المصدر: رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في ٢٠٠٧/١٠/٢٤، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص: ١٩- ٢٦.

٢ - كفاية رأس المال المقترحة ومدى توافقها مع طبيعة البنوك الإسلامية

نعلم أن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية تختلف كثيرا عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية ،الأمر الذي ينشأ عند عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الإسلامية[١].

(١) إبراهيم عبدالحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، رسالة دكتوراه منشورة، ٢٠٠٨م، ص ١٢٤.

وتتمثل المشكلة الأساسية هنا في أن منهجية بازل في إطار تحديدها للمخاطر المتعلقة برأس المال لم تتعاطى مع أهم بنود المطلوبات في البنوك الإسلامية، وهي ودائع حسابات الاستثمار، والتي لا تعتبر ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر، ولا تعتبر في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في البنوك التقليدية، والتي لا تتحمل المصارف الإسلامية أصلا عنها أية مخاطر، حيث أن هذه الودائع تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها المصرف، لذلك فإن العديد من المشكلات تظهر في سياق تطبيق هذه المنهجية ويتمثل بعضها في تحديد مكونات رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة) والأخرى تتعلق بتحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة)[1]، هذا ولما كانت ودائع حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية تعتبر أهم مصدر من مصادر أموالها إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين، وان طبيعة هذه الودائع وعلاقتها برأس مال المصرف مختلفة تماما عن طبيعة الودائع في البنوك التقليدية لأن العلاقة بين المصرف والمودع في المصرف الإسلامي علاقة مضاربة، بينما تعتبر الوديعة في البنك التقليدي بمثابة قرض يلتزم المصرف بسداده بغض النظر عن نتائج أعماله، ومن هنا يثار السؤال التالي ما هي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف الإسلامي نتيجة قبوله التعامل بودائع حسابات الاستثمار ؟

إن ودائع حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي تتعرض إلى عدة مخاطر تنشأ عن إدارة تلك الحسابات، وقد يؤثر بعضها سلبا على رأس المال، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية الإسلامية إلى هذا الموضوع حيث حددت هذه المخاطر في نوعين:

- مخاطر استئمانية
- مخاطر تجارية منقولة

(1) Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, risk analysis for Islamic banks, the world bank, Washington, D.C. 2008, p. 224.

ولعله من المفيد مناقشة هذه المخاطر ومدى تأثيرها على رأس مال المصرف الإسلامي بغرض الوصول إلى تشكيل مقام النسبة اللازمة لحساب كفاية رأس المال:

٢ - ١ المخاطر التجارية المنقولة[١]

تقوم العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب ودائع الاستثمار على فقه عقد المضاربة والتي تجعل أن يكون العائد لأصحاب هذه الحسابات متغيرا ويعتمد على نتائج الاستثمار ويمكن أن يكون هذه العائد سالبا في حالة الخسارة، ولكن قد يجد المصرف نفسه وتحت ضغوط تجارية بحكم المنافسة في السوق مضطرا إلى دفع معدل عائد واف لأصحاب الودائع أعلى من معدل العائد الذي يدفعه بموجب الشروط التعاقدية الواردة في عقد المضاربة متنازلا في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح ، وإلا ربما سيواجه المصرف حالة عمليات سحب مفاجئة من قبل المودعين في حالة الشعور بوجود انخفاض ملموس في العائد أو تعرض تلك الودائع إلى خطر الخسارة.

وعليه فإنه طبقا لتعريف الملاءة وأثرها على إعسار البنك فإن الخسائر التي قد تتعرض إليها ودائع حسابات الاستثمار، تنتقل مخاطرها بفعل تلك الاعتبارات إلى رأس مال المصرف نفسه، وبالتالي يكون لها أثار إضافية واضحة على جزء من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من تلك الحسابات والتي يشملها مقام احتساب النسبة.

٢ - ٢ المخاطر التشغيلية

أو ما يسمى بالمخاطر الاستئمانية، والمتعلقة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو تقصير أو إهمال في إدارة الأموال المودعة لديه ، وبالتالي فإن البنك يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر، الأمر الذي يدعو إلى

(١) تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨م، ص ٨٥.

تضمين مقام النسبة بعضا من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من ودائع حسابات الاستثمار[١].

وبناء على ما سبق ولأغراض التطبيق في مواجهه كل من المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر التشغيلية، فقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تكون النسبة التي تندرج في مقام معادلة احتساب كفاية رأس المال (٥٠٪) من قيمة حسابات الاستثمار.

وفيما يتعلق بأثر كل من المخاطر المنقولة والمخاطر التشغيلية على عناصر البسط أيضا، فإنهما بحكم تعريفهما مخاطر تتحملهما أموال المساهمين (البنك)، وليس حسابات ودائع، وبالتالي فإنه باتباع منهجية بازل فلا يجوز أن يضاف أي جزء من حسابات الاستثمار إلى بسط النسبة، فرأس المال المصرفي هو الذي يقدم الحماية لتلك الحسابات، في مواجهة هذه المخاطر، وإذا تم النظر إلى هذه الحسابات على أنها شبيه بمكونات الشريحة الثانية لرأس المال الدين الثانوي حتى تصبح مؤهلة لإدراجها ضمن مكونات رأس المال، فإن الشرط الذي وضعته بازل هو أن لا تقل مدة استحقاق هذا الدين عن خمس سنوات، وهذا الأمر غير متحقق عمليا في المصارف الإسلامية فمعظم حسابات ودائع الاستثمار يقل مدة استحقاقها عن خمس سنوات، وبالتالي لا مبرر لإدراج ودائع حسابات الاستثمار ضمن تشكيل بسط النسبة.

وبالتالي يكون احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لما اقترحته لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩٩م كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية = رأس المال المدفوع والاحتياطيات + احتياطيات مخاطر الاستثمار + احتياطات إعادة التقويم / (الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس المال + المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) + ٥٠% من حسابات الاستثمار المخصص.

هذا ولما كانت مقررات لجنة بازل كما سبق عرضه ، قد جاءت في الأصل لتقييم الدور الذي يمكن أن يتحمله رأس المال المصرفي، في مواجه الخسارة وحماية أموال المودعين من خلال إعطاء أوزان ترجيحية لفئات الأصول تعكس درجات التباين في المخاطر التي تتعرض لها، حيث أعطت أوزانا ترجيحية وبالتالي فإن نسبة هذا المعيار هي:

رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر ≥ 8%

٢-٣- نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٠٢) نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية: ٢٠٠٠- ٢٠٠٨م

البنك / السنة	بنك الراجحي	بنك الجزيرة	بنك أبو ظبي الإسلامي
2000	27.00%	16%	37.17%
2001	24.50%	19%	38.27%
2002	25.90%	23.60%	31.86%
2003	24.40%	15.10%	24.70%
2004	18.80%	21.51%	21.40%
2005	18.20%	25.40%	14.10%
2006	25.30%	40.09%	12.20%
2007	23.60%	32.55%	16.73%
2008	14.60%	19.34%	11.84%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الثلاثة كانت أكبر من (٨٪) وهذا يعيني أن بنك الراجحي والجزيرة وأبوظبي الإسلامي لديهم ملاءة جيدة، ونلاحظ أن هناك انخفاضا في نسبة كفاية رأس المال على العموم، وهذا راجع إلى تغيير طريقة حساب النسبة حيث بعدما كانت هذه البنوك تطبق معيار بازل١، أصبحت تطبق النسبة المقترحة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المرتكزة أساسا على معيار بازل٢.

الخاتمـــة

من خلال هذه الورقة خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تتضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب ،مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

- يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS.

- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

- إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وكذلك تهدف إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.

- تمثلت أبرز التعديلات التي جاءت في معيار بازل ٢ في إضافة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وإجراء تعديلات جوهرية على مخاطر الائتمان، وقد تمثلت أهم الملامح الأساسية التي أقرتها لجنة بازل ٢ ليس فقط في قياس المخاطر المذكورة، وإنما في تطبيق نماذج متطورة لقياس المخاطر، مع توفر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك ، مع إعطاء أهمية بالغة للإفصاح عن الطرق المستخدمة وأساليب قياسها بالإضافة إلى موافقة السلطات الرقابية على ذلك لإعطائها الصلاحية الكاملة في مراجعة دقه هذه النماذج والتأكد من فاعليتها في تقييم المخاطر.

المراجع

أولا: باللغة العربية

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، عمان – الأردن، ٢٠٠٨م.
- طارق عبدالعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م.
- رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في ٢٠٠٧/١٠/٢٤، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز٢٠٠٨.
- عبد النبى إسماعيل الطوخى، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨م، ص ٨.
- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ.

- تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج إحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨م.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

Alan Greenspan, The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and regulations, Economic Review, N: 10, 1998.

Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, Risk Analysis for Islamic Banks, the World Bank, Washington, D.C.2008.

ثالثًا: باللغة الفرنسية

Anne-Claude CREUSOT ; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL ; BIM n° 138, novembre 2001.

Gunter Capelle-blancard ;Thierry Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie ,Vol 19,N° :1, 2004.

Jean-Marc Figuet, quelques implications stratégiques des accords de Ball 2, article publié sous un livre de titre : management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005.

Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004.

الأربعاء في ١٤٣١/٢/١٢هـ

٢٠١٠/٠١/٢٧م

الأستاذ شوقي عاشور بورقبة

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر

تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

Email :chawki62000@tahoo.fr

المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث والمعاملات المالية للمسلمين في أوربا(*)

المستخلص. تستعرض هذه الورقة المعاملات المالية للمسلمين في أوربا من خلال الدراسات، والفتاوى، والقرارات للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث. وقد خلصت الورقة إلى وجود عدة دراسات تناولت قضايا عامة تتعلق بمقاصد الفقه المالي وغيره، وخاصة تتعلق بقضايا تلامس الواقع الذي يعيشه المسلمون في تلك الديار، وهذا ما يستدعي من مؤسسة بحثية متخصصة كمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي أن يتتبع تلك التطورات بهدف الاطلاع لمعرفة ماذا يمكن أن يستفاد من هذه الجهود في الحركة العلمية التي يشهدها حقل الفقه المالي الإسلامي، كما يستدعي الوضع الاتصال بجهات كهذه بغرض تقوية روابط التعاون العلمية للاستفادة والإفادة.

الكلمات المفتاحية: المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، المسلمون في أوربا، المعاملات المالية، التمويل الإسلامي.

مقدمة

يواجه المسلمون المقيمون خارج البلاد الإسلامية تحديات تتعلق بهويتهم ووجودهم الثقافي والحضاري، ووضعيتهم العلمية والاقتصادية في المجتمعات

(*) أنا ممتن بشكل كبير للأساتذة والزملاء الذين شاركوا في الحوار الذي عقد بالمركز في التاريخ المشار إليه في الورقة، وقد تضمنت تدخلاتهم ملحوظات مهمة ساهمت في تطوير الورقة وإيضاح بعض النقاط فيها؛ ومن ذلك ترتيب العنوان ليعكس مضمون الورقة، كما أن تلك الملاحظات أشارت إلى مقترحات جد مهمة مثل مقدار تأثير المجلس وفتاواه على المقيمين في تلك البلاد، ومدى ثقة الناس والتفافهم حوله، ماذا يميز "فقه الأقليات" عن فقه "الأكثرية" في البلاد الإسلامية على وجه الدقة والتحديد؟ أهو الضرورات والحاجات؟ أم عموم البلوى وسد الذرائع؟ أو جلب المصالح ودرء المفاسد؟ أم غير ذلك؟، ما مدى تعاون المجلس مع المجامع الفقهية القائمة؟ هل الأمر قائم بشكل مؤسسي، أم أنه لا يعدو أن يكون أكثر من وجود بعض الأعضاء في المجلس وهم أعضاء في تلك المجامع؟ ومما هو مرتبط بهذه المسألة الموازنة بين قرارات المجلس وقرارات المجامع الفقهية للوقوف على ما اختلف فيه المجلس على قرارات تلك المجامع ولماذا؟

التي يعيشون فيها؛ ومن ذلك المسائل المتعلقة بالفتوى في مجالات الحياة المختلفة كالجوانب المالية والاقتصادية، وقد قامت مبادرات متعددة للتخفيف من حدة هذه التحديات ومن ذلك قيام المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث الذي أولى للفتوى في هذا الشأن وما يخدمها من دراسات أولوية خاصة مما يجعل الجهد الذي يقوم به محل عناية واهتمام.

تستعرض هذه الورقة المعاملات المالية للمسلمين في أوربا من خلال الدراسات، والفتاوى، والقرارات لهذا المجلس. وقد خلصت الورقة إلى وجود دراسات عدة تناولت قضايا عامة تتعلق بمقاصد الفقه المالي وغيره، وخاصة تتعلق بقضايا تلامس الواقع الذي يعيشه المسلمون في تلك الديار، وهذا ما يستدعي من مؤسسة بحثية كمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي أن يتتبع تلك التطورات بهدف الاطلاع لمعرفة ماذا يمكن أن يستفاد من هذه الجهود في الحركة العلمية التي يشهدها حقل الفقه المالي الإسلامي. وقد انتظمت الورقة في ثلاث فقرات: الأولى تتناول مبررات طرح هذا الموضوع وأهميته، والثانية وتتحدث عن المجلس الأوربي للإفتاء من حيث النشأة والأهداف، والعضوية، ثم الأعمال العلمية التي قام بها فيما يخص المعاملات المالية للمسلمين المقيمين في الدول الأوربية، أما الفقرة الثالثة والأخيرة فقد تضمنت الخلاصة والاستنتاجات التي توصلت إليها.

مشكلة الورقة: توسعت الدراسات التي تتعلق بالمعاملات المالية الإسلامية المعاصرة ما بين رسائل ومقالات علمية، ومؤتمرات فقهية في مناطق متعددة داخل وخارج البلاد الإسلامية مما يتطلب رصدًا لتلك الجهود بغرض الاستفادة مما يطرح من قبل الجهات المختلفة، ثم العمل على تجويد المنتج العلمي والرفع من مستواه. هذه الورقة محاولة في هذا الباب، حيث أنها ترصد جهدًا نما في السنوات الأخيرة وهو متعلق بالتواجد الإسلامي على مستوى القارة الأوربية من خلال ما قام وما يقوم به المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، وخاصة بعد

الحضور الملحوظ والاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي في عدد من الدول الأوربية كبريطانيا، وفرنسا، ولوكسمبورغ.

هدف الورقة: التعرف على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمعاملات المالية للمسلمين في أوربا والفتاوى المنبثقة عنها والتي قام بها المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.

منهج الورقة: يعتمد على المسح والوصف التحليلي.

أهمية الورقة: تسليط الضوء على جهد يولي اهتمامًا خاصًا للفقه المالي الإسلامي في حدود جغرافية معينة.

حدود الورقة: تركز الورقة على الدراسات ذات الطابع العلمي والتأصيلي للمعاملات المالية الخاصة بالمسلمين في أوربا من خلال جهود المجلس الأوربي وكذا الفتاوى والقرارات المنبثقة عن تلك الدراسات والتي وردت في البيانات الختامية للمجلس، ومن ثم فإنها لم تتعرض لجميع الفتاوى التي صدرت عن المجلس فيما يخص المعاملات المالية.

١. **لماذا هذا الموضوع؟** تنبع أهمية تناول هذا الموضوع من جوانب متعددة ومن بينها:

- الموضوع بالمجال المحدد في عنوان الورقة يطرق لأول مرة في حدود ما أعلم.
- من الأهمية بمكان لمؤسسة بحثية كمركز أبحاث الاقتصادي الإسلامي معرفة التطورات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي والفقه المالي الإسلامي من مصادرها المتعددة والاتصال بالجهات المختلفة للتعاون ما كان ذلك ممكنًا أو تبادل الإصدارات على أقل تقدير.
- أهمية الإطلاع على الإنتاج العلمي للاستفادة والإفادة مما يطرح من موضوعات أو "نوازل" في مجال المعاملات المالية.

• إيلاء المجلس أهمية خاصة للمعاملات المالية على الصعيد الأوربي من خلال دورتيه الأخيرتين وكذا الأعداد الأخيرة من المجلة العلمية التي يصدرها. ورد في مقدمة العدد (١٥/١٤) الصادر عن المجلس :"إن هذا الحرج الذي أصبحت عليه حياة المسلمين في أوربا متمثلاً بين نزوع إلى الانخراط في الحياة الاقتصادية للقيام بواجب التنمية الذي تقتضيه المواطنة، وبين القوانين والأوضاع التي يخضع لها ذلك الانخراط وهي مخالفة في كثير منها لأحكام الشريعة، اقتضى من المؤسسات الشرعية وعلى رأسها المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث أن يضعوه على محك البحث ليجدوا له مخرجًا، وليفتوا فيه بما يجعل المسلم ينخرط في دورة التمويل وفق رؤية شرعية ... ولهذا الغرض قرر المجلس ... عقد سلسلة من الدورات يخصصها للبحث في المعاملات المالية للمسلمين في أوربا لتعرض فيها جملة من البحوث في هذا الشأن، وتصدر فيها جملة من الفتاوى التي من شأنها أن ترشد المسلمين إلى ضروب من المعاملات المالية التي ينخرطون بها في الدورة الاقتصادية في المجتمع الذي يعيشون فيه دون أن يكون هناك حرج شرعي..."[١].

• أمر شخصي يتعلق باهتمامي بهذا الموضوع منذ أن كنت مقيمًا في تلك الديار حيث كانت تطرح أسئلة وتدور نقاشات حول مسائل مالية لم أكن أستطيع القول فيها برأي ثم نما الأمر مع مرور الأيام مما يَسَّر مناقشة إحدى تلك المسائل وهو القول بإباحة القروض المصرفية الربوية لشراء المنازل، ثم البدء قبل انتقالي إلى المملكة بشهور بإقامة دورات تتناول بالدراسة والتحليل المنتجات المالية الإسلامية، ولا شك أني في بداية الطريق فأحتاج إلى التوجيه والإرشاد في هذا الباب حتى أستفيد ثم أفيد.

(١) المجلة العلمية للمجلس، العدد ١٥/١٤، ص. ١٠و١١.

٢. المجلس الأوربي: النشأة، والأهداف، ومصادر الفتوى، والعضوية، والإصدارات.

٢ - ١ التعريف والنشأة

جاء في النشرة التعريفية للمجلس بأنه :"هيئة إسلامية متخصصة مستقلة، يتكون من مجموعة من العلماء، ومقره الحالي الجمهورية الأيرلندية". وقد عقد اللقاء التأسيسي للمجلس في مدينة لندن في الفترة ٢١-٢٢ ذو القعدة ١٤١٧ هـ (٢٩-٣٠ مارس ١٩٩٧م) بحضور ما يزيد عن خمسة عشر عالمًا، كما جاء في النشرة، وذلك تلبية لدعوة اتحاد المنظمات الإسلامية في أوربا. وحول صلة المجلس بالمجامع الفقهية القائمة ذكر الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس المجلس في التقديم للفتاوى التي أصدرها المجلس :"ليس هذا المجلس منافسًا أو بديلاً للمجامع الإسلامية الأصلية والكبيرة في داخل عالمنا الإسلامي، مثل (مجمع بحوث الأزهر)، و(المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي)، و(مجمع الفقه الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، بل هو مكمل لعملها في هذا الميدان الذي عُني به وتخصص فيه، وهو (فقه الأقليات) ومن يعيش خارج ديار الإسلام ومجتمع المسلمين، وهو ينتفع يقيناً بما يصدر عن هذه المجامع الكبرى من قرارات، وما يقدم إليها من بحوث". فنطاق عمل المجلس الجغرافي هو الأقليات المسلمة التي تعيش في خارج ديار الإسلام ومجتمع المسلمين، وهو في هذه الحالة الدول الأوربية، ومنطلق عمله الفقهي هو "فقه الأقليات".

٢ - ٢ الأهداف

يسعى المجلس إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إيجاد التقارب بين علماء الساحة الأوربية، والعمل على توحيد الآراء الفقهية بينهم، حول القضايا الفقهية المهمة.

٢. إصدار فتاوى جماعية تسد حاجة المسلمين في أوربا وتحلُّ مشكلاتهم، وتنظم تفاعلهم مع المجتمعات الأوربية، في ضوء أحكم الشريعة ومقاصدها.

٣. إصدار البحوث والدراسات الشرعية التي تعالج الأمور المستجِدَّة على الساحة الأوربية بما يحقق مقاصد الشرع ومصالح الخلق.

٤. ترشيد المسلمين في أوربا عامة وشباب الصحوة خاصة وذلك عن طريق نشر المفاهيم الإسلامية الأصيلة والفتاوى الشرعية القويمة.

٢ - ٣ مصادر الفتوى وضوابطها وطريقة إصدارها

جاء في النشرة التعريفية أن المجلس يعتمد في إصدار الفتوى على:

١. مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها بين جمهور الأمة وهي: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس.

٢. مصادر التشريع المختلف فيها كالاستحسان، والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، وذلك بشروطها وضوابطها المعروفة عند أهل العلم، و لاسيما إذا كان في الأخذ بها مصلحة للأمة.

كما ترتكز منهجية المجلس على:

- اعتبار المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب أهل العلم ثروة فقهية عظيمة، ويختار منها ما صح دليله وظهرت مصلحته.
- مراعاة الاستدلال الصحيح في الفتوى، والعزو إلى المصادر المعتمدة، ومعرفة الواقع ومراعاة التيسير.
- وجوب مراعاة مقاصد الشرع واجتناب الحيل المنافية لتحقيق المقاصد.

أما طريقة إصدار الفتاوى و القرارات، فإنها تصدر في الدورات العادية أو الطارئة بإجماع الحاضرين إن أمكن، أو بـ (أغلبيتهم المطلقة)، ويحق للمخالف أو المتوقف من الأعضاء إثبات مخالفته، حسب الأصول المعمول بها في المجامع الفقهية.

٢ - ٤ العضوية

نص دستور المجلس على أنه يجب أن تتوفر في العضو الشروط التالية:

١. أن يكون حاصلاً على مؤهل شرعي جامعي، أو ممن لـــزم مجـــالس العلماء وتخرج على أيديهم وله معرفة باللغة العربية.
٢. أن يكون معروفًا بحسن السيرة والالتزام بأحكام الإسلام وآدابه.
٣. أن يكون مقيمًا على الساحة الأوربية.
٤. أن يكون جامعًا بين فقه الشرع ومعرفة الواقع.
٥. أن توافق عليه الأكثرية المطلقة للأعضاء.

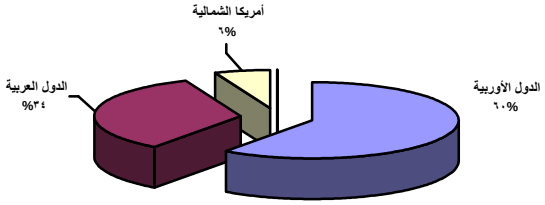
وقد نص الدستور على أنه يحق لأعضاء المجلس اختيار بعض العلماء من خارج الساحة الأوربية ممن تتوفر فيهم جميع الشروط عدا الإقامة فـــي أوربـــا شريطة أن لا يتجاوز عددهم ربع أعضاء المجلس. ومن جهـــة أخـــرى ذكـــر الدستور أنه يراعى في اختيار أعضاء المجلس تمثيل الـــدول الأوربيـــة التـــي للمسلمين فيها وجود ظاهر، كما يراعى تمثيل المدارس الفقهية المختلفة.

يبلغ عدد أعضاء المجلس الحاليين ٣٥ عضوًا من ثمانية عشرة دولة وهـــم موزعون كالآتي بين تلك الدول:



المصدر: موقع المجلس (www.e-cfr.org) تاريخ الزيارة ٧و٢٠١٠/٢/٨م.

أما نسبة التمثيل حسب المناطق الجغرافية بين الدول الأوربيـــة والـــدول العربية ودول أمريكا الشمالية فهي كالآتي:

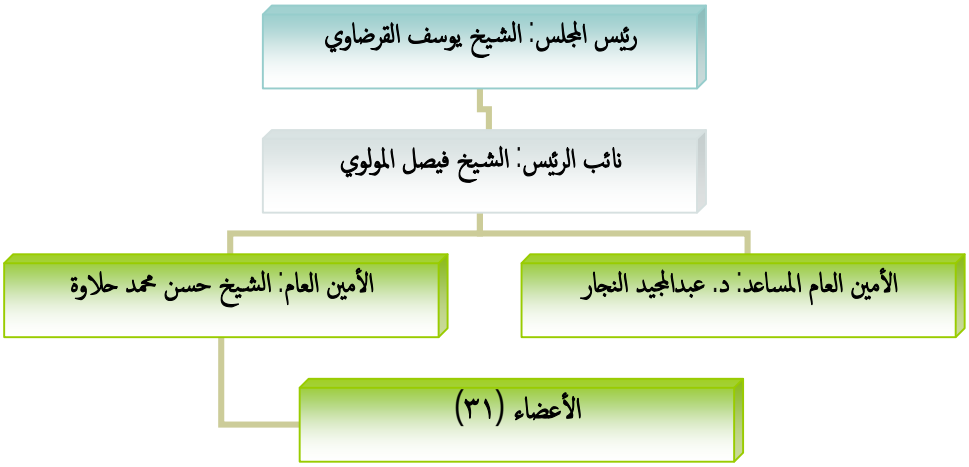


وفيما يلي قائمة بأسماء الأعضاء حسب الدول:

الدولة	أسماء الأعضاء
بريطانيا	سالم الشيخي، أحمد كاظم الراوي، إسماعيل كـــشوفلي، راشـــد الغنوشـــي، صهيب حسن أحمد، عبدالله بن يوسف الجديع، محمد علي المنصوري.
فرنسا	عبدالمجيد النجار (أمين عام مساعد)، أحمد جاء بالله، أنيس قرقاح، العربي البشري، طاهر مهدي.
ألمانيا	محمد الهواري، محمد صديق، نهاد عبدالقدوس جفتيجي.
السعودية	حمزة بن حسين الفعر الشريف، عبدالستار أبوغدة، عبدالله بن بية، ســـلمان بن فهد العودة.
قطر	يوسف القرضاوي (رئيس المجلس)، علي محي الدين القره داغي.
السودان	أحمد علي الإمام، عصام البشير.
أيرلندا	حسين محمد حلاوة (الأمين العام)
النرويج	محبوب الرحمن
البوسنة	مصطفى تسيريتش
سويسرا	يوسف إبرام
هولندا	البقالي الخمار
النمسا	مصطفى ملا أغلو
أمريكا	صلاح الدين سلطان
كندا	جمال بدوي
موريتانيا	عبدالله بن علي سالم
لبنان	فيصل مولوي (نائب رئيس المجلس)
مصر	حسين حامد حسان
الكويت	عجيل النشمي

المصدر: موقع المجلس (www.e-cfr.org) تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٢/٧م

من خلال الوثائق الرسمية يمكن تقديم الهيكل التنظيمي التقريبي للمجلس الأوربي بالشكل التالي:



٢ - ٥ الإصدارات

جاء في النشرة التعريفية للمجلس على أنه يسعى لتحقيق أهدافه من خلال عدد من الوسائل منها؛ الندوات لدراسة بعض الموضوعات الفقهية، وإصدار نشرات وفتاوى دورية وغير دورية وترجمة الفتاوى والبحوث والدراسات إلى اللغات الأوربية، إصدار مجلة باسم المجلس تنشر فيها مختارات من الفتاوى والبحوث التي يناقشها المجلس. إضافة إلى ذلك فإن المجلس أصدر عددًا من الكتب وفيما يلي تفصيل لتلك الأنشطة:

١. فيما يتعلق **بالدورات** عقد المجلس تسع عشرة (١٩) دورة منذ تأسيسه وإلى الآن؛ أولاها كانت في سراييفو بالبوسنة عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧م)، وآخرها كانت في اسطنبول بتركيا عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

٢. **المجلة** وهي تصدر مرتين في السنة صدر منها خمسة عشر عددًا (١٥) من عام ١٤٢٢ هـ (٢٠٠٢م) إلى غاية ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، وهو مدموج مع العدد الرابع عشر، وكذا الحال بالنسبة للأعداد: ١٢و١٣، و ١٠و١١، و ٨و٩.

٣. الكتب: وقد أصدر المجلس خمسة وهي مفصلة كما يلي:

عنوان الكتاب	المؤلف	سنة الإصدار	عدد الصفحات
فقه المواطنة للمسلمين في أوربا	د. عبدالمجيد النجار	٢٠٠٩م	٢٥١
تقسيم المعمورة في الفقه الإسلامي وأثره في الواقع	الشيخ عبدالله بن يوسف الجُديع	٢٠٠٧م	١٩٢
مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية: ملامح الواقع وخيارات التطوير	د. حسام شاكر	٢٠٠٧م	٣٥٢
الدين والسياسة: تأصيل ورد شبهات	الشيخ يوسف القرضاوى	٢٠٠٧م	٢٢٤
فتاوى وقرارات المجلس: المجموعتان الأولى والثانية	المجلس الأوربي		٤٣ و ٩٠

٤. **البحوث والدراسات**: قام المجلس بعدد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمعاملات المالية، وقد أولى لهذا الأمر عناية خاصة في دورتيه الأخيرتين؛ الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. ففي الدورة الثامنة عشرة التي عقدت في فرنسا من ٢٧ جمادى الآخرة إلى ٢ رجب ١٤٢٩هـ الموافق لـ ١-٥ تموز (يوليو) ٢٠٠٨م، أفرد المجلس ضمنها ندوة خاصة لموضوع (المعاملات المالية في أوروبا)، عُرض فيها أربعة عشر بحثًا وهي:

١. مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، للدكتور يوسف القرضاوي.
٢. المعاملات والمقاصد، للشيخ عبدالله بن بية.
٣. مقاصد المال والأبعاد العقائدية والمبادئ الأخلاقية، للدكتور عصام البشير.
٤. المبادئ الأخلاقية في التعامل المالي في أوروبا، للشيخ مصطفى ملا أوغلو.
٥. حقوق الإنسان في الإسلام وأثرها على سلوك المسلم الاقتصادي، للشيخ راشد الغنوشي.
٦. المعاملات المالية للمسلمين في أوروبا، للدكتور صهيب حسن.
٧. الربا والعقود المالية الفاسدة في غير بلاد الإسلام، للشيخ عبدالله بن يوسف الجديع.

٨. نحو توجه استراتيجي للتمويل الإسلامي بأوروبا (قضايا ومشكلات التمويل التجاري)، للأستاذ محمد النوري.

٩. تجربة البنوك الإسلامية في أوروبا، للأستاذ شاهر عباس.

١٠. الإجارة على منافع الأشخاص (دراسة فقهية مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العمل)، للدكتور علي محيي الدين القره داغي.

١١. تمويل المنافع بأوروبا، للدكتور عبدالستار أبو غدة.

١٢. بيع المرابحة والتقسيط ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي، للدكتور المكاشفي طه الكبَّاشي.

١٣. حكم التعامل أو العمل في شركات التأمين خارج ديار الإسلام، للدكتور علي محيي الدين القره داغي.

١٤. القروض الطلابية في أوروبا (دراسة فقهية)، للشيخ سالم الشيخي.

أما في الدورة التاسعة عشرة والأخيرة فقد تم التطرق لعدد من المسائل من خلال الأبحاث التالية:

١. البعد الاقتصادي للشورى، الشيخ راشد الغنوشي
٢. القواعد الحاكمة لفقه المعاملات، الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي.
٣. التضخم وموقف الفقه الإسلامي منه، للدكتور علي محي الدين القره داغي.
٤. الأسس العامة للتأمين التكافلي، للدكتور علي القره داغي.
٥. التأمين الإسلامي: التكافلي أو التعاوني، للدكتور عبد الستار أبو غدة.
٦. بيع الفواتير، بيوع الأجل مع زيادة الثمن (الليزنق)، للدكتور منذر قحف.
٧. التأمين الصحي، للدكتور محمد هيثم خياط.
٨. تلخيص بحث الاقتراض من البنوك الربوية القائمة خارج ديار الإسلام، للدكتور مشهور فوّاز محاجنه.

٩. حكم البيع إلى أجل مع زيادة الزمن وبعض مشكلاته في أوروبا، لأستاذ الدكتور حمزة أبو فارس (جامعة الفاتح – ليبيا).

١٠. البيع بالتقسيط بدعم الشركات المالية: صوره وأحكامه (بريطانيا نموذجًا)، للشيخ سالم الشيخي.

١١. التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية ونوافذها في أوربا دراسة فقهية مقارنة د. محمد عبد اللطيف محمود البنا (المستشار الشرعي لموقع إسلام أون لاين).

كما تطرق المجلس في هذه الدورة للأزمة المالية من خلال الدراسات التي قدمها كل من: منذر قحف، وصلاح سلطان، وحمزة الفعر، وصهيب حسن، وعلي محي الدين القرة داغي[١].

وقبل هاتين الدورتين تعرض المجلس لقضايا أخرى ومنها:

١. شراء البيوت عن طريق القرض البنكي في الغرب، الشيخ العربي البشري، ذو الحجة ١٤٢٥هـ (يناير ٢٠٠٥م)، المجلة العلمية (العدد السادس).

٢. فقه البورصة بين الجائز والمطلوب: رؤوية منهجية للحالة الإسلامية بأوربا، الأستاذ محمد النوري، ذو الحجة ١٤٢٥هـ (يناير ٢٠٠٥م)، المجلة العلمية (العدد السادس).

٣. البورصة: التعامل والمشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام، د. عجيل جاسم النشمي، ذو الحجة ١٤٢٥هـ (يناير ٢٠٠٥م)، المجلة العلمية (العدد السادس).

---

(١) وقد قدمت البحوث كما يلي: الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل؛ د. منذر قحف، والأزمة المالية العالمية: الأسباب والحل الإسلامي؛ د. صهيب حسن، والأزمة المالية العالمية: قراءة في مأزق الأسباب والنتائج؛ د. حمزة الفعر، والأزمة المالية العالمية، والمضاربة بديلاً شرعيًا عن الودائع البنكية والتأمين التجاري؛ د. صلاح سلطان، والأزمة المالية: آثارها وأسبابها، والبديل الإسلامي؛ د. علي محي الدين القره داغي.

٤. مسألة اللحوم ومصير الأقلية المسلمة في الغرب: الأبعاد الثقافية والاقتصادية، الشيخ راشد الغنوشي، ربيع الثاني ١٤٢٤هـ (يونيو ٢٠٠٣م)، المجلة العلمية (العدد الثالث).

٥. الفتاوى والقرارات[١]. أفتى المجلس في العديد من القضايا واتخذ قرارات بشأن بعضها ومنها:

١. حكم شخص مغترب يبعث بجميع دخله إلى أهله في بلده الذي قدم منه، ثم يعيش معتمدًا على دخل زوجته، فهي تدفع أجرة المنزل، وتكاليف الطعام والشراب واللباس ..إلخ، فهل يجوز له ذلك؟، فتوى رقم (١/٢٦)، الدورة الأولى.

٢. هل يجوز للزوجة فتح حساب مصرفي خاص بها من دخلها؟ أم يلزمها أن تضع دخلها في وعاء مشترك مع دخل زوجها، يصرف منه على الأسرة؟، فتوى رقم (١/٢٧)، الدورة الأولى.

٣. حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام، قرار رقم (٤/٢)، الدورة الرابعة المنعقدة بدبلن بايرلندا في الفترة من ١٨-٢٢ رجب ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٧-٣١ أكتوبر ١٩٩٩م.

٤. حكم جمع الزكاة من المسلمين المقيمين في هذه البلاد، ثم القيام بعد ذلك بتوزيعها على المستحقين في صورة دفعات تستمر لسنة كاملة، وليس على دفعة واحدة، (فتوى ٢/١٠)، الدورة الثانية.

٥. حكم التصرف بالفائدة البسيطة التي تعطى من قبل البنوك على الحسابات الجارية، (فتوى ٢/١١)، الدورة الثانية.

---

(١) أدرج ضمن هذا البند ما تضمنته البيانات الختامية للمجلس وهي التي تصدر عقب دراسة أو دراسات تقدم للمجلس في الدورة، أما الفتاوى الأخرى التي ترد للمجلس فهي كثيرة وتكون إجاباتها مختصرة في الغالب فلم ترد.

٦. حكم قبول التبرع من بعض الأغنياء ممن لا تخلو أموالهم من شبهة إذا تبرعوا لبناء مسجد كلاً أو بعضًا منه، (فتوى ٢/١٢)، الدورة الثانية.

٧. حكم تسويق بطاقات فيزا (VISA) من هيئة خيرية إسلامية بأن تكون وكيلاً عن البنك وذلك مقابل فرصة لدعم المشاريع الخيرية من ذلك البنك، (فتوى ٢/١٣)، الدورة الثانية.

٨. حكم العمل في مطاعم تبيع لحوم الخنزير والخمر، (فتوى ٢/١٤)، الدورة الثانية.

٩. حكم بيع الخمور أو المشروبات المحرمة شرعًا من صاحب مطعم مسلم ليزيد إقبال الزبائن عليه، وكذا تأجير المحل لإقامة بعض الحفلات التي تحضر فيها الخمور من المؤجرين، (فتوى ٢/١٥)، الدور الثانية.

١٠. حكم إعطاء مال لتاجر ليدخله إلى رأس ماله كي يتاجر به على أن يحدد التاجر، وهو الذي أراد ذلك، نسبة للربح مقطوعة من رأس المال وليس الربح، حتى لا يتعب نفسه في الحسابات كما نقل السائل، (فتوى ٢/١٦)، الدورة الثانية.

١١. حكم جمع الزكاة وتوزيعها بواسطة المؤسسات الخيرية، (فتوى ٣/٥)، الدورة الثالثة للمجمع.

١٢. حكم استفادة الهيئات الخيرية من عوائد الحسابات الربوية من الأفراد والبنوك، وما يرتبط بذلك من الدعاية لها، وفتح حساب خاص لهذه الأموال، قرار رقم (٤هـ/٧)، الدورة السابعة.

١٣. الحقوق المعنوية (برامج الكمبيوتر) والتصرف فيها وحمايتها، (قرار ٨/١)، الدورة الثامنة.

١٤. حكم التأمين على الحياة، قرار(٨/٢)، الدورة الثامنة.

١٥. التأمين على الأماكن العامة والتأمين الجماعي لدفن الموتى، فتوى رقم (١٠/٥)، الدورة العاشرة.

١٦. حكم إخراج الزكاة الواجبة في أموال المسلمين المقيمين في البلاد الغربية وإرسالها إلى خارج البلاد، الفتوى (١١/٢)، الدورة الحادية عشرة.

١٧. حكم شركات تأمين خاصة لضمان تقاعد معقول في المستقبل؛ نظرًا لأن الدولة في بعض الحالات لا تؤمن هذا التقاعد، الفتوى (١١/٤)، الدورة الحادية عشرة.

١٨. حكم تقديم الاستشارة المالية للأفراد والشركات مسلمين وغيرهم (من أجل اختيار أفضل الحلول المالية المتصلة بتحقيق أهدافهم بما يتناسب ووضعهم المالي الخاص بهم)، قرار رقم (١١/٥)، الدورة الحادية عشرة.

١٩. قرار بشأن الأسواق المالية وتطبيقاتها، قرار رقم (١٢/٤)، الدورة الثانية عشرة.

٢٠. حكم استخدام المال الذي يفضل من مال مشروع دعي المسلمون إلى التبرع له بعد تنفيذ المشروع، أو إلغائه، قرار رقم (١٢/٢)، الدورة الثانية عشرة.

٢١. تقوم بعض الشركات من باب الدعاية لمنتجاتها بإرفاق بعض الصور بها، فإذا قام شخص بتجميع بعض هذه الصور وإرسالها إلى الشركة فقد يحصل على جائزة رصدتها الشركة لمن يفعل ذلك، فهل لأحد أن يقوم بذلك لنيل تلك الجائزة؟، فتوى رقم (١٢/٧)، الدورة الثانية عشرة.

٢٢. حكم التأمين على ما يقع تحت مسؤولية المسئولين على الأماكن التي يرتادها الجمهور، كالمكتبات والمراكز وما شابهها، فتوى رقم (١٢/٩)، الدورة الثانية عشرة.

٢٣. قام مركز ثقافي في بلد أوربي بجمع التبرّعات من طرف المصلّين بقصد شراء مسجد في المنطقة، ولكن طلب الإمام أن يُؤدَّى عنه مبلغًا من المال إلى رجل قام بتسوية وضعه فيما يخصّ الحصول على أوراق إقامته في هذه البلاد، ونشير إلى أنّ هذا القدر من المال تسدّد به المصاريف التي تؤدّى للدولة. فهل يجوز ذلك؟، فتوى رقم (١٣/٢)، الدورة الثالثة عشرة.

٢٤. حكم اتخاذ المبنى أو الأرض التي اشتريت بالقرض الربوي من قبل أصحابها ثم أرادوا وقفه كمسجد، فتوى رقم (١٣/٣)، الدورة الثالثة عشرة.

٢٥. حكم المشاركة في برنامج عمل اسمه "الادخار"، وهو عبارة عن استقطاع شهري من الرّاتب بواقع (٥٪) وكلّما زاد عدد سِنِيِّ الاشتراك يتمّ احتساب مكافأة، فتوى رقم (١٣/١١)، الدورة الثالثة عشرة.

٢٦. أحكام النفقة على الزوجة، قرار رقم (١٤/٧)، الدورة الرابعة عشرة.

٢٧. حكم التعويض عن الضرر المعنوي (الأدبي) :"الذي هو: دفع ما وجب من بدل مالي أو نحوه بسبب إلحاق أذى بنفسية شخص أو شرفه أو اعتباره أو مشاعره، النّاتج عن أي اعتداء أو إتلاف أو عمل غير مشروع"، قرار(١٤/١٠)، الدورة الرابعة عشرة.

٢٨. حكم التدخين والمتاجرة بالتبغ، فتوى رقم (١٤/١)، الدورة الرابعة عشرة.

٢٩. حكم احتساب ما لشخص عند أخيه أو أخته من دين من أموال الزكاة السنوية حتى ينقضي ما عليهم من دين، فتوى رقم (١٤/٢)، الدورة الرابعة عشرة.

٣٠. حكم ترميم وإصلاح المسجد بمال مقترض من البنك بالربا، فتوى رقم (١٥/٨)، الدورة الخامسة عشرة.

٣١. أحكام المعاملات المالية في غير البلاد الإسلامية، قرار رقم (٩ ١٨/١)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٢. حكم العمل في شركات التأمين، قرار رقم (١٨/٢)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٣. حول أحكام الإجارة، قرار رقم (١٨/٣)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٤. حكم القروض الطلابية في أوروبا، قرار رقم (١٨/٤)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٥. حكم المال العائد بعد مدة في خدمة الهاتف "الكاش باك (Cash Back)" في بريطانيا، فتوى (١٨/٢)، الدورة الثامنة عشرة.

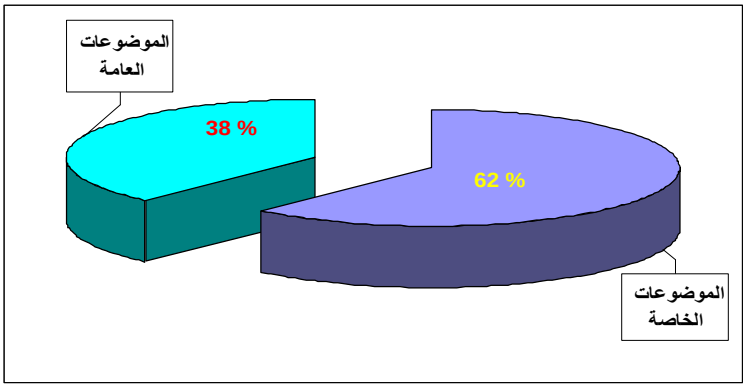
٣٦. حكم بيع المرابحة للآمر بالشراء، فتوى رقم (١٨/٣)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٧. حكم عقود العمل على ما أصله مشروع ربما يستعمل في غيره، فتوى رقم (١٨/٤)، الدورة الثامنة عشرة.

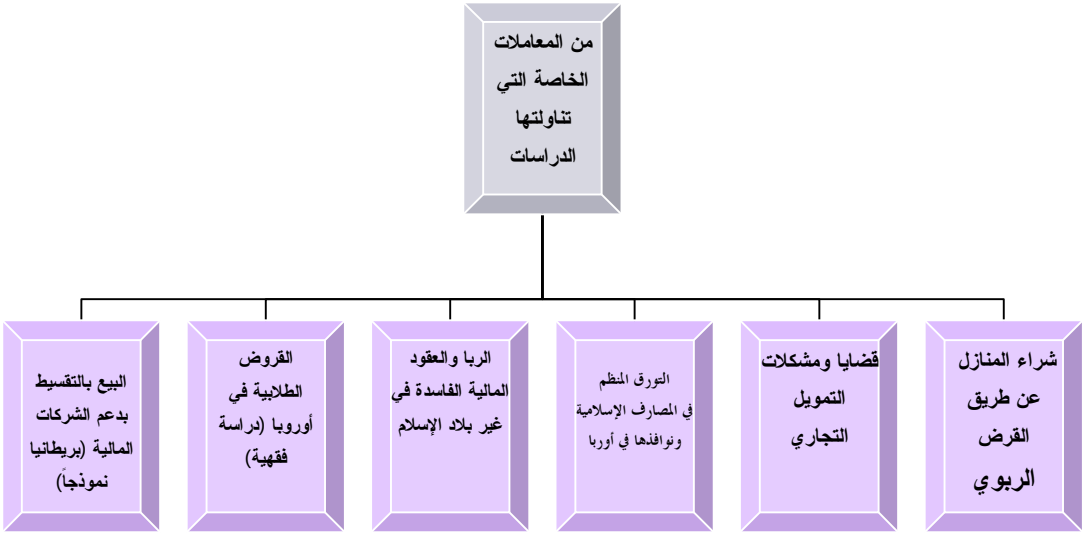
٣٨. حكم الإذن بوضع ماكينات السحب الآلي في محل تجاري يملكه مسلم، فتوى (١٨/٥)، الدورة الثامنة عشرة.

٣٩. حكم إخراج الزكاة على المال المدخر للزواج، فتوى رقم (١٨/٦)، الدورة الثامنة عشرة.

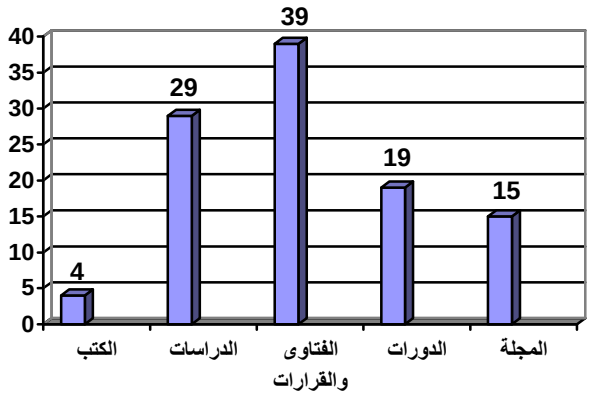
نخلص من العرض السابق إلى أن المجلس تناول المعاملات من خلال الدراسات المقدمة له من زاويتين عامة وخاصة؛ ونقصد بالعامة التحدث عن المال ومقاصد الشريعة في ذلك بشكل عام، أما الخاصة فهي تتناول قضايا محددة مثل القروض الطلابية، أو الربا في غير دار الإسلام. ويمكن تلخيص نسبة كل منهما في تلك الجهود من خلال الرسم البياني التالي:



يتضح من الرسم أعلاه أن الدراسات غلب عليها الطالع الخاص، وهذا أمر متوقع نظرًا للحاجة الملحة لهذا النوع من الدراسات. ومن المعاملات المالية الخاصة التي تناولتها تلك الدراسات يمكن الإشارة إلى ما يلي:



بعد استعراض تلك الأعمال يمكن تلخيص عدد الأنشطة الرئيسة التي قام بها المجلس منذ نشأته وإلى الآن موزعة على القنوات الرئيسة كما يلي:



وهو جهد معتبر من حيث الكم إذا ما أضيف إليه الأعباء الأخرى التـــي يقوم بها المجلس بالنظر للإمكانات والموارد التي تقوم عليها مثل هذه المجالس والمجامع.

٣ - خلاصة واستنتاجات

• النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة أولية وهي تحتاج إلى مزيد بحث وتنقيب في شمولية المادة وفق معايير الدراسة، وربما التحقق بشأنها من قبل المجلس أو بعض أعضائه؛ مثال ذلك عدد الأعضاء الذين ورد ذكرهم على الموقع هل الأمر مقصور عليهم أم أن هناك أعضاء آخرين؟ لأني وقعت على بعض الأبحاث التي نشرت في المجلة وعرِّف مُعدِّوها على أنهم أعضاء في المجلس لكن القائمة لم تشملهم، فهل كانوا أعضاء ثم لم يعودوا كذلك؟

• وجود مجلس على الساحة الأوربية عمل مهم وهدف نبيل لتحقيق قدر من المرجعية للمسلمين في تلك الديار، خاصة في مثل هذا الوضع الذي عليه العالم من إيلاء أهمية كبرى للعمل المؤسسي القائم على الدراسات العلمية، لا على العواطف والخطب الرنانة.

• قام المجلس بجهود علمية كبيرة فيما يتعلق بالمهمة التي ندب نفسه القيام بها، وقد تجلى ذلك من خلال الأنشطة المختلفة التي عكست ذلك: فتاوى، دراسات، دورات، مجلة، إصدار كتب ... إلخ. وركز على جوانب تأصيلية مهمة مثل "فقه الأقليات" الذي أفرد له محورًا خاصًا ناقش فيه بعض جوانب الموضوع في ستة (٦) أبحاث ولمدة يوم كامل في إحدى دوراته. وهذه جوانب تحتاج إلى العمق والنضج في الطرح لأنها تمثل الأساس الذي يبنى عليه عمل المجلس الفقهي، والخريطة التي تنير الطريق للباحث في هذا المجال.

• يلاحظ قلة الدراسات الميدانية وخاصة تلك المتعلقة بآثار الفتاوى على الذين عملوا بها، أو التطبيقات المتعلقة بالمنتجات الإسلامية التي بدأت المؤسسات الإسلامية والتقليدية طرحها، كما أن الدراسات الميدانية مهمة للتعرف على المبادرات المختلفة المتعلقة بطرائق التمويل الخاصة بدل حصرها في مؤسسات الوساطة المالية؛ أي الوقوف على المبادرات التي يقوم بها بعض المسلمين في تنمية

المال واستثماره، أو بغرض تشجيع المسلمين على الادخار ثم التعاون لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كشراء المنازل، أو التخلص من أعباء "مسألة" القروض الطلابية. وهذه أمور غاية في الأهمية لتنمية أواصر التعاون وحث المسلمين عليها خاصة إذا نظرنا إلى أوضاع جاليات أقل عددًا مثل الجالية اليهودية أو الهندوسية والسيخية والذين أظهر التعداد السكاني لعام ٢٠٠١م ببريطانيا أن عددًا كبيرًا من أفراد هذا الجاليات يشترون المنازل من غير طريق القروض الربوية (Mortgage)، وأن نسبة كبيرة منهم تعمد إلى إقامة مشاريع خاصة بهم[١].

• بحكم مناقشتي لفتوى "حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام"[٢]، التي أصدرها المجلس في الدورة الرابعة التي عقدت بدبلن بايرلندا في الفترة من ١٨-٢٢ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧-٣١ أكتوبر ١٩٩٩م. فإن الأمر بخصوص هذه الفتوى يحتاج إلى مراجعة وذلك لعوامل عدة؛ منها ضعف المستندات الفقهية التي اعتمدت عليها وذلك ما توصلت إليه وتوصل إليه غيري أذكر منهم الدكتور صلاح الصاوي في بحثه الذي أشير إليه سابقًا، وأخيرًا الشيخ عبدالله الجُديع في بحثه الذي عرض في الدورة الثامنة عشر للمجلس، ونشر في العدد الأخير (١٥/١٤) من مجلة المجلس[٣]، وقبلهم

---

(١) ومن الأمور التي أبرزها ذاك التعداد أن أكبر فئة سكانية تحصل على المنازل المدعومة اجتماعيا (Social Rent) من قبل الحكومة هي الجالية المسلمة بما نسبته (٢٨٪) من إجمالي عدد أفرادها، في حين أن تلك النسب بلغت (٨٪) لكل من الجالية اليهودية والسيخية، و(٩٪) للجالية الهندوسية، كما أن هذه الجاليات هي الأكبر تملكًا للمنازل:
Office for National Statistics, 2004, "*Focus on Religion*", p. 11 & 14.

(٢) قرار رقم (٤/٢).

(٣) الجُديع، عبدالله بن يوسف، ٢٠٠٩م، "الربا والعقود المالية في غير بلاد المسلمين"، *المجلة العلمية للمجلس*، العدد ١٥/١٤، ص ص: ٢٨١-٣٣٦.

الدكتور نزيه حماد في بحثه الذي نشر عام ١٤٠٨هـ[١] والذي ناقش فيه قول الأحناف بإباحة الربا في دار الحرب، بل إن في الفتوى مخالفة للمنهجية المعتمدة لدى المجلس والمتمثلة في النظر في أقوال العلماء، "ليختار منها ما صح دليله وظهرت مصلحته" مع "مراعاة الاستدلال الصحيح في الفتوى، والعزو إلى المصادر المعتمدة"، وقد أخذ المجلس في فتواه بقول الأحناف دون مناقشة[٢]، كما ورد في حيثيات الفتوى[١]، ومنها الواقع الذي عليه الجالية من

(١) حماد، نزيه، ١٩٨٧م، "التعامل بالربا بين المسلمين وغير المسلمين"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، جامعة الكويت عدد ربيع الآخر ١٤٠٨هـ - ديسمبر ١٩٨٧م. وأعيد نشره في مجلة "*دراسات اقتصادية إسلامية*"، التي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، م٨/ع١، رجب ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، ص ص: ٧٥-١٠٨. وقد خصص هذا العدد لنشر وقائع ندوة حوار حول الموضوع كتب فيها كل من الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، والشيخ عبدالله بن بية، وأتبعت الموضوعات بتعليقات لكل من الدكتور رفيق يونس المصري، والدكتور وهبة الزحيلي.

(٢) ويبدو أنه حتى الدراسات التي قدمت لاستصدار الفتوى نحت نفس المنحى كما لاحظ الصاوي على الأبحاث التي قدمت لمجلس الشريعة في أمريكا، والذي صدرت فتواه بعد ثلاثة أشهر من فتوى المجلس الأوربي حيث قال الصاوي: "إن أحدًا من المستدلين به لم يناقش مذهب الأحناف في هذه المسألة من حيث المبدأ: قوة، أو ضعفًا، أو صوابًا أو خطأ...". [الصاوي، "وقفات هادئة مع فتوى إباحة القروض الربوية لتمويل شراء المساكن في المجتمعات الغربية"، ص ٢٨]. وكذلك ما وقعت عليه من دراسة من قبل أحد أعضاء المجلس وهو الشيخ العربي البشري، بعنوان "شراء البيوت عن طريق القرض البنكي في الغرب"، والتي نشرت في العدد السادس من مجلة المجلس، بل والدراسات التي أتت بعد هذا وعرضت في بعض دورات المجلس أتت بمرجحات بعيدة كل البعد عن الصنعة الفقهية، وفيها تكلف كبير في سوق مبررات لا يسندها الواقع؛ مثال ذلك الدراسة التي أعدها د. مشهور فوّاز محاجنه بعنوان " تلخيص بحث الاقتراض من البنوك الربوية القائمة خارج ديار الإسلام"، والتي قدمت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس – اسطنبول رجب ١٤٣٠هـ/يوليو ٢٠٠٩م وخلص فيها معدها إلى: " لا شك أن الأخذ برأي الجمهور أحوط، ولكنّه أشق، ذلك أنّ الامتناع عن التعامل بالربا كلّه وقليله وجليّه وخفيه في نظام لا يطبق الإسلام ليس بالأمر السهل، فالمسلم المقيم في غير بلاد الإسلام لو استطاع الامتناع عن أخذه فإنّه لا يستطيع الامتناع عن إعطائه. لذا يمكن =

ضعف اقتصادي مما يؤهل فئة قليلة منها لهذا النوع من المعاملة وهم أصحاب الدخول المرتفعة؛ أما العاطلون عن العمل وأصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية وهم الذين قد يوجد فيهم "أصحاب الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة"، أو "أصحاب الضرورة"، فأمرهم مكفول من قبل الحكومات من خلال شبكات الضمان المختلفة(٢)؛ من ضمان اجتماعي، وبرامج تسهيلية للحصول على منازل بشروط أيسر وبمبالغ إيجار منخفضة جدًا كما عايشت الواقع في بريطانيا، وقد

= الأخذ بقول أبي حنيفة ومن وافقه في حالة الوفرة لمال المسلم سواء في حالة الأخذ منهم أم الإعطاء، وذلك على اعتبار أنّ المسلم قد يكون مستفيدا في بعض الأحيان على الرغم من دفعه الربا كما سيأتي، فالمسلم بالإسلام يزيد ولا ينقص ويتقدم ولا يتأخر، على الرغم من أنّنا لا نسلّم بوصف هذه الدول مطلقا بدار حرب كما بيّن الحنفية وغيرهم لمجرد كونها لا تحكم بالإسلام، وفي غير هذه الحالة لا يفتى إلاّ في حالة الحاجة الماسّة التي تنزل منزلة الضرورة سواء أكانت عامة أم خاصة، على أن يكون ذلك بحدود ضيقة يقدّرها المفتي مع صاحب الشأن". فأي مشقة هذه التي يتحدث عنها الكاتب؟ وهل يخلو عمل الإنسان من مشقة "لقد خلقنا الإنسان في كبد"؛ أي مكابدة الأمور ومشاقها على ما اختاره ابن جري؟ وما هي الوفرة التي ستتحقق للمسلم بتعاطيه للربا؟ ألم يطلع هو ومن أفتى في هذه النازلة على المشقة والعنت المصاحب لشراء المنازل من خلال القرض الربوي حتى على غير المسلمين، وهذا أمر يطول الحديث فيه بسرد القصص المؤلمة من ضغوط صحية ونفسية، بل وطرد من المنزل ومصادرة ما فيه، عندما يعجز عن الوفاء بما عليه إما بفقدان عمله، أو موته إذا لم يكن قد رتب للتأمين على الحياة وعجزت الأسرة بعده عن دفع الأقساط. وهناك أمور أخرى واقعية يصعب الإتيان عليها في هذه الورقة، كمثال على ذلك فإن الإحصائيات الحالية في بريطانيا تشير إلى أنه في كل إحدى عشرة دقيقة (١١) تتم مصادرة منزل(Every 11.2 minutes a property is repossessed)، بسبب عجز صاحبه عن الوفاء بديون القروض الربوية. [المصدر: www.creditaction.org.uk، تاريخ الزيارة ٢٤ فبراير ٢٠١٠م].

(١) "فتوى القول بجواز "المورتكج (Mortgage)" في الميزان"، للمؤلف.

(٢) وقد أثبت في الهامش (٤) حقيقة هذا الأمر حيث نقلت من المصادر الرسمية أن أكبر فئة سكانية تحصل على المساكن المدعومة اجتماعيًا هم المسلمون. وأثناء إقامتي واحتكاكي بفئات مختلفة من أبناء الجاليات وقفت على حالات عديدة حصل فيها أصحاب العوائل الكبيرة من المتوقفين عن العمل أو أصحاب الدخول المتدينة على منازل واسعة تفي بحاجاتهم وحاجات عوائلهم.

نقل لي من بعض الذين يسكنون في بلاد أوربية أخرى كفرنسا ثم انتقلوا إلى الإقامة في بريطانيا أن مخصصات الضمان الاجتماعي أفضل وأعلى مما هو في بريطانيا، وكذلك الحال في هولندا. وعلى كل فأوضاع الجالية المسلمة في تلك البلاد لا تقارن مع أوضاع "الغالبية" في كثير من البلاد الإسلامية والعربية كالجزائر ومصر حيث الحصول على مسكن للغالبية العظمى من الصعوبة، إن لم نقل الاستحالة بمكان، أما في الدول الغربية فقد أوجدت النُّظم ترتيبات تكفل الحاجات الأساسية للمواطنين والمقيمين[١]. علاوة على ذلك وجود مصرفية ومعاملات إسلامية في بعض البلاد الأوربية بدأت تقدم بدائل تقول عنها أنها إسلامية مما يتطلب من المجلس مراجعة فتواه تلك لأن بقاءها قد يتخذ ذريعة للقول بعدم حاجة المسلمين لخدمات مالية خاصة. وقد استندت إحدى الدراسات الفرنسية[٢] على هذه الفتوى للخلوص إلى أنه لا حاجة للمسلمين في فرنسا لخدمات مصرفية إسلامية مع الترحيب باستقبال أموالهم من خلال بنوك الاستثمار التي تساهم في جذب رؤوس الأموال للاقتصاد الفرنسي. و لا ينقص من قدر المجلس مراجعة هذا الأمر أو غيره، فللعلماء من الأقدمين ومن أتى بعدهم مواقف في ذلك، بل وحتى بعض الهيئات كهيئة الفتوى الموحدة لمجموعة دله البركة في ندوتها التاسعة والعشرين للاقتصاد الإسلامي[٣] حين شرعت في مراجعة بعض فتاواها والتي ذكرت أنها صدرت في ظروف استثنائية. ومن

(١) لقد فصلت القول في مسائل مرتبطة بالواقع الذي عليه حال الجالية في بريطانيا على أقل تقدير وبالواقع الذي عليه التطبيق الفعلي لقرض شراء المنازل (المورتكج) في معرض الرد على فتوى المجلس حال صدورها، وقد نشرت تلك الأبحاث في مجلة السنة، وقد جمعت وهي تحت المراجعة لعلي أتمكن من نشرها إذا يسر الله ذلك.

(٢) بلعباس، عبدالرزاق، ٢٠٠٩م، "تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والتعليقات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية"، ص ٩٧.

(٣) مجموعة دله البركة، ٢٠٠٨م، "ندوة البركة التاسعة والعشرون للاقتصاد الإسلامي"، مجموعة البركة المصرفية، جدة، ٦-٧ رمضان ١٤١٩هـ الموافق ٦-٧ سبتمبر ٢٠٠٨م.

جهة أخرى فإن هذه الفتوى مخالفة لما توصلت إليه مجامع فقهية كبيرة؛ منها مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر في فتوى مؤتمره الثاني الذي عقد عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، حين ناقش المجمع الفائدة المصرفية وتوصل إلى أنها من الربا المحرم أتبعه بعد ذلك بتقرير أن :"الإقراض بالربا محرم، لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا حرام كذلك، و لا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة"، وكذلك مجمع الفقه الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي حين قرر بالإجماع[١]: "إن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، ويجب أن يوفر بالطرق الشرعية بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها، من الإقراض بفائدة - قلَّت أو كثرت- هي طريقة محرمة شرعًا لما فيها من التعامل بالربا"[٢].

• يُخشى أن يطغى جانب التكرار وعدم التعمق في البحث ممن لديهم مسؤوليات كثيرة أو ممن يتقدمون بأكثر من بحث في نفس الدورة، حين يعمدون إلى طرح موضوعات طرحوها سابقًا إما في مؤتمرات أو ندوات ولم يسمح وقتهم بتنقيحها، وهذا الأمر إذا كثر تفقد الدراسات قيمتها، وكذا القرارات والفتاوى التي تصدر عنها. فإبراز الخصوصية في موضوعات كهذه من الأهمية بمكان حتى تتضح الفروق الجوهرية بين "فقه الأكثرية" في بلاد المسلمين، و"فقه الأقلية" في غيرها.

• المجلس كغيره من الأعمال التي يقوم بها البشر يعتريها ما يعتري القصور البشري من الخطأ والنقص؛ فكلمة علماء التي ذكرت في التعريف على أن

(١) نقل ذلك الدكتور علي السالوس في تقديمه لكتاب الدكتور الصاوي. [الصاوي، "وقفات هادئة مع فتوى إباحة القروض الربوية لتمويل شراء المساكن في المجتمعات الغربية"، ص ١١].

(٢) وفي إجابته على استفسارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن عن سؤال حول حكم شراء المنزل، والسيارة، وأثاث المنزل للاستعمال الشخصي "بواسطة قروض من البنوك والمؤسسات التي تفرض ربحًا محدودًا على تلك القروض لقاء رهن الأصول"، كما ورد في الاستفسار، فأجاب المجمع بقوله: "لا يجوز شرعًا". [قرار رقم ٢٣ (٣/١١)]، وهي إجابة مختصرة كما لاحظ بعض أعضاء المجلس الأوربي، وهم محقون في ذلك.

المجلس يتكون منهم لها وزنها ومدلولها الكبير كما هو معلوم فلو تشفع بطلبة علم وأئمة وخبراء أو مختصين في مجالات معينة لكان أضبط وأحسن، ولكسب مزيد من الثقة وإرساء قواعد الشفافية فإني أقترح أن تدرج السير الذاتية للأعضاء وقد بدأ المجلس بهذا ابتداء من ٨ فبراير ٢٠١٠م حسب ما ورد في موقعه الالكتروني حيث وضع السير الذاتية لخمسة عشر (١٥) عضوًا من أعضائه، وهذه خطوة جيدة ولعلها تتبع بوضع سير جميع الأعضاء. ومن الأمور التي تحتاج إلى تحسين الموقع الالكتروني فقد لاحظت على سبيل المثال عدم وجود تناسق في ترتيب البيانات المدرجة فيه.

- ليس هناك تنوع كبير في التوجهات الفقهية والفكرية لأعضاء المجلس، في حدود المعلومات التي لدي بهذا الخصوص؛ حيث أن الساحة الأوربية فيها تشكيلة متنوعة من تيارات الصحوة والمذاهب الفقهية، وقد يكون المجلس سعى للتنويع لكن لم تسمح ظروفه أو ظروف الأطراف الأخرى في تحقيق ذلك، لكن هذا لا يمنع من السعي في التواصل لأن ذلك سيكون مفيدًا بشكل كبير في تحقيق المجلس لأهدافه.

المراجع

١. البشري، العربي، ٢٠٠٥م، "شراء البيوت عن طريق القرض البنكي في الغرب، المجلة العلمية للمجلس، العدد السادس، ذو الحجة ١٤٢٥هـ (يناير ٢٠٠٥م)، ص ص. ١١٠-١٢٨.

٢. بلعباس، عبدالرزاق، ٢٠٠٩م، "تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والتعليقات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية"، في كتاب "حوار الأربعاء: ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩/٢٠٠٨م)"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ص ص. ٨٧-١٠٦.

٣. بلوافي، أحمد، "فتوى القول بجواز "المورتكج" في الميزان"، دراسة تحت المراجعة للنشر.

٤. الجُديع، عبدالله بن يوسف، ٢٠٠٩م، "الربا والعقود المالية في غير بلاد المسلمين"، المجلة العلمية للمجلس، العدد ١٥/١٤، ص ص. ٢٨١-٣٣٦.

٥. حماد، نزيه، ١٩٨٧م، "التعامل بالربا بين المسلمين وغير المسلمين"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت عدد ربيع الآخر ١٤٠٨هـ - ديسمبر ١٩٨٧م.
٦. الصاوي، صلاح، ٢٠٠٠م، "وقفات هادئة مع فتوى إباحة القروض الربوية لتمويل شراء المساكن في المجتمعات الغربية"، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠٠٠م.
٧. المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، أعداد مختلفة من مجلة المجلس العلمية.
٨. المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، البيانات الختامية للمجلس في دوراته العادية.
٩. المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، الصفحة على الشبكة الدولية: www.e-cfr.org.
١٠. مجموعة البركة المصرفية، ٢٠٠٨م، "ندوة البركة التاسعة والعشرون للاقتصاد الإسلامي"، مجموعة البركة المصرفية، جدة، ٦-٧ رمضان ١٤١٩هـ الموافق ٦-٧ سبتمبر ٢٠٠٨م.
١١. محاجنه، مشهور فوّاز، ٢٠٠٩م، " تلخيص بحث الاقتراض من البنوك الربوية القائمة خارج ديار الإسلام"، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث – اسطنبول رجب ١٤٣٠ هـ / يوليو ٢٠٠٩م.
١٢. Office for National Statistics, 2004, "Focus on Religion", October 2004.

ملحق رقم (١)
نماذج من فتاوى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث

القرار رقم (٤/٢)، حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام، الدورة الرابعة

نظر المجلس في القضية التي عمت بها البلوى في أوروبا وفي بلاد الغرب كلها، وهي قضية المنازل التي تشترى بقرض ربوي بواسطة البنوك التقليدية.

وقد قدمت إلى المجلس عدة أوراق في الموضوع ما بين مؤيد ومعارض، قرئت على المجلس، ثم ناقشها جميع الأعضاء مناقشة مستفيضة، انتهى بعدها المجلس بأغلبية أعضائه إلى ما يلي:

- يؤكد المجلس على ما أجمعت عليه الأمة من حرمة الربا، وأنه من السبع الموبقات، ومن الكبائر التي تؤذن بحرب من الله ورسوله، ويؤكد ما قررته المجامع الفقهية الإسلامية من أن فوائد البنوك هي الربا الحرام.

- يناشد المجلس أبناء المسلمين في الغرب أن يجتهدوا في إيجاد البدائل الشرعية، التي لا شبهة فيها، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، مثل (بيع المرابحة) الذي تستخدمه البنوك الإسلامية، ومثل تأسيس شركات إسلامية تنشئ مثل هذه البيوت بشروط ميسرة مقدورة لجمهور المسلمين، وغير ذلك.

- كما يدعو التجمعات الإسلامية في أوروبا أن تفاوض البنوك الأوروبية التقليدية، لتحويل هذه المعاملة إلى صيغة مقبولة شرعًا، مثل (بيع التقسيط) الذي يزاد فيه الثمن مقابل الزيادة في الأجل، فإن هذا سيجلب لهم عددًا كبيرًا من المسلمين يتعامل معهم على أساس هذه الطريقة، وهو ما يجري به العمل في بعض الأقطار الأوروبية، وقد رأينا عددًا من البنوك الغربية الكبرى تفتح فروعًا لها في بلادنا العربية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، كما في البحرين وغيرها.

- ويمكن للمجلس أن يساعد في ذلك بإرسال نداء إلى هذه البنوك، لتعديل سلوكها مع المسلمين. وإذا لم يكن هذا ولا ذاك ميسرًا في الوقت الحاضر، فإن المجلس في ضوء الأدلة

والقواعد والاعتبارات الشرعية، لا يرى بأسًا من اللجوء إلى هذه الوسيلة، وهي القرض الربوي لشراء بيت يحتاج إليه المسلم لسكناه هو وأسرته، بشرط ألا يكون لديه بيت آخر يغنيه، وأن يكون هو مسكنه الأساسي، وألا يكون عنده من فائض المال ما يمكّنه من شرائه بغير هذه الوسيلة، وقد اعتمد المجلس في فتواه على مرتكزين أساسيين:

المرتكز الأول: قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات): وهي قاعدة متفق عليها، مأخوذة من نصوص القرآن في خمسة مواضع، منها قوله تعالى في سورة الأنعام: [وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه] [الآية: ١١٩]، ومنها قوله تعالى في نفس السورة بعد ذكر محرمات الأطعمة: [فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم] [الآية: ١٤٥]، ومما قرره الفقهاء هنا أن الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة، خاصة كانت أو عامة.

والحاجة هي التي إذا لم تتحقق يكون المسلم في حرج وإن كان يستطيع أن يعيش، بخلاف الضرورة التي لا يستطيع أن يعيش بدونها، والله تعالى رفع الحرج عن هذه الأمة بنصوص القرآن، كما في قوله تعالى في سورة الحج: [وما جعل عليكم في الدين من حرج] [الآية: ٧٨]، وفي سورة المائدة: [ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج] [الآية: ٦].

والمسكن الذي يدفع عن المسلم الحرج هو المسكن المناسب له في موقعه وفي سعته وفي مرافقه، بحيث يكون سكنًا حقًا.

وإذا كان المجلس قد اعتمد على قاعدة الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فإنه لم ينس القاعدة الأخرى الضابطة والمكملة لها، وهي أن (ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها)، فلم يجز تملك البيوت للتجارة ونحوها.

والمسكن ولا شك ضرورة للفرد المسلم وللأسرة المسلمة، وقد امتن الله بذلك على عباده حين قال: [والله جعل لكم من بيوتكم سكنًا] [النحل: ٨٠]، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم السكن الواسع عنصرًا من عناصر السعادة الأربعة أو الثلاثة، والمسكن المستأجر لا يلبي كل حاجة المسلم، ولا يشعره بالأمان، وإن كان يكلف المسلم كثيرًا بما يدفعه لغير المسلم، ويظل سنوات وسنوات يدفع أجرته ولا يملك منه حجرًا واحدًا، ومع هذا يظل المسلم عرضة للطرد من هذا المسكن إذا كثر عياله أو كثر ضيوفه، كما أنه إذا كبرت سنه أو قل دخله أو انقطع يصبح عرضة لأن يرمى به في الطريق.

وتملك المسكن يكفي المسلم هذا الهم، كما أنه يمكّنه أن يختار المسكن قريبًا من المسجد والمركز الإسلامي، والمدرسة الإسلامية، ويهيئ فرصة للمجموعة المسلمة أن تتقارب في مساكنها عسى أن تنشئ لها مجتمعًا إسلاميًا صغيرًا داخل المجتمع الكبير، فيتعارف فيه أبناؤهم، وتقوى روابطهم، ويتعاونون على العيش في ظل مفاهيم الإسلام.

كما أن هذا يمكّن المسلم من إعداد بيته وترتيبه بما يلبي حاجته الدينية والاجتماعية، ما دام مملوكًا له.

وهناك إلى جانب هذه الحاجة الفردية لكل مسلم، الحاجة العامة لجماعة المسلمين الذين يعيشون أقلية خارج دار الإسلام، وهي تتمثل في تحسين أحوالهم المعيشية، حتى يرتفع مستواهم، ويكونوا أهلاً للانتماء إلى خير أمة أخرجت للناس، ويغدوا صورة مشرقة للإسلام أمام غير المسلمين، كما تتمثل في أن يتحرروا من الضغوط الاقتصادية عليهم، ليقوموا بواجب الدعوة ويساهموا في بناء المجتمع العام، وهذا يقتضي ألا يظل المسلم يكد وينصب طول عمره من أجل دفع قيمة إيجار بيته ونفقات عيشه، ولا يجد فرصة لخدمة مجتمعه، أو نشر دعوته.

المرتكز الثاني: هو ما ذهب إليه أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني، وهو الْمُفْتَى به في المذهب الحنفي. وكذلك سفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وهو رواية عن أحمد بن حنبل، ورجحها ابن تيمية - فيما ذكره بعض الحنابلة -: من جواز التعامل بالربا وغيره من العقود الفاسدة، بين المسلمين وغيرهم في غير دار الإسلام.

ويرجح الأخذ بهذا المذهب هنا عدة اعتبارات، منها:

١. أن المسلم غير مكلف شرعًا أن يقيم أحكام الشرع المدنية والمالية والسياسية ونحوها مما يتعلق بالنظام العام في مجتمع لا يؤمن بالإسلام، لأن هذا ليس في وسعه، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وتحريم الربا هو من هذه الأحكام التي تتعلق بهوية المجتمع، وفلسفة الدولة، واتجاهها الاجتماعي والاقتصادي.

وإنما يطالب المسلم بإقامة الأحكام التي تخصه فردًا، مثل أحكام العبادات، وأحكام المطعومات والمشروبات والملبوسات وما يتعلق بالزواج والطلاق والرجعة والعدة والميراث وغيرها من الأحوال الشخصية، بحيث لو ضيق عليه في هذه الأمور، ولم يستطع بحال إقامة دينه فيها لوجب عليه أن يهاجر إلى أرض الله الواسعة ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

٢. أن المسلم إذا لم يتعامل بهذه العقود الفاسدة - ومنها عقد الربا - في دار القوم، سيؤدي ذلك بالمسلم إلى أن يكون التزامه بالإسلام سببًا لضعفه اقتصاديًا، وخسارته ماليًا، والمفروض أن الإسلام يقوي المسلم ولا يضعفه، ويزيده ولا ينقصه، وينفعه ولا يضره، وقد احتج بعض علماء السلف على جواز توريث المسلم من غير المسلم بحديث: "الإسلام يزيد ولا ينقص"(١)، أي يزيد المسلم ولا ينقصه، ومثله حديث: "الإسلام يعلو ولا يُعلى"(٢)، وهو إذا لم يتعامل بهذه العقود التي يتراضونها بينهم، سيضطر إلى أن يعطي ما يطلب منه، ولا يأخذ مقابله، فهو ينفذ هذه القوانين والعقود فيما يكون عليه من مغارم، ولا ينفذها فيما يكون له من مغانم، فعليه الغُرم دائمًا وليس له الغُنْم، وبهذا يظل المسلم أبدًا مظلومًا ماليًا، بسبب التزامه بالإسلام! والإسلام لا يقصد أبدًا إلى أن يظلم المسلم بالتزامه به، وأن يتركه - في غير دار الإسلام - لغير المسلم يمتصه ويستفيد منه، في حين يحرم على المسلم أن ينتفع من معاملة غير المسلم في المقابل في ضوء العقود السائدة، والمعترف بها عندهم.

وما يقال من أن مذهب الحنفية إنما يجيز التعامل بالربا في حالة الأخذ لا الإعطاء؛ لأنه لا فائدة للمسلم في الإعطاء وهم لا يجيزون التعامل بالعقود الفاسدة إلا بشرطين، الأول: أن يكون فيها منفعة للمسلم، والثاني: ألا يكون فيها غدر ولا خيانة لغير المسلم، وهنا لم تتحقق المنفعة للمسلم.

---

(١) أخرجَ أبو داود (رقم: ٢٩١٢) ومن طريقه: البيهقي (٢٠٥/٦، ٢٥٤-٢٥٥) بإسناده إلى عبدالله بن بُرَيْدَة: أن أخوين اختصَما إلى يحيى بن يَعْمَر: يهودي ومسلم، فورَّثَ المسلمَ منهما، وقال: حدثني أبو الأسود، أنَّ رجلاً حدَّثه، أنَّ معاذًا حدَّثه، قال: سمعت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الإسلام يَزيد ولا يَنقص". فورَّثَ المسلمَ. وإسنادُه إلى أبي الأسود صحيحٌ، وإنما هو منقطع بين أبي الأسود ومعاذ، لجهالة الراوي بينهما، ويشهد للمرفوع منه حديث عائذ بن عمرو التالي، وهو به حسنٌ لغيره.

(٢) حديث حسن لغيره. أخرجه الروياني في "مسنده" (رقم: ٧٨٣) وأبو نُعيم في "أخبار أصبهان" (٦٥/١) والبيهقي (٢٠٥/٦) وفي إسناده مجهولان. لكن يشهد له حديث معاذ بن جبل المتقدم قبله، كما جاءَ كذلك بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً، أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٥٧/٣) وعلقه البخاري في "صحيحه" (٤٥٤/١ – كتاب الجنائز)، وصححه ابن حجر في "الفتح" (٤٢١/٩). كما يصدِّقه والذي قبله قوله تعالى: **[**هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهرَه على الدين كُلِّه**]** [التوبة: ٣٣، الصف: ٩].

فالجواب: أن هذا غير مسلّم، كما يدل عليه قول محمد بن الحسن الشيباني في "السير الكبير"، وإطلاق المتقدمين من علماء المذهب، كما أن المسلم وإن كان يعطي الفائدة هنا فهو المستفيد، إذ به يتملك المنزل في النهاية.

وقد أكد المسلمون الذين يعيشون في هذه الديار بالسماع المباشر منهم وبالمراسلة: أن الأقساط التي يدفعونها للبنك بقدر الأجرة التي يدفعونها للمالك، بل أحيانًا تكون أقل.

ومعنى هذا أننا إذا حرّمنا التعامل هنا بالفائدة مع البنك حرَمنا المسلم من امتلاك مسكن له ولأسرته، وهو من الحاجات الأصلية للإنسان كما يعبر الفقهاء، وربما يظل عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر، يدفع إيجارًا شهريًا أو سنويًا، ولا يملك شيئًا، على حين كان يمكنه في خلال عشرين سنة - وربما أقل - أن يملك البيت.

فلو لم يكن هذا التعامل جائزًا على مذهب أبي حنيفة ومن وافقه، لكان جائزًا عند الجميع للحاجة التي تنزل أحيانًا منزلة الضرورة، في إباحة المحظور بها.

ولاسيما أن المسلم هنا، إنما يُؤْكِل الربا ولا يَأْكُلُه، أي هو يعطي الفائدة ولا يأخذها، والأصل في التحريم مُنْصَبٌّ على (أكل الربا) كما نطقت به آيات القرآن، إنما حرم الإيكال سدًا للذريعة، كما حرمت الكتابة له والشهادة عليه، فهو من باب تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد.

ومن المعلوم أن أكل الربا المحرم لا يجوز بحال، أما إيكاله (بمعنى إعطاء الفائدة) فيجوز للحاجة، وقد نص على ذلك الفقهاء، وأجازوا الاستقراض بالربا للحاجة إذا سدت في وجهه أبواب الحلال.

ومن القواعد الشهيرة هنا: أن (ما حرم لذاته لا يباح إلا للضرورة، وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة)، والله الموفق.

القرار رقم ٨/٢ بشأن التأمين على الحياة، الدورة الثامنة

ناقش المجلس البحوث المقدمة إليه حول التأمين على الحياة، واطلع عل ما صدر عن المجامع الفقهية والمؤتمرات والندوات العلمية بهذا الشأن.

وبعد المناقشة والتحاور حول جوانب هذا الموضوع وما عليه أحوال المسلمين في أوروبا وسائر البلاد غير الإسلامية، ومع مراعاة ما يجري عليه العمل في شركات التأمين التجاري والتأمين التعاوني في أوروبا انتهى إلى ما يأتي:

أولاً: تأكيد ما صدر عن المجلس في دورته السادسة حول موضوع التأمين وإعادة التأمين.

ثانيًا: تأكيد ما صدر عن بعض المجامع الفقهية من حرمة التأمين التجاري على الحياة، وجواز التأمين التعاوني إذا خلا عن الربا والمحظورات الشرعية، وعلى ما صدر من الندوة الفقهية الثالثة لبيت التمويل الكويتي التي حضرها ثلة من الفقهاء المعاصرين والاقتصاديين في ١٤١٣هـ-١٩٩٢م وانتهت إلى إصدار الفتوى التالية:

١- التأمين على الحياة بصورته التقليدية القائمة على المعاوضة بين الأقساط والمبالغ المستحدثة عند وقوع الخطر أو المستردة مع فوائدها عند عدم وقوعه هو من المعاملات الممنوعة شرعًا لاشتماله على الغرر الكثير، والربا والجهالة .

٢ - لا مانع شرعًا في التأمين على الحياة إذا أقيم على أساس التأمين التعاوني (التكافلي) وذلك من خلال التزام المتبرع بأقساط غير مرتجعة[١٨]، وتنظيم تغطية الأخطار التي تقع على المشتركين من الصندوق المخصص لهذا الغرض، وهو ما يتناوله عموم الأدلة الشرعية التي تحض على التعاون وعلى البر والتقوى وإغاثة الملهوف ورعاية حقوق المسلمين والمبدأ الذي لا يتعارض مع نصوص الشريعة وقواعدها العامة.

ثالثًا: ومع ما سبق فإن حالات الإلزام قانونيًا، أو وظيفيًا، مسموح بها شرعًا، إضافة إلى ما سبق استفتاؤه في قرارات الدورة السادسة.

القرار رقم (١٢/٤)، بشأن الأسواق المالية وتطبيقاتها، الدورة الثانية عشرة.

تداول أعضاء المجلس في موضوع الأسواق المالية (البورصة) والتطبيقات التي تجري فيها والتعامل بأسهم الشركات المساهمة واستمعوا إلى الدراسات الشرعية والاقتصادية المقدمة من بعض الأعضاء والمناقشات التي دارت حولها، ومن ثَمَّ قرر ما يلي:

يؤكد المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث القرار رقم ٦٣(٧/١) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، مع إضافة بعض وجهات النظر الشرعية التي اختارها المجلس، وذلك على النحو التالي:

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي:

---

(١) أي أنها لا ترتجع بالكامل، وإذا ارجع شئ فهو ما يسمى بالفائض الذي يوزع في آخر العام.

"**أولاً الأسهم**:

١ - الإسهام في الشركات:

أ- بما أن الأصل في المعاملات الحل فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.

ب - لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

ج - الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة".

قرار تكميلي من المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث:

قرر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بالنسبة للأقليات الإسلامية في الغرب - حيث لا تتوفر المؤسسات الإسلامية والشركات ذات الأغراض والأنشطة المشروعة – أنه: لا مانع من تعاملها بأسهم الشركات المساهمة التي غرضها الأساسي مشروع وتتجنب الأغراض المحرمة، مثل الخمور والخنزير والقمار، ولو كانت لها إيداعات أو قروض ربوية أو موجودات ثانوية غير مشروعة، شريطة مراعاة الضوابط التي قررتها الهيئات الشرعية وصدرت بها فتاوى في الندوات المصرفية، وهي:

أ - عدم تجاوز القروض من البنوك التقليدية ثلث موجودات الشركة.

ب - وعدم تجاوز الفوائد ٥٪ من العوائد.

ج - وعدم تجاوز الموجودات غير المشروعة ١٠٪ من الموجودات.

على أن يتم التخلص من الفوائد والكسب غير المشروع مهما كانت نسبتها، بصرف ذلك في وجوه الخير، وأن يكون التداول في حالة زيادة الموجودات العينية والمنافع، على الديون والنقود.

ويرجع إلى الجهات المعتمدة من الهيئات الشرعية لتصنيف الشركات المقبولة، مثل مؤشر داو جونز الإسلامي المعتمد من الهيئة الشرعية للمؤشر وغيره.

بقية قرار مجمع الفقه الإسلامي الذي يؤكده المجلس:

"٢ - ضمان الإصدار (Under Writing):

ضمان الإصدار هو: الاتفاق عند تأسيس شركة مع من يلتزم بضمان جميع الإصدار

من الأسهم أو جزء من ذلك الإصدار، وهو تعهد من الملتزم بالاكتتاب في كل ما تبقى مما لم يكتتب فيه غيره.

وهذا لا مانع منه شرعًا إذا كان تعهد الملتزم بالاكتتاب بالقيمة الاسمية بدون مقابل لقاء التعهد، ويجوز أن يحصل الملتزم على مقابل عن عمل يؤديه – غير الضمان – مثل: إعداد الدراسات، أو تسويق الأسهم .

٣ - تقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب:

لا مانع شرعًا من أداء قسط من قيمة السهم المكتتب فيه، وتأجيل سداد بقية الأقساط؛ لأن ذلك يعتبر من الاشتراك بما عجل دفعه والتواعد على زيادة رأس المال، ولا يترتب على ذلك محظور؛ لأن هذا يشمل جميع الأسهم، وتظل مسؤولية الشركة بكامل رأس مالها المعلن بالنسبة للغير؛ لأنه هو القدر الذي حصل العلم والرضا به من المتعاملين مع الشركة.

٤ – السهم لحامله:

بما أن المبيع في (السهم لحامله) هو حصة شائعة في موجودات الشركة، وأن شهادة السهم هي وثيقة لإثبات هذا الاستحقاق في الحصة، فلا مانع شرعًا من إصدار أسهم في الشركة بهذه الطريقة وتداولها.

٥ – محل العقد في بيع السهم:

إن المحل المتعاقد عليه في بيع السهم هو الحصة الشائعة من أصول الشركة، وشهادة السهم عبارة عن وثيقة للحق في تلك الحصة.

٦ – الأسهم الممتازة:

لا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال، أو ضمان قدر من الربح، أو تقديمها عند التصفية، أو عند توزيع الأرباح.

ويجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية.

٧ – التعامل في الأسهم بطريقة ربوية:

أ – لا يجوز شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري لقاء رهن السهم، لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن، وهما من الأعمال المحرمة بالنص على لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه.

ب - لا يجوز أيضًا بيع سهم لا يملكه البائع، وإنما يتلقى وعدًا من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم؛ لأنه من بيع مالا يملك البائع، ويقوى المنع إذا اشترط إقباض الثمن للسمسار لينتفع به، بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل الإقراض.

٨ – بيع السهم أو رهنه:

يجوز بيع السهم أو رهنه مع مراعاة ما يقضي به نظام الشركة، كما لو تضمن النظام تسويغ البيع مطلقًا، أو مشروطًا بمراعاة أولوية المساهمين القدامى في الشراء، وكذلك يعتبر النص في النظام على إمكان الرهن من الشركاء برهن الحصة المشاعة.

٩ – إصدار أسهم مع رسوم إصدار:

إن إضافة نسبة معينة مع قيمة السهم لتغطية مصاريف الإصدار لا مانع منها شرعًا ما دامت هذه النسبة مقدرة تقديرًا مناسبًا.

١٠ – إصدار أسهم بعلاوة إصدار أو حسم (خصم) إصدار:

يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أصدرت بالقيمة الحقيقية للأسهم القديمة (حسب تقويم الخبراء لأصول الشركة)، أو بالقيمة السوقية".

١١ – ضمان الشركة شراء الأسهم (المؤجل حكمه في قرار المجمع):

قرر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث أنه يجوز أن تصدر الشركة وعدًا ملزمًا بشراء الأسهم من بعض حملتها خلال مدتها، أو عند التصفية بالقيمة السوقية، أو بما يتفق عليه عند الشراء، ولا يجوز الوعد بالشراء بالقيمة الاسمية.

بقية قرار مجمع الفقه الإسلامي الذي يؤكده المجلس:

"١٢ – تحديد مسؤولية الشركة المساهمة المحدودة:

لا مانع شرعًا من إنشاء شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة برأس مالها؛ لأن ذلك معلوم للمتعاملين مع الشركة، وبحصول العلم ينتفي الغرر عمن يتعامل مع الشركة.

كما لا مانع شرعًا من أن تكون مسؤولية بعض المساهمين غير محدودة بالنسبة للدائنين بدون مقابل لقاء هذا الالتزام، وهي الشركات التي فيها شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية.

١٣ – حصر تداول الأسهم بسماسرة مرخصين، واشتراط رسوم للتعامل في أسواقها:

يجوز للجهات الرسمية المختصة أن تنظم تداول بعض الأسهم، بأن لا يتم إلا بواسطة سماسرة مخصوصين ومرخصين بذلك العمل؛ لأن هذا من التصرفات الرسمية المحققة لمصالح مشروعة.

وكذلك يجوز اشتراط رسوم لعضوية المتعامل في الأسواق المالية؛ لأن هذا من الأمور التنظيمية المنوطة بتحقيق المصالح المشروعة.

١٤ – حق الأولوية:

يرى المجلس تأجيل البت في هذا الموضوع إلى دورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة.

١٥ – شهادة حق التملك:

يرى المجلس تأجيل البت في هذا الموضوع إلى دورة قادمة لمزيد من البحث والدراسة.

ثانيًا: بيع الاختيارات

صورة العقد:

إن المقصود بعقود الاختيارات: الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف، أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين، إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين.

حكمه الشرعي:

إن عقود الاختيارات – كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية – هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة.

وبما أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقًا ماليًا يجوز الاعتياض عنه، فإنه عقد غير جائز شرعًا.

وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها.

ثالثًا: التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة:

١ – السلع: يتم التعامل بالسلع في الأسواق المنظمة بإحدى أربع طرق هي التالية:

الطريقة الأولى:

أن يتضمن العقد حق تسلم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع وجود السلع أو إيصالات ممثلة لها في ملك البائع وقبضه.

وهذا العقد جائز شرعًا بشروط البيع المعروفة.

الطريقة الثانية:

أن يتضمن العقد حق تسلم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع إمكانهما بضمان هيئة السوق.

وهذا العقد جائز شرعًا بشروط البيع المعروفة.

الطريقة الثالثة:

أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم وأن يتضمن شرطًا يقتضي أن ينتهي فعلاً بالتسليم والتسلم.

وهذا العقد غير جائز لتأجيل البدلين، ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة، فإذا استوفى شروط السلم جاز. وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلمًا قبل قبضها.

الطريقة الرابعة:

أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، دون أن يتضمن العقد شرطًا يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس.

وهذا هو النوع الأكثر شيوعًا في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلاً.

٢ – التعامل بالعملات:

يتم التعامل بالعملات في الأسواق المنظمة بإحدى الطرق الأربع المذكورة في التعامل بالسلع.

ولا يجوز شراء العملات وبيعها بالطريقتين الثالثة والرابعة.

أما الطريقتان الأولى والثانية فيجوز فيهما شراء العملات وبيعها بشرط استيفاء شروط الصرف المعروفة.

٣ – التعامل بالمؤشر:

المؤشر هو: رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة، يقصد منه معرفة حجم التغير

في سوق معينة، وتجري عليه مبايعات في بعض الأسواق العالمية.

ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة، وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده.

٤ – البديل الشرعي للمعاملات المحرمة في السلع والعملات:

ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية، وبخاصة بيع السلم، والصرف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها.

ويرى المجمع ضرورة القيام بدراسة وافية لشروط هذه البدائل وطرائق تطبيقها في سوق إسلامية منظمة".

القرار ١٨/١، أحكام المعاملات المالية في غير البلاد الإسلامية، الدورة الثامنة عشرة.

قرر المجلس أن الأصل في المعاملات المالية في البلاد غير الإسلامية أن تبنى على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث الجواز والصحة، وأن الرأي القائل بجواز العقود الفاسدة في غير دار الإسلام لا يصح أن يكون أصلاً عامًا تبنى عليه المعاملات المالية للمسلمين في الغرب، وبالتالي فلا يجوز الاستناد إلى هذا الرأي لتبرير المعاملات المالية والعقود التي تثبت حرمتها ما لم تدع لذلك ضرورة معتبرة.

القرار ١٨/٢، العمل في شركات التأمين، الدورة الثامنة عشرة.

بعد مناقشة البحوث المقدمة إلى المجلس، والمتعلقة بموضوع العمل في شركات التأمين في أوروبا، واستنادًا إلى القرارات الصادرة من المجامع الفقهية، والقرار (رقم ٦/٧) الصادر من المجلس، يقرر بشأن العمل في هذه الشركات في البلاد غير الإسلامية ما يلي:

أولاً: العمل في شركات التأمين التعاوني جائز، ما دام العمل في إطار الأعمال الإدارية أو الخِدمية الخاصة بذلك.

ثانيًا: الأصل أن العمل في شركات التأمين التجاري غير جائز شرعًا، لكن يستثنى منه حالات أربع:

الحالة الأولى: حالة الضرورة والحاجة الملحة التي تنزل منزلة الضرورة، وذلك بأن لا يجد المسلم عملاً آخر مناسبًا إلا في هذا النوع من الشركات، أو علم الحكم وهو يعمل فيها ولا يجد عملاً آخر مناسبًا غيره.

الحالة الثانية: أن يكون الشخص متخصصًا في التأمين، ولا يجد العمل في مجال تخصصه إلا في هذه الشركات.

الحالة الثالثة: العمل في الأمور الإدارية والخِدمية في غير مجال التسويق والعقود.

ويشترط لإباحة هذه الحالات الثلاث ما يلي:

١- أن يكون قد بذل وسعه للحصول على عمل مشروع فلم يجده.

٢- أن يقصد بعمله فيها كسب الخبرة.

٣- أن يستصحب نية ترك العمل فيها عند حصوله على البديل المشروع.

الحالة الرابعة: أن يدخل للعمل فيها وهو قادر بنفسه أو مع آخرين لتحويلها إلى شركة تعاونية مشروعة.

القرار ١٨/٣، حول أحكام الإجارة، الدورة الثامنة عشرة.

ناقش المجلس موضوع عقد الإجارة الواردة على المنافع، سواء كانت منافع أعيان أو أشخاص (خدمات وعمل) من خلال بحوث مقدمة إلى المجلس، وقرر ما يلي:

أولاً: إن عقد الإجارة الواردة على منافع الأعيان (المساكن، المحلات، المعدات، وسائل النقل) يمكن الاستفادة منه من خلال:

أ - الإجارة التشغيلية.

ب - الإجارة التمويلية، وذلك من خلال عقد الإجارة مع الوعد بالتمليك (الإجارة المنتهية بالتمليك).

ج - الصكوك الإسلامية الخاصة بالإجارة، حيث تعتبر من أكثر أنواع الصكوك مرونة وضبطًا.

ثانيًا: عقد الإجارة الواردة على العمل والخدمات (إجارة الأشخاص) يمكن الاستفادة منه من خلال:

أ – تمويل الخِدمات التعليمية، حيث يتم الاتفاق بين المؤسسة المالية الممولة لهذه الخِدمات، ومؤسسات التعليم (الجامعة، المعهد، المركز)، على تحديد الخِدمة التعليمية من خلال الأوصاف الدقيقة والثمن والزمن، وما يتعلق بها.

ثم تقوم المؤسسة المالية بتقديم هذه الخدمة عن طريق المرابحة في المنافع.

ويجوز أن يبدأ الاتفاق بين طالب الخدمة والمؤسسة المالية الممولة، يتم الاتفاق بينهما وبين مؤسسة التعليم.

ب – تمويل الخدمات الصحية بإحدى الطريقتين السابقتين.

ثالثًا: يجوز أن تكون الإجارة واردة في الحالات السابقة على عين معينة، أو موصوفة في الذمة، وعلى خدمة معينة أو موصوفة في الذمة، ما دامت الأوصاف تؤدي إلى الضبط وعدم النزاع والخلاف.

رابعًا: يجوز إبرام عقود الإجارة لعدة أشخاص على منفعة معينة لشيء واحد، ومدة محددة، دون تعيين زمن معين لشخص معين، بل يحق لكل منهم استيفاء المنفعة في الزمن الذي يتم تخصيصه له عند الاستخدام تبعًا للعرف (Time Sharing)، وهذه الحالة تعود في الفقه الإسلامي إلى المهايأة الزمنية في استيفاء منفعة العين المؤجرة.

خامسًا: يجوز التأجير من الباطن إذا لم يمنع المستأجرَ من ذلك العقد أو القانون السائد في البلد.

سادسًا: يشترط لصحة عقد الإجارة ما يلي:

١- أن يكون للعاقدين أهلية الأداء.

٢- أن تكون صيغة العقد (القول والكتابة) تتوافر فيها شروط التوافق والتواصل.

٣- أن تكون الأجرة محددة معلومة لا تبقى معها جهالة مؤدية إلى النزاع، ويجوز ربطها بمؤشر معلوم (مثل لايبور) بأن يتفق الطرفان على أن الأجرة المتغيرة مرتبطة بلايبور زائدًا أو ناقصًا.

ويجوز كذلك تحديد الأجرة في الإجارة الواردة على العمل بمبلغ يومي أو شهري أو سنوي، وربطه ربطًا قياسيًا بمؤشر التضخم الذي تصدره الدولة في كل فترة.

٤- أن تكون المنفعة معلومة، إما بتعيين محل العقد (العين أو الشخص)، أو أن تكون الإجارة واردة على عين موصوفة في الذمة، وفي هذه الحالة يجب أن تكون الصفات تحقق العلم النافي للجهالة المؤدية للنزاع.

٥- أن تكون المنفعة غير محرمة شرعًا.

٦- أن تكون مقدورًا على استيفائها.

٧- أن تحدد، إما بالزمن، أو بإنجاز العمل.

سابعًا: لا مانع شرعًا من إجارة المشاع للشريك، ومن كون الأجرة ببعض الناتج من عمل الأجير، كتأجير السيارة بنصف أجرتها المحصلة.

ثامنًا: لا مانع شرعًا من توقيت عقد الإجارة، بأن يتم العقد ويربط التأجير بمدة لاحقة، كأن يقول: أجرتك بيتي، أو سيارتي، بعد ستة أشهر، تبدأ من يوم كذا ولمدة كذا.

تاسعًا: لا مانع شرعًا من تعليق الإجارة بنوعين من العمل، بأن يقول: إن أكملتَ هذا العمل في شهر فلك ألف، مثلاً، وإن أكملته في شهرين فلك نصفه، أو أن يقول: إن أكملت هذا العمل بالمواصفات المحددة فلك ألف، وإن أكملته بمواصفات أخرى فلك نصفه، مثلاً.

عاشرًا: أوجبت الشريعة التزامات على رب العمل وعلى العامل:

واجبات رب العمل:

١- دفع الأجرة حسب الاتفاق، أو بعد فراغ العمل: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

٢- تزويد العامل بمستلزمات عمله حسب الاتفاق.

٣- عدم تكليفه بما لا يطيقه.

٤- منحه الإجازات حسب الاتفاق أو حسب ما ينص عليه قانون العمل.

٥- توفير الخِدمات الصحية والتأمين الصحي، ونحو ذلك، حسب الاتفاق، أو حسب ما ينص عليه قانون العمل.

٦- الالتزام بقوانين العمل ولوائحه الملزمة في الدولة.

واجبات العامل:

١- إنجاز العمل على الوجه المطلوب المتفق عليه.

٢- عدم الغياب عن العمل أثناء فترة العمل إلا بإجازة من صاحب العمل، أو لعذر طارئ مشروع.

٣- الحِفاظ على ما تحت رعايته من آلات وأدوات ومعدات وأعمال.

٤- الالتزام بأخلاقيات الأمانة وعدم نشر أسرار العمل والإتقان والإخلاص.

٥- الالتزام بقوانين العمل ولوائحه الخاصة بالعامل في الدولة التي يعمل فيها.

حادي عشر: عقد الإجارة ملزِم للطرفين، لا ينفسخ إلا في الحالات التالية:

١- توافق الطرفين على الفسخ (الإقالة).

٢- الإخلال بالالتزامات الناتجة عن العقد.

٣- ظهور عيب مؤثر في العين المستأجرة أو مانع في الأجير.

٤- الظروف القاهرة.

ثاني عشر: عقد الإجارة ينتهي بما يلي:

١- انتهاء مدة العقد، أو العمل.

٢- موت العامل المعيَّن.

٣- فوات محل المنفعة.

القرار رقم ١٨/٤، حكم القروض الطلابية في أوروبا، الدورة الثامنة عشرة

مما تحصل من البحث المقدم بخصوص هذا الموضوع والمناقشات التي تمت حوله ما يلي:

أولاً: يجوز للطلبة المسلمين في أوروبا أن يستفيدوا من القروض الطلابية التي تقدمها الدول الأوربية لمواطنيها، وأن يستعينوا بها على سداد الأقساط الدراسية وتكاليف المعيشة الطلابية، إذا كانت تلك القروض بغير زيادة ربوية مربوطة بمؤشر معدل تكاليف المعيشة، وذلك للآتي:

١- القروض الطلابية المذكورة تحقق أنها خالية من الزيادة الربوية من حيث الأصل.

٢- القوانين المنظمة لعملية جباية الأقساط من الطالب تراعي حال الطلبة ومصلحتهم وقدرتهم على السداد، فالطالب لا يكلف بدفع الأقساط إلا بعد حصوله على عمل بدخل متوسط، ثم تؤخذ منه الأقساط وفقًا للنظام الضريبي الذي يراعي النسبة مع دخل الفرد، وغير ذلك مما يصب في مصلحة الطالب المقترض لا الدولة المقرضة.

القرار رقم ١٩/٢، حكم (التورق)، الدورة التاسعة عشرة

ناقش المجلس موضوع (التورق) الذي تجريه بعض المصارف الإسلامية، ولاحظ أن المجامع الفقهية قد اتخذت في هذا الموضوع قرارات هامة، ونخص بالذكر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته التاسعة عشرة في إمارة

الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩م، والذي وضع معيار التواطؤ أو الترتيب في المعاملة حدًا فاصلاً لتعريف التورق المنظم، سواء أكان التواطؤ ضمنيًا أم صريحًا، أم صار عرفًا وعادة ممارسة، واعتبر وجود التواطؤ يجعل المعاملة ربًا محضًا. وكذلك قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بهذا الخصوص، والذي أكد ضرورة كون السلعة مقصودة لذاتها حتى يتم تجنب الربا.

وقد قرر المجلس تبني هذه القرارات المجمعية ودعوة هيئات الرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية في أوروبا وخارجها إلى العمل على تطبيق هذه القرارات لأهميتها في وضع الصورة الصحيحة للممارسات المالية الإسلامية، وخصوصًا في هذا الوقت الذي تتطلع فيه السلطات والدوائر المالية في الدول الأوروبية إلى المصرفية الإسلامية وتسعى إلى تفهم أغراضها ومضامينها وإمكان تطبيقها في البلدان الأوروبية.

الأربعاء في ١٤٣١/٢/٢٦هـ

٢٠١٠/٢/١٠م.

د. أحمد مهدي بلوافي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة – المملكة العربية السعودية

ambelouafi@kau.edu.sa

The European Council for *Fatwa* & Research and the Financial Transactions of Muslims in Europe

Dr. Ahmed Belouafi

Islamic Economics Research Centre
King Abdul Aziz University – Jeddah – KSA.

ambelouafi@kau.edu.sa

Abstract. This paper explores the financial transactions of Muslims in Europe through the studies, *Fatwas* and decrees issued by the European Council for *Fatwa* and Research (ECFFR). The paper concludes that ECFFR have conducted a lot of work which can be divided into two categories; general relating to issues of broad nature such as the objectives of financial jurisprudence in Islam, and specific relating to matters arising from the daily lives of Muslims living in Europe. These findings require from an organization like the Islamic Economics Research Centre (IERC) to follow such developments to examine what can be benefited from these efforts in the scientific evolution taking place in the Islamic jurisprudence of financial transactions. In addition, it is of prime importance that the IERC establishes links with such organizations for co-operation purposes; the least of which is the exchange of publications and ideas.

Keywords: the European Council for *Fatwa* and Research, Muslims in Europe, financial transactions, Islamic finance.

هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري؟

المستخلص. للإجابة على التساؤل، تم استعراض خصائص ومواصفات كلا من التأمين التعاوني والتجاري، ثم بيان حقيقة التأمين التعاوني الإسلامي (المركب) الذي تمارسه شركات التأمين الإسلامية، وقد وجد أن شركات التأمين الإسلامية في حقيقتها هي شركات تأمين تجارية يتم فيها نقل الخطر بعوض، والفرق بينهما فروق شكلية وليست حقيقية، اضطرت الشركات إليها لتحقق شكليا الشروط الشرعية لممارسة التأمين، كما وجد أن الغرر فيها أكبر من شركات التأمين التجارية، إذ يتحمل المستأمن فيها مخاطر الاستثمار باعتباره رب المال، كما يتحمل مخاطر عدم كفاية الأقساط للتعويضات، بينما تتحمل ذلك الشركة في حالة التأمين التجاري.

مقدمة

من أهم السمات البارزة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي في عصر العولمة عدم الاستقرار والتقلبات الشديدة غير المتوقعة والتي تنتقل بشكل سريع عبر الدول، مما أوجد حاجة شديدة وملحة إلى التحوط والحماية من الآثار والمخاطر الناتجة عن ذلك، وهذا أدى إلى ازدهار صناعة إدارة المخاطر بما في ذلك صناعة التأمين من مخاطر تلك التقلبات. والعالم الإسلامي جزء من هذا العالم يتأثر بما يتأثر به من مخاطر وعدم استقرار، والمشكلة أن أدوات إدارة المخاطر ومؤسساتها وصيغها طُورت بناء على القيم الغربية التي قد تتعارض مع القيم الإسلامية، مثل: الغرر والقمار والميسر، لذلك كان لزاما على أدوات إدارة المخاطر والتأمين أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهناك إجماع بين علماء المسلمين على جواز درء الخطر بل على وجوبه حفظا للمال، والذي يعتبر من المقاصد الشرعية. وقد حفل التراث الفقهي بصيغ وأدوات ومؤسسات مختلفة كانت تهدف إلى تخفيف أثر المخاطر عن طريق المشاركة في المخاطر أو التكاليف من قبل المجتمع أو مجموعة محددة منه، مثل نظام العاقلة والمولاة

والمناهدة والوقف العمري[١]، إلا أن موقف الفقهاء المعاصرين من الصيغ المعاصرة للتأمين ودرء الخطر كان متباينا. ففي الوقت الذي رفض غالبية الفقهاء والمجامع الفقهية التأمين التجاري وأفتت بتحريمه، وأقرت صيغة التأمين التعاوني وأفتت بجوازه، شكك البعض في جواز صيغ التأمين التعاوني المركب المطبقة من قبل شركات التأمين الإسلامية وأفتى بعدم جوازها، مما أدى إلى عدم استقرار صناعة التأمين الإسلامية وعدم تمكنها من القيام بدورها الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة، باستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، إلى تقييم صيغ ومؤسسات التأمين الإسلامية القائمة على التأمين التعاوني المركب، من حيث المقاصد والمآلات والأدوات، بهدف التأصيل لبناء نظرية للتأمين إسلامية. تتناول الورقة تعريف التأمين وطبيعته والتأمين التجاري وفن تجميع المخاطر وتفتيتها والنظرية التي أسس عليها التأمين الإسلامي وحقيقة التطبيق لهذه النظرية والفرق بين التأمين التجاري والصيغ المطبقة للتأمين التعاوني وحكم هذه الصيغ.

يجدر التنبيه هنا أن البحث يستخدم (مصطلح التأمين التعاوني الإسلامي)، ويقصد به النموذج النظري الذي أفتى جمهور الفقهاء المعاصرين بجوازه، وهو يختلف عن التأمين التعاوني (mutual) والتأمين التبادلي (reciprocal) المطبق في الغرب الذي قد تشوبه محاذير شرعية، كما يستخدم مصطلح (التأمين التعاوني الإسلامي المركب) ويقصد به النموذج الذي قامت بتركيبه شركات التأمين الإسلامية ليحقق الشروط الشرعية للتأمين ولو ظاهريا.

أساسيات التأمين

الخطر حقيقة ثابتة ونتائجه قد تكون كبيرة لا يستطيع الفرد تحملها، لذلك عمل الإنسان خلال مختلف العصور على وضع تنظيمات تمكن الفرد والمجتمع

(١) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٢هـ) *الخطر والتأمين: هل التأمين التجاري جائز شرعا؟*، دار القلم، دمشق، ص ص: ٤٤-٤٥.

من تحمل الأخطار، وبذلك ظهر مبدأ التعاون على تحمل تلك الأعباء وهو ما عرف بنظام التأمين. وقد تعددت تعريفات التأمين حسب الجوانب التي يركز عليها الباحث، ففي بيان وظيفته عرفه السنهوري بأنه (تعاون منظم بين مجموعة من الناس على دفع الأخطار وتفتيتها بحيث إذا تعرض بعضهم لخطر تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم)[١]، في تعريف آخر للتأمين، يعرف بأنه (مشروع جماعي، يمكن بواسطته تجميع المخاطر غير المؤكدة التي تتعرض لها مجموعة من الأفراد، حتى تصبح في حكم المؤكدة. ويتم تعويض الخسارة التي تحل بأي منهم من الرصيد الذي يمثل حصيلة الاشتراكات الصغيرة التي يدفعها كل منهم بصفة دورية)[٢] ولبيان الجوانب المالية فإن التعريف المالي للتأمين يقول بأن: (التأمين هو ترتيبات مالية ترمي إلى إعادة توزيع المخاطر التي يتم التعرض لها، ويتضمن تحويل المخاطر المحتملة إلى مجمع التأمين الذي يقوم بتحويل التكاليف المتوقعة لتلك المخاطر إلى المشاركين في التجمع، وكفاية المدفوعات المالية ودقة التنبؤ يعتبر أهم معالم التأمين). يقوم نظام التأمين على إعادة توزيع تكلفة المخاطر بأن يدفع المستأمن قسط التأمين المحدد سلفا مقابل تعهد من المؤمن، على أن يقوم بدفع التكلفة المالية للمستأمن في حالة تعرضه للمخاطر. أمَّا التعريف القانوني للتأمين على أن (التأمين هو ترتيبات تعاقدية يتفق فيها الأطراف على أن يقوم الطرف الأول (المؤمن insurer) بتعويض الطرف الثاني (المستأمن insured) عن الخسائر التي يتكبدها والمتفق عليها (exposure to loss) مقابل قسط محدد (premium) حسب العقد المبرم (policy)، ويرتب العقد حقًا والتزامًا على الطرفين، فللطرف الأول الحق في القسط وعليه التزام التعويض عن خسارة الثاني إذا حدثت، وعلى الطرف

(١) **عبدالرزاق السنهوري** (١٩٦٤م) *الوسيط في شرح القانون*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٠٨٦/٢/٧-١٠٨٧، نقلا عن **علي محي الدين القرة داغي** (١٤٣٠هـ) التأمين التعاوني، ماهيته وضوابطه، *ملتقى التأمين التعاوني*، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

(٢) **عبدة عبدالمطلب** (١٩٨٨م) *التأمين الإسلامي*، دار الكتاب الجامعي، ص ٥.

الثاني التزام دفع القسط وله حق التعويض عن خسائره[١].

ويكون محل التأمين هو الخطر، وللخطر تعريفات كثيرة، ولكن يعرف الخطر في التأمين بأنه التغير المحتمل لحدث معين الذي يعتمد على المصادفة (الحظ)، كما يعرف بأنه عدم التأكد حول الخسائر المحتملة، وبالتالي تزيد المخاطر بزيادة عدم التأكد سواء للمؤمن أو المستأمن. والتأمين يزيل عدم التأكد من الطرفين حيث يقوم المؤمن بتجميع الإخطار والتنبؤ بالخسائر المتوقعة، كما يقوم المستأمن بدفعه لقسط التأمين بإزالة الخطر وعدم التأكد منه، ولكن شركات التأمين تؤمن فقط على الخطر البحت (pure risk)، وهو الحدث لمتغير يخضع سلوكه لنمط يمكن التنبؤ به ويسمى توزيعًا احتماليًا. والخطر البحت هو الذي يسبب أضرارًا فقط ولا ينتج عنه أية مكاسب أو منافع، بينما الخطر المضاربي أو الرهاني (speculative risk)، هو الذي يقع بسبب سلوك فردي وقد ينتج عنه خسارة أو ربح.

خصائص التأمين

- إنه أسلوب منظم ليس لمنع أو تفادي الخطر بل لتحويل الخطر إلى مجمع يمكن تقدير الخطر وتكلفته المادية فيه بدقة.

- يجب أن يشمل التأمين أعدادًا كبيرة من الحالات حتى يمكن استخدام قانون الأعداد الكبيرة والتوزيعات الاحتمالية لتقدير احتمال وقوع الخطر وتقدير تكلفته للفرد.

- يتم توزيع التكلفة الكلية للمخاطر المتوقعة على جميع المستأمنين فيتحمل الجميع التكلفة في الوقت الذي يقع الخطر على عدد محدود منهم.

---

(١) **Mark Dorfman** (2002) *Introduction to Risk Management and Insurance*, 7ed, Prentice Hall, pp: 1-9.

•يجب أن يكون هناك تعهد ملزم لجميع الأطراف في العملية التأمينية، حيث يلتزم المستأمن بدفع قسط التأمين، وهو نصيبه من إجمالي تكلفة المخاطر المتوقعة، وتلتزم الجهة المنظمة للتأمين بتعويض من وقعت عليه المخاطر عن التكلفة المادية الناتجة عن المخاطر.

•يتضمن قسط التأمين إلى جانب حصة المستأمن من التكلفة المتوقعة لإجمالي المخاطر، التكاليف الإدارية للجهة المنظمة وربحها لقيامها بعملية التأمين إذا كانت الجهة تهدف إلى الربحية.

•حيث إن هناك فرق زمني بين فترة تحصيل أقساط التأمين وبين حدوث المخاطر ودفع التعويضات، تقوم الجهة المنظمة للتأمين باستثمار حصيلة الأقساط وتطرح عوائد الاستثمار من التكلفة الكلية المقدرة للمخاطر.

•الجهة المنظمة للتأمين قد تكون جهة حكومية مثل مصلحة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وقد تكون مؤسسات غير ربحية مثل جمعيات التأمين المهنية والتعاونية، وقد تكون شركات تأمين تجارية مثل شركات التأمين العامة.

•إن التكلفة الكلية للمخاطر المؤمن عليها غالبا ما تختلف عن التكلفة المقدرة بسبب السلوك العشوائي لحدوث الخطر، وهذا يؤدي إلى زيادة في تقدير الخسائر عن الخسائر الفعلية، أو قد يكون هناك انخفاض في المخاطر عن المتوقع، أو قد يكون الاختلاف الذي بسبب زيادة الكفاءة في إدارة الشركة وعملياتها، وهنا ينشأ الفائض التأميني يكون موجبا إذا كان الخطر أقل من المتوقع ويكون سالبا إذا كان الخطر أكبر من المتوقع، ويسمى عجزًا تأمينيا.

• يعتبر الفائض جزءًا من فوائض الإنفاق في مؤسسات التأمين الحكومية ويوزع على المستأمنين في الجمعيات المهنية والتعاونية، ويعتبر ربحا في الشركات التجارية. وفي حالة فوائض التأمين السالبة (العجز)، يعتبر الفائض السالب زيادة في الإنفاق في مؤسسات التأمين الحكومية، ويقوم المستأمنين بدفعه

في حالة المؤسسات التعاونية، وتتحمله الشركة وتعتبره خسارة في حالة شركات التأمين التجاري.

الهياكل الوظيفية للتأمين

١ - الدعم الحكومي لتكلفة الأخطار

يعتبر التأمين الحكومي جزءًا من شبكات الأمان الاجتماعية التي يتبناها المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخول. وتفرض الدولة التأمين الإجباري في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي لتبسط رعايتها الاجتماعية على أفراد المجتمع، فتغطي مخاطر العجز والوفاة والشيخوخة وإصابات العمل بأقساط تستقطع إجباريا من العاملين أو من أرباب العمل لصالح العمال، وغالبا ما تكون الأقساط المستقطعة نسبة من إيرادات الموظفين والعمال ولا تتغير مع تغير أخطار العمل ولا تستخدم التوزيعات الاحتمالية ولا الحسابات الإكتوارية في حسابها، وهي لا تتناسب مع حجم الخسائر المتوقعة. وتدعم الحكومة تكلفة الأخطار وتغطي الفرق من إيراداتها العامة أو قد تكون من حصيلة الزكاة في الدول الإسلامية. وقد تتدخل الدولة للتأمين على الأخطار العامة التي يحجم التأمين التجاري عن تأمينها باعتبارها أخطار غير قابلة للتأمين مثل الزلازل والبراكين والأعاصير. وقد تتدخل الدولة في حالات استغلال شركات التأمين الخاصة للأفراد وفرض أقساط باهظة التكاليف، فتدخل كمنافسة لتخفيض تلك التكاليف. ولتحقيق كفاءة إدارة العملية التأمينية قد تعهد الدولة إلى هيئات أو مؤسسات خاصة لإدارتها.

٢ - المشاركة في تحمل تكلفة الأخطار

الصفة المشتركة لجميع الصيغ المبنية على المشاركة في تحمل تكلفة الأخطار هي أن مجموع المستأمنين هم الذين يقومون بالتأمين على كل مستأمن فيتعاونون على تحمل الأخطار التي تحل بأي واحد منهم ولا يهدفون إلى تحقيق الربحية. وأهم هذه الصيغ:

١ - التأمين التبادلي (Reciprocal Exchange Insurance)

أهم ما يميز هذه الصيغة أنها لا تطلب تسجيلها كشركة تجارية (incorporated)، وإنما كجمعية اتفق مؤسسوها في التعاون على تحمل الأخطار التي تحل بأي فرد منهم، فكل فرد فيها يعتبر مستأمناً حيث تتحمل الجمعية دفع تكاليف المخاطر التي يتعرض لها، وهو أيضا مؤمِّن لأنه يشارك في تحمل تكاليف الأخطار التي تحل بأي فرد في المجموعة، ويتولى إدارة التأمين ممثل منهم أو يعهد إلى جهة متخصصة بإدارتها مقابل أجر. ويهدف هذا النوع من التأمين إلى التعاون وليس الربح الذي لا يكون مقصودا أصالة ولا تبعا، ويدفع الأفراد أقساط التأمين للتعويض عن الأضرار المتوقعة، وتبقى ملكا لهم وترجع لهم إذا كانت فائضة عن إجمالي التعويضات، ويُرجَع إليهم في حالة عدم كفايتها. ويشكل هذه الجمعيات الجماعات المهنية كالمزارعين والصناع والأطباء. ولعل أشهر هذه الجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية الصليب الأزرق (blue cross) وجمعية الدرع الأزرق للتأمين الطبي (blue shield) والتي تتكون من مجموعة أطباء ومؤسسات طبية.

٢ - التأمين التعاوني (Mutual Insurance)

تعتبر شركات التأمين التعاونية مؤسسات غير ربحية يمتلكها المستأمنون الذين لهم كل حقوق حملة الأسهم في الشركات المساهمة، فهم يختارون مجلس الإدارة الذي يختار مدير الشركة. والفرق بين شركة التأمين التعاونية وشركة التأمين التجارية أن المستأمن في الشركة التعاونية يجب أن يكون شريكًا كاملاً في الشركة ولا يمكن أن يكون شريكًا غير مستأمن في الشركة، كما أنه في حالة الربح يكون الربح للمستأمنين، وفي حالة الخسارة يُرجَع فيه للمستأمنين لتحملها، بينما في حالة شركات التأمين التجاري للشركة الربح وعلى الشركة الخسارة. وعقد التأمين التعاوني يتكون من، أولاً: المستأمن، وهو شريك مالك للشركة، وثانيًا: شركة التأمين التعاوني وهي كيان قانوني مصرح له بممارسة نشاط

التأمين يمتلكه مجموع المستأمنين، وثالثًا: الخطر المؤمن منه، وهو حادث احتمالي متوقع لا يتسبب فيه المستأمن ويعتمد على الصدفة، ورابعًا: قسط التأمين، ويشكل حصة مساهمة المستأمن في الشركة. ومجموع الأقساط تكون غالبا أعلى من حجم الخسائر المقدرة للمستأمنين والتكاليف الإدارية للشركة، حتى تتمكن الشركة من توزيع الأرباح على مالكيها أو تحمل الخسائر غير المتوقعة. وتستخدم التوزيعات الاحتمالية والجداول الإكتوارية في تقدير الخطر، وبالتالي قيمة القسط لكل مستأمن، وخامسًا: مبلغ التعويض وهو الحد الأقصى للتعويض في حالة حدوث الخطر.

وهناك عدة أنواع من شركات التأمين التعاونية منها[١]:

١- شركات التأمين التعاونية ذات الأقساط المسبقة الدفع (Advance Premium Mutuals)، وفيها يقوم المستأمنون بدفع أقساط التأمين في بداية النشاط التأميني. وحيث إن قيمة القسط تكون غالبا أكبر من الخسائر المتوقعة يوزع الفائض على المستأمنين (الشركاء) على شكل أرباح إذا كانت حجم الخسائر الحقيقية بمقدار الخسائر المتوقعة أو أقل منها.

٢- شركات التأمين ذات الأقساط المؤجلة (Assessment Mutuals) وفي هذه الشركات قد لا يدفع المستأمن أية قسط أو يدفع قسطًا منخفضًا في بداية الفترة التأمينية، ولكن يقوم بدفع نصيبه من إجمالي الخسائر في نهاية الفترة، وبالتالي لا يتم توزيع أرباح.

٣- شركات التأمين التعاونية الحريصة (Factory Mutuals)، وتقوم هذه الشركات ببرنامج مكثف للسلامة وتقليل الحوادث بالكشف والتفتيش بصفة مستمرة على مصادر الأخطار في المصانع أو المؤسسات المؤمن عليها. ونظرًا لارتفاع تكلفة هذه البرامج تأخذ الشركة الأقساط مقدما ولعدة سنوات.

(١) **Mark Dorfman** (2002) *Introduction to Risk Management and Insurance*, 7ed, Prentice Hall, pp: 1-9.

٣- نقل تكلفة الأخطار بعوض

تقوم به شركات التأمين التجارية العامة التي يمتلكها حملة الأسهم، وهي كأي شركة مساهمة تهدف إلى تحقيق الأرباح لحملة الأسهم. ويوفر حملة الأسهم رأس المال اللازم لنشاطاتها. وتقوم الشركة بتوفير الحماية للمستأمنين من الأخطار التي قد يتعرضون لها مقابل قسط يدفعه المستأمن. وتستخدم التوزيعات الاحتمالية لحدوث الأخطار والحسابات الإكتوارية لتحديد قيمة القسط، ويضاف إلى تلك القيمة التكاليف الإدارية والأرباح التي تسعى الشركة تحقيقها وتخصم منها العوائد المتوقعة على استثمارات الأقساط في فترات انتظارها. وبسبب المنافسة في سوق التأمين لا تستطيع الشركات المغالاة في قيمة قسط التأمين. وفي حالة انخفاض المخاطر عن المتوقع تحقق الشركة أرباحا توزع على حملة الأسهم، وقد تقرر الشركة توزيع جزء من تلك الأرباح على المستأمنين(١)، وفي حالة زيادة المخاطر عن المتوقع تتحمل الشركة الفرق وتعد خسائرًا لها تخصم من احتياطياتها أو من رأسمالها، وفي حالة عدم القدرة على دفع جميع التعويضات قد تلجأ لإعلان إفلاسها.

وأهم سمات عقد التأمين التجاري أنه **أولاً**: عقد معاوضة، حيث يأخذ كل من طرفي العقد مقابل لما يدفعه، فالشركة المؤمنة تلتزم بالتعويض عن المستأمن وتأخذ مقابل التزامها قسط التأمين الذي يدفعه المستأمن، والمستأمن يدفع قسط التأمين ويأخذ مقابل ذلك التزامًا من الشركة بتعويضه عن الأضرار الناتجة عن المخاطر المؤمن عليها، **ثانيًا**: أنه عقد ملزم للطرفين، فالمستأمن ملزم بدفع قسط التأمين عند توقيع العقد والشركة ملزمة بالتعويض إذا وقع الخطر، أما إذا لم يقع الخطر فليس عليها شيء، **ثالثًا**: أنه عقد احتمالي يشوبه غرر للطرفين، فالمستأمن يدفع القسط ولا يدرى إذا كان سيحصل الخطر المتوقع، وبالتالي يحصل على مقابل لما دفع من أقساط، ولا يدري كذلك مقدار ما سوف يحصل

(١) **Harrinton Niehaus** (2004) *Risk Management & Insurance*, 2ed, Mc Graw Hill, p. 77.

عليه، والشركة تستلم القسط ولا تدري إن كانت ستدفع أم لا، ولا تدري ماذا سوف تدفعه إذا وقع الخطر، وهذا غرر في العقد وغرر في محل العقد، **ورابعًا**: أنه عقد إذعان، حيث لا يملك المستأمن تغير شروط التأمين التي تكون في الغالب لصالح الشركة ولحماية مصالحها[١].

الفتاوى الشرعية في التأمين

شكلت الحاجة المعاصرة للتأمين تحديًا أمام المجتمعات الإسلامية، فانبرى المنظرون والفقهاء لدراسة عقد التأمين بغرض معرفة مدى اتفاقه مع القيم الإسلامية وإمكانية تطويره لتلبية حاجة المجتمعات الإسلامية للتأمين. وقد تصدى الفقهاء لإصدار فتاوى في التأمين التجاري من نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، من تلك فتاوى محمد إبراهيم (١٩٤٩م)[٢]، ومحب الدين الخطيب (١٩٥٤م) في التأمين التعاوني في قطاع النقل[٣]، وعبدالوهاب خلاف، (١٣٧٤هـ) في فتاوى بحل التأمين على الحياة[٤]، وانقسم الفقهاء في حكمهم على التأمين وفرقوا بين التأمين التجاري وبين التأمين التعاوني، فمنهم من لم يجز التأمين التجاري والتأمين التعاوني وأشهرهم شوكت العليان، (١٤١٠هـ) الذي يحرم التأمين لما فيه من الجهالة والغرر والقمار والربا والغبن وأكل أموال الناس بالباطل[٥]، ويشاركه في ذلك سليمان إبراهيم الثنيان، (١٤٢٠هـ)[٦]، ويرى هؤلاء أن الترتيبات والمؤسسات الإسلامية يمكن أن تكون بديلا عن التأمين، من ذلك الزكوات والصدقات والوصايا والديات، والرأي الثاني يجيز التأمين التعاوني

(١) **أحمد سالم ملحم** (١٤٢٣هـ) *التأمين الإسلامي*، دار الإعلام، ص ص: ٢٩-٣١.
(٢) **محمد إبراهيم** (١٩٤٩م) فتاوى شرعية، *مجلة الشباب المسلمين*، ع٣، ص١٣.
(٣) **محب الدين الخطيب** (١٩٥٤هـ) التأمين التعاوني في قطاع النقل للشاحنات، *مجلة الأزهر*، القاهرة، م٢٦، ع٣، سبتمبر.
(٤) **عبدالوهاب خلاف** (١٣٧٤هـ) فتوى بحل التأمين على الحياة، *مجلة لواء الإسلام*.
(٥) **شوكت العليان** (١٤٠١هـ) *التأمين في الشريعة والقانون*، دار الرشيد للنشر، الرياض.
(٦) **سليمان بن إبراهيم الثنيان** (١٤٢٠هـ) حقيقة شركات التأمين، *مجلة البيان*، ع١٤٨، لندن.

ولا يجيز التجاري مثل محمد أبو زهرة، (١٩٦١م)[١]، وصديق الضرير، (١٩٦١م)، حسين حامد حسان، (١٩٨٠م)[٢]، ومن الاقتصاديين المسلمين محمد نجاة الله صديقي، (١٤١٠هـ)[٣]، والرأي الثالث يجيز التأمين التجاري منهم مصطفى الزرقاء، (١٩٨٧م)[٤]، وعلي الخفيف، (١٤١٧هـ)[٥]، ومحمد سلامة جبر، (١٩٨٢م)[٦]، وعبد الله بن زيد آل محمود، (١٩٨٦م)[٧].

مبررات تحريم نقل الخطر بعوض في التأمين التجاري

قرر المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، وكذلك هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية تحريم جميع أنواع التأمين التجاري، كما قرر المجمع الفقهي الموافقة على قرار هيئة كبار العلماء من جواز التأمين التعاوني. وكانت مبررات التحريم هي[٨]:

١- أن عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على الغرر الفاحش، لأن المستأمن لا يعرف وقت العقد إن كان سوف يأخذ شيئا مقابل قسط التأمين، أو لا يعرف مقدار ما سوف يأخذه أو ما سوف

---

(١) **محمد أبو زهرة** (١٩٨٢م) استفسارات، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، بنك دبي الإسلامي، ص ص: ٤٥-٤٦.

(٢) **حسين حامد حسان** (١٩٧٩م) حكم *الشريعة الإسلامية في عقود التأمين*، دار الاعتصام، القاهرة.

(٣) **محمد نجاة الله صديقي** (١٤١٠هـ) *التأمين في الاقتصاد الإسلامي*، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

(٤) **مصطفى أحمد الزرقا** (١٩٨٧م) عقد *التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه*، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٥) **على الخفيف** (١٩٧٦م) التأمين وحكمه على هدي الشريعة الإسلامية وأصولها العامة، *أبحاث المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي*، مكة المكرمة، المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي.

(٦) **محمد سلامة جبر** (١٩٨٢م) حكم *التأمين في الشريعة الإسلامية*، شركة الشروق للنشر.

(٧) **عبدالله بن زيد آل محمود** (١٤٠٧هـ) *أحكام عقود التأمين ومكانتها من شريعة الدين*، بيروت، المكتب الإسلامي.

(٨) **مجمع الفقه الإسلامي** (١٣٩٨هـ) *الدورة الأولى*، القرار رقم ٥.

يدفع عنه لجبر نتائج الخطر، وهذه جهالة فاحشة في العقد وفي المحل، وقد ورد في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهي عن بيع الغرر)[١].

٢- أن عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات التي يجري فيها ربا الفضل وربا النسيئة حيث يقع ربا الفضل عندما يكون احتمال أن تكون قيمة التعويض للخطر أكبر من قيمة القسط المدفوع بناء على القاعدة الفقهية (الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة)، ويقع ربا النسيئة لانتفاء التقابض في مجلس العقد لمبادلة مال بمال في التأمين.

٣- أن عقد التأمين التجاري يشمل على القمار المحرم، ذلك أن كل من المستأمن والمؤمن قد يربح وقد يخسر، حيث إن التعويض قد يكون أكبر من قسط التأمين فيربح المستأمن، وقد لا يكون هناك تعويض لعدم وجود الخطر فيخسر المستأمن، فيكون غرم بلا جناية وغنم بلا مقابل أو بلا مقابل يكافئه.

٤- أن التأمين التجاري يؤدي إلى أكل مال الغير بالباطل، وذلك أن المستأمن يحصل على التعويض بلا مقابل وكذلك تحصل الشركة على فائض التأمين بلا مقابل.

التأمين التعاوني الإسلامي (المركب)

إن التأمين الذي اختارت شركات التأمين الإسلامية تركيبه وأطلقت عليه التأمين التعاوني الإسلامي المركب، ليس التأمين الحكومي الذي يقصد به دعم تكلفة المخاطر بهدف تحقيق عدالة التوزيع وزيادة الرفاهية للأفراد، كما أنه ليس التأمين التبادلي أو التعاوني الذي يشترك فيه مجموعة المستأمنين في تكلفة الخطر، كما أنه ليس التأمين التجاري الذي يتم فيه نقل تكلفة المخاطر المتوقعة بعوض متفق عليه إلى جهة متخصصة في تجميع المخاطر وتفتيتها، وتتحمل الغنم والغرم. إذًا، ما هو النموذج التي اختارته تلك الشركات وأسمته التأمين

(١) صحيح مسلم، حديث رقم ٩٣٩.

التعاوني المركب؟ ما هي حقيقته؟ ما هي أهدافه؟ ما هي وسائله لتحقيق تلك الأهداف؟ وما هي الحجج الفقهية التي استخدمت لإجازته؟

يوصف التأمين التعاوني المركب بأنه (عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقق الخطر المؤمن منه وتدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم)[١].

ويمكن تعريف التأمين التعاوني الإسلامي بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامية باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين) وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو اعتباري) على قبوله عضوا في هيئة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ مقطوع (قسط التأمين)، على سبيل التبرع به وبعوائده لصالح حساب التأمين على أن يدفع له التزام من الشركة (حيث لا يوجد كيان قانوني لحساب المشتركين) عند وقوع الخطر (التعويض)، طبقا لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة.

ويحكم التأمين التعاوني الإسلامي (المركب) حسب ادعاء المنظرين المبادئ التالية[٢]:

١- عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أي ألا تتضمن شروط العقد شروطا مخالفة للكتاب أو السنة، ولا تكون نشاطاتها مخالفة لهما، وهذا يمنع استثمار الشركة أموالها وأموال المستأمنين لديها في استثمارات ربوية أو بها غرر فاحش أو تأمين على نشاطات محرمة، ويستوجب وجود هيئة شرعية للفتوى والرقابة الشرعية.

(١) **أحمد سالم ملحم** (١٤٢٣هـ) *التأمين الإسلامي*، دار الإعلام، ص٧٣.
(٢) **علي محي الدين القرة داغي** (١٤٣٠هـ) *التأمين التعاوني، ماهيته وضوابطه*، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ص: ٧٠-٨٠.

٢- حيث إن العقد يتضمن غررًا فاحشًا، يجب أن ينص عقد التأمين على أن يتبرع المستأمن بالقسط وعوائده لحساب التأمين في الشركة، ذلك أن عقود المعاوضات يؤثر فيها الغرر والجهالة الفاحشة ولا يؤثر في التبرعات. وتقوم الشركة في دفاترها بجعل حسابات المستأمنين منفصلة عن حساباتها، وهذا يعني أن في جانب الخصوم، يكون رأس المال واحتياطيات الشركة في بنود منفصلة عن خصومها الناتجة من أقساط المستأمنين، وتعامل حسابات المستأمنين كشخصية افتراضية تتوكل عنها الشركة في إدارة أموالها وفي دفع تعويضات مخاطر المستأمنين المتوقعة.

٣- تُحمِّل الشركة تلك الحسابات جميع التكاليف كما تحملها نسبة ثابتة تمثل أرباح الشركة. ويتمثل ربح الشركة في الأجر الذي تأخذه الشركة مقابل إدارتها للعملية التأمينية وعن وكالتها عن (حسابات التأمين) في استلام الأقساط ودفع التعويضات، وبالتالي تكون أرباح الشركة التعاونية الإسلامية مضمونة، على خلاف شركات التأمين التجارية التي قد تكون سالبة.

٤- تتضمن التكاليف الإدارية المحمل بها حساب المستأمنين تكلفة إعادة التأمين على مخاطر المستأمنين لدى شركات التأمين التي غالبا ما تكون شركات تجارية.

٥- يستقطع من قيمة الأقساط أو من الأرباح نسب محددة لتكوين احتياطيات لمواجهة عدم كفاية الأقساط للتعويضات.

٦- تقوم الشركة باستثمار أقساط التأمين بأسلوب المضاربة، حيث يكون لها حصة من الربح في حالة تحققه، أما الخسارة فيتحملها المستأمنون وحدهم.

٧- في حالة عدم كفاية حصيلة الأقساط في دفع التعويضات وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين، لا تتحمل الشركة هذا العجز بل تقوم بإقراض حساب المستأمنين قرضًا غير ربوي تقوم باسترداده في فترات تالية، بينما تقوم شركات التأمين التجاري بتحمله.

٨- في حالة وجود فائض تأميني، أي في حالة عدم استغراق التعويضات لإجمالي قيمة الأقساط والأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأقساط يوزع الفائض التأميني على من لم يستحق تعويضا، وذلك بنسبة مساهمته في تلك الأقساط.

حقيقة شركات التأمين التعاوني الإسلامي (المركب)

تتجلى حقيقة شركات التأمين الإسلامي في التالي:

١- شركات التأمين الإسلامي هي شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ابتداءً

إن شركات التأمين الإسلامية وبحكم نظام تأسيسها هي شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح لحملة أسهمها، ونشاطها الرئيس هو تجميع الأخطار ونقلها عن المستأمنين بقسط (نقل المخاطر بعوض مالي) كوسيلة لتحقيق الأرباح، وبالتالي سوف لا يكون من وظائفها دعم تكلفة الأخطار كما في التأمين الحكومي، لأنه يخالف مبدأ تحقيق أقصى الأرباح ولا المشاركة في تحمل الخطر كما في التأمين التعاوني.

٢- تقوم شركات التأمين بوظيفة نقل المخاطر بعوض وليس المشاركة في المخاطر

لا يجيز نظام شركات التأمين الإسلامية أن يشترك المستأمنون في ملكية الشركة، وبذلك سوف لن يشترك حملة الأسهم مع المستأمنين في تحمل تكلفة الأخطار المؤمن عليها، وبذلك لن يكون أساس التأمين هو المشاركة في تكلفة الأخطار (التعاون في تحمل الخطر) كما في شركات التأمين التعاونية التي أجمع الفقهاء على جوازها.

٣- تتحمل شركات التأمن الإسلامية مخاطر أقل وتحقق مكاسب أكبر من شركات التأمين التجارية

صممت شركات التأمين الإسلامية لتحمل مخاطر أقل من شركات التأمين التجارية ومكاسب أعلى. ففي حالة عدم كفاية أقساط التأمين والاحتياطيات لدفع تعويضات الخسائر، تقوم شركات التأمين التجاري بدفع تلك الخسائر من رأسمالها

واحتياطياتها، بينما تقوم شركات التأمين الإسلامية بتحميل حساب المستأمنين تلك الخسائر، وذلك بإقراض مبلغ الخسائر لحساب المستأمنين ثم استرجاع ذلك القرض لاحقا، كما أن شركة التأمين الإسلامية تقوم باستثمار أقساط التأمين بصيغة المضاربة فتشارك في الغنم ولا تشارك في الغرم، بينما شركات التأمين التجارية تقوم باستثمار الأقساط وتتحمل غرم وغنم ذلك الاستثمار.

٤- استخدمت الهندسة المالية في بناء النموذج حتى تنطبق عليها فتاوى التأمين التعاوني

استخدمت الهندسة المالية في تصميم شركة التأمين الإسلامية لتكون شركة تأمين تعاونية ولكنها في نفس الوقت تكون شركة تجارية تهدف إلى الربحية تقوم بالاتجار في المخاطر ونقلها بعوض، وهي نفس الوظيفة التي تقوم بها شركات التأمين التجارية التقليدية ولكن لكي تنطبق عليها الفتاوى الشرعية التي تجيز التأمين التعاوني استخدمت الوسائل التالية:

أ- إخراج عقد التأمين من كونه عقد معاوضة مالية لا يجوز فيها الغرر الفاحش إلى عقد تبرع وإرفاق، حيث ورد عن جمع من الصحابة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الغرر[١]، ولكن أفتى المالكية أن جميع عقود التبرعات لا يؤثر الغرر في صحتها[٢]، وكذلك أفتى ابن تيمية في الفتاوى[٣]، لذلك نص نظام الشركة أن القسط المدفوع للتأمين يكون على سبيل التبرع، فعليه تكون الأقساط تبرعًا من المستأمن فلا يُعتبر في المعاملة الغرر الفاحش.

ب- وحيث إن الشركة هي شركة هادفة للربحية غير مستحقة للتبرع، فقد استحدثت الشركة شخصية اعتبارية افتراضية باسم (حسابات التأمين)، وهي

(١) **مسلم النيسابوري** (ت٢٦١) صحيح *مسلم بشرح النووي* ١٥٦/٣.
(٢) **أحمد بن إدريس القرافي** (١٣٤٤هـ) *الفروق*، ١٥٠/١-١٥١ الفرق الرابع والعشرون.
(٣) **ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم** (د.ت.)، مجموع *الفتاوى*، طبعة الكردي.

مجموع أرصدة أقساط التأمين ويظهر في جانب الخصوم من ميزانية الشركة، وحساب التأمين موجود في ميزانية كل شركات التأمين التجارية، وهذا الحساب ليس له كيان قانوني يمكنه من القيام بالوظائف الموكلة إليه ومنها قبول المستأمن عضوا في هيئة المشتركين وإلزامه بدفع مبلغ مقطوع (قسط التأمين) على سبيل التبرع به وبعوائده لصالح حساب التأمين، ولا يمكن أن تقبل الدولة الالتزام من هذا الحساب بدفع التعويضات للمستأمن، وهي حيلة ظاهرة، حيث من يقبض أقساط التأمين هي الشركة، وتظهر تلك الأموال في ميزانيتها ضمن خصومها، أي التزامها تجاه الغير، كما أن من يلتزم بالتعويض هي الشركة، وفي حالة أية خلاف يقاضى المستأمن الشركة وليس الحساب أو مجموع المستأمنين.

ج- إن التزام المؤمن بدفع القسط على سبيل التبرع مشروط بأن تلتزم الشركة بدفع التعويض في حالة حدوث أضرار، إذاً، هو تبرع بعوض وهو الذي يعرف في الفقه بـ(هبة الثواب). وقد جاء في شرح الخرشي/ (هبة الثواب هي عطية يقصد بها عوض مادي)[١]، وتعتبر بذلك بيعا[٢]، فعليه يجري عليها تحريم الغرر الفاحش، ويقول ابن رشد (وأما هبة الثواب فاختلفوا فيها، فأجازها مالك وأبو حنيفة ومنعها الشافعي، وبه قال أبوداود، وأبو الثور، وسبب الخلاف هل هي بيع مجهول الثمن أم ليس بيعا مجهول الثمن؟ فمن رآه بيعا مجهول الثمن قال هو من بيع الغرر التي لا تجوز، ومن لم يره بيع مجهول الثمن قال يجوز، وكأن مالكا جعل العرف فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها)[٣]. وحيث إن التعويض في التأمين ليس بمثل القسط، والعوض في التأمين تكون الجهالة فيه فاحشة، فالأرجح أن يكون من بيوع الغرر التي لا تجوز، وبذلك تسقط حيلة من أراد إخراج قسط التأمين بهبة الثواب.

---

(١) شرح *الخرشي* (١٣١٧)، ط بولاق بمصر، (١٠٢/٧).
(٢) *روضة الطالبين* (٣٨٤/٥-٣٨٧).
(٣) **ابن رشد** (د.ت.) *بداية المجتهد* (٢٤٧/٢).

د- ليكون نموذج التأمين الإسلامي لشركات التأمين الإسلامي منطقيا ومتسقا، وحيث إن التبرع يكون لحسابات التأمين الافتراضي والالتزام بالتعويض يكون من قبل هذا الحساب، وحيث إن هذا الحساب ليس له كيان قانوني يمكنه من ذلك، كان يجب على المستأمنين في توقيعهم لعقد التأمين أن يوافقوا على أن يوكل حساب تأمين الشركة في إدارة التأمين، أي في استلام الأقساط واستثمارها ودفع التعويضات ودفع التكاليف الإدارية للتأمين بما فيها تلك المدفوعة للشركة نظير توكلها بالقيام بالعملية التأمينية. وعقد الوكالة عقد جائز مشروع وغير لازم من حيث المبدأ، أي أن للوكيل أن يفسخها ويعزل نفسه عنها، كما للموكل أن يعزله[١]، وبذلك يمكن نظريا أن يقوم المستأمنون بعزل الشركة وتولي عملية التأمين بأنفسهم أو بتوكيل من يشاء في إدارتها، ولكن هذا يتنافي مع غرض الشركة وهو قيامها بالتأمين أصالة وليس وكالة. لذلك كان لزاما على عقد التأمين أن ينص على أن يكون التوكيل لازما، أي لا يمكن للموكل (مجموع المستأمنين) أن يعزل الشركة ويستبدلها بشركة أخرى، وذلك أخذاً برأي المذهب المالكي، حيث يجوز أن تكون الوكالة لازمةً وذلك حين يلتزم كل من الوكيل والموكل بعدم عزل الآخر[٢]، وهذا يؤكد أن حساب التأمين كيان صوري قصد به تطبيق صفة التأمين التعاوني على التأمين التجاري.

هـ- يلزم عقد التأمين المستأمن ابتداءً أن يوافق على توكيل الشركة باستثمار أموال حساب التأمين بصيغة المضاربة. وعقد المضاربة لا يكون ملزما ابتداءً، وإنما يكون ملزما عند المالكية بعد الشروع وليس قبله[٣]، وبموجب هذا العقد تشارك الشركة في أرباح استثمار الأقساط في حالة تحققها

(١) *الموسوعة الفقهية الكويتية* (٢٣٩/٣٥).
(٢) **محمد أحمد العليش** (١٣٧٨هـ)، *فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك*، مصطفى البابي بالقاهرة، ٢٤٠/١.
(٣) **ابن رشد** (د.ت.) *بداية المجتهد*، بيروت، (٣٩٠/٢-٣٩١).

بالنسبة التي تفرضها الشركة في العقد، أما في حالة الخسارة فلا تتحملها الشركة، بينما في شركات التأمين تؤول للشركة أرباح الاستثمار كما تتحمل كل الخسارة الناتج عنه.

و- يعرف الفائض التأميني بأنه قيمة إجمالي أقساط التأمين مضافا إليها أرباح استثمار الأقساط مطروحا منها تعويضات الخسائر وتكلفة إدارة العملية التأمينية. ونظريا يمتلك المستأمنون مبالغ حساب التأمين، وبالتالي فجميع الفائض يجب أن يعود إلى المستأمنين، لأن الشركة لها أجر التوكيل الذي يغطي تكلفة الإدارة وأرباح الشركة من نشاط إدارة العملية التأمينية، كما للشركة حصتها من أرباح استثمار الأقساط فقط. ويعتبر بعض الكتاب أن الفرق الأساسي بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي هو موقف الشركة من هذا الفائض، فإذا احتفظت به كانت شركة تأمين تجارية، أما إذا وزعته على المستأمنين كانت شركة إسلامية. ولكن نجد شركات التأمين الإسلامية وبناءً على موافقة لجانها الشرعية تقوم بخصم الزكاة المستحقة على الشركة من هذا الفائض كما تخصم منه مخصصات الاحتياطيات لتقوية الموقف المالي للشركة، كما يخصص جزء من الفائض لشراء الأصول المختلفة للشركة لإعانة إدارة الشركة في تحقيق مهامها، كما يوزع جزء من الفائض كحوافز للعاملين في الشركة ومجلس إدارتها والجزء المتبقي يسمى (صافي العائد التأميني) ويوزع بناءً على قرار مجلس الإدارة[١]. وينص النظام الأساسي للشركة التعاونية للتأمين (سعودية) على أن تُوزع نسبة (١٠٪) من صافي الفائض التأميني على المستأمنين، وتوزع الشركة القطرية للتأمين الإسلامي نسبة (٥٠٪) من ذلك الفائض فقط، والباقي تحتفظ به الشركة. إن توزيع جزء من الفائض التأميني ليس من الخصائص المميزة لشركات التأمين الإسلامية، وإنما تقوم به أحيانا شركات التأمين التجارية التقليدية.

(١) **علي محي الدين القرة داغي** (١٤٣٠هـ) *التأمين التعاوني، ماهيته وضوابطه*، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ص: ٨٢-٨٨.

وطريقة توزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية هي نفس الطريقة التي تقوم به شركات التأمين التجارية، وهذا يثبت عدم الاختلاف الكبير بينهما.

المعايير الشرعية للتأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية[١]

من مجموع الفتاوى الصادرة في التأمين يمكن اشتقاق المعايير التالية للتأمين الإسلامي:

١- كل عقد تأميني لا يكون التعاون في معاملاته مقصدًا أصيلا، أي لا يهدف إلى المشاركة في الأخطار يكون محرما، لأنه حينما يكون التعاون هو القصد لا تكون المعاملة معاوضة مالية.

٢- كل عقد تأميني يكون قصد الربح فيه أصيلا، أي أن هدفه نقل الأخطار بعوض، يكون عقد غرر محرم، لأنه قصد الربح أصيلا وأن الغرر الفاحش هو سمة أساسية في عقود التأمين.

٣- وحتى يكون عقد تعاون وتنطبق عليه فتاوى التأمين التعاوني وليس عقد معاوضة يجب أن يكون طرفا العقد في عقد التأمين هم المستأمنون أنفسهم.

٤- يمكن للمستأمنين أن يستأجروا من يدير العملية التأمينية لصالحهم من تحصيل الأقساط واستثمارها، ودفع التعويضات مقابل أجر مقطوع أو نسبة متفق عليها من إجمالي الأقساط.

٥- أن تتوافق جميع عمليات إدارة العملية التأمينية مع الضوابط الشرعية بما في ذلك صيغ استثمار أقساط التأمين.

للتحقق من مدى توفر الضوابط والمعايير الإسلامية في ممارسة شركات التأمين الإسلامي نجد أن عناصر عقد التأمين التعاوني المركب التي تستخدمه

---

(١) **عبدالرحمن السند** (١٤٠٩هـ) *الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني*، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ص: ٨-١١.

شركات التأمين الإسلامية تتكون من[١]: (١) المستأمن وهو شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في دفع الخطر عنه، (٢) شركة التأمين وهي الجهة التي تقوم بإبرام عقد التأمين مع المستأمن واستلام القسط والالتزام بدفع التعويض له نيابة عن حساب التأمين، (٣) الخطر المؤمن منه وهو الحادث الاحتمالي الذي يتوقع المستأمن حدوثه ولكنه قد يقع أو قد لا يقع، وتقوم الشركة بحساب احتمال حدوثه بناءً على التوزيعات الاحتمالية للحدث والجداول الإكتوارية، (٤) قسط التأمين وهو محل التزام المستأمن، وهو المبلغ الذي يدفعه للشركة مقابل التزام الشركة بتعويضه عن التكاليف المالية للخطر في حالة حدوثه بمسمى تبرع، ويستحق عند إبرام العقد ويتحدد بناءً على تقدير احتمال الخطر وعلى حجم التعويضات المتوقعة، فيزيد بزيادة احتمال وقوع الخطر وبزيادة المبلغ المتوقع في التعويض، (٥) مبلغ التأمين (حجم التعويض) محل التزام شركة التأمين، وهو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة بغض النظر عن حجم الخسائر الفعلية للخطر في حالة حدوثه، ويتناسب مع قيمة القسط، فكلما زادت قيمة القسط زاد حجم التغطية التأمينية وزادت قيمة التعويض.

بتقييم مدى تحقق الضوابط الشرعية في العناصر السابقة نجد أن غالبيتها غير متحققة، وذلك كالتالي:

١- أن جميع شركات التأمين تقريبا هي شركات تقوم على أسس تجارية تهدف إلى ممارسة نشاط ربحي وليس خيري بهدف تحقيق الأرباح للمساهمين فيها، إذ ليس هدف الشركة في تحقيق التعاون أصيلا، بل هو وسيلة لتحقيق الأرباح، وهذا يسقط المعيار الأول من المعايير الشرعية للتأمين الإسلامي.

٢- وحيث إن تحقيق الأرباح هدف أصيل، فإن هذا يجعل عقد التأمين عقد معاوضة مالية ذات غرر فاحش، وهذا يسقط المعيار الثاني من المعايير الشرعية.

---

(١) **أحمد سالم ملحم** (١٤٢٣هـ) *التأمين الإسلامي*، دار الإعلام، ص ص: ٧٩-٨١.

٣- إن طرفي العقد في عقد التأمين الإسلامي ليس واحدا، فشركة التأمين هي كيان قانوني له ذمة مالية وتؤسس بموجب نظام الشركات التجارية، ونظامها يسمح لها باستلام أقساط التأمين مقابل التزامها بدفع التعويضات إذا استحقت، والمستأمنون هم أفراد أو مؤسسات يقومون بالتوقيع على عقود التأمين بصفتهم الشخصية ويلتزمون بدفع قسط التأمين مقابل التزام الشركة، وليس مجموع المستأمنين، بتعويضهم، وهذا يسقط المعيار الثالث.

٤- في حالة عدم كفاية الأقساط والاحتياطيات لدى الشركة لسداد التعويضات، تضطر الشركة إلى إشهار إفلاسها ولا يمكنها الرجوع إلى المستأمنين لسد العجز، وهذا يظهر حقيقة أن المستأمنين ليس هم المؤمنون، إنما المؤمنون هم شركة التأمين الإسلامي المركب.

٥- في حالة النزاع يقاضي المستأمن شركة التأمين، وليس مجموع المستأمنين الذين ليس لهم صفة قانونية أو شخصية اعتبارية، ولا عبرة بادعاء الشركة بفصل حسابات المستأمنين واعتبارها شخصية افتراضية لها صفة قانونية. وهذا يسقط المعيار الثالث القاضي بأن يكون المستأمن هو المؤمن ويكشف زيف الشخصية الافتراضية التي تمثل المستأمنون (حساب التأمين).

٦- إن العلاقة بين الشركة والمستأمنين ليس علاقة أجير بمؤجر يملك المؤجر فيها تغيير أو إلغاء عقد الإجارة، وإنما هي علاقة مؤمن بمستأمن حيث يلتزم المستأمن بالقسط وتلتزم الشركة بالتعويض حسب الاتفاق.

فتاوى التأمين التعاوني لا تنطبق على التأمين الإسلامي المركب

كل شركات (التأمين الإسلامي المركب) ولجانها الشرعية استندت على فتاوى التأمين التعاوني (الصادرة من قبل المجامع الفقهية) في إجازة أعمالها، وباستعراض فتاوى التأمين التعاوني نجد أن الشروط التي تشترطها لإجازة التأمين لا تنطبق على عقود ومعاملات تلك الشركات ومن تلك:

١- قرار مجمع الفقه الدولي رقم٩(٢/٩)/ الذي ينص على (أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون)[١].

٢- قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، حيث قرر المجمع بالإجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ٥١ وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلاً من التأمين التجاري المحرم[٢]. وقد استدل في ذلك بالأدلة التالية: ١- أن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي بها أصالة والتعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، ٢- خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة، ٣- لا يضر جهل المساهمين بتحديد ما يعود عليهم من النفع لأنهم متبرعون.

٣- يقول الدكتور الضرير (فالتأمين التعاوني جائز شرعا بل هو مرغوب فيه لأنه من قبل التعاون على البر، فإن كل مشترك في الجمعية يدفع جزءا من ماله عن رضا وطيب ليتكون منه رأس مال للجمعية، يعان منه من يحتاج إلى المعونة من أعضاء الجمعية، فكل مشترك هو في الواقع متبرع باشتراكه لمن يحتاج إليه من سائر الشركاء حسب الطريقة التي يتفقون عليها)[٣].

من النصوص السابقة نجد أن الفتاوى اشترطت أن يكون القسط تبرعا وأن يكون التعاون على المشاركة في تحمل تكاليف المخاطر أصالة وأن هذا يعتبر من أعمال البر. وهذا غير متحقق في شركات التأمين الإسلامية.

---

(١) **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، ع٢، **ج٢**، ص ٥٤٥.
(٢) **قرارات مجمع الفقه الإسلامي**، ص ص: ٣٧-٣٩.
(٣) **الصديق الضرير** (١٤١٠هـ) *الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي*، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية، ص ٦٤٣.

الالتزام الشكلي بشروط التأمين التعاوني

حرص المنظرون والمفتون في شركات التأمين الإسلامي المركب على تركيب عقد التأمين ليبدو التعاون ظاهرا في نشاط الشركة، وإن كان في حقيقته غير ذلك، بتضمين العقد شروطاً تعطي للتأمين شكل التأمين التعاوني، ومن ذلك:

١- اشتراط أن ينص العقد على أن قسط التأمين هو تبرع للشركة. وقد نصت الفتوى رقم (١) للهيئة الشرعية لبنك فيصل السوداني[١] (أن يكون المعنى التعاوني ظاهرا فيه (نشاط التأمين)، وذلك بالنص صراحة في عقد التأمين على أن يكون المبلغ الذي يدفعه المشترك تبرعا للشركة (وليس للمستأمنين) يعان منه من يحتاج إلى المعونة من المشتركين)، ولكن في الحقيقة وإن نص العقد على أن القسط تبرع، ألا أنه عوض مقابل التزام الشركة بالتعويض عن أضرار المخاطر ماليا، وليس إعانة لمن يحتاج من المشتركين، بل تنفيذ لالتزام واجب التنفيذ ديانة وقضاء.

٢- النص على أن الشركة هدفها التعاون وليس الربح. وقد نصت الهيئة الشرعية لبنك فيصل السوداني على أن (شركة التأمين التعاوني هدفها هو تحقيق التعاون بين أعضائها المستأمنين، وذلك بتوزيع الأخطار بينهم، أي بمعنى آخر ما يشتكي منه أحدهم يشتكون منه جميعا، وبمعنى أخر أنها لا ترجو ربحا)[٢]، وهذا إدعاء مخالف للواقع فجميع الشركات هي تجارية هدفها الربح أصالة.

٣- النص على أن (المؤمِّنون هم المستأمنون ولا تستغل أقساطهم المدفوعة لشركة التأمين التعاوني إلا بما يعود عليهم بالخير جميعا)[٣]، وهذا يخالف الواقع، فالشركة لها ذمة مالية منفصلة عن المستأمنين وتقبض منهم الأقساط وتلتزم بتعويضهم.

---

(١) **عبدالستار أبوغدة، وعزالدين خوجة** (د.ت) *فتاوى التأمين*، جمع وتنسيق، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، مجموعة البركة، ص ص: ٨٩-٩١.

(٢) *المرجع السابق*، ص ص: ٨٩-٩١.

(٣) *المرجع السابق*، ص٩٩ .

من المناقشات السابقة نجد أن القسط ليس تبرعا بل هو عوض عن التزام الشركة بالتعويض، وأن التعاون المزعوم ليس مقصودا أصالة بل هو نتيجة لنشاط التأمين كما يحدث في أي نشاط تجاري بين المتعاقدين، وأن الاستدلال بفتاوى التأمين التعاوني على جواز التأمين الإسلامي المركب الذي تمارسه الشركات تحت مسمى التأمين التعاوني الإسلامي المركب، استدلال في غير محله ولا يجوز التعويل عليه واعتباره، وقد صدرت فتوى الهيئة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بتحريمه ونص ذلك[١]:

(ظهر في الآونة الأخيرة من بعض المؤسسات والشركات تلبيس على الناس وقلب للحقائق من حيث سموا التأمين التجاري المحرم تأمينا تعاونيا، ونسبوا القول في إباحته إلى هيئة كبار العلماء من أجل التغرير بالناس والدعاية لشركاتهم، وهيئة كبار العلماء بريئة من هذا العمل لأن قرارها واضح في التفريق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، وتغيير الاسم لا يغير من الحقيقة، ولأجل البيان للناس وكشف التلبيس ودحض الكذب والافتراء صدر هذا البيان).

نتائج البحث

١- عدم صلاحية التأمين التجاري للتطبيق في الدول الإسلامية بسبب قول جمهور الفقهاء المعاصرين بتحريمه.

٢- هناك شبه إجماع بين جمهور الفقهاء المعاصرين والمجامع الفقهية على جواز التأمين التعاوني.

٣- ولكن الضوابط الشرعية للتأمين التعاوني لا تنطبق على التأمين التعاوني الإسلامي المركب الذي تمارسه شركات التأمين التعاوني الإسلامي، إذ إنه في حقيقته تأمين تجاري يقوم على نقل المخاطر بعوض. وقد لجأت شركات التأمين الإسلامية إلى الحيل والمخارج الفقهية لتطبيق الضوابط الشرعية شكليا.

---

(١) **الجنة الدائمة للبحوث والإفتاء** (١٤٢١هـ) *بيانات وفتاوى مهمة*، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام.

٤- وهناك حاجة لتأصيل نظرية تأمين إسلامية عملية مبنية على تصور صحيح للعملية التأمينية تلبي الاحتياجات المعاصرة لتجنب المخاطر مبنية على قواعد المعاملات الشرعية، وبعيدة عن الحيل الشرعية والتغيرات الشكلية للعقود التقليدية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، محمد (١٩٤٩م) فتاوى شرعية، *مجلة الشباب المسلمين*، ع٣، س١٣.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (د.ت.) مجموع *الفتاوى*، طبعة الكردي.

ابن رشد (د.ت.) *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، دار الجيل، بيروت.

أبو زهرة، محمد (١٩٦١م) استفسارات، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، بنك دبي الإسلامي

أبوغدة، عبدالستار، وخوجة، عزالدين (د.ت.) *فتاوى التأمين*، جمع وتنسيق، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، مجموعة البركة، ص ٨٩.

آل محمود، عبدالله بن زيد (١٤٠٧هـ) *أحكام عقود التأمين ومكانتها من شريعة الدين*، بيروت، المكتب الإسلامي.

الثنيان، سليمان بن إبراهيم (١٤٢٠هـ) حقيقة شركات التأمين، *مجلة البيان*، ع١٤٨، لندن.

جبر، محمد سلامة (١٩٨٢م) حكم *التأمين في الشريعة الإسلامية*، شركة الشروق للنشر.

اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء (١٤٢١هـ) *بيانات وفتاوى مهمة*، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام.

حسان، حسين حامد (١٩٧٩م) حكم *الشريعة الإسلامية في عقود التأمين*، دار الاعتصام، القاهرة.

الخطيب، محب الدين (١٩٥٤م) *التأمين التعاوني في قطاع النقل للشاحنات*، *مجلة الأزهر*، القاهرة، م٢٦، ع٣، سبتمبر.

الخفيف، على (١٤١٧هـ) *التأمين*، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة.

خلاف، عبدالوهاب (١٣٧٤هـ) فتوى بحل التأمين على الحياة، *مجلة لواء الإسلام*.

روضة الطالبين (٣٨٤/٥-٣٨٧).

الزرقا، مصطفى أحمد (١٩٨٧م) عقد *التأمين* وموقف *الشريعة الإسلامية* منه، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السند، عبدالرحمن (١٤٣٠هـ) *الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني*، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ص: ٨-١١.

السنهوري، عبدالرزاق (١٩٦٤م) *الوسيط*، دار النهضة القاهرة، ١٠٨٦/٢/٧-١٠٨٧.
شرح الخرشي (١٣١٧) ط بولاق بمصر، (١٠٢/٧).
صديقي، محمد نجاة الله (١٤١٠هـ) *التأمين في الاقتصاد الإسلامي*، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.
الضرير، الصديق (١٤١٠هـ) *الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي*، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية.
العليان، شوكت (١٤٠١هـ) التأمين في الشريعة والقانون، دار الرشيد للنشر، الرياض.
العليش، محمد أحمد (١٣٧٨هـ) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ط مصطفى البابي بالقاهرة، ٢٤٠/١.
قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص ٣٧.
القرافي، أحمد بن إدريس (١٣٤٤هـ) الفروق، ١٥٠/١-١٥١ الفرق الرابع والعشرون.
القره داغي، علي محي الدين (١٤٣٠هـ) *التأمين التعاوني، ماهيته وضوابطه*، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ص: ٨٢-٨٨.
مجمع الفقه الإسلامي (١٣٩٨هـ) الدورة الأولى، القرار رقم ٥، مجلة *المجمع*، ع٢، ج٢، ص ٥٤٥.
النيسابوري، مسلم (ت٢٦١) صحيح مسلم بشرح *النووي* ١٥٦/٣.
ملحم، أحمد سالم (١٤٢٣هـ) *التأمين الإسلامي*، دار الإعلام، ص ص: ٢٩-٣١.
الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣٩/٣٥).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Dorfman, Mark (2002) *Introduction to Risk Management and Insurance*, 7^{ed}, Prentice Hall, pp: 1-9.
Niehaus, Harrinton (2004) *Risk Management & Insurance*, 2^{ed}, Mc Graw Hill, p. 77.

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية
a_alsaati@hotmail.com

Is the Islamic Mutual (Composed) Insurance a Commercial Insurance?

Abdul Rahim A. Al-Saati

Islamic Economics Research Centre
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

a_alsaati@hotmail.com

Abstract. To answer the question, the characters and properties of mutual and commercial insurance are surveyed, and compared with Islamic mutual (composed) insurance model. The finding is that, the Islamic insurance model as practiced is a commercial insurance; its business is to exchange the risk for a premium, the difference between them is artificial to fulfil the Islamic restrictions on insurance activity. The research also find that risk is higher in Islamic model since the insured will bear the risk of the investment of the premiums and insufficient to pay the loss.

مراجعة كتاب:

التمويل الإسلامي لمحمود الجمل

Islamic Finance: Law, Economics, and Practice
Mahmoud A. El-Gamal

التمويل الإسلامي: قانون واقتصاد وممارسة، كتاب نشر من مطبعة جامعة كامبردج، كامبردج ونيويورك عام ٢٠٠٦م، وعدد صفحاته ٢٢١، ويقع في عشرة فصول، بالإضافة إلى خاتمة قصيرة. ومؤلفه الدكتور محمود الجمل أستاذ كرسي الاقتصاد الإسلامي والمالية والإدارة في جامعة رايس، بالإضافة إلى توليه رئاسة قسم الاقتصاد، ولديه منشورات عديدة في الاقتصاد القياسي والمالية والاقتصاد التجريبي والقانون، والمالية الإسلامية.

يبدأ الكتاب مع قصة مارتن لوثر والاسكافي الذي نصحه مارتن لوثر ببيع حذاء جيد بسعر عادل بدلاً من "حذاء مسيحي"، هذا يعطى فكرة كاملة عن الكتاب، إذ يرى المصنف أن عبارة "مالية إسلامية" توازى مفهوم "حذاء مسيحي" بدلاً من منتجات جيدة، التي تسعر بالعدل، وينتهي الكتاب أيضًا بنفس القصة كأن المنتج الإسلامي لا يكون منتجًا جيدًا، بينما قال النبي (r) بأن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه، في الحقيقة المثال الذي ذكره الجمل يشير منذ البداية إلى تعصبه ضد تطبيقات المالية الإسلامية.

إن المؤلف ناقد جدًا لدور هيئات الرقابة الشرعية ويسميها كالقضاة الساعين وراء الأجر (the rent-seeking arbitrageurs)، ويشبه دورهم مثل التطبيق السائد في أوربا ما قبل الإصلاح والمتمثل في بيع صكوك الغفران.

المؤلف ضد استعمال مصطلحات إسلامية للعقود المالية الحالية ويرى أن استخدام الأسماء الإسلامية التي كانت مستعملة ما قبل العصر الحديث يهدف إلى خلق هوية مستقلة وعلامة تجارية للتمويل الإسلامي ولربط الممارسة الحالية بالعصر الكلاسيكي المحترم الغابر (p. 18). ولا يرضي أن كلاً من الشيعة والسنة موافقون في موقفهم ضد الصيرفة والمالية التقليدية، فيقول هكذا سواء إذا تفرض العراق قانون صفقات إسلامية لوجهات النظر الفقهية الشيعية الأغلبية أو طبقًا لوجهات النظر الفقهية السنية الأقلية، النظام الناتج للمالية الإسلامية سيتبع نفس طريق الجارية الشرعية حاليا في الأماكن مثل مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وباكستان (p. 20).

والمؤلف ضد إيجاد مؤسسات للغرض الخاص (Special Purpose Vehicles [SPVs]) غير الضرورية عادة لأن هذا يزيد كلفة الصفقة ويخفض كفاءة ويتضمن التسعير الخاطئ، وأخطارًا قانونية وتنظيمية (p. 5). ويعترف المؤلف بأن هذه الأخطار ليست فريدة في المالية الإسلامية لكنه يعتقد بأن الفرصة لسوء الاستخدام من قبل المتعاملين بغسيل الأموال والممولين المجرمين أعلى وأكثر في المالية الإسلامية من سواها (p. 24).

وفي مناقشته حول المصادر الأساسية للفقه الإسلامي يقول المصنف بأن السنة النبوية بقيت لقرون على شكل تقليدي شفهي، وهذا ليس بصحيح، هناك رواية أن بعض أصحاب النبي (r) كتبوا الأحاديث في عصر النبي (r) والمجموعات المكتوبة كانت جاهزة خلال القرن الأول الهجري (Azami. 1397 AH, pp. 82-142).

وفي نظر المؤلف، تعدّ الفترة من منتصف القرن السابع الهجري إلى عام ١٢٩٣هـ عصر ظلمات فيما يتعلق بالفقه الإسلامي، أقول في الحقيقة لا يوجد في التاريخ الإسلامي عصر ظلمات، سواء كان الفقه الإسلامي أو أي حقل ثقافي إسلامي، هناك شاهد على ذلك من أهل الغرب (Perry, 1983, p. 122)، إن هذه

الفترة أنجبت فقهاء عظامًا مثل ابن تيمية وابن القيم وجلال الدين السيوطي وابن نجيم وابن عابدين وشاه ولي الله الدهلوي وهي أسماء قليلة من قائمة طويلة.

وعند تحليله الغرر والربا يحاول المصنف أن يرى أن طبيعة المالية الإسلامية، كما تمارس اليوم غير مبررة لأنه يعمل على حساب الفعالية الاقتصادية ويحث المؤلف مرارًا وتكرارًا للتركيز على جوهر الشريعة الإسلامية بدل قوالب عقود القرون الوسطى (pp. 30-31, 35, 44, 46).

وهو يدعي أن الفقهاء الكلاسيكيين تصوروا النهي عن الربا والغرر في الفقه الإسلامي بأنه يزيد الكفاءة. ولكن التمويل الإسلامي السائد من خلال فتاوى الساعين وراء الأجر يعمل بشكل روتيني على تقليل كفاءة التمويل الإسلامي بمقابل التمويل التقليدي (p 11).

يخلط المؤلف بين الربا في إقراض المال والربا الذي يوجد في تبادل سلعتين متماثلتين عندما يقول بأن الفقهاء عرفوا الربا المحرم تبادل سلعتين من سلع نفس النوع في الكميات المختلفة، حيث إن الزيادة ليست تعويضًا صحيحًا (p. 49). هذا التعريف ليس للربا المعروف في القرآن والذي عرف منذ العصر القديم، يعني طلب ثمن إضافي على القروض بدلاً عن الوقت الذي أعطي للاستعمال، ومن الواضح أن التعريف الذي يقدمه خاص بربا الحديث المعروف بربا الفضل. سبب نهيه وحكمة منعه يمكن أن لا يكون واضحًا للعديد من الناس، كما اختلفت الآراء أيضًا حول هذا النوع من الربا، هل هو منهي عنه أصلاً، أو كإجراء وقائي سدًا للذريعة. لكن الربا الذي ذكر في القرآن لم يكن أبدًا موضع خلاف.

والجدير بالذكر بأن هناك منهيات لم يعرفها القرآن لأنها كانت مشهورة ومعروفة إلى كل شخص، ومنها الربا، أما ما نقله المتأخرون شكلا لربا الجاهلية (p. 50) فهو كمثال واحد يجوز أن القرض نشأ بسبب بيع مؤجل أو دين مشروط بزيادة أو غير ذلك.

وينتقد الجمل فشو الصكوك في التمويل الإسلامي، ويقول إن أكثر الصكوك تتضمن بيع أصل مملوك إلى عربة للغرض الخاص، ثم إعادة بيعه أو إهدائه إلى المستأجر في نهاية المطاف. ويرى أن فيه مجالاً واسعًا لسوء الاستخدام وتضليل المستثمرين، فلابد أن يكون فيه شفافية بدرجة كاملة.

قام المؤلف بفحص صكوك الإجارة القطرية والتي أصدرتها مقاطعة ألمانية (the German State of Saxony Anhalt) وقام بإدارتها سيتي غروب بالاشتراك مع بيت التمويل الكويتي، وصكوك السلم لمؤسسة النقد البحريني، فلاحظ خاصة ما يتعلق بالصكوك البحرينية بأن تصميمها يسمح بتوليد قروض قائمة على الفائدة بما في ذلك القروض غير المضمونة حسب رأي المؤلف (p. 97). فإن تصميم هذه الصكوك بمثابة المرآة العاكسة لصورة التورق الذي يعتبره إحدى كبرى الحماقات الناتجة عن الفتوى الباحثة عن الريع في التمويل الإسلامي (p. 116).

وطبقًا للمؤلف إن فقهاء أكثر المدارس اعتبروا عقد الشراكة غير ملزم، وهذا سمح لكل شريك من طرف واحد من تذويب الشراكة، وحيث إنهم حكموا بأن الشراكة تذوب تلقائيًا على موت أي شريك، هذه أشكال الشراكة الكلاسيكية كانت قليلة الاستعمال جدًا ولم تزدهر في العصر الصناعي (p. 119).

ويرى المراجع أن دراسة الفترة تدل على أسباب تخلف البلدان الإسلامية لم تكمن في أشكال هذه العقود بل في إهمالهم من روح عصرهم وانحطاطهم الثقافي والعلمي وعدم مبالاة الحكومة، وأحياناً حتى العداوة نحو التجار الكبار وبيوت العمل، بينما المثل يقول: من جد وجد. والمؤلف بنفسه يلاحظ أنه لم يجد الفقهاء المعاصرون صعوبة في تكييف شركة العنان الكلاسيكية وشركة المضاربة لتبرير الهيكل المتعلق بالشركات الغربية (p. 119).

التمويل الإسلامي السائد من خلال فتاوى الساعين وراء الأجر يعمل بشكل روتيني على تقليل كفاءة التمويل الإسلامي مقابل التمويل التقليدي.

في حالة الصناديق التبادلية (Mutual Funds) (صناديق الاستثمار) فإن ملكية أسهم الصندوق ينظر إليها على أنها ملكية للأسهم التي يستثمر فيها الصندوق والتي تمثل في حقيقتها توثيقًا لملكية أسهم غير محددة بالنسبة لأصول الشركات المعنية وإن مدراء الصناديق التبادلية الذين يعملون كوكلاء لمساهمي هذه الصناديق هم في الحقيقة يقومون بمهمة دفع القيم المالية لمحافظ الأسهم المستثمر فيها، ومن ثم فإنهم لا يقومون بتسليم الأسهم إذا طلب منهم ذلك، ههنا يجادل الكاتب في أن المؤشر يمثل قيمة الأصول المتضمنة كما هو الحال في الصناديق التبادلية، ومن ثم فإنه لا وجه للسماح بهذا وتحريم ذاك.

ويلاحظ المؤلف أن أنصار الاستثمار الشرعي ادعوا أن التمويل الإسلامي يكون مبنيًا على أساس إيماني وأخلاقي، ولكنه في الممارسة اليوم يتبع مقدمو المنتجات والخدمات المالية في الواقع شكل الشاشات السلبية، ويتبعون المنع السلبي (مثل لا تنتج المشروبات الكحولية) لكنهم يهملون جانب التمسك بالوصفة الإيجابية مثل (ساعد الفقير) (p. 125).

وعلى نفس النمط فإن ممارسي الصناعة طوروا مجموعة من قواعد الفحص المالية التي تخرج الشركات بالدين المفرط أو ذات دخل الفوائد المفرطة، وهكذا حصلت الرخص فيها أيضًا ويذكر أن المجموعة الأكثر شيوعًا من الشاشات المالية المستعملة حاليًا هي من مؤشرات داو جونز الإسلامية، وهي تبعد الشركات بالدين الإجمالي الذي يبلغ (٣٣٪) أو أكثر من المعدل المؤثر الشهري (السنة السابقة) من رسملة السوق والشركات التي في حسابها النقدي يوجد النقد زائد أوراق مالية بفائدة، ويصل إلى (٣٣٪) أو أكثر من نفس المعدل الشهري من السنة السابقة من رسملة السوق. والشركات التي تكون حسابها من الذمم المدينة (٤٥٪) أو أكثر من مجموع الأصول (p. 127).

وبعد ذكر الأسباب لتبني هذه النسب الشاشية يشير المؤلف إلى تناقض وأخطار هذه الشاشات، وعلى سبيل المثال لا يوجد تمييز بين دَين إسلامي ونوع آخر من الديون، ومن الملاحظ أن معظم استثمار أموال الصناديق الشرعية تكون في السندات المالية أدرجت على سوق نيويورك للأوراق المالية والبورصات الغربية الرئيسية الأخرى ليس لواحد منها يدرج البنوك أو الشركات الإسلامية المبنية على التمويل الإسلامي، وعلاوة على ذلك إذا كان الهدف أن يلتزم لشرط نسبة دَين معينة فالدين يمكن أن يشطب من الميزانية باستخدام مؤسسة مكونة لغرض خاص بعملية بيع وإعادة إيجار.

في هذا الصدد يثير المؤلف قضايا تطهير العائد الذي ينشأ من الفائدة المحرمة، ويشير إلى عدد من التناقضات كالدخل غير القانوني، فيجب أن يعطى في شكل صدقة، لكن الفقهاء لم يبينوا قاعدة كيفية حساب نسب الأرباح الجائزة من غير الجائزة، من رأس مال مخلوط أي بعضه يعتمد على الفائدة وبعضه غير ذلك،

هنا نلاحظ أن نغمة المؤلف أصبحت ساخرة عندما يقول بأنه كيف يجب أن تعالج "الفائدة الإسلامية" التي حصلت من عملية المرابحة أو الإجارة (p. 133).

إن المؤلف على حق في نقده على أن التركيز القائم للمؤسسات المالية الإسلامية على إبراز المحرمات، أو نظرة سلبية، والتركيز عليها في التمويل الإسلامي يجب أن يشتمل بالنظرة الإيجابية التي تركز على القيم مثل الاستثمارات التي تراعي محافظة البيئة أو التقنية المحلية، وجدير بالذكر أن الرواد للصيرفة والمالية الإسلامية أكدوا أن طبيعة الصناعة التي تشتغل تحت الروح الإسلامية تستهدف كسب ربح معقول بالاستثمار في سلع وخدمات مميزة ولكن النمط الحالي يظهر أن هناك فجوة بين التنظير والممارسة في التمويل الإسلامي، وهو ما يجب تصحيحه، ويقول الجمل بشكل صحيح، إذا كانت الصناعة تريد أن تنجح في الوصول إلى الطبقة الإسلامية المتوسطة المثقفة

فيجب أن تبتعد أكثر عن هذه العقلية، وتتظاهر قيم أخلاقية ودينية إيجابية التي تروجها (p. 134). وهذا قد يجذب العديد من المستثمرين غير المسلمين أيضًا الذين يشتركون في نفس القيم الأخلاقية والإنسانية.

ويناقش المصنف عمليات الاقتصاد الإسلامية النظرية أيضًا بالاختصار التي أنشأت المؤسسات المالية الإسلامية ويعتبرها كمجرد خطابات، ويعتقد المصنف بأن المالية الإسلامية نشأت في السبعينات في صورة تطبيقية وعملية، والحقيقة أن الجهود العملية في المناطق المختلفة من العالم الإسلامي بدأت في وقت سابق وعلى سبيل المثال في ولاية حيدر آباد في أواخر القرن التاسع عشر وفي الجزء المبكر للقرن العشرين) ,Hamidullah ب.ت.(pp. 74-75)، وفي الهند في أواخر الثلاثينات وأوائل أربعينات القرن العشرين (Bagsiraj, 1423/2003)، وفي ماليزيا ومصر أثناء الستينات (Lewis, pp. 73-103) (Ahmad, 1416/1995 and Algoud, 2001)، والمؤلف يذكر بنفسه ثلاث تجارب الأعمال المصرفية الإسلامية قبل السبعينات (p. 163).

وأيضًا لا يصح القول إن الاقتصاد الإسلامي بدأ بشكل ملحوظ في الخمسينات ويلاحظ أن الكتاب الأول عن الاقتصاد الإسلامي الحديث جاء من قبل عالم هندي الشيخ حفظ الرحمن بعنوان "النظام الاقتصادي للإسلام" باللغة الأردية، أثناء الثلاثينات أعنى قبل عقدين من هذه الفترة، والكتاب الثاني المهم ألفه الشيخ مناظر أحسن جيلاني بعنوان الاقتصاد الإسلامي، أثناء الأربعينات، (أنظر إصلاحي، ٢٠٠٨م).

يقول المؤلف إن إجازة الفائدة المصرفية كربح الشريك غير النشيط على نسبة مئوية ثابتة من رأس المال يحل مشكلة الخطر الأخلاقي والتي كانت الحجة الرئيسة لمجمع البحوث الإسلامية للأزهر الشريف وهو يصادف أيضًا المفهوم القانون اليهودي على القضية (pp: 138-139). أقول إنه يظهر من هذا كأنه يثمن

فتوى الأزهر ولكن يغمض عن شرور الفائدة التي أشار إليها العديد من العلماء الغربيين والاقتصاديين الإسلاميين (على سبيل المثال انظر صديقي ١٩٨٠م)، ولا ينبغي أن ننسى بأنه إذا حدثت فجوة واحدة في سياج التقييد ستظهر فجوات أخرى بمرور الزمن حتى يكون سؤال: هل كان هناك سياج مطلقاً (Don, 12:551) ؟

يرى مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر أن هذا مبني على التراضي ويحمي من الخطر الأخلاقي وهو ليس مدمرًا للعائلة ولا يناقض أي حكم من القرآن والسنة، لكن هذه الفتوى كانت ضد الرأي الذي أخذته المحكمة الشرعية الاستئنافية التابعة للمحكمة العليا بباكستان وهو ما رفضه أيضًا مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جلسته التي عقدها في الدوحة - قطر أثناء ١١-١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣م.

وعارض المجمع الفقهي فتوى الأزهر بقوله إن الفتوى ترى المصرفية التقليدية كاستثمار جائز لكن البنوك محرم عليها الاستثمار في أي أداة ما عدا القروض بالفوائد ومنتجات مالية، واعتبار العلاقة بين المصرف والمودع كأحد وكالة الاستثمار خطأ بل الصحيح إن هذه العلاقة علاقة دائن ومدين وهناك شبه إجماع أن كل أشكال الفائدة المصرفية ربا محرم. وإذا كانت العلاقة اعتبرت كإحدى وكالات الاستثمار (الشراكة غير النشطة) فالمعاملة في المضاربة يجب أن تكون مئوية من الأرباح الكلية وليس نسبة مئوية ثابتة من رأس المال.

ينتقد المصنف قرار المجمع الفقهي على أنه أهمل حجج الخطر الأخلاقي وأبرز فقط مبدأ المغنم والمغرم والربح مع الضمان أو الخطر، ويعترض أيضًا بقوله إن الفقهاء يصرون على تحمل الممول خطر الملكية، وهم في الحقيقة يهملون خطر الائتمان وخطر سعر الفائدة وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى التي قد يتعرض لها الممول عند تقديمه القروض الائتمانية. ويدعي المصنف أن الفقهاء هم أنفسهم ساهموا في السماح للابتكارات المتعددة مثل الوكالة

في المرابحة التي تذهب بخطر الملكية كليًا وهم يبررونها على الخطر الشكلي فقط بدلاً من الخطر الحقيقي لتقديم الائتمان إسلاميًا وما عدا ذلك (p. 146).

على أية حال يبدو أن المؤلف يتبنى منهجًا ثالثًا بين هذين الموقفين المعارضين وحله مصرفية تبادلية (mutuality) وهو قبل أن يقدم حله يلاحظ ويحلل اثنتين من الفتاوى متعارضتين على التأمين وبتحليل هذه الفتاوى يحاول أن يظهر أنه بدلاً من أن تعتبر البنوك الإسلامية كوكيل استثمار للمودعين وبعد ذلك كمستثمر بتقديم تمويل للمستقرضين ينبغي أن يعتبر المودعون بأنفسهم كالمستثمرين الذين يمولون الأنشطة المختلفة لزبائن المصرف، والمصرف يتصرف فقط كوكيل متوسط، وضامن للأطراف الممولة (pp: 156-157)، لكن المشكلة فيه أن الفقهاء الذين هم نشطاء في المصرفية الإسلامية يرفضون الجمع بين الضمان والوكالة، وهكذا بين جناحين معارضين على الودائع المصرفية والعوائد - بين القرض والفائدة من ناحية، وبين الاستثمار والربح من ناحية أخرى - وتوليفا بين الموقفين يقدم المؤلف نموذجًا بديلاً للوكالة وهي مصرفية مبنية على التبادلية التي يصبح فيها المودعون حملة أسهم المصرف الإسلامي (p. 160).

وهكذا يقدم المؤلف هيكل بناء الشركة بديلة للبنوك الإسلامية والتأمين الإسلامي المبنية على التباديلة، ويعطي بعض الأمثلة لمثل هذه المصرفية الإسلامية في كندا والولايات المتحدة وترنداد ولكنها في رأيه قلة لا يمكن لها أن تغير مسار التمويل الإسلامي في تطبيقاته القائمة، وقد أبدى المؤلف امتعاضه بأن التطبيق القائم يسبق التبادل والتكاتف(p. 165).

وعند نقاشه عن إمكانية التبادلية في المصرفية الإسلامية ومميزاتها يصرح المؤلف بأنه في الممارسة الحالية للأعمال المصرفية الإسلامية يتضرر المودع في حساب الاستثمار مرتين حيث إن المدراء يفضلون مصلحة حملة الأسهم، أما المودع في حساب الاستثمار فليس له سيطرة على قرار المصرف وهو يتعرض

دائمًا للخطر الأخلاقي الكبير وهو يتضرر بالنسبة للمودع في المصرف التقليدي الذي يعتبر المودع دائناً للمصرف وله الادعاء الأول على أصول البنك في حالة الإفلاس(p. 166)، فلهذه المشكلة يقدم المؤلف الحل ببناء شركة تبادلية وهو جمع بين الشراكة والدين على جانبي الخصوم والأصول، وهو تركيب تبادلي لمؤسسات التوفير، مثل مصارف التوفير التبادلية واتحاد الائتمان. ويقول المؤلف إن التركيبة المصرفية التبادلية كانت موجودة في الغرب لأكثر بكثير من قرن، لها طرق معروفة جدًا للحكم والتحكم (p. 171).

ويعتقد المؤلف بأن التبادلية ستحل عددًا من المشكلات العالقة في المالية الإسلامية بدون إضافة تكاليف المعاملات القائمة على أجر الفتوى، ويلاحظ أيضًا بأن اتحادات الائتمان المبكرة ومصارف التوفير التبادلية كانت مرتبطة في أوربا وأمريكا الشمالية بالكنائس مباشرة وبمؤسسات دينية أخرى التي حاولت تجنب الربا بتزويد القروض في النسب الرخيصة إلى أعضاء الجالية ومنع الاستغلال بتقديم القروض الربوية (p. 173).

ويرى المؤلف أن التكافل التعاوني الإسلامي أحرى أن يقام على أساس التبادلية بمقتضى سطحية المصطلح، ولكن الصناعة اتخذت فكرة للتبادلية في الأعمال المصرفية والتأمين الإسلامي وهو يدعي أن التبادلية الحقيقية تستطيع أن تلعب دورًا مهمًا في إعادة تعريف العلامة التجارية الإسلامية للتمويل الإسلامي (p. 174).

ويناشد المؤلف بإعادة تعريف المالية لأن النموذج السائد للتمويل الإسلامي غير قابل للاستمرار وخطير أيضًا، وقد أوضح كيف أن بعض المعاملات التي كان ينظر إليها على أنها يستحيل الاقتراب منها، لإحداث منتجات مالية تم العمل على تقديمها في السنوات الأخيرة.

كما يتناول المؤلف أيضًا أدوات صناديق التحوط القائمة في رأيه على نموذج مقدم من الباحثين عن الريع. يكتنفها الغموض وقلة الشفافية، وحتى طرق الفحص المستخدمة لإقرار أي أسهم يمكن أن تمثل الأصول التحتية تبقى سرية وامتلاكية (p. 180).

يجد المؤلف أن الفجوة بين الممارسات المالية الإسلامية والتقليدية تتقلص وهذا يجعل معوقات الدخول قابلة للتجاوز بسهولة، وهذا هو سبب أن مؤسسات مالية محلية في العالم الإسلامي تواجه منافسة شديدة ومتزايدة من البنوك الدولية المتعددة الجنسية، ويعتقد المؤلف أن الأجور الكلية من نموذج التحكيم والفتوى الشرعية ستخف عندما يحاول المنافسون أن ينقروا هذه السوق المربحة أكثر فأكثر (p. 182)، ومما لا شك فيه أن هؤلاء اللاعبين الكبار لا يكون لهم أي تأثير ملموس على اقتصاد وتنمية اجتماعية للسكان المحليين، ولهذا يقترح المؤلف إنشاء شبكة مالية تبادلية في المسجد، لتلبية الحاجات المالية الصغيرة المحلية.

إن الكتاب موثق جدًا، ولكنه في بعض المناسبات فاتت الإشارة للمرجع، مثلاً قوله "إن المفتي أبو السعود أعطى رخصة للإقراض بالفائدة" (p. 139, 212)، وذكره "أن الصحابة فضلوا إقراض النقود مرارًا وتكرارًا على إنفاقها في الصدقة" ولم يذكر أي مرجع (p. 57).

وقبل النهاية ينبغي أن يذكر أن الكتاب (Islamic Finance: Law, Economics, and Practice) *التمويل الإسلامي: قانون، اقتصاد، وممارسة* للأستاذ محمود الجمل وإن كان مملوءًا بالنقد على التمويل الإسلامي وسلوك هيئات الرقابة الشرعية، وإثارة قضايا نزاعية مختلفة فإن الكتاب يستحق أن يقرأ باعتناء وجدية، لأن معظم هذه القضايا ورد ذكرها أصبحت موضع نقاش من قبل العديد من الجهات حتى من قبل تطبيقيين غربيين وهذا ما يشير إلى أن التمويل الإسلامي يحتاج إلى الإصلاح والتحسين، إن ميزة الجمل أو عيبه أنه

جمع هذه النقاط كلها في كتاب واحد وفي مكان واحد، فكما يقول المثل العربي، صديقك من يدل على عيوبك، فالمؤلف يقدم لنا أمورًا كثيرة تقتضي أن نحاسب أنفسنا ونفكر كيف ومن أين جاء الخلل في صناعة المالية الإسلامية والتأمين الإسلامي، وكيف يمكن إصلاحها وسد ثغرتها.

وبعد مراجعتي لكتاب الجمل عثرت على رسالة قصيرة له على الإنترنت يقول فيها إنه اعتنى بأعمال المصرفية الإسلامية أولاً عندما ظهرت في مصر إثناء التحاقه بالكلية ١٩٧٩ – ١٩٨٢م، ثم بدأ يشتغل بها في منتصف التسعينات، وبأكثر شدة بعد توليه رئاسة الكرسي في الاقتصاد الإسلامي والمالية والإدارة في جامعة رايس، ويصرح أنه في هذه السنوات لاحظ أن المشاركين في هذه الصناعة يمرون بأربع خطوات رئيسة في شكل دائري وهي: طوباوية (Utopianism)، ارتباط (Engagement)، خيبة أمل (Disenchantment)، تبرير (Justification). ثم العودة إلى الخطوة الأولى (Back to step 1).

وأخيرًا يقرر المؤلف فصل نفسه عن الصناعة، لأن هذه الممارسة كلها في رأيه متفككة وينصح الآخرين أن يبتعدوا عنها، فمثلاً عندما استشاره أحد الشبان حول حصوله على شهادة عليا في التمويل الإسلامي والالتحاق بالصناعة المالية الإسلامية، بين له الخطوات الأربع وقال إن انشغاله فيها إما يقوده إلى الانتخاب والفساد إذا بقي فيها بكل التبريرات المتفككة، أو إلى إحباط وضعف معنوي وتحرر نهائي. وحيث كلا الخيارين غير ملائم ينصح الواردين الجدد الابتعاد عنه والحفاظ على المسافة بينه وبينها.

وبالله التوفيق وهو يهدى إلى سبيل الرشاد.

المراجع

إصلاحي، عبد العظيم (٢٠٠٨م) مساهمة علماء الهند في الاقتصاد الإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين. حوار الأربعاء ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٧/٢٠٠٨م)، ص ٢٠٨-٢٢٠.

http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar rbeaa/abs/239/Islahi.pdf

الأعظمي، محمد مصطفى (١٣٩٧هـ) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الرياض: مطابع الرياض.

Ahmad, Ausaf (1416/1995) Contemporary Experience of Islamic Banks: A Survey, in: Fahim Khan (Ed.), *Islamic Financial Institutions*, Jeddah IRTI/IDB, pp. 73-103.

Bagsiraj, M.G.I. (1423/2003) *Islamic Financial Institutions of India*, Jeddah, Scientific Publication Center, King Abdulaziz University.

Don, J., (1967) "Usury" *Encyclopaedia of Religion and Ethics*, New York, Charles Scribers, Vol. 12, p. 551.

Hamidullah, Muhammad "Haiderabad's Contribution to Islamic Economics" *Die Welt des Islams*, IV; pp. 74-75).

Lewis, Marvyn K. and **Algoud, Latifa M.** (2001) *Islamic Banking*, Chelteham, UK and Northampton, USA, Edward Elgar.

Perry, Glenn E. (1983), *The Middle East*, New Jersey**,** Prentice-Hall.

Siddiqi, M.N. (1980) *Rationale of Islamic Banking*, Jeddah, International Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University.

الأربعاء ١٤٣١/٣/١٧هـ — **أ. د. عبدالعظيم إصلاحي**

٢٠١٠/٣/٣م

Review of the Book

Islamic Finance: Law, Economics, and Practice
Mahmoud A. El-Gamal

Review by: Prof. Dr. A. Islahi
Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. This is a review of the book entitled *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice* by Dr. Mahmoud El-Gamal. It is full of criticism on Islamic banking and finance and the role of Shar`iah Supervisory Board. However, in spite of having many controversial issues, it makes a serious reading especially for those who are involved in consultancy and Shari`ah supervisory services. Especially his proposal of mutuality-based financial institution deserves serious consideration.

عرض كتاب: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية

تأليف الدكتور إبراهيم عبد الحليم عباده

المستخلص: نسعى من خلال هذه الورقة، عرض كتاب "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية" للدكتور إبراهيم عبد الحليم عباده، حيث عرفنا بالكتاب، وعرضنا أهم الأفكار التي وردت في الكتاب، ثم ختمنا ذكر بعض الملاحظات التي تتعلق بالجانب المنهجي، وأخرى بالنتائج المتوصل إليها. ومن خلال المراجعة وجدنا أن النموذج المقترح يتميز بالوضوح لإعتماده على مؤشرات قابلة للقياس، بالإضافة إلى اقتراح مؤشرات لقياس السلامة الشرعية يمكن إعتمادها في تقييم جميع البنوك الإسلامية، من طرف كل الأشخاص المهتمين بالبنوك الإسلامية، وبعيدة عن كل التقديرات الشخصية.

تمهيـــد:

تعتبر مؤشرات أداء البنوك الإسلامية موضوعا بالغ الأهمية وخاصة في الوقت الراهن بعد مضي ما يقارب خمسين سنة من نشأتها (ابتداءً من تجربة بنوك الادخار بمصر ١٩٦٣م)، حيث تحتاج إلى تقييم تجربتها لمعرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذلك مجموعة من المعايير والمؤشرات والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، وكما هو معلوم في أدبيات الصيرفة التقليدية فإن هناك العديد من الأدوات والطرق لتقييم أداء المؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، وبالتالي السؤال المطروح هو: هل تعتبر المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك التقليدية كافية لتقييم أداء البنوك الإسلامية، أم أن الأمر يتطلب إضافة مؤشرات جديدة تتوافق مع الطبيعة المميزة للمصرفية الإسلامية؟

١ - التعريف بالكتاب وأهدافه

يتمثل الكتاب في رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك بالأردن سنة ٢٠٠٧م، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، نشر دار النفائس بالأردن سنة ٢٠٠٨م.

يحتوي الكتاب على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، جاء الفصل الأول تحت عنوان الأساس النظري للبنوك الإسلامية، والفصل الثاني تحت عنوان عوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها، والفصل الثالث مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية على المستوى النظري، أما الفصل الرابع فتمثل في تطبيقات نموذج مؤشرات أداء البنوك الإسلامية، متبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

٢ - تقديم لأهم المحتويات

تطرق الكاتب في الفصل الأول إلى **الأساس النظري للبنوك الإسلامية،** فتناول تعريف البنوك الإسلامية وأسس عملها وخصائص التمويل المصرفي الإسلامي ثم أهداف البنوك الإسلامية، فذكر العديد من التعاريف لعدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ثم خلص إلى أن البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط شرعية بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات طابع تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز السلامة الشرعية"، كما اعتبر الباحث أن هناك أربعة أسس تستند إليها البنوك الإسلامية تتمثل في الأساس العقدي بمعنى أنها تستمد مبادئها من العقيدة القائمة على الاستخلاف، وأساس المشاركة واستبعاد التعامل بالفائدة، وأساس المحافظة على المال وتنميته، وكذلك الأساس الاجتماعي الذي يعتبره الباحث أهم ما يميز المصرفية الإسلامية.

أما بالنسبة لخصائص التمويل المصرفي الإسلامي فقد حصرها الكاتب في ثلاث خصائص تمثلت الخاصية الأولى في الوساطة على أساس المشاركة من خلال قاعدة الغنم بالغرم، أما الخاصية الثانية فتمثلت في الطبيعة الاستثمارية لصيغ التمويل الإسلامي ويذكر على أنها ذات طابع استثماري أكثر منه تجاري مبررا ذلك باهتمام التمويل الإسلامي بجدوى مشروعية الاستثمار بينما يهتم التمويل التقليدي بالضمانات المالية، وأما الخاصية الثالثة فتتمثل في البعد الاقتصادي والاجتماعي للتمويل، والتي تتأتى في رأي الكاتب من خلال إلغاء الكلفة العقدية على الاستثمار بسبب إلغاء عنصر الفائدة، وكذلك توجيه الموارد المالية وفق اعتبارات العدالة والكفاءة اللذين يعتبرهما شرطا التمويل الإسلامي.

وأما بالنسبة لأهداف البنوك الإسلامية، تناولها الباحث في ستة عناصر، أولا مشروعية كافة المعاملات والصيغ، وذلك من خلال القيام بالأعمال والخدمات المصرفية وفق ضوابط المشروعية، وثانيا الحفاظ على رأس المال من خلال وضع خطوط حمراء واضحة لا يمكن تجاوزها في درجة المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية، وثالثا تحقيق معدل مرتفع من الأرباح في ظل الممارسة الإسلامية مع مراعاة المنفعة الاجتماعية للاستثمار، حيث يعد تحقيق معدل الربح من أهم الأهداف لأي مؤسسة استثمارية بالإضافة إلى أخذ البنك بعين الاعتبار بعد الرفاهية الاجتماعية، ورابعا المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العمل على توظيف الأموال في قطاعات تنموية وبصيغ استثمارية مثل المشاركة والمضاربة، وخامسا المساهمة في الربحية الاجتماعية من خلال تجميع وتوزيع الزكاة لأموالها وأموال عملائها، وتفعيل القروض الحسنة لأغراض اجتماعية مثل الخدمات الصحية، والتعليم وسداد الديون، وغير ذلك مما يدخل في تحقيق هدف التكافل الاجتماعي، وأخيرا إرضاء الجمهور وتوفير البدائل المصرفية الشرعية المناسبة، وذلك بالاعتماد على المفهوم الحديث للتسويق الذي يركز على إرضاء

العملاء الحاليين والمحتملين، وأيضا بتوظيف فعال لمفهوم الهندسة المالية وابتكار المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية.

وتناول المؤلف في الفصل الثاني **عوامل نجاح البنوك الإسلامية** ومعايير أدائها حيث أبرز أربعة عوامل تساهم في نجاح البنوك الإسلامية، يمكن تمثيلها في الشكل التالي:



الشكل رقم (١): عوامل نجاح البنوك الإسلامية

واعتبر العامل الشرعي أهم ما يميز المصرفية الإسلامية، لأنه يتعلق بتحقيق البنوك الإسلامية لما تنفرد به، ويرى أن العقبة الأساسية التي تواجه البنوك الإسلامية اليوم هي مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه المصرفية الإسلامية، مبرزا بذلك الدور الحيوي الذي يجب أن تقوم به هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق معيار السلامة الشرعية ومن ثم المساهمة في نجاح البنوك الإسلامية.

أما فيما يخص العامل المصرفي، ذكر الباحث خمسة عناصر يمكن التركيز عليها لنجاح البنوك الإسلامية وهي:

١- كفاءة التسويق المصرفي من خلال استعمال التوجه الاجتماعي للتسويق.

٢- كفاءة إدارة الهندسة المالية والتي تأتي من خلال قدرة البنوك الإسلامية على ابتكار الأدوات الاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة.

٣- كفاءة إدارة المخاطر والتي تبرز من خلال معالجة قضية كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل ومدى توافقها مع المصرفية الإسلامية.

٤- كفاءة إدارة الربحية.

٥- كفاءة إدارة السيولة من خلال الكفاءة في إدارة الودائع الاستثمارية التي تميز المصرفية الإسلامية.

وأما **العامل الاقتصادي** فيرى الكاتب أن استغلال هذا العامل في نجاح البنوك الإسلامية يكون باعتماده على صيغ المشاركة ذات الطابع الاستثماري بالإضافة إلى توجه المصارف الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة التي تساهم في تمويل جميع القطاعات والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدول، وأما فيما يخص العامل الاجتماعي، يرى الباحث أن من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو تبنيها للجانب الاجتماعي المنبثق أساسا من مبدأ الاستخلاف.

وتعرض الكاتب في الفصل الثالث إلى **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** على المستوى النظري، حيث صنفها حسب العوامل التي تساهم في نجاح البنوك الإسلامية، إلى مؤشرات لتقييم الأداء الشرعي ومؤشرات لتقييم الأداء المصرفي ومؤشرات لتقييم الأداء الاقتصادي وأخيرا مؤشرات لتقييم الأداء الاجتماعي، فأما بالنسبة لتقييم أداء البنوك الإسلامية من الجانب الشرعي، اقترح الكاتب أن يكون التقييم منصبا على هيئات الرقابة الشرعية، حيث يعكس أداء هذه الهيئات أداء البنك الإسلامي من هذا الجانب، ويذكر في ذلك أربعة مؤشرات لقياس فعالية هيئات الرقابة الشرعية، وهي:

١- **المؤشر الأول**: يتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية من عدم وجودها.

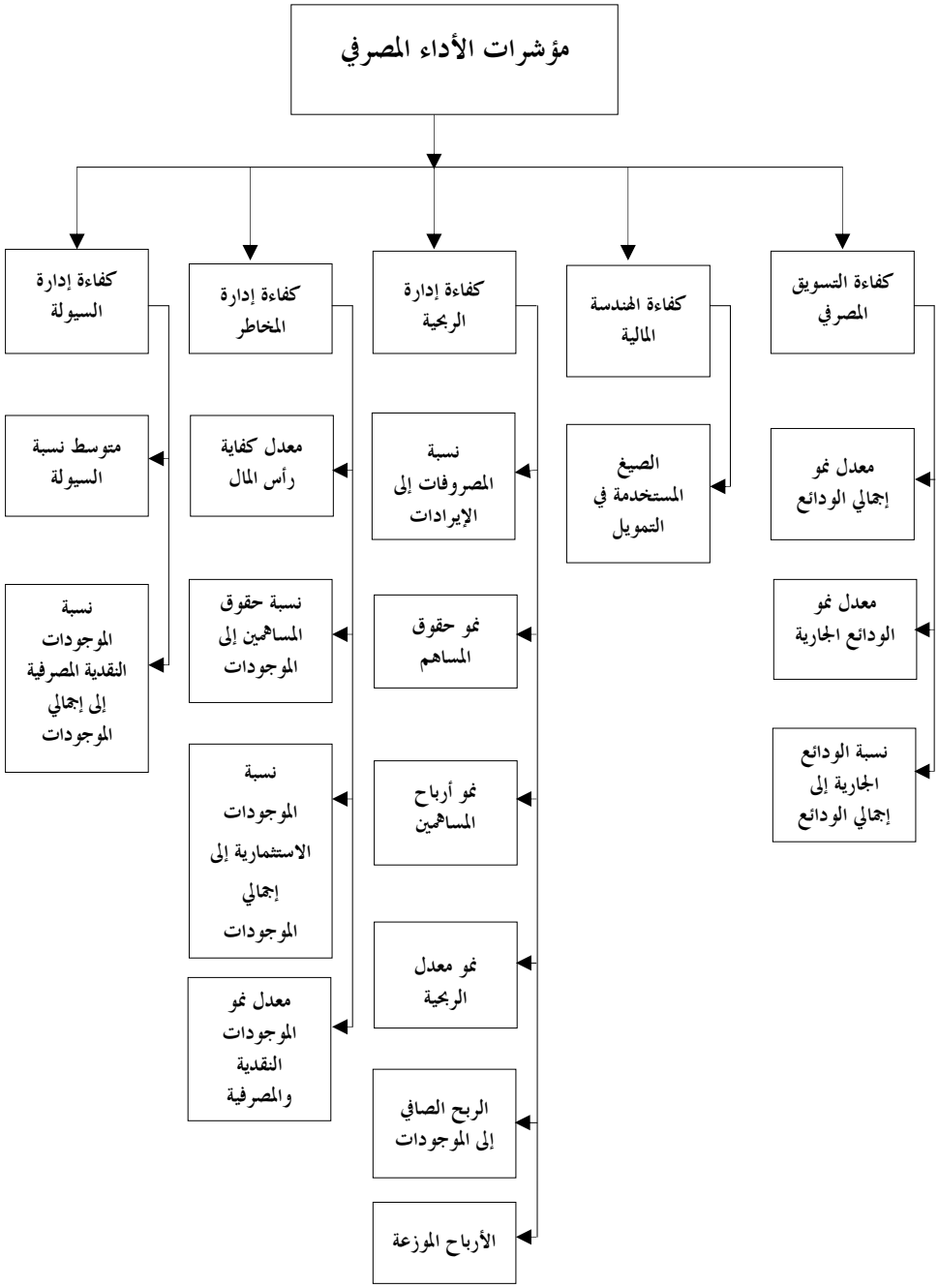
٢- **المؤشر الثاني**: يتمثل في عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، حيث يرى الباحث أنه كلما زاد عدد أعضاء الهيئة زادت قوة القرارات والفتاوى الصادرة عنها،

٣- **المؤشر الثالث**: يتمثل في شكل هيئة الرقابة الشرعية حيث توجد عدة أشكال لهيئات الرقابة الشرعية، منها على شكل مستشار شرعي، يستشار في بعض المعاملات ولا علاقة له بالتنفيذ، ومنها على شكل هيئة تابعة للبنك المركزي، وأخرى بشكل هيئة مستقلة داخل البنك تابعة للجمعية العمومية للمساهمين، وأخرى بشكل مراقب شرعي واحد تابع للبنك، وأخرى بشكل جهاز رقابي شرعي متكامل غير تابع للجمعية العمومية للمساهمين، فيه أعضاء للفتوى وأعضاء مستشارون وأعضاء آخرون للتدقيق والمراجعة، وآخرين للرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى رئيس الهيئة ومقررها، وأقرب ما يكون من هذا الشكل هو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي،

٤- **المؤشر الرابع**: فيتمثل في مدى استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن إدارة البنك في اتخاذ قراراتها، ويتم تقييم ذلك من خلال دراسة الآلية التي يتم بها اختيار وتعيين أعضاء الهيئات، أي هل يتم التعيين من طرف مجلس الإدارة مثل بنك التمويل المصري السعودي، أو من طرف جهة خارجية مثل بنك البحرين الإسلامي، حيث يعين وزير العدل هذه الهيئة، أو من طرف البنوك المركزية، أو من طرف الجمعية العمومية للمساهمين مثل البنك الإسلامي لغرب السودان، وكذلك دراسة مصدر مكافأة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، إذ تؤثر بشكل كبير على استقلالية الهيئات في اتخاذ القرارات وإصدار الفتاوى، حيث توجد علاقة طردية بين استقلالية الهيئة

ومصداقية الفتوى، فكلما كانت الهيئة مستقلة عن إدارة البنك في قضية التعيين أو المكافأة زادت درجة مصداقية الفتوى الصادرة عن الهيئة، وعلى هذا الأساس يقترح العديد من الباحثين أن تقدم مكافأة هيئات الرقابة الشرعية من طرف مؤسسات دولية مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، أو من أموال الأوقاف العامة.

وأما بالنسبة **لمؤشرات الأداء المصرفي**، يبرز الكاتب مجموعة من النسب المالية المعتمدة في أدبيات تقييم أداء البنوك، حيث يقسمها حسب هدف التقييم إلى مجموعة من المؤشرات والنسب، نسب لتقييم كفاءة التسويق المصرفي ونسب لتقييم كفاءة الهندسة المالية ونسب لتقييم كفاءة إدارة الربحية ونسب لتقييم كفاءة إدارة المخاطر ونسب لتقييم كفاية رأس المال ونسب لتقييم إدارة السيولة ويمكن توضيح هذه النسب من خلال الشكل التالي:



شكل (٢). مؤشرات الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية

وأما **مؤشرات الأداء الاقتصادي**، فيوضح الكاتب أن تقييم أداء البنوك الإسلامية من الجانب الاقتصادي يتم من خلال الاعتماد على أهم النسب التي تبرز حجم ومقدار مساهمة البنوك الإسلامية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة بشكل خاص وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يتمثل المؤشر الأول في نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية وهو مدى مساهمة البنك في تمويل القطاعات التنموية، ويتمثل المؤشر الثاني في نسبة التمويل المتوسط والطويل الأجل والمؤشر الثالث في نسبة توظيف صيغ المشاركة والمضاربة، والتي تعكس مدى اعتماد البنوك الإسلامية على الصيغ الاستثمارية في توظيف أموالها، أما المؤشر الرابع فيتعلق بنسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والتي تظهر مدى مساهمة البنك الإسلامي في تمويل تلك المشروعات التي تؤثر بشكل مباشر في نمو الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة البطالة.

وأما **مؤشرات الأداء الاجتماعي**، فيطرحها أيضا الباحث من خلال مجموعة من النسب تسمح بقياس مساهمة البنك الإسلامي في التنمية الاجتماعية، والمتمثلة في نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية والتي تعكس الدور الذي يمكن أن تسهم به البنوك الإسلامية في مجال الزكاة، فارتفاع هذه النسبة يعني مساهمة البنك في تحقيق الأمان الاجتماعي، وكذلك مؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية، وأخيرا نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية، حيث تعد القروض الحسنة من أهم البنود الاجتماعية التي تعكس مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

٤- نموذج مقترح لمؤشرات أداء البنوك الإسلامية

قام المؤلف بتصميم نموذج مقترح لقياس أداء البنوك الإسلامية، وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، ويتضمن النموذج المقترح في مساره العمودي ثلاثة بنود ويمكن تمثيل النموذج المقترح في الشكل التالي:


النموذج المقترح لتقييم أداء البنوك الإسلامية
البند الأول: الأهداف
البند الثاني: المعايير
البند الثالث: المؤشرات
مشروعية كافة المعاملات والصيغ
إرضاء الجمهور وتوفير البدائل المصرفية المناسبة والشرعية
تحقيق أعلى معدل من الربح الممكن في ظل المنافسة
الحفاظ على رأس المال
مدى إسهام البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
السلامة الشرعية
كفاءة التسويق المصرفي + كفاءة الهندسة المالية
كفاءة إدارة الربحية
إدارة المخاطر+كفاية رأس المال+إدارة السيولة
إسهام البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
وجود رقابة شرعية
معدل نمو إجمالي الودائع
نسبة المصروفات إلى الإيرادات
معدل كفاية رأس المال
نسبة رأس المال المخاطر
عدد أعضاء رقابة شرعية
معدل نمو الودائع الجارية
نمو حقوق المساهمين
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات
نسبة التمويل الموجه نحو القطاعات التنموية
مدى استقلاليتها من خلال آليات التعيين ومصدر المكافأة
نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع
نمو أرباح المساهمين
معدل نمو الموجودات
نسبة التمويل المتوسط والطويل
عدد صيغ التوظيف غير الحائزة على اتفاق فقهي
الصيغ المستخدمة في التمويل
نمو معدل الربحية
متوسط نسبة السيولة النقدية
الصيغ المستخدمة في التمويل
الربح الصافي إلى الموجودات
نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات
نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية
الأرباح الموزعة
نسبة الموجودات النقدية المصرفية إلى إجمالي الموجودات
نسبة الصدقات والتبرعات إلى حقوق الملكية
الربح الصافي إلى الموجودات
معدل تطور الموجودات النقدية والمصرفية
نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية

ويمكن إعداد النتائج المتوصل إليها من خلال إعتماد النموذج المقترح من خلال الجدول التالي:

الهدف:.....

المعيار:.....

المؤشرات	البنك أ	البنك ب	البنك ج	البند د	البنك هـ
مؤشر 1					
مؤشر 2					
مؤشر 3					
مؤشر n					

حيث يحدد في السطر الأول من الجدول هدف البنك الإسلامي المراد تحقيقه ويتضمن السطر الثاني المعيار المعتمد في تقييم الأداء بينما يتضمن السطر الثالث أسماء البنوك المراد تقييم أدائها،أما باقي الأسطر فتوضع فيهم النتائج المحصل عليها من خلال حساب المؤشرات بالنسبة لكل بنك.

من خلال عرض النموذج المقترح الذي حاولت تلخيصه في تمثيل بياني يسهل على القارئ معرفة جميع العناصر المكونة للنموذج والتي تحتوي أساسا على أهداف المصارف الإسلامية والمعايير والمؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء وكذلك النتائج المتوصل إليها، نجد أن هذا النموذج المقترح مقارنة بالنماذج الأخرى يتميز بنقطتين أساسيتين:

- وضوح النموذج من خلال اعتماده على مؤشرات قابلة للقياس، ومن ثم تؤدي إلى نتائج أكثر موضوعية.
- وضع مؤشرات لقياس السلامة الشرعية يمكن إعتمادها في تقييم جميع البنوك الإسلامية، من طرف كل الأشخاص المهتمين بالبنوك الإسلامية، وبعيدة عن كل التقديرات الشخصية.

٥- نتائج تطبيق النموذج المقترح

قام الكاتب بتطبيق النموذج على خمسة بنوك إسلامية تمثلت في البنك الإسلامي الأردني، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، والبنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن، وذلك لمدة سبع سنوات من سنة ١٩٩٩م- إلى سنة ٢٠٠٥م، وذكر أن الغرض من تطبيق النموذج على هذه البنوك هو اختبار مدى صلاحية النموذج وإمكانية تطبيقه بالإضافة إلى تقييم أداء بنوك العينة المختارة.

فيما يخص **تقييم السلامة الشرعية** لمعاملات البنوك، استخدم الكاتب مؤشرين تمثلا في وجود هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها، حيث تراوح عدد الأعضاء بين ثلاثة و أربعة، ويرى أن هذا العدد جيد لمصداقية القرارات والفتاوى، كما ذكر أن هيئات الرقابة الشرعية تعاني نوع من القصور ناتج عن نقص في العلماء الذين يجمعون بين التخصص الشرعي والتخصص المالي والمحاسبي، كما خلص إلى أن وظيفة الرقابة الشرعية ليست مجرد الإفتاء والإجابة على التساؤلات وحسب، إنما وظيفتها تتعلق بالتدخل عند حدوث اختلال في العمل المصرفي وأن تقدم البدائل الشرعية، وأن تستبق الأمور فتضع صيغا ووسائل تتفق وأحكام الشريعة، كما يشير الكتاب أيضا إلى ضرورة إبراز البنوك الإسلامية الدور الذي يمكن إتاحته لهيئات الرقابة الشرعية، وإدراجها ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف مثلها مثل الرقابة المالية والإدارية، ويرى الباحث أيضا ضرورة الفصل بين هيئات الرقابة الشرعية وهيئات إصدار الفتوى، حيث يكون للرقابة الشرعية إدارتها والفتوى إدارتها.

وفيما يتعلق بتقييم **الأداء المصرفي**، توصل الباحث إلى أن مستوى التسويق المصرفي لم يصل إلى المستوى المطلوب، وكذلك بالنسبة لكفاءة الهندسة المالية من حيث ابتكار المنتجات الجديدة، كما توصل إلى أن هناك تفاوت كبير في كفاءة

تكاليف وكفاءة الأرباح وكفاية رأس المال وإدارة السيولة وإدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية وأن بنك دبي الإسلامي يحتل المرتبة الأولى.

أما فيما يخص تقييم **الأداء الاقتصادي**، أظهرت الدراسة أن مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية كانت ضئيلة، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركات والمضاربات (١٠٪)، سوى بنك دبي الإسلامي إذ بلغت (٢٨٪)، ولم تتجاوز مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية نسبة (١١٪)، وتراوحت نسبة التمويل المتوسط والطويل الأجل بين (١٠٪)، و(٤٠٪)، ولم تتجاوز نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمال التمويل (٠,٠٦٢٪)، وهذا ما يدل على أن البنوك الإسلامية انحرفت عن المسار الذي نظرت من مساهمتها قي التنمية الاقتصادية بتبنيها الصيغ الاستثمارية من مشاركة ومضاربة.

وأما فيما يخص تقييم **الأداء الاجتماعي**، أظهرت النتائج أن نسبة الزكاة في البنوك الإسلامية لم تتجاوز (١٪)، أي أنها لم تصل حتى ربع العشر المفروض في الشريعة الإسلامية، وذلك بسبب تخفيض المبالغ الواجب في حقها الزكاة، أن نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية لم تتجاوز (٠,٠٤٪)، وهي تعتبر نسبة ضئيلة جدا مقارنة بعطاء بعض الشركات الغربية للخدمات الإنسانية والاجتماعية في بلادها، كما أن نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية لم تتجاوز نسبة (١٪) باستثناء البنك الإسلامي الأردني بنسبة (٧٪)، وبالتالي على ضوء هذه النتائج يرى الباحث أن البنوك الإسلامية لم تكن بمستوى ما نظرت له في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

٦ - ملاحظات

- لم يتعرض الباحث إلى مداخل تقييم الأداء التي تجمع بين القياس المالي وغير المالي والمتمثلة أساسا في:[1] مدخل أصحاب المصالح، مدخل لوحة القيادة، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، مدخل التميز في الأعمال ومدخل بطاقة الأهداف الموزونة، وربما يعد مدخل بطاقة الأهداف الموزونة أحد أهم الأدوات الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس نشاطات ومستوى أداء المنظمة وإستراتيجيتها الموضوعة، وهي تهدف إلى تطوير مقاييس جديدة تستند في فلسفتها إلى أربعة عناصر أساسية:

- المنظور المالي؛
- منظور العملاء؛
- منظور العمليات الداخلية؛
- منظور التعلم والنمو.

كما تعد بطاقة الأهداف الموزونة إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي تستند إلى فلسفة واضحة في تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمنظمة وقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، وبالتالي فبطاقة الأهداف الموزونة ما هي إلا ترجمة للأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء التي تجيب على الأسئلة التالية:

- للنجاح ماليا، كيف يجب أن نظهر أمام المستثمرين وحملة الأسهم؟
- لتحقيق رؤية منظمة الأعمال، كيف يجب أن تظهر المنظمة أمام عملائها؟
- لإرضاء المستثمرين والعملاء، ما هي العمليات الداخلية التي يجب أن تتميز بها المنظمة؟

(1) Kaplan R.S. et Norton D.P., Le Tableau de Bord Prospectif : **Un système de pilotage de la performance**, Editions d'Organisation, Paris, 1999, p.159.

- لتحقيق رؤية المنظمة، ما هي سبل المحافظة على قدرات المنظمة للتغيير والتحسين؟

- لم يضع الكاتب خلاصة لكل فصل، حيث أعتقد أن منهجية كتابة الرسائل العلمية تستوجب وجود خلاصة لكل فصل تسهل للقارئ معرفة النتائج المتوصل إليها في كل فصل.

- لم يحاول الباحث التمييز بين القياس المالي المعبر عنه بالوحدات النقدية أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح، قيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق والقياس غير المالي المعبر عنه بوحدات غير مالية مثل عدد الشكاوي ونسبة إرضاء العميل وجودة الخدمة في تقييم الأداء.

- لم يميز الكاتب بوضوح بين بعض المصطلحات الأساسية مثل الكفاءة والفعالية والفاعلية، وكان يستعملها بنفس المفهوم تارة ويذكرها بمعنى مختلف تارة أخرى فمثلا جاء في عبارة في الصفحة ٩٩ العبارة التالية: "لتحقيق كفاءة تسويقية فاعلة ينبغي..."، حيث ذكر الكفاءة والفاعلية بمعنى مختلف في حين أن الفاعلية والكفاءة واحد، ويمكن القول أن:

- الكفاءة هي الفاعلية وتتمثل في استغلال الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة بأقل التكاليف،
- الفعالية تتمثل تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات المستخدمة.
- الأداء الجيد= الكفاءة + الفعالية.

المصطلح بالعربية	المصطلح بالفرنسية	المصطلح بالإنجليزية
الكفاءة (الفاعلية)	Efficience	Efficiency
الفعالية	Efficacité	Effectiveness
الأداء	Performance	Performance

- ذكر الباحث أهم معوقات هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية أنه يتمثل في تداخل الاختصاصات مع الإدارة، ولكن لم يوضح الكتاب بالشكل الكافي كيف ذلك، وبدت الفكرى غامضة .

- اعتمد الباحث من خلال تقييمه للأداء الشرعي للمصرف الإسلامية محل الدراسة، على مؤشرين فقط عوض خمس مؤشرات وردت في النموذج المقترح، وهي وجود هيئة رقابة شرعية من عدم وجودها، وعدد أعضاء الهيئة، وعلى هذا الأساس خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج تم ذكرها سابقا (الصفحة رقم: ١٠ من الورقة)، تتضح أنها نتائج عامة، لم يتم استنتاجها من خلال الدراسة الميدانية.

- من خلال عرض الباحث للدراسات السابقة ركز فقط على الدراسات باللغة العربية ولم يذكر أي دراسة سابقة تناولت الموضع باللغة الإنجليزية، في حين أن هناك عدد كبير من الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية اهتمت بالموضوع.

- لم يلتزم الكاتب بمنهجية موحدة في ترقيم عناصر البحث مما أدى إلى تداخلها في كثير من الحالات وإلى صعوبة القراءة وتتبع خطوات البحث في بعض الأحيان، حيث كان يتبع في في بعض الأحيان التسلسل التالي : (المطلب، أولا، ١،...، مثل:ص ص: ١٢٨ - ١٤٧)، ثم يتبع في بعض الأحيان التسلسل التالي: (المطلب، الفرع، أولا، ١،...، مثل: ص ص: ١٤٨-١٥٦).

خاتمة

في ختام هذا العرض يمكن أن أقول أن هذا الكتاب يعتبر إضافة جديدة لمكتبة الاقتصاد الإسلامي، حيث تناول موضوعا بالغ الأهمية، تضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تسهل عملية تقييم أداء البنوك الإسلامية، باعتبارها مؤشرات قابلة للقياس والتطبيق، مما يعطي مصداقية أكثر للنتائج المتوصل إليها، ودقة في إصدار الآراء والأحكام على مدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئها الأساسية، بالإضافة إلى إمكانية معرفة الإختلالات الموجودة في أدائها بشكل واضح ودقيق، ومن ثم وضع السياسات والإستراتيجيات والحلول المناسبة لذلك.

ويتضح كذلك من خلال قراءة هذا الكتاب أن إصدار الأحكام على أداء البنوك الإسلامية يتطلب دراسات تطبيقية تستكشف الواقع العملي لهذه المصارف، وأخص بالذكر السلامة الشرعية، حيث يتضح جليا ضرورة إيجاد معايير واضحة وقابلة للقياس لتقييم أهم جانب يميز المصرفية الإسلامية عن التقليدية.

عرض: أ. شوقي عاشور بورقبة

أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر

Chawki62000@yahoo.fr

Book Review: Performance Indicators in the Ibrahim Abdel-Halim Abada Islamic Banks

Reviewed by: Chaouki Bourakba
Assistant Professor, Faculty of Economic and Management
Ferhat Abbas University-Setif-Algeria

Chawki62000@yahoo.fr

Abstract. The objective of this paper is to review a book titled "performance indicators in Islamic banks", authored by *Ibrahim Abdel Halim Abada*. The main ideas contained in the book are presented, then some observations regarding the methodological side and the results obtained in this book are mentioned. From the carried out review, the proposed model is characterized by clarity through the adoption of measurable indicators. In addition, the proposed indicators to measure shariaa compliance can be adopted in the evaluation of all Islamic banks, due to their objectivity.

التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي

مقدمة عامة:

أ- **تمهيد**: كانت ولازالت المجتمعات تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية[١] من أجل الحصول على مستويات مرغوب فيها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك المجتمعات المصنفة ضمن الدول النامية[٢]، وفي هذا الإطار وقع جدل حاد حول المفاهيم الحديثة لرأس المال، العمل، الاستثمار والتنمية.

وما يلاحظ بالنسبة للبلدان النامية في محاولاتها التنموية، التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج، أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لمدلول المعادل الاجتماعي والتراكيب الذهنية، متجاهلين في ذلك بأن الأفكار ليست من طبيعتها الحياد، وقد دلت دراسات تجريبية[٣] أجريت في بعض الدول على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه مفهوم الاقتصادي عند محور الصناعة ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، ظل عند

---

(١) نقصد بالتنمية هنا المصطلح المقابل لـــ:(development) باللغة الانجليزية، ونعني بهـــذا عملية نقل المجتمع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناشئ، إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم. بينما نقصد بالنمو المصطلح المقابل لـــ(Growth) وهو يعني تطور الكميات الاقتصادية المجمعة ضمن مرحلة طويلة.

(٢) استعملنا مصطلح البلدان النامية لأنه هو المتداول حاليا بدلا من المصطلحات التي كانت مستعملة سابقا مثل البلدان النامية والبلدان المتخلفة.

(٣) انظر شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الفـــصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١م.

محور المواد الأولية على عكس من ذلك، فلم تضع نظرية اقتصادية خاصة، وباتت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي مقلدة للأفكار وتقف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث، ليبقى التخلف مستمرا بل متزايدا في بعض البلدان.

ب – مشكلة الدراسة: لو تدبر الأهل الاختصاص في النشاط الاقتصادي لوجدوا أنه ليس بناء مصانع وتشييد بنوك فحسب، بل قبل ذلك تشييد الإنسان وبناء سلوكه الجديد، لمواجهة تحديات الرأسمالية العالمية، التي ترسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي توحي بالعودة إلى الماضي السحيق للرأسمالية، بعد فترة طويلة في القرن الماضي طغت فيها الأفكار الاشتراكية، ومبادئ العدالة الاجتماعية. فمنظرو العولمة يروجون أفكارا ومقولات ذات طابع شمولي، كقولهم بأن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء، أصبح عبئا لا يطاق ويجب على كل طرف أن يتحمل قدرا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، أو الإدعاء بأن شيئا من اللامساواة بات أمرا لا مناص منه. من خلال ما سبق، وفي الإطار العام لفكر مالك بن نبي يمكن طرح الأسئلة التالي، كإشكالية لهذا البحث:

- لماذا مالك بن نبي ؟ وهل هو مفكر اقتصادي ؟ وإذا كان كذلك ماهي أهم الأفكار الاقتصادية التي طرحها ؟ وماهي مصادره الفكرية ؟ وماهي أهم مؤلفاته؟ لماذا فشلت المناهج المناهج الاقتصادية المستوردة في البلدان النامية ؟ ماذا يمكن أن يقدم لنا مالك بن نبي اليوم ؟

- من خلال علاقة الإنسان بالاقتصاد لدى مالك بن نبي، ما هي رؤيته حول تطورات الاقتصاد العالمي منذ مؤتمر باندونغ وصولا إلى العولمة وتحدياتها وكيف يمكن للدول النامية مواجهتها من أجل الانطلاقة التنموية وتحقيق الحركية الاقتصادية ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية: ما هي العوامل التي يعود إليها فشل الدول النامية وخصوصا العربية حسب رغم توفر هذه الدول على موارد بشرية طبيعية هامة ولم تستطع تركيبها لتحقيق الحركية الاقتصادية المرغوبة ؟ كيف يرى مالك بن نبي تطور الاقتصاد العالمي ؟ ما هي الشروط الأساسية التي توفرها الدول النامية للوصول إلى الفعالية وتحقيق الحركية الاقتصادية في إطار العولمة ؟ كيف يمكن للدول النامية التعامل مع أبعاد وتحديات العولمة لتحقيق اقتصاد متكامل وفعال، وما هو دور الدولة في ذلك ؟

ج- فرضيات الدراسة: بعد التجميع التمهيدي للمعلومات التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع، قمنا بصياغة عدة فرضيات محددة نعتبرها الأكثر احتمالا للإجابة عن الأسئلة المطروحة.

- إن الحاجة إلى فكر ابن نبي في اعتقادنا تنبع من وجود المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية وعجز هذه البلدان عن تحقيق الحركية الاقتصادية، والتي ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين؛

- لقد تنبأ مالك بن نبي بوصول المجتمع البشري إلى مرحلة العالمية، التي قد تخلف في مضمونها عن العولمة بالمعني الواقعي الحالي، وذلك لأن استنتاجاته مرتبطة بواقع مجتمع معين، ولذلك وجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المؤثرات الخارجية لتوفير شروط اقتصاد التنمية؛

- يقدم مالك بن نبي عددا من الشروط لتحقيق الحركية الاقتصادية في الدول النامية وتفعيل اقتصادياتها من خلال الغوص في الجوانب الاجتماعية والنفسية للإنسان النامي كمحرك أساسي لعملية التنمية؛

- من أجل تحقيق التنمية في إطار اقتصاد متكامل، يقترح مالك بن نبي التكتل وتوحيد المجهودات للبلدان النامية، وذلك بتدخل الدولة كقائد رئيسي

للتنمية، وهي عوامل تتوافق مع الظروف الحالية للعولمة وخصوصا في الأزمة المالية العالمية.

القسم الأول أهم مؤلفات مالك بن نبي: يمكن سرد أهم كتب مالك بن نبي التي لها علاقة بالاقتصاد فيما يلي:

١- **بين الرشاد والتيه**: دمشق، دار الفكر، ١٩٩٨م.
٢- **فكرة كومنولث إسلامي**، ط٢، الجزائر، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٠م.
٣- **دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين**، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.
٤- **شروط النهضة**: ترجمة عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.
٥- **الظاهرة القرآنية**: ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٧م.
٦- **المسلم في عالم الاقتصاد**، دمشق، دار الفكر للطباعة، ١٩٨٦م.
٧- **مشكلة الأفكار في العلم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة وأحمد شعو، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.
٨- **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.
٩- **مشكلة الثقافة**، ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م.
١٠- **تأملات**: دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م،
١١- **مذكرات شاهد للقرن**، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٤م.
١٢- **فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندوغ**، ترجمة عبدالصبور شاهين، دمشق، دار الفكر،١٩٨١م.
١٣- **في مهب المعركة**، دمشق، دار الفكر، ١٩٧٨م.
١٤- **من أجل التغيير**، دمشق، بيروت، دار الفكر، (ب ت).
١٥- **آفاق جزائرية**، ترجمت الطيب الشريف، مكتبة النهضة الجزائرية (ب ت).

١٦- **القضايا الكبرى**، الجزائر، دمشق، دار الفكر (ب ت).
١٧- **الصراع الفكري البلاد المستعمرة**، القاهرة: مكتبة دار العروبة.

القسم الثاني: أهم الأفكار الاقتصادية عند مالك بن نبي

١- المصادر الفكرية لمالك بن نبي

ومن أجل فهم البناء الفكري لمالك بن نبي واستقطاب آرائه أفكاره فلابد من إلقاء نظرة على إطاره المرجعي الثقافي والاجتماعي لمعرفة مصادره الفكرية التي أثرت على عطائه الفكري، وفي هذه الفترة بدأت أفكاره تتبلور وذلك بفضل عدة عوامل منها الداخلية والظروف الخارجية التي كانت تسيطر على الحالة العالمية.

ومن خلال مذكرات شاهد القرن[١]، نجد أن هناك مواقف صادفته في طفولته وشبابه كان لها أثر بالغ في حياته الفكرية، كما أن هناك العديد من الأعمال الفكرية التي تركت بصمتها في فكره فمنذ مرحلة الدراسة الثانوية بدأت الصياغات الأولى لفكره تأخذ اتجاهين: الارتباط بالإسلام وتراثه من جهة، والانفتاح على الحضارة الغربية وعلومها من جهة أخرى.

ويعتبر التراث الغربي الإسلامي ومنابعه الباعث الروحي الذي يمثل الأساس الأول في التكوين مالك بن نبي، ومن بين المؤلفات التي أثرت في فكره مقدمة ابن خلدون، حيث استمد من نظريته عن دور الحضارة وعن التغير الاجتماعي من دور الدولة عند ابن خلدون وإن اختلف عنه[٢] كما قرأ لجون ديوي كتابه، كيف نفكر؟ وأطلع على كتابات المستشرقين عند الإسلام مثل كتاب أوجين يونغ "الإسلام بين الحوت والدب"، كما كان لأرلوند توينبي في مؤلفه عن

(١) مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دمشق، دار الفكر،١٩٨٤م.
(٢) مالك بن نبي، مرجع سابق، ص ٣١.

دراسات التاريخ مع إشبنجلر تأثير كبير في فكر مالك بن نبي وفي تحليلاته عن الحضارة، وهناك من يرى أنه تأثر بفكرة التعارض عن هيجل[١].

كما كان لقراءاته المتنوعة أثر في تفكيره، ودراسته للعلوم التطبيقية في فرنسا أيضا كان لها الأثر في كتابته، فأصبحت دقيقة الأفكار والمحددة الألفاظ والصيغ، وافية المعاني والدلالات، بحيث كان يحلل كل موضوع كان يدرس إلى عناصره الأولى، ثم يقوم بإعادة تركيب العناصر من جديد، أضف إلى ذلك تنقلاته بين الجزائر وفرنسا وسفره إلى العديد من البلدان العربية والأوروبية وإطلاعه على عمق الحضارة الغربية.

كما التقى بعدة شخصيات عالمية، فعندما زار غاندي باريس سنة ١٩٤٨م التقى به مالك بن نبي وأعجب بسياسته، هذه المؤثرات طابعها الاجتماعي والثقافي والإيديولوجي قد ساعدت على توضيح أبعاد شخصية مالك بن نبي المحيط بكل قضايا عصره، اجتماعية كانت أو اقتصادية، دولية أو محلية.

وقد استفاد مالك بن نبي من التقلبات التي عاشها من تخصص لآخر، ومن مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى ومن تيارات فكرية متفاعلة أحيانا متناقضة أحيانا أخرى، ومن القراءات النقدية الواعية لإنتاج عصره.

٢- **إشكالية الاختيار بين المناهج الاقتصادية**: بعد الاستقلال السياسي حاولت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي معالجة القضية على أساس علم الاقتصاد الذي أنجب آدم سميت وكارل ماركس، لذا فإن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين ليبرالية الأول ومادية الثاني، وكلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قامتا على قاعدة معادلة اجتماعية خاصة بالغرب وغريبة عن مجتمعنا من حيث التراكيب الذهنية.

(١) نورة خالد سعد، مرجع سابق، ص ١٣.

إن القضية ليست قضية اختيار بين الليبرالية والمادية وإنما كانت القضية ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الناشئ، يمكنه من خلال هذا التطعيم أن يستخدم الإمكانية الذهنية والجسمية. إن النشاط الاقتصادي هو ما يسمى بعلم البيئة وهو يدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان وهو الذي يحدد المستلزمات الخاصة بنشاطه الاقتصادي[١] فالحركية الاقتصادية إذًا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين، وبصفة عامة يمكن للفرد في هذا الإطار أن ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله إلى إنجاح أي مخطط تنموي، وعليه يجب أولا على المهتمين بالاقتصاد أن يتخلصوا من الجوانب المذهبية في الأذهان ومن الجوانب التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية بصفتها وسائل إدارة وإشراف ورقابة.

٣- دور العوامل النفسية وأهميتها في التنمية الاقتصادية: أغلب المحاولات التي قامت بها الدول النامية من أجل الخروج من دائرة التخلف باءت بالفشل، رغم الاستثمارات المتكررة للخبراء في الميدان الاقتصادي، وفي الوقت الذي فشل فيه تطبيق النظريات الغربية في البلدان النامية، فإن ألمانيا استطاعت إعادة بناء اقتصادها، الذي دمرته الحرب العالمية في عشر سنوات، النتيجة التي توصل إليها مالك بن نبي من هذه التجربة التي نجحت في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية دون رصيد كاف من الذهب في كلا البلدين، لكن محاولة تكريرها خارج ألمانيا فشلت. فلو تدبر أهل الاختصاص في الاقتصاد وفي التجربة الألمانية بالذات لاستفادوا منها واستخلصوا درسا اقتصاديا لا تقدمه لنا المدرسة الليبرالية ولا المدرسة المادية، ويرى مالك بن نبي أن أي مبدأ اقتصادي لا يمكن أن تكون له مقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية

(١) بن أشنهو عبداللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨١م، ص: ٧٣ .

معينة وأشار إلى أن التجربة الألمانية بينت أن هذه المقدرة لا تصدر عن ظروف اقتصادية محضة، بل هناك معادلة شخصية تشكلها الظروف النفسية والرهينة للوسط الاجتماعي وعليه حتى تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب أن تطبق على التجارب الاجتماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية.

كان مالك بن نبي يرى أن تناول المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية سيكون بدون جدوى إذا لم يتم تناولها من أساسها، أي ابتداء من عناصرها النفسية، ويرى هذه البلدان تقل الوسائل فيها بسبب درجة النمو الاجتماعي وهي فضلا عن ذلك معطلة عن الاستعمال بفعل النقائص النفسية، وهذا يعني أنه ليست الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدها، بل أنها تفتقد أيضا للاستعداد النفسي والعقل الذي ينمي اقتصادها.

ويرى مالك بن نبيي انه لن يكون بمقدور الرجل المتخلف الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي ما لم ينتقل إلى الوضع الايجابي الفعال باعتباره مبدأ ويضع المشكلة أولا في مصطلحات البقاء، وبالتالي يعمل على التوظيف الكامل لموارده المادية والبشرية، وهذا المفهوم يضع المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي، لأن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوة الأخلاقية التي تفرض عليه تفسيرا إنسانيا وغاية تاريخية، بالإضافة أن مالك بن نبي يشير إلى ملاحظة هامة وهي أنه يجب عمليا أن تسير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية[١] والطريقة العلمية الوحيدة التي تجعل فيها الفكرة أو المبدأ جزءًا من التاريخ وهي أن يتحول النظري إلى واقع عملي أو على الأقل دافع عمل وإلى طاقة عملية، أو إلى إمكانية عمل.

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص ٤٤ .

فالدارس للاقتصاد الاشتراكي يجد أنه تكون على يد ماركس وانجلز، لكن تأثيره بدأ مع تكوين الضمير الاشتراكي منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧م، فلقد غرس لينين[١] مدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في عقلية ونفسية الشعب الروسي وفي حركته، فالاقتصاد الاشتراكي كما يري مالك بن نبي هو ثمرة توفيق بين أفكار ماركسي وبين ضمير ووعي الطبقات، وهو نتيجة للبناء العقلي وقد تنبأ بسقوط الشيوعية وظهور نظام عالمي جديد.

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه التجربة هي أن أي محاولة تهدف إلى وضع نظام اقتصادي جديد أو إصلاح نقائص نظام اقتصادي معين ينبغي ومن حيث المبدأ أن يضع في الحسبان العناصر غير الاقتصادية ولكن هذا يكون صعبا عند التطبيق بحيث يصعب التوفيق بين المعادلة الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية أي يجب أن نكيف المعادلة الاقتصادية طبقا لمعادلة شخصية معينة.

هناك نظرة أخرى إلى الأسباب المساعدة على التنمية بخلاف رأس المال وعوامل الإنتاج الأساسية، العمل والمادة العمل، وهي أن هناك جزءًا من نسب التنمية لا يمكن تفسيرها إلا بعوامل التطور التقني ورأس المال البشري المتمثل في الإطارات والعمال المؤهلين من طاقات اجتماعية وهناك فرع هام من التحليل في هذا الإطار في ما يسمى الآن بنظرية رأس المال البشري وقد نتجت من عدت تجارب في هذا الميدان منذ بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[٢]. وإذا ما عدنا إلى ألمانيا وتجربة شاخت[٣] التي تكررت في إندونيسيا نستخلص أن أي محاولة تهمل العلاقة بين المعادلة الشخصية والمعادلة الاقتصادية تكون تجربة محكومًا عليها بالفشل المسبق، وهنا يمكن أن نطرح

(١) المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) انظر: ناصر دادي عدون، دور التربية والتكوين في الاقتصاد عن طريق رأس المال البشري، محاضرة ألقيت في الأيام الدراسية حول البيداغوجيا، المركز الجامعي بالاغواط، ١و٢ ديسمبر ١٩٩٧م بحث غير منشور.

(٣) شاخت عالم اقتصاد ألماني.

نطرح السؤال التالي، كيف يمكن التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان النامية وبين المعادلة الاقتصادية ؟ وما هي الشروط الفنية لذلك لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية؟

يمكن القول أن الإنسان لم يحاول التوفيق بين المعادلة الاجتماعية والمعادلة الاقتصادية، ولذلك انحطت فكرة قداسة العمل على يد الاستعمار أخلاقيا واجتماعيا، بحيث ظل العمل طريقة لإرضاء مطالب الحكومة التي توزع الخبز كمنحة وليس كحق، ولم يرق العمل إلى الوسيلة الكفيلة لكسب العيش، وبالتالي انحط الفرد ولم تعط له الفرصة لحل مشاكله وإشباع حاجياته بوسائله الخاصة، بحيث ظل مجرد آلة في مرحة الاقتصاد الاستعماري[١] وعليه صنع منه الرجل الجائع العاري، وهذا الأسلوب في تكوين الفرد حطم كل إمكانية للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة لأن طبقات المجتمع كانت خاضعة لمنطق العبودية الاقتصادية. ونحن نواجه تحديات الاقتصاد المعولم، يجب القيام باستشارات واسعة لدى النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي، من أجل النظر في المشاكل الاقتصادية وطبيعتها البشرية حتى لا يصل بنا الأمر إلى نتائج نظرية بعيدة عن واقع الطبيعة الاجتماعية.

غير أن هناك من يشكك في نجاح التجربة الألمانية[٢] بفضل نظرية شاخت

(١) المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) ناصر دادي عدون، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، يرى أن مشروع مارشال وضع لإعادة بناء مختلف الدول الأوربية المتضررة من الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت بعضها قوى اقتصادية، كفرنسا وانجلترا، فلماذا التركيز على ألمانيا،وهل ليس هناك أسباب اجتماعية ايجابية في الدولة الأخرى، ومن جهة أخرى فإن المشروع في ألمانيا كان نتيجة تركيز جهود قوى الحلفاء الثلاثة : فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء ألمانيا لأهداف سياسية أيديولوجية، فعملية بناء ألمانيا تمت بتوفر عدة شروط، منها توفير رؤوس الأموال وتكنولوجيا متطورة، وجهود سياسية مركزة بالإضافة إلى القاعدة الاجتماعية النفسية الثقافية التي كانت في الواقع معبأة قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، والتي تميزت بخاصية الاستعلاء وروح الثأر، لهذا فعملية التعامل مع الظاهرة الألمانية أن صح القول يجب أن يكون بحذر شديد و يؤخذ في إطاره التاريخي الواقعي، رغم وجود الجانب الثقافي الاجتماعي الذي يرتبط بفكرة مالك بن نبي بشكل واضح.

والعوامل الداخلية، بحجة أن مشروع مارشال الذي وضعته أمريكا لإعادة بناء أوروبا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتحليل المتأني للأحداث التي أدت إلى مخطط مارشال وإلى غيره من البرامج الأخرى للمساعدات الخارجية كانت بهدف الحد من توسع الشيوعية[١] ففي الواقع دخول بلدان أخرى متقدمة في طريق الدعم الخارجي مثل: بريطانيا، ألمانيا، فرنسا والإتحاد السوفياتي سابقا شكل منافسة وتسابق مع المبادرات الأمريكية[٢].

وهنا يمكن أن نشير إلى أن نجاح التجربة الألمانية كان بفعل عوامل داخلية إلى حد كبير، ومن أهم هذه العوامل الإرادة الوطنية، والسياسة الصناعية الموجهة للتصدير مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق الداخلية والتوزيع العادل للدخل، وهذا يمكن أن نجده في تجربة كوريا الجنوبية الذي كان نموها ليس نتيجة الرأس مالية الغربية وليس من الشركات المتعددة الجنسيات، بل نجاحها يعود إلى تدخل الدول من خلال التخطيط وإلى عوامل ذاتية داخلية[٣].

٤ - **محور المادة الأولية – محور الصناعة**: في إطار التحليل العميق لجذور الأزمة التي تتخبط فيها البلدان العربية قابل مالك بن نبي بين محورين، محور واشنطن- موسكو من جهة وبين ومحور طنجة – جاكرتا من جهة ثانية، وعرف الأول بنفسية القوة وعبر عنه الثاني بلفظ البقاء، ومن الناحية الاقتصادية أطلق على الأول محور الصناعة، وعلى الثاني محور المواد الأولية، ورأى أن حل المشكلة للدول النامية المجودة على المحور الثاني يمكن في إقحام رجل المحور في النشاط الاقتصادي منتجا ومستهلكا ورأى حل آخر لمشكلة يرتبط بظاهرة الاتحاد الاقتصادي التي بدأت في العالم والرأسمالي والعالم الاشتراكي سابقا.

---

(١) بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد، الجزء السادس، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ١٦٦.
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٣) لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص ٧٥.

فالملاحظ أن التكتلات الاقتصادية أصبحت اليوم واقعا بالفعل مع إطلال مرحلة المنظمة العالمية للتجارة والوحدة الأوروبية في المجال النقدي وبعض التكتلات الأخرى، وإن الاستعمار ترك أثرا كبيرا في نفسية الرجل الموجود على محور طنجة – جاكرتا، فالدخل انخفض في هذه البلدان بعد الاستقلال السياسي لبعض هذه البلدان حوالي عشرة بالمائة (١٠٪)، هذا الانخفاض يرجعه مالك بن نبي إلى الأوضاع والتكوينات الاقتصادية العالمية، وكذلك العوامل السياسية التي لها أثر كبير على مرحة الانتقال من مرحلة الثورة إلى ما بعد الثورة[١]، وهذا الانخفاض يعود أيضا إلى عوامل ذات طابع استراتيجي التي لها تأثير مع الأسواق العالمية وآليا على الأسواق المحلية، وقد يكون لهذا الانخفاض في الدخل سبب ذو طابع نفسي بدون شك أي بعناصر المعادلة الإنسانية لتلك البلدان، لأن جهاز الإنتاج مازال معطلا بسبب الجانب النفسي الذي لا يزال تحت سيطرة الاستعمار، ولذلك يجب تناول المشكلة الاقتصاد في هذا المحور من الأساس أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر النفسية بالدرجة الأولى، لأن الشعوب العربية في هذا المحور تفتقر إلى الاستعداد النفسي إلى جانب الوسيلة المادية إذا ما سلمنا بأهمية العوامل النفسية وتأثيرها على نهوض البلدان النامية.

يمكن أن يكون حل المشاكل الاقتصادية منحصرا أساسًا في تكوين الوعي الاقتصادي أي بتكوين الفرد في عاداته وتقاليده وفي نسق نشاطه وفي مواقفه، وذلك بهدف تكوين إنسان التنمية الذي يكون قادرا علي التكيف مع المشاكل الاجتماعية وخصوصا ونحن نواجه تحديات داخلية وتحديات خارجية في إطار تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية، لأن العالم الناشئ يفتقد إلى نخبة اقتصادية قادرة على التخلص من عقلية التبعية في الفكر والتقاليد دون الأساليب.

في هذا السياق يدخل الرجل المتخلف مرغما في نظام عالمي جديد تسيطر عليه عوامل معينة لها القدرة على التأثير الإيجابي والسلبي معا فالأمر بالنسبة

(١) مالك بن نبي، دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، دمشق، دار الفكر، ص١٥.

إلى الفرد كما هو بالنسبة للمجتمع يتعلق بأن تحقيق أقصى حد ممكن من القدرة التأثيرية، ولكن العكس يحدث غالبا في البلدان التي تقل فيها الوسائل المادية أو البشرية بسبب درجة النمو الاجتماعي، هذه الوسائل إن وجدت فهي معطلة بفعل النقائص النفسية والاستعداد العقلي.

وعليه فلكي يحدد الرجل الموجود في محور البقاء وجهته الاقتصادية عليه أن يتخلص من عقلية التبعية في كل شيء، وإلا فإنه لا يحقق النمو الاقتصادي المرغوب، ولذلك يمكن طرح المشكلة على أساس أنها قضية بقاء ليس إلا. هناك أمر آخر يثير الجدل في هذا المحور، هو وضع مشكلة الغذاء، بحيث إن التوفيق الكامل لموارد تلك البلدان المادية والبشرية، يطرح المشكل من الأساس لأنه يصعب التوفيق بين فكرة المنفعة وفكرة الحاجة، بالإضافة إلى مشكلة التوزيع، فالمذهب القائم على أساس المنفعة يعتمد على العرض والطلب في توازنه، يتنافس مع المذهب القائم على فكرة الحاجة أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك.

فعندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة نكون أمام فرض الحق لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، ويمكن من هنا أن نستنتج أن العمل واجب يومي على كل فرد، ويجب اعتبار أن الإنتاج والتوزيع يخضعان لفكرة الحاجة وليس للاعتبارات التجارية القائمة على فكرة المنفعة وهذا الاتجاه الاقتصادي نجده يسود تقريبا في جميع البلدان الواقعة على محور طنجة - جاكرتا، ويجب الإشارة هنا إلى أن العوامل النفسية التي أدت إلى التخلف، يجب على الشعوب أن تدرك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة، إن اقتصاد البلدان النامية لم ينتقل إلى مرحلة التصنيع بعد، وعليه يمكن الاعتماد على الزراعة من جهة ومن جهة أخرى على المواد الأولية الخام وهذان هما ثديا التنمية المستدامة والاقتصاد الموحد ووسيلة بحثه[١].

(١) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، دمشق، دار الفكر، ص ١٦.

وإذا ما عدنا للمقابلة بين المحورين من الجانب الفكري، نجد أن محور طنجة- جاكرتا في شبه تبعية لمحور واشنطن- موسكو فأي برنامج للتصنيع في المحور الناشئ سوف يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي، ومشكلة تسويق المواد الأولية، بالإضافة إلى مشكلة الفرد الناشئ الذي يعتبر مستهلكا لا منتجا.

وعلى البلدان النامية إن تضع في الحسبان التطور الذي يحدث حاليا في العالم ويجب أن تعمل على خلق أوضاع اقتصادية متكاملة لإنشاء ما يسميه مالك بن نبي الاقتصاد الموحد أو اقتصاد المحيط[١]، أي تعاون يكون على محور دول المادة الأولية مع الانفتاح على محور الصناعة دون ذوبان فيما يعرف حاليا بالعولمة، مادام الانتقال إلى المرحلة الصناعية لا يمكن أن ينتج دون فائض في الإنتاج الزراعي، وبما أن هذه الدول تواجه أيضا مشكلة تسويق المواد الأولية فإنها تكون عائقا أمام برنامج التجهيز الصناعي، لأن البلدان النامية لا تملك وسائل كفيلة لتغيير المواد الأولية وتصنيعها بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى الإطار الاجتماعي والتخصص الفني بالإضافة إلى مشكلة الوعي الاقتصادي.

يرى الاقتصاديون أن ما يميز العلاقات الدولية هو سعي مختلف الدول إلى تحقيق رفاهيتها المادية بواسطة الأعمال والمبادلات، بحيث نجد التركيز على العامل الاقتصادي باعتباره العنصر المحرك للعلاقات الدولية فسمير أمين يقسم العالم إلى قطبين هما بلدان المركز وبلدان المحيط، بلدان المركز هي الرأسمالية شديدة التصنيع وبلدان المحيط هي بلدان العالم العربي والتفاوت بين البلدان في أساسه ذو طابع اقتصادي فالفوارق وعلاقات السيطرة والاستغلال لا يمكن تفسيرها إلا بوجود البلدان العالية التصنيع التي تعمل على تصدير منتجاتها واستغلال ثروات الدول الفقيرة وهذا يعكس وجود الشركات المتعددة الجنسيات[٢].

(١) فكرة الاقتصاد الموحد تكون على أساس المنهج العلمي لا بوصفه مذهبا إيديولوجيًا، كما يمكن الإشارة إلى أن نفس التسمية استعملها سمير أمين.

(٢) جراد عبدالعزيز، مرجع سابق.

كما يمكن القول بأن أحد أسباب الأزمة الحالية كان ترحيل الصناعات من المركز– محور واشنطن موسكو- إلى المحيط - محور طنجة - جاكرتا أي ترحيل رأس المال العامل الإنتاجي بحثا عن معدل أعلى للربح ومحاولة الاكتفاء بالاقتصاد الجديد داخل المركز، بقول آخر طُرد الاقتصاد الحقيقي لصالح لاقتصاد الوهمي بمعنى العملة الرديئة تطرد الجيدة من السوق أو كما يقال خرج الاقتصاد للبحث عن الربح الأقصى!، صحيح أن هذا قاد إلى إبقاء المحيط تابعاً وخلق تقسيما على التقسيم العالمي للعمل لم يتجاوزه بل جذَّره، وصحيح أنه قارب المسافة بين المركز وأشباه المركز، لكنه خلق بالمقابل أزمة في المركز نفسه حيث خلق بطالة واسعة هناك، وكان لهذا أثره على مبنى الطبقة العاملة العالمية[١].

٥- مبدأ المقايضة: مادة أولية - تجهيز صناعي: إن مشكلة تسويق المواد الأولية الخام التي كانت ولازالت تشكل أهم صادرات الدول الواقعة على محور المواد الأولية، تضطر هذه البلدان إلى تصدير هذه المواد الخام إلى محور الصناعة لأنها لا تملك وسائل تصنيعها وتحصل مقابلة ذلك على عوائد مجحفة، لأن أسعارها لا تحددها العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والمطلب وإنما تدخل فيه اعتبارات مالية وسياسية وإستراتيجية، كذلك نجد التوجه لبعض الدول التي اعتمدت مبدأ مقايضة مادة أولية بمادة أولية أو مادة أولية بتجهيز صناعي ولكن هذا التوجه اصطدم بهيمنة العملة، والتي يمكن أن تواجه بسياسة اقتصادية معارضة لها وذلك بإنشاء كتلة المواد أولية على أساس مبدأ التعايش لا على أساس مبدأ التحدي.

وعندما نتكلم عن المواد الأولية فهذا ينطبق بالدرجة الأولى على البترول، الحديد والفوسفات، فهناك عدة عوامل تحدد سعره، وهكذا تخضع سوق المواد الأولية إلى سوق المال وعملية تسويق المواد الأولية تخضع للتيارات التجارية

(١) دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، شنـــوف شعيب، ملتقى دولي حول الأزمة المالية العالمية والحوكمة العالمية، أكتوبر ٢٠٠٩م، بجامعة سطيف.

والسياسية العالمية أي لمصالحة الدول ذات القدرة الاقتصادية العالمية، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه كيف يمكن معالجة تسلط العملة على المادة الأولية ؟

إنه من الواجب أن نحرر تسلط العملة على المادة الأولية في السوق العالمية، بإنشاء اقتصاد موحد بين بلدان محور المادة الأولية، لتسويق المواد الأولية ومواجهة الإستراتيجية المالية الاحتكارية في شكل التعايش مع بلدان محور القوة، وبالتالي يمكن إيجاد نقطة التقاء بين محور المادة الأولية ومحور الصناعة وذلك باعتماد مبدأ المقايضة.

إن التقسيم الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ بين السلع الأولية التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها البلدان النامية والسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة ليس في صالح السلع الأولية التي تصدرها هذه البلدان وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض القدرة الاستيرادية للسلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية[١] وفي هذا الصدد يقول شارل بيترهايم "داخل التشكيلات الاجتماعية حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي بأن هذه الهيمنة – التبادل غير المتكافئ – تمدد على وجه الخصوص نحو تجديد الإنتاج الموسع لشكل الإنتاج الرأسمالي أي إلى انحلال أشكال الإنتاج الأخرى وإلى إخضاع تعامليها في علاقات الإنتاج الرأسمالي"[٢].

هذا يعني أنه من الممكن العمل بمبدأ التقسيم الدولي للعمل أو التخصص الدولي مابين الشمال الجنوب، وهذا حسب نظرية التجارب الدولية، وهنا عندما نتطرق إلى مشكلة تسويق المادة الأولية يمكن الإشارة إلى أن إمكانية التكامل بين البلدان النامية المتوفرة وخصوصا بلدان المغرب العربي[٣].

(١) لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص ١٩.
(٢) بن أشنهو عبداللطيف، مرجع سابق، ص ١١٣.
(٣) انظر: قسم التحرير، اتحاد المغرب العربي إمكانيات التكامل المهدورة وسراب الشراكة والقطرية، دراسات اقتصادية، العدد ٢٠٠٠، ص ٢١٣ وما بعدها.

٦ - قصور اجتهاد الإنسان في الاقتصاد: إن إنسان التنمية المنشود في فكر مالك بن نبي لا نكاد نجد له أثرا اليوم على محور طنجة - جاكرتا وهذا ناتج عن طبيعة موقفه من الأشياء، بحيث نتيجة صعوبات نشأت من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها، نجده استسلم للتقاليد والعادات وظل في المجال النظري مقلدا لأفكار غيره، ضيق على نفسه مجال اجتهاده باهتمامه بالاختيار بين المناهج الموجودة وفي كل منها حاول تركيب روح على جسم غريب يرفضها وترفضه، وهذا الاختيار يقف أمام مشكلات لا يجد لها حلا إلا على حساب مبادئه فإذا مال إلى الرأسمالية يصطدم بإباحيتها وعدم ارتباط القيم الاقتصادية فيها بالأخلاقية وبشروطها الفنية التي تقود إلى الربا، وإذا اتجه إلى الاشتراكية اصطدم بالتعارض بين المادية والمبادئ الأخلاقية، بالإضافة إلى مشكلة تحديد الملكية وإلغائها.

إضافة إلى الانهيار الذي كان قد توقعه مالك بن نبي للشيوعية، هذا التعثر هو الذي سبب للبلدان النامية مشاكل اقتصادية، لأنها تعتقد أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده، فالرأسمالية تعتقد على تجميع رأس المال من أجل الاستثمار باعتباره الوسيلة المثلى لدفع عجلة الاقتصاد، وذلك عن طريق البنوك، وعلى أساس الفوائد المتعارضة مع المبادئ الأخلاقية، يحاول الإنسان بعد ذلك التخلص من مشكلة الفوائد وكأنه من الناحية الفنية يحاول فصل جسم عن روحه ويرجو أن الجسم يبقى حيا وسيقوم بمهماته[١].

إن النشاط الاقتصادي عموما والاستثمار خصوصا في اعتقاد الفرد الناشئ لا يمكن من دون تدخل المال، ومن هذا التصور يبدأ التعثر في الفكر وفي التفسير الاقتصادي ومنه تنشأ المشاكل الاقتصادية، وبالتالي عوائق تنموية نابعة من الطبيعة موقف من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها كما سبق الذكر، هذا القصور في التفكير وفي التصور هو الذي جعل التفكير محدود الاختيار ومنه

(١) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص ٤٢.

بدأ التعثر، واليوم ونحن ندخل الألفية الثالثة يجب على أهل الاختصاص تقدير مسؤولياتهم على اعتبار أن القضية المطروحة على العالم الناشئ ليست قضية تحقيق استمرار الحياة من أجل إنقاذ الكيان المتبقي وتطلعت المصالح الفردية الاقتصادية فقط، بل هي قضية دفع العجلة إلى الأمام، ويجب القيام بغسيل كامل للعقل الناشئ، وعقل إنسان محور المواد الأولية، تهيأت الذهن البشري للدخول في العولمة، كما يراه محور الماد الأولية لاكما يراه محور الصناعة، لأن المحور الأول يقتضي البقاء في إطار التعاون جنوب – جنوب وبناء الاقتصاد المحيط أو الاقتصاد الأفرو آسيوي كما يرى مالك بن نبي[١].

ويرى سمير أمين أن توسع السوق العالمية يشكل القانون المطلق للتنمية من تحول السوق من محلي إلى وطني بالتالي إلى عالمي[٢] يقصد هنا بالتنمية الرأسمالية، إن الرأسمالية ليست إلا تراكم رأس المال، يؤدي هذا التراكم إلى توسع مستمر للأسواق تنتهي بتكامل اقتصاد دولي، ويتحقق ذلك بتحطيم الأشكال الاقتصادية الأخرى، لكن سمير أمين يقلل من أهمية دور التبادل العالمي في نشوء رأس المال.

٧- **المشكلة الاقتصادية والأسس الحضارية للتطور الاقتصادي**: كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتبار الإنسان هو محور الحضارة[٣] وعليه فأي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأي تفكير في مشكلة الحضارة، هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة وأي تفكير في مشكلة الثقافة، هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية وأي تفكير في مشكلة التربية هو تفكير في مشكلة المنهج وأي فراغ لا تملاه أفكارنا ينتظر أفكار معادية لنا. هذه السلسلة من الأفكار تحقق

(١) مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الآسيوية، دمشق، دار الفكر، ص ١٥٨.
(٢) بن أشنهو عبداللطيف، مرجع سابق، ص ٢٩٣.
(٣) مالك بن نبي، مرجع سابق، ص ٦٢.

للعالم الناشئ استقلاله في مجال الأفكار، وبالتالي استقلاله الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ وهي لا تؤثر في عالم الاقتصاد فقط، بل تؤثر في محتوى النفوس ويرى مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين جانبًا معنويًا هو إرادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته وجانب مادي هو إمكان يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات، فإذا توفرت الإرادة يمكن إيجاد الإمكان الحضاري، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي.

ولو تدبر أهل الاختصاص في الميدان الاقتصادي وتعمقوا في البحث عن جذور الاقتصاد، لتوصلوا إلى أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنوك وتشيد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشيد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام حل كل المشكلات ومواجهة التحديات في إطار نوع من التعايش.

ولو عدنا إلى عالم الاقتصاد، فإننا نجد عالم الكميات وعالم الأرقام يأتي في المرتبة الأولى وتأتى قبله الإرادة الحضارية، تدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عملية الانجاز ويتطلب انجازها إشراف وتنظيم ورقابة بقدر ما يكتمل الإمكان ولا يكتمل النهوض الاقتصادي إلا إذا كان هناك عامل نفسي يجسد الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري. من خلال ما سبق يمكن القول أن نرى أنه لإنجاح أي خطة اقتصادية يجب ربط الاقتصاد بالقيم الحضارية وإعطاء أهمية للعنصر البشري باعتباره رأس المال الاجتماعي إذا ما توفرت لديه الإرادة الحضارية، وهذا كما يراه الاقتصاديون[١] في نظرية رأس المال البشري ولكن بوجهة نظر ليست ذاتها كما هي لدى مالك بن نبي[٢].

(١) انظر نظرية الرأس المال البشري، (فيندلي، كيرز، كوفسكي)، لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) ناصر دادي عدون، مرجع سابق.

٨- شروط الإقلاع الاقتصادي

٨-١ المال والعمل ودورهما في التنمية: إن الأزمات التي تعاني منها الدول النامية وبالتحديد الواقعة على محور المواد الأولية، مصدرها داخلي بالدرجة الأولى فعندما تكلمنا عن القصور في التفسير الاقتصادي في عنصر سابق، وجدنا أن الإشكال يطرح بمصطلحات البقاء وإذا ما أردنا البحث عن العلاقة ببين المال العمل السائدة اليوم نجد أن هذه العلاقة هي مصدر المشاكل الاقتصادية والعائق الكبير أمام الخطط التنموية.

فربط قضية العمل بقضية المال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية لأن العمل مقيد بشروط مالية، فالمال مهيمن على تسخير العمل ولم تتغير هذه الشروط إلا فيما يخص ملكية رأس المال، ولم تحاول هذه البلدان النامية البحث عن دور المال الأساسي، هذه العلاقات كانت ولا زالت منذ ظهور اقتصاد التبادل، أصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتسيير عملية التبادل وتقرر اختيار الذهب والفضة ونشأ المال ليقوم بدورين، فالدور الأول يتفرع عن عملية التوزيع بل عن عملية الإنتاج بحيث كان المنتج يقوم بعملية توفير أو تخزين جزء من عمله لمواجهة الحاجة المستقبلية الطارئة، ومهما كان سواء الذهب أو الفضة كان وسيلة لاختزان العمل أي أصبح المال مخزنا تماما كما تخزن الكهرباء، فيما يسمى بالمخدرات وهذا الجزء المخزن هو فائض العمل الحاجيات الضرورية.

ولما كان الذهب يقوم بهذا الدور، كانت الأوضاع الاقتصادية في تطور فنشأت فكرة تجميع الكميات المختلفة من الذهب في خزان جديد سمى المصرف وبقدر ما تراكمت الأموال في منشآت المصرف تحول طابعها الاجتماعي فأصبحت تمثل رأس المال، ثم تحولت العلاقة بين المال والعمل فبعد أن كان المال خزاناً للعمل أصبح سجناً له ولا يتحرك إلا بسلطته[١].

(١) مالك بن نبي، مرجع سابق، ص ٦٩.

يرى آدم سميث أن تطور الصادرات يبقى مرهونا وتابعا للتحولات داخل البلد المصدر إليه لأن البلدان النامية تبقى في افتقار لرأس المال، لذلك تسعى بالاستمرار للاستدانة من البلدان المتقدمة، وهذه الطريقة تبقى البلدان النامية دائما مدينة[١]، وهذا الأمر ينطبق ليس على الصادرات الاستهلاكية بل حتى الأجهزة الصناعية والتكنولوجية والخدمات التي تلعب الدور الأساسي في الاستثمار في بالدول النامية، وارتباطها بالمال أو التمويل بهذا المعنى، فإن التنمية تبقى رهينة هذا العمل.

واليوم بعد أن أصبح دور المال مجرد خزينة يودع فيها فائض العمل أصبح الفرد والشعوب العربية لا تفكر في مشروع اقتصادي إلا بربطه مباشرة بالمال وكأن العمل أصبح سجينا لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن الذي يتمثل في المؤسسات المالية الدولية، التي تتحكم في رأس المال هذا الوضع الذي تتحكم فيه الدول الصناعية تعمل على وضع خططها الاقتصادية على هذا الأساس، لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا بشروط الدول الرأسمالية وتحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء وللتعمير وللخروج من هذه الأوضاع المتردية يجب أن يتحرك النشاط في إطار الحركية الاقتصادية انطلاقا من الإرادة الحضرية لأن النهوض الاقتصادي يجب أن لا يعتمد على المال فقط، وهذا نجده في تجربة اليابان، وتجربة ألمانيا، فالقضية إذن بالنسبة لدول المحور الناشئ ليس قضية إمكان مالي كما هو سائد اليوم لكنها بالدرجة الأولى قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية وكما يرى مالك بن نبي التوفيق بين الإنسان والتراب والزمن في مشروع معين تحركها إرادة حضارية لا تتوقف أمام الصعوبات، وأيضا يجب الإشارة في هذا المقام إلى تجربة رائدة هي تجربة الصين الشعبية فالصين خرجت من العدم فتحولت بفضل سواعد أبنائها وبفضل أبناء الصين لا غير وعن طريق المجهودات الجادة، هذه التجربة تعبر عن طاقة الإنسان الصيني عندما تحركه

(١) آدم سميث، ثروة الأم، الجزء الثاني، ص ٢٣٧نقلا عن بن أشنهو عبداللطيف، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

طاقة حضارية، وتدل هذه التجربة على استقلال المال عن العمل لأن العمل أصبح لديهم شيئا مقدسا فمتى يتخلص العمل من سلطة المال في البلدان النامية ؟ وهنا يمكن الإشارة إلى بعض البلدان التي قطعت شوطا هاما في التنمية وركزنا هنا على تجربة الصين نظرا لاعتبارها نموذج اقتصادي رغم الكثافة السكانية الهامة.

٨-٢ الاستثمار الاجتماعي كشرط أساسي للإقلاع الاقتصادي[١]: فالقضية إذن بالنسبة للدول النامية ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، فمالك بن نبي توصل إلى أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يحد مصير الشعوب والدول، كما لاحظ أن التنمية في هذه الدول تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي بينما تقدمت الصين اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي، هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان النامية وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت (١٦٪) من الناتج الوطني الخام واعتمدت على الاستثمار الاجتماعي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان والتراب والزمن، كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درسا تربويا لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع، والعالم النامي لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خططًا اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب على الدول النامية في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارها متطابقة مع واقعها ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتمد على الاستثمار المالي[٢].

(١) Malek Ben Nabi, Pour Changer l'Algérie .op .cit, p: 113.
(٢) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص ٧٨.

وتتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظه ليونتيف من تناقص بين ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار ورأس المال إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[١]، فخصائص اليد العاملة في الجزائر مثلا تتميز بالنسبة العالية للشباب (٦٥٪) تقريبا وارتفاع نسبة التمدرس، هذه الميزات على المستوى العام تؤثر على الموارد البشرية في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية عامة[٢] ولذلك يجب الاهتمام بالعامل وقيمة الثقافية في المؤسسة وفي محيط العمل عموما.

هنا يمكن الإشارة إلى أن مالك بن نبي استعمل عنصر الإنسان كوسيلة أو أداة لصنع الإرادة الحضارية ولتعويض النقص في المال عن طريق الاستثمار الاجتماعي كما اعتبره عنصرا هاما في نجاح تجربتي ألمانيا والصين الشعبية.

ويرجع الاختلاف في الهياكل الصناعية إلى مستوى التنمية إلى عوامل ثقافية واجتماعية أطلق عليها عالم الاجتماع جيمس كولمان[٣] اسم رأس المال الاجتماعي بمعنى مكونات رأس المال البشري، وتظهر أهمية رأس المال الاجتماعي عندما نلاحظ التفاوت بين المجتمعات، فالعنصر البشري هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وزيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر في نطاق العملية الاقتصادية.

٨-٣ التخطيط الدقيق كوسيلة للتنمية: فالتخطيط في البلدان النامية يجب أن يكون مبنيا على أساس أولويات التنمية والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل العولمة، بحيث تكون مسجلة في منهجيته التخطيطية وفي خطته التقنية والاعتماد على أولويات الإنتاج الغذائي بغية إطعام جميع الأفواه حتى يتسنى

(١) لعوسات جمال الدين، مرجع سابق، ص ٣٢.
(٢) انظر: طواهر محمد تهامي و ناصر دادي عدون، مرجع سابق.
(٣) فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية، العدد ٥، ص ١٢.

لجميع السواعد العمل في إطار الاستثمار الاجتماعي وفرضياته، لأن التخطيط يفقد ككل معناه التقني، بدءا من اللحظة التي تكون فيه الفكرة الرائدة مستوحاة من الخارج[١].

فهذا لا يكمن اعتباره تخطيطا بل مجرد مهارة، وخطط التنمية في البلدان النامية يجب أن تواجه الإصلاح الزراعي من جانبين فالأول هو تخصيص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات اقتصاد القوت واقتصاد التنمية من جهة ثانية، والجانب الثاني وضع جهاز فعال يحمي المساحات الزراعية المنتجة، فالتخطيط مظهر من مظاهر تعجيل الإقلاع الاقتصادي وهو جانب يخص الميدان الاقتصادي لتدارك التخلف بطرائق فنية متسارعة تساير تطورات العولمة.

وما يلاحظ في البلدان النامية أن التخطيط لا يعطي نفس النتائج لأن أفكار المخطط في جوهرها أفكار عقيمة، ولأن علم الاقتصاد كما يتصور مالك بن نبي لم يبرز عن الأحداث الاقتصادية بعملية تجريد صرفة وفقا للطريق الذي اتبعته الهندسة عندما وعضت مسلماتها الأساسية، فأدم سميث وضع له مبدأ المصلحة الفردية وحرية التصرف، وماركس وضع له مبدأ التسيير السلطاني والصراع الطبقي، فبعض البلدان النامية وضعت مخططات تنموية اشتراكية من حيث الأهداف ثم حددت طرائق تنفيذ طبقا لمناهج رأسمالية من حيث الوسائل وخصوصا في مجال الاستثمارات.

إن الإقلاع الاقتصادي يجب أن ينطلق من مخططات تنموية ترى الواقع الإنساني ببعده الاقتصادي وأي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول انجازه بوسائل غيرهم معرض للفشل من الناحية العملية، فالمشكل لدى البلدان النامية يكمن في كيفية خلق شروط للإقلاع الاقتصادي وهذه الشروط هي شروط مشكلة التنمية في جوهرها[٢]، وقد تطرق الاقتصاديون إلى هذا المشكل وخصوصا فيما

(١) مالك بن نبي، من أجل التغيير، دمشق، دار الفكر، ص ٣٣.
(٢) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ص ١٧٢.

يخص شروط التخطيط في اقتصاد السوق، فالبلدان النامية يمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والمواد الأولية الخام ورأس المال الاجتماعي هذا الرصيد الاقتصادي لبلدان القارة الجنوبية، وكل قرض أو مساعدة من القارة الشمالية - محور الصناعة - لا يمكن أن تكون قاعدة يقوم على أساسها التخطيط، فالأمر يخص تحريك المال وتنشيطه من العمل والاستثمار وليس تكديس الثروة، فالمشكل متعلق بالمنهج الذي يحدد دور المال من أجل بناء الحياة الاقتصادية في إطار طابع شمولي وعادل لا في طابع إقطاعي وبذلك يكتمل توجيه رأس المال مع توجيه العمل لتحقيق الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي، عن طريق التخطيط الدقيق وليس التخطيط الذي أشرنا إليه في التجارب السابقة، فالتخطيط موجود منذ ١٩٧٤م وطبق في الاقتصاد الاشتراكي منذ ١٩٢٠م ولكن برامج التخطيط لم تعط ثمارها في الميدان الاقتصادي داخل البلدان النامية للأسباب المذكورة آنفا.

لا يمكن لعملية التنمية أن تنجح إلا عن طريق المنهج التنظيمي والتخطيطي، وعن طريق التخطيط يمكن وضع البرامج الفعالة، وذلك لتجنب تكرار التجارب الفاشلة أو لمواجهة ما يتعذر ملاقاته بمزيد من الفعالية فالعالم المتقدم غلب عليه الطابع التنظيمي والتخطيطي، ولذلك ظهر لديهم مناهج لإصلاح وربط المؤسسات وهياكلها بالشروط التي تعمل فيها، والاستفادة من التجارب السابقة ومنهج الإصلاح المؤسساتي ومنهج الإدارة بالأهداف والمحاسبة بالنتائج، بالإضافة إلى عدد من التقنيات المساعدة في الإدارة، كذلك التحليل الاستراتيجي الذي يقوم على متابعة أسباب الفشل وأسباب النجاح، هذه الوسائل والأدوات التقنية في مراقبة ومتابعة تنفيذ الأعمال والخطط والبرامج تلعب دورا مكملا وضروريا لنجاح عملية التخطيط[١].

(١) انظر ناصر دادي عدون، إستراتيجية المؤسسة الجزائرية اتجاه العولمة.

٩- فشل المناهج المستوردة للتنمية في البلدان النامية

إن القارئ للفكر الاقتصادي والتجارب الحديثة في الميدان الاقتصادي والمتتبع على الخصوص لتجارب الدول التي كانت تسمى دول العالم الثالث يتساءل عن الأسباب التي أدت إلى فشل الحل الاشتراكي، رغم أن الاشتراكية وجدت لها سوقا في هذه الدول، ولماذا فشلت الليبرالية في هذه البلدان ؟ نعتقد أن المشكل يكمن أساسا في أن هذه الدول لم تتخذ حلا لمشاكلها نابعا من ضمير هذه البلدان وعقيدتها وتراثها لأن الحل الاشتراكي على الخصوص كان حلا دخيلا مستوردا، يتعارض مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان وهذا يمكن أن ينطبق على الحل الليبرالي والليبرالية الحديثة أيضا، فالمجتمعات النامية التي استوردت الحلول الجاهزة دون الوسائل، ظلت تحل طرفا واحدا من المعادلة.

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة من المعادلات الموجودة، بل على أساس معادلة اقتصادية، وأخرى اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب درجة النمو والتخلف، هذه المعادلة هي التي تحدد فعالية أفراد المجتمع أمام مواجهة المشاكل الاقتصادية، ومعادلة تسوي بين إنسان وآخر في كل مكان تسمى بالمعادلة البيولوجية[١].

والملاحظ أنه يوجد سلطة على المعادلة الاجتماعية واضح من طرف محور الصناعة وهذا ما أدى إلى الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية من طرف هذا المحور على محور المواد الأولية، وهذا ما أدى إلى وجود حتمية نابعة أساسا من هذه الهيمنة، هذه الحتمية تدرك سلطانها على التوجه العام للدول النامية، فتصرف الفرد داخل محور القارة الجنوبية مقيدا بشروط اجتماعية سبقته للوجود، وبالتالي ضلت فعاليته مشروطة بمعادلة اجتماعية تفرض على سلوكه نوعا من الحتمية ولا يمكن أن يتخلص منها إلا بعملية تغير المعادلة الاجتماعية وانطلاقا من قانون التغير الحضاري وكما حدث في الصين أو في اليابان.

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص ٩٠.

فمحور الصناعة كان قد تخلص من مشكلة المعادلة الاجتماعية بطريقة تلقائية ويمكن ملاحظة الفشل المستمر لدى الدول النامية في تجربة اندونيسيا كان لا يزال في حاجة إلى من يصنع له معادلة اجتماعية، لأن التجربة في اندونيسيا منذ البداية فقدت شرطا ضمنيا لإنجاحها، ولذلك يجب أن تنصب الدراسات الاقتصادية في مجال التنمية في هذا المضمار والاعتماد في ذلك على التجارب الفاشلة للاستفادة منها ويجب أن تطرح القضية في صورة منهجية مثلما فعلت اليابان والصين أو مثلما فعل تايلور ومدرسته في الغرب، ولذلك وجب اتخاذ قرارات صارمة في المجال الاقتصادي لمواجهة ألغام فخ العولمة، ووهم الانفتاح غير المشروط على العالم الجديد، الذي تنظمه الدول الصناعية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة.

٩-١ مالك بن نبي والفلسفة الماركسية: إن التفاعل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك في إطار المسلمتين المذكورتين آنفا، لقمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، يشكل حتمية اقتصادية بحيث يمكن القول أنه لا استهلاك بدون إنتاج ولا إنتاج بدون استهلاك، هذه الشروط التقنية بالإضافة إلى العوامل النفسية تشكل عائقا أمام تعبئة الطاقات الاجتماعية وفي هذا الإطار ضلت البلدان النامية معتمدة على رؤوس الأموال الأجنبية رغم الإمكانيات والطاقات الاجتماعية التي تتوفر لدى هذه البلدان، لكن هذه الطاقات الاجتماعية ليست مستخدمة عقلانيا، ولذلك يجب عليها أن لا تقوم بزيادة الكساد في المجال الفكري، الاقتصادي لتعطيل الطاقات لفترة أخرى، فالإقلاع الاقتصادي يمكن أن ينطلق من المسلمتين دون شروط إضافية تعجيزي في الجانب الفكري، لأن الإقلاع بتطلب تعبئة شاملة للإطار الفني، في إطار التوفيق بين متطلبات التموين والعمل، فعلى سبيل المثال تكون المصانع قريبة من مكان وجود المواد الأولية لتسيل عملية التحويل والنقل.

إن ماركس يحدد مرحلة أولى للتطبيق، مسألة الإقلاع الاقتصادي إن العمل والتوزيع قائمتين على مبدأ "من كل حسب طاقته ولكل بحسب حاجته"[١]، وهذا المبدأ غاية أخلاقية للتطور الاقتصادي الاشتراكي لا يتنافى مع المسلمة لقمة العيش حق لكل فم، فقط مالك بن نبي يتعدها ليس بوصفه غاية أخلاقية فحسب بل بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا، وهذا ما نجده في مبدأ الزكاة، هذا المبدأ يمكن أن يخلق جوا اجتماعيا ينمو فيه الفرد وينشط من أجل إنجاح أي مخطط اقتصادي عن طريق العمل المشترك لاكتشاف جميع الطاقات الاجتماعية الموجودة حتى نضع الإمكان الحضاري في خدمة المشكلة الاقتصادية.

فالمجتمعات النامية متى تكونت لها الإرادة الواضحة للخروج من دائرة التخلف ستجد أولا من الدول نفسها في المجال النظري أن اختيارها ليس محدودا بالرأسمالية أو الاشتراكية، أو الانفتاح عن العولمة بدون شروط تحمي اقتصاديات الدول النامية، كما تجد هذه الدول أن النقص الموجود في الاستثمار المالي يمكن تعوضه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس خدمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، كما يتطلب إعادة الوظيفة الأساسية للمال بأن يكون خادما للمجتمع وللإنسان، ولا يكون الإنسان مجرد آلة إنتاج كما أقرت الماركسية.

٩-٢ مالك بن نبي ومنهج آدم سميث: إن الانحرافات الإباحية التي تطورت في الدول النامية، كانت ناجمة على الأساس المذهبي كما سبق الذكر، فآدم سميث قرر في مذهبه الحرية الفردية بوصفه قاعدة لدفع الحركية الاقتصادية بحيث تم فتح المجال أمام المال والرأسمالية، كانت هذه المبادئ على حساب المصالح العامة للمجتمع وهذا ما مس المنتجين والمستهلكين على الخصوص، ولم يسلم المجال السياسي والمجال الثقافي على حد سواء، هذه

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.

الإباحية التي عبر عنها آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" هذا الأساس الذي تقوم عليه سلوكيات الأفراد سمي بالحرية الفردية.

واليوم أمام الانهيارات الاشتراكية وظهور بوادر الرأسمالية العالمية في إطار ما يسمى بالعولمة سوف تتأزم مشاكل الدول النامية، ولذلك يجب على هذه الدول السائرة في طريق العولمة ورأس المال المعولم أن تقوم بالرقابة اللازمة لحماية الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنظرة الرأسمالية إلى الحرية في الاقتصاد أهملت الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية.

ويمكن أن تكون الرأسمالية في شكلها الجديد التمهيد العملي للمادية الجدلية، هذا الجانب الذي أغفلت عنه الرأسمالية نجده في المدلولين الواجب والحق الذي يتجسد في الاقتصاد في مفهومي الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا نلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، فحين نجد أن المجتمعات النامية تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر ما تصدر وتأكل مما لا تنتج وتلبس ممالا تنسج، وحين نجد أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعطينا درسا اقتصاديا وأخلاقيا عندما جاءه الرجل المتسول يسأل لقمة عيش فأرشده بعد تجهيزه بأن يحتطب ليأكل من عمل يده، ندرك أن هذه الأزمة الاجتماعية في نطاق تقديم الواجب عن الحق وفي نطاق الإنتاج والعمل، أي لا استهلاك دون إنتاج رغم أن هذا المتسول كان من حقه أن يأخذ لقمة عيش من المجتمع بنص القرآن الكريم في مبدأ الزكاة[١].

من خلال هذا التفاعل الأخلاقي بين الواجب والحق أو بين الإنتاج والاستهلاك يمكن للفرد أن ينشط في إطار هذه العلاقة، وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة الدول واحتياجات الأفراد، ولذلك يجب على الشعوب النامية العمل على تقديم الواجبات على الحقوق لتحقيق فائض في الإنتاج تسخره في مجالات تساعد على تطور المجتمع.

(١) مالك بن نبي، مرجع سابق، ص ٨٧.

٣-٩ مالك بن نبي ونظرية مالتوس: إن التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمام، وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات، رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد لأن منحى التنمية يضع تلقائيا علقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار وهي علاقة عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلت نسبة الاستثمار، هذا هو منطق الأرقام، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي، فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل فلم يكن ذلك مخالفا للغة الأرقام، بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل[١]، لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار هذا هو جوهر تحليل نقد نظرية مالتوس في تحديد النسل، فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية كما يرى مالك بن نبي والتي تقر بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة نسبة السكان، حتى نرفع من نسبة الاستثمار، ولكن الصين في تجربتها أثبتت أن منحنى التنمية بأنه في زيادة في تلك الفترة التي تسمى الوثبة إلى الأمام، مع إعطاء الحرية التامة للنسل.

مالك بن نبي يطرح تساؤلات ويحاول الإجابة عن مدى صحة النظرية العامة لتحديد النسل، بحيث يرى أن الصين حاولت تعويض الأثر السلبي لعامل زيادة السكان في مخطط الاستثمار، كما أن هذه التجربة تدل على وجود صورتين للاستثمار، ففي الأولى كان العمل نتيجة أولى للاستثمار في صورة عدد الوظائف التي خلقها الاستثمار، وفي الصورة الثانية فالاستثمار نفسه نتيجة للعمل ومن هذا نجد أن الأسلوبين في الاستثمار مختلفان جذريا من حيث مبدأ التخطيط ومن حيث النتائج، فالصورة الأولى تقوم عل أساس المال، والصورة الثانية للاستثمار تعتمد على الطاقة الاجتماعية.

فالاستثمار الأول يفتقد للوسائل المطلوبة في البلدان النامية، ولذلك تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية مرفقة بشروطها السياسية والاجتماعية ومشاكل لا حل

(١) مالك بن نبي، بين الرشد والتيه، دمشق، دار الفكر، ص ١٧٧.

لها، فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلا، وبالتالي يتحمل المجتمع الأفواه التي تأكل ولا تعمل، وبالتالي يعمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر، هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تعطيه نتيجة للاستثمار المالي[١]، بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهو هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العامة ذات كفاءات، وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي هو تصدير ثروت العمل أو قوة العمل بالمجان للخارج، هذا الأسباب التي تؤدي تحديد النسل.

أما المجتمعات والبلدان التي ترسم خطط التنمية عن طريق الصورة الثانية للاستثمار، عن طريق مبدأ تعمل جميع السواعد حتى يتسنى لكل الأفواه الأكل، فهذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل، وإذا ما عدنا إلى التجربة الصينية فإننا نجد أنه من المفيد زيادة النسل بقدر يتناسب مع إمكانية كل بلد من حيث الرقعة الجغرافية وغنى ترابها.

إن المبدأ الذي يعتمد عليه الاستثمار الاجتماعي يجب أن تعمل سائر السواعد لكي يتسنى لجميع الأفواه الأكل صاغته المدرسة الماركسية كما سبق وأن أشرنا إليه "من كل حسب عمله، لكل حسب حاجته" هذا المبدأ الذي تضعه المدرسة الماركسية عند ظهور المجتمع الشيوعي الذي يلي المجتمع الاشتراكي، لكن هذا المبدأ يبقى مجرد أشياء نظرية في المجتمعات النامية لأنها مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي. ولذلك وجب أن تعدل خطط التنمية وفقا لهذه القواعد والمبادئ[٢] التي تعتمد على الاستثمار الاجتماعي، وانطلاقا من المسلمتين المذكورتين آنفا[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) Malek ben nabi , pour changer l'Algérie ; op.cit , p : 17.

(٣) انظر الملحق رقم ١، السكان والتنمية.

وبالمقابل يرى (kindel derger) أن ضيق السوق سبب لانخفاض الميل إلى الاستثمار ويلاحظ أن المنتج في البلاد النامية يبيع في سوق ضيقة جغرافيا لا توجد فيها منافسة لتخفيض الأسعار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج[١].

ويرى أيضا (Heilbroner) أن التخلف لا يمكن في قصور رأس المال وحده أو في الطريق البدائية للإنتاج أو في الانفجار السكاني، أو في تخلف المؤسسات السياسية والاجتماعية، بل في كل هذه العوامل في نفس الوقت[٢].

هذه وجهات نظر لا توافق نظرية مالتوس في السكان وأثرها على التنمية، لأن العملية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها لا تعطي في الواقع تفسيرا واضحا عن المشاكل التي يصادفها الإنسان.

القسم الثالث: الخاتمة والاستنتاجات

- ليس من قبيل المبالغة إذا أكدنا أنه لا يوجد اليوم في العالم العربي بلد متقدم، هناك بلدان غنية لكن غناها ليست ناتجا عن مجهود إبداعي وإنتاجي، كذلك الذي نراه في بلدان أسيا الجنوبية الشرقية أو كنتيجة نمو منتظم، كذلك الذي يعيشه اليابان منذ زمن، أو حركية اجتماعية كالتي استحوذت على أوروبا منذ قرنين، ولكن ذلك كله كان تتويجا عرضيا لمجموعة المداخيل من مبيعات المحروقات الخام أو التوظيفات المالية، غير أنه وكما يعلم الجميع الثروة لا تعني التنمية. وقد لاحظ مالك بن نبي في تحليله لأصل هذه المفارقة في بلاد تمتلك موارد طبيعية بشرية هائلة ورقعة جغرافية واسعة، ولكنها عاجزة تماما عن تركيبها واستخلاص الحركية فالديناميكية فالإنتاج فالاكتفاء الذاتي فالقوة، فقد لاحظ أولا سببا ذا طابع نفسي حيث يرى أن الفرد في الدول النامية لم يجد في نفسه في وتقاليده الوسيلة الكافية لكي ينتزع نفسه من تورطه.

(١) لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص ١٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

- يمكن اعتبار أن الاقتصاد في فكر ابن نبي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقامًا نتلاعب بها لأغراض ديماغوجيا، ولكنه قبل كل شيء وعي واستعداد فكري وسلوكي أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، إنه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية والآلية التشاركية والترابطية وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، إنه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق.

- إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدم الدول النامية هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملون منذ عهد مضى رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركية الاقتصادية، وبين ابن نبي اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك وأدرك أنه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك مثل عازف داخل جوقة موسيقية.

- إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة، قد أدى إلى الورطة وإضاعة الوقت والاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة.

لقد كان الاعتقاد ومازال سائدا، على أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسألة أموال ومخططات وتعاون دولي، متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء والمعادلات الاجتماعية لأولئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل، وأن الأفكار والذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال والمواد الأولية والعتاد.

- إن القضية كانت ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع يمكنه من خلال ذلك استعمال إمكانياته الذهنية والجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي مبني على سؤالين أساسيين لماذا نخطط ؟ وكيف ...؟

- إن الحركية الاقتصادية ليست في هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام، ولن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة، إن أي مبدأ اقتصادي فعال إذا دخل في صراع مع معادلته الفردية التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه، لأمر يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما بحل المعادلة الاقتصادية فقط، ولكن يجب تكييفها مع معادلة فردية محددة.

- إن مأساة العالم النامي نابعة من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها وعجزه عن ربط وإعادة بناء شبكة في العلاقات التي تفسخت من جراء التناحر والفتن والتفكك الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي.

أضف أن هذه الاقتصاديات يجب أن لا تعتمد على الاستثمار المالي لأنه سوف يؤدي بها إلى التبعية، يجب الاعتماد على الاستثمار الاجتماعي معتمدا في ذلك على المسلمة الثانية كل الأفواه يجب أن تأكل وكل السواعد يجب أن تعمل، بحيث إن الاقتصاد يسير وفق قوانينه الخاصة التي ليست بالضرورة رأسمالية أو ماركسية، ولذلك كان مالك بن نبي يرى أنه من الضرورة القيام بثورة ذهنية للدخول في العالم الجديد التي بدأت معالمه ترتسم في الأفق ويرى بأن الشعوب التي لم تكتف ذاتيا لن يكون لها مقام في عالم أصبح فيه المكان مجالا حيويا والطاقات قيمة نادرة والضغط الايكولوجي قاعدة.

- مالك بن نبي يربط بين القيم الثقافية والأخلاقية والسلوك الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

- عملية التنمية لا يمكن أن تكون بغير الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي خاصة في مجال الموارد البشرية وبعض المشاكل الاقتصادية يمكن علاجها عن طريق تحسين محيط العمل لتجاوز بعض التحديات الداخلية.

- مالك بن نبي يرى أنه لا يوجد مجال واسع في الأذهان للاجتهاد الاقتصادي ويؤكد على وجوب مراجعة وظيفة المال في الاقتصاد التي من خلالها يمكن أن يتضح للعالم الاقتصاد أنه يمكن إيجاد مناهج وطرائق تتعدى الليبرالية والمادية وذلك بالكشف عن أفاق جديدة في كيفية استغلال الطاقات الاجتماعية.

- يرى مالك بن نبي أن آراءه في الاقتصاد ما هي إلا محاولة لفك قيود وضعتها أفكار الاستعمار على مجال اجتهاد النخبة المثقفة، ولدلك وجب تصفية الأذهان من المعامل المقلل أو القابلية للاستعمار.

- في الطريق إلى الهدف الجوهري وهو عملية التنمية يجب إشراك العاملين في التفكير والتخطيط والتنفيذ والأهداف هي التي تحدد الوسيلة لبلوغ التنمية، ومن أجل مواجهة المشاكل العضوية كلها في مرحلة النمو والتشييد، يحب التركز على تقديم الواجبات على الحقوق، هذا الأسلوب يحدد السلوك السياسي والأخلاقي للمجتمع النامي وخاصة سياسته في استثمار موارده بحيث هناك علاقة بين الحقوق والواجبات تسيطر على جميع نواحي التطور الاجتماعي ومن هذا المنطق يمكن إيجاد ثلاث نماذج للمجتمعات يعبر عنه مالك بن نبي بالعلاقة الجبرية التالية:

واجب + حق = صفر

هذه الصورة في الجبر تسمى اللامعادلة وتعني أنه إذا كان الواجب أكبر من الحق كانت النتيجة إيجابية أي يفوق الصفر، وإن كان الحق أكبر من الواجب كانت النتيجة سلبية أي تحت الصفر وإن كانا متكافئين كان الناتج صفرا.

وتحت هذه الصورة توضح العلاقة أن اختيار مجتمع يعني بالنسبة له نموا صاعدا ويقصد بذلك النهضة، حين يكون الاختيار في الصورة الجبرية إيجابيا وهذا الاختيار يتفق في لا تخطيط الاقتصادي مع زيادة القوى الإنتاج بالنسبة لحاجة الاستهلاك وتدل هذه الزيارة على إمكانية الاستثمار لدى المجتمع وإذا

كان الاختيار سلبيا لبلد يدل على أنه نموذج المجتمع المتخلف، وبين هذين الاختيارين يوجد نموذج ساكن يقف بين النهضة والتقهقر بصورة اختيار فيه نعم ولا وتساوي الصفر في العلاقة الجبرية.

المراجع

- **ناصر دادي عدون، شعيب شنوف،** الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، ٢٠٠٣م، الجزائر.
- **شعيب شنوف،** الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١م.
- **حازم الببلاوي،** على أبواب عصر جديد، ط٢، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٧م.
- **عبدالمجيد مزيان،** النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- **لعويسات جمال الدين،** العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار الهومة، الجزائر، ٢٠٠٠م.
- **آدم سميث،** ثروة الأم، الجزء الثاني.
- **فرانسيس فوكوياما،** رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية.
- **فضيل أبو النصر،** العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيروت، ٢٠٠٠م.
- **مزيان عبدالمجيد،** النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٨م.
- **صالح صالحي،** أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، الجزائر: الدار الخلدونية، ١٩٩٨م.

Aglieta Michel, Globalisation Financière, Economica, Paris,

Baniafonna Calixte, Quelle Afrique dans la Mondialisation Economique, Pierrefite, 1996.

Malek bennabi, le Problème des Idées dans le Monde Musulman, édition elbay yinate, Alger, 1990.

Jacques Adda, La mondialisation de l'Economie, Problèmes, Casbah Edition, 1992.

Lavol Danis, La Mondialisation des Industrialisations, Paris, 1997.

الأربعاء في ١٤٣١/٤/٨هـ **د. شنوف شعيب**

c-chennouf @umbb.dzChennouf.net@voila.fr ٢٠١٠/٣/٢٤م

محمود أبو السعود
في النقود المزكاة

محمود أبو السعود (١٩١٤-١٩٩٣م)، هو أحد رواد الاقتصاد الإسلامي، وهو صاحب نظرية النقود المزكاة. ولد في السودان من أبوين مصريين، وأنهى دراسته الجامعية في جامعة القاهرة بمصر، ودراسته العليا في مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics)، درّس في جامعات القاهرة والرباط والقرويين وكابول. وكان خبيرًا اقتصاديًا شارك في تأسيس النظام النقدي وإصدار العملة المحلية في عدد من البلدان الإسلامية إثر استقلالها، كأفغانستان والباكستان والمغرب وتونس والكويت وليبيا وماليزيا. شغل مناصب إدارية عالية في عدد من البنوك الإسلامية، منها: البنك الإسلامي في لوكسمبورغ، والبنك الإسلامي في كوبنهاغن. كما عمل مستشارًا للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، وللمجلة الإسلامية للعلوم الاجتماعية التي تصدر في الولايات المتحدة. وعمل رئيسًا للمجلس الإسلامي الأمريكي الأعلى في واشنطن. أمضى سني تقاعده في الولايات المتحدة الأمريكية. له محاولات مبكرة في الاقتصاد الإسلامي. من كتبه:

- خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي ١٩٦٥م
- مسائل اقتصادية معاصرة: الربا والفائدة ١٩٨٦م
- فقه الزكاة المعاصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م. لا أعلم متى كانت الطبعة الأولى؟

كتابه: "**خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي**" نشرته مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٩٦٨م، ١٠٠ صفحة قطع متوسط. سأعرض للكتاب من خلال العناوين التالية:

نظرة أبو السعود: يقول: "إن نظرتنا إلى الاقتصاد الإسلامي تختلف عن كثير مما يراه الباحثون، ولا نغالي إذا قلنا إننا انفردنا بهذا الرأي الذي يراه القارئ في هذا البحث، وهو اجتهاد لم يسبقنا إليه أحد فيما نعلم، وقد استوحيناه من نصوص القرآن والحديث، ومن روح هذا الدين الحنيف وتعاليمه السمحة".

ضرورة البحث عن نظام يمنع الاكتناز: يقول أبو السعود: "لو استطعنا إيجاد نظام يمتنع فيه على الفرد أن يحتفظ بالنقود، أو أن يمسكها عن التداول، دون خسارة، لتوصلنا إلى تحقيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية، وتحقيق الحكمة من الزكاة، بأيسر سبيل وأكمل وجه، إذ لو تصورنا أن كل النقد في تداول مستمر لكان معنى ذلك استمرار الشراء والبيع دون انقطاع، ولاستثمرت كل الأموال الفائضة عن الاستهلاك، ولأصبحت المدخرات كلها في صورة استثمارات، وهذا فيما نتصوره هو لب الفلسفة الاقتصادية الإسلامية.

أما كيف يظل المال في التداول ؟ وما هو النظام الذي يصلح تطبيقه في العصر الحاضر، للوصول إلى هذه الغاية ؟ فإن خير ما وجدناه من ناحية عملية هو فرض ضريبة على النقود، تكون بمثابة معدل اهتلاك لها".

النقود المزكاة

في كتابه "خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي" سرعان ما تناول محمود أبو السعود مسألة النقود المزكاة، لأنها برأيه ورأي من جربها هي الحل السحري لتحقيق النهضة والتقدم بأسرع ما يمكن.

اقتبس أبو السعود النقود المزكاة من النقود المدموغة (من الدمغة أو الطابع)، فاستبدل الزكاة بالضريبة (الدمغة). وتقوم فكرة النقود المدموغة على أساس أن مالك النقود الورقية إذا بقيت لديه ولم ينفقها فعليه أن يلصق في مكان مخصص منها، أول كل شهر، طابعًا ماليًا بقيمة (١٪) من قيمة الورقة النقدية، بحيث تتناقص قيمتها

إذا احتفظ بها، فهو يرى مع صاحب الفكرة الأصلية أن التناقص (أو الاهتلاك أو الفناء) سنّة الحياة، لقوله تعالى: **[كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه]** (القصص ٨٨)، ومن ثم لابد أن تخضع النقود أيضًا لهذه السنّة. وتلك حكمة بالغة احتوت على مفتاح ما أغلق على الاقتصاديين جميعًا سالفهم وحاضرهم. ويرى أبو السعود أن النقود المزكاة هي التي لا تحتمل الاكتناز ولا تطلب الفائدة. ذلك أن حائزها يريد التخلص منها لا لأجل الفائدة، بل لأجل الهروب من تناقصها.

وهناك بعض المجتمعات (بلدية فورجل (Woergl) في النمسا عام ١٩٢٢م، وبلدية أخرى في فرنسا عام ١٩٥٩م) التي طبقت هذه الفكرة ونجحت فيها نجاحًا باهرًا، حيث انحلت الأزمة، وتحقق الرخاء والازدهار، وزال الفقر والبطالة، وتم إنقاذ الألوف من العمال من البطالة، وما يتبعها من ذلة وفقر وشقاء ورذيلة. كذلك سبق الطلب على العرض، وتم الاستغناء عن مبالغ كبيرة كانت تنفق على الدعاية والإعلان، وزاد الإنتاج، والطلب على اليد العاملة، وارتفعت الأجور، وارتفعت إيرادات الدولة، وصار الدفع مقدمًا ولم يعد مؤخرًا. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النقود الورقية المدموغة ألغت المرابين من المجتمع، وأرغمت العاطلين الذين يعيشون على أموالهم الربوية على العمل. وبدأ الموظفون والعمال ينفقون نقودهم بمجرد قبضها، وأخذ التجار يدفعون ما عليهم من رواتب وأجور وديون وضرائب بمجرد حصولهم من عملائهم على هذه النقود، فإذا بقي منها فائض سارعوا إلى إيداعه في المصارف، ونظرًا لأن المصارف لم تكن معفاة من هذه الضريبة أو الرسم، فقد كانت تسارع بدورها إلى إقراض النقود إلى المنتجين والتجار بدون فائدة. وكان المقترضون يتحملون فقط (١٪) ضريبة يدفعونها إلى الدولة (البلدية)، لا إلى المقرض، نظير حصولهم على ما يحتاجون إليه من رؤوس أموال بدون أدنى فائدة.

انتهت هذه التجربة بقيام المصرف المركزي، بوصفه صاحب الامتياز بإصدار النقود، برفع قضية على البلديات التي أصدرت النقود المدموغة، وحكمت المحاكم بإبطال تداول هذه النقود الجديدة التي أصابت محترفي الإقراض الربوي الذين لا همّ لهم إلا جمع المال واكتنازه وإقراضه بالربا، والوصول بذلك إلى القوة والنفوذ المالي والسياسي.

يقول أبو السعود: "ونحن لا نرى وسيلة صحيحة تمكننا من إقامة اقتصاد إسلامي غير هذه الطريقة العملية التي سبقت تجربتها وثبت نجاحها. ولا نأبه لمن يكتفي برفض الفكرة دون سند علمي أو برهان قاطع (...). فإذا قيض الله للإسلام حاكمًا على بصيرة من أمر ربه، وأقدم على هذه الخطوة المباركة، فسيحقق للمسلمين أملاً طال ارتجاؤه، وسيقدم للبشرية مثلاً يحتذونه، ويلقنهم درسًا يحفظونه، وسيثبت لهم أن الإسلام دين الفطرة الذي لا ينسخه تطور ولا يعفي عليه زمن، وأنه الحق، وما عداه الباطل".

الاكتناز: يبدو أن محمود أبو السعود يأخذ بالرأي القائل بأن ما زاد على الحاجة من المال فهو اكتناز.

تعليق: غير أن رأي جمهور الفقهاء هو أن المال إذا أخرجت زكاته فليس بكنز.

النصاب: كأن أبو السعود يرى النصاب كالحد الأدنى المعفى في الضرائب الوضعية، وهو ليس كذلك. فالحد الأدنى يعفى من الضريبة أيًا كان وعاء الضريبة، أما النصاب فإن مفهومه يقوم على أن المال إذا بلغ النصاب خضع كله للزكاة، بما فيه النصاب. ولا يعفى من الزكاة إلا ما هو دون النصاب. ومما يؤكد ذلك أن أبو السعود اقترح السلة الاستهلاكية بدل النصاب، وهي تقوم على فكرة الحد الأدنى المعفى.

تعليق: ولهذا السبب فإن فكرة النقود المزكاة تتعارض مع مفهوم الاكتناز عند الجمهور، كما تتعارض مع مفهوم النصاب في الزكاة. وإذا كان الغرض من النقود المدموغة هو تعريضها للتناقص فإنه لم يخطر على بال أبو السعود أن **التضخم** السائد في عصرنا يقوم بهذه المهمة وزيادة، وقد طبق وانتشر ولم يستشرنا أحد في جوازه أو عدم جوازه. لكن لو فرضنا أن أحدهم أودع مالاً في مصرف فإن الفائدة أو العائد الذي يحصل عليه قد يكون سلبيًا إذا كان معدل التضخم أعلى من معدل العائد. أما حسب نظرية النقود المدموغة فإن العائد سيكون موجبًا، بالنظر لثبات الأسعار، والنقص لن يصيب إلا حائزي النقود الذين لا ينفقونها ولا يودعونها للاستثمار.

المعدل المفروض على النقود: معدل الزكاة على النقود هو (٢,٥٪) سنويًا عند الفقهاء، وهو (٠,٥٪) أو (١٪) شهريًا عند أبو السعود، حسب نظريته في النقود المزكاة.

الزكاة: الزكاة برأي أبو السعود تجب في كل مال تجاوز النصاب، لأن الزكاة تؤخذ من الأغنياء، وليس من المعقول أن يقتصر الغنى على مالك الإبل دون مالك الخيل، أو على مالك القمح دون القطن، أو على مالك الذهب والفضة دون اللؤلؤ والألماس.

تعليق: هذا الرأي مال إليه محمد أبو زهرة، ويوسف القرضاوي، ومصطفى الزرقا، وغيرهم. والسابق إليه هو أبو زهرة (١٨٩٨-١٩٧٤م).

النقود الورقية: النقود الورقية أصبحت ضرورة ماسة في العصر الحديث، وإن قبولها أمر لا مفرّ منه (...). ولا نرى في استعمالها أي شبهة تَعارُض مع أحكام الدين الحنيف.

وظائف النقود: يرى أبو السعود أن هناك وظيفة واحدة للنقود، هي: أنها واسطة للتبادل، وهذا يتضمن أنها مقياس للأثمان. وينكر أن تكون لها وظيفة مخزن القيمة. وهذا يتمشى مع نظرته للاكتناز والنقود المزكاة.

الفائدة داء عضال: "لقد ظلت النقود مرتبطة بالربا منذ أربعة آلاف سنة، وظل الناس يتعاملون معاملات ربوية دون أن يدركوا سبب ذلك، وإن أدركوا سوء مغبّته (انظر كتاب بوهم بافرك: تاريخ نظريات الفائدة ونقدها). وأخذت الأديان المتعاقبة تحاربها وتنهى عنها، وجعلها الاشتراكيون المختلفون هدفاً يحاولون حربه ومحوه، بل إن من الاقتصاديين المعاصرين من حاول ذلك، لتيقنه بأن الربا هو داء الاقتصاد العضال (انظر اللورد كينز وخلفه الأستاذ هارود). ولكن باستثناء ما جاء به الإسلام، وما كتبه سيلفيو جيزيل في أوائل هذا القرن (الماضي)، لم يهتدِ أحد من علماء الاقتصاد إلى نظرية يعلل بها خطأ الربا، وينقض ما تعارف الناس عليه منذ آلاف السنين حتى أصبحوا مأسورين بهذا البهتان، مستعبدين لهذا الخَطَل، يقبلونه دون وعي ولا رشاد".

الفائدة سبب الأزمات الاقتصادية: "الربا والفائدة والاكتناز إنما هي ضرر محقق للمجتمع، ومخالفة صريحة لقانون الطبيعة، وانسياق في تيار الأزمات الاقتصادية التي تجرّ ويلات اجتماعية وخلقية لا يحدّها الحصر".

تخفيض معدل الفائدة: يقول أبو السعود: "إن انخفاض سعر الفائدة أمر ملازم للتقدم الاقتصادي".

تعليق: وهذا يعني أنه إذا صار صفرًا كان الوضع مثاليًا. غير أن الإسلام لا يأمر أحدًا بتقديم ماله إلى المنتجين مجاناً، بل يأمرهم بتقديمه على أساس المشاركة في الربح، وسوف يكون عائدهم أعلى من معدل الفائدة، نتيجة تعرضهم للمخاطرة.

دور المصارف: يرى أبو السعود أن عمل المصارف، في ظل انقلاب النقود المزكاة، سيتغير أيضًا تغيرًا محسوسًا، فسيقل الدفع بالشيكات، وينعدم خصم الأوراق التجارية، لأنها تمثل الدفع الآجل. وسيقتصر دور المصارف على وظيفتين أساسيتين:

- تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، لأجل اختلاف العملات، وضمان حقوق المستوردين والمصدرين.

- تسهيل عمليات الادخار الاستثماري، فمن فاض بيده نقد زائد على حاجته فإنه سيودعه في المصرف، ويفضل شراء شهادات استثمار قابلة للصرف في كل وقت. فإذا حال عليها الحول درّت على صاحبها ربحًا.

تعليق: إذا استطاع التجار الحصول على المال بدون فائدة، بفضل النقود المزكاة، فمن أين يأتي ربح الاستثمار الذي يوزع على شهادات الاستثمار ؟!

معنى البيع في الإسلام: يرى أبو السعود أن عملية المبادلة لا تتم إلا إذا تمت عمليتان: عملية بيع سلعة بالنقود، وعملية شراء سلعة أخرى بالنقود. فإذا تم البيع ولم يتم الشراء لم تتم الصفقة، بل تم نصفها. والمعنى أن توسيط النقود في عمليات المبادلة يجب ألا يؤدي إلى اكتنازها. وربما لهذا السبب لم يكن عجيبًا أن البيع في مصطلحات القرآن يعني البيع كما يعني الشراء. فكل بيع شراء، وكل شراء بيع. فالبيع والشراء وجهان لأمر واحد. قال تعالى: [وأحل الله البيع] (البقرة ٢٧٩)، أي: أحل البيع والشراء. وقال: [رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع] (النور ٣٧)، أي لا بيع ولا شراء. وقال: [إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع] (الجمعة ٩)، أي: ذروا البيع والشراء. وقال: [وشروه بثمن بخس] (يوسف ٢٠)، أي: وباعوه.

هب أن مجتمعًا ليس فيه إلا خباز وصياد. وقد تعارفا على أن يتبادلا آخر النهار رغيفًا يخبزه الخباز بحمامة يصطادها الصياد. وهب أنهما تعارفا على استخدام وحدة من النقد. فيبيع الخباز رغيفه إلى الصياد، ويأخذ منه وحدة النقد، ثم يبيع الصياد حمامته إلى الخباز، ويأخذ منه وحدة النقد، وهكذا دواليك. هب أن الخباز ارتأى الاحتفاظ بوحدة النقد فماذا يحدث ؟ لن يشتري من الصياد حمامته، لن يستفيد الصياد شيئًا من فائض إنتاجه، لن يستطيع أن يبيع رغيفه الزائد، وبهذا تقف عجلة التبادل والتداول، وإما أن ينتج كل منهما ما يحتاج إليه من الرغيف والحمامة، وإما أن يكون كلاهما أو أحدهما عاجزًا عن ذلك، فيُحرم من سلعة هو بحاجة إليها.

ملكية الأرض: لا بأس أن يملك الأفراد المنقولات والعقارات، ووسائل الإنتاج وحتى الأرض ملكية فردية، ولكن ملكية الأرض لا تخولهم تأجيرها ولا مزارعتها، بل عليهم أن يزرعوها بأنفسهم، أو يمنحوها لغيرهم، أو يشاركوا غيرهم. ولا يجوز أن يشاركوا بالأرض وحدها، بل لا بد لهم من الاشتراك بالبذر، أو برأس مال معتبر، لأن ريع الأرض يشبه فائدة القرض (كراء الأرض ككراء النقود سواء بسواء). ولا يمكن تشبيه المزارعة بالمضاربة (القراض)، لأن رب المال في المضاربة معرض للخسارة، أما رب الأرض في المزارعة فإنه غير معرض للخسارة، هذا فضلاً عن أن الأرض هبة من الله، وليست من صنع البشر. ولو سمحنا لصاحب الأرض بالريع لنشأت عندنا طبقة من الملاك تعيش من أهون السبل. وإذا كانت هذه الطبقة تريد العيش الآمن فإن الإسلام كفل للجميع حق المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وحق التعلم، وحق العمل، وغير ذلك من الحقوق، كما قال ابن حزم، ومن ثم فلا حاجة لوسائل أخرى غير مشروعة.

أما المزارعة التي أباحها البعض بالاستناد إلى معاملة الرسول ليهود خيبر، فإنه لا حجة لهم فيها، لأن الرسول أراد إقرار اليهود على أرضهم لحكمة سياسية، وكانت مشاطرتهم النصف لأجل إشعارهم بالخضوع للدولة الإسلامية الحديثة ووجوب التسليم لها.

تعليق: هناك من قال، من غير جمهور الفقهاء، بمنع الأجرة والمزارعة على الأرض، مثل عطاء ومكحول ومجاهد والحسن البصري (راجع الملكية للعبادي)، ولكن لا أعلم أن أحدًا فسر مزارعة خيبر بأنها ضرب من الجزية.

لماذا مَنع أجر الأرض وأجاز أجر الدار ؟ يقول: "ما بالنا نسمح لصاحب الدار والآلة أن يؤجر داره وآلته، ولا نسمح لصاحب الأرض بمثله؟ الجواب أن الدار والآلة مال قابل للاهتلاك، وعلى صاحب كل منهما أن يعمل على صيانتها وترميمها وحفظها من التلف. وأجر الدار والآلة أجر لاحق لعمل سابق. أما الأرض فهي مال غير قابل للاهتلاك، بالإضافة إلى أنها ليست من عمل الناس، بل هي مال طبيعي من صنع الخالق.

خير الناس أغناهم: أصبح الغنى في البلدان الغربية معيار القيم الإنسانية، وأصبحت الفضيلة هي الغنى المادي، وليست المعرفة. وأصبح الأمريكي يقيس قرناءه في المجتمع بمقياس ما يملكون من دولارات، وصار شعارهم: "خير الناس أغناهم" لا أنفعهم للناس، ولا أتقاهم، ولا أعلمهم.

سيلفيو جيزيل: في كتابه يثني محمود أبو السعود، مثل كينز، على رجل الاقتصاد الغربي سيلفيو جيزيل، ويراه من أقرب الاقتصاديين إلى الفكر الإسلامي. وكثيرًا ما استشهد بنصوص من كتابه " النظام الاقتصادي الطبيعي".

الحضارة الغربية: مع كل ما يستمتع به أفراد هذه الشعوب من رفاهة مادية فإن الإنسان يصدم هناك بشعور الناس بفقدان أي معنى للحياة (...). وإن

الإنسان ليطالع الإحصاءات الرسمية فيجد فيهم أعلى نسبة للانتحار في العالم، وأعلى نسبة لإدمان المخدرات، وأعلى نسبة للشذوذ الجنسي".

ثناء وتناقض: يقول أبو السعود: "كتب كثير من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي محاولين إيجاد نظام غير ربوي، ولعل أقربهم إلينا في الرأي هو الأستاذ إقبال قريش الباكستاني، وقد كانت نظريته منصبة على تيسير القرض للكافة، بحيث يظل الإنتاج أبدًا مستمرًا دون أن تفرض عليه الجزية (الفائدة الربوية). وهذا مدخل سليم إلى حد كبير، على أن الصعوبة الكامنة فيه هي أن الإقراض دون فائدة يكاد أن يستحيل عمليًا، في ظل النظام القائم، حيث لا بد من دفع آجل، ولا بد من خصم للأوراق التجارية، وكلا الأمرين يحتم وجود الفائدة، والفائدة ربًا. من أجل هذا كان لا بد من البدء في تغيير معنى النقود".

تعليق: إذا كان اقتراح إقبال قريش (أغلب الظن أنه أنور إقبال قرشي صاحب كتاب "الإسلام والربا") مستحيل التطبيق، فكيف تثني عليه، وتجعله هو الأقرب إليك ؟! هل هي مجاملة في الشق الأول، ثم سحب للمجاملة في الشق الثاني؟ ربما كان يستميله بالسياسة إلى تطبيق رأيه في الباكستان، ولعل ذلك يوم كان أبو السعود مستشارًا في بنك الدولة (البنك المركزي).

الأربعاء في ١٤٣١/٤/١٥هـ **د. رفيق يونس المصري**

٢٠١٠/٣/٣١م

محمود أبو السعود
في الزكاة

كتابه "**فقه الزكاة المعاصر**"، نشر دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٩٩٢م، ٢٢١ صفحة. يتألف الكتاب من تمهيد وخمسة أبواب:

- الباب الأول: مبادئ عامة في الزكاة.
- الباب الثاني: أحكام الزكاة: شروط الزكاة، مقادير الزكاة.
- الباب الثالث: مصارف الزكاة.
- الباب الرابع: زكاة الفطر.
- الباب الخامس: الزكاة والاقتصاد المعاصر: أسس النظام الاقتصادي في الإسلام، الآثار الاقتصادية للزكاة.

سأعرض الكتاب من خلال العناوين التالية:

الكتاب

يبدو أن أبو السعود كتب كتابه من أجل التعليق على فقه الزكاة للقرضاوي، وهو تارة يخالفه، وتارة يؤيده. وكان جلّ اعتماده على كتاب القرضاوي. وقد رجع أحياناً إلى بداية المجتهد، ونيل الأوطار، والفقه على المذاهب الأربعة، وتفسير المنار، وحجة الله البالغة، وفتاوى الزكاة للمودودي.

تجاهل القرضاوي

مع أن الغرض الأساسي من كتابه هو نقد القرضاوي، إلا أن القرضاوي تجاهل هذا النقد من أبو السعود، بل تجاهل القرضاوي أيضًا نقد الهيئة العالمية للزكاة سواء في الأوراق المقدمة إليها أو في قراراتها وتوصياتها حول زكاة المال المستفاد، وزكاة الرواتب والأجور، وزكاة الأموال الظاهرة والباطنة،

والمصطلحات المحاسبية، وغيرها. وعلى الرغم من الطبعات والترجمات الكثيرة لكتابه "فقه الزكاة"، لم يُصدر القرضاوي طبعة جديدة، أو ملحقًا، يناقش فيه الانتقادات التي وجهت إليه، بل كان إذا عاد إلى بحث الزكاة، بعد كتابه (رسالته)، فإنه يستلّ منه جزءًا، لا يزيد على ذلك، فعل هذا حتى في بحث الجائزة التي حصل عليها من البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٩١م، وكان بحثه بعنوان: "لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر"، لم يزد فيه شيئًا على ما كتبه سابقًا.

الحديث النبوي

يختار أبو السعود ما قاله بعض العلماء من أن هناك أحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم بصفته نبيًا، وأحاديث أخرى بصفته إمامًا. وقد نشعر أحيانًا أننا أمام أحاديث من هذا النوع الأخير، بعد بذل الجهد العلمي والعقلي المطلوب للتوصل إلى هذا الأمر.

الترجيح بين الفقهاء

يرى أبو السعود أن مهمة الفقيه ليست في أن يجمع أقوال الفقهاء، ثم يرجح بينها، بل قد يكون الصواب في رأي آخر لم يقل به واحد منهم.

الزكاة واجبة في كل مال، بل في كل دخل، ويقول أبو السعود: كل دخل مال!

تعليق: إذا فرضت الزكاة في جميع الأموال وجميع الدخول فلا بد أن تحدث ضروب من الثنَى (الازدواج) الزكوي، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: لا ثِنَى في الصدقة. فهو (أبو السعود) يرى الزكاة على الرواتب والأجور، فإذا فرضنا أن المكلف زكى راتبه عند قبضه، ثم زكى ماله النقدي آخر الحول، فإن النقود التي مصدرها الراتب تكون قد زكيت مرتين: مرة باسم الراتب، ومرة باسم النقود! ولو فرضنا أن الرواتب والأجور تزكى سنويًا، كما ذكر أبو السعود، خلافًا للقرضاوي الذي دعا إلى زكاتها بطريقة الحجر في المنبع، حسب الطريقة الضريبية، فما الفرق عندئذ بين زكاتها وزكاة النقود، لاسيما ومعدلهما واحد عنده وهو (٢,٥٪)؟ لم يلتفت أبو السعود إلى هذه المشكلة في كتابه.

النصاب

- ليس صحيحًا أن نصاب الحيوان ضعف نصاب النقود.

- النصاب سلة استهلاكية (كفاية أسرة لمدة سنة)، بدل: خمسة أوسق، خمس أواق، خمس من الإبل ... إلخ. وتختلف قيمة هذه السلة من بلد إلى بلد، حسب المستوى المعيشي فيه.

- النصاب قيمته واحدة في جميع الأموال، لا تختلف بين مال ومال.

تعليق

- هناك في الإسلام نصاب لكل مال زكوي، ولا أعتقد أن النصب متساوية فيما بينها.

- أعطى أبو السعود مفهومًا للنصاب في الزكاة يشبه مفهوم الحد الأدنى المعفى في الضرائب الوضعية.

- سبق أن بحثت مسألة النصاب في كتابي " بحوث في الزكاة "، فلا أطيل هنا بما كتبته هناك.

زكاة التجارة

١٠٪ من الربح الصافي (قياسًا على زكاة الزراعة)، وليس (٢,٥٪) من قيمة العروض (قياسًا على زكاة النقود). فلا يجوز أن تقاس زكاة التجارة على زكاة النقود، لأن للنقود معاملة مختلفة، حسب نظرية أبو السعود في النقود المزكاة.

تعليق

- زكاة التجارة يسميها الفقهاء زكاة عروض التجارة، وعروض التجارة مفهومها مختلف عن مفهوم الأرباح الصافية.

- زكاة عروض التجارة عند العلماء هي (٢,٥٪) من قيمة العروض. نعم هناك من المعاصرين من يقول بتطبيق زكاة الزراعة على زكاة الصناعة. ومع ذلك فإن مفهوم الربح يختلف عن مفهوم الناتج (الزراعي).

الخلط بين الذمم المدينة والدائنة

تعليق: بحث أبو السعود الديون في موضعين متفرقين غير مجتمعين: الموضع الأول تحت عنوان: الفراغ من الدين، والموضع الآخر تحت عنوان: شرط السلامة من الدين، وهما بمعنى واحد. وكان المتوقع أن يكون أحد الموضعين للذمم المدينة (الديون التي لك)، والآخر للذمم الدائنة (الديون التي عليك). لكن القارئ يشعر بأنه خلط بين النوعين. ففي الموضع الأول (الفراغ من الدين) قال: "اختلف الفقهاء أيما اختلاف في زكاة الدين: منهم من قال: ليس في الدين زكاة (...). وقال آخرون: لا زكاة في مال حتى تخرج منه الديون (...). وقال البعض: الدين لا يمنع زكاة الحبوب (...). وقال مالك: الدين يمنع زكاة الناض (النقود) فقط ". يلاحظ بأنه في القول الأول يتكلم عن الذمم المدينة، وفي سائر الأقوال عن الذمم الدائنة !

وكذلك فعل في الموضع الآخر تحت عنوان (السلامة من الدين)، حيث قال: "اعتبر غالبية الفقهاء أن الدائن مكلف بأداء زكاة الدين (...). وعندنا أن علة من يقولون بأن الدين يمنع وجوب الزكاة ...". ففي الجملة الأولى يتكلم عن الذمم المدينة، وفي الجملة الثانية يتكلم عن الذمم الدائنة. وبعبارة أخرى فإنه يتكلم في الجملة الأولى عن الدائن، وفي الثانية عن المدين. ثم إن القارئ يشعر أنه يكرر في الموضع الثاني (السلامة من الدين) ما قاله في الموضع الأول (الفراغ من الدين). ثم لماذا لم يتكلم عن الديون المدينة والدائنة في موضع واحد؟! إنه تأثر بالفقهاء السابقين، مع أنه يحب ألا يتأثر بهم. ولو تكلم عن الديون بنوعيها في مكان واحد لكان هذا أدعى إلى معاملة متسقة ومتوازنة، بيناها في غير هذا الموضع.

شرط النماء

يرى الفقهاء القدامى أن الزكاة مفروضة على الأموال النامية، ولذلك أعفيت من الزكاة: أموال القنية، والعوامل من الأنعام، والأصول الثابتة في التجارة. أما أبو السعود فيرى أن هذه النظرية قد اعتسف معناها حتى شملت الأموال القابلة للنماء، وأدى هذا الاعتساف إلى الإخلال بجوهر النظرية كلها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية لا تخلو من التعقيد، ولا ضرورة لها اليوم، بل علينا أن نقرر أن الزكاة واجبة في كل مال.

تعليق: قد ناقشت أقواله في موضع آخر، وعرض الموضوع على إحدى ندوات الزكاة، وتم إقراره فيها، بعد الاطلاع على رأي أبو السعود وابن حزم. ولا يبعد أن يكون أبو السعود قد اطلع على رأي ابن حزم، وتأثر به، وتبناه.

سبب رفضه لشرط النماء

يبدو أن أبو السعود رفض شرط النماء لأجل نظريته في النقود المزكاة التي عرضنا لها في مقال مستقل. فالنقود كما يراها هو ليست مالاً ناميًا، ولا قابلاً للنماء، بل يجب أن تخضع لسنّة التناقص، ويؤيد رأيه بقوله تعالى: **[** كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه**]** (القصص ٨٨).

النقود

هل هي مال يزكى أم كنز يعاقب ؟ هل فرضت فيها الزكاة بوصفها مالاً أم لأجل إخضاعها لسنة التناقص ؟

الظاهر من فقه الزكاة أنها مال كسائر الأموال الزكوية، أما أبو السعود فهو من أخذ برأي بعض العلماء الغربيين في مسألة النقود المدموغة، وعلى أساس هذه النقود أعاد تفسير كثير من الأمور، منها أن الزكاة فرضت على النقود لكي تخضع لسنّة التناقص، ما لم يتم إنفاقها وتداولها بسرعة، أي لإخراجها من حالة الاكتناز إلى حالة التداول. ولعل هذا ما قاله آخرون بأن الزكاة على النقود هي

عقوبة على الاكتناز، أي إن "حبسها عن التداول هو مبرر الزكاة". بل صرح أبو السعود في كتاب آخر بأن الزكاة فرضت على النقود لتعاقب صاحبها على تصرفه المخالف لمقتضى العبادة وسنن الخالق في خلقه، ووجه المخالفة هو حبس المال عن التداول، والنقود خلقت للتداول، ولا يجوز استعمالها في غير ما خلقت له، فهذه معصية. "ففي إمساك المال إضرار بالمنتجين، وتقليل لتبادل الطيبات (السلع)، وفي هذا ما فيه من إعاقة للإنتاج، وبطالة للعاملين".

تعليق: قد يكون هناك وجه للقول بأن ما فرض على النقود هو عقوبة، من حيث قوله تعالى: **[**والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم **]** (التوبة ٣٤)، ومن حيث تفسير المفسرين بأن النقود إذا أديت زكاتها فليست بكنز. وهذا يعني أن الكنز حرام، وأن الزكاة في هذه الحالة بمثابة عقوبة على الكنز، تخرج صاحب النقود من الحرام إلى الحلال.

المال المغصوب

يقول أبو السعود: "إن الفقهاء اختلفوا حين تعرضوا للمال يحوزه صاحبه من طريق غير شرعي، وهو ما يسمونه المال الحرام أو المال المغصوب، هل تجب فيه الزكاة (...)، وفي حججهم التي ساقوها طرافة" (يسخر منهم). ثم يقول: "إن ولي الأمر المكلف بالزكاة لا يعلم أن هذا المال نشأ عن حرام، فلزمه أن يفرض زكاته". ثم يقول: "الرأي عندنا أن الزكاة واجبة في المال المغصوب وغير المغصوب على حد سواء".

تعليق: يبدو لي أن أبو السعود يخلط بين الغاصب والمغصوب منه. فهو يتكلم عن الغاصب، وكلامه تحصيل حاصل، لأن ولي الأمر هو كما قال. لكن كلام الفقهاء ليس عن الغاصب، بل عن المغصوب منه. فإذا كان له مال مغصوب، غصبه غاصب، هل تكون هناك زكاة على المغصوب منه ؟ لا أظن أن أبو السعود وغير أبو السعود يفرض الزكاة على هذا المال إلا بعد استرجاعه من الغاصب. فلا محل هنا إذن لمخالفة الفقهاء والسخرية منهم. وقد بنى أبو

السعود على فهمه الخاطئ للمال المغصوب رفضه لشرط الملك التام في الزكاة، غير أن رفضه انبنى على خطأ، ومن ثم فالرفض خاطئ كذلك.

المستغلات

هي الأموال التي تُكرَى أو تستثمر. يقول أبو السعود: "المستغلات لفظ طريف أطلقه القرضاوي على الاستثمارات المستحدثة (...)، ونرى أنه اصطلاح جيد، حبذا لو تعارف عليه الكتّاب، وألفوا استعماله".

تعليق: الصحيح أن هذا المصطلح معروف عند العلماء قبل القرضاوي (انظر السيل الجرار للشوكاني، والبحر الزخار لابن المرتضى). ولعل السبب فيما قاله أبو السعود هو عدم كفاية المراجع التي رجع إليها في كتابه عن الزكاة، بل كان جل اعتماده على كتاب القرضاوي، كما ذكرت أعلاه.

الآثار الاقتصادية للزكاة

- تحقيق التكافل المادي بين الناس، ودفع غائلة الفقر، وذل السؤال.
- تحريم الاكتناز، وضرورة استثمار المال، ومنع حبسه عن التداول.
- استغناء الفقراء عن الزكاة، إذا ما أعطوا منها ما يكفيهم طول العمر: آلة الإنتاج.
- تخصيص اعتمادات مالية خاصة بالفقراء، لا نجدها في ميزانيات الدول.
- قضاء ديون الغارمين، وحمايتهم من الإفلاس الذي يجرّ بعضه بعضًا، فإذا ما أفلست منشأة لحقتها منشآت أخرى كثيرة.

تعليق: هذا لا اعتراض لي عليه، بل هو جيد مستحسن، ففي الأزمة المالية العالمية هناك من يطالب حتى من الغربيين بمساعدة المدينين، ويرى أن ذلك أفضل من مساعدة الشركات. وهذه الأزمة العالمية لا يبعد أن تكون ضربًا من الحرب التي أعلنها الله على الربا والمرابين. قال تعالى: **[** يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما يقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من

الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون. وإن كان ذو عسرة فنظِرة إلى ميسَرة وأن تصدّقوا خير لكم إن كنتم تعلمون] (سورة البقرة ٢٧٨-٢٨٠).

الزكاة التعبدية والزكاة التعاملية

نظرية أبو السعود في النقود المزكاة، وفي فرض عقوبة (ضريبة) على اكتناز النقود، جعلته يقسم الزكاة إلى نوعين: زكاة تعبدية، وزكاة تعاملية. المصطلح الأول مستمد من "العبادات"، والمصطلح الآخر من "المعاملات". الزكاة التعاملية هي التي تفرض على النقود، والزكاة التعبدية هي التي تفرض على سائر الأموال. يقول أبو السعود: "هذه الضريبة بمثابة الزكاة التعاملية، لأنها فعلاً تخضع النقود لسنّة التناقص، ولأنها تؤدي إلى النماء والرفاهية الجماعية، ولأنها تقضي على الربا قضاءً تلقائيًا، وذلك لأن الفائدة في هذا النظام تصبح سلبية، ولأن رأس المال النقدي سيكون متوافرًا لمن يريد الإنتاج ويقدر عليه. والزكاة التعبدية هي لب النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي مصدر الزكاة التعاملية التي تفرض على النقود، وتضعها في موضعها الصحيح: مسودة للإنسان لا سيدة، وكيلة عن الطيبات وليست سلعة أصيلة (...). إن إيماننا بما للزكاة من خطورة بالغة ومكانة مهمة في الحياة الإسلامية هو الذي دفعنا إلى تحقيق تفاصيل أحكامها، وهو الذي أوحى بكتابة هذا الكتاب ونشره".

المصطلحات التي يستخدمها

- الطيبات بمعنى السلع المشروعة، وهي مصطلح قرآني.
- الحلقات بمعنى البورصات، يقال في السعودية: حلقة الخضار والفواكه بمعنى: سوق الخضار والفواكه.

تعليق: أنا أستخدم "المصافق" بدل الحلقات.

- الأصيلة بمعنى الأصل أو رأس المال.
- المكافلة بمعنى المشروع التجاري.

تعليق: باستثناء مصطلح الطيبات فإن المصطلحات الأخرى غير شائعة، أي لم يتابعه فيها أحد، فيما أعلم.

أخطاء لغوية

لغة الكاتب جيدة، لكن مع ذلك هناك أخطاء مطبعية وأخطاء لغوية، منها:

- سواء أكانت شعائر عبادة (...) أم ضوابطًا لغوية، والصواب: ضوابطَ (ممنوع من الصرف).
- دون أن يجرأ أحد،: والصواب: يجرؤ.
- كلما تدبرت حكمة الزكاة كلما زاد اقتناعي، والصواب: حذف "كلما" الثانية.
- الأوفق أن يعتبر المال مال مخصص، والصواب: مالاً مخصصًا.
- القول بأن هناك تعارض، والصواب: تعارضًا.
- يتلائم، والصواب: يتلاءم.
- من المستحيل أن تثبت قيمة المتغيرين بالنسبة لبعضهما، والصواب: قيمة المتغيرين أحدهما بالنسبة للآخر.
- يزاوله الأفراد ليأكلون مما يجمعون أو يسدون بثمنه حاجة أصلية، والصواب: ليأكلوا ... أو يسدّوا.
- المال النامي الغير المشغول، والصواب: غير المشغول.
- يرى البعض إخفائها، والصواب: إخفاءها.
- وأخطاء أخرى في همزة "إن" متى تكسر ومتى تفتح.
- وفي همزات الوصل والقطع، ومتى تكتب الهمزة فوق الألف أو تحت الألف.
- وعدم التفريق بين الياء والألف المقصورة.

الأربعاء في ١٤٣١/٤/٢٢هـ **د. رفيق يونس المصري**

٢٠١٠/٤/٧م

Mahmoud Abu Al So'oud on Zakat

Dr. Rafic Yunus Al-Masri
Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract

"*Contemporary Fiqh of Zakat*" is a book by Mahmoud Abu Al So'oud, which was perhaps authored to comment particularly on Yusuf Al Qaradawi's "*Fiqh Al Zakat*". Among the issues dealt with and commented upon were the following:

- Zakat is an obligation in all forms of wealth/assets.
- *Nisab*
- Zakat on articles of trade.
- Payables and receivables.
- The condition of growth.
- Money.
- Usurped assets.
- Things invested for yield generation (*Al Mustaghallat*).
- Economic effects of Zakat.
- Zakat paid as an act of worship (*Ta'bbudiyyah*) and Zakat paid as a form of dealing (*Ta'amuliyyah*).
- Terms used.

محمود أبو السعود
في الربا والفائدة

لمحمود أبو السعود كتيب بعنوان: "**مسائل اقتصادية معاصرة: الربا والفائدة**"، تقديم ماهر حتحوت، نشر مؤسسة الزكاة والبحوث، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٦م، ٣٦ صفحة بالعربية، و٣٣ صفحة بالإنكليزية. يتألف الكتيب من الأقسام الثلاثة التالية:

- القسم الأول: بين الربا والفائدة: الربا في القرآن، الربا في السنّة.
- القسم الثاني: المعاملات المالية الراهنة: القروض النقدية المطلقة (القروض الحسنة)، القروض المخصصة، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الأسهم والسندات، الخصم التجاري.
- القسم الثالث: تمويل العقار.

سأناقش بعض ما ورد في الكتاب تحت العناوين التالية:

إلى من يتوجه الكتيّب: إلى المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وربما إلى جميع المسلمين.

ماهر حتحوت مقدّم الكتيب

- يبدو أنه موافق على ما جاء في الكتيّب، لأن صاحبه، كما يقول، اقتصادي مرموق، وفقيه أصولي معتمد، حباه الله بما قلّ أن يجتمع في زماننا هذا لعالم واحد، وليس من علماء الأبراج العاجية.

- يقول حتحوت أيضًا: "رأى المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا أن يقدم هذا البحث القيم لجمهور المسلمين، ليكون نافذة تطل على آفاق واسعة من التفكير المسترشد والحوار المؤدب المثمر. والمركز لا يدعي أنه يتبنى هذا الرأي أو سواه، وإنما يشعر بالقيمة الكبرى للجهد الجاد والعلم الوفير الذي أنتج هذا البحث (...). وقد يقتنع أناس بهذه الآراء كلها أو بعضها، أو قد يخالفوننا فيها أو يختلفون مع الكاتب عليها، وليس في ذلك من بأس. إنما البأس والبؤس أن تؤخذ آراء مثل هذا الكاتب في ذلك الموضوع بالذات بأقل مما يجب لها من الخطر والاحترام والتقدير".

صعوبة إلغاء الفائدة: " لن نستطيع أن نطبق مبدأ إلغاء الفائدة تمامًا ما دمنا نتبع النظام الغربي المادي الحر أو الموجه في دولنا وفي حياتنا اليومية ".

تعليق: أوافقه، ولعلي أستبدل بعبارته العبارة التالية: (ما دام النظام الغربي سائدًا).

الزيادة في البيع الآجل ليست ربًا: هذا ما قاله.

تعليق: لعل الأصح أن يقال: (ليست ربًا محرمًا)، لأن كل زيادة في مقابل الأجل ربًا، فإن كانت في القرض فهي حرام، وإن كانت في البيع (الآجل) فهي حلال.

قياس البيع الآجل على بيع السلَم: يقول أبو السعود: "معلوم أن الثمن الآجل يكون أعلى من الثمن الحالّ، وليس في هذا حرج، وهو قياس على بيع السلَم".

تعليق: بيع السلَم ورد جوازه بنص شرعي، لكن لم يرد فيه نص شرعي حول الزيادة والنقصان في الثمن. كذلك البيع الآجل ورد بجوازه نص شرعي، ولكن لم يرد فيه نص شرعي حول الزيادة والنقصان لأجل الأجل. ومن ثم لا يمكن أن يقاس أي منهما على الآخر. ويجب البحث عن أدلة في مواضع أخرى. وهو ما بيناه في بحوث خاصة.

هل يمكن استخدام معدل الفائدة في البيع الآجل ؟ يرى أبو السعود جواز ذلك، لأن تطبيق سعر الفائدة على الفرق بين الثمنين: الآجل والعاجل، أقرب إلى العدل، وأبعد عن الهوى، والتحكم من الطرف القوي بالطرف الضعيف.

تعليق: وأنا موافق له.

ربا الفضل: قسم أبو السعود الربا إلى نوعين: ربا فضل وربا نسيئة، متأثرًا في ذلك بابن القيم.

تعليق: ظن أن ربا الفضل هو ربا البيوع. والصواب تقسيم الربا إلى نوعين: ربا نسيئة (ربا ديون)، وربا بيوع. وربا البيوع نوعان: ربا فضل، وربا نَساء. وبهذا فإن ربا البيوع يشمل: ربا الفضل، وربا النساء. وربا النسيئة = ربا الفضل + ربا النساء. والنساء مختلف في الاصطلاح عن النسيئة، وهذا مبين في موضع آخر.

توسيط النقود: القمح بالقمح لا يجوز إلا مِثلاً بمِثل ويدًا بيد، أي يجب فيه التماثل في الوزن، والتقابض. ويمكن تحقيق التفاضل والنّساء بتوسيط النقود، أي ببيع القمح بالنقود، ثم شراء القمح الآخر بهذه النقود.

تعليق: يظن أبو السعود أن حديث الأصناف الستة بهذه الطريقة يراد منه فيما يراد من بين أمور أخرى: الحث على توسيط النقود. وهذا خطأ شائع، لأن من الممكن تحقيق جواز المعاملة بتوسيط شيء آخر غير النقود.

النقود ليست ذات منفعة ذاتية: هذا ما قاله.

تعليق: هذا ينطبق على النقود الورقية، ولا ينطبق على النقود السلعية، وإن كان استخدام السلعة في النقود يزيد من الطلب عليها إلى حد كبير، فإذا أبطلت نقديتها هبطت قيمتها، ولكن تبقى لها قيمة، ولا تصبح القيمة صفرًا كما في النقود الورقية.

لا جزاء بلا عمل ولا عمل بلا جزاء: هذا ما قاله ووصفه بأنه قاعدة شرعية.

تعليق:

- الجزء الأول منه صحيح ويمكن اعتباره قاعدة شرعية، لكن الجزء الثاني غير صحيح لاسيما إذا كان المراد هو العمل الدنيوي، لأن المنتج قد يعمل كثيرًا وينتج سلعة ولا يحصل بعدها على أي ثمن، لأن سلعته لم تجد من يشتريها.

- الجزاء يقصد به هنا الثواب. ولكن الجزاء في الأصل يقصد به: الثواب والعقاب، أو الربح والخسارة.

معدل فائدة صفر: يقول أبو السعود: "إذا وجد النظام الإسلامي أصبح سعر الفائدة صفرًا، لأن النقود تتناقص في يد من يمسكها. فمن فاضت لديه نقود ودفعها إلى أخيه قرضًا فقد أعفى نفسه من عبء زكاتها، واستردّ دينه كاملاً، وعلى من اقترضها زكاة إن بلغ فيها النصاب".

تعليق

- ليس هذا صحيحًا بالضرورة، لأن النقود لا تمنح للإنتاج مجاناً في الإسلام، بل تمنح على أساس المشاركة في الربح والخسارة. ومحمود أبو السعود في قوله هذا متأثر بفكرته في النقود المزكاة المقتبسة عن النقود المدموغة في الغرب.

- كما أن المقرض لا يعفى من زكاة قرضه عند الجمهور.

- والأفضل أن يقول: (إن حال عليها الحول)، لأن القرض يفترض أن يستخدمه المقترض فورًا، ومن غير المتصور أن يحول عليه الحول لديه، وإلا لما أقدم على الاقتراض.

- القول بإعفاء المقرض من زكاة قرضه كنت اقترحته أنا في تعليقي على كتاب فتاوى الزكاة للمودودي، وأبو السعود مطلع عليه، كما ذكرنا عند الكلام عن آرائه في الزكاة.

خصم الأوراق التجارية: يرى أبو السعود أنه جائز، وأنه ليس من قبيل القرض، كما أنه لم يكن معروفًا ولا متصورًا في القديم، ويجب ألا نخضعه لرأي السابقين من الفقهاء. فالبائع حين يتقاضى حقه، وهو الثمن الحالّ، لا يقترض المال من المصرف، والبائع لا يردّ المال إليه، بل يحيل المصرف على المشتري، كما هي الحال في بطاقات الائتمان، وهي الصورة الشائعة في العصر الحديث.

ويصرّ بعض الفقهاء المحدثين على أنه إذا أعطى المصرف قدرًا من المال، وهو الثمن الحالّ، فلا يجوز له أن يتقاضى من المشتري أكثر مما دفع. وعندنا أن هذا رأي فاسد، لأنه ثبت في ذمة المشتري دين عليه وفاؤه ولا محيص. ثم إن البائع أعلن للمشتري الثمن الحاضر، وبيّن الثمن الآجل. واتفق الطرفان على البيع بالثمن الآجل، ليس في ذلك أي شبهة من حرام. وإذا فضل البائع الحصول على الثمن الحالّ نظير إحالة الدين إلى المصرف، فقد حصل على حقه دون أن يَظلم أو يُظلم.

وهب أن الرأي الذي يقول به زملاؤنا الأفاضل صحيح، فلمن يدفع المشتري ما في ذمته من زيادة ارتضاها نظير الشراء الآجل ؟ أيدفعها للبائع وقد استوفى حقه ؟ أم للمصرف وقد نهيناه عن أن يتقاضى إلا ما دفع ؟ أم نقول للمشتري: لا ضرورة للزيادة، لأن المصرف دفع ثمن ما اشتريت بالسعر الحالّ، فهنيئًا لك الزيادة ؟!

هذا اعتساف فيما نرى لا مبرر له، وإنما سببه هو إصرار بعض المحدثين على ضرورة إلباس كل معاملة معاصرة ثوب المعاملات القديمة، حتى ينطبق عليها الحكم الذي قرره جهابذة الفقه القدماء، وهذا أمر مستحيل. والواجب أن نفهم المعاملات المعاصرة على حقيقتها، وأن نطبق القواعد العامة عليها، فما لم نجد فيها ما يحرمه الشرع بالنص فهو حلال ومباح.

تعليق:

- يبدو أن أبو السعود لكثرة ما رأى من الحيل من بعض المشايخ، فقد تعلمها وصار فيها صاحب طريقة. والحيل بعده آخذة في الازدياد.

- يستند في إباحة الخصم على بطاقة الائتمان، مع أنه لم يَدرسها، وبطاقة الائتمان ليست منصوصة في الشرع على أنها حلال.

- إذا كان جوهر العملية لا يختلف عن معاملة فقهية قديمة فكيف نلفّ وندور ونتلاعب بالألفاظ لأجل إخراجها من القديم، لكي تحلّ (تصبح حلالاً) في الجديد ؟!

- من أباح الخصم فعليه أن يبيح الفائدة، ويريحنا من هذا التلاعب.

- تحريم المعاملات المحرمة قد يكون بالنص، وقد يكون بالقياس، إلا إذا كان أبو السعود من أهل الظاهر لا يأخذ بالقياس، أو يأخذ به متى شاء، ولا يأخذ به متى شاء ! علينا أن نسأله أولاً: هل أنت من أهل القياس أم من نفاة القياس ؟

- البيع بثمن آجل أعلى من العاجل لا شك في جوازه عندي، ما دامت العلاقة ثنائية بين المتبايعين، لكن إذا دخل ثالث كالمصرف فهذا أمر آخر، لأن المصرف يلعب هنا دور الممول، إذ يقرض مبلغًا ليأخذ أكثر منه بالشرط، وهذا ربا حرام، ولا ينفع أبو السعود كل هذه الشطارة في الكلام.

- تعرض أبو السعود لمعاملة أخرى سماها: القروض المخصصة، وهي مطابقة للخصم، ولا أدري لماذا بحث المعاملة مرتين: مرة باسم القروض المخصصة، ومرة باسم الخصم ؟! ولدى كلامه عن القروض المخصصة ذكر أن المعاملة شبيهة بالمرابحة، ولم يبحث المرابحة وما يلابسها من خلاف لاسيما في الوعد: هل هو ملزم أم غير ملزم ؟

- امتدح مقدّم الكتيب (حتحوت) المؤلف، وعدّه من أهل الاجتهاد، والحقيقة أنه ليس من أهله، وليست له كتب ومناقشات ومناظرات تدل على هذا الادعاء.

لكن إذا كان حتحوت مغرمًا بأبو السعود ورأيه فهذا أمر آخر. أما أن يعدّ أبو السعود من أهل الخبرة ومن الاقتصاديين المسلمين ويستأنس برأيه فهذا مقبول لا بأس فيه.

الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية أو الحالّة): يرى أبو السعود أن الفائدة على هذه الودائع جائزة، يقول: "يظن كثير من الناس أنها محرّمة، وهذا فساد في الرأي ما بعده فساد! ذلك لأن هذه الودائع ليست قرضًا مؤجلاً، فالمصرف لم يستقرض المودع قط، وما يدفعه المصرف هو بمثابة مكافأة لتشجيع الناس على إيداع أموالهم لديه، والمصرف وحده هو الذي يقرر: هل يدفع أو لا يدفع، وكم يدفع، ومتى يدفع ؟ وليس للمودع أن يطالب المصرف بشيء، إذ لم يتعاقد معه على أن يدفع له فائدة، لا صراحة ولا ضمناً! والمصرف يدفع الفائدة تبرعًا منه! والفائدة هنا ليست ربًا، ولا هي بالحرام، وعلى من يحرمها أن يقيم الدليل، ويوجد النص الذي يستند إليه!

تعليق:

- الحقيقة أن كلام أبو السعود كلام عجيب، يدل على أنه ليس برجل فقه، ولا برجل قانون، إنما يتكلم كيف شاء، ولا عليه أن يكيّف المعاملة كيفما أراد.

- لم يفطن أبو السعود إلى أن المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا. ربما يعرف القاعدة ولكن لا مصلحة له بذكرها هنا في هذا المقام، لأن المقام مقام حيل!

- كلامه شبيه بكلام شيخ الأزهر سيد طنطاوي، ولعله مطلع عليه، ومؤيد له، ولم ير أن يذكره ويحيل عليه.

- هل نصدّق أبو السعود في أن المصرف من أهل التبرع لأصحاب الودائع ! ما شاء الله ونسأل الله أن يحيط المصرف بعنايته، هو وأبو السعود!

- ثم ما هذا العقد بين طرفين، يقرر أحدهما أن يفعل ما يشاء، والطرف الآخر ليس عليه إلا أن يذعن ! من أين لك هذا يا أبو السعود؟! مرة ثانية: نسأل

أبو السعود: هل أنت من أهل القياس أم من أهل الظاهر؟ ذلك أنه يريد أن نأتيه بالنص الشرعي من القرآن والسنة بتحريم الفائدة على الودائع تحت الطلب، هكذا بالاسم! هل هذا معقول؟!

- وأخيرًا فإن قوله: "هذا فساد في الرأي ما بعده فساد" قول فيه ازدراء بالخصم، مع أن الحق مع الخصم. ولو فرضنا أن رأي أبو السعود هو الأفضل فلا ريب أن كلامه فيه مبالغة ما بعدها مبالغة، وتزيد ما بعده تزيد!

الودائع لأجل:

تعليق: قد يفاجأ القارئ بأن أبو السعود مع أنه أباح الفائدة في خصم الأوراق التجارية، وفي الودائع الجارية، إلا أنه منعها في الودائع المؤجلة ! ربما لكي لا يقال عنه: إنه يبيح كل شيء، وربما ما منعه الآن يبيحه بمناسبة أخرى. على أنه ذكر رأي بعض الفضلاء الذين يرون إباحتها، وبمنطق قريب جدًا من المنطق الذي استخدمه أبو السعود في الخصم والودائع تحت الطلب. يبدو أنهم هم أيضًا تعلموا منه صنعة الحيل ! ثم وصف حجتهم بأنها وجيهة ! فهل يريد أباحة الشيء مرة على لسانه، ومرة على لسان غيره ؟!

الأسهم: يرى أبو السعود جواز شراء الأسهم والاكتتاب بها، ولو كانت الشركة تتعامل بالربا.

تعليق: هذا الرأي له وجاهته، وإن كان بعض العلماء المعاصرين يرون تقدير نسبة تطرح من أرباح الأسهم في مقابل الربا المقبوض، إذا وجد. ثم تصرف هذه النسبة في مصارف المال الحرام.

المضاربة على الأسهم: يرى أبو السعود أنها حرام، لأنها مقامرة.

تعليق: ورأيه صحيح.

السندات: يرى أنها حرام، ما لم تكن صادرة عن الحكومة، فقد تجوز.

تعليق: هذا يحتاج إلى دراسة مقنعة.

الربا في دار الحرب: ذكر أبو السعود رأي أبي حنيفة في جواز الربا في دار الحرب، ووصفه بأنه جريء، ومع ذلك لم يكفره أحد، ولا زعم عالم أنه أحل ما حرم الله، أو أنه تعدى حدود الله.

تعليق: أنا لا أكفر أبو السعود، لكني أخطئه ! وما يشعر به القارئ هو أن أبو السعود يرى رأي أبي حنيفة أيضًا، ولكن بدون تصريح واضح. هذا مع أن البلاد الغربية اليوم ليست بدار حرب، بل هي دار صلح ومهادنة !

كل قرض جرّ نفعًا فهو حرام: ينقل أبو السعود أنه حديث موقوف، أو أنه ليس بحديث. وتقوّى بهذا في مذهبه بجواز الخصم التجاري وما شاكله !

تعليق: لكن الحقيقة أن معناه صحيح، لاسيما إذا قلنا: كل قرض جرّ نفعًا مشروطًا.

تمويل العقار: يتم تمويل شراء العقار في الولايات المتحدة بقروض من المصارف في مقابل رهن العقارات المشتراة. ويتم شراء العقار بثمن مؤجل أعلى من الثمن المعجل. ويرى المسلمون في أمريكا أن شراء العقار أقل كلفة من استئجاره، وأن أقساط القرض أقل من أقساط الإيجار. كما أن من الصعب بطريق الإيجار إيجاد مسكن كبير يتسع لأفراد العائلة. وشراء العقار يخفف العبء الضريبي على الدخل، كما يعدّ استثمارًا جيدًا يعود على صاحبه لاسيما في الأجل الطويل بربح رأسمالي مرتفع. وشراء العقار بقرض مصرفي يفيد المقترض في تنزيل فائدة القرض من الدخل الخاضع للضريبة. وبهذا فإن الاقتراض من المصرف لشراء مسكن يحقق العديد من الفوائد للمشتري. لكن هل يجوز ؟ يرى أبو السعود جوازه:

- لأن المشتري المسلم لم يقترض مالاً، ولكنه يدفع الثمن المتفق عليه بالتراضي مع البائع. ولا تثريب عليه أن يدفع هذا الثمن المؤجل إلى البائع أو

إلى المصرف الذي حل محل البائع. أما الفائدة فهي ليست إلا الفرق بين الثمن المؤجل والثمن المعجل. ومن ثم فإنها لا تندرج في باب الربا المحرم !

- لأن هذه المعاملة يمكن أن تقاس على بيع المرابحة في المصارف الإسلامية.

- هب أن المسلم اشترى المسكن من غير المسلم الذي سبق أن اقترض من المصرف، وتعهد بسداد القرض وفوائده على أقساط دورية. يقدر ثمن المسكن هنا بالقيمة الأصلية + فائدة + ربح. فالمشتري هنا دفع الفائدة التي سبق أن دفعها البائع. وربما يشتري المسكن قبل انتهاء البائع من سداد جميع أقساطه، فيحل المشتري محل البائع في تسديد ما تبقى من الدين. فلماذا تحلّ الفائدة هنا ولا تحلّ هناك ؟!

تعليق:

- الفقرة الأولى بينت موقفي منها في ثلاثة مواضع من كتابي: المجموع في الاقتصاد الإسلامي.

- الفقرة الثانية المتعلقة بالقياس على بيع المرابحة القياس فيها غير مقبول، لأن بيع المرابحة ليس فيه نص شرعي، بالإضافة إلى أنه موضع خلاف بين العلماء.

- الفقرة الأخيرة إذا دفع الفائدة شخص فهو المؤاخذ، ولا يؤاخذ غيره. وإذا اشترى المسكن قبل سداد كامل الأقساط لا يسلّم أن الشراء جائز. فهذه مغالطة نشأت من انتشار الفائدة في أوساط، ورفضها في أوساط أخرى.

لا تحريم إلا بنص: هذا ما قاله.

تعليق: وهو صحيح في القوانين الوضعية التي وضعت لها لوائح تفصيلية. أما في الشريعة فهناك تحريم بالنص، وتحريم بالقياس.

الخاتمة: على الرغم من أن أبو السعود معتدّ بنفسه، ويقحمها في مجالات فقهية لا يقوى عليها، إلا أنه يظهر التواضع أخيرًا بقوله: "هذه آراء لا تلزم أحدًا، ولا نزعم العصمة فيها، ولا نقطع بأن ما ذكرناه هو حق اليقين، وأن خلافه باطل، ولكنه اجتهاد مجتهد، وهو جهد المقلّ". وإني أرى أن أبو السعود ليس بمجتهد، ولا يحق له هذا الادعاء، ومن البدهي أن آراءه لا تلزم أحدًا، ومن البدهي أكثر أنه ليس بمعصوم، فهذا كلام لا معنى له، ومن البدهي أيضًا أن ما يقوله ليس حق اليقين، بل ليس هو إلا ما يقوله الخبير غير الفقيه، ويخضع للمناقشة، وقد يرفض. كان على أبو السعود أن لا يقحم نفسه فيما لا يجيده، وأن لا يغترّ بتشجيع حتحوت، وهو رجل طب، لا هو فقيه ولا هو اقتصادي، والله أعلم !

الأربعاء في ١٤٣١/٤/٢٩هـ **د. رفيق يونس المصري**

٢٠١٠/٤/١٤م

Mahmoud Abu Al So'oud on *Riba* and Interest

Dr. Rafic Yunus Al-Masri

Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract

Abu Al So'oud dealt with this subject in his book "*Contemporary Economic Issues: Riba and Interest*". Among the issues discussed and commented upon by the reviewer were the following:

- The difficulty of abolishing interest.
- Increase (of sale price) in deferred sale is not *riba*.
- Making deferred sale analogous to *salam sale*.
- Can the interest rate be used in a deferred sale?
- *Riba Al Fadl* (increase as a result of sale).
- Utilization of money as mediation means.
- Money is no intrinsic utility (i.e. it is not of value in itself).
- No reward without work (labour) and no work without reward.
- Zero interest rate.
- Discounting financial papers.
- Call deposits.
- Time deposits.
- Shares.
- Speculating on share price fluctuations.
- *Riba* in the abode of war (*Dar-ul-Harb*).
- Any loan given with accrual of a benefit of whatever sort or kind to the lender is prohibited.
- Financing of real estate.
- No prohibition is valid unless based on textual evidence (from the Qur'an or the Sunnah).

التمويل الإسلامي
بين الأخلاق والأخلاقيات

المستخلص: إن الخطاب عن التمويل الأخلاقي يحتل، في مختلف أنحاء العالم، مكانة متزايدة لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. في هذا السياق يميل بعض المؤلفين إلى حصر التمويل الإسلامي في التمويل القائم على الأخلاقيات، بينما يحصره البعض الآخر في التمويل الأخلاقي.

إن إبعاد الأخلاق أو الأخلاقيات يحرم العلوم الاجتماعية من تجديد فهم العلاقة بين المعرفة العملية التي تقود السلوك، والرشد الذي يغذي هذا السلوك، والهدف الذي يُرجى تحقيقه في سياق تساؤلات مرحلة ما بعد الحداثة ومن منظور الدراسات المقارنة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الأخلاق، الأخلاقيات، الرشد.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية: G00, K00, P50, Z12

مقدمة

إن إشكالية هذه الورقة قد لا تبدو واضحة لأول وهلة، ولتقريبها بالمثال ليتضح المقال إليكم الأمثلة التالية:

لنفترض أنه في ملتقى دولي عن التمويل الإسلامي يقول أحد الأساتذة المحاضرين: "إن التمويل الإسلامي تمويل أخلاقي"، فيقول المترجم إلى الفرنسية:

"*La finance islamique est une finance morale*"

ويقول المترجم إلى الإنجليزية:

"*Islamic finance is an ethical finance*"

فمن المخطئ ومن المصيب: المترجم الأول أم الثاني؟

ليس الغرض هنا طرح تنظير جديد للترجمة، وإنما جلب الانتباه إلى بعض المعضلات التي يطرحها عرض التمويل الإسلامي من منظومة معرفية لأخرى انطلاقا من فكرة مؤداها أن التمويل الإسلامي يفتح عوالم جديدة لحقول معرفية مختلفة في سياق التساؤلات المطروحة في مرحلة ما بعد الحداثة[1]. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يحرص المترجِم على فتح العالم نفسه الذي فتحه المؤلف المترجَم له.

وبترجمة كلمة "أخلاق" بـ"*ethics*"، التي ترادف في الحقيقة كلمة "أخلاقيات"، لم يوفق المترجم الثاني في هذه المهمة خلافًا للمترجم الأول الذي ترجم كلمة "أخلاق" بـ"*morale*".

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لهانت المسألة. لنفترض أن أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يدعى في بلد أوروبي ليعرف بالتمويل الإسلامي في ندوة خاصة بالتمويل القائم على الأخلاقيات. فيشرع في الحديث بأسلوب عاطفي عن الأخلاق ظنا منه أن الأخلاقيات هي الأخلاق. إن إطلاق المواعظ على الأوروبيين ليس أفضل طريقة لإقناعهم بنجاعة مبادئ التمويل الإسلامي. فكثيرًا ما يظن الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة ببساطة هي أن الآخرين تنقصهم المعلومات، وأنهم إذا اطلعوا على ما نعرفه سوف ينظرون إلى الموضوع بطريقتنا. إن من المهم أن نتذكر أن الكلمات الأكثر تأثيرًا في الاتصال بالجمهور المقتنع بالتمويل الإسلامي قد تكون لها آثار سلبية على جمهور غير مقتنع بجديته. فاستخدام كلمة أخلاق – علاوة على أنه ليس في محله – يثير قلقًا واستنكارًا ورد فعل خاصًا لدى الأوروبيين لأن الأخلاق ترتبط في ذاكرتهم الجماعية بالدين والسلطة والإرغام: "إن الذي تفعلونه شر والذي

(1) Abderrazak Belabes, *La place de la recherche et de l'enseignement en finance islamique*, Conférence inaugurale du Diplôme universitaire en finance islamique, Ecole de Management de Strasbourg, 21 janvier 2009.

نفعله خير!". إن أسلوب عرض التمويل الإسلامي له أهميته، وكذلك استخدام الألفاظ الواضحة والعبارات المناسبة التي تبتعد قدر الإمكان عن العاطفة، وتتجنب إثارة الحساسيات وتغذية الفكر الضبابي.

وفي مقابل ذلك، لنفترض أن أحد الخبراء الأوروبيين يدعى في بلد أوروبي يسعى لأخذ فكرة عن ماهية التمويل الإسلامي. فيعرض هذا الأخير بأنه شكل من أشكال التمويل القائم على الأخلاقيات[1]. إن حصر التمويل الإسلامي بهذا الشكل في قالب التمويل القائم على الأخلاقيات قد يؤثر سلبًا على إدراج التمويل الإسلامي في المنظومة الوطنية على المستوى القانوني والضريبي والمحاسبي.

ولعل أحدكم يتساءل في نفسه بالرغم مما تم عرضه حتى الآن: أليس هذا الحوار من المواضيع الافتراضية؟

أو الترف الفكري؟

أو المجازفة اللفظية؟

أو حتى من الاستفزاز المعرفي لاسيما إذا علمنا أن الاهتمام بالتمويل القائم على الأخلاقيات ليس له معنى إلا في مجتمع يُميز فيه النشاط المعروف "بالتمويل" عن مناحي الحياة الأخرى؟ وإلى من تراوده مثل هذه الأسئلة فلينظر إلى المربع التالي الذي يعرض عناوين آخر الكتب عن التمويل الإسلامي التي نُشِرت في فرنسا:

بغض النظر عن محتوى مواد هذه العينة، فمن المؤكد أنها تلتقي في شيء واحد على الأقل وهو عدم الخلط بين الأخلاق (*morale*) والأخلاقيات (*éthique*). وهذا لا يعني بالضرورة حرص أصحابها على تسمية الأشياء بأسمائها الأصلية.

(1) Jean Arthuis, *La finance islamique en France: quelles perspectives?,* Rapport d'information n°329, Sénat, Session ordinaire de 2007-2008, 14 mai 2008, p. 20.

- ✓ في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨م: صدر في باريس كتاب محرر بعنوان "التمويل الإسلامي على الطريقة الفرنسية: محرك للاقتصاد وبديل قائم على الأخلاقيات" تحت إشراف جون بول لارامي. قال هرفي دي شرات، وزير الخارجية الفرنسي السابق، في مقدمته: "لا بد من وضع التمويل الإسلامي في سياق أوسع يتعلق بالطلب المتزايد من كافة السكان على أدوات مالية قائمة على الأخلاقيات تراعي المعتقدات الاجتماعية والبيئية، وحتى الدينية للمستهلكين".
- ✓ وفي يونيو ٢٠٠٩م: خصصت مجلة "دفاتر التمويل الإسلامي" عددها الأول الصادر لموضوع "التمويل القائم على الأخلاقيات والتمويل الإسلامي: ما هي نقاط الالتقاء؟".
- ✓ وفي ٢٦ أغسطس ٢٠٠٩م: صدر كتاب في باريس لفرنسوا غيرونجي بعنوان "التمويل الإسلامي: مثال للتمويل القائم على الأخلاقيات".
- ✓ وفي نوفمبر ٢٠٠٩م: صدر كتاب في باريس لإيزابيل شبولبير بعنوان "الأخلاقيات والتمويل في الإسلام".
- ✓ وفي ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩م: صدر في باريس كتابًا بعنوان "الأخلاقيات والتمويل في الإسلام" لإيزابيل شبولبير.

عودة إلى الاستشراق

من أهم الأفكار التي استخلصتها عند قراءة الترجمة الفرنسية لكتاب "الاستشراق" لإدوارد سعيد (١٩٣٥-٢٠٠٣م) [١] – وهي جديرة بأن تكتب بماء العينين وليس بماء الذهب كما يقال عادة – أن المستشرقين يسعون إلى تحقيق هدفين – مرتبطين ارتباطًا وثيقًا – يتمثلان في دفع أهل الشرق إلى:

الأول: تسمية الأشياء بالكيفية المحددة لهم.

الثاني: النظر إلى أنفسهم عبر هذه التسميات ووصف أنفسهم بها.

(1) Edward Said, *L'orientalisme. Comment l'Occident a créé l'Orient*, Paris: Seuil, 1980.

سيرًا على هذه الطريقة، يسعى بعض خبراء التمويل الإسلامي في أوروبا إلى تفنين التمويل الإسلامي – أي تحويله إلى خطاب فني – بحيث يصعب على غير المتخصص استيعابه ويبهر به المبتدئ في التخصص.

ويتحقق هذا التفنين بصناعة منتجات دلالية ورمزية منمطة تُجاري السوق، وتكرس الفكر الأحادي، وتنفي التنوع، وتقتل الإبداع وإن كانت في ظاهرها تحتضن التمويل الإسلامي، وترحب به، وتدافع عنه وترفع من شأنه. فيتم الحديث عن الهندسة المالية الإسلامية، والتوريق الإسلامي (*titrisation islamique/islamic securitization*)، والسندات الإسلامية (*obligations islamiques/islamic bonds*)، والفرز الإسلامي (*filtrage islamique/islamic screening*)... وتستخدم عبارة "لجنة الأخلاقيات" *(comité d'éthique/Ethics committee)* بدلا من هيئة الرقابة الشرعية، ولفظ الأخلاقيات (*éthique/ethics*) بدلاً من الأخلاق (*morale/moral*).

بين الأخلاق والأخلاقيات

إن كلمة "الأخلاقيات" المترجمة من كلمة "*ethics*" الانجليزية أو "*éthique*" الفرنسية هي من الألفاظ الحديثة الوافدة على اللغة العربية. إلا أن جل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لا يفرقون بين الأخلاقيات والأخلاق ويعتبرونها شيئًا واحدًا. فيقرؤون في الكتابات الأجنبية عن الأخلاقيات وهم يظنون أن الموضوع يتعلق بالأخلاق، ويعلقون بالعربية عن استناد الغربيين بشكل متزايد إلى الأخلاق والمسألة ترتبط في الحقيقة بالأخلاقيات. في حين نجد على سبيل المثال "المنظمة العالمية لعمداء كليات الطب الناطقة بالفرنسية"[1] تحرص في ترجمة نص ميثاق الأخلاقيات الخاص بكليات الطب على التمييز بينهما، فتترجم عبارة " *évaluation*

(1) CIDMEF: Conférence Internationale des Doyens et des Facultés de Médecine d'Expression Française.

éthique" بـ "التقييم الأخلاقياتي" وعبارة "*portée éthique*" بـ "البعد الأخلاقياتي"(١)، أي البعد القائم على الأخلاقيات.

ولا يمكن الوقوف على الخلفيات المعرفية والأبعاد الدلالية لهذا التمييز إلا بالرجوع إلى البيئة الأصلية التي ظهرت ونشأت وترعرعت فيها كلمة الأخلاقيات.

جذور الكلمات والمعنى الأصلي

تنحدر كلمة "*morale*" (بالانجليزية "*moral*") من اللاتينية "*mores*" ومعناه الآداب والعادات، وينحدر لفظ "*éthique*" (بالانجليزية "*ethics*") من اليونانية "ηθoς" ومعناه أيضًا الآداب.

ومع مرور الزمن، ارتبطت كلمة "الأخلاق" بالمعايير الخاصة بمجموعة معينة من البشر، في حين ارتبط لفظ الأخلاقيات بالغايات التي ينطوي عليها نشاط فرد معين وآثار سلوكه على الآخرين. وانعكس هذا الجدال الكلامي على الديانة النصرانية، فجنح البروتستانت – الذين يركزون على تكييف الأحكام مع الواقع السائد – إلى استخدام كلمة "أخلاقيات"، بينما يميل الكاثوليك إلى استخدام كلمة "أخلاق" في العبادات وكلمة الأخلاقيات في غير العبادات(٢).

وبعد الثورة الفرنسية وفصل الدين عن كافة أمور الحياة، ارتبطت كلمة "الأخلاق" في الذاكرة الجماعية بالدين والعادات والتقاليد. أما كلمة الأخلاقيات فارتبطت بالسلوك الفردي الذي يتكيف مع ظروف البيئة التي يعيش فيها.

---

(١) المنظمة العالمية لعمداء كليات الطب الناطقة بالفرنسية، ميثاق الأخلاقيات بكليات الطب، جامعة بوردو الثانية بفرنسا، ص ص: ٢-٣.

(2) Jean-Pierre Maréchal, *Aux origines bibliques de l'économie normative*, Écologie et Politique, n° 29, 2004, pp. 215-226.

وأمام تجاوزات النظام الرأسمالي التي لم يعد بالإمكان إخفاؤها ولا السكوت عنها، اتجه بعض المفكرين إلى ربط الأخلاقيات بالآثار الخارجية السلبية (*negative externalities*) على المجتمع والبيئة، وبالتالي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي ينطوي عليها السلوك الاقتصادي.

من جهة أخرى، أمام موجة السلعنة المتزايد للعلاقات الاجتماعية تضاعف الاهتمام بالمسألة الأخلاقية خوفاً من التحول المتستر من اقتصاد السوق إلى مجتمع السوق[1]. ومعنى ذلك اندثار العلاقات الاجتماعية التي ليس لها قيمة سوقية.

مفهوم الأخلاق عند الفلاسفة والمفكرين

الأخلاق عند الفلاسفة القدماء هي مجموعة من المبادئ تقود السلوك البشري، وقد يكون مصدرها خارجي أو داخلي:

فيكون مصدرها خارجي إذا كانت تنحدر من القانون أو الدين أو المجتمع.

ويكون مصدرها داخلي إذا تمّ استحضار الأعمال والسلوكيات بصفة ذاتية وفحصها وتقييمها والحكم عليها بمنأى عن معياري الخير والشر؛ وتسمى في هذه الحالة "الضمير الأخلاقي".

وهناك تباين ملحوظ بين الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين بخصوص طبيعة المصدر الأخلاقي:

فيميل البعض إلى أن الأخلاق مكتسبة من خلال الطبيعة كما يرى الفيلسوف الفرنسي من أصل ألماني بيير هنري ديتريش (Dietrich) (١٧٢٣-١٧٨٩م)، أو البيولوجية كما يرى البيولوجي الفرنسي جون روستون (Rostand) (١٨٩٤-١٩٧٧م)، أو المجتمع كما يرى الاجتماعي الفرنسي إيميل دوركايم

(1) Dominique Vermersch, *Economie, éthique… Ethique économique*: *mariage de convenance ou mariage de raison?,* Economie rurale, n°271, 2002, p. 6.

(Durkheim) (١٨٥٨-١٩١٧م)، أو التربية كما يرى الطبيب النفسي النمساوي سغموند فرود (Freud) (١٨٥٦-١٩٣٩م)، أو القانون باحترام حقوق الآخرين كما يرى الفيلسوف الفرنسي أندري كونت سبونفيل (Comte-Sponville) (ولد في ١٩٥٢م). في حين يرى البعض الآخر، مثل الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (Rousseau) (١٧١٢-١٧٧٨م)، أن الأخلاق شيء فطري وغريزي[١].

وقد طرح هذا التعدد المعرفي في المصادر الأخلاقية تساؤلات تتعلق بتنظيم الحياة الجماعية: كيف يمكن إيجاد قواعد أخلاقية صالحة لكل فرد ومقبولة من كل أحد؟ كيف يمكن تحقيق ذلك؟ ومن خلال ماذا؟

وفي محاولة لحل هذه الإشكالية قدم الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Kant) (١٧٢٤-١٨٠٤م) نظرية مؤداها أن الأخلاق ليست فطرية ولا مكتسبة، وإنما هي "أولية" أو "قبلية" (*a priori*)، أي أنها مستنبطة حصريًا من العقل[٢]، وهي بالتالي شيء كوني (*universel/universal*)[٣] وضروري يمكن لأي مخلوق له عقل أن يجده في ذاته وأن يُطبقه إذا كانت لديه الرغبة في ذلك.

ولا يمكن في نظر كانط الحكم على العمل الأخلاقي من خلال غاياته المتمثلة في فعل الخير وتجنب الشر ولكن من خلال السبب أو النية التي تدفع إلى الفعل. فإذا فعل الإنسان شيئًا بدافع الواجب، لأنه يريد احترام المبادئ

(1) Jean-Jacques Rousseau, *Emile ou de l'éducation*, Livre IV, p. 30.
(2) Emmanuel Kant, *Fondements de la métaphysique des mœurs*, p. 7.
(٣) يرى كانط أن هذه المبادئ الكونية المستنبطة من العقل تتجسد في ثلاثة قوانين:
القانون الأول: تصرّف دائمًا بحيث أنك تريد أن تجعل من المبدأ الباعث لفعلك قانوناً عاماً (ص ٣٤).
القانون الثاني: تصرّف كما لو أنك تستخدم الإنسانية – بشخصك أو شخص غيرك – دائماً كنهايةٍ وليست كوسيلة (ص ٤٠).
القانون الثالث: تصرّف كأن صيغتك تستخدم في نفس الوقت كقانون عام لكل الناس الراشدين (ص ٤٨).

السلوكية المستنبطة من عقله، فإن عمله يكون أخلاقيًا. وعلى نقيض ذلك، إذا تصرف بدافع لا يراعي المبادئ السلوكية المستنبطة من عقله، فإن عمله لا يكون أخلاقيًا[١].

إن خطأ كانط يكمن أساسًا في أن العقل ليس له قوة من تلقاء نفسه، فلا يمكن للإنسان أن يقوم بعمل أخلاقي دون رغبة، والإيمان أو القناعة أو الضمير هو الرغبة في بذل أقصى جهد ممكن في العمل، وفي إتقانه والعناية به وتطويره.

ولا يمكن قبول فكرته القائلة بأن القيمة الأخلاقية للفعل تنحصر في صفاء النية. وهذا يعني أن الفعل قد يوصف بأنه أخلاقي بالرغم من أن آثاره قد تكون كارثية. فهل يُعقل أن يكون الإنسان مسؤولاً على صفاء نياته وغير مسؤول على آثار أفعاله؟

أمام هذه المشكلة لجأ الاجتماعي الألماني ماكس فيبر (Weber) (١٨٦٤-١٩٢٠م)، عبر محاضرتين مشهورتين ألقيتا بميونيخ في ١٩١٩م، إلى التفريق بين الأخلاقيات المرتبطة بالاعتقاد (*Gesinnungsethik*) والأخلاقيات المرتبطة بالمسؤولية (*Verantwortungsethik*). فالأولى لا تهتم إلا بصفاء الوسائل التي تقود الفعل الأخلاقي دون الاكتراث بالآثار، أما الثانية فلا يهمها إلا كفاءة النتيجة[٢]، فهي تلتقي إلى حد ما مع مبدأ السياسي الإيطالي نيكولا ماكيفيل (Machiavel) (١٤٦٩-١٥٢٧م) "الغاية تبرر الوسيلة" (*il fine giustifica i mezzi*). إن إحدى المشكلات التي يطرحها فيبر من خلال هذه التفرقة هي النظر في النتائج المتوقعة من تصرفات الأشخاص وبشكل أخص احتمال أن هذه النتائج تتعارض مع الأهداف التي يدعي هؤلاء الأشخاص خدمتها.

(1) Emmanuel Kant, *Fondements de la métaphysique des meurs*, p. 30.
(2) Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959, pp. 172-173.

ويميل بعض الفلاسفة الأنجلو ساكسونيين المعاصرين إلى النظر إلى الأخلاق كمعرفة عملية تقود السلوك البشري. والفرق هنا أن الفلاسفة التقليديين انشغلوا في الأساس بتحديد ومساندة محتوى المبادئ الأخلاقية بحكم مصدرها المعرفي. أما موضوع فلسفة الأخلاق من منظور هؤلاء الباحثين الانجلوساكسونيين، فهو فهم الأسباب التي قد تدفع بعض الفاعلين الراشدين (*rational agents*) – الذين يسعون إلى تعظيم مصالحهم الشخصية – إلى الامتثال من تلقاء نفسهم إلى معايير أخلاقية. والهدف الذي يطمح هؤلاء الفلاسفة الوصول إليه هو النظر في إمكانية استنباط هذه المعايير من صميم هذا الرشد الوسائلي أو الأداتي (*instrumental rationality*) الذي يبدو لأول وهلة متناقضًا مع هذه المعايير الأخلاقية[١]. ورغم إيجابيات هذه المقاربة كخطوة أولية لتجاوز المجازفات الكلامية والنقاشات العقيمة التي تغذي الفكر الضبابي، فإنها تبقى تحوم في فضاء النموذج الإرشادي الليبرالي. ومن الانتقادات التي يمكن توجيهها لها ما يلي:

أولاً: حصر الإنسان في الفرد، مما ينفي وجود تصورات مختلفة ومتعددة للإنسان من المنظور الاجتماعي[٢] والاقتصادي[٣] على الأقل.

ثانيًا: حصر العلاقة بين الرشد والأخلاق في ظروف التفاعل الاجتماعي. وهذا يعني أن الأخلاق التي لا تلقى التفافاً من قبل المجتمع، فليس لها الحق في البقاء.

(1) David Gauthier, Jan Narveson, Jocelyne Couture, Kai Nielsen, *Ethique et rationalité*, Liège: Pierre Mardaga Editeur, 1992.
(2) Bernard Lahire, *L'homme pluriel. La sociologie à l'épreuve de l'individu*, Sciences Humaines, n°91, février 1999.
(3) Alain Marciano, *Ethiques de l'économie*: *introduction à l'étude des idées économiques*, Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a., 1999, pp. 16-18.

ثالثًا: حصر الرشد في تعظيم الربح، مما ينفي وجود دوافع إضافية وأشكال أخرى من الرشد لا تنحصر في تعظيم الربح[١].

رابعًا: حصر المسألة الأخلاقية في المعايير المرتبطة بإعادة التوزيع الاجتماعي على أساس الميزة المتبادلة، وجعل الأخلاق رهينة لعلاقات القوة التي قد تدفع الأقوياء إلى إبعاد الأفراد الأكثر ضعفًا إذا كان ليس لديهم دافع أناني يحفزهم على التعاون معهم؟

تعريف مفهوم الأخلاق والأخلاقيات

لا يوجد اتفاق على تعريف مفهوم الأخلاق والأخلاقيات، ومن خلال الاستقراء والتتبع في الأدبيات الفرنسية يتضح ما يلي:

إن الأخلاق هي عند البعض معرفة عملية تقود السلوك البشري، وعند البعض الآخر مجموعة من القواعد تحدد معنى الخير والشر، وأحكام ترسم للإنسان ما يجب فعله وتجنبه، ومبادئ وقواعد ومعايير يحكم من خلالها الإنسان على مختلف التصرفات والسلوكيات والممارسات الصادرة عنه وعن غيره. وعليه فإن الأخلاق تستند إلى أحكام متعلقة بالقيم (ما يجب أن يكون) وليس إلى أحكام مرتبطة بالأفعال (ما هو كائن)، وتأخذ كموضوع للدراسة سلوك الفرد – كيف عليه أن يعيش؟ –، وكذلك تنظيم السلوكيات الإنسانية والغايات النهائية للإنسان أو للمجتمع.

أما الأخلاقيات فهي مقاربة تهدف أمام معضلة معينة إلى اختيار أفضل حل ممكن على أساس القيم التي تمّ دراستها وقبولها واعتمادها مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي تطرح فيه المعضلة وفقا لمعطيات واقعية. وعليه فإن

(1) Jean-Paul Maréchal, *Ethique économique et développement durable*, Sens Public, 22 janvier 2008, pp. 15-17; Isabelle Chapellière (2010), *De l'éthique économique musulmane à la finance islamique* : *vers un renouvellement du concept de rationalité*, La revue du financier, n°182-183, mars-juin.

الأخلاقيات هي سلوك فردي – بين سلوكيات أخرى ممكنة – يكتسبه الإنسان من تربيته، وثقافته، وبيئته، وتجربته في الحياة، ولهذا توصف أحياناً بأنها فن قيادة سلوك معين.

أما أخلاقيات المهنة (*déontologie/deontology*) فهي مجموعة من القواعد والواجبات المتعارف عليها بين أرباب مهنة معينة. وتجدر الملاحظة أن أدبيات أخلاقيات الأعمال (*éthiques des affaires / business ethics*) تركز على أخلاقيات المهنة من خلال الفضائل الفردية والسلوكيات الأخلاقية وتغض الطرف عن المسؤولية الأخلاقية للشركات (*éthique de l'entreprise / corporate ethics*) والنظام الاقتصادي ككل[1].

الفروق الأساسية بين الأخلاق والأخلاقيات

تشير الأدبيات الفرنسية إلى عدد من الفروق بين الأخلاق والأخلاقيات كما يلخص ذلك الجدول (١)، لعل من أبرزها النقاط التالية:

- إن الأخلاق لها دلالة دينية، أما الأخلاقيات فهي تحمل طابعًا غير دينيً.
- إن للأخلاق مصدرًا سماويًا، أما الأخلاقيات فلها مصدر إنساني.
- إن للأخلاق بعدًا مطلقًا، أما الأخلاقيات فلها بعد نسبي.
- إن الأخلاق ترتبط ارتباطا وثيقا بالاعتقاد والإيمان، أما الأخلاقيات فهي تخاطب الضمير وتحاور العقل.
- إن الأخلاق تستلزم معايير مطلقة غير قابلة للنقد والتغيير، أما الأخلاقيات فهي تستلزم سلوكًا نسبيًا قابلاً للتعديل والتكييف وفقًا لمقتضيات البيئة والمعطيات المتوفرة.

(1) Arthur Rich, *Ethique économique*, Genève: Labor et Fides, 1994, p. 24.

- إن الأخلاق تتعلق بتعارض الخير والشر بينما تتعلق الأخلاقيات بالتمييز بين الحسن والسيئ.
- إن وراء الأخلاق أمرًا وإلزامًا فاصل، في حين هناك وراء الأخلاقيات إلزام افتراضي ينحصر فيما ينبغي فعله لتحقيق هدف معين، وهو بالتالي إلزام يخص الوسائل التي تحقق هذا الهدف المحدد.

جدول (١). الفروق بين الأخلاق والأخلاقيات المستخلصة من الأدبيات الفرنسية

الأخلاق	الأخلاقيات
لها بعد مطلق	لها بعد نسبي
تحمل دلالة دينية	تحمل دلالة غير دينية
ترتبط بالإيمان	تخاطب الضمير
تصدر من الأعلى	تنبع من الذات الفردية
تقيِّد	تدفع إلى المسؤولية
تأمر (ما يجب فعله)	تقترح (ما ينبغي فعله)
تتعلق بتعارض الخير والشر	تتعلق بالتمييز بين الحسن والسيئ
تحكم وتقضي	توجه وتُشعِر بالمسؤولية
أحكام وواجبات	توجيهات وإرشادات

تجدد الاهتمام بالأخلاقيات في ظل المخاطر التي أفرزها تطور العلوم والتكنولوجيا

منذ أواخر القرن العشرين تجدد الاهتمام بالأخلاقيات بعد أن تجلت المخاطر المرتبطة بالعلوم والتكنولوجية. فأنشئت العديد من البرامج الدولية منها "برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا" في عام ١٩٩٨م مع إنشاء "اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية" (COMEST)[١]، والمجموعة الأوروبية المعنية بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيات الجديدة" (EGE)[٢].

(1) COMEST: *World Commission on the Ethics of Scientific Knowledge and Technology.*

(2) EGE: *European Group on Ethics in Science and New Technologies.*

وانعكس تطور العلوم والتكنولوجية سلبًا على الممارسات الطبية في بعض المجالات، مما أدى إلى تأسيس مؤسسات بحثية في أخلاقيات الطب مثل "وحدة الأخلاقيات والصحة للمنظمة العالمية للصحة"[١] و"المؤسسة الفرنسية والفرنكوفونية المعنية بأخلاقيات الطب" (SFFEM)[٢] بغرض دراسة وتقيم الأخلاقيات ذات الصلة بالبحوث والممارسات مثل التلقيح الاصطناعي، وأطفال الأنابيب، والإجهاض، والاستنساخ بالخصوص بعد بروز قضية النعجة دولي (Dolly the sheep) في ٥ يوليه ١٩٩٦م من قبل معهد روسلين (The Roslin Institute) في إدنبرة باسكتلندا.

كما انعكس سلبًا على الممارسة الرياضية حيث أصبح الرياضيون تحت وطأة الخسارة يتفننون في تعاطي المنشطات التي لا تكشفها المختبرات، وهذا ما دعا بعض المنظمات الدولية مثل اليونسكو إلى إنشاء وثيقة قانونية خاصة بأخلاقيات الرياضة[٣] وصندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

وانعكس أيضًا سلبًا على قطاع التغذية والزراعة حيث أدت التغييرات الكبرى التي شهدها هذا الأخير إلى ظهور مجموعة من القضايا الأخلاقية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة وعلى رأسها الأجسام المعدلة وراثيًا. وفي هذا الصدد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مجموعة مستقلة من الخبراء لتقديم المشورة بشأن القضايا المتعلقة بمبادئ الأخلاقيات في الأغذية والزراعة[٤]. وتأكدت أهميتها بما لا يدع مجالاً للشك عند ظهور فضائح البقر المجنون ودجاج الديوكسين في أوروبا.

(1) Ethics and Health Unit of the World Health Organization (WHO/DGO/ETH).
(2) SFFEM: *Société française et francophone d'éthique médicale*.
(3) UNESCO, Code d'éthique sportive.
(4) FAO, *Problèmes d'éthique dans les secteurs de l'alimentation et de l'agriculture*, Rome, 2001.

العلاقة بين الأخلاقيات والرأسمالية

اهتم الباحثون – من اجتماعيين واقتصاديين – منذ بداية القرن العشرين بالعلاقة بين الاقتصاد والأخلاقيات من منظور ديني أو فلسفي. وأشهر ما ألف في هذا الموضوع هو كتاب الاجتماعي الألماني ماكس فيبر (Max Weber) (١٨٦٤–١٩٢٠م) "أخلاقيات البروتستانت وروح الرأسمالية" (١٩٠٤–١٩٠٥م)، وتبعه في ذلك الفيلسوف والاجتماعي الألماني أرنست تـرولتش (Ernst Troeltsch) (١٨٦٥–١٩٢٣م) مع مؤاخذة دقيقية مؤداها أن إصلاح الديانة البروتستانية قدم فعلاً أخلاقيات مواتية لتطور الرأسمالية ولكن هذا الأمر لم يحصل إلا تحت تأثير الاقتصاد الحديث(١).

وأخذ بعض الاقتصاديين منحى فيبر لربط أخلاقيات الأديان بالرأسمالية، منهم الاقتصادي الألماني ورنر سومبارت (Werner Sombart) (١٨٦٣–١٩٤١م) الذي ربط بين أخلاقيات الديانة اليهودية والرأسمالية في كتابة "اليهود والحياة الاقتصادية"(٢)، والمستشرق الفرنسي ماكسيم رودينسون (Maxime Rodinson) (١٩١٥–٢٠٠٤م) الذي تطرق إلى العلاقة بين الإسلام والرأسمالية وتوصل إلى علاقة سلبية بينهما(٣)، والاقتصادي الياباني ميشيو موريشيما (Michio Morishima) (١٩٢٣–٢٠٠٤م) الذي ربط بدوره بين أخلاقيات الكنفوشية والرأسمالية في كتابه "الرأسمالية والكنفوشية: الأخلاقيات اليابانية والتكنولوجيا الغربية"(٤).

(1) Ernest Troeltsch, *Protestantisme et modernité*, traduit de l'allemand, Paris: Gallimard 1991.
(2) Werner Sombart, *Les Juifs et la vie économique*, Editions Saint Rémi, 2005, translated from the book *'Die* Juden *und* das *Wirtschaftsleben',* Leipzig: Duncker & Humblot, 1911.
(3) Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme*, Paris: Seuil, 1966.
(4) Michio Morishima, *Capitalisme* et *Confucianisme*. *L'éthique japonaise et la Technologie Occidentale*, Paris: Flammarion, 1987, translated from the book *Why Japan has 'succeeded'? Western technology and the Japanese ethos*, Cambridge University Press, 1984, *http://catdir.loc.gov/catdir/samples/cam034/ 81015544.pdf*

وفرضت المسألة الأخلاقية نفسها في عالم الاقتصاد عندما تجلى للجميع أن الزيادة الكمية للإنتاج لم تعد ترادف حياة أفضل فحسب، بل أصبحت تهدد البيئة والحاجات البشرية الأساسية[١]. وفي هذا الصدد أنشئ كرسي اليونسكو "الأخلاقيات الاقتصادية والحقوق الإنسانية والديمقراطية" في جامعة فريبورغ بسويسرا[٢]. وفي عام ٢٠٠٣م أنشئت في جامعة تورونتو بكندا مجلة "الأخلاقيات والاقتصاد" (*Ethique et économique/Ethics and Economics*) تنشر أوراقًا علمية بالفرنسية والانجليزية.

وتجدر الملاحظة أن استخدام بعض الاقتصاديين لمفهوم الأخلاق (*morale*) لا يعني استنادهم إلى فلسفة اقتصادية قائمة على مبادئ دينية، وإنما تنبيههم على استحالة الفصل بين الخيارات الاقتصادية والمشاعر الأخلاقية مثل العدالة، وكذلك على الشروط التي يجب أن يفي بها المجتمع لكي تؤخذ حاجات أعضائه الأكثر تهميشا بعين الاعتبار. وبهذا فإن النظريات الحديثة للعدالة تبحث على صياغة مبادئ لمجتمع عادل دون الاستناد إلى تصور محدد للحياة الفاضلة.

وبعد أن أدى تحرير الأسواق المالية منذ بداية الثمانينيات إلى سلسلة من الفضائح منها فضيحة إنرون (*Enron*) وورلدكوم (*Worldcome*)، وبرمالات (*Parmalat*)، وفيفاندي (*Vivendi*)، وأهولد (*Ahold*)، وغلوبل كروسينغ (*Global Crossing*)، ومؤخرًا فضيحة مادوف (Madoff) في ظل الأزمة المالية العالمية، تزايد الحديث بشكل ملحوظ عن ضرورة تخليق القطاع المالي وتجلت أهمية دور التمويل القائم على الأخلاقيات في تحقيق نظام مالي أكثر استقرارًا. وهذا لا يعني التخلي عن النظام الرأسمالي كما يتصور بعض الباحثين في الاقتصادي الإسلامي. يقول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه

(1) René Passet, *L'émergence contemporaine de l'interrogation éthique en économie*, Paris: UNESCO, 2003, pp. 6-7.

(2) Ethique économique, droits humains et démocratie, Chaire UNESCO pour les droits de l'homme et la démocratie, Institut Interdisciplinaire d'Ethique et des Droits de l'Homme, Université de Fribourg, Suisse.

بمدينة تولون في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨م: "إن الرأسمالية لا تعني إعطاء الأولوية للمجازفين، بل للمنظمين، ومكافأة العمل، والجهد، والمبادرة [...] إن الرأسمالية هي التي مكنت التطور المذهل للحضارة الغربية منذ سبعة قرون. إن الأزمة المالية لا تعني أزمة الرأسمالية، إنما هي أزمة نظام ابتعد عن القيم الأكثر جوهرية للرأسمالية وخان روح الرأسمالية [...] إن الأزمة الحالية يجب أن تحثنا على إعادة بناء الرأسمالية على أخلاقيات الجهد والعمل، والتوازن بين الحرية والتنظيم، والمسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية"(١).

التمويل القائم الأخلاقيات

١) من الأخلاقيات الدينية إلى المقاربة النضالية

ظهر الجيل الأول من الصناديق القائمة على الأخلاقيات (*ethical funds*) التي تستمر في الأسواق المالية في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن الميلادي الماضي عندما رفضت بعض المجموعات الدينية استثمار مدخراتها في "أسهم الخطيئة" (*sin stocks*). ومن هنا ظهر أول صندوق استثمار في ١٩٢٨م باسم "Pioneer fund". واستبعدت هذه الصناديق تدريجيا قطاعات الخمر، والتبغ، والقمار، والجنس، والحد من الولادات (حبوب منع الحمل والإجهاض)، والأسلحة.

وفي السبعينيات ظهرت مقاربة نضالية للتمويل تكاد أن تكون مكملة للمقاربة الدينية، فوجهت حملتها ضد حرب الفيتنام ونظام الأبرتايد (١٩٤٨-١٩٩١م) في جنوب إفريقيا داعية مقاطعة الاستثمار في هذا البلد الأخير وكذلك في صناعة الأسلحة. وأضافت حركة حماية البيئة معايير جديدة تدعو إلى استبعاد الصناعة النووية والشركات التي تستغل الحيوانات باستخدامها في التجارب أو في صناعة الفرو.

(1) Discours de M. Le Président de la République, Zénith de Toulon, jeudi 25 septembre 2008, *http://www.sarkozynicolas.com/nicolas-sarkozy-discours-de-toulon-texte-integral/*

٢) المسؤولية الاجتماعية والبيئية

وفي الثمانينات تجلت حدود المقاربة القائمة على معايير الاستبعاد (*exclusion*) بالنسبة للجيل الجديد من المستثمرين الراغبين في الحد من عواقب أنشطتهم على البيئة من ثلاثة جوانب:

- من الناحية المنهجية لأن الفهم المفصل لكافة القطاعات التي تنشط فيها الشركات ليس أمرًا ميسرًا.
- من الناحية المالية لأن استخدام معايير الاستبعاد، بتقليله لتنويع المحافظ الاستثمارية، يجعل الصناديق أكثر تقلبا ويقلل من جاذبيتهم للمستثمرين.
- من الناحية الإستراتيجية لأن الاستبعاد يمنع المستثمر من التأثير مباشرة على سلوك الشركات كمساهم ويبدو بصفة عامة أن تأثيره الفعلي على سلوك الشركات يظل محدودًا جداً.

وفي هذا السياق ظهر جيل ثاني للصناديق الاستثمارية الأخلاقية يرتكز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ويأخذ بعين الاعتبار تنمية الدول الأكثر فقرًا[١] والسلوك الاجتماعي[٢] والبيئي[٣]. وفي غضون ذلك، تحول النضال الاستثماري الذي يقوده بعض المساهمين إلى وسيلة لتوجيه عمل الشركات من خلال التدخل والتصويت في قرارات الجمعيات العامة.

---

(١) تطوير التجارة المنصفة، وتحقيق توازن أفضل بين الشمال والجنوب، وضمان احترام حقوق الإنسان واتفاقيات المنظمة الدولية للعمل على رأسها عدم استخدام الأطفال في العمل.

(٢) تشمل المعايير الاجتماعية في هذا المجال ظروف العمل، والنظافة، والصحة، والأمن، والمساواة بين الرجل والمرأة، وعدم وجود تمييز على أساس الأصل، والاستثمار في أنشطة التنمية المحلية.

(٣) يشمل التقييم البيئي عناصر كمية ونوعية. وتتعلق العناصر الكمية بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والإفرازات الملوثة، والنفايات، وكمية الموارد المستخدمة – من ماء، وطاقة، مواد أولية –، وعدد الحوادث الصناعية، وانتهاكات القانون. أما العناصر النوعية فتتعلق بسياسة إدارة البيئة والمخاطر البيئية، والأهمية التي تولى لهذه السياسة، واللجوء إلى طرق مثل التصميم البيئي (*Ecodesign*)، والكفاءة البيئية (*Eco-efficiency*)، والتكنولوجيات التي تحترم البيئة.

٣) التنمية المستدامة

فرض مفهوم التنمية المستدامة نفسه على المستوى الدولي منذ مؤتمر قمة الأرض من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢م. وحدد النص المعتمد من قبل ١٧٨ حكومة الخطوط العريضة التي ينبغي أن تتبناها الإنسانية في القرن الواحد والعشرين للحفاظ على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في بيئة ملائمة للعيش تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وأدت المبادئ المنصوص عليها في هذه التظاهرة إلى التساؤل عن غايات النظام المالي. وإذا كان التمويل نشاط خدماتي، "فمن الضروري تحديد ماهية الخدمات التي يقدمها، وإلى من، وفي مقابل ماذا وباسم أي هدف"[1]. وهذا يتطلب معرفة إلى أي حد يمكن للفاعلين الماليين أن يلبوا رغبات المجتمع الذي يعيشون في أحضانه. بعبارة أخرى، هل بإمكانهم خدمة المصلحة المشتركة التي تتضمن من بين متطلباتها تحقيق تنمية مستدامة مراعية لحقوق البشرية والأسس البيئية للحياة؟

ويظهر مفهوم الاستدامة أكثر صرامة باعتبار أنه يستبعد مبدئيا بعض القطاعات المشهورة "بعدم استدامتها". ويتطلب أيضا من مدير الصندوق معرفة متعددة التخصصات تشمل الإدارة البيئية، والسياسة الاجتماعية، والمشاركة في المجتمع المحلي، وحوكمة الشركات، والأخلاقيات التجارية، واحترام حقوق الإنسان، وعمليات التصنيع، والمنتجات والخدمات، والعلاقة مع الأطراف المشاركة في نشاط الشركة، إلخ.

في هذا السياق ظهرت الصناديق الاستثمارية الأخلاقية من الجيل الثالث القائمة على مقاربة تسعى للتوفيق بين الربحية المالية والأداء الاجتماعي والبيئي. وترى هذه الصناديق مقارنة بالجيل السابق ضرورة إجراء حوار مستمر مع

(1) Observatoire de la Finance, *Les enjeux éthiques dans les activités financières*, Genève, 4 juin 2000, p. 3.

الشركات من أجل تطوير إداراتها إلى أبعد من مجرد المشاركة في الجمعيات العامة علاوة على احترام الأطراف المرتبطة بنشاط الشركة (*stakeholders*) (الموظفين، والممولين، والزبائن، والشركاء، والجمعيات، والمنظمات غير الحكومية) وعدم الاقتصار على احترام المساهمين (*shareholders*) فحسب.

المعضلات التي تطرحها الصناديق القائمة على الأخلاقيات

تطرح الصناديق القائمة على الأخلاقيات ثلاث معضلات تطبيقية تتمثل في اختيار المؤشرات، ووزن المعايير، وإستراتيجية الاستثمارات. وتخص المعضلة الأولى وكالات التصنيف، والثانية المكلفين بإدارة الصناديق، والثالثة المساهمين.

اختيار المؤشرات

إن الوكالات المتخصصة في التصنيف الذي يتعدى الإطار المالي (*extra-financier / extra-financial*)[١] تواجه تحديا أساسيًا يتمثل في تحويل المعايير الأخلاقية إلى مؤشرات قابلة للقياس. وترتكز قواعدها البيانية على الوثائق الصادرة عن السلطات العامة، والاستبيانات الخاصة، واللقاءات مع مدراء الشركات. وهذا يطرح تساؤلات فيما يتعلق بمصداقية المعطيات وشفافية المعلومات. إضافات إلى أن التحليلات لا تخلو من الأحكام المعيارية المسبقة التي تختلف بطبيعة الحال من وكالة لأخرى.

تحديد ثقل للمعايير

تطرح هذه المعضلة على مدراء الصناديق الاستثمارية حيث يمنح كل واحد منهم ثقل مختلف للمؤشرات المطروحة من قبل وكالات التصنيف. فيعطي أحد المدراء على سبيل المثال ثقلاً أكبر للعلاقات الإنسانية والعلاقات مع البيئة، بينما

(١) تأسست هذه الوكالات في أواخر تسعينيات القرن الماضي لتقييم وتصنيف سياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات. وقد تطور هذا القطاع – منذ نشأته – بشكل كبير ليتعدى اليوم ثلاثين وكالة تصنيف تنتشر في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

يمنح ثقلاً أقل للعناصر الأخرى المتعلقة بالعلاقات بين الزبائن والممولين ومع السلطات المحلية. ويعطي آخر ثقل أكبر للموارد البشرية والعلاقات بين الزبائن والممولين وثقلاً أقل للعلاقات مع المساهمين والبيئة والسلطات المحلية.

إستراتجية الاستثمار

تتلخص هذه المعضلة في التوفيق بين الأخلاقيات والربحية وتجر الصناديق أكثر إلى منطق أسواق المال لاسيما بعد ظهور عدد من المؤشرات التي أنشئت بهدف توفير مستند أو "*benchmark*" كما يقال في الأوساط المالية (الجدول ٢).

جدول (٢). المؤشرات الأخلاقية التي أنشئت في الأسواق المالية

اسم المؤشر	تاريخ الإنشاء
Domini 400 Social Index (DSI)	١٩٩٠م
Dow Jones Sustainability Group (DJSGI)	١٩٩٩م
FTSE4GOOD	٢٠٠١م
Advanced Sustainable Performance Indices SPI (ASPI) Eurozone	٢٠٠٢م
Ethibel Sustainability Index (ESI)	٢٠٠٢م

وتشير بعض الدراسات بأن خيارات الشركات المنتخبة من قبل هذه الصناديق تتأثر بالاعتبارات المالية التي تفرضها الأسواق أكثر من التزامها بمعايير الأخلاقيات الاجتماعية والبيئية[1]. والمفارقة هنا أن الاستناد إلى قواعد لعبة السوق كأساس للأخلاقيات يتجاهل التنوع الذي تطرحه ظاهرة الصناديق الاستثمارية القائمة على الأخلاقيات ويقضي على طبيعة الأخلاقيات نفسها لكونها أنشئت لتفادي الآثار الخارجية السلبية للسوق على المستوى الإنساني والاجتماعي والبيئي. علاوة على ذلك، إن السوق بشكله السائد اليوم يخضع أكثر لإرادة القوة والنفوذ من استناده إلى قواعد عادلة وحيادية. وفي هذا الصدد

(1) Michel Dion, *Les fonds mutuels éthiques américains: la présence de croyances organisationnelles au cœur de la performance sociale et financière*, Ethique et économique/Ethics and Economics, Vol. 7, No. 1, 2010, pp. 17-18.

يشير باتريس ماير بيش المنسق لكرسي "الأخلاقيات الاقتصادية والحقوق الإنسانية والديمقراطية" في جامعة فريبورغ بسويسرا: "إن ما نسميه اليوم «اقتصاد السوق» هو إلى حد كبير تقاسم للسلطة بين الفاعلين الأكثر قوة"(١).

على ضوء ما سبق يظهر أن الصناديق المرتبطة بالمعايير الأخلاقية، كما يشير إتيان بيرو، الأستاذ في الأخلاقيات الاقتصادية بالمعهد الكاثوليكي بباريس، تخدم اليوم بصفة جلية أكثر فأكثر لعبة النظام الرأسمالي بحيث أنها تُؤَمِن له شرعية جديدة. وهذا يجعل مستقبلها مضمون إلى حد بعيد(٢).

وفي هذا السياق أظهر الفحص المعرفي الدقيق لكتابات أمارتيا سان (Amartya Sen) في الاقتصاد الأخلاقي – التي أسهمت في حصوله على جائزة نُوبَل في الاقتصاد في ١٩٩٨م – عدم خروجها عن التقاليد الليبرالية الأنجلوساكسونية التي تسعى لمراعاة قاعدة "الثلاث وحدات":

• الأخلاقيات القائمة على الايديولوجية الفردية (*ethical individualism*): بحيث أن الأخلاقيات تستند إلى الفرد كفاعل (حر لتحقيق أغراضه الخاصة) وكقيمة (مقياس مبرر لوجود المؤسسات) في آن واحد.

• والسياسية القائمة على الإيديولوجية الفردية (*political individualism*): بحيث أن التنظيم الاجتماعي يقوم على أساس فردي يتولد ذاتيا ويتقنن ذاتيا، من خلال العقد والسوق، ليس للدولة فيه إلا مكانة فرعية.

• والمنهجية القائمة على الإيديولوجية الفردية (*methodological individualism*)، وهو نموذج إرشادي (*paradigm*) يُستخدم في العلوم الاجتماعية مؤداه أن

(1) Patrice Meyer-Bisch, *L'éthique économique: une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains*, Economie Ethique N°5 SHS-2003/WS/36, Paris: UNESCO, 2003, p. 6.

(2) Étienne Perrot, *Les placements éthiques dans la régulation du capitalisme*, Centre de Recherche et d'Actions sociale - Revue *Projet* n°266, Juin 2001, http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1933

الظواهر الجماعية يمكن – ويجب – أن توصف وتفسر من خلال مكونات وأفعال الأفراد وتفاعلاتهم المتبادلة(١).

وبهذا يتضح أن مواقفه القائمة على الأخلاقيات ليست أصيلة بالحجم الذي تبدو فيه للكثيرين سواء من الناحية النظرية أو من حيث بعدها العملي(٢). وهذا يطرح مسألة تبعية الاقتصاد الأخلاقي للفكر الاقتصادي التقليدي والبديل الحقيقي الذي يطرحه عدا الترقيع المعرفي الذي لم يُجْدِ شيئًا.

التمويل الإسلامي والتمويل القائم على الأخلاقيات

الوضعية المعرفية

من الضروري أن نحدد بوضوح العلاقة المعرفية بين التمويل الإسلامي (IF) والتمويل القائم على الأخلاقيات (EF)؟

بما أنه لدينا مجموعتان، فمن المفترض أن نحصل على ٢٢ تركيبة، أي على أربع حالات ممكنة:

(١) علاقة متضمِن: $EF \subset IF$

(٢) علاقة متضمَن: $IF \subset EF$

(٣) علاقة تباعد: $IF \cap EF = 0$

(٤) علاقة تقاطع: $IF \cap EF = \{?\}$

وبينما يتبنى بعض الخبراء الأوروبيين الحالة (٢) انطلاقًا من فكرة مؤداها أن التمويل الإسلامي جزء من التمويل القائم على الأخلاقيات، فإن بعضهم الآخر يميل إلى الحالة (٣) لأن التمويل الإسلامي في تقديرهم لا يأخذ بعين الاعتبار

(1) Annie Vinokur, *A propos d'Ethique et économie et autres essais d'Amartya Sen*, Tiers-Monde, 1995, tome 36, n°144, p. 933.

(2) Emmanuelle Bénicourt, *Amartya Sen*: *un bilan critique*, Cahiers d'économie politique, n°52, 2007, pp. 57-81.

المعايير الأساسية للتمويل القائم على الأخلاقيات وبالأخص معايير البيئة[١].

ويميل آخرون إلى مقاربة أخرى تتمثل في أن التمويل القائم على الأخلاقيات (EF) يشكل مساحة تقاطع بين التمويل التقليدي (CF) والتمويل الإسلامي (IF):

$$(5)\ IF \cap CF = EF$$

بعبارة أخرى، هناك تكامل بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي انطلاقا من فكرة مؤداها أن قوة التمويل التقليدي تكمن في كفاءته الاقتصادية وقوة التمويل الإسلامي تكمن في مبادئه الأخلاقية. وأن التعاون بينهما سوف يدفع التمويل الإسلامي إلى تحسين كفاءته الاقتصادية والتمويل التقليدي إلى تخليق ممارسته[٢]، وفي نهاية المطاف إلى تحسين الأداء العام لقطاع التمويل[٣].

وبعد الفحص والتأمل يتبين أن الحالة (٥) ترتبط بالحالة (١) وفق علاقة متعدية عبر التسلسل التالي:

$$(1)\ EF \subset IF$$
$$(6)\ EF \subset CF$$
$$(1)\ \&\ (6) \Rightarrow (5)\ IF \cap CF = EF$$

(1) Vanessa Steinmaye, *Islamic Financial System Is Not a Serious Alternative,* Interview Elena-S. Eilmes, translated from the German by Katy Derbyshire, Qantara, November 6, 2008, *http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-478/_nr-829/i.htmlm*

(٢) على سبيل المثال، كما يشير بعض الخبراء، فإن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي يرتكز عليه التمويل الإسلامي يستبعد المجازفة التي أدى الإفراط في التعامل بها إلى أزمات مالية؛ ينظر المرجع التالي:

Maya Boureghda, *Le financement islamique une alternative à la finance conventionnelle*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris: Secure Finance, 2008, p. 199.

(3) Abdel Maoula Chaar, *Chari'a*: *Principes directeurs et stratégies*, p. 51; Abdel Maoula Chaar et Roger Ourset, *Formation et conceptualisation de la finance islamique*, p. 285, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris: Secure Finance, 2008.

وأرى أن العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل القائم على الأخلاقيات هي علاقة تقاطع[١]. وتوجد هذه العلاقة – كما هو معلوم – إذا اشتركت مجموعتان أو أكثر في عناصر واختلفت في أخرى بحيث يكون التواصل محدودًا.

التأصيل الشرعي للمسألة

انطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت لجلب المصالح وتعظيمها ودرء المفاسد وتقليلها ومن حديث "إنما بعثت لأتمم مكارم – وفي رواية صالح – الأخلاق"[٢]، يمكن القول بأن الإسلام لم ينشئ الأخلاق وأنه ليس ثورة أخلاقية تلغي وتنفي كل ما سبقها، فهو يعزز الأخلاق الحسنة ويستبعد الأخلاق السيئة التي تتنافى مع أصوله الكلية، ومقاصده العامة، وأحكامه المفصلة. ومن هنا يتضح بأن التمويل الإسلامي لا يرفض من حيث المبدأ المعايير التي تضر بالبيئة والإنسان، بل يضيف إليها معايير جديدة من حيث المخرجات كما يظهر في الجدول (٣). أما المعايير الاجتماعية فهي معايير نسبية تختلف من مجتمع لآخر وتخضع لتقلبات الظروف والزمان والمكان، بل إنها تختلف في المجتمع الواحد وفقا لاعتبارات متشابكة ومتداخلة يصعب التمييز بينها وفكها.

---

(١) ونجد هذا الرأي عند سامي سويلم كما تبين في تعقيبه على الحوار وسامر حبيكة؛ ينظر المرجع التالي:

Samer Hobeika, *Finance islamique et ISR: Convergence possible?,* Note de travail, Paris: Centre de recherche ISR de Novethic, mai 2009.

(٢) رواه البخاري في "الأدب المفرد" رقم (٢٧٣)، و ابن سعد في "الطبقات" (١٩٢/١) والحاكم (٦١٣/٢)، وأحمد (٣١٨/٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/٢٦٧/٦) من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. وهذا إسناد حسن، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وافقه الذهبي! وابن عجلان، إنما أخرج له مسلم مقرونا بغيره. وله شاهد أخرجه ابن وهب في "الجامع" (ص٧٥): أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرفوعا به. وهذا مرسل حسن الإسناد، فالحديث صحيح . وقد رواه مالك في "الموطأ" (٢/٩٠٤/٨) بلاغا. وقال ابن عبد البر : هو حديث صحيح متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة و غيره؛ نقلا عن الألباني من "السلسلة الصحيحة" (٧٥/١).

جدول (٣). المعايير الأخلاقية لصندوق الاستثمار "كرامة القائم على الأخلاقيات"[١]

أنشئ هذا الصندوق الاستثماري في فرنسا في ٨ سبتمبر ٢٠٠٩م من قبل المصرف الإقليمي للخصم والودائع (BRED) التابع لمجموعة المصرف الشعبي (Banque Populaire).

ومن منظور القيمة المضافة الاجتماعية والإنسانية يستبعد هذا الصندوق القطاعات التالية[*]:

- صناعات أو خدمات الأسلحة.
- القمار والكازينوهات.
- إنتاج وتجارة الخمر والتبغ والمنتجات التي تتضمن لحم الخنزير.
- صناعة التسلية (الجنس، الموسيقى، الإعلام، السينما).
- الفنادق والمطاعم.
- الخدمات المالية التقليدية (المصارف، التأمين).
- المعادن الثمينة (الذهب والفضة).
- وأي قطاع آخر يمكن أن يكون على النحو المحدد بعدم مطابقته للقواعد المعتمدة من قبل سلطة المرجعية الأخلاقية.

[*] يستبعد الصندوق كل شركة تتجاوز النشاطات المذكورة أعلاه نسبة ٥٪ من حجم أعمالها استنادا إلى آخر تقرير مالي لها.

الفصل بين الأحكام والمقاصد

إن الخطاب عن الأخلاق والأخلاقيات في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة يحمل في طياته جدلية بين المعايير – أو العوائق كما يقول بعضهم – وما يعطي معنى للسلوك بمعزل عن أي مستند ديني أو قانوني. وقد سجل المبشر النصراني السويسري أرثر ريش (Arthur Rich) (١٩٤٢–٢٠٠٩م) أن الحديث عن الأخلاقيات يميل إلى البحث عما هو حسن (*bien*) ومنصف (*juste*)

(1) Promepar Gestion, *Karama Ethique – Fonds commun de placement conforme aux normes européenne,* Paris, 2010, p. 4.

إلى ما هو أبعد من الأخلاق (*morale*) والقانون (*droit*) والسلطة (*loi*)[1]، أي دون الانقياد بمعايير مرتبطة بشريعة سماوية، أو قانون مدني أو سلطة سياسية.

وهذا يعني بالتعبير الفني فصل المخرجات عن المدخلات انطلاقا من حيلة لفظية تربط أي محاولة لتغيير المدخلات التقليدية – وعلى رأسها الفائدة – بالإبعاد (*exclusion*) وتحصر المسؤولية الأخلاقية الاقتصادية في المخرجات وتسميها الانتقاء الإيجابي (*positive selection*).

ويعني بالتعبير الفقهي فصل الأحكام عن المقاصد، فكما أن المقاصد تتخذ عند بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حيلة لفظية للتفلت من النصوص، فإن الأخلاقيات تتخذ أيضًا عند بعض الباحثين في الاقتصاد التقليدي حيلة لفظية للتفلت من النصوص وتغليب العقل على الشرع.

إن هذا الربط بين المقاصد والأخلاقيات يُظهر ثلاثة نقاط أساسية:

أولا: إن الفكر المقاصدي ليس حكرًا على المسلمين، فالمسميات تختلف ولكن المضمون واحد، وهو الغايات المستهدفة بغض النظر عن مستندها المعرفي.

ثانيًا: إن أهمية المقاصد لا تكمن في ذاتها فحسب ولكن في ارتباطها الوثيق بالأحكام ضمن منظومة متناسقة ومتكاملة.

ثالثا: إن الذين يتحايلون على الأحكام باسم الأخلاقيات يرفضونها على أساس أنها معايير وقيود، أما الذين يتحايلون على الأحكام باسم المقاصد فحجتهم أن المقاصد كلية والأحكام فرعية، وبالتالي فلابد من إخضاع الفرع للكل، أو حتى – في نظر بعضهم – الاستغناء عن الفرع.

(1) Arthur Rich, *Ethique économique*, Genève: Labor & Fides, 1994, p. 40.

إن المقاصد – كما هو معروف عند الأصوليين – على نوعين: مقاصد الشارع، وهي ثابتة أو مطلقة، ومقاصد المكلفين، وهي متغيرة أو نسبية، ومن خلال الربط بينهما يتجلى الرسوخ المنهجي الذي يربط المتغير بالثابت والنسبي بالمطلق. ولا يقتصر هذا الرسوخ المنهجي على المسلمين بل يشمل العقول السليمة التي تبحث عن الحق، فهذا المفكر الفرنسي رونيي غينون (René Guénon) (١٨٨٦–١٩٥١م) يقول قبل أن يُسلِم: "إن الثابت ليس ما يتعارض ما الحركة، ولكنه ما هو أعلى درجة منها"(١).

إن محاولة عزل الثابث عن المتغير وإخضاعه للعقل المجرد عملية غير منطقية لأن العقل السليم لا يمكن أن يتعارض مع النص الثابت.

إن المشكلة الجوهرية ليست في العقل ولا في الدين، وإنما في تصور خاطئ ومشوه حيال العقل والدين معًا.

إن الفلسفة في الأصل هي البحث عن الحقيقة بوضع الأشياء في مواضعها، ولهذا كرّه أرسطو (Aristote) (٣٨٤–٣٢٢ قبل الميلاد) التعامل بالفائدة انطلاقا من أن النقود وسيلة للتبادل، ولخص ذلك في عبارته المشهورة "النقود لا تلد النقود" (*nummus non parit nummos*).

ومع مرور الوقت سرعان ما تحولت الفلسفة إلى ألغاز دلالية، وطلاسم كلامية وحيل لفظية حتى يتساءل من يقرأ لبعضهم أحياناً: هل يفهم حقيقة ما يكتب أم يريد إبهار الناس؟

(1) René Guénon, *Orient et Occident,* Paris : Editions de la Maisnie, 1987, p. 76.

مناقشة خطاب أنور حسون عن أخلاق وأخلاقيات التمويل الإسلامي

في ٣ نوفمبر ٢٠٠٩م، قدم أنور حسون، نائب مدير وكالة التصنيف موديز (Moody's)، في مؤتمر نظمته وزارة الاقتصاد الفرنسي، عرضًا عنوانه "كارتوغرافية التمويل الإسلامي". وذكر فيه "أن التمويل الإسلامي هو جزء من الاقتصاد القائم على الأخلاقيات"، وأن أخلاقيات (*éthique*) التمويل الإسلامي تسبق أخلاقه (*morale*)، ثم أضاف ما يلي:

وأضاف أن أخلاق (*morale*) التمويل الإسلامي تتمثل في مبادئه الخمسة:

- تحريم الربا (الفائدة، الفائدة الفاحشة).
- تحريم الغرر والميسر.
- تحريم النشاطات المحرمة.
- المشاركة في الربح والخسارة.
- ربط التمويل بأصل حقيقي.

أما أخلاقيات (*éthique*) التمويل الإسلامي، فتتمثل – في نظره – في منطلقاته وبديهياته ومسلماته كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٣). الأخلاقيات: بديهيات التمويل الإسلامي

القيمة	الموضوع	القاعدة
الواقع	النقود	إن النقد هو مقياس للقيمة وليس قيمة في حد ذاتها. إن الأولوية تكمن في الاقتصاد الحقيقي وعدم الرغبة في التضخم التقليدي.
المسؤولية	الدَيْن	إن الإسلام يدعو إلى الوفاء بالدَيْن ولا يشجع الإفراط في التداين. وعليه فإن الدَين يشكل مسؤولية وليس موضوعًا للتبادل.
الملكية المشتركة	الاستخلاف	إن الناس ليسوا سادة وحائزي الطبيعة، إنهم فقط حراسها.
الإنصاف	العدالة الاجتماعية	إن الإسلام يشجع التمويل بالمشاركة ولا يرغب في المجازفة ولا في الاكتناز.
التسلسل	الإنتاج والتبادل	إن الإنتاج يسبق التبادل التجاري: لا يمكن بيع شيء غير مملوك.

المصدر: Anouar Hassoune, *Cartographie de la finance islamique,* 3 novembre 2009, p. 6.

ومؤدى كلامه إخضاع الأخلاق للأخلاقيات، أو المبادئ للقيم لأن الأخلاق – في تقديره – يجب أن تكون مشروعة، ولكي يتحقق ذلك يجب على القيم التي تكمن ورائها أن تكون قابلة للكوننة (*universalisable*)، أي بأن تصبح كونية.

أما حديثه عن أخلاقيات الاعتقاد وأخلاقيات المسؤولية وأن التمويل الإسلامي يجمع بين الاثنين فليس في محله للاعتبارين التاليين:

- ✓ فيما يخص أخلاقيات الاعتقاد، فكما أن الأعمال لا تكون صحيحة ومقبولة إلا بالنية الصحيحة، فإن النية الصالحة لا تصلح العمل الفاسد.
- ✓ أما فيما يخص أخلاقيات المسؤولية، فإن الإسلام يرفض الفلسفة الميكافيلية التي ترى أن الغاية تبرر الوسيلة بل يؤكد أنه لابد من اجتماع الأمرين: الغاية الشريفة والوسيلة الشريفة.

ثم إن تعريفه لأخلاقيات الاعتقاد تعريف ناقص، مما يدل على عدم رجوعه إلى الأصل. ومما يؤكد ذلك أن ماكس فيبر أدخل هذه التفرقة – كما ذُكِر سابقًا – عبر محاضرتين في ١٩١٩م وليس في كتابه "الأخلاقيات البروتستانية وروح الرأسمالية" كما أشار الباحث.

موقع التمويل الإسلامي من حركة التمويل القائم على الأخلاقيات

إن حصر التمويل الإسلامي في حركة التمويل القائم على الأخلاقيات باتجاهها الحالي غير مناسب لعدة اعتبارات من أبرزها ما يلي:

- إن التمييز بين الأخلاق والأخلاقيات بصيغته المطروحة من قبل الاقتصاديين ينتج عن تقليد معرفي لا إرادي أو عن عمد وقصد من باب الحيلة اللفظية[١]. وبينما يستخدم بعض المفكرين الأخلاقيات ككلمة مرادفة للأخلاق،

(١) أضفت هذه الفقرة باقتراح من الدكتور رفيق المصري، وله جزيل الشكر على قراءته الدقيقة من حيث الشكل والمضمون، وملاحظاته النيرة وتوجيهاته السديدة.

ويفرق بعضهم بين الأخلاق الدينية (*morale religieuse*) والأخلاق العلمانية (*morale laïque*)، أي الأفكار والمشاعر والممارسات التي تبرر بالعقل فحسب[١]، وبعضهم الآخر بين الأخلاقيات الدينية (*éthique religieuse*) والأخلاقيات العلمانية (*éthique laïque*)[٢]، هناك من يميل إلى وصف السلوك الأخلاقي بالأخلاقيات. وهذه حيلة لفظية تعبر عن المكابرة على الإقرار بدور الدين في مجال الحياة العامة كأن صاحبها يريد أن يقول: "إذا احتجنا إلى الأخلاق فلا نحتاج إلى الدين!".

إن لفظ الأخلاق يرتبط اليوم في نظر هؤلاء ارتباطا وثيقًا بالدين، ولما فصل الدين عن العلم عمومًا والاقتصاد خصوصًا، فإنهم يميلون إلى أنه إذا كانت هناك حاجة إلى فكر أخلاقي فليكن رجوع إلى أخلاق وضعية ونسبية وتوجيهية خارج إطار الاعتقاد الديني[٣].

إن الأخلاق تحت مسمى الأخلاقيات في صيغتها السائدة اليوم هي أخلاق تسويقية تسعى إلى تعظيم الأرباح وتحسين صورة الفاعلين الاقتصاديين حتى ولو تمَّ ذلك على حساب الفضيلة.

إن الأخلاق تحت مسمى الأخلاقيات يلجأ إليها من الباب الضَيِّق لا من الباب العريض، فهي بالتعبير الفني متغير خارجي (*exogenous*) يعمل خارج

(1) Emile Durkheim, *L'éducation morale*, Paris: Félix Alcan, 1934, p. 9.
يرى مؤلف هذا الكتاب بأن الأخلاق العلمانية هي قيم ينقلها المعلمين للتلاميذ في المدرسة العلمانية مثل الكرامة، والجهد، وتنمية القدرات الشخصية، والعمل، واحترام العائلة والوطن.

(2) Denis Müller, *Rationalité des traditions et possibilité d'une éthique universelle*: *discussion de la position de MacIntyre*, Laval théologique et philosophique, vol. 50, n°3, 1994, p. 499.

(3) Shumacher Günter, *Pour une (pensée) éthique européenne de l'économique (I), Analyse comparative des termes, notions et concepts français, allemand et anglais*, Revue du MAUSS permanente, 13 avril 2007 [en ligne], *http://www.journaldumauss.net/spip.php?article44*

نطاق النظام لتصحيح مساوئه عندما تقتضي الضرورة ذلك وليس متغير داخلي (*endogenous*) يعمل على تصحيح مسار النظام بصفة ذاتية (*feedback*) على غرار أنظمة التحكم الديناميكي (*dynamic control systems*).

إن الأخلاق تحت مسمى الأخلاقيات تُعرَض من باب ذر الرماد في العيون لتخفيف وطأة الضغوط المتزايدة والمتراكمة التي يفرضها الرأي العام على الشركات العابرة للقوميات من أجل مراعاة بعض المعايير الإنسانية والاجتماعية والبيئية(١). يقول الدكتور رفيق المصري في هذا الصدد في مقدمة كتابه "الفساد لماذا لا نحاربه؟": "إن الاعتماد على الأخلاق وحدها لا يكفي لمحاربة الفساد، كما يشيع الآن الغربيون وأتباعهم. فلعل حديثهم عن الأخلاق من باب ذر الرماد في العيون. فلا بد من دعم الأخلاق بالدساتير والتشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب"(٢). ويقول ميشال ديون أستاذ علوم الإدارة في جامعة شربروك (Université de Sherbrooke) بكندا في السياق نفسه: "إن الأخلاقيات تحتاج إلى قانون لضمان وجودها في مجتمع ما، ومن دون نظام قانوني مستقر يثق السكان بصفة معقولة في تطبيقه، فإنه يصعب مساندة التفكير والسلوك القائم على الأخلاقيات على المدى الطويل"(٣). وعليه لا يمكن للأخلاق – مع الحاجة الملحة إليها – أن تبقى قضية داخلية محضة، فلا بد من تجسدها في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال تشريع محكم وسلطة عامة تحرص على تنفيذه.

• إن حركة الأخلاقيات الاقتصادية في صيغها الحالية تستند من الناحية المعرفية إلى نفس المنظومة الفكرية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي بينما

(1) Anne Salmon, *La tentation éthique du capitalisme*, Paris : La Découverte, 2007.

(٢) نقلاً عن موقع الدكتور رفيق المصري.

(3) Michel Dion, *L'évolution éthique des affaires aux Etats-Unis (1961-2002)*: *la théorie institutionnelle en action*, Éthique et économique/Ethics and Economics, Vol. 5, No.2, 2008, p. 6.

يستند التمويل الإسلامي إلى منظومة معرفية تتميَّز بهوية خاصة قد تفتح آفاقا جديدة للبحث المقارن والمراجعة المعرفية.

• إن التمويل القائم على الأخلاقيات مهما تعددت أشكاله يصب في اتجاه واحد وهو تصحيح تجاوزات نظام التمويل الرأسمالي. ومن هذا المنظور يتحول التمويل القائم على الأخلاقيات إلى إيديولوجية جديدة تبرر التمويل المعولم وتُؤَمِّن له شرعية جديدة. وفي هذا السياق، فإن الخطاب القائل بأن التمويل الإسلامي قد يوفر عناصر للتفكير من أجل "مراجعة لأخلاقيات" النظام المالي المتأزم[١] يعتبر أن المشكلة الأساسية للنظام المالي السائد تنحصر في أخلاقياته، أي في سلوكيات فاعليه وليس في أطره المنهجية، ومسلماته المعرفية، ونظرته للكون وفلسفته في الحياة.

• إن المسؤولية في مجال التمويل لا يمكن حصرها في الأخلاقيات القائمة أساسًا على السلوك الفردي. وفي هذا الصدد، يشير "مرصد التمويل" بجنيف: "إن المسؤولية في مجال التمويل لا تقع على عاتق الأخلاقيات الخاصة فحسب، إنها تتطلب أيضا إنشاء والحفاظ على علاقات ثقة بين الجهات العاملة، والمالكين لرؤوس الأموال، والمستخدمين لها، وكذلك بين العاملين نفسهم. إن هذه الثقة هي حجر الزاوية في السعي لتحقيق الصالح العام الذي يجمع بين مصالح العاملين الفرديين والمؤسسين مع مصالح المجتمع"[٢].

• إن العولمة المالية والمنظومة التشريعية السائدة المنحازة لنظام الائتمان الربوي تتيح للتمويل القائم على الأخلاقيات هامش حرية نسبي من حيث المخرجات لكنها تضع في المقابل عراقيل وحواجز ظاهرة وخفية على مستوى المدخلات بحيث يستحيل – على سبيل المثال – بلورة معيار تحريم الربا على أرض الواقع وفق ما هو مشروع كما يظهر في الجدول (٤).

(1) Geneviève Causse-Broquet, *La finance islamique,* Paris: Revue Banque Edition, 2009.
(2) Observatoire de la Finance, *Les enjeux éthiques dans les activités financières*, Genève, 4 juin 2000, p. 5.

جدول (٤). المعايير المنتخبة من قبل أبرز مؤشرات أسواق المال الأوروبية

Dow Jones Islamic Market Filters	FTSE Shariah Global Equity Index Filters	Standard & Poors Shariah Indices Filters
نسبة الديون/الرسملة المتوسطة في سوق المال < ٣٣٪	نسبة الديون / مجموع الأصول < ٣٣٪	نسبة الديون/الرسملة المتوسطة في سوق المال < ٣٣٪
نسبة (الخزينة + الأصول التي تنتج فوائد) / الرسملة المتوسطة في سوق المال < ٣٣٪	نسبة (الخزينة + الأصول التي تنتج فوائد) / مجموع الأصول < ٣٣٪	نسبة قروض الزبائن / مجموع الأصول < ٤٩٪
نسبة قروض الزبائن / مجموع الأصول < ٣٣٪	نسبة قروض الزبائن / مجموع الأصول < ٥٠٪	نسبة (الخزينة + الأصول التي تنتج فوائد) / الرسملة المتوسطة في سوق المال < ٣٣٪
	نسبة (الفوائد + الإيرادات غير المشروعة) / رقم الأعمال < ٥٪	نسبة الإيرادات غير المشروعة / رقم الأعمال < ٥٪

المصدر: Antoine Selim Chebli, *Optimiser les synergies de l'économie et de l'industrie financière française avec les contrats et la finance islamique,* in Jean-Paul Laramé, *Finance islamique à la française,* Paris: Secure Finance, 2008, p. 175.

ومما يؤكد ذلك أن سلطات الإشراف والتقنين الفرنسية تعتبر التمويل القائم على الأخلاقيات، بما فيه التمويل الإسلامي، بأنه تمويل تقليدي يراعي – من حيث المخرجات – بعض المعايير البيئية والاجتماعية والدينية[1]. وبهذا تسير فرنسا على خطى بريطانيا التي تعمل على تطوير التمويل الإسلامي "دون محاباة ولا تمييز" بحيث يتسنى له عرض منتجات تنافسية مع إبقائه في النطاق الحصري لأنشطة الائتمان. وهذا يعني أن أدوات التمويل الإسلامي سينظر إليها ويتعامل معها كما لو كانت قائمة على الفائدة.

(1) Edouard Fernandez-Bollo, *Le développement de la finance islamique sur fond de crise financière*, 2ème forum français de la finance islamique, Paris, 26 novembre 2008, p.8.

إن حصر التمويل الإسلامي في التمويل القائم على الأخلاقيات أمر غير مجدي، ومن مصلحة التمويل التقليدي أن يحتفظ التمويل الإسلامي بهويته، ويبرز شخصيته في إطار تعدد قيمي يسود فيه التعايش المعرفي والاحترام الفكري ويتحقق فيه التغيير إلى الأفضل. تقول الباحثة الفرنسية دومينيك دو كورسال (Dominique de Courcelles)، مديرة الأبحاث في المركز القومي للأبحاث العلمية، في كتابها "التنوع الشامل: من أجل مقاربة متعددة الثقافات لإدارة الأعمال": "في شؤون العالم يجدر التساؤل بلا انقطاع عن العلاقة بالغايات: إليكم ما يمكن للتمويل الإسلامي أن يذكرنا اليوم في هذا الشأن. إن تحريم الربا الذي يجد منبعه في الأديان السماوية، دون أن يكون بطبيعة الحال الخاصية الوحيدة لعمل المؤسسات المالية، ربما بإمكانه أن يساهم بصفة عادلة وناجعة في أخذ الحاجات الحقيقية للبشر بعين الاعتبار، واحترام العالم والمحرومين في ظل اقتصاد ملائم جدًا بموجب التقاليد للمجازفات بشتى أشكالها، وبالطبع لا أخلاقي"(١).

وتشير الاقتصادية الفرنسية إيزابيل شبولبير (Isabelle Chapellière) في مقالة عنوانها "من الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية إلى التمويل الإسلامي: نحو تجديد لمفهوم الرشد": "إن مفهوم الاقتصاد الإسلامي يفترض وجود نموذجًا مجردًا يقوم على قيم تُجسِّد أخلاقيات اقتصادية مستوحاة من الإسلام، وتعمل وفق تعاليم الشريعة الإسلامية. استنادا إلى قيم وتعاليم مستنبطة من الكتاب والسنة، بنى الفقهاء فلسفة اقتصادية توجه السلوك الفردي في الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والادخار، وهي تطرح على غرار ماكس فيبر، نموذجًا معياريًا للرجل الاقتصادي المسلم له رشده الخاص. استنادا إلى تحريم الربا يبدو التمويل الإسلامي مطابقًا في أهدافه وأدواتها مع الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية. إن

(1) Dominique de Courcelles, *Globale diversité*: *pour une approche multiculturelle du management*, Paris: Editions Ecole Polytechnique, 2008, p. 92.

وجود المصارف الإسلامية يشكل بديلاً أخلاقيًا: باعتبارها منافسة ومكمِّلة للمصارف التقليدية في آن واحد، فإنها تسمح من خلال تعبئة رؤوس الأموال بعرض بديل للقرض بالفائدة، وتؤسس لرشد اقتصادي يجمع بين الرشد الاجتماعي والرشد المقاصدي"(١).

النتائج والتوصيات

النتائج

• إن ترجمة كلمة "*éthique/ethics*" بالأخلاق ليست في محلها ويناسبها بالتحديد كلمة "أخلاقيات". وقد يؤدي هذا الخطأ إلى عواقب لا تحمد عقباها من حيث قراءة الخطاب الأوروبي عن التمويل الإسلامي، وكذلك من حيث عرض التمويل الإسلامي لغير المقتنعين بجديته وكونه بديلا فعليا وليس صوريا.

• إن التمويل القائم على معايير أخلاقية دينية ركز جهده منذ البداية على المخرجات التي تتمثل في استبعاد بعض الممارسات (صناعة التبغ، والخمر، والجنس، إلخ) وأهمل المدخلات أي المبادئ التي تؤدي إلى بناء نظام مالي أكثر استقرارا وعدلا وعلى رأسها تحريم الربا.

• إن العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل القائم على الأخلاقيات هي علاقة تقاطع.

• إن التمويل القائم على الأخلاقيات مفهوم متطور يتضمن أشكالاً عديدة من أبرزها التمويل المسؤول اجتماعيًا والتمويل المستدام.

• إن حركة التمويل القائم على الأخلاقيات تميل إلى تجاوز التمويل القائم على معايير دينية.

(1) Isabelle Chapellière (2010), *De l'éthique économique musulmane à la finance islamique*: *vers un renouvellement du concept de rationalité*, La revue du financier, n°182-183, mars-juin, *http://www.cybel.fr/html/Communaute/rdf/182-1.pdf*

• إن أشكال التمويل القائم على الأخلاقيات بالرغم من تنوعها تصب في اتجاه واحد وهو تصحيح تجاوزات نظام التمويل الرأسمالي السائد. وهذا يبين أن مفهوم التمويل البديل لا يعني تبديل نظام التمويل الرأسمالي بنظام آخر وأن التمويل البديل مهما كان شكله يكمل ويعزز نظام التمويل الرأسمالي.

• إن حصر التمويل الإسلامي في قالب التمويل القائم على الأخلاقيات قد يؤثر سلبًا على عملية إدراج التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية وغير الإسلامية. فيقتصر الأمر على توفير البيئة التنافسية المناسبة لضمان تكافؤ الفرص مع إبقائه في النطاق الحصري لأنشطة الائتمان. وهذا يعني أن أدوات التمويل الإسلامي سيُنظر إليها ويُتعامل معها كما لو كانت مبنية في الأساس على مبدأ الفائدة.

• إن الاستناد إلى الأخلاقيات وحدها لا يكفي، فلا بد من قوانين مساندة لها تراعي حقوق جميع الفاعلين على أساس الحوار والتفاعل المبني على الثقة المتبادلة ومؤسسات تتبلور من خلالها هذه الديناميكية بأنماط وأشكال مختلفة.

• إن الخطاب عن الأخلاق والأخلاقيات في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة يحمل في طياته جدلية بين المعايير وما يعطي معنى للسلوك بمعزل عن أي معايير مرتبطة بشريعة سماوية، أو قانون مدني أو سلطة سياسية. وهذا يعني بالتعبير الفقهي فصل الأحكام عن المقاصد، فكما أن المقاصد تتخذ كحيلة لفظية للتفلت من النصوص، فإن الأخلاقيات تتخذ أيضًا للتفلت من النصوص وتغليب العقل على الشرع.

• إن هذا الربط بين المقاصد والأخلاقيات يُظهر من جهة أن الفكر المقاصدي ليس حكرًا على المسلمين، فالمسميات تختلف ولكن المضمون واحد؛

ومن جهة أخرى أن أهمية المقاصد لا تكمن في ذاتها فحسب ولكن في ارتباطها الوثيق بالأحكام ضمن منظومة متناسقة ومتكاملة.

التوصيات

• الاعتناء بترجمة المفاهيم الدقيقة في التمويل الإسلامي من اللغات الأجنبية إلى العربية ومن العربية إلى اللغات الأجنبية. وقد اقترحنا في هذا الورقة ترجمة عبارة "*finance éthique*" بالتمويل القائم على الأخلاقيات بدلا من التمويل الأخلاقي.

ونجد مثل هذا الاهتمام في ترجمة مفاهيم التمويل الإسلامي في برنامج الماجستير التنفيذي في اللغات والشؤون الاقتصادية الدولية بجامعة السوربون الجديدة باريس (٣)[1]. ولعل من الحري لبرامج الماجستير في التمويل الإسلامي أن تدرج مادة جديدة تعتني بالترجمة لتدرب الطلاب على بعض المسائل الدقيقية في ترجمة مفاهيم التمويل الإسلامي وخلفياتها المعرفية.

• الاجتهاد في إيجاد طرق مبتكرة لعرض التمويل الإسلامي على غير المقتنعين بجديته – على الأقل لشحذ الأذهان وفتح آفاق معرفية جديدة ومد جسور التواصل المعرفي–، وليس على غير المسلمين فحسب، لأن الواقع يشهد أن هناك من المسلمين من لم يقتنع بجدية التمويل الإسلامي، بل هناك من يعمل في الصناعة المصرفية الإسلامية وليس مقتنعًا بتوجهها الحالي، أو ليس مقتنعًا أصلا بفلسفتها انطلاقا من قناعة مفادها أن الفائدة ضرورة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها، أو أنه لا يمكن تحقيق التطور دون تقليد ما هو سائد في التمويل المعولم.

(1) Université Sorbonne nouvelle Paris 3, *Brochure du Master professionnel Langues et affaires économiques internationales*, année universitaire 2010-2011, p. 32.

المراجع

أولا: المراجع العربية

المنظمة العالمية لعمداء كليات الطب الناطقة بالفرنسية (د.ت.)، ميثاق الأخلاقيات بكليات الطب، بوردو: جامعة بوردو الثانية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Arthuis Jean (2008) *La finance islamique en France: quelles perspectives?,* Rapport d'information n°329, Sénat, Session ordinaire de 2007-2008, 14 mai.

Baubérot Jean (1997) *La Morale laïque contre l'ordre moral*, Paris: Seuil.

Belabes Abderrazak (2009) *La place de la recherche et de l'enseignement en finance islamique*, Conférence inaugurale du Diplôme universitaire en finance islamique, Ecole de Management de Strasbourg, 21 janvier.

Bénicourt Emmanuelle (2007) *Amartya Sen*: *un bilan critique*, Cahiers d'économie politique, n°52, pp. 57-81.

Boureghda Maya (2008) *Le financement islamique une alternative à la finance conventionnelle*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris: Secure Finance, pp. 181-199.

Cahiers de la finance islamique (2009) *Finance éthique et finance islamique: quelle convergence*?, n°1, juin.

Causse-Broquet Geneviève (2009) *La finance islamique,* Paris: Revue Banque Edition.

Chaar Abdel Maoula (2008) *Chari'a*: *Principes directeurs et stratégies*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris: Secure Finance, pp. 33-51.

Chaar Abdel Maoula et Ourset Roger (2008) *Formation et conceptualisation de la finance islamique*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris: Secure Finance, 2008, pp. 273-287.

Chapellière Isabelle (2009), *Ethique et finance en Islam*, Paris: Koutoubia.

Chapellière Isabelle (2010) *De l'éthique économique musulmane à la finance islamique*: *vers un renouvellement du concept de rationalité*, La revue du financier, n°182-183, mars-juin.

Charrette Hervé de (2008) préface du livre *La finance islamique à la française: un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, sous la direction de Jean-Paul Laramée, Paris: Secure Finance, pp. 15-17.

Chebli Antoine Selim (2008) *Optimiser les synergies de l'économie et de l'industrie financière française avec les contrats et la finance islamique,* in Jean-Paul Laramé, *Finance islamique à la française,* Paris: Secure Finance, 2008, pp. 173-180.

Courcelles Dominique de (2008) *Globale diversité*: *pour une approche multiculturelle du management*, Paris: Editions Ecole Polytechnique.

Dion Michel (2008) *L'évolution éthique des affaires aux Etats-Unis (1961-2002): la théorie institutionnelle en action*, Éthique et économique/Ethics and Economics, Vol. 5, No.2, pp. 1-32.

Dion Michel (2010) *Les fonds mutuels éthiques américains: la présence de croyances organisationnelles au cœur de la performance sociale et financière*, Ethique et économique/Ethics and Economics, Vol. 7, No.1, pp. 1-18.

Durkheim Emile (1934) *L'éducation morale*, Paris: Félix Alcan.

Fernandez-Bollo Edouard (2008) *Le développement de la finance islamique sur fond de crise financière*, 2e forum français de la finance islamique, Paris, 26 novembre, www.assaif.org/.../Fernandez%20Bollo%20-%20Banque%20de%20France.pdf

Gauthier David, Narveson Jan, Couture Jocelyne, Nielsen Kai (1992), *Ethique et rationalité*, Liège: Pierre Mardaga Editeur.

Guénon René (1987) *Orient et Occident*, Paris : Editions de la Maisnie.

Guéranger François (2009), *La finance islamique, une illustration de la finance éthique*, Paris: Dunod.

Hassoune Anouar (2009) *Cartographie de la finance islamique*, Conférence sur la finance islamique, Paris,. Bercy, 3 novembre.

Hobeika Samer (2009) *Finance islamique et ISR: Convergence possible?,* Note de travail, Paris: Centre de recherche ISR de Novethic, mai.

Kant Emmanuel, *Fondements de la métaphysique des meurs*, traduit de l'allemand par Victor Delbos à partir de l'édition de 1792, http://classiques.uqac.ca/classiques/kant_emmanuel/fondements_meta_moeurs/fondem_meta_moeurs.pdf.

Lahire Bernard (1999) *L'homme pluriel. La sociologie à l'épreuve de l'individu*, Sciences Humaines, n°91, février, http://www.scienceshumaines.com/articleprint2.php?lg=fr&id_article=10644.

Maréchal Jean-Paul (2004) *Aux origines bibliques de l'éthique économique*, Ecologie et Politique, n° 29, 2004, p. 215-226.

Maréchal Jean-Paul (2008), *Ethique économique et développement durable*, Sens Public, 22 janvier, pp. 1-18.

Meyer-Bisch Patrice (2003) *L'éthique économique: une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains*, Economie Ethique N°5 SHS-2003/WS/36, Paris: UNESCO.

Morishima Michio (1987) *Capitalisme* et *Confucianisme*. *L'éthique japonaise et la Technologie Occidentale*, Paris: Flammarion.

Müller Denis (1994) *Rationalité des traditions et possibilité d'une éthique universelle*: *discussion de la position de MacIntyre*, Laval théologique et philosophique, vol. 50, n°3, pp. 499-509.

Observatoire de la Finance (2000) *Les enjeux éthiques dans les activités financières*, Genève, 4 juin, http://www.obsfin.ch/english/documents/publications-08-fr.pdf

Passet René (2003) *L'émergence contemporaine de l'interrogation éthique en économie*, Paris: UNESCO.

Perrot Étienne (2001) *Les placements éthiques dans la régulation du capitalisme*, Centre de Recherche et d'Actions sociale - Revue *Projet* n°266, Juin, http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1933

Promepar Gestion (2010) *Karama Ethique – Fonds commun de placement conforme aux normes européenne*, http://ribh.files.wordpress.com/2010/03/prospectus-karama-ethique.pdf

Rich Arthur (1994) *Ethique économique*, Genève: Labor et Fides.

Rodinson Maxime (1966) *Islam et capitalisme*, Paris: Seuil.

Rousseau Jean-Jacques (1961) *Emile ou de l'éducation*, Paris: Garnier, http://classiques.uqac.ca/classiques/Rousseau_jj/emile/emile.html
Said Edward (1980) *L'orientalisme. Comment l'Occident a créé l'Orient*, Paris: Seuil.
Salmon Anne (2007) *La tentation éthique du capitalisme*, Paris : La Découverte.
Sarkozy Nicolas (2008) *Discours de M. Le Président de la République*, Zénith de Toulon, jeudi 25 septembre, http://www.sarkozynicolas.com/nicolas-sarkozy-discours-de-toulon-texte-integral/
Shumacher Günter (2007) *Pour une (pensée) éthique européenne de l'économique (I), Analyse comparative des termes, notions et concepts français, allemand et anglais*, Revue du MAUSS permanente, 13 avril [en ligne], http://www.journaldumauss.net/spip.php?article44
Sombart Werner (2005) *Les Juifs et la vie économique*, Editions Saint Rémi.
Steinmaye Vanessa (2008) *Islamic Financial System is not a serious Alternative,* Interview Elena-S Eilmes, translated from the German by Katy Derbyshire, Qantara, November 6, http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-478/_nr-829/i.htmlm
Troeltsch Ernest (1991) *Protestantisme et modernité*, traduit de l'allemand, Paris: Gallimard.
Université Sorbonne nouvelle Paris 3 (2010) *Brochure du Master professionnel Langues et affaires économiques internationales*, année universitaire 2010-2011.
Vermersch Dominique (2002) *Economie, éthique… Ethique économique: mariage de convenance ou mariage de raison?,* Economie rurale, n°271, pp. 4-8.
Vinokur Annie (1995) *A propos d'Ethique et économie et autres essais d'Amartya Sen*, Tiers-Monde, tome 36, n°144, pp. 931-939.
Weber Max (1959) *Le savant et le politique*, traduit de l'allemand, Paris: Plon.

Dr Abderrazak Belabes **د. عبد الرزاق سعيد بلعباس**

Wednesday Seminar No. 27: حوار الأربعاء رقم (٢٧):

7/5/1431 H – 21/4/2010 ٧/٥/١٤٣١هـ – ٢١/٤/٢٠١٠م

Islamic Finance between Moral and Ethics

Dr. Abderrazak Said Belabes

Islamic Economics Research Centre
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

abelabes@kau.edu.sa

Abstract. The discourse on financial ethics occupies, in different regions of the world, a growing place particularly after the international financial crisis. In this context, some authors try to arrange Islamic finance in the compartment of ethical finance, while others might seek to confine it to moral finance.
The rejection of morality or ethics deprive social sciences to deepen the understanding of the relationship between practical knowledge that drives the action, its rationality, and its vision in postmodern questioning context and comparative perspective.

Keywords: Islamic finance, moral, ethics, rationality.

JEL Classification: G00, K00, P50, Z12

La finance islamique entre Morale et Ethique

Résumé: Le discours sur l'éthique financière occupe, dans différentes régions du monde, une place croissante notamment après la récente crise financière internationale. Dans ce contexte, certains auteurs s'efforcent de ranger la finance islamique dans le compartiment de la finance éthique alors que d'autres s'efforcent de la cantonner dans celui de la finance morale.
Le rejet de la morale ou de l'éthique prive les sciences sociales d'approfondir la compréhension de la relation entre savoir pratique qui anime l'action, sa rationalité, et sa vision dans le contexte du questionnement postmoderne et dans une perspective comparative.

Mots-clés: Finance islamique, moral, éthique, rationalité.

Classification JEL: G00, K00, P50, Z12

التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي

المستخلص: تسعى هذه الورقة إلى تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة التمويل الإسلامي في الغرب، بين نظريتي الانبهار (القناعة بمصداقية مبادئ الاقتصاد الإسلامي) والمؤامرة (الاستحواذ على مدخرات المسلمين)، عبر المقاربة الجيواقتصادية.
وتكشف الورقة على أن التمويل الإسلامي والرقابة الشرعية أصبحا حقلا لصراعات قوى بين أطراف فاعلة مختلفة تتمثل في الحكومات، وسلطات الإشراف والتقنين، والمصارف التقليدية الكبرى، ومكاتب المحاماة والاستشارات المالية الدولية، إلخ.
وفي النهاية يتعين على الاقتصاد الإسلامي أن يتعاطى مع هذا الواقع الجديد من منظور استراتيجي وخطة بعيدة المدى وأن يثري صندوقه التحليلي بأدوات جديدة كالذكاء الاقتصادي، والقوة الناعمة، والذكاء التشريعي، والذكاء الأخلاقي والأمن الأخلاقي.
الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي – الجيواقتصاد – الذكاء الاقتصادي – الذكاء الفقهي – القوة الناعمة – ذكاء القوة

مقدمة

إن العالم تغير وكذلك المفاتيح لفهمه المتمثلة في مرجعيات جديدة، وتحديات جديدة، وفاعلين جدد ينافسون الفاعلين التقليديين على النفوذ والسيادة والأخذ بزمام الأمور. فلم يعد يقوده قطبان، ولم يعد أيضا يعكس الصورة المبسطة القائلة بخضوعه المطلق لهيمنة الولايات المتحدة ولا حتى للثلاثية: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بعد دخول فاعلين جدد، على رأسهم القوى الصاعدة التي تنتمي إلى مجموعة العشرين[١]. ولأول مرة في التاريخ لا تنتمي القوى

(١) تضم مجموعة العشرين الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وأستراليا، وإفريقيا الجنوبية، وألمانيا، واندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبريطانيا، وتركيا، وروسيا، والصين، وفرنسا، وكندا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والهند، والولايات المتحدة، واليابان.

العظمى إلى حضارة واحدة، ولكن إلى حضارات عديدة ومتنوعة[١]. ومن الضروري أن يؤدي هذا التفاعل الحضاري إلى تحسين نوعية حياة البشر بدلا من تعميق التفاوت وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما هو حاصل اليوم.

إن نهاية الحرب الباردة والانتقال من بنية ثنائية الأقطاب إلى بنية متعددة الأقطاب، قد وضع في الواجهة الأولى الصراع الجيواقتصادي، وأدى إلى إعادة النظر في عناصر الثروة والقوة والأمن والهوية – الوطنية والثقافية والدينية والأخلاقية – التي لم تعد تنحصر في حدود الفضاء الوطني بمفهومه التقليدي الذي ظهر في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر[٢]، ولم تعد تنحصر كذلك في الدول والشركات العابرة للقوميات، فظهر فاعلون جدد يتمثلون في المنظمات بين الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والتكتلات الإقليمية، وتدويل بعض الفاعلين التقليديين عبر تجمعات المهنيين والمستهلكين أو حتى لمواطنين من شتى أنحاء العالم حول قضية معينة. إن أهداف هؤلاء هي واحدة: السلطة – أو النفوذ على الأقل – والربح[٣].

في ظل هذا الصراع الجيواقتصادي أعربت العديد من الدول عن نيتها في استقطاب التمويل الإسلامي وسعت إلى وضع التدابير المناسبة لإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف. وأتت الأزمة المالية العالمية وما أنتجته من كوارث من قناعة بعض الحكومات بجدية مبادئ التمويل الإسلامي وبالدور الذي يمكن أن يلعبه في استقرار النظام المالي العالمي. قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية

(1) Tanguy Struye de Swielande, *Les Etats-Unis face aux puissances émergentes*: *quelles stratégies à disposition des protagonistes,* Chaire InBev Baillet-Latour "Union européenne-Chine", Note d'analyse 6, Louvain: Université Catholique de Louvain, février 2010, p. 14.

(2) Kenichi Ohmae, *De l'État-nation aux Etats-régions*, Paris: Dunod, 1996*;* translated from *The End of the Nation-State*, New York: Simon and Schuster Inc., 1995; Yann Roch et Bernard Jouve, *Des flux et des territoires: vers un monde sans Etats*, Québec: Presses Universitaires du Québec, 2006.

(3) Bernard Carayon, *Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale*, Paris: La Documentation Française, 2003, p. 17.

في هذا الصدد في افتتاح قمة العشرين المنعقدة بلندن في ٢ أبريل ٢٠٠٩م: "قد يكون من المناسب الاستلهام من مبادئ التمويل الإسلامي لإصلاح النظام المالي العالمي"(١). لا شك أنه بإمكان مبادئ التمويل الإسلامي أن تساهم في تحقيق هذا الإصلاح، ولكن مجرد إعلانها – دون إثبات كفاءتها الفعلية على أرض الواقع – لا يكفي. لذلك لا بد من معطيات واقعية ودراسات إحصائية تثبت مدى مصداقيتها كما يشير محافظ البنك المركزي الفرنسي كريسيتون نوابيه(٢).

لا جرم أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكنه أن يقف بمنأى عن هذه التطورات الجيواقتصادية، ومن الضروري أن يثري صندوق أدواته التحليلية لقراءة الواقع بموضوعية والتعاطي معه من منظور استراتيجي وتخطيط بعيد المدى لأن هذا الوضع قد لا يغير شيئا في نهاية المطاف من حيث المضمون إذا لم تشترك كل الأطراف في صنعه بشكل متكافئ وفعال.

وبعد أن عرضت مادة جديدة عنوانها "جيواقتصاد التمويل الإسلامي" على المشرفين على ماجستير التمويل الإسلامي بمدرسة إدارة الأعمال بجامعة ستراسبورغ وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس وقمت بتدريسها في شهر مارس ٢٠١٠م، ارتأيت أن أعرض في هذه الورقة مدخلا مبسطًا للتمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي لتنويع المناظر وربط الصناعة المصرفية الإسلامية بالواقع الذي يحكم العلاقات الدولية المعاصرة بين الدول التي أبعدت بينها كل نية في الصراع العسكري وجندت طاقاتها نحو الصراع الاقتصادي(٣).

(1) Isabelle Chapellière, *La finance islamique est-elle plus responsable?,* Metis, 19 avril 2010.

(2) Christian Noyer, *Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France*, séminaire Euromoney, Conférence de Paris sur la finance islamique, Paris, 29-30 septembre 2009, p. 5.

(3) Luttwak, *op. cit.,* p. 42.

إن التحدي الذي واجهني عبر هذه الورقة لا ينحصر في نقل عالم الجيواقتصاد المفهوم للناطقين بالانجليزية أو الفرنسية إلى العالم المفهوم للناطقين بالعربية فحسب، بل من الضروري أيضا أن تكون الأدوات التحليلية المستخدمة في هذه المقاربة مفهومة، وإلا فسوف يميل الأمر إلى شرح غامض بما هو أغمض منه. ومن أبرز هذه الأدوات: الفضاء (space)، والقوة والسلطة (power)، والقوة الناعمة (soft power) والذكاء الاقتصادي (competitive intelligence) (الجدول ١).

جدول رقم (١). تعريف لبعض المفاهيم الرئيسة في المقاربة الجيواقتصادية

التسمية بالعربية	التسمية بالفرنسية	التسمية بالانجليزية	التعريف المقترح
الفضاء	Espace	space	هو المساحة الممتدة والمتحركة، وقد يكون حسيًا (حقيقيًا) أو معنويًا (افتراضيًا).
السلطة والقوة	pouvoir et puissance	power	القدرة المزدوجة للتأثير على الأطراف الفاعلة الأخرى وإعادة بناء الفضاء.
القوة الناعمة	Puissance douce	soft power	هي القدرة على التأثير بشكل غير مباشر على مجرى الأمور بدفع الفاعلين الآخرين على تبني أفكار، أو قيم، أو معايير أو حتى متابعة أهداف معينة دون أن يشعروا بأنهم مجبرون على ذلك.
الذكاء الاقتصادي	intelligence économique	competitive intelligence	هي البحث والتفسير المنظم للمعلومات الإستراتجية من أجل استكشاف نوايا الأطراف الفاعلة، ومعرفة قدراتها الحقيقية، وجوانب القوة والضعف لديها.

تعريف مفهوم الجيواقتصاد

من الناحية اللغوية، "الجيواقتصاد" (geo-economics) كلمة انجليزية الأصل محدثة مركبة من جزأين:

الأول: "الجيو" (geo) كلمة تنحدر من اليونانية القديمة "γη"، وتعني الأرض، ويرادفها كلمات المساحة، والفضاء، والمتسع أو المكان الواسع من الأرض. وقد حرصت أن أكتب في الجدول (٢) هذه المرادفات باللغتين الفرنسية والانجليزية ليتضح المقصود وتتجلى الصورة بشكل أوضح للناطقين بهاتين اللغتين.

الثاني: "الاقتصاد" (economics)، والمقصود هو عالم الاقتصاد وما يرتبط به من نشاطات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والتمويل، وما يترتب عليها من علاقات وتبادلات ومنافسات وصراعات.

وعليه فإن موضوع الجيواقتصاد هو دراسة التفاعلات والتداخلات والتركيبات المعقدة بين الفضاء والاقتصاد.

جدول رقم (٢). كتابة مرادفات كلمة "جيو" باللغات العربية والفرنسية والانجليزية

العربية	الفرنسية	الانجليزية
الأرض	terre	earth
المساحة	aire	area
الفضاء	espace	space
المتسع	étendue	extent

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الجيواقتصاد حتى عند الخبير الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك[١] الذي اشتهر به عبر مقالته المشهورة "من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد"[١] وكتابة "الحلم

(١) إدوارد نيكولاي لوتواك: ولد في ١٩٤٢م برومانيا، اقتصادي أمريكي متخصص في الجيوسياسة والإستراتيجية، وهو عضو في مجمع دراسات الأمن القومي (National Security Study Group) بوزارة الدفاع الأمريكية ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) في واشنطن.

به عبر مقالته المشهورة "من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد"[١] وكتابة "الحلم الأمريكي في خطر"[٢]. وفي هذا الكتاب يتبين أن مؤلفه يتردد بين تعريفين:

في التعريف الأول يحتل الاقتصاد مكان السياسة في القيادة. وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تخوض في سباق الأسلحة الجيواقتصادية بإعطاء الأولوية للأسلحة الهجومية المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة مع التنسيق المحكم بين البحث والتطوير المدعم من قبل الدولة والإنتاج الصناعي في القطاعات الإستراتيجية. فليس هناك حاجة لدعوة الدول المنافسة أن تفتح أسواقها الداخلية أو للحفاظ على تحسين العلاقات الدبلوماسية. يجب على علاقات القوة أن تفرض نفسها لأنها الوسيلة الوحيدة لضمان الاتفاقات التجارية التي تخدم الأمن القومي للولايات المتحدة[٣]. ومن أنصار هذه السياسة المدرسة الصناعية الأمريكية التي ترى أن قطاع الصناعة يمثل الركيزة الأساسية للتنافسية الوطنية[٤].

أما في التعريف الثاني فإن الجيوسياسة التقليدية مطالبة بإدراج البعد الاقتصادي في علاقات القوة بين الأمم، وحتى بجعل التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للرفاهية[٥]. ويستند هذا الطرح إلى المذهب التجاري أو المركنتيلي ويربط المقاربة الجيواقتصادية بأفكار المنظرين لهذا المذهب في الولايات المتحدة على رأسهم ألكسندر هميلتون (Alexander Hamilton) (١٧٥٧-١٨٠٤م) وهنري كلاي (Henry Clay) (١٧٧٧-١٨٥٢م).

(1) Edward Luttwak, *From Geopolitics to Geo-Economics*, National Interest 20, 1990, pp. 17-24.
(2) Edward Luttwak, *Le rêve américain en danger,* Paris, Odile Jacob, 1995*;* translated from *The Endangered American Dream: How to Stop the United States From Being a Third World Country and How to Win the Geo-Economic Struggle for Industrial Supremacy*, New York: Simon & Schuster, 1993.
(3) Edward Luttwak, *op. cit.,* pp. 34-35.
(4) Steve Cohen et John Zysman, *Manufacturing Matters, the Myth of the Post-Industrial Economy,* Basic Books, New York, 1987; Steve Cohen, *Geo-Economics: Lessons from America's Mistakes,* The Berkeley Roundtable on the International Economy, University of California, Working Paper 40, September 1992.
(5) Edward Luttwak, *op. cit.,* pp. ٤١-٤٢.

وعرفه الخبير الاستراتيجي الفرنسي جان فرنسوا دغوزان (Jean-François Daguzan)[١] في مقالة عنوانها "النجاة من الأزمة أو العودة المفاجأة للجيواقتصاد" قائلاً: "الجيواقتصاد هو دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها – سواء كانت دولة أو غيرها – المرتبطة بالسلطة، أي – بعبارة أخرى – دراسة قدرة هؤلاء الفاعلين على التأثير و/أو عدم التأثير على هذه التدفقات"[٢].

وعرفه الخبير الجيواقتصادي الفرنسي باسكال لورو (Pascal Lorot)[٣] من حيث موضوع الدراسة بقوله: "يتولى الجيواقتصاد تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية – وبالأخص التجارية – التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة بدقة، ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولوجيات و/أو غزو السوق العالمي في إنتاج أو

(١) جان فرنسوا دغوزان (Jean-François Daguzan): من مواليد ١٩٥٣م، حصل على دكتوراه في القانون والعلوم السياسية، وهو كبير الباحثين في مؤسسة البحوث الاستراتيجية (*Fondation pour la Recherche Stratégique*)، وأستاذ في جامعة باريس ٢، كلف بعدة مهام في الشؤون الصناعية البحث والتطوير بالأمانة العامة لوزارة الدفاع (*Secrétariat général de la défense nationale*) (١٩٨٧-١٩٩١م) المرتبطة مباشرة برئيس الوزراء. وشغل منصب كبير الباحثين ثم نائب الأمين العام في مركز البحوث والدراسات في الاستراتيجية والتكنولوجيا (Centre de recherche et d'étude sur les stratégies et les technologies) (١٩٩١-١٩٩٨م)، ومدير الدراسات في مؤسسة البحر الأبيض المتوسط للدراسات الاستراتيجية (Fondation méditerranéenne d'études stratégiques) (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، ويشغل أيضًا منصب رئيس تحرير مجلة الجيواقتصاد (Géoéconomie) ومجلة المشرق والمغرب (Maghreb-Machrek).

(2) Jean-François Daguzan, *Survivre à la crise ou le retour brutal de la géoéconomie*, Revue Géoéconomie, 2009, n°50, pp. 31-38.

(٢) بسكال لورو (Pascal Lorot): من مواليد ١٩٦٠م، حصل على دكتوراه في الاقتصاد بمعهد العلوم السياسية بباريس ودكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باريس ٢، ويشغل – منذ عام ٢٠٠٣م– منصب رئيس مجلس إدارة "معهد شواصول للسياسة الدولية والجيواقتصاد" (Institut Choiseul pour la politique internationale et la géoéconomie)، وهو مؤسس ومدير مجلة "الجيواقتصاد منذ عام ١٩٩٧م.

تسويق بعض القطاعات الحساسة التي تمنح الحائزين عليها – دولا أو شركات وطنية – عنصر قوة ونفوذ على المستوى الدولي وتساهم في تعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي".

ومن خلال استقراء الأدبيات المتوفرة باللغتين الانجليزية والفرنسية، يتضح أن "الجيواقتصاد" لفظ متعدد المعاني يحمل دلالات مادية، ومعنوية، ووصفية، ومعيارية، ومعرفية منها:

- النموذج الإرشادي (paradigm) الجديد الذي يفسر بطريقة أفضل علاقات القوى الدولية.
- دراسة العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد أو بالتحديد الفضاء والاقتصاد.
- المناطق الجغرافية التي تتميز بموارد اقتصادية ذات الأهمية البالغة، فيتم الحديث عن "جيو اقتصاد الزراعة"، و"جيو اقتصاد الماء"، و"جيواقتصاد الطاقة"، أو التي تتميز على نقيض ذلك بموارد اقتصادية ذات الضرر البالغ، فيتم الحديث في هذه الحالة عن "جيواقتصاد المخدرات"، و"جيواقتصاد صناعة الجنس"، إلخ.
- الفضاءات الافتراضية كالحديث عن "جيواقتصاد التكنولوجيا" و"جيواقتصاد الابتكار".
- التوسع والامتداد الفضائي عبر القوة الاقتصادية والمعارك الاقتصادية التي يهدف من خلالها الاستحواذ على فضاءات جديدة.
- التكتلات الإقليمية التي تخلق مناطق تجارية جديدة.

من جهة أخرى، يعرف الجيواقتصاد من المنظور الجيوسياسي بأنه التخصص الذي يتخذ كموضوع دراسة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول وفق موقعهم

الجغرافي وقوتهم السياسية، أو الرهانات السياسية للتجارة الدولية[١]. وعليه يظهر الجيواقتصاد كقراءة جيوسياسية للاقتصاد باعتبار أن الجيوسياسية تدرس كيفية إنشاء الأقاليم من خلال السلطة السياسة، أو الاقتصادية أو الاثنين معًا.

ويعرف من منظور العلاقات الدولية بأنه يدرس القوى والرهانات الاقتصادية في العلاقات الدولية باعتبار أن السياسة الخارجية لا تقتصر على حماية المصالح السياسية فحسب، بل تشمل أيضًا المصالح الاقتصادية التي تحملها أشكال المواجهة الجديدة.

ويعرف الجيواقتصاد من منظور الجغرافيا الاقتصادية بتوليه دراسة دور المناطق (regions)، والأقاليم (territories)، والمدن في الديناميكية الاقتصادية وآثار ذلك على هياكل السلطة وأشكال التفاعل بين الدول، والمناطق، والأقاليم، والمدن المعنية. وعليه يرتكز الجيواقتصاد على الجيوفضاء أو المعلومة الجغرافية التي ترتبط بالمكان الجغرافي[٢].

وعلى ضوء ما طرح سابقًا من إشكالات، أعرف الجيواقتصاد من حيث الموضوع على النحو التالي:

الجيواقتصادي هو دراسة تدفقات حقل معين بأشكالها المتعددة، وتفاعلات العناصر والأطراف الفاعلة فيه، وقدرتها على التأثير و/أو عدم التأثير على مسار هذه التدفقات.

ومن أبرز الخصائص التي يتميّز بها هذا التعريف ما يلي:

- اعتبار أن التدفقات تأخذ أشكالاً متعددة وبإمكانها أن تتضمن، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، جوانب قيمية وأخلاقية ومعيارية.

(1) Sylvain Allemand, *La géoéconomie, les enjeux politiques du commerce*, entretien avec Pascal Lorot, Sciences Humaines, Hors-Série n°22, septembre-octobre 1998.
(2) Bob Ryerson (2008), *La géoéconomie*, Direction Magazine, 17 juin.

- عدم الاقتصار على المستوى الكلي (الاقتصادات الوطنية) وفتح المجال للتحليل المتعدد المستويات الذي يتضمن فاعلين دون مستوى أو فوق مستوى الدولة: المناطق، والمدن، والتكتلات الإقليمية.
- عدم الاقتصار على دراسة كيفية ترابط الأطراف الفاعلة وتأثير بعضها على بعض فحسب، وإنما يتعداها ليأخذ بعين الاعتبار العناصر الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية وتأثير بعضها على بعض.
- عدم اقتصاره على دراسة العلاقة بين الفضاء السياسي (الجيوسياسة) والاقتصادي (الجيواقتصاد)، وإنما يتعداها ليشمل الفضاء الثقافي (الجيوثقافة) والأخلاقي (الجيوأخلاق)، والاجتماعي (الجيواجتماع)[١].

نبذة تاريخية عن المقاربة الجيواقتصادية

ظهرت كلمة "الجيواقتصاد" (geo-economics) في الأصل باللغة الانجليزية – في الولايات المتحدة – في أواخر الأربعينيات من القرن الميلادي الماضي على الأقل[٢]. واشتهرت عبر كتابات الخبير الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك، ثم انتقلت بعد ذلك إلى لغات أخرى ومنها العربية منذ أواخر القرن العشرين[٣].

وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول الأسس التاريخية للمقاربة الجيواقتصادية، فإنني لا أتفق مع الرأي القائل بأن الجيواقتصاد تخصص وُجِد

(1) Jean-Paul Charnay, *Géo-sociologie, note méthodologiques,* Géostratégique, n°12, avril 2006, pp. 19-36.

(2) Maurice Parmelee, *Geo-economic regionalism and world federation*, New York: Exposition Press, 1949; Henry Carter Rea, *Geoeconomics*: *Geological Note*, *AAPG* (*American Association of Petroleum Geologists*) *Bulletin,* Volume 47, Issue 4., April 1963, pp: 695 – 696.

(٣) ماهر إسماعيل الجبوري، التكتلات التجارية دراسة في التحول من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد، رسالة الماجستير، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

عند المسلمين ولكنهم قصروا في البحث عنه[١]. وليس هناك عيب في تلقي العلوم الدنيوية عن الغير سواء كانوا على مستوى أعلى، أو مماثل، أو حتى أدنى، ولله درّ القائل:

لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عنها ببيان
ذكاء وحرص وافتقار وغربة وتلقين أستاذ وطول زمان

إن أهم شيء هنا يكمن في بذل الجهد لتجاوز مرحلة التتلمذ والتحصيل والارتقاء تدريجيا إلى مرتبة الإسهام في التراث المعرفي الإنساني بإضافات علمية جادة وإنجازات فنية متميزة.

ويرى بعض الباحثين بأن المقاربة الجيواقتصادية ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة[٢].

ويرى بعضهم أن هذه المقاربة ليست جديدة وأن التصور الجيوسياسي للعالم الذي ساد أثناء الحرب الباردة أدى إلى طمس الخلفيات الجيواقتصادية[٣].

ويرى بعضهم الآخر أن المقدمات المعرفية لما يعرف اليوم بالجيواقتصاد تجد جذورها في الحضارات السومرية والمصرية والرومانية واليونانية[٤].

---

(١) يقول محمد موسى عثمان – رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر– عن الجيواقتصاد: "بحثت عن هذا العلم من المنظور الإسلامي فوجدت أنه موجود عندنا ولكننا قصرنا في البحث عنه حيث توجد ثماني آيات قرآنية تتحدث عنه صراحة ومنها قوله: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١)"، ينظر محمد موسى عثمان، نجاة المصارف الإسلامية من الأزمة المالية شهادة نجاح جديدة، الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٤٨، ربيع الأول ١٤٣١هـ – مارس ٢٠١٠م، ص ٢٠.

(2) Peter Taylor (2001), *Geoeconomics*, in Barry Jones, *Routledge Encyclopedia of International Political Economy*, New York, Routledge, 2001, p. 597.

(3) Armand Mattelart, *La mondialisation de la communication*, P.U.F. Que sais-je ?, 2008, p. 65.

(4) Yannick Brun-Picard, *Prémisses géoéconomiques*, *www.solidarite-internationale.com,* 2006, p. 1.

إن المقاربة الجيواقتصادية ليست جديدة كممارسة، ولكن الجديد هو أن الظروف الدولية لترويجها أصبحت أكثر ملائمة تحت هاجس التنافسية التي تحولت إلى مسألة أمن قومي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن استخدام كلمة "جيو" لا يخلو من إفراط إذ كيف يعقل أن تستحدث كلمة "الجيواستراتيجية" مع أن الفضاء هو أحد الأبعاد المعتادة في التفكير الاستراتيجي. فكل إستراتيجية تندرج بشكل طبيعي في فضاء تسعى إلى الهيمنة عليه من الناحية المادية (ترسيم الأقاليم ضمن حدود) أو غير المادية (مراقبة قنوات الاتصال، أو تدفقات السكان، أو البضائع أو المعلومات).

الجيواقتصاد تخصص في طريق التكوين

إن الجيواقتصاد ليس علمًا قائما بذاته وإنما هو تخصص جديد في طريق التكوين ظهر منذ بداية التسعينيات من القرن الميلادي الماضي وساهم في بنائه متخصصون في الجيواستراتيجية، والجيوسياسة، والجغرافيا، والاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي.

وانبثقت عنه مؤسسات كالمعهد الأوروبي للجيواقتصاد الذي تحول إلى معهد شواسول للسياسة الدولية والجيواقتصاد[١] ومدرسة الحرب الاقتصادية[٢]، ومواد تدريسية، وشهادات علمية، وأبحاث ضمن كراسي علمية، ودورات تدريبية، ومؤتمرات دولية (ملحق ١).

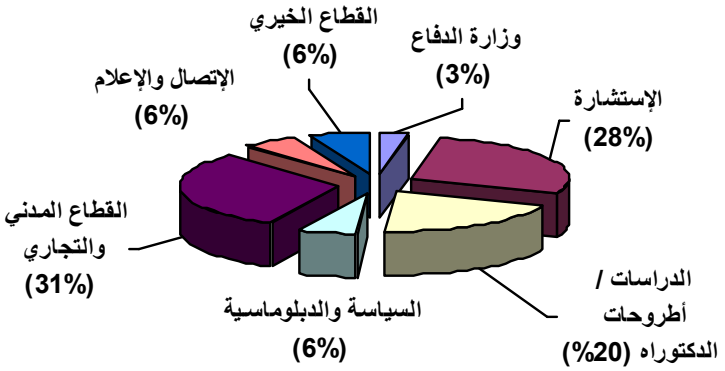
على مستوى النشر العلمي ظهرت في عام ١٩٩٧م مجلة متخصصة سميت "المجلة الفرنسية للجيواقتصاد"، ثم تحولت إلى مجلة "الجيواقتصاد".

ويعرض المعهد العالي للعلاقات الدولية والإستراتيجية (باريس) بخصوص شهادته "الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي" دراسة إحصائية توضح القطاعات

(1) Institut Choiseul pour la politique international et la géoéconomie – Paris.
(2) Ecole de Guerre Economique – Paris.

التي يتوجه إليها المتخرجين. وتم الحصول على هذه الإحصاءات من استجوابات طلاب دفعات ٢٠٠٣-٢٠٠٨م الذين شاركوا في المسح سنة بعد حصولهم على الشهادة. ويتبين من الرسم البياني (١) أن الحاصلين على هذه الشهادة يتوجهون إلى قطاع الدفاع، والاستشارة، والدراسات العليا، والنشاط السياسي والدبلوماسي، والقطاع المدني والتجاري، والاتصال والإعلام، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في القطاع الخيري لتقييم مخاطر الدول التي تخطط للنشاط فيها.

الرسم البياني (١): القطاعات التي يتوجه إليها الحاصلون على ماجستير الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي في المعهد العالي للعلاقات الدولية والإستراتجية بباريس



المصدر: ISRIS, *Maquette de présentation de l'école*, 2010-2011, p. 5

.

موضوع المقاربة الجيواقتصادية

إن موضوع المقاربة الجيواقتصادية هو دراسة العلاقات بين القوة والسيطرة والفضاء. ولكن هذا الفضاء هو افتراضي بحيث أن حدوده تمتد وتتحرك باستمرار، أي أنه – بعبارة أخرى – فضاء متحرر من الحدود الإقليمية التي تجسد الجيوسياسة(١). وبهذا تحاول الدول أن تنافس الشركات الكبرى في استراتجياتها العابرة للقوميات.

ولا يقتصر هذا الفضاء – في تقديري–، في ظل موجة تسويق العالم، على المحسوسات والملموسات والماديات، بل يمتد إلى المعنويات، وبالأخص إلى القيم والأخلاق والرموز لتوظف لأغراض تسويقية، بفضل الإمكانيات الهائلة التي يتيحها علم الحاسوب، والبيوتكنولوجية(٢)، وعلوم النانو(٣)، وبشكل عام العلوم الإدراكية (cognitive sciences) التي تشمل كافة العلوم التي تدرس المعرفة وعملياتها (علم النفس، اللسانيات، النوروبيولوجيا، المنطق، الحاسوب)، وبالتالي فإن المخاطر التي تواجه البشرية اليوم لا تقتصر على الجوانب المحسوسة فحسب، بل تشمل أيضًا الجوانب المعنوية التي تمس نظرة الإنسان لنفسه، وللكون، وللحياة، وعلاقته بغيره.

موقع الجيواقتصاد من العلوم الأخرى ذات الصلة

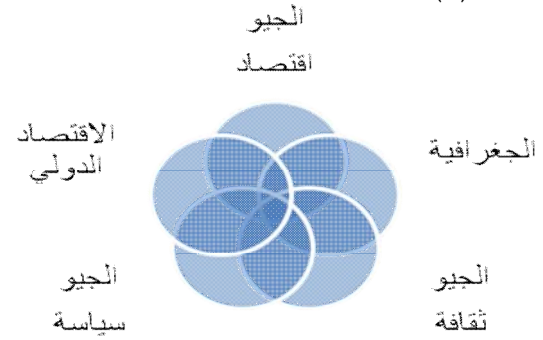
تتداخل المقاربة الجيواقتصادية مع العديد من التخصصات وعلى رأسها الجيوسياسة، والجغرافيا، والاقتصاد الدولي كما يظهر في الشكل (١).

(1) Pascal Lorot, *De la géopolitique à la géoéconomie*, Revue Française de Géoéconomie, n° 1, mars 1997, p. 29.

(٢) باعتبار أن تركيبة البيولوجية مع تكنولوجيات الإعلام تفتح المجال للتلاعب المباشر بالكائنات الحية، وبالتالي بتصور الإنسان لنفسه ولما حوله.

(٣) تهتم علوم النانو (*nanosciences*) بدراسة الظواهر والتلاعب في المادة على المستوى الذري، والجزيئي، والماكروجزيئي.

شكل (١). التداخل بين الجيواقتصاد وتخصصات أخرى



ومن هنا يطرح السؤال التالي: ما هو موقع الجيواقتصاد من العلوم الأخرى ذات الصلة؟

هل يشكل انقطاعًا معرفيًا؟ أي بعبارة أخرى هل يملأ فراغًا معرفيًا تركته المكونات العلمية الأخرى بحكم أن تفسيراتها للعالم لم تعد مقنعة أو أنها أصبحت حواجز أمام الفهم الموضوعي للتغيرات التي يشهدها العالم بعيدًا عن الألفاظ النمطية التي تعيق التفكير السليم، والتحيزات الإيديولوجية التي تعرقل النظر العلمي الموضوعي.

إن الجواب على هذا السؤال ليس بالأمر الهين لأن اهتمام الباحثين والمتمرسين بالجيواقتصاد يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم رضاهم بالنماذج التحليلية التقليدية لتفسير حالة العالم وهندسة نظامه الراهن. وهذا يفسر إلى حد ما الاهتمام بالمقاربة الجيواقتصادية من قبل باحثين من حقول معرفية مختلفة.

انطلاقًا من هذه الوضعية المعرفية المتعددة الأشكال يظهر الجيواقتصاد بأنه:

- تعبير يلخص إحساس معين بالعالم أكثر التصاقًا بالواقع.
- وطريقة تفسيرية لهذا العالم.
- وتشكيلة اصطلاحية مكونة من كلمتين منحدرتين من الجغرافيا التي تهتم بالفاعلين والاقتصاد الذي يهتم بإنشاء الموارد البشرية والمعنوية والمادية.

• وتشكيلة لغوية مستندة إلى كلمة "الجيوسياسة" عن طريق القياس أو – على الأقل– التشابه الشكلي. وبالرغم من اتخاذ مفهوم "الجيواقتصاد" لنفس البنية الشكلية التي عليها مفهوم "الجيوسياسة"، واستخدامه لنفس المرجعية الدلالية، فإنه يقدم تفسيرا مباينًا للعالم. فبينما تشير الجيوسياسية إلى العلاقات بين الأقاليم والسلطة السياسية، فإن الجيواقتصاد يشير لأول وهلة إلى العلاقات بين الجغرافيا والاقتصاد. ولكن الفحص المعرفي الدقيق يبين أن هذا الارتباط يقتصر على البنية الدلالية لكلمة الجيوسياسة وأن الجيواقتصاد يدعو إلى ضرورة استبدال السلطة السياسية التقليدية للدول بشكل جديد من السلطة – أقل تمركزًا – يتمثل في الاقتصاد(١).

وبسبب هذه التقاطعات بين الجيواقتصاد والتخصصات الأخرى ذات الصلة لا يوجد اتفاق عن موقعه في خريطة العلوم:

هل هو فرع للجيوسياسة ؟
أم للاقتصاد الدولي ؟
أم للاقتصاد السياسي ؟
أم للجغرافيا ؟

وإذا أخذنا – على السبيل المثال – العلاقة بين الجيواقتصاد والجيوسياسة يظهر أن الجيواقتصاد يدرس استراتيجيات القوى الاقتصادية بين الأمم. وهو لا يهدف إلى التحكم في الأقاليم بالمفهوم التقليدي، ولكن الحصول والمحافظة على وضعية قوة في الاقتصاد العالمي. من جهة أخرى، إن الجيواقتصاد لا يعني نهاية الصراعات العسكرية والمطالبات الإقليمية التقليدية عبر الاستقلال أو الحكم الذاتي. ولفهم التوزيع الجديد لعلاقات القوى في خريطة الاقتصاد العالمي

(1) Philippe Beaumard et Pascal Lorot, *Le champ géoéconomique: une approche épistémologique*, La Revue Française de Géoéconomie, Vol. 1, N°3, automne 1997.

منذ نهاية الحرب الباردة لا يمكن الاستغناء عن التحليل الجيوسياسي والتحليل الجيواقتصاد[١]. وهذا يبين أن ظهور الجيواقتصاد لم يؤد إلى نهاية الجيوسياسة والجغرافيا كما تنبأ بعض الاقتصاديين في نهاية القرن الماضي. فالجيوسياسة تداركت نفسها وأدرجت بعض عناصر الجيواقتصاد في تفسير تنظيمات الفضاء، والجيواقتصاد أدى إلى تراجع دور الدولة ولإقليمها في التحليل الجغرافي.

إضافات المقاربة الجيواقتصادية

من أبرز إضافات المقاربة الجيواقتصادية للفكر الاقتصادي المعاصر:

- الإسهام في فهم أفضل للعلاقة بين الفضاء، والقوة والسيطرة التي لا تنحصر بالضرورة في الفاعلين الذي ينشطون في السوق.
- تسليط الضوء على:

– علاقات سيطرة جديدة تتم عبر التنظيم الشبكي الذكي.
– فاعلين جدد من غير الدول والشركات العابرة للقوميات.
– عناصر سيطرة جديدة تؤثر على مسار سياسات القوى والنفوذ والتأثير .

وهي بذلك تبتعد عن المقاربة النيوكلاسيكية التي تحجب علاقات القوة والسيطرة والنفوذ عبر اليد الخفية التي تنظم الأسواق من تلقاء ذاتها. في حين لا يزال بعض الباحثين يرون بأن النموذج الاقتصادي الإسلامي يؤكد على سيادة مبدأ المنافسة الكاملة بين المتعاملين والتي تعكس سعر التوازن للسلع والخدمات. وبهذا فإن الذي يحكم انتشار بعض أدوات التمويل الإسلامي– مثل التورق– على حساب البعض الآخر ليس السوق فحسب[٢]، وإنما أيضًا علاقات القوى والنفوذ.

(1) Pascal Lorot, *La nouvelle grammaire des rivalités internationales*, in *Introduction à la géoéconomie*, Pascal Lorot (sous la direction), Paris: Economica, 1999, p. 15.
(2) Hakim Latrache et Stéphane Oddos, *Le tawarruq, un mal nécessaire*, Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre 2009, p. 63.

القوة الصلبة والقوة الناعمة وقوة الذكاء

إن السيطرة العسكرية من المنظور الجيواقتصادي لم تعد إلا عاملا بين عوامل أخرى بحيث لا يوفر إلا نفوذاً نسبيًا على العالم. بعبارة أخرى لم يعد ممكنا لأي دولة أن تفرض قيمها، ومبادئها، وأخلاقياتها، ومعاييرها عبر القوة الصلبة (hard power) أو العسكرية[١]. وعليه فإن القوة الاقتصادية لا تقصي القوتين السياسة والعسكرية، ولكن التوازن بينهم قد تغير والعلاقة بينهم أصبحت أكثر تعقيدًا. لذلك لجأت الإدارة الأمريكية الحالية إلى مفهوم "smart power"[٢] الذي يعني حرفيا من الناحية اللغوية قوة الذكاء، ولكن كلمة "smart" تستخدم أيضا للدلالة على الحذق، والفطنة، والمهارة، والفهم، والدهاء، والمكر[٣]، واستغلال الفرص السانحة حينما تتاح وعدم تضييعها، وهي تجمع بالتالي بين المعرفة، والخبرة والمهارة[٤].

أما من الناحية الاصطلاحية، فإن مفهوم "smart power" يعني "القدرة على الجمع بين القوة الصلبة (hard power) والقوة الناعمة (soft power) في إستراتيجية ناجحة"[٥]. وفي ظل غياب ترجمة مقنعة لكلمة "smart power"، سوف استخدم في بقية الورقة كلمة "قوة الذكاء" قياسًا على الترجمة الفرنسية "pouvoir de l'intelligence".

---

(1) Chef de Bataillon Cyrille Caron, *Anticiper les nouvelles menaces au-delà du combat*, Base de connaissance AEGE, 2010, pp. 5-7.

(٢) إستخدمت هيلاري كلينتون هذا المفهوم لأول مرة في جلسة استماع لجنة الشؤون الخارجية مجلس الشيوخ في ١٣ يناير ٢٠٠٩م للموافقة على تعيينها في منصب وزير الخارجية؛ للإطلاع على هذا الخطاب كاملاً باللغة الانجليزية ينظر المرجع التالي:
Transcript of Hillary Clinton's Confirmation Hearing, January 13, 2009, http://www.cfr.org/publication/18225/transcript_of_hillary_clintons_confirmation_hearing.html
واستوحت هيلاري كلينتون هذا المفهوم من مقالة مشهورة للدبلوماسية الأمريكية سوزان نوصل نشرت في مجلة الشؤون الخارجية؛ ينظر المرجع التالي:
Suzanne Nossel, *Smart Power*, Foreign Affairs, March/April 2004, http://www.foreignaffairs.com/articles/59716/suzanne-nossel/smart-power

(3) Harrap Staff, *Harrap's Shorter Dictionnaire Anglais-Français/Français-Anglais*, 1995, p. 806.

(4) Jacques Charmelot, *Le "smart power" américain, un défi pour l'Europe,* Fondation Robert Schumann, Question d'Europe, n°127, 9 février 2009, p. 3.

(5) Joseph Nye, *In Mideast, the goal is 'smart power',* The Boston Globe, August 19, 2006.

والقوة الصلبة هي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال وسائل عسكرية (الحرب، التحالف، الحماية) و/أو اقتصادية (المساعدات، الرشاوى، العقوبات).

أما القوة الناعمة فهي أن "تجعل من الآخرين يريدون ما تريد بدلاً من إرغامهم"[١]. ويشمل ذلك أن تجعلهم يحملون مبادئهم وأهدافهم على منظومتك المعرفية. وتقوم القوة الناعمة أساسًا على التحكم في المعلومات وألعاب النفوذ.

وبالمقارنة مع أدبيات قوة الذكاء في العلاقات الدولية، تكشف هذه الورقة عن بعد جديد تتضمن من خلاله القوة الصلبة على عوائق المنافسة ذات الطبيعة البنيوية مثل ضرورة الاستناد إلى معيار الفائدة أو استحالة الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية بحجة حماية مراكز القرار الاقتصادي وحفظ الأمن الاقتصادي القومي.

إن تطبيق مفهوم قوة الذكاء على عالم الأعمال يعني أن تطوير تنظيم المؤسسات يتم من خلال التعاون وتبادل المعلومات وفق تنظيم شبكي عند الضرورة مع حماية المعلومات التي ترتكز عليها الميزة التنافسية الذاتية. بعبارة أخرى: من مصلحة كل طرف في هذه اللعبة ألا ينشغل بحصته من الكعكة فحسب، ولكن أن يسعى أيضًا بالتنسيق مع الآخرين للحفاظ على سلامة الكعكة نفسها بصفة مستدامة.

---

(١) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧م، ص ٢٥؛ ترجمة لكتاب:

Joseph Nye, *Soft Power* : *The Means to Success in World Politics*, New York: Public Affairs, 2002.

وقد اقترح هذا الأخير مفهوم "القوة الناعمة" لأول مرة في كتابه "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" في ١٩٩٠م، وعارض فيه الرأي السائد عندئذ بأن الولايات المتحدة آخذة في الانحدار. فأشار إلى أن أمريكا هي أقوى أمة، ليس في القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل أيضا في بُعدٍ ثالث سماه "القوة الناعمة"، ينظر المرجع الأصلي التالي:

Joseph Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*, New York: Basic Books, 1990

وإذا طبقنا هذه النظرية على الصناعة المصرفية الإسلامية، يظهر أن الحفاظ على السلامة الشرعية مسؤولية جماعية بحاجة إلى تضافر الجهود كلها، وأن تلويثها بالحيل سوف يؤدي إلى أضرار بالغة تتسبب على المدى الطويل في انعدام الثقة، على الرغم من أن بعض الأطراف تجني من ورائها أرباحا طائلة على المدى القصير. وهذه الممارسة تتنافى من جهة مع أصول الاقتصاد الإسلامي التي تعطي الأولوية لبناء المستقبل دون إهمال بناء الحاضر[١]، وتتطابق من جهة أخرى مع فلسفة النظام القائم على الفائدة الذي يؤدي إلى التضحية بالمستقبل لحل معضلات الحاضر لأن معدل الفائدة يعبر عن التفضيل الزمني والعجلة البشرية[٢].

السيطرة على المعلومة والدعاية والتغليط الإعلامي

يعتبر الإستراتيجيون أن السيطرة على نشر المعلومة تعني السيطرة على العالم. وفي هذا الصدد يسجل الضابط في الدرك الوطني الفرنسي كزافيي ليونيتي (Xavier Leonetti) في مقالة عنوانها "الدعاية والتغليط الإعلامي: الأدوات الجديدة للحرب الاقتصادية" ما يلي: "ليس الذي لديه أكبر قنبلة هو الذي سوف يفوز في الصراعات القادمة، وإنما الذي سوف يحكي أفضل قصة"[٣] (الجدول ٣). بعبارة أخرى: في عصر المعلومات، لا يقاس النصر من خلال النظرة التقليدية الضيقة التي تقتصر على الإنجاز العسكري، ولكن يعتمد على نظرة أشمل تتعلق بالرهانات المرتبطة بالاتصال، وصنع القرار والرأي العام. وهذا يجرنا إلى السؤال التالي: هل قصة التمويل الإسلامي التي تحكى اليوم في

(1) Abderrazak Belabes, *Le lien entre finance et économie islamiques via le modèle principiel "ZR"*, Etudes en économie islamique, Vol. 4, No.1, juillet 2009, pp. 27-28.
(2) Irving Fisher, *Theory of Interest*, New York: Macmillan, 1930, p. 28, http://oll.libertyfund.org/Home3/EBook.php? recordLd=0219
(3) Xavier Leonetti, *Communication et désinformation*: *les nouveaux outils de la guerre économique?,* Défense, n°127, mai-juin 2007, http://www.european-security.com/index.php?id=5657

مختلف المحافل الدولية تعبر عن حقيقية هذا التمويل البديل، أم أنها جزء من دعاية تهدف إلى احتواء الصناعة المصرفية الإسلامية وإدراجها ضمن منظومة التمويل المعولم؟ وقد دعا بعض الباحثين، إلى ضرورة الحفاظ على ارتباط التمويل الإسلامي بالمنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي وعدم انسياقه وراء منظومة التمويل المعولم(١). ومن مظاهر هذا الانسياق القول بأن الصناعة المصرفية الإسلامية لا يمكنها أن تتطور دون هندسة مالية إسلامية، ومشتقات إسلامية، وتوريق إسلامي. مما يدل على طغيان المقاربة الوسائلية التي لا تولي اهتماما للأحكام ولا للغايات مهما كان مصدرها. هذه مسائل جديرة بالاهتمام من قبل المتخصصين في منهجية العلوم، وأصول الفقه، والقانون المقارن وكذلك الباحثين في اللسانيات، والاتصال والإعلام.

جدول رقم (٣). تطور عناصر السيطرة بين الولايات المتحدة وبقية العالم

الحرب الباردة	ما بعد الحرب الباردة
إستراتيجية مباشرة	إستراتيجية غير مباشرة
السيطرة العسكرية	السيطرة الاقتصادية
التنافس على التسلح	التنافس على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال
التحالفات الجيوسياسية	التأثير الجيواقتصادي
الاتحاد الإيديولوجي للحلفاء	التحالف في بعض المجالات والتخاصم في مجالات أخرى
ترويج الإشاعات ضد الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه	التحكم في المعلومة على المستوى العالمي

(1) Volker Nienhaus, *Finance Education at Intermediate and Undergraduate Lev*el, in the Forum *'Human Capital Development for Islamic Financial Industry: Challenges and Initiatives'* organized by the Islamic Research Training Institute and The General Council of Islamic Banksand Financial Institutions, Jeddah Hilton Hotel, June 1, 2008.

التمويل الإسلامي والمقاربة الجيواقتصادية

من إيجابيات المقاربة الجيواقتصادية تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة التمويل الإسلامي في الغرب بين الانبهار (القناعة بمصداقية مبادئ التمويل الإسلامي) والمؤامرة (الاستحواذ على مدخرات المسلمين) ووضع اهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي في سياق الصراع الجيواقتصادي الذي بات يشكل أهم عنصر في العلاقات بين الدول العظمى التي ابتعدت عن سياسة النزاع العسكري فيما بينها كما هو الشأن اليوم بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان. وهكذا فإن الجيواقتصاد هو استمرار الحرب بطرق أخرى تحرص فيها كل جهة على تعزيز وضعيتها التنافسية في الأسواق الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتحسين بيئية الأعمال، ورفع مستوى النمو، وتخفيض نسبة البطالة.

وعلاقة التمويل الإسلامي بالمقاربة الجيواقتصادية – من الناحية المعرفية – هي في تقديري علاقة أخذ وعطاء على غرار الحركة النواسية بعيدًا عن أي مركزية ثقافية. فكما أن التمويل الإسلامي يتيح آفاقا بحثية جديدة للجيواقتصاد، فإن المقاربة الجيواقتصادية تتيح أيضًا آفاقا بحثية جديدة للتمويل الإسلامي.

ومن المواضيع الجديرة بالاهتمام دراسة العلاقة بين الأبعاد الجيومعرفية للتمويل الإسلامي التي تتعدى الإطار الجيواقتصادي المطروح في هذه الورقة، وتتضمن البعد الأخلاقي، والبعد الجيواجتماعي، والبعد الجيوسياسي، والبعد الجيوثقافي، وتقييم ثقل كل واحد منها عبر دراسة حالات.

ماذا يمكن للجيواقتصاد أن يقدمه للتمويل الإسلامي؟

إن المقاربة الجيواقتصادية تتيح آفاقًا بحثية جديدة في تحليل ظاهرة انتشار التمويل الإسلامي داخل وخارج العالم الإسلامي، في دول مثل بريطانيا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وفرنسا، وأستراليا، وايطاليا، وإسبانيا مؤخرًا[1]، عبر

(1) Center of Islamic Economics and Finance – IE business School, *Beyond the Crisis*: *Islamic Finance in the New Financial Order,* Madrid, June 16th – 17th, 2010.

العلاقة بين القوة والسيطرة والفضاء بأبعاده الاقتصادية، والأخلاقية، والقيمية، والتشريعية. فالصراع التنافسي يمتد إلى حقول عديدة ومختلفة تتضمن اليقظة الإستراتجية، والإعلام، والبحث والتعليم والتدريب، وتكييف المعايير التشريعية، والمحاسبية والضريبية لاستقطاب التمويل الإسلامي الذي يتحول تدريجيا إلى ميدان حساس للأمن القومي كرهان أو تهديد أو الاثنين معًا.

اهتمام فرنسا بالذكاء الاقتصادي في التمويل الإسلامي

وهذا يستدعي نشاط في الذكاء الاقتصادي. وتميل بعض الدول الكبرى إلى إلحاق نظام الذكاء الاقتصادي بوزارة الدفاع كما هو الحال في فرنسا حيث أسس في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م منصب "المفوض العام للذكاء الاقتصادي" التابع للأمانة العامة للدفاع الوطني[١]، ثم تحول منذ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م إلى "مندوب الذكاء الاقتصادي المشترك بين الوزارات" التابع لرئاسة الجمهورية[٢]. ويشرف هذا المفوض على جمع، واستخلاص، ونشر المعلومات الإستراتجية التي تنبه سلطات الدولة عن التطورات الاقتصادية ذات المصلحة الكبرى وتمكن الشركات من فهم البيئة التنافسية التي تعمل فيها. علاوة على ذلك، يحدد القطاعات الاقتصادية التي تحمل مصالح قومية إستراتجية، وينسق يقظة المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسات والشركات التي تعمل في هذه القطاعات، ويقترح كافة التدابير الكفيلة بتجنبها، وكذلك تلك التي تسهل تمويل الشركات العاملة في قطاعات تتضمن مصالح قومية إستراتيجية، وينسق إقامة التدابير اللازمة لحماية الشركات الحساسة، والتمييز بين الاستثمارات التي تهدف

(1) Décret n°2003-1230 du 22 décembre 2003 instituant un haut responsable chargé de l'intelligence économique, *http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=LEGITEXT000005733758&dateTexte=20100623*

(2) Décret n°2009-1122 du 17 septembre 2009 relatif au délégué interministériel à l'intelligence économique, *http://legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000021044693&categorieLien=id*

إلى الإسهام في نمو الاقتصاد القومي وتلك التي تهدف إلى الاستيلاء على براءات الاختراع، والمهارات الفنية العالية، والتكنولوجيات الحيوية.

وهنا لا بد من التفريق بين الذكاء الاقتصادي واليقظة التي تتمثل في رصد وجمع المعلومات في مجالات إستراتجية من أجل تغذية عملية صنع القرار على المستوى العام والخاص. وقد تولى عملية اليقظة في التمويل الإسلامي على المستوى العام عدد من مؤسسات الدولة وعلى المستوى الخاص بعض المواقع الالكترونية من أبرزها:

- ribh.wordpress.com
- www.institutfrancaisdefinanceislamique.fr
- www.financeislamiquefrance.fr

كما يجدر التفريق بين الذكاء الاقتصادي الذي تجمع من خلاله المعلومات بصفة قانونية والتجسس الذي يحصل من خلاله – عبر اقتحام غير قانوني – على معلومات سرية في مكان محفوظ. وحسب تقدير المسؤولين عن الذكاء الاقتصادي في فرنسا منذ ٢٠٠٣م، فإن ٩٠٪[١] إلى ٩٥٪[٢] من المعلومات الخاصة ببيئة الشركات متوفرة عبر القنوات التقليدية والمتخصصة، ويندرج هذا التقدير فيما يعرف في أدبيات اليقظة الإستراتيجية بالمعلومة البيضاء والرمادية كما يظهر في الجدول رقم (٤).

(1) Alain Juillet, *L'intelligence économique exige un outil informatique performant*, propos recueillis par Nicolas Arpagian, 01 Informatique, n°1768, 18 juin 2004.
(2) Olivier Buquen, *Les mises en garde du nouveau patron de l'intelligence économique*, propos recueillis par Odile Esposito, Pierre-Angel Gay et Jean-Baptiste Jacquin, La Tribune, 26 avril 2010.

جدول رقم (٤). أشكال المعلومات: البيضاء والرمادية والسوداء

	المعلومة البيضاء	المعلومة الرمادية	المعلومة السوداء
الكيف	يمكن لأي شخص أن يطلع عليها وهي متوفرة عبر القنوات التقليدية (الصحافة، التلفزيون، الانترنت).	لا يمكن الاطلاع عليها إلا عبر قنوات متخصصة (أوراق علمية، أطروحات جامعية، تقارير خاصة ودولية).	معلومة محمية لا يمكن الإطلاع عليها ويتعرض من يحصل عليها إلى عقوبة مدنية وجنائية.
الكم	معلومة مفتوحة أو عامة (تغطي حوالي ٨٠٪ من المعلومات العالمية).	معلومة ليست في متناول الجميع (تغطي نحو ١٥٪ من المعلومات العالمية).	معلومة مغلقة أو سرية (تقدر بنحو ٥٪ من المعلومات العالمية)، لا يمكن الحصول عليها إلا عبر التجسس.

وينحصر نشاط الذكاء الاقتصادي المتعلق بالتمويل الإسلامي في مهمات محددة في وزارة الاقتصاد، والخارجية، والدفاع لاسيما عبر الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي[١]، والداخلية بالخصوص عبر "لجان المناطق"[٢] و"مخطط المناطق للذكاء الاقتصادي"[٣] الذي يسعى للإسهام في تكييف المناطق الفرنسية مع تحديات المنافسة الدولية[٤]. وترى المناطق الفرنسية أن التمويل الإسلامي يشكل فرصا جديدة للشركات الفرنسية التي تبحث عن مصادر تمويل بديلة في ظل انخفاض الموارد التقليدية لأسباب اقتصادية وتشريعية، وكذلك لمؤسسات الاستثمار الإسلامية التي تريد إطلاق مشاريع في فرنسا. ومن المتوقع أن توفر للشركات الفرنسية الخدمات التالية:

(1) SGDSN: Secrétariat Général de la Défense et de la Sécurité Nationale.
(2) Délégations Régionales.
(3) SRIE: Schéma Régional d'Intelligence Economique.
(4) Préfecture de la région d'Ile-de-France, *Le dispositif régional d'Intelligence Economique*, http://www.idf.pref.gouv.fr/dossiers/ intelligence-economique.htm; Délégation Paris-Ile-de-France, *La finance islamique en France: quelles solutions pour les PME?*, 13 avril 2010, http://www.club-export.fr/evenements-1374.html; Paris-Ile-de-France Capitale Economique, *Le développement de la finance islamique, facteur d'attractivité pour Paris Ile-de-France,* 1er avril 2009, http://www.greater-paris-investment-agency.com/pdf/ Finance_islamique. pdf

- تقديم معلومات عامة عن التمويل الإسلامي.
- تنظيم تظاهرات في التمويل الإسلامي بالتعاون مع مؤسسات مختلفة من بينها السفارات(١).
- تحديد الفاعلين في التمويل الإسلامي الذين بإمكانهم أن يمولوا الشركات الفرنسية.
- تنظيم لقاءات بين الشركات الفرنسية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية.
- تدريب إطارات أو كوادر المناطق الفرنسية في مجال استشارات التمويل الإسلامي المتعلقة بالشركات.

ومن مؤشرات أنشطة الذكاء الاقتصادي- التي تهدف إلى تحديد التهديدات والفرص – على مستوى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الوثائق التالية:

- عدد خاص بالمصارف الإسلامية أعدته المجلة الفرنسية " Banque et stratégie" (المصارف والإستراتيجية) في نوفمبر ٢٠٠٧م حيث يتضح أن مقالاته كتبت من قبل موظفين في السفارات الفرنسية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا(٢). ومما يؤكد ذلك، أن السفارة الفرنسية بالإمارات العربية المتحدة تشير إلى أن الفرع الإماراتي للمستشارين في التجارة الخارجية لفرنسا يضم ما يقرب من أربعين عضواً، وأنه يجتمع في كل

(1) Paris Ile-de-France Capitale économique, Chambre de commerce et d'industrie de Paris, Ambassade du Royaume du Bahreïn à Paris, *Banques, assurances et finance islamiques au Royaume de Bahreïn*, 1er avril 2009, http://eve.ccip.fr/uploads/_pfaccip/eve/CCIP_Seminaire_Finance_Islamique_01.04.09.pd

(2) Philippe Fouet (2007), *Le développement de la finance islamique vu du Moyen-Orient*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Pierre Fabre (2007), *Bahreïn*: *Une place financière islamique de référence?,* Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Charles Couffin (2007), *Qatar: une politique incitative favorable aux industries et aux infrastructures*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Thibaud Contamine (2007), *Malaisie: Un pays moteur, mais qui ne relâche pas ses efforts*, Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.
Jean-Charles Rouge (2007*), Indonésie: une situation paradoxale pour le plus grands pays musulman du monde,* Banque & Stratégie, n°253, 1er novembre.

شهرين تقريبا، وأن التمويل الإسلامي هو من بين الملفات الأساسية التي يتم التطرق إليها(١).

- ومقالة لجوينولا كوليتر، وهي ضابطة في الجيش الفرنسي، بعنوان "التضامن بين المسلمين والتمويل الإسلامي" نشرت في مجلة "الدفاع القومي والأمن الجماعي"(٢).
- وتقرير لضابط في الدرك الوطني الفرنسي عن مصداقية جهاز مكافحة تمويل الإرهاب يتطرق فيه إلى المصارف الإسلامية، وتمويل الإرهاب من أموال الزكاة والصدقات عبر قنوات غير شفافة – في تقديره – مثل نظام الحوالة(٣).

إن هذه العينات – مما تيسر الإطلاع عليه – تدل على أن التمويل الإسلامي بات من المواضيع الحساسة ذات الأولوية في وزارة الاقتصاد، والداخلية، والدفاع، والخارجية. وتتعلق المعلومات بالنشاط المالي الإسلامي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وكذلك بتغطية تطورات ملف التمويل الإسلامي بفرنسا لاسيما عبر الاستقراء اليومي للصحافة المحلية، ومن ذلك:

- رصد السفارة الفرنسية بالكويت، في ٨ يوليه ٢٠٠٨م، الخبر التالي عبر مجلة "الفرقان" الأسبوعية: "باريس تعلن عن رغبتها في أن تصبح مركزًا ماليًا إسلاميًا...".
- ورصد السفارة الفرنسية بالرياض، في ٨ فبراير ٢٠٠٩م، الخبر التالي:

(1) Ambassade de France au Emirats Arabes Unis, *Présentation du service économique*, http://www.ambafrance-eau.org/france_eau /spip.php?article1347
(2) Gwennola Colléter, *Solidarité musulmane et finance islamique,* Défense nationale et Sécurité collective, vol. 63, n°3, 2007, pp. 75-82.
(3) Chef d'escadron le Bianic Gendarmerie, *Le dispositif de lutte contre le financement du terrorisme est-il crédible?,* 2006?, http://www.college.interarmees.defense.gouv.fr/IMG/pdf/LE_BIANIC_____CE_____article_v4.pdf, pp. 2-4.

"خصصت صحيفة الاقتصادية مقالا للتمويل الإسلامي الذي يمكن لباريس أن تلجأ إليه للخروج من الأزمة...".

- ورصد القنصلية الفرنسية بجدة، في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩م، للخبر التالي: "أعلنت الصحفية أرليت خوري في صحيفة الحياة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩م أن المجلس الدستوري الفرنسي أحبط الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية منذ مدة لإنشاء مصارف إسلامية واعتبرها مخالفة للدستور..." (١).
- ورصد السفارة الفرنسية بماليزيا أن وزيرة الاقتصاد أجرت في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م جلسة عمل مع محافظ البنك المركزي الماليزي ومعاونيه بخصوص التمويل الإسلامي(٢).

ولا يقتصر هذا الاهتمام على الدول الغنية، بل يمتد إلى الدول الفقيرة. فعلى سبيل المثال:

- رصدت السفارة الفرنسية بغانا في قراءتها للصحافة المحلية من ١٨ إلى ٢٤ يونيو ٢٠١٠م خبرًا عنوانه "التمويل الإسلامي يصل إلى غانا"(٣).
- ورصدت السفارة الفرنسية بباكستان في قراءتها للوضع الاقتصادي والمالي للبلاد من ٢ إلى ٨ أبريل ٢٠١٠م أن التمويل الإسلامي يتيح فرصا كبيرة على المستوى العالمي وأن حضور باكستان في هذه الصناعة ينمو بشكل ملحوظ(٤).

(1) Consulat Général de France à Djeddah, *Presse du 17 octobre 2009,* http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah /spip.php?article434

(2) Ambassade de France en Malaisie, *Visite à Kuala Lumpur de Mme Christine Lagarde, ministre de l'économie, de l'industrie et de l'emploi*, http://www.ambafrance-my.org/spip.php%3Farticle1440+finance+islamique+ambassade+france&cd=19&hl=fr&ct=clnk &gl=sa

(3) Ambassade de France au Ghana, *Revue de presse ghanéenne*: *semaine n°25, du 18 au 24 juin 2010*, p. 6; http://www.ambafrance-gh.org/IMG/pdf/H20100624.pd

(4) Ambassade de France au Pakistan, *Le Pakistan en bref: actualité économique et financière du 2 au 8 avril 2010,* http://www.ambafrancepk.org/france_pakistan/spip.php%3Farticle1671+ambassade+france+crise+banque+islamique&cd=7&hl=fr&ct=clnk&gl=sa

ويبدو أن السفارات والقنصليات الفرنسية لا تفوت أي معلومة في مجال التمويل الإسلامي تخص منافستها بريطانيا. فعلى سبيل المثال رصدت القنصلية الفرنسية بجدة في ٢٢ فبراير ٢٠٠٩م أن الصحافة المحلية غطت المؤتمر الصحفي الذي قدمه عمدة لندن في جدة بمناسبة مشاركته في منتدى جدة، وأنه أكد بأن ٢٤ مصرفا يشتغل في قطاع الاستثمارات الإسلامية بسوق لندن المالي، وأن لندن مستعدة اليوم أكثر من قبل لاستقبال رؤوس الأموال الخليجية[١].

ويبدو كذلك أن السفارات والقنصليات ترصد المعلومات الخاصة بموقف صناع القرار في التمويل الإسلامي من الأزمة المالية العالمية[٢] وانعكاساتها على الصناعة لأن تباين الإحصائيات لا يزال يثير الشكوك حول دقة تقديرات حجم بيانات المصارف الإسلامية.

التمويل الإسلامي كتحد مستقبلي

إن الجديد لا ينحصر في كون التمويل الإسلامي يشكل فرصة أو تهديدًا في الوقت الراهن فحسب، وإنما كتحد مستقبلي من بين المواضيع المطروحة للاستشراف المستقبلي والتخطيط الاستراتيجي ضمن الصراع الجيواقتصادي الذي سوف تتفاقم حدته في ظل تصاعد وتيرة وترددات وعمق الأزمات المالية. وبينما كان التمويل الإسلامي يربط في أوروبا بالأصولية وتبييض الأموال

(1) Consulat Général de France à Djeddah, *Presse du 22 février 2009,* http://www.consulfrance-djeddah.org/france_djeddah/spip. php?article537

(٢) على سبيل المثال ذكرت السفارة الفرنسية بالكويت محاضرة نظمتها جمعية الإصلاح الاجتماعي في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية: أسبابها، وآثارها وعلاجها"؛ نقلا عن المرجع التالي:

Ambassade de France au Koweït, *Revue de la presse koweitienne du jeudi 13 novembre 2008,* http://www.ambafrance-kw.org/france_koweit/spip.php?article1299

والإرهاب[١]، أصبح لا يشكل – في نظر الجهات المعنية بالذكاء الاقتصادي – فرصًا تمويلية واستثمارية وربحية جديدة فحسب، بل أيضا أحد مراكز القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تلعب دورًا متناميًا في المستقبل في ظل تراجع معدل نمو الاقتصاديات الوطنية، وندرة السيولة، وتدهور الاستثمارات، وارتفاع البطالة، واتساع الاحتجاجات الاجتماعية. ولم تنجُ فرنسا من هذا الواقع الأليم الذي اجتاح أغلب دول العالم حيث تجاوزت نسبة العجز المالي (٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الدين العام (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الميزان التجاري سلبياً. لذلك تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من ضمنها المصارف الإسلامية لتعزز تنافسية ساحة باريس المالية، وفرص تمويل اقتصادها الوطني، ودورها في التأثير على مسار تدفقات التمويل الإسلامي على حساب الدول الأوروبية المنافسة وعلى رأسها بريطانيا لتصبح باريس المركز الجديد للتمويل الإسلامي في أوروبا[٢]. كما تعمل على الاستفادة من المؤسسات الفرنسية التي تساهم في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية، ومن الإطارات أو الكوادر العليا الفرنسية من صناع القرار والمخططين لمسار الصناعة المصرفية الإسلامية[٣]، والتقارير الإعلامية التي توفرها زيارات الوفود الرسمية من البرلمان أو مجلس الشيوخ[٤].

---

(١) لا تزال بعض الأطراف في الولايات المتحدة تربط التمويل الإسلامي بالأصولية والإرهاب، ينظر على سبيل المثال ورقة عمل عنوانها "التمويل الإسلامي أو تمويل الأصولية" أعدها ألكسندر ألكسييف نائب مدير الأبحاث بمركز سياسة الأمن بواشنطن الذي يلعب دورًا أساسيا في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:
Alex Alexiev, *Islamic Finance or Financing Islamism*, The Center for Security Policy, Occasional Papers Series, No.29, October 2007.

(2) Gilles Saint Marc, *Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe*, Conférence organisée par le Centre Lyonnais Universitaire de Banque et Bourse (IAE de Lyon) en partenariat avec KBL Richelieu, 20 novembre 2009.

(3) Andréane Fulconis-Tielens, *Jean-Marc Riegel, un homme de convictions*, Revue Banque, n°709, janvier 2009, pp. 22-23.

(4) Christian Gaudin, *La bataille des centres de décisions: promouvoir la souveraineté économique de la France à l'heure de la mondialisation*, Rapport d'information n°347 (2006-2007), Paris: Publications du Sénat, pp. 302-303.

وفيما يلي أحد الأسئلة المطروحة في المؤتمر الخامس المنظم من قبل لجنة الشؤون الإستراتيجية بوزارة الدفاع الفرنسية، في فبراير ٢٠٠٨م، تحت عنوان "ما هو العالم (أو العوالم) في عام ٢٠٤٠م؟"، تقول إحدى المشاركات التي لم تفصح عن اسمها ولا عن وظيفتها: "بالرغم من أنني لست اقتصادية ولا خبيرة في الشؤون المالية، أطرح هذا السؤال عليكم أنتم الثلاثة (أي الخبراء المدعوين على طاولة الحوار): عندما نتصور العالم في ٢٠٤٠م، هل من بين المراكز المالية الجديدة، وبالتالي من بين المنتجات المالية المصرفية والمالية الجديدة، أن نوجه نظرنا – بشكل تلقائي – قليلا نحو الشرق والتطرق إلى مستقبل مجتمعات السوق التي تجلب كثيرًا الانتباه الآن مثل دبي، وسنغافورة، وهونغ كونغ، كيف يكون مصيرها؟ ومع تطور منتجات جديدة ذات صلة بانفجار التمويل الإسلامي، وهو في الحقيقة ليس جديدًا ولكنه يفرض نفسه تدريجيًا كشبكات مالية غير مألوفة يتوجب علينا الآن فهمها، كما يتوجب على بعض المؤسسات الغربية إدراجها في تفكيرها لاسيما لندن التي تعد مركزًا ماليًا هامًا؟". فإذا توصل غير المتخصصين – على حد تعبير هذه المشاركة – إلى مثل هذا الطرح، فمن باب أولى أن يتبادر على ذهن المعنيين بالأمن القومي، والسيادة الاقتصادية، والدراسات الإستراتيجية والمستقبلية[١]. وفي هذا الصدد تتساءل سيسيل ديزوني (Cécile Désaunay)، الباحثة في مؤسسة "فوتوريبل" (Futuribles) للدراسات والأبحاث الاستشرافية، في ورقة عنوانها "هل يكون تمويل الغد إسلاميًا؟"، بقولها: "بينما يعاد النظر في قواعد التمويل الغربي، تتساءل بعض الدول عما إذا كان البديل لا يأتي من قبل الدول الإسلامية أين يخضع التمويل للمبادئ الدينية بأكثر صرامة"[٢]. ويقول المستشار

(1) Délégation aux Affaires stratégiques 5e séminaire Prospective – Compte-rendu des discussions *Quel(s) monde(s) en 2040 ?* Février 2008, Table ronde n°3: *Networks, diasporas, mondialisation : vers un monde de réseaux ?* www.defense.gouv.fr/das/content/download /113483/989299/file/ Table_ronde_3.pdf

(2) Cécile Désaunay, *La finance de demain sera-t-elle islamique?,* Publications du système Vigie de Futuribles, http://www. futuribles.com/pdf/FI2010.pdf, 24 mars 2009.

فيليب هنري لاتيميي (Philippe-Henri Latimier) في مقالة عن التمويل الإسلامي نشرت في مجلة "الرسالة الدبلوماسية": "إن التمويل الإسلامي بابتعاده عن المجازفة (spéculation) يتميز عن التمويل الذي وضعه الغرب منذ بروز نظام التمويل القائم على الأسواق المالية على حساب النظام المصرفي الذي يخلق القيمة. وبهذا يتيح التمويل الإسلامي لنفسه هوامش تحرك إستراتيجية أمام وضع دولي للأسواق المالية أكثر التباسًا"(١).

التمويل الإسلامي والأمن الاقتصادي القومي

على مستوى الأمن الاقتصادي القومي، يطرح في فرنسا خطر استخدام التمويل الإسلامي كوسيلة للحرب الاقتصادية أو للنفوذ الاقتصادي بالاستحواذ على بعض القطاعات الإستراتيجية في التكنولوجيات الأساسية(٢). وهذا يرجع إلى الخلط بين التمويل الإسلامي والصناديق السيادية(٣) الذي يستخلص منه أحياناً أن التمويل الإسلامي قد يشكل وسيلة لاستقطاب الصناديق السيادية الخليجية(٤).

ومن المؤكد أن الحكومة الفرنسية تصدت لهذا الأمر بحصر استثمارات التمويل الإسلامي في قطاعات معينة وهي:

(1) Philippe-Henri Latimier, *Comprendre la finance islamique et ses synergies avec la finance conventionnelle*, La Lettre Diplomatique n°85 - Premier trimestre 2009, http://www.lalettrediplomatique.fr/detailrub.php?id=35&idrub=147&idrubprod=&typ e=1

(2) Joachim Véliocas, *Finance islamique: le Parisien interview Joachim Véliocas... sans publier,* observatoire de l'islamisation, 27 novembre 2008; Patrick Louis, *Finance islamique: la porte ouverte au communautarisme*, Le Parisien, 27 novembre 2008.

(3) Christian Gaudin, *La bataille des centres de décisions: promouvoir la souveraineté économique de la France à l'heure de la mondialisation*, Rapport d'information n°347 (2006-2007), Paris: Publications du Sénat, pp. 302-303.

(4) Michel Kalika, *La finance islamique commence à intéresser les entreprises*, propos recueillis par Julie de la Brosse, L'Express, 29 janvier 2009; Christian Noyer, *op. cit.*, p. 4.

- مشاريع السلطات العامة (الدولة، الأقاليم، المحافظات) مثل شبكات الطرق السريعة، والطاقة المتجددة صديقة البيئة، ومشروع باريس الكبير الساعي إلى تحويل العاصمة الفرنسية إلى مدينة أوروبية وعالمية باستثمار يبلغ ٣٥ مليار يورو.
- تمويل أصول السلطات العامة مثل مواقف السيارات، والعقار، وسكك القطار السريع.
- المشاركة في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في إطار سياسة السبعين قطبًا تنافسيًا.
- تمويل مشاريع الشركات الأورومتوسطية مثل مشروع الطاقة الشمسية.
- تمويل امتلاك السكن للأفراد عبر صيغ التمويل الإسلامي(١).

وهذا يبين أن الحكومة الفرنسية تنتهج مع التمويل الإسلامي سياسة قوة الذكاء (*smart power*) التي تجمع بين الإغراء (*soft power*) والإرغام (*hard power*) بخلفية حماية القطاعات الإستراتيجية وحفظ الأمن الاقتصادي القومي. فهل تمتلك المصارف الإسلامية إستراتيجية مقابلة؟ أم أنها تساق كما يراد لها؟ أم أنه يكفيها فخرًا بأن يقال عنها أنها أنشأت فرعا إسلاميًا في فرنسا أو اشترت مبنى في "الشون إليزي" (Les Champs-Elysées) أشهر شوارع باريس؟

التمويل الإسلامي: أحد محاور الدبلوماسية الفرنسية

إن سياسة قوة الذكاء مفيدة من حيث أنها تدمج التمويل الإسلامي في الدبلوماسية الفرنسية وفقا لخطاب مدروس بعناية تامة وموجه بالأساس في الفترة الراهنة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد فيها الصناعة المالية الإسلامية نموًا لافتًا وتبشر بمستقبل واعد في نظر الخبراء الفرنسيين(٢). يقول

(1) Gilles Saint Marc, *op. cit*, pp. 13-14.
(2) Jean Arthuis, *Finance islamique: Quelles perspectives?,* Rapport d'information n°329, Paris: Sénat, Session ordinaire 2007-2008, p. 24.

الرئيس نيكولا ساركوزي في خطاب ألقاه بقصر الإليزيه – الرئاسة – في مأدبة عشاء نظمت بمناسبة زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لفرنسا في يوم الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠٠٩م: "أريد أن أبدي لكم طموحي بأن باريس ستصبح أكثر من الآن سوقًا ماليًا ذا مرتبة عالمية. ولذلك فإني أهنئ الاتفاق المبرم مؤخرًا بين سوقينا الماليين. إن قطر تلعب دورًا هامًا في مجال التمويل الإسلامي. هذا القطاع الذي لم يتم تطويره في فرنسا حتى الآن، رغم أن لا شيء يعارض ذلك في نظامنا القانوني والتنظيمي، ينتظر منه أن يشهد نموًا قويًا"(١). وصرحت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد أثناء زيارتها للمملكة العربية السعودية في ١٠ مايو ٢٠٠٩م: "إن فرنسا تدخل في سوق التمويل الإسلامي لاستقطاب المشاريع المالية الإسلامية ومنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال"(٢).

ضرورة إنشاء وحدات للذكاء الاقتصادي في المصارف الإسلامية

إن التحدي الذي تواجهه اليوم الصناعة المصرفية الإسلامية لا ينحصر في عناصر الكفاءة الاقتصادية والسلامة الشرعية فحسب، بل يتضمن أيضًا تعرضها للسيطرة والنفوذ من قبل أطراف فاعلة تتمثل في الحكومات، وسلطات الإشراف (البنك المركزي، سلطة الأسواق المالية، إلخ)، ووكالات التصنيف، ومكاتب المحاماة الدولية، وشركات الاستشارات المالية الدولية، إلخ. في ظل هذا الواقع الجديد، من الضروري أن تسعى المصارف الإسلامية لإنشاء وحدات مختصة في الذكاء الاقتصادي. ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الموارد البشرية المؤهلة التي لديها

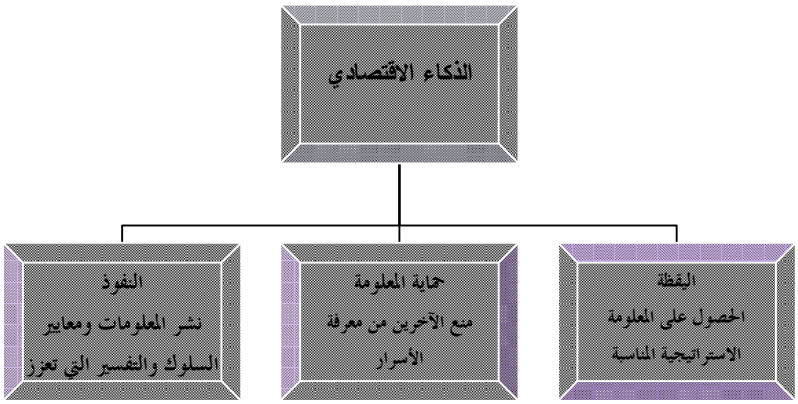
(1) Nicolas Sarkozy, Allocution de M. Le Président de la République à l'occasion du dîner d'Etat offert en l'honneur de son altesse Cheikh Hamad Bin Khalifa Al Thani Emir du Qatar, Palais de l'Elysée, lundi 22 juin 2009, p. 3, www.elysee.fr/president/.../allocution-a-l-occasion-du-diner-d-etat.5520.html

(2) Ambassade de France en Arabie Saoudite, *Presse du 11 mai 2009*, http://www.ambafrance- sa.org/france_arabiesaoudite/ spip.php?article1446

قدرة على تفادي التحيزات الإدراكية[١] في دورة المعلومات واستخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي عبر أدوات تكنولوجية متطورة تتمثل في برمجيات وحاسبات قادرة على فرز المعلومات، والترجمة، والتلخيص، والتحليل الصوتي والدلالي.

إن الذكاء الاقتصادي لا ينحصر في معرفة شيئا ما أو حماية ما يُعرف فحسب[٢]، إنه يتطلب أيضا القدرة على التأثير بدفع فاعلين آخرين إلى تبني معايير معينة أو القيام بسلوكيات تخدم الأهداف المسطرة دون اللجوء إلى الإرغام أو الإغراء كما يتضح عبر الشكل (٢).

شكل (٢). أهم مكونات الذكاء الاقتصادي



(١) تشمل دورة المعلومات أربع مراحل هي: الجمع، والمعالجة، وإعداد المعارف، ونشرها. ويتدخل التحيز الإدراكي في المراحل الثلاثة الأولى، ويؤدي إلى فقدان الموضوعية التي يمكن أن تؤثر على صناعة الاستراتيجية، وينتج عن عوامل عديدة ومختلفة تؤثر على التصور منها الإرث الاجتماعي والثقافي، والرغبات والحساسيات والتجارب الشخصية، وطرق وأساليب اكتساب المعارف والمهارات.

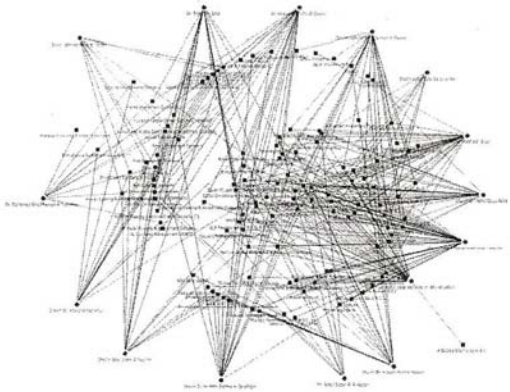
(٢) إن المعلومات قد تكون خاطئة، أو محرفة، أو منعزلة عن سياقها، وقد تستخدم أيضا من قبل المنافسين أو أطراف أخرى، لذلك يتعين وضع أنظمة لحماية تدفق المعلومات وأنظمة لمقارنة البيانات وتحويل المعلومة إلى معرفة استراتيجية.

الذكاء الفقهي

ومن المسائل الجديرة بالدراسة، استخدام القوة الناعمة في التأثير على سلوك خبراء الرقابة الشرعية. فالمسألة لا تقتصر على كفاءة هؤلاء الخبراء وندرتهم فحسب كما يرى بعض الباحثين[1]، بل يدخل فيها الإغراء الظاهر والخفي من خلال الألقاب الفخرية، والجوائز، والاستشارات، والإطراءات والمجاملات.

ومن هنا يتضح أن الصراع الجيواقتصادي امتد إلى صناعة الرقابة الشرعية سواء تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية، أو شركات الاستشارات الشرعية، أو البنوك المركزية، أو المجامع الفقهية الدولية. إلا أن إدراك هذا الصراع يتفاوت بين خبراء هذه الصناعة. فمنهم من يسعى ليكون لاعبًا فاعلا فيه، ومنهم من يقع ضحية له، ومنهم من هو تارة من هؤلاء وتارة أخرى من هؤلاء على حسب البيئة التي ينشط فيها والأطراف التي يتفاعل معها في ألعاب النفوذ إيجابًا أو سلبًا. ويتضح من خلال الشكل (٣) انتشار بعض هؤلاء الخبراء عبر ٢٤ دولة. وليس المقصود هنا الكشف عن أسماء هؤلاء الخبراء والمؤسسات المالية الإسلامية التي يشرفون على رقابتها الشرعية بقدر ما يهم تسليط الضوء عن الظاهرة نفسها.

شكل (٣). البعد الجيواقتصادي لخبراء الرقابة الشرعية



المصدر: Funds@Work, *Shariah Scholars – A Network Analytic Perspective*, 12th April 2010

(1) Abdel Maoula Chaar, *Chari'a et institutions financières islamiques*, in Jean-Paul Laramée, *Finance islamique à la française*, Paris : Secure Finance, 2008, p. 76.

في ظل هذا الواقع الجيواقتصادي، لم يعد بالإمكان – في تقديري – أن يقتصر دور المؤسسات الخاصة (هيئات الرقابة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مكاتب الاستشارات الشرعية)، والعامة (هيئات الفتوى بوزارات الأوقاف، الهيئات العليا للرقابة الشرعية بالبنوك المركزية)، والدولية (المجامع الفقهية الدولية) على إنتاج الفتوى المالية فحسب، بل يجب رسم إستراتيجية ذكاء فقهي على مستويين رئيسيين:

الأول: من حيث المدخلات لتقليل تأثر صناعة الفتوى المالية بالأطراف الفاعلة وتضارب المصالح.

الثاني: من حيث المخرجات لتعظيم تأثير الفتوى على الأطراف الفاعلة بالطرق المشروعة والأدوات المناسبة لإيصال المعلومة.

الذكاء التشريعي

يتمثل الذكاء التشريعي في رصد المعلومات التي تسمح للمؤسسة المالية الإسلامية من معرفة البيئة التشريعية التي تخضع لها، وتحديد الفرص[١] والمخاطر المحتملة[٢]، والتأثير على مسارها من أجل اتخاذ القرارات

(١) ومن ذلك جواز السفر الأوروبي الذي يسمح لمؤسسة استثمار حصلت على اعتماد في موطنها الأصلي العضو في الاتحاد الأوروبي أن تعرض خدمات استثمارية أو تمارس أنشطة استثمارية في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي دون أن تحتاج إلى موافقة منفصلة من السلطة المختصة في البلد العضو الذي ترغب أن تقدم فيه مثل هذه الخدمات أو ممارسة مثل هذه الأنشطة، ينظر بهذا الشأن الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٤م:
Directive 2004/39/CE du parlement européen et du conseil du 21 avril 2004 concernant les marchés d'instruments financiers, Journal officiel de l'Union européenne, 30 avril 2004, L 145/3.

(٢) وبالخصوص خطر النزاعات، فماذا يكون موقف المؤسسة المالية الإسلامية إذا تعرضت لنزاع في بلد غير إسلامي، وأحيلت القضية إلى محكمة قضائية محلية، وصدر بشأنها قرار لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ ينظر بهذا الصدد تقرير لجنة التمويل الإسلامي بمنظمة باريس أوروبلاس:
Commission sur la finance islamique, *Rapport du Groupe de travail sur le droit applicable et le règlement des différends dans les financements islamiques*, Paris Europlace, 21 septembre 2009.
أما إذا نشأ نزاع بين أطراف تختار تطبيق الشريعة الإسلامية في فض النزاعات عن طريق المصالحة والتحكيم، فيمكن اللجوء إلى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.

الإستراتيجية الكفيلة بتعزيز وضعيتها التنافسية.

والهدف من هذه العملية هو تحويل القانون أو البيئة التشريعية إلى ورقة إستراتيجية رابحة للمؤسسة. مما يؤدي بالضرورة إلى إعادة التفكير في طرق إدارة المعلومات القانونية التي تكتسي بعدًا أفقيًا، وبالتالي لا تصبح حكرًا على الإدارة القانونية للمؤسسة لتضم كافة الإدارات التنفيذية والوظائفية.

ولا يمكن للقانون أن يتحول إلى أداة إستراتيجية إلا إذا أخذت أدوات الهيكلة المالية بعين الاعتبار ثقافة المؤسسة المالية الإسلامية وليس فقط العناصر القانونية والمالية المحضة. فالتنسيق بين مختلف الإدارات يساهم في نقل المعلومة القانونية الضرورية لاتخاذ القرار الاستراتيجي مع مراعاة معايير السلامة الشرعية.

ماذا يمكن أن يقدمه التمويل الإسلامي للجيواقتصاد؟

يمكن للتمويل الإسلامي أن يفتح آفاقًا بحثية للجيواقتصاد لتعزيز بعض الأطروحات ومراجعة بعضها الآخر أو على الأقل لضبط مجالاتها التطبيقية. ومن الإضافات التي يتيحها التمويل الإسلامي للحقل المعرفي الجيواقتصادي ما يلي:

۞ من مفارقات التمويل الإسلامي في فرنسا أن المصارف الفرنسية الكبرى التي فتحت نوافذ إسلامية في منطقة الخليج أو في بريطانيا[١]، لم تتجرأ حتى الآن على فتح نوافذ مثيلة في فرنسا لأنها تخشى على سمعتها، بينما تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب المصارف الإسلامية بفرنسا.

---

(١) وهي مصرف الائتمان الزراعي (Crédit Agricole) عبر فرعه للتمويل والاستثمار "Crédit Agricole Corporate and Investment Bank" المسمى سابقا كيلون (Caylon)، وبنبي باريبا (PNB Paribas) عبر فرعه لإدارة المخاطر في الاستثمارات البديلة " SGAM Al"، وسوسيتي جنيرال (Société Générale) عبر فرعه نجمة (Najmah).

وهذا يدل من الناحية الجيواقتصادية على ما يلي:

• إن الإستراتيجية التنافسية للمصارف الفرنسية الكبرى في الخارج لا تتفق بالضرورة مع سياسة السلطات الفرنسية لتعزيز جاذبية النظام المالي الفرنسي.

• إن العنصر الجيواقتصادي لم يصل بعد في فرنسا إلى حد التأثير على العنصر الجيواجتماعي والعنصر الجيوثقافي. ويتمثل العنصر الجيواجتماعي هنا في خشية المصارف الفرنسية الكبرى من أن تتهم بالتحريض على الطائفية. أما العنصر الجيوثقافي فيتمثل في النظر إلى الإسلام بأنه دين غريب على الإرث الثقافي الفرنسي الذي يستمد جذوره من الديانتين اليهودية والنصرانية والحضارتين اليونانية والرومانية.

۞ إن الصراع الجيواقتصادي اكتسح حقل التمويل البديل، والتمويل الأخلاقي، والتمويل الإسلامي لدمجه في منظومة التمويل المعولم.

ويستدعي هذا الواقع الجديد – نظرًا لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي – منظومة خاصة بالذكاء الاقتصادي والذكاء الأخلاقي والذكاء القانوني تقف من خلالها المصارف الإسلامية على واقع وتطور محيطها الجيواقتصادي لتتمكن من تعزيز وضعيتها التنافسية، وحماية أمنها الشرعي، وضمان سلامتها الشرعية.

ويتضمن رأس مال المؤسسة أصولاً مادية وأصولاً غير مادية مثل المهارات والقدرة على الابتكار، والموارد المعلوماتية، والسمعة الأخلاقية. وأصبح رأس المال الأخلاقي جزءًا لا يتجزأ من الميزة التنافسية، وبالتالي فإن الدفاع عنه لا يقل أهمية عن حماية العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والمعلومات السرية، والنظم الإستراتيجية.

ولا يقتصر الأمن الأخلاقي هنا على الوقاية من الفساد ومحاربة تبييض الأموال كما هو الحال في عالم الأعمال التقليدي[1]، بل يتضمن أيضًا مراعاة

(1) Philippe Montigny, *L'intelligence éthique, une nouvelle dimension de l'IE*, RIE, mai-juin 2007, pp. 42-45.

أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية على مستوى المدخلات والمخرجات[١].

۞ يرى بعض الباحثين في التمويل الإسلامي أن تعامل فرنسا مع القضايا الإسلامية فيه بعض التناقض[٢]. فبينما تبذل الحكومة الفرنسية الحالية كل ما في وسعها لاستقطاب التمويل الإسلامي، تسعى في الوقت نفسه لإصدار قانون يحظر ارتداء النقاب. وهي تتحدى بذلك رأيًا أبداه مجلس الدولة بافتقار هذا المشروع إلى مستند قانوني قوي مع احتمال الطعن فيه أمام المجلس الدستوري والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه تتساءل الصحفية الفرنسية بنديكت شارل (Bénédicte Charles) في مقالة عن التمويل الإسلامي بقولها: "كيف يمكن تبرير أننا نقبل في المسائل المالية ما نرفضه في مكان آخر باسم مبدأ العلمانية الجمهوري؟ إن الشريعة، حتى عندما تطبق على المنتجات المصرفية، تبقى الشريعة: وهي مجموعة من القوانين القائمة على أساس ديني يتناقض غالبًا بشكل جلي مع قوانين الجمهورية. إن تطبيق الشريعة [في فرنسا] على المال ورفضها عندما يتعلق الأمر بوضع المرأة: هذا ما يسمى التنافر الإدراكي[٣]"[٤].

---

(١) تفرق أدبيات التمويل البديل في فرنسا بين التمويل القائم على الأخلاقيات (*finance éthique*) الذي يركز على المدخلات كتحريم الخمر، وصناعة الأسلحة والجنس وبين التمويل المسؤول اجتماعيا الذي يركز على المخرجات وفق معايير اجتماعية وبيئية وإنسانية محددة. أما التمويل الإسلامي، فيراعي في آن واحد المخرجات والمدخلات التي تتضمن معايير حسية مثل تحريم الخمر والخنزير ومعايير معنوية مثل تحريم الربا والغرر والقمار.

(2) Ibrahim Cekici, *Finance islamique* : *Problème de fond ou de formes(s) ?,* Les Cahiers de la finance islamique, n°2, décembre 2009, p. 2.

(٣) التنافر الإدراكي (cognitive dissonance) نظرية وضعها الباحث الأمريكي في علم النفس الاجتماعي ليون فستنغر (Leon Festinger) (١٩١٩-١٩٨٩م): وهي حالة تتضمن انشغال الفرد ذهنيا بمسألتين تحتلان نفس الأهمية لديه، بيد أن هاتين المسألتين متناقضتان في طبيعتهما.

(4) Bénédicte Charles, *Finance islamique: Lagarde tente de passer en Loucedé,* Marianne, 21 octobre 2009.

إن هذه المعلومات صحيحة لكن قراءتها لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الجيومعرفي – المتعدد الأشكال – الذي يحكم العلاقات الدولية اليوم. فملف التمويل الإسلامي يندرج في الصراع الجيواقتصادي، بينما يندرج ملف النقاب في الصراع الجيوسياسي والجيوثقافي. من المنظور الجيوسياسي، يستخدم حزب اليمين الحاكم قضية النقاب لحسابات انتخابية بحتة نظرًا لتراجع شعبيته في الشهور الأخيرة. أما من المنظور الجيوثقافي، فإن انتشار الزي الإسلامي يُجسِّد – في نظر النخبة السياسية الفرنسية – تراجع الإشعاع الثقافي لفرنسا في الداخل وفي الخارج.

من جهة أخرى يرى السياسي الفرنسي هنري إيمانويلي (Henri Emmanuelli) أن فرنسا تسعى لجذب المسلمين الأغنياء بينما تطرد في نفس الوقت الفقراء، وهذا أمر مثير للصدمة في نظره[١]. في سياق المثال السابق يظهر أن استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية لتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي يندرج في الصراع الجيواقتصادي، أما طرد المهاجرين غير الشرعيين فيخضع لحسابات جيوسياسية، وجيوثقافية، بل جيوعرقية في بعض الأحيان على خلفية مؤداها أن السكان الأصليين للقارة الأوروبية ينحدرون من العرق الأبيض.

- تنبأ بعض المنظرين للفكر الجيواقتصادي بأن الجيواقتصاد سوف يزيح الجيوسياسة أو أنه على الأقل سوف يأخذ ثقلا أكبر من الجيوسياسة. لكن آخر تطورات ملف التمويل الإسلامي في فرنسا تدل – من الناحية التشريعية – على عدم تحقق هذا الأمر وأن ثقل الجيوسياسة لا زال يتجاوز ثقل الجيواقتصاد.

(١) عبد الرزاق بلعباس، مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي، حوار الأربعاء رقم ٤، ١٤٣٠/١١/٩هـ – ٢٠٠٩/١٠/٢٨م، ص ١٥.

فبالرغم من أن الحكومة الفرنسية أخذت على عاتقها ترقية التمويل الإسلامي وإزالة العوائق التشريعية والتصويت في البرلمان الفرنسي على قانون يسمح بإصدار الصكوك الإسلامية في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩م، فإن الحزب الاشتراكي قدم – لحسابات سياسية – طعنا للمجلس الدستوري. وبعد دراسة طعن المعارضة ورد الحكومة عليه رفض المجلس الدستوري نص القانون في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩م[١]. وهذا يدل على أن القائمين على ملف التمويل الإسلامي بالغوا في تقديرهم لثقل الجيواقتصاد انطلاقا من تصور مفاده أن هاجس التنافسية هو مسألة تمس الأمن القومي وتستلزم التجرد من الانتماءات الحزبية الضيقة. وعليه فإن ثقل الجيواقتصاد لم يصل إلى حد يمكنه من التأثير على الحقل الجيوسياسي، والجيوثقافي، والجيوتشريع.

إن هذه الأمثلة المستقاة من واقع التمويل الإسلامي في فرنسا تدل على ترابط بين حقول الجيوسياسة، والجيواقتصاد، والجيوثقافة والجيوتشريع بحيث لا يستغني أحدها عن الآخر، لكن بدرجات مختلفة وبعلاقات ديناميكية معقدة ومتغيرة. وعليه فإن لعبة النفوذ والتأثير على تدفقات التمويل الإسلامي في فرنسا لا تزال مفتوحة لمن يحسن فهم قواعدها وفن التعامل معها بواقعية وتدرج، فيجمع بين الحفاظ على هويته والتلاؤم مع الوسط الذي يعيش فيه.

النتائج والتوصيات

تتلخص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الورقة في النقاط التالية:

النتائج

- تشكل المقاربة الجيواقتصادية إطارًا نظريًا جديدًا أكثر ارتباطًا بالواقع مقارنة بالمقاربة النيوكلاسيكية التي تحجب علاقات القوى والسيطرة والنفوذ.

(١) عبد الرزاق بلعباس، إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، حوار الاربعاء رقم ٩، ١٤٣٠/١٢/٢٨هـ – ٢٠٠٩/١٢/١٦م.

• إن المقاربة الجيواقتصادية كممارسة ليست جديدة، لكن الجديد فيها يكمن في أن الظروف الدولية لترويجها أصبحت أكثر ملائمة تحت هاجس التنافسية التي تحولت إلى مسألة أمن قومي.

• الجيواقتصاد – حسب التعريف الذي اقترحته هذه الورقة – هو دراسة تدفقات حقل معين، وتفاعلات العناصر والأطراف الفاعلة فيه، وقدرتها على التأثير و/أو عدم التأثير على مسار هذه التدفقات.

• إن علاقة التمويل الإسلامي بالمقاربة الجيواقتصادية – من الناحية المعرفية – هي علاقة أخذ وعطاء على غرار الحركة النواسية. فكما أن المقاربة الجيواقتصادية تتيح آفاقا بحثية جديدة للتمويل الإسلامي، فإن هذا الأخير يفتح أيضًا آفاقا بحثية جديدة للجيواقتصاد.

• إن التمويل الإسلامي أصبح ساحة للصراع الجيواقتصادي بين الدول التي تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة وللصراع بين الدول والمؤسسات المالية من جهة أخرى. وعليه فلا بد من تكوين منظومة متكاملة مختصة في الذكاء الاقتصادي، والذكاء القانوني، والذكاء الفقهي.

• إن مفهوم "الذكاء الفقهي" في المعاملات المالية – الذي يعرض لأول مرة في هذه الورقة – ينطلق من فكرة مؤداها أن الاقتصار على إنتاج الفتوى لم يعد كافيًا في ظل الصراع الجيواقتصادي حيث تسعى الأطراف الفاعلة إلى التأثير على مسار تدفقات الفتوى المالية بما يخدم مصلحتها الخاصة ويعظم أرباحها. فالأمر يتطلب أيضًا القدرة على التأثير على هذه الأطراف الفاعلة. وهنا يكمن دور الذكاء الفقهي من خلال استقصاء، وجمع، وتحليل، وتفسير منظم للمعلومات الإستراتيجية المتعلقة بصناعة الفتوى المالية من أجل استكشاف استراتيجيات الأطراف الفاعلة التي تؤثر على تدفقاتها، وتقويم قدراتها الحقيقية، وتشخيص جوانب القوة والضعف لديها، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للاستفادة من هذه الجوانب على مستوى المدخلات والمخرجات.

• إن الحكومة الفرنسية تطبق على التمويل الإسلامي سياسة قوة الذكاء (smart power) التي تجمع بين القوة الناعمة (soft power) والقوة الصلبة (hard power). فمن جهة تتدرج تصريحات السياسيين الفرنسيين لاحتضان التمويل الإسلامي في إطار القوة الناعمة ولا علاقة لها بتبني النظام المالي الإسلامي أو الشريعة الإسلامية كما تشير بعض الكتابات في الاقتصاد الإسلامي. ومن جهة أخرى تسعى السلطات الفرنسية لتوجيه تدفقات التمويل الإسلامي نحو مسلك معين في إطار القوة الصلبة بخلفية حماية القطاعات الإستراتيجية وحفظ الأمن الاقتصادي القومي.

• إن سياسة قوة الذكاء مفيدة من حيث أنها تدمج التمويل الإسلامي في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي الموجه لدول الخليج باعتباره جزءًا لا يتجزأ من اقتصاديات المنطقة.

التوصيات

• تحسيس المؤسسات التي تعرض شهادات في التمويل والمصارف الإسلامية بإدراج مادة "جيواقتصاد التمويل الإسلامي" في برامجها.

• تنظيم ندوة عن البعد الجيواقتصادي للتمويل الإسلامي يتم من خلالها تحسيس الأطراف الفاعلة من باحثين، وطلاب، ومدربين، ومتمرسين، وخبراء في الرقابة الشرعية بالبعد الجيواقتصادي للتمويل الإسلامي وفرصه وتحدياته.

• إنشاء ماجستير تنفيذي في "جيو تمويل الإسلامي والذكاء الاقتصادي "Islamic Geo-Finance and Competitive Intelligence" لتوفير الموارد البشرية المتخصصة التي تتولى رصد كل ما يتعلق بجيواقتصاد التمويل الإسلامي ورسم خطة إستراتيجية مستقبلية للصناعة المصرفية الإسلامية في هذا المجال. وسوف تكون المؤسسة التي تنشى مثل هذه الشهادة رائدة في هذا المجال.

• إدراج مواضيع بحثية جديدة في قائمة الأبحاث المقترحة من قبل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. ومن هذه المواضيع التي يمكن أن تعالج ضمن رسالة ماجستير أو دكتوراه أقترح ما يلي:

- أثر الصراع الجيواقتصادي على صناعة الفتوى المالية.
- التمويل الإسلامي والذكاء الاستراتيجي.
- التمويل الإسلامي: من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد.

وقد اقترحت مواضيع أخرى في هذا المجال على طلبة ماجستير التمويل الإسلامي في جامعة ستراسبورغ بفرنسا وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس منها:

- التمويل الإسلامي: رهان جيواقتصادي بين فرنسا وبريطانيا.
- الأبعاد الجيواقتصادية للتمويل الإسلامي في الأدبيات الفرنسية.
- التمويل الإسلامي والذكاء الأخلاقي.

الملحق رقم (١)
تأسيس الجيواقتصاد

مؤسسات دراسات وبحوث واستشارات

١) معهد شواسول للسياسة الدولية والجيواقتصاد[١] الذي أسس بباريس في البداية في عام ١٩٩٧م تحت اسم المعهد الأوروبي للجيواقتصاد[٢].
٢) مدرسة الحرب الاقتصادية[٣] بباريس.
٣) مركز موريس غرينبرغ للدراسات الجيواقتصادية الذي أسس في عام ٢٠٠٠م، وهو تابع لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة[٤].
٤) كلية الجيواقتصاد[٥] التي أنشئت في عام ١٩٩٩م في جامعة ميغاتراند ببلغراد بسربيا. وتمنح شهادات في هذا التخصص على مستوى البكالوريوس (٤ سنوات)، والماجستير (سنة) والدكتوراه (٣ سنوات).
٥) قسم الجيواقتصاد، واللسانيات، والدراسات التاريخية والإحصائية للتحليل الإقليمي في جامعة لاسبيونزا بروما[٦].

جمعيات

جمعية أنتيوس لترقية الجيوسياسة والجيواقتصاد[٧] التي تنظم منذ ٢٠٠٩م ملتقى سنويًا للجيوسياسة والجيواقتصاد بالتعاون مع المنشورات الجامعية لفرنسا ومدرسة إدارة الأعمال لمدينة غرونوبل بفرنسا.

(1) Institut Choiseul pour la politique internationale et la géoéconomie - Paris.
(2) Institut Européen de Géoéconomie - Paris.
(3) Ecole de Guerre Economique - Paris.
(4) The Maurice R. Greenberg Center for Geo-economics Studies - Council on Foreign Relations.
(5) Faculty of Geo-Economy, Megatrend University, Belgrade.
(6) Department of Geoeconomics, Linguistic, Statistical and Historical Studies for Regional Analysis / Universitá La Sapienza Roma.
(7) Association Anteios pour la promotion de la géopolitique et la géoéconomie.

شهادات الماجستير التنفيذي

١) ماجستير الجيواقتصاد التطبيقي (Géoéconomie appliquée) في معهد العلوم السياسية بمدينة بوردو (Bordeaux) الفرنسية.

٢) دبلوم الجيواقتصاد والذكاء الاستراتيجي (Géoéconomie & Intelligence stratégique) في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية (IRIS) بباريس.

٣) ماجستير الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي (Géoéconomie et Intelligence économique) في المعهد الكاثوليكي بباريس.

٤) شهادة الدراسات العليا في الدراسات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المتضمنة لست تخصصات منها الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي في أكاديمية باريس للعلوم الجيوسياسة [١].

التدريب

١) دورة تدريبية في "التحليل الجيواقتصادي" (Geo-Economic Analysis) نظمها مكتب إكيليبري (Equilibri) الإيطالي في ميلانو (إيطاليا).

٢) دورة تدريبية عنوانها "مدخل إلى الجيواقتصاد والذكاء الاقتصادي" ينظمها المركز الدولي للدراسات الجيوسياسية في جنيف بسويسرا في ١٦ يوليو ٢٠١٠م[٢].

٣) دورة تدريبية في الذكاء الاقتصادي تتضمن الجيواقتصاد ينظمها معهد العلوم السياسية بباريس في ١١-١٢ أكتوبر ٢٠١٠م.

(1) Diplôme de 3ème cycle en Etudes Géopolitiques et Géostratégiques, option Géoéconomie et intelligence économique – Académie de Géopolitiques de Paris.
(2) International Centre for Geopolitical Studies.

التدريس

١) تدريس مادة بعنوان "أثر التغير الجيواقتصادي منذ نهاية الحرب الباردة"[١] في معهد الدراسات الاقتصادية والسياسية في كمبريدج ببريطانيا.

٢) تدريس مادة "جيوسياسة وجيواقتصاد الصراعات" ضمن ماجستير الأمن الدولي والدفاع بجامعة غرونوبل (فرنسا).

٣) تدريس مادة بعنوان "علم السياسة والجيواقتصاد" في الجامعة الدولية بجنيف بسويسرا[٢].

٤) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد العالمي" ضمن ماجستير جيواستراتجية العولمة والتنمية بجامعة باريس ٢[٣].

٥) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد العالمي" ضمن ماجستير الدفاع والجيواستراتيجية والديناميكيات الصناعية بجامعة باريس ٢[٤].

٦) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد الإقليمي" ضمن ماجستير الجغرافية بجامعة باريس ١ بونتيون السوربون[٥].

٧) تدريس مادة جيواقتصاد الديناميكيات المتوسطية ضمن ماجستير الدراسات السياسية والدولية في جامعة وسفورد في جنيف بسيويسرا[٦].

٨) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد والحرب الاقتصادية" ضمن ماجستير "الذكاء الاقتصادي والتنافسية" في مدرسة التجارة في مارن لافالي بفرنسا[٧].

---

(1) *The impact of geo-economic change since the end of the cold war* - The Institute of Economic and Political Studies

(2) *Politics and Geoeconomics* - International University in Geneva.

(3) *Géoéconomie mondiale* – Géostratégie de la mondialisation et développement - Université Panthéon – Assas Paris 2.

(4) *Géoéconomie mondiale - Master Défense, géostratégie et dynmaiques industrielles* – Université Panthéon – Assas Paris 2.

(5) *Géoéconomie régionale* – Université de Paris 1 Panthéon Sorbonne.

(6) *Géo économie des dynamiques transméditerranéennes* – Master in Political and International Studies, option Europe and Mediterranean Context, Université Wesford Genève.

(7) *Géoéconomie et guerre économique* - Master Intelligence économique et compétitivité – ISEAM Marne-La-Vallée / Paris.

٩) تدريس مادة بعنوان "الجيواقتصاد والعولمة والصراعات الاقتصادية" ضمن الماجستير في إستراتيجية الذكاء الاقتصادي الذي تنظمه مدرسة إدارة الأعمال (ELSCA) بالتعاون مع مدرسة الحرب الاقتصادية بباريس[١].

الكراسي العلمية

استكتاب بحث بعنوان "الجيوسياسة في سياق ما بعد الحرب الباردة: من الاعتبارات الجيواستراتيجية إلى الاعتبارات الجيواقتصادية ؟" ضمن الكرسي العلمي في الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية في جامعة الكبيك بكندا[٢].

المؤتمرات

١) مؤتمر عن "طرق ونظريات الجيواقتصاد الإقليمي" نظم في ٢٠٠٧م بمركز دراسات وأبحاث الجبال الجافة والمتوسطية بمدينة براديل الفرنسية[٣].

٢) مؤتمر عن "الشركات وجيوسياسة الأقاليم" تنظمه جامعة نانسي ٢ بفرنسا من ٩ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠١٠م. وتتمحور إشكاليته العلمية حول السؤال التالي: "الجيوسياسة، والاقتصاد السياسي والجيواقتصاد: عمّ نتحدث؟"[٤]. وهذا يؤكد أن موقع الجيواقتصاد من التخصصات الأخرى ذات الصلة لا يزال موضع نقاش.

الأربعاء في ١٤٣١/٥/٢١هـ — **د. عبدالرزاق سعيد بلعباس**

٢٠١٠/٥/٥م — **Dr Abderrazak Belabes**

abelabes@kau.edu.sa

(1) *Géoéconomie, globalisation et conflits économiques* - Master Stratégie d'intelligence économique – ESLSCA – EGE.
(2) Jean-François Gagné, *Geoplitics in a Post-Cold War Contexte*: *From Geo-Strategic to Geo-Economic Considerations,* Raoul Dandurand Chair of Strategic and Diplomatic Studies, University of Québec at Montréal.
(3) *Méthodes et théories de la géoéconomie territoriale* – Centre d'Etudes et de Recherches sur les Montagnes Sèches et Méditerranéennes, Le Pradel.
(4) Colloque international *Firmes, géopolitique et territoire*, Université de Nancy 2, 9 et 10 septembre 2010.

Islamic Finance From Geo-Economic Perspective

Dr. Abderrazak Said Belabes

Islamic Economics Research Centre
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

abelabes@kau.edu.sa

Abstract: This paper seeks to go beyond the predominant reading of the Islamic finance map in the West, between the theories of fascination (conviction of the credibility of the Islamic economics principles) and conspiracy (the seizing of the savings of Muslims), through the geoeconomics approach.

The paper reveals that the Islamic finance and the Shariah boards became a field of the struggles power between different actors, governments, supervisory authorities, major conventional banks, international law firms, international finance corporations, etc.

The Islamic economics must deal with this new reality from a strategic perspective and long-term plan to enrich its analytical box with new tools like competitive intelligence, soft power, ethical intelligence, legislative intelligence and ethical security.

Key words: Islamic finance – Geo-economics – competitive intelligence – fiqh intelligence – soft power – smart power

الوظائف الاقتصادية للصكوك: نظرة مقاصدية

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة الصكوك التي يتم تداولها في الأسواق العالمية والوظائف الاقتصادية لها، وتحليل الطرق والوسائل التي أتبعها المهندسون الماليون والفقهاء في تركيب وهندسة الصكوك لتتوافق مع المتطلبات الشرعية مع شرح التباين والفجوة بين ألفاظ ومباني الصكوك الإسلامية المتداولة (التعريف والتقعيد النظري لها) ومقاصدها ومعانيها (هيكلها التطبيقي وما يفضي إليه من آثار).

المقدمة

هناك حاجة إلى تعريف علمي للمصطلحات المالية المستخدمة في عمليات التصكيك وتحديدها حتى يمكن وضع تصور صحيح يكون أساسا للحكم عليها لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره.

الأصول المالية[1]

الأصل: هو كل ما يمكن تملكه وله قيمة تبادلية، ويمكن تقسيم الأصول إلى أصل ملموس (محسوس) وهو الذي تعتمد قيمته على صفاته المادية المحددة، مثال ذلك الأرض والمباني والمعدات. أما الأصل غير الملموس فهو يمثل حقوق قانونية (legal claim) لمنافع مستقبلية وليس لقيمته علاقة بالشكل المادي الذي تسجل به الحقوق التي قد تكون ورقة أو سجلا. الأصول المالية والأدوات المالية والسندات أو الأوراق المالية (security) هي أصول غير ملموسة أيضًا، والمنافع المستقبلية لها هي الحقوق النقدية المستقبلة. المصدر للأوراق المالية: هي الجهة التي تلزم بدفع النقد المستقبلي، المستثمر: هو الذي يمتلك الأوراق المالية.

(1) Fabozzi, Frank J. (1995) Investment Management, Prentice Hall International, pp. 12-13.

السهم في الشركات العامة وحقوق مالكه

في الأدبيات الفقهية غالبًا ما يعطى مالك السهم في الشركات العامة حقوق الشريك في عقد المشاركة، أو في شركة العنان باعتباره يملك حصة مشاعة في أصول الشركة أعيانا ومنافع، وهذا تصور غير صحيح لأن مالك السهم في الشركات العامة يعتبر شريك خامل، فأقصى دور له هو حضور جلسات الجمعية العمومية والتصويت في انتخاب مجلس الإدارة وإقرار الحسابات الختامية والميزانيات القادمة للشركة، وحتى هذا الحق قليل من يمارسه إذا إن غالبية صغار الملاك لأسهم الشركة يشترون الأسهم بقصد بيعها أذا أرتفع سعرها، أو توقع انخفاض سعرها في المستقبل، ومن يمتلكون القرار في الشركة ويوجهونه لصالحهم هم أعضاء مجالس الإدارة وهم في الغالب من يمتلك أو يستطيع التأثير على نسبة كبيرة من أسهم الشركة ليضمن عضويته في مجلس الإدارة، أما صغار الملاك للأسهم فحقوقهم محددة في التالي:

١- اقتسام الربح إذا وجد مع المساهمين الآخرين بعد دفع الحقوق المترتبة على أدوات الدَّين وتجنيب الاحتياطيات المختلفة،
٢- المساهمة في توجيه نشاط الشركة ومراقبته خلال الجمعية العمومية،
٣- الحصول على نصيبه في موجودات الشركة إذا وجدت في حال تصفيتها،

٤- ممارسة حقه في نقل حقوقه في الشركة بعوض أو بغير عوض للآخرين. ويلاحظ أن مالك السهم لا يملك أصول الشركة إذ إن حقوق المقرضين في هذه الأصول مقدمة على حقوقه، وتزداد حقوق المقرضين في أصول الشركة بزيادة الرافعة المالية، أي نسبة القروض إلى حقوق الملكية التي قد تصل في البنوك إلى أكثر من (٩٢٪)، وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن بعض المؤسسات المالية وصل فيها حجم القروض إلى ٦٠ ضعفا

من رأس المال، كما أن مالك السهم ليس ملزمًا بخصوم الشركة التي يمتلك أسهمها، ومسؤوليته محدودة بمساهمته في رأس المال الذي أكتتب فيه فلا يرجع إليه في حالة تجاوز مديونية الشركة رأسمالها، وعلية فلا يمكن اعتبار أن مالك السهم يمتلك حقوق وخصوم الشركة ملكية مشاعة، وعليه لا يمكن تخريج "المحل المتعاقد عليه في بيع السهم" بأنه الحصة الشائعة في أصول الشركة كما ورد في قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي الذي نص بأنه"هو الحصة الشائعة، في أصول الشركة، وشهادة السهم عبارة عن وثيقة للحق في تلك الحصة"(١). وهذا التخريج غير صحيح. وينطبق فقط على حصة الشريك في عقد المشاركة، حيث تكون أصول الشركة وخصومها ملكًا مشاعًا بين جميع الشركاء وينطبق أيضا على التعريف في شركة العنان (الاجتماع في استحقاق أو تصرف) (٢)، التي توصف (بأن يشترك شخصان بمالهما على أن يعملا فيها بأبدانهما والربح بينهما)(٣). والحقوق والالتزامات للشريك تختلف في شركة العنان عن الشركة المساهمة، وبذلك لا تنطبق أحكام شركة العنان على الشركة المساهمة.

التصكيك البسيط والتصكيك المهيكل

أولا: التصكيك البسيط

السندات (الصكوك) لغة جمع (صك) سند ويراد به: وثيقة بمال أو نحوه، والسند والصك والورقة المالية كلها بمعنى واحد في الاستعمال، أما اصطلاحا، يلاحظ أن كلمة التصكيك والتوريق والتسنيد تستعمل كمفردات لمسمى واحد، أي

(١) مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره السابعة (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).
(٢) ابن قدامة، أبي محمد (د.ت.) المغني على مختصر المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت،١٠٩/٥.
(٣) ابن قدامة، أبي محمد (د.ت.) المغني على مختصر المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت ١٢٤/٥.

تشير إلى المعنى نفسه. إلا أن مصطلح الصكوك يستخدم ليعني الأوراق المالية الخاصة بالاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة الغراء. أما التوريق أو التسنيد فنستخدم للأوراق المالية الخاصة بالاستثمار التقليدي.

ويعني التسنيد تحويل الأصول المصدرة من قبل البنك (القروض) إلى أوراق مالية، وهي معروفة قديمًا، فشهادات الإيداع (CD) والأوراق المالية (Commercial paper) والسندات الرديئة (Junk bonds) صور من التسنيد، وهي وسيلة للحصول على التمويل، إذ إن من يحتاج إلى تمويل لديه أسلوبان للحصول على تمويل خارجي لمشروعاته، أما أن يحصل على التمويل من قبل مؤسسات الوساطة المالية، وهي البنوك التجارية أو مؤسسات التمويل الأخرى، أو اللجوء إلى سوق المال (الأولي) للحصول على التمويل المطلوب، ويتم ذلك بالاستعانة ببنوك الاستثمار بطرح التمويل المطلوب في شكل صكوك (securities) في سوق المال من خلال طرح عامٍ أو خاصٍ. ويمكن التمييز بين الأدوات المالية التالية للحصول على التمويل المطلوب:

١- أدوات الدَّين (Debt instruments): وهي الأدوات التي تترتب عليها حقوقًا مالية ثابتة، حيث يوافق المصدر لها على دفع فوائد دورية خلال الأجل المتفق عليه للمستثمر، ثم يتم دفع أصل الدَّين، وأهم هذه الأدوات، سندات الدَّين.

٢- حقوق الملكية (equities): وهي أدوات يلتزم فيها المصدر لها بالدفع لحاملها مبلغ من المال يعتمد على الإيرادات المحصلة إذا وجدت، بعد دفع الحقوق المترتبة على أدوات الدَّين، وأهم حقوق الملكية، أسهم الشركات العامة وهي (صكوك متساوية القيمة عند إصدارها، قابلة للتداول بالطرق التجارية، ويتمثل فيها حق المساهم في رأس مال الشركة التي ساهم فيها، وتخول له بصفته هذه ممارسة حقوقه)[١].

(١) أبو زيد رضوان (١٩٧٨م) الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ص ٤٠٣.

٣- الأدوات ذات العائد الثابت: وهي أدوات بين أدوات الدَّين (القروض) وبين حقوق الملكية، مثل الأسهم الممتازة التي تحصل على عائد ثابت بعد حصول أصحاب أدوات الدَّين على حقوقهم، وكذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ويمكن تداول كل الأدوات التقليدية السابقة في الأسواق الثانوية.

مزايا التصكيك[١]

١) يساعد التصكيك على تحويل الأصول غير السائلة التي تكون في شكل قروض إلى أصول تتصف بالسيولة العالية بتداولها في السوق الثانوية.

٢) خفض تكلفة التمويل والمخاطر، لأن انخفاض درجة المخاطر للصكوك (للسندات) نظرًا لكون السندات مضمونة بضمانات عالية لتحسين جدارتها الائتمانية، وهذا يؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل.

٣) تنشيط سوق المال وتعميقه من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع الأدوات المالية المعروض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول السندات.

٤) تمكن الصكوك(السندات) أيضا تمويل النشاطات الاقتصادية الضخمة وجذب مدخرات جديدة قد لا تقدر عليه الجهات التمويلية بانفراد.

٥) المواءمة بين آجال التمويل، أي مصادر واستخدامات الأموال، فعملية التصكيك (التسنيد) تحل أجل الصكوك حول الوقت الذي تتوقع فيه الشركة الحصول على إيرادات، وهذا يقلل من السيولة اللازمة لسداد ديون الشركة المصدرة لها في الأجل القصير.

٦) أما بالنسبة للبنوك، فإن تسنيد ديونها وإصدار شهادات إيداع (CD) يؤدي إلى:

(1) Bryan, Lawell (1992) Structured Securitized Credit: A superior Technology for lending, New Development in commercial Banking Ed. Donald Chew, Black Well, pp. 63-69.

١-تحسين معدل كفاية رأس المال في ظل معايير بازل ٢، لأن بيع ديونها سوف يقلل من احتياجها لزيادة مخصصات المخاطر لتلك الديون.

٢-تحسين المواءمة بين آجال الأصول والالتزامات لأن البنك ليس مضطرًا لإطفاء السندات قبل حلول آجالها.

٣-الحصول على موارد مالية من خارج النظام المصرفي لمنح قروض جديدة.

٤- خفض تكلفة التمويل للمصدر للسندات وزيادة العائد على الاستثمار للمستثمر وتنويع مصادره.

التصكيك الإسلامي البسيط

لا يختلف التصكيك الإسلامي عن التصكيك التقليدي في كونه وسيلة للحصول على التمويل من سوق المال، وهو يمثل حصصًا متساوية في ملكية المال الممول.

ويمكن التمييز بين الأدوات المالية التالية للحصول على التمويل المطلوب:

أ- أدوات الدَّين (Debt instruments): وهي الأدوات التي تترتب عليها حقوقًا مالية ثابتة ومضمونة، حيث يوافق المصدر لها دفع أرباح دورية خلال الأجل المتفق عليه للمستثمر، ثم يتم دفع أصل التمويل، أو دفعها وجزء من قيمة التمويل على دفعات دورية خلال الأجل المتفق عليه، وقد صممت هذه الأدوات حتى لا تتعرض للمخاطر التشغيلية إذ لا تشارك في أرباح أو خسائر المشروع الممول وتتعرض لمخاطر عدم السداد مثل أي أدوات دين، ومن أهم هذه الأدوات:

١- الصكوك الصادرة على أساس عقد المرابحة.
٢- الصكوك الصادرة على أساس عقد السَّلم.
٣- الصكوك الصادرة على أساس عقد الاستصناع.
٤- الصكوك الصادرة على أساس عقد الإجارة التمويلية.

إن جميع أدوات الدَّين السابقة لا يمكن تداولها في الأسواق المالية لأنها تمثل ديوناً في الذمة، وتعتبر من بيع الكالئ بالكالئ وهو من البيوع الممنوعة عند جمهور الفقهاء.

ب- حقوق الملكية (equities): وهي أدوات تمثل حصص متساوية وتشارك في أرباح المشروع في حالة تحققها بالنسب المتفق عليها وتتحمل الخسائر بنسبة مساهمتها في رأس مال المشروع وتتعرض هذه الأدوات للمخاطر التشغيلية وأهم هذه الأدوات:

١- الصكوك الصادرة على أساس عقود المشاركات.
٢- الصكوك الصادرة على أساس المضاربة.
٣- الصكوك الصادرة على أساس المزارعة.
٤- الصكوك الصادرة على أساس المساقاة.
٥- الصكوك الصادرة على أساس المغارسة.

ويحكم إصدار وتداول حقوق الملكية قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٣٠(٥/٤) الصادر في ١٩٨٨/٢/١١م المتضمن شرحًا مطولاً حول السندات (أنظر الملحق أ).

ثانيا: تصكيك الائتمان المهيكل (Structured Credit Securitization)

التسنيد أو التصكيك المهيكل للائتمان الذي يعتبر بحق (تكنولوجيا متطورة للإقراض). ويتضمن تجميع وإعادة تشكيل قروض صغيرة متجانسة وذات جودة عالية إلى أصول مالية قابلة للتسويق والتداول، وأهم ما يميزه هو تفتيت مخاطر الإقراض وتحميلها للمتخصص الراغب في تحملها.

في نظام الإقراض التقليدي يقوم المقرض بكل عمليات القرض، فهو الذي يقوم بتقديم القرض وهيكلته زمنيًا وتحمل مخاطر عدم السداد، وتوفير مبلغ

القرض وتحصيل أصل القرض والفوائد، بينما في التسنيد المهيكل للائتمان تتخصص مؤسسات مختلفة في كل مرحلة من مراحل التسنيد، فمؤسسة تقوم بتقديم القرض وأخرى تقوم بهيكلته في شكل أوراق، وأخرى تقوم بالتأمين على القرض، وأخرى تقوم بتسويقه على المستثمرين وبيعه وشرائه في السوق الثانوية، وأخرى تقوم بتحصيل أصل الدَّين والفوائد عليه. ويؤدي التخصص في المراحل المختلفة إلى تحقيق الكفاءة وتخفيض التكاليف[1]. واختصارًا يمكن أن نطلق على التسنيد المهيكل للائتمان (تسنيد الائتمان).

تحليل عمليات التسنيد المهيكل لسندات الائتمان المدعومة بالأصول (ABC)

إن الصكوك أو السندات الناتجة عن الائتمان المهيكل تتصف بدرجة عالية من التعقيد، بحيث يصعب على مصدر السند أو المستثمر تقييمه، لذلك يصبح دور شركات التصنيف وتقييمها لمخاطر الصك هو الأساس لتسعير الصك.

يبني التسنيد (التصكيك) على عدة عمليات تهدف في مجملها إلى عزل مالك السند (المستثمر) عن مخاطر الائتمان لفوائد السندات (عدم سداد الفوائد في وقتها من قبل المصدر)، والمخاطر الائتمانية لمصدر السند هي (عدم دفع قيمة السند في أجله) وحتى يمكن حصول السند على تصنيف عالٍ من شركات التصنيف، وهي كالتالي:

١- **الرهون (Collaterals)**

تنبع أهمية جودة الرهون من إنها تؤثر على التدفقات النقدية للسندات وما يكتنفها من مخاطر عدم السداد (المخاطر الائتمانية)، التي تعتمد على الجدارة الائتمانية لمصدر السندات، وعلى جودة الرهون، وعلى التوزيع السكاني

(1) Bryan, Lawell (1992) Structured Securitized Credit: A superior Technology for lending, New Development in commercial Banking Ed. Donald Chew, Black Well, pp. 55-57.

للمقترضين الذين تشكل قروضهم رهون السندات، وعلى معايير اختيار مجمع القروض المشكلة للرهن. وبناء على المخاطر الائتمانية يتقرر مستوي التحسين للجدارة الائتمانية اللازمة لعزل مالك السند (المستثمر) عن مخاطر عدم السداد.

٢- هيكلة السندات

تصمم السندات المدعومة (ABS) (Assets back securities) بحيث تعزل عوائد القروض المستخدمة كرهون من ائتمان المصدر للسندات، كما تحمي مالك السند (المستثمر) من انخفاض قيمة تلك الرهون وبيع مجمع القروض المستخدمة كرهن للسندات وفوائدها كعائد للسندات، إلى كيان قانوني يسمى (الوسيلة ذات الغرض الخاص) (SPV or SPC)، ويكون الصندوق هو الضامن (grantor trust)، وهو كيان قانوني مملوك للمصدر وله ذمة مالية منفصلة وبذلك لن تؤثر الحالة المالية للمصدر ولا إفلاسه على الجودة الائتمانية للسندات، وهناك طريقتان لهيكلة السندات، هما هيكلة التمرير وهيكلة الدفع.

هيكلة التمرير (Pass-through structure)

تباع المتحصلات (receivable)، وهي الفوائد ومدفوعات أصل الدَّين لمجمع القروض المختارة على المؤسسة ذات الغرض الخاص (SPV)، التي تقوم بتصكيكها وبيعها للمستثمر. ويشترى المستثمر السند الممثل لحصة تمثل نسبة مشاعة من موجودات هذه المؤسسة ويحق له بموجب هذه الحصة نسبة مماثلة في المتحصلات، ويكون دور المؤسسة هو تحويل تلك المتحصلات إلى حامل السند كما هي، ويتحمل حملة الصكوك أي زيادة أو نقص في المتحصلات، أو في قيمة تلك الأصول، فلا تخضع هذه المتحصلات إلى الضريبة. والسندات المتولدة من هذه العملية تسمى السندات المدعومة بأصول (Asset-Back securities).

هيكلة الدفع (Pay- through structure)

يحول المصدر أو المالك للأصول المتحصلات من تلك الأصول إلى المؤسسة ذات الغرض الخاص، التي تصدر بها سندات مضمونة بالمتحصلات من تلك الأصول، والمؤسسة ذات الغرض الخاص قد تكون مؤسسة ذات غرض وحيد ذات كيان قانوني مستقل ولكنها تابعة للمصدر، أو تابعة للمؤسسة الضامنة، وفي هذه الطريقة لا يملك حامل السند حصة مشاعة في مجموع الأصول وإنما تستخدم الأصول لضمان حصول المستثمر على المتحصلات المتوقعة، وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسة ذات الغرض الخاص إدارة تلك المتحصلات، فلا يشترط في العوائد المدفوعة أن تكون مربوطة مباشرة بمتحصلات الرهون، وعلية قد تكون المدفوعات على السندات تختلف في آجالها وفي مددها الزمني عن متحصلات الرهون، وتمنح طريقة (هيكلة الدفع) للمصدر مرونة كبيرة وتعطيه الميزات التالية:

- تسنيد الرهون بسعر فائدة أقل من الفائدة السوقية.
- هيكلة المدفوعات على السندات بفئات مختلفة الآجال وبأسعار فائدة مختلفة.
- تجنب مخاطر الدفع المبكر للديون محل الرهن وتسمى الأصول المتولدة منها السندات القائمة على الأصول (Asset-Based securities).

٣- تحسين الجدارة الائتمانية (Credit Enhancement)

تعتبر المخاطر الأساسية للسندات المهيكلة هي المخاطر الائتمانية، فيجب أن لا توجد مخاطر غيرها، وإذا وجدت يجب أن تزال خلال عمليات الهيكلة، وحتى المخاطر الائتمانية للمصدر يجب أن يعزل عنها المستثمر من خلال عمليات تحسين الجدارة الائتمانية، ويتوقف مستوى التحسينات الائتمانية اللازمة على نسبة النكول أو عدم الدفع المتوقعة على الديون موضع الرهن، وعلى طبيعة الهيكلة للسندات، والجدارة الائتمانية للمصدر للصكوك سوف لن تؤثر

على الجدارة الائتمانية للصكوك، وتقوم شركات التصنيف بتصنيف الجدارة الائتمانية للسندات، التي تتأثر بنسبة عدم الدفع للديون المجمعة تاريخيًا، وعلى المعايير التي استخدمت في تجميع تلك الديون. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التحسينات الائتمانية هي:

١- خطاب ضمان (LOC) من قبل بنك تجاري ويغطي القيمة الأساسية للسندات المصدرة، أو نسبة من الخسارة في تلك السندات وغالبا ما يكون الضمان مربوطًا بأصول محددة للبنك، فلا يرجع للبنك في حالة عدم كفايتها، وخطاب الضمان هو النمط السائد لتحسين الجدارة الائتمانية للصكوك لعزل المستثمر عن المخاطر الائتمانية لمجمع القروض.

٢- السندات المضمونة (Surety Bond)، ويكون ضمانها بشراء تأمين لعدم السداد لمجمع الديون وهو أكثر كلفة.

٣- التحسين الداخلي للجدارة الائتمانية بمنح حملة السندات حقوق أفضلية عن بقية الغرماء للشركة.

صكوك الائتمان الإسلامي المهيكل

تتجه المصرفية الإسلامية إلى أن تكون "مصرفية تقليدية مشرعنة" أي أن كل ما قدمته هي منتجات -تحاكي المنتجات التقليدية -جرى إعادة هيكلة العلاقات التعاقدية بين أطرافها بمسميات العقود الشرعية، حتى تكون من الناحية الشكلية موافقة للمقتضى الشرعي، وتحقق في الوقت نفسه أهداف المنتجات التقليدية، وتحرص على استخدام المسميات الشرعية للعقود، على الرغم من أنها لا تحقق أهداف تلك العقود، حتى تخلق لها سوقًا منفصلاً تبتعد فيه عن منافسة المنتجات التقليدية لها. وقد نجحت في ذلك بشكل كبير في الصكوك إذ خلقت سوقًا عالمية متنامية للصكوك الإسلامية.

إن الصكوك الإسلامية المركبة للائتمان الإسلامي لا تختلف في أهدافها عن الصكوك أو السندات التقليدية المركبة، فهي تهدف إلى خلق أدوات ديَّن لا يحمل مالكها (المستثمر) أي أخطار، سوى الأخطار الائتمانية (عدم دفع الفائدة أو أصل الدَّين في أجله)، ويتم تحسين الجدارة الائتمانية للسند بضمانه بأصول مالية وعزل ملكية تلك الأصول عن مصدر تلك الصكوك. وهيكلة الصكوك الإسلامية أكثر تعقيدًا من التقليدية، حيث إنها تعتمد على تركيب عدة عقود شرعية تفرغ من أهدافها لتكون عقد دين مضمون أصله وعوائده، وذو عائد ثابت وقابل للتداول، ويعتمد سعر تداوله على تحرك سعر الفائدة السوقي. إن إنتاج صك مظهره إسلامي ومخبره تقليدي أقتضى تجميع جهود كبيرة من المهندسين الماليين، والمهندسين الفقهيين، واستحضار عدد كبير من قواعد الهندسة المالية والفقهية، لذلك اشتكت المؤسسات المالية الغربية من ارتفاع تكلفة الهندسة المالية الفقهية.

الابتكار والهندسة المالية الفقهية في الصكوك

يكون الابتكار المالي استجابة لقيود تعوق تحقيق أهداف المؤسسة المالية، مثل هدف زيادة الأرباح أو زيادة السيولة أو تخفيض المخاطر، وقد تكون هذه القيود قانونية أو شرعية أو اجتماعية أو تقنية أو غيرها. والرغبة في تجاوز هذه القيود هي الدافع الأساسي للابتكار[١].

كانت الضوابط الشرعية للمعاملات المالية هي القيود التي واجهت الصناعة المصرفية الإسلامية في خلق منتج إسلامي يكون من أدوات الدَّين، وتكون فيه ميزات وفوائد ووظائف السندات المهيكلة، فكان لا بد من استخدام الهندسة المالية الفقهية في تجاوز بعض القواعد والشروط الفقهية المستقرة، مثل قاعدة

(١) سمير رضوان (٢٠٠٥م) المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دار النشر للجامعات، بيروت، ص ص: ٧٦-٩٣.

(الغنم بالغرم)، وحكم عدم جواز خصم الدَّين، وبيع الدَّين بالدَّين، وضمان رأس المال في الشركة، وضمان الربح وتحديده في الشركة، وتضمين المستأجر العين المستأجرة، والبيع مع وعد بالشراء بالقيمة الاسمية، الصورية في العقود، والعينة في التأجير.

وتعنى الهندسة المالية الفقهية هنا: (تصميم وتطوير أدوات وآليات مالية مبتكرة أو تركيب أو تفكيك عقود شرعية لصياغة حلول أبداعية لمشاكل التمويل، ويشترط لصحتها عدم تعارضها مع نصٍ شرعي أو قاعدة فقهية أو مقصد شرعي، أو إجماع فقهي، وأن تكون الوسائل المستخدمة والأهداف المنشودة معًا لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية)، فإذا تحققت هذه الشروط تكون مخرجات الهندسة المالية الفقهية مخارج فقهية، وإلا كانت حيلاً فقهية ممقوتة.

تطبيقات الهندسة المالية الفقهية في الصكوك

التصكيك المهيكل للائتمان الإسلامي يعتبر بحق (تكنولوجيا متطورة للإقراض). ويتضمن تجميع وإعادة تشكيل ائتمان إسلامي (قروض) متجانسة، ذات جودة عالية إلى أصول مالية قابلة للتسويق والتداول، وأهم ما يميز التصكيك المهيكل هو تفتيت مخاطر الإقراض، وتحميلها للمتخصص الراغب في تحملها. ويجب أن تكون الصكوك صكوك مديونية، لا صكوك ملكية، وإلا خرجت من فئة الصكوك إلى فئة الأسهم التي تتعرض قيمتها وعوائدها إلى المخاطر السوقية، بينما يجب أن تقتصر مخاطر الصكوك على المخاطر الائتمانية.

والمشكلة التي تصدت لها الهندسة المالية الفقهية هي: أن يكون لدينا سوقا عالمية للصكوك الإسلامية يتم فيها توظيف الأموال الإسلامية في أدوات مالية يتم تداولها في أسواق المال العالمية وفق شروط يجب أن تتوفر في الصك منها:

١- أن يكون صك مديونية وليس صك ملكية.

٢-أن يكون العائد ثابتًا، أو أن يكون معلومًا مربوطًا بمؤشر معروف مثل الليبور.

٣-أن يتعرض فقط للمخاطر الائتمانية، وتعزل عنه بقية المخاطر مثل المخاطر السوقية.

٤-أن يكون قابلاً للتداول على الرغم من أنه صك مديونية.

٥-وأن لا يتأثر بالمخاطر الائتمانية للمصدر.

٦-وأن لا يتأثر بإفلاس المصدر للصك.

٧-إضافة إلى ذلك أن يكون متوافقًا مع الضوابط الشرعية.

إن توفير الشروط السابقة في الصك التي يستحيل توفرها استوجب مجهودًا وفكرًا ماليًا وفقهًا خلاقًا، وتكاليفًا ماديةً باهظةً في هندسة الصك الإسلامي، وكانت حلولهم في الآتي:

١- استخدمت عقود التمويل المبنية على عقود البيوع الآجلة التي تنتج مديونية ذات عائد ثابت، أو يمكن تثبيته مثل المرابحة والاستصناع والسَّلم والتأجير في خلق أصول وتصكيكها، وكان الأفضل من بينها عقد التمويل التأجيري، لأن الاعتراض على تداول مديونية صكوك التأجير أقل من غيرها، على الرغم من أن البعض يعتبرها عقد عينة في التأجير[١]، ومن الوسائل المستخدمة لتثبيت العائد للأصول التي قد تتقلب عوائدها، أن ينص العقد على أي زيادة في عوائد الأصول المتوقع ارتفاع عوائدها وتكون موضع الرهن عن النسبة المتفق عليها تكون من نصيب المصدر، أما إذا كان هناك توقعًا لتذبذب العوائد، فيكون هناك حسابًا مخصصًا تودع فيه الزيادة وتجبر منه النقصان[٢].

(١) الجارجي، معبد،عبد العظيم أبو زيد (١٤٣٠هـ) الصكوك: قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

(٢) القري، محمد علي (١٤٣٠هـ) الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

٢- استخدمت الرهون في الصكوك الإسلامية كاستخدامها في السندات التقليدية كضمان للصك، من تعثر المصدر للصك في دفع الفوائد، أو قيمة الصك عند حلولها، فتدفع الفوائد من متحصلات (receivable) الأصل موضع الرهن، أو تكون الفوائد بمعزل عن المتحصلات، ولكن ترهن المتحصلات لصالح الفوائد. وسميت الرهون في الصك الإسلامي بمسمى البيع. وكان بيعًا شكليًا أو بيع عينة، لأن المصدر يجب أن يلتزم بشراء الأصل بقيمته الاسمية، وليس السوقية حتى لا يتعرض المستثمر للخطر السوقي في تقلب قيمة الأصل موضع الرهن، وسمي التعهد بإعادة شراء الأصل بمسمى فقهي (الوعد الملزم بإعادة الشراء) وتم تخريجه على الرأي الفقهي الذي يرى إلزامية الوعد.

٣- من الشروط التي يجب أن تتوافر في الصك هي أن تعزل قيمة الصك عن مخاطر إفلاس المصدر لها بخلق وحدة ذات غرض خاص (SPV) يملكها المصدر للصك، تنقل إليها الرهونات موضع ضمان الصكوك المصدرة، ففي حالة إفلاسه لن يتمكن الدائنون من الوصول إلى تلك الرهون. وقد استخدمت الوحدة ذات الغرض الخاص في إصدار الصكوك الإسلامية للغرض نفسه، ولتحقيق غرض آخر، وهو إثبات أن حملة الصكوك يملكون الأصول موضع الرهن ملكية مشاعة، وبالتالي يكون تداول الصكوك هو تدول لأصول حقيقية وليس ديونًا، وهذا غير صحيح، لأن الملكية القانونية للأصول المرهونة لا تزال باسم المصدر لتلك الصكوك، وله جميع حقوق المالك من البيع والهبة والتأجير. ونقل ملكية هذه الأصول هو نقل صوري، ولا يسجل في الدفاتر كما أن الوحدة ذات الغرض الخاص مملوكة للمصدر وتحت سيطرته.

٤- إن الصك الإسلامي يجب أن يكون بديلاً كاملا للسند الربوي حتى يمكن أن يتم تداوله في الأسواق المالية، لذلك يجب أن يكون (العائد) الفائدة علية ثابتة، وتتيح بعض عقود التمويل الإسلامي تثبيت العائد أو الفائدة على التمويل

مثل المرابحة والتمويل التأجيري، وبعضها يمكن تثبيته كما في سعر إعادة الشراء للمنتج في عقد السَّلم والاستصناع.

٥- إن الصكوك هي صكوك مديونية قابلة للتداول، ولكي تكون قابلة للتداول يجب أن تصنف من قبل شركات التصنيف العالمية. وشركات التصنيف لا تصنف إلا المخاطر الائتمانية للصكوك المصدرة (أي قدرة المصدر على رد قيمة الصك وفوائده)، لذلك كان على المهندسين الماليين للصكوك الإسلامية التخلص من جميع المخاطر بمختلف الأساليب والحيل حتى يكون الصك الإسلامي قابلاً للتصنيف والتداول في أسواق المال العالمية، ولتحقيق ذلك اتبعت الحيل التالية:

أ-استخدام الوعد الملزم بإعادة الشراء (بيع الوفاء) في صكوك التأجير التي تباع الأصول فيها إلى الوحدة ذات الغرض الخاص، ثم تستأجر من قبل البائع لفترة محددة، ثم يعاد شرائها من قبل البائع، لصكوك السَّلم التي يتعهد البائع بشرائها بقيمتها الاسمية في الأجل المحدد وكذلك عقود الاستصناع.

ب- في الأصول التي تؤمن من قبل شركات التأمين، يضمن المصدر شركة التأمين، فلا يتعرض الصك لمخاطر شركة التأمين ويقتصر على مخاطر المصدر للسند.

الصكوك الإسلامية المهيكلة ألفاظها ومبانيها، ومقاصدها ومعانيها

أولاً: الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع الأصول المؤجرة أو الموعود باستئجارها

الألفاظ والمباني

مصدر الصك قد يكون بائعًا لمنفعة عين ملكها تبعًا لملكية العين، والمكتتبون في هذه الصكوك مشترون لهذه المنفعة باستئجار العين، بقصد إعادة تأجيرها على غير مؤجرها، بأجرة أعلى، وتوزيع هذه الأجرة على حملة

الصكوك، وحصيلة الصكوك هي أجرة العين. وقد يكون البنك هو مصدر هذه الصكوك إذا كان هو مالك المنفعة، وقد يتولى الإصدار وإدارته مقابل أجر أو عمولة على النحو السابق[١].

المقاصد والمعاني

أ- مقصد المستثمر: شراء صك محدد الأجل بمبلغ محدد وعائد محدد، ومخاطر محددة بمخاطر عدم الوفاء بقيمة الصك في أجله، ومضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك.

ب- مقصد المصدر: الحصول على سيولة لأصول ممولة بعقد تمويل تأجيري، أو تصكيك تمويل تأجيري جديد، ونقل مخاطر عدم السداد من المصدر إلى حملة الصكوك (المستثمرين).

ج- الأداة التقليدية المراد إعادة صياغتها للتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية: سند قرض بأجل ثابت وعائد ثابت، يباع بخصم ويدفع في آجال متفق عليها.

د- الوسيلة (المباني): تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر (البنك)، تباع الأصول موضع التمويل بيعًا صوريًا وليس قانونيًا (مثلاً اشتريت طائرة من قبل البنك، وأجرت بإيجار ينتهي بالتمليك إلى شركة الخطوط المحلية بسعر ثابت وأجل محدد وتكلفة تمويل ثابتة) إلى هذه الوحدة، تقوم الوحدة بإصدار صكوك ذات قيم متساوية تمثل ملكية مشاعة في الأصول محل التمويل، ويحدد أجل الصك والعائد الثابت عليه، الذي يمثل عائد التمويل التأجيري.

هـ- لتحسين الجدارة الائتمانية للصك، يقوم المصدر بضمان العائد على الصك وضمان شراء الأصل لو تخلف المتمول (المستأجر) عن الدفع، وبالتالي

(١) حسان، حسين حامد (١٤٣٠هـ) الصكوك الاستثمار الإسلامي، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي. الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

تكون مخاطر الصك هي المخاطر الائتمانية للمصدر للصك، وتقوم شركة التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك ووضع تصنيف محدد، يحدد درجة مخاطر السند. فإذا كان العائد الثابت على السند ملائمًا لدرجة مخاطر السند يتم طرح السند في السوق الأولي أو في طرح عام.

ثانيًا: الصكوك الصادرة على أساس عقد الإجارة

الألفاظ والمعاني

مصدر الصك قد يكون بائعًا لمنفعة موصوفة في الذمة تستوفى من عين يلتزم المؤجر بتملكها وتسليمها للمستأجر في المستقبل، والمكتتبون في هذه الصكوك مشترون لهذه المنفعة بعقد إجارة في الذمة، بقصد إعادة تأجير العين التي تستوفى منها هذه المنفعة، بعد قبضها، أو قبل قبضها بإجارة موازية في الذمة، بأجرة أعلى توزع على حملة الصكوك، ويتولى البنك تنظيم الإصدار، وإدارته نيابة عن مالكي الصكوك، مقابل أجر(١).

المقاصد والمباني

أ-هدف المستثمر: شراء صك محدد الأجل بمبلغ محدد وعائد محدد، ومخاطر محددة بمخاطر عدم الوفاء بقيمة الصك في أجله إلا أنها مضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك.

ب- هدف المصدر: الحصول على سيولة لأصول بضمان أصول مملوكة للمصدر (قد يكون مبنى الإدارة العامة أو المصنع أو المطار أو الميناء البحري).

ج-الأداة التقليدية المراد إعادة صياغتها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية: سند قرض مضمون بأجل ثابت وعائد ثابت أو عائد معلوم ومربوط بسعر فائدة معروف (الليبور مثلا)، تدفع في آجال متفق عليها.

(١) مرجع سابق.

د- الوسيلة: تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر، تحدد الأصول التي سوف تستخدم كضمان للتمويل، تؤجر الأصول موضع التمويل إلى هذه الوحدة بعقد إيجار طويل الأجل يدفع نقدًا، ويتعهد المصدر باستئجار الأصول من الوحدة بإيجار سنوي، تقوم الوحدة بإصدار صكوك متساوية القيمة تمثل ملكية مشاعة في ملكية منافع الأصول محل التمويل، تقوم الوحدة بتأجير الأصول إلى المستأجر لفترات متتالية على المصدر بسعر إيجاري سنوي ثابت يساوي القيمة السنوية للإيجار الطويل الأجل مضافًا آلية تكلفة التمويل (الفائدة)، قد تربط تكلفة التمويل بسعر الفائدة السوقي، ويستوفي الإيجار سنويًا من المصدر، وتقوم الوحدة ذات الغرض الخاص بتوزيعه على حملة الصكوك، من المصدر، ويحدد أجل الصك والعائد الثابت عليه، الذي يمثل عائد التمويل التأجيري.

هـ- لتحسين الجدارة الائتمانية للصك يتم التأمين على الأصول محل التمويل، ويتعهد المصدر بضمان شركة التأمين لتكون مخاطر الصكوك هي المخاطر الائتمانية لمصدر هذه الصكوك، وليس لشركة التأمين. وتقوم شركة التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك، ووضع تصنيف محدد يحدد درجة مخاطر السند، فإذا كان العائد الثابت على السند ملائمًا لدرجة مخاطر السند، يتم طرح السند في السوق الأولي أو في طرح عام.

ثالثا: الصكوك الصادرة على أساس بيع أصل ثم استئجاره ثم إعادة شرائه الألفاظ والمباني

مصدر الصك قد يكون بائعًا لعين ومستأجرها من المشتري لفترة محددة، ويتعهد بإعادة شرائها من المشترى بعد انتهاء فتر ة الإيجار بالقيمة الاسمية، أي بقيمة البيع نفسها، والمكتتبون في هذه الصكوك مشترون لهذه العين. بقصد الحصول على أجرتها، وتوزيعها عليهم، وبعد انتهاء فترة الإيجار يستردون قيمة

العين المدفوعة، وحصيلة إصدار الصكوك هي الثمن العين المباعة، والإيجار هو العائد على التمويل[١].

المقاصد والمعاني

أ- هدف المستثمر: شراء صك محدد الأجل والقيمة والعائد بمبلغ محدد، وعائد محدد، ومخاطر محددة أيضًا هي عدم الوفاء بقيمة الصك في أجله إلا أنها مضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك.

ب- هدف المصدر: الحصول على سيولة بضمان أصول مملوكة للمصدر (قد يكون مبنى الإدارة العامة، أو المصنع، أو المطار، أو الميناء البحري).

ج- الوسيلة: تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر، تحدد الأصول التي سوف تستخدم كضمان للتمويل، تباع الأصول موضع التمويل إلى هذه الوحدة نقدًا ويتعهد المصدر باستئجار الأصول من الوحدة بإيجار سنوي ثابت، أو مرتبط بسعر الفائدة السوقي لفترة محددة قد تكون عشر سنوات، كما يتعهد المصدر بشراء قيمة الأصل بقيمته الاسمية. بعد انتهاء الفترة، تقوم الوحدة بعد تملكها للأصل بتأجيره على المصدر للفترة المتفق عليها، وتقوم الوحدة بإصدار صكوك متساوية القيمة تمثل ملكية مشاعة في ملكية الأصول محل التمويل، ومن إيرادات بيع تلك الصكوك، تحصل الوحدة قيمة الأصل محل التمويل وتدفعه للمصدر، وتقوم بعد ذلك بتحصيل الإيجار وتوزيعه على حملة الصكوك كعائد على الصك، وفي نهاية الفترة تقوم ببيع الأصل إلى المصدر بقيمته الاسمية وإرجاع قيمة الصكوك لحامليها.

د- الأداة التقليدية المراد إعادة صياغتها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سند قرض بأجل ثابت وعائد ثابت، ويدفع العائد (الفائدة) في آجال متفق عليها، وفي نهاية الفترة يدفع قسمة الصك.

(١) مرجع سابق.

هـ- لتحسين الجدارة الائتمانية للصك، يتم التأمين على الأصول محل التمويل ويتعهد المصدر بضمان شركة التأمين ولتكون مخاطر الصكوك هي المخاطر الائتمانية لمصدر هذه الصكوك، وتقوم شركة التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك ووضع تصنيف محدد، يحدد درجة مخاطر السند، فإذا كان العائد الثابت على السند ملائمًا لدرجة مخاطر السند، يتم طرح السند في السوق الأولي أو في طرح عام.

رابعًا: الصكوك الصادرة على أساس عقد السَّلم

الألفاظ والمباني

مصدر الصك قد يكون بائعًا لبضاعة السَّلم، وهي بضاعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بتسليمها لمشتريها في أجل محدد، في مقابل ثمن حال يدفع عند التعاقد أو بعده بثلاثة أيام على الأكثر، والمكتتبون في هذه الصكوك مشترون لها بقصد الحصول على الربح الناتج عن إعادة بيعها بعد قبضها، أو عند بيع بضاعة بذات المواصفات بسَّلم مواز، تسلم بعد قبض بضاعة السَّلم، وحصيلة الصكوك هي ثمن بضاعة السَّلم [١].

المقاصد والمعاني

أ- هدف المستثمر: شراء صك محدد الأجل والقيمة والعائد، ومخاطره محددة أيضًا، هي مخاطر عدم الوفاء لمصدر صك بقيمة الصك في أجله ومضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك.

ب- هدف المصدر: الحصول على سيولة لأصول بضمان سلع مثلية يقوم المصدر بإنتاجها، أو يغلب الظن على وجودها في السوق مثل البترول والنحاس والألمنيوم.

(١) مرجع سابق.

ج- الوسيلة: تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر، تحدد كمية ونوعية السلع التي سوف تكون محل للتمويل، تباع السلعة محل التمويل سَّلما، (أي استلام ثمنها نقدًا وتسلم السلع آجلا في زمن محدد) للوحدة ذات الغرض الخاص مع الوعد بشرائها بثمن محددٍ يكون أعلى من ثمن البيع في الأجل المحدد، أو ترتبط الزيادة في السعر بسعر الفائدة في أجل التسليم، وتقوم الوحدة ذات الغرض الخاص ببيع صكوك السَّلم في الأجل المحدد والقيم المتساوية والعائد الثابت أو المتغير بتغير سعر الفائدة.

د – في الأجل المحدد تستوفي الوحدة السلع محل عقد التمويل وتعيد بيعها للمصدر بالثمن المتفق علية وتوزع على حملة الصكوك حصيلة ثمن بيع السلعة.

هـ- تقوم شركة التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك، ووضع تصنيف محدد لها يحدد درجة مخاطر السند، وهي في هذه الحالة المخاطر الائتمانية للمصدر، ومخاطر تغير سعر الفائدة في حالة العائد الثابت، فإذا كان العائد الثابت على السند ملائمًا لدرجة مخاطر السند، يتم طرح السند في السوق الأولي أو في طرح عام.

خامسًا: الصكوك الصادرة على أساس عقد الاستصناع

الألفاظ والمباني

مصدر الصك قد يكون مشتريًا لعين مصنعة، وهي عين موصوفة في الذمة يلتزم بائعها بتصنيعها بمواد من عنده وتسليمها لمشتريها في أجل معلوم في مقابل ثمن يدفع عند التعاقد، أو بعده في أجل محدد، والمكتتبون في هذه الصكوك هم البائعون لهذه العين، بقصد تحقيق ربح، يتمثل في الفرق بين تكلفة تصنيع العين وثمن الاستصناع، وحصيلة الصكوك هي تكلفة تصنيع العين أو ثمن الاستصناع الموازي لها[١].

(١) مرجع سابق.

المقاصد والمعاني

أ- هدف المستثمر: شراء صك محدد الأجل والقيمة والعائد، ومخاطره محددة أيضًا هي مخاطر عدم الوفاء لمصدر الصك بقيمة الصك في أجله إلا إنها مضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك.

ب- هدف المصدر: الحصول على سيولة بضمان أصول تمثل مشروعًا يقوم المصدر بتمويله بعقد استصناع، أو تمويله عن طريق طرحة للجمهور.

ج- الوسيلة: تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر، وتحدد الاحتياجات التمويلية للمشروع، وأجل التمويل، ويباع المشروع المراد تمويله استصناعًا، (أي تمويل المصدر لبناء المشروع، على أن يسدد قيمة التمويل وتكلفته في أجل أو آجال مستقبلية) للوحدة ذات الغرض الخاص بثمنٍ يمثل القيمة النقدية، أو القيمة الحالية للتمويل، فتمتلك بذلك الوحدة ذات الغرض الخاص أصول التمويل، وهي تدفقاته النقدية منه مستقبلاً، والمستصنع هو الذي يقوم بدفع تلك التدفقات حتى يمكنه تملك تلك الأصول، إذ يحتفظ الممول بملكية تلك الأصول كضمان للتمويل، وتقوم الوحدة بإصدار صكوك متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في التمويل وتقوم ببيعها للجمهور.

د- لتحسين الجدارة الائتمانية لصكوك الاستصناع يقوم المصدر بضمان قيمة تلك الصكوك في أجل استحقاقها، أو يقوم بشراء تأمين ضد المخاطر الائتمانية للمستصنع، فتدفع شركة التأمين أي مبالغ لا يقوم بدفعها المستصنع إلا أن المصدر في هذه الحالة يقوم بضمان شركة التأمين.

هـ- تقوم شركة التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك ووضع تصنيف محدد لها يحدد درجة مخاطر السند، وفي هذه الحالة فإن مخاطر السندات هي المخاطر الائتمانية للمصدر.

سادسًا: الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع المرابحة

الألفاظ والمباني

مصدر الصك قد يكون واعدًا بشراء بضاعة مرابحة، ومشترٍ لها، بعد تملك البائع لهذه البضاعة وقبضه لها القبض الناقل للضمان، والمكتتبون في هذه الصكوك هم البائعون لهذه البضاعة، بقصد الحصول على ربح، هو الفرق بين ثمن شراء البضاعة محل المرابحة نقدًا وبيعها بالأجل، وحصيلة الصكوك هي تكلفة شراء البضاعة [١].

المقاصد والمعاني

أ- هدف المستثمر: شراء صك محدد الأجل والقيمة والعائد ومخاطره محددة أيضًا هي مخاطر عدم الوفاء لمصدر الصك بقيمة الصك في أجله إلا إنها مضمونة بملكية الأصل موضع التصكيك (ديون نشأت عن بيع بعقد مرابحة).

ب- هدف المصدر: الحصول على سيولة لأصول نشأت عن ديون عقود مرابحة ونقل مخاطر عدم السداد إلى المستثمر (مالك الصك).

ج- الوسيلة: تأسيس وحدة ذات غرض خاص (SPV) يمتلكها المصدر، تحدد مجموع عقود المرابحات المراد تسييلها، وتباع هذه العقود إلى الوحدة ذات الغرض الخاص، التي تصدر بها صكوكًا تباع للمستثمرين، بقيمة أقل من القيمة الاسمية لعقود المرابحات ويكون الفرق هو عائد الاستثمار في الصكوك أو الفائدة على الصكوك.

د- في الأجل المحدد تستوفي الوحدة أقساط السلع محل عقد التمويل بالمرابحة وتوزعها على حملة الصكوك.

هـ- ولتحسين الجدارة الائتمانية للصكوك يقوم المصدر بضمان عدم سداد عقود المرابحة. وقد يؤمن علي تلك الديون لدي شركات تأمين، وتقوم شركة

(١) مرجع سابق.

التصنيف بتقييم مخاطر الصكوك ووضع تصنيف محدد لها يحدد درجة مخاطر السند، التي تكون في مخاطر السندات في هذه الحالة هي المخاطر الائتمانية للمصدر، ومخاطر تغير سعر الفائدة في حالة العائد الثابت، فإذا كان العائد الثابت على السند ملائمًا لدرجة مخاطر السند يتم طرح السند في السوق الأولي، أو في طرح عام.

أسباب انحراف مقاصد الصكوك الإسلامية عن معانيها

١- أدى استخدام الهندسة المالية في مجال الفقه إلى الاهتمام بالألفاظ والمباني لبناء هيكلية للصكوك، تحقق ظاهريًا الشروط الشرعية للأدوات المالية وإهمال مقاصدها التي تتعارض مع المقاصد الشرعية، وربما اعتمد مستخدمو الهندسة المالية في مجال الفقه على بعض المذاهب الفقهية كمذهب الإمام الشافعي[١]، الذي يقول بصحة بيع العينة لاستيفائه لشروط البيع الظاهرة، والإمام الشافعي كما هو معلوم يقول بصحة العقود بظاهرها، لكنه لا يقول بحل، أو لا يمكن أن يقول بحل ما كان الغرض منه غير شرعي، كالوصول إلى الحرام. كما في حالة الصكوك التي هدفها أعادة تغليف السندات الربوية. ويبدو الانحراف ظاهرًا في الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق فيما تمثله تلك الصكوك، فالتعريف الذي قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي للصك هو إصدار أوراق مالية قابلة للتداول مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا[٢]. وكذلك تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله[٣].

---

(١) انظر بدائع الصنائع، الكاساني، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م): ١٩٨/٥-١٩٩.

(٢) مجلة المجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد الخامس عشر، الجزء الثاني، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٣٠٩

(٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، ٢٠٠٧م، البند ٢ من المعيار الشرعي رقم ١٧.

وفي التطبيق نجد أن الصكوك لا تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع، إنما هي صكوك دين مدعومة بأصول (Asset-Back securities) أو قائمة على أصول (Asset-Base securities)، والأصول هي الأعيان والمنافع، كما هو معروف أن الصكوك المدعومة هي التي تنتقل فيها ملكية الأعيان والمنافع من المصدر للصك إلى الوحدة ذات الغرض الخاص التي يملكها المصدر، ثم تصدر الوحدة بها صكوكًا تباع على المستثمر، فبذلك يكون المستثمر يمتلك حصة مشاعة في هذه الأصول، وتعتبر هذه الملكية ملكية صورية لم تعترف بها المحاكم، كما في حالة إفلاس شركة ايست كمرون الأمريكية المصدرة لصكوك تمثل احتياطها من الغاز (Moodys, 2009). أما الصكوك القائمة على الأصول، فهي تنص على أن الأعيان والمنافع هي رهون لضمان فوائد السندات ولدفع قيمة السندات، وهذه الرهون لا تكون كافية لحماية المستثمر إذ أن المصدر يتعهد بشراء الأعيان بقيمتها الاسمية في نهاية أجل الصكوك، ولكن في حالة إفلاسه لن يكون قادرًا على إعادة الشراء، وينضم حملة الصكوك إلى الدائنين الآخرين في المطالبة بقيمة صكوكهم الاسمية.

٢- الصيغ القانونية المعقدة للصكوك التي تؤكد أنها صكوك دين لا تختلف عن السندات التقليدية والفهم المحدود لها من قبل المتعاملين بها ومن قبل الهيئات الشرعية والمستثمرين الذين التبست عليهم المصطلحات والمسميات الفقهية التي استخدمت في ديباجة الإصدارات التي أدت إلى الاعتقاد خطأ أن الهياكل الإسلامية في الصكوك تحميها من الفشل والإخفاق، وكانت من أسباب الانحراف.

٣- إن الصكوك الإسلامية يفترض أن تمثل ملكية مشاعة في أعيان أو منافع، ويتحمل مالك الصك غنم وغرم تلك الأعيان، فلا يتصور إخفاق الصكوك الإسلامية، فالإخفاق هو عدم قدرة المصدر للصك عن دفع الفوائد أو قيمة الصك في أجل حلوله، والصك الإسلامي يفترض أن لا يلتزم المصدر بدفع العوائد

(الفوائد) ولا قيمة الصك، وإنما يعتمد ذلك على الإيرادات والقيمة السوقية للأعيان، ولكن الإخفاقات المتكررة، وإعادة جدولة مديونية الصكوك تؤكد أنها ليست صكوك ملكية، وإنما هي صكوك مديونية فكانت هناك فجوة كبيرة بين المباني والمعاني في الصكوك.

٤- تعتبر اللجان الشرعية أن هياكل الصكوك من الأسباب الرئيسة لهذا الانحراف، حسب دراسة شركة (فندات وورك الاستشارية)، وأن هنا تركيزًا شديدًا في وظيفة المستشار الشرعي، فقد شغل عشرة فقهاء (٤٦%) من وظائف المستشارين الشرعيين للصكوك البالغة ٧٥٥ وظيفة، وهذا التركيز المتمثل في قيام المستشار الشرعي بعضوية أكثر من ٣٤ هيئة شرعية لا يعطي المستشار الشرعي الوقت الكافي لدراسة الهيكلية المعقدة للصكوك وقد صاحب ذلك عدم الفهم من قبل بعض الشرعيين للهيكلية المعقدة بسبب عدم توفر الخلفية العلمية المتخصصة في التمويل وعمليات الأسواق المالية واعتمادهم على شرح الخبراء لهم في ذلك، بالإضافة إلى ميلهم إلى الأخذ بالرخص في هندسة تلك الصكوك فقهيا، فكان الانحراف بين المباني والمعاني.

ملحق (أ)
قــرار رقــم: ٣٠(٤/٥)
بشـــــأن سندات (صكوك) المقارضة وسندات (صكوك) الاستثمار

إن مجلس مجمع الفقه الإســلامي المنعقــد فــي دورة مــؤتمره الرابــع بجــدة فــي المملكة العربية السعودية من ١٨-٢٣ جمادى الآخر ١٤٠٨هـــ، الموافــق ٦-١١ شــباط (فبراير) ١٩٨٨م.

بعد إطلاعه على الأبحاث المقدمة في موضوع سندات المقارضة وسندات الاســتثمار، والتي كانت حصيلة الندوة التي أقامها المجمع بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٦-٩ محرم ١٤٠٨هـ الموافق ٢-٨ أيلــول ١٩٨٧م تنفيــذًا للقرار رقم (٣/١٠) المتخذ في الدورة الثالثة للمجمع وشارك فيها عدد من أعــضاء المجمــع وخبرائه وباحثي المعهد وغيره من المراكز العلمية والاقتصادية، وذلك للأهمية البالغة لهــذا الموضوع وضرورة استكمال جميع جوانبه، للدور الفعال لهذه الصيغة في زيادة القدرات على تنمية الموارد العامة عن طريق اجتماع المال والعمل، وبعد استعراض التوصيات العشر التي انتهت إليها الندوة وغيرها، قرر ما يلي:

أولا: من حيث الصيغة المقبولة شرعًا لصكوك المقارضة

١- سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقــوم علــى تجزئــة رأس مــال القــرض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمــة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصًا شائعة في رأس مــال المــضاربة ومــا يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه. ويفضل تــسمية هــذه الأداة الاســتثمارية صــكوك المقارضة.

٢- الصورة المقبولة شرعًا لسندات المقارضة بوجه عام لا بد أن تتوافر فيها العناصر التالية:

العنصر الأول:

أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الــصكوك لإنــشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته.

وترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعا للمالك في ملكه من بيع وهبه ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة.

العنصر الثاني:

يقوم العقد في صكوك المقارضة على أساس أن شروط التعاقد تحددها نشرة الإصدار، وأن الإيجاب يعبر عنه الاكتتاب في هذه الصكوك، وأن القبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة. ولابد أن تشتمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد القراض (المضاربة) من حيث بيان معلومية رأس المال وتوزيع الربح مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.

العنصر الثالث:

أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذونًا فيه من المضارب عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط التالية:

(أ) إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقودًا، فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

(ب) إذا أصبح مال القراض ديونًا تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام التعامل بالديون.

(ج) إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع، فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقًا للسعر المتراضي عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعيانًا ومنافع. أما إذا كان الغالب نقودًا أو ديونًا فتراعي في التداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة.

وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصوليًا في سجلات الجهة المصدرة.

العنصر الرابع:

أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع بها هو المضارب، أي عامل المضاربة، ولا يملك من المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك، فهو رب مال بما أسهم به، بالإضافة إلى أن المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصة المحددة له في نشرة الإصدار، وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس.

وأن يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

٣- مع مراعاة الضوابط السابقة في التداول

يجوز تداول صكوك المقارضة في أسواق الأوراق المالية، إن وجدت بالضوابط الشرعية، وذلك وفقًا لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة العاقدين. كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو أيجاب يوجه إلى الجمهور تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة، وفقًا لظروف السوق والمركز المالي للمشروع. كما يجوز الإعلان عن الالتزام بالشراء من غير الجهة المصدرة من مالها الخاص، على النحو المشار إليه.

٤- لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمنًا بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

٥- لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار ولا صك المقارضة الصادر بناء عليها على نص يلزم بالبيع ولو كان معلقًا أو مضافًا للمستقبل. وإنما يجوز أن يتضمن صك المقارضة وعدًا بالبيع وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء وبرضا الطرفين.

٦- لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصًا يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح فإن وقع كان العقد باطلاً.

ويترتب على ذلك

(أ) عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار وصكوك المقارضة الصادرة بناء عليها.

(ب) أن محل القسمة هو الربح بمعناه الشرعي، وهو الزائد عن رأس المال وليس الإيراد أو الغلة. ويعرف مقدار الربح، إما بالتنضيض أو بالتقويم للمشروع بالنقد، وما زاد عن رأس المال عند التنضيض أو التقويم فهو الربح الذي يوزع بين حملة الصكوك وعامل المضاربة، وفقًا لشروط العقد.

(ج) أن يعد حساب أرباح وخسائر للمشروع وأن يكون معلنًا وتحت تصرف حملة الصكوك.

٧- يستحق الربح بالظهور، ويملك بالتنضيض أو التقويم ولا يلزم إلا بالقسمة. وبالنسبة للمشروع الذي يدر إيرادًا أو غلة فإنه يجوز أن توزع غلته، وما يوزع على طرفي العقد قبل التنضيض (التصفية) يعتبر مبالغ مدفوعة تحت الحساب.

٨- ليس هناك ما يمنع شرعًا من النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة حملة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنضيض دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.

٩- ليس هناك ما يمنع شرعًا من النص في نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على وعد طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسران في مشروع معين، على أن يكون التزاما مستقلاً عن عقد المضاربة، بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطًا في نفاذ العقد وترتب أحكامه عليه بين أطرافه، ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو عامل المضاربة الدفع ببطلان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بها بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع به، بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار في العقد.

المراجع

ابن قدامة، أبي محمد (د.ت) المغني على مختصر المقنع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٠٩/٥.

أبو زيد رضوان (١٩٧٨م) الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ص ٤٠٣.

الجارجي، معبد، عبدالعظيم أبو زيد (١٤٣٠هـ) الصكوك: قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي،الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

حسان، حسين حامد (١٤٣٠هـ) الصكوك الاستثمار الإسلامي، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

رضوان، سمير (٢٠٠٥م) المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، بيروت، ص ص: ٧٦-٩٣.

القري، محمد علي (١٤٣٠هـ) الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره السابعة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

Bryan, Lawell (1992) Structured Securitized Credit: A superior Technology for lending, New Development in commercial Banking Ed. Donald Chew, Black Well, pp. 63-69.

Fabozzi, Frank J. (1995) Investment Management, Prentice Hall International, pp. 12-13.

http://www.arrouiah.com/node/39411، الجمعة، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٨

http://www.moody,s.com

الأربعاء في ١٤٣١/٥/٢٨هـ — **أ.د. عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي**

٢٠١٠/٥/١٢م